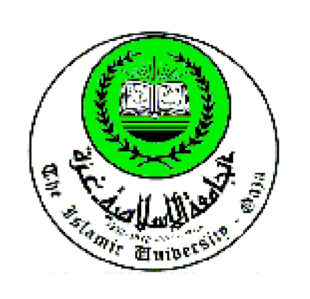
الجامعة الإسلاميــــة -غــزة
عمـادة الدراســات العــليــــا
كــلــيـــة أصـــول الديـــن
قسم الحديث الشريف وعلومــه



الإِمَامُ يَعْقُوبُ بْنُ سُفْيَانَ الفَسَوِيّ وَمَنهجُه في الْجَرْحِ وَالتَعْدِيْل

(دِرَاسَةٌ تَطْبِيْقِيّةٌ مِنْ خِلالِ كِتَابِهِ: المَعْرِفَةِ وَالتَّارِيْخ)

Imam Ya'qoub Bin Sofian Al Fasawi and his method in Jarah (dispraise) and amendment (praise)

"applied study in his book: knowledge and history"

إعــدادُ الطّالبِ
محمد يحيى محمد علي الوكيل

إشـــرافُ الأستاذ الدُّكتورِ
طالب حماد أبو شعر -حفظه اللّه تعالى-

قُدِّمَ هذا البحثُ استكمالاً لِمُتطلَّباتِ الحُصُولِ على دَرَجةِ الماجستير في قِسْمِ الحدِيثِ الشّرِيفِ وعُلُومِهِ

1435هـ - 2014م



الجامعة الإسلامية – غزة
The Islamic University - Gaza



مكتب نائب الرئيس للبحث العلمي والدراسات العليا   هاتف داخلي 1150

الرقم ....ج س غ/35/ Ref

التاريخ ....2014/04/26/ Date

نتيجة الحكم على أطروحة ماجستير

بناءً على موافقة شئون البحث العلمي والدراسات العليا بالجامعة الإسلامية بغزة على تشكيل لجنة الحكم على أطروحة الباحث/ **محمد يحيى محمد علي الوكيل** لنيل درجة الماجستير في **كلية** *أصول الدين*/ **قسم الحديث الشريف وعلومه** وموضوعها:

الإمام يَعقُوب بن سُفيانَ الفَسَوي ومنهجه في الجرح والتعديل

دراسة تطبيقية من خلال كتابه: المعرفة والتاريخ

وبعد المناقشة العلنية التي تمت اليوم السبت 26 جمادى الآخر 1435هـ، الموافق 2014/04/26م الساعة العاشرة صباحاً بمبنى القدس، اجتمعت لجنة الحكم على الأطروحة والمكونة من:

أ.د. طالب حماد أبو شعر	مشرفاً ورئيساً	....
أ.د. نافذ حسين حماد	مناقشاً داخلياً	....
أ.د. أحمد يوسف أبو حلبية	مناقشاً خارجيًا	....

وبعد المداولة أوصت اللجنة بمنح الباحث درجة الماجستير في **كلية** *أصول الدين*/ **قسم الحديث الشريف وعلومه.**

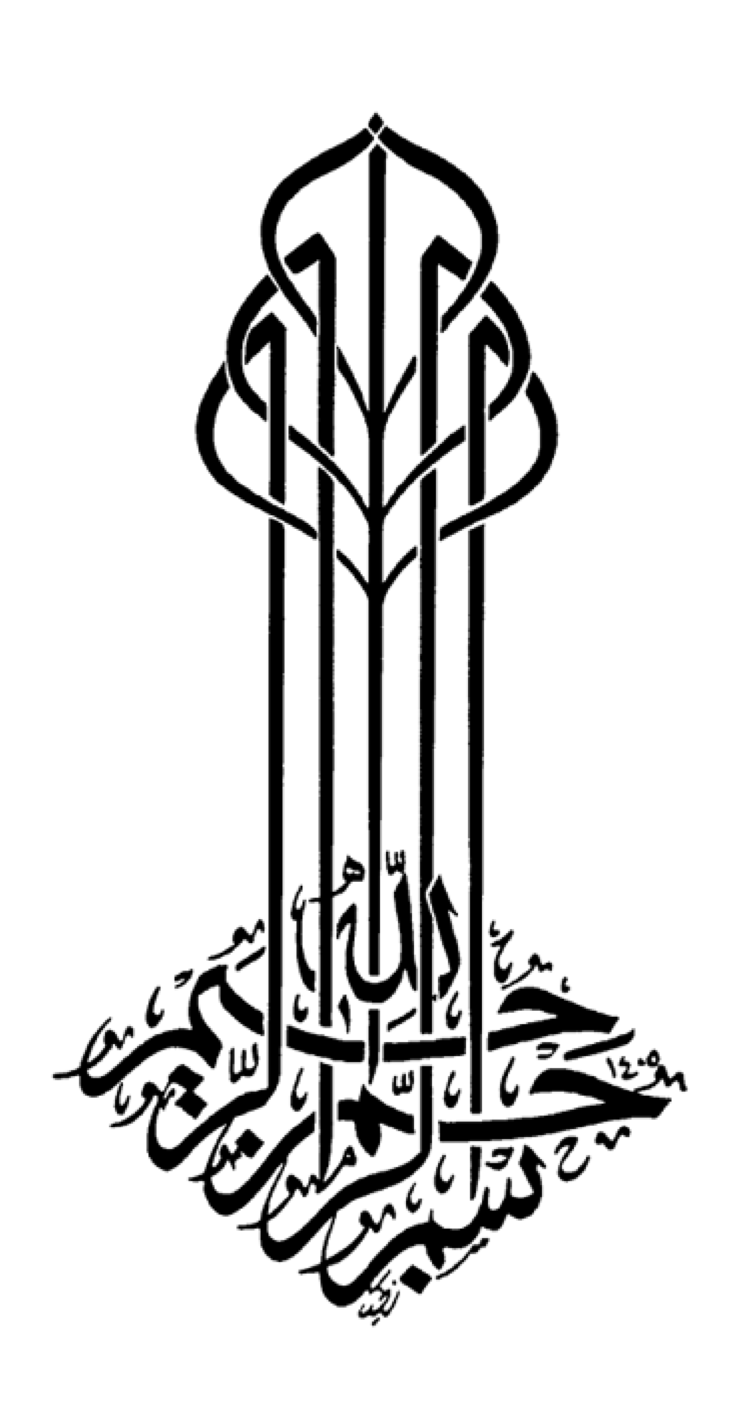
واللجنة إذ تمنحه هذه الدرجة فإنها توصيه بتقوى الله ولزوم طاعته وأن يسخر علمه في خدمة دينه ووطنه.

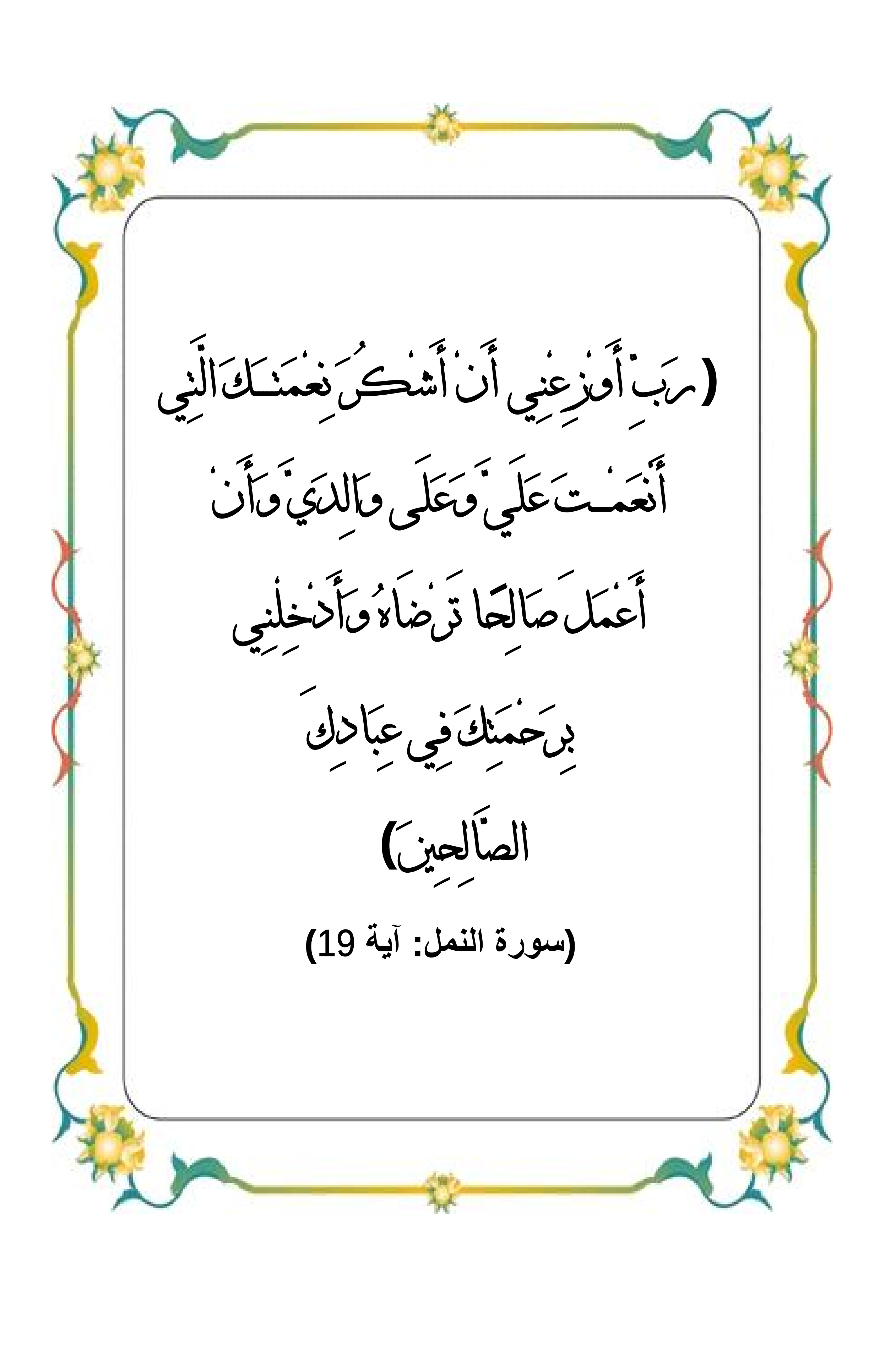
والله ولي التوفيق ،،،

مساعد نائب الرئيس للبحث العلمي و للدراسات العليا

أ.د. فؤاد علي العاجز

P.O. Box 108, Rimal, Gaza, Palestine fax: +970 (8) 286 0800 فاكس Tel: +970 (8) 286 0700 ص.ب. 108 الرمال. غزة. فلسطين هاتف
public@iugaza.edu.ps www.iugaza.edu.ps


بسم الله الرحمن الرحيم



(رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي

أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ وَأَنْ

أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي

بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ

الصَّالِحِينَ)

(سورة النمل: آية 19)

الإهداء



- إلى نبض قلبي، وروح جسدي، **أمي**. . .
- إلى مفخرة حياتي، وتاج رأسي، **أبي**. . .
- إلى أشقائي **حسين وعمر وعبد الله وحسن**. . .
- إلى شقيقتيّ **إيمان وإيناس**. . .
- إلى أعمامي وعمتيّ. . .
- إلى خالي الحبيب "**زهير**"-رحمه الله سُبْحَانَهُ وأسكنه فسيح جناته-
- إلى خالتي الغالية **سعدة**. . .
- إلى أخوالي وخالاتي. . .
- إلى شيوخي وأساتذتي. . .
- إلى أصدقائي وزملائي. . .
- إلى كلِّ من له فضلٌ ويدٌ علي. . .
- إلى العلماء العاملين. . .
- إلى الشهداء والمجاهدين والأسرى الميامين. . .
- إلى من يحملون لواء الدعوة ويبلغون رسالة السماء للبشرية جمعاء، ويتحملون في سبيلها العنت من الأمراء والدّهماء. . .

إلى هؤلاء جميعًا أُهدي هذا البحثَ المتواضع

فاللّه أسأل أن يجعله خالصًا متقبلًا.

شكرٌ وتقديرٌ

بعدَ حَمْدِ اللهِ، أهْلِ الثَّناءِ والمجْدِ ...

أتوجَّه بشكرِي العميقِ لشيخي الأستاذ الدكتور طالب حماد أبو شعر على طيب قلبه وسَعَة صدره، وما قدم من أجل إنجاح هذا العمل، والذي عايشني جميع مراحله خطوةً خطوةً، يوجّهُ ويُسدّدُ، ينصحُ ويُرشدُ، وبذل في ذلك من وقته النفيس، وأعطاني من جهده وعلمه ما لا يجازيه عليه إلا الله عز وجل، فجزاه الله عني وعن هذا البحث وعن علوم السنة وعن طلبة العلم خير الجزاء.

كما أتقدم بالشكر لأستاذَيّ الكريمَين عضوَي لجنةِ المناقشةِ، كلٍّ من:

فضيلة الأستاذ الدكتور: نافذ حسين حماد حفظه الله تعالى.

وفضيلة الأستاذ الدكتور: أحمد يوسف أبو حلبية حفظه الله تعالى.

وأُسَجِّلُ شُكْري لجامعتي العريقة الغراء ممثلة برئيسها الدكتور: كمالين شعث –حفظه الله تعالى–، وأنقش شكري أيضًا في فاتحة هذه الرسالة لكلية أصول الدين ممثلة بعميدها فضيلة الدكتور: عماد الدين الشنطي –حفظه الله تعالى–، تلك الكلية التي أفتخر بالانتماء لها، والشكر موصول لقسم الحديث الشريف وعلومه ممثلًا برئيسه فضيلة الدكتور: محمد المظلوم –حفظه الله تعالى–، وأعضاء هيئته التدريسية الكرام، هذا القسم الذي تنسمت فيه هواء الحب والعطاء والعلم.

والشكر موصول أيضًا لوالديّ –أطال الله بقاءهما بحسن طاعته– اللذين صبرا وتحملا ودعيا لإنجاح هذا العمل، ولإخوتي وزملائي الأحباء، الذين لم يدخروا جهدًا في مساعدتي وتشجيعي حتى أتممت هذا البحث.

ولا يزال الشكر موصولا لخالي الحبيب "زهير" –رحمه الله تعالى–، وخالتي الغالية "سعدة" الشهيرة بـ "شادية" على ما قدماه لي من دعم معنوي أو مادي.

وأخيراً أشكر كل من نصحني وأعانني وأسدى إليّ معروفاً، وكل من ساهم في إخراج هذا البحث إلى النُّور.

فجزى الله سبحانه وتعالى أهل المعروف والفضل خير الجزاء.

m

الْحَمد لله الذي أنار طريق الحق، وأبان سبيل الهُدَى، وأزاح العِلَّة، وأزال الشُّبْهَة، وبعث النَّبِيِّين مُبَشِّرين ومُنْذِرين، لئلا يكون للنَّاس على الله حُجَّة بعد الرسل، وَلِيَهْلَكَ مَنْ هَلَكَ عن بَيِّنَة، ويَحْيَى مَنْ حَيَّ عن بَيِّنَة.

وَصَلَّى الله على خيرته من خلقه، وصفوته من بَرِيَّتِه: إمام المُتَّقِين، وخاتم النَّبِيِّين، وخطيبهم إذا وفدوا، وشافعهم إذا حبسوا، ومُبَشِّرهم إذا يئسوا، صاحب لواء الحمد، والمقام المحمود أبي القاسم مُحَمَّد بن عَبد اللَّهِ، وعلى آله وصحبه أجمعين، وإخوانه من النبيين وسائر عباد الله الصالحين، صلاة دائمة غير زائلة، وباقية غير فانية، ومتصلة غير منقطعة، وسَلَّم تسليمًا[1].

فإنَّ خير الأعمال الاشتغال بالعلم الدِّينيّ، وأفضله وأعظمه بركة معرفة صحيح حديث رسول الله **r** من مدخوله، ومنقطعه من موصوله، وسالمه من معلوله.

ولما خص الله **I** هذه الأمة الإسلامية بضبط حديث نَبِيِّها بالإسناد المأمون، وتولى هو حفظ كتابه العزيز فقال: ﴿**إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ**﴾[2]، وندب رسول الله **r** إلى الأخذ منه والتبليغ عنه، وأوضح أن أحاديثه عليها مدار الشريعة، وبيان مراد الكتاب العزيز، وأَنَّها المفسرة لمجمله، والفاتحة لمقفله، امتثل أصحابه أمره، ونقلوا أقواله وأفعاله، ونومه ويقظته، وغير ذلك.

ثم إن مَنْ بعد الصحابة تلقوا ذلك منهم، وبذلوا أنفسهم في حفظه وتبليغه، وكذلك من بعدهم إلا أنه دخل فيمن بعد الصحابة في كل عصر قوم ممن ليس له أهلية ذلك وتبليغه، فأخطؤوا فيما تحمَّلوا ونقلوا، ومنهم من تَعَمَّد ذلك، فدخلت الآفة من هذا الوجه.

فأقام الله طائفة كثيرة من هذه الأُمَّة للذَّب عن سُنَّة نَبِيِّه **r**، فتكلموا في الرواة على قصد النصيحة، ولم يعد ذلك من الغيبة المذمومة، بل كان ذلك واجبا عليهم وجوب كفاية[3].

وقد كان واجبًا على طلبة العلم إظهارُ علومِ أولئك العلماء، ودراسةُ مناهجِهم في حِفظِ السُّنَّةِ وعلومِها، ولذا وقع اختياري على هذا الموضوع وهو بعنوان: «الإمام يَعقُوب بن سُفيانَ الفَسَوي وَمَنهجُه في الجَرْحِ والتَعْدِيلِ» (دراسة تطبيقية من خلال كتابه: المعرفة والتاريخ).

---

(1) انظر: تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للمزي (145/1).

(2) سورة الحِجْر: الآية: 9.

(3) انظر: لسان الميزان، لابن حجر (189/1-191).

هذا الإمام الذي قال فيه الإمام الذهبي: "الحافظ، أحد أركان الحديث"[1]، ولقد كثُرت وتناثرت أقواله وعباراته في كتابه المذكور وفي كتب التراجم والعلل كالدُّرر، ولم يجمعها مُصَنَّفٌ مستقل –حسب علمي–.

أولًا: أهمية الموضوع وبواعث اختياره:

تكمن أهمية الموضوع وبواعث اختياره في نقاط عدّة، منها:

1- إنَّ علم الجَرْح والتَعْدِيل له منزلةٌ كبيرةٌ في حفظ السُّنَّة النبوية والذّب عنها، فهو من أشرف علوم الحديث، وأدقها مسلكًا، وأقلها سالكًا.

2- إنَّ تتبع كلام الأئمة في نَقْدِ الرِّجَالِ ودراسة مناهجهم في ذلك، هو أفضل طريق إلى اكتساب المعرفة بهذا العلم، والاشتغالُ به يُورِثُ الباحثَ دقةً في النظر، وعُمقًا في البحث، ودرايةً في العلل، ورويّةً في الحكم على الرِّجَالِ والأحاديث.

3- إنَّ التعرف على مكانة الإمام يَعقُوب بن سُفيانَ الفَسَوي، ودوره في نَقْدِ الرِّجَالِ من الأهمية بمكان لعدم وجود دراسة مستقلة في هذا الموضوع –في حدود علم الباحث– تكشف عن منهجه في ذلك.

4- تقديم خدمة لطلبة العلم في بيان مراتب الإمام يَعقُوب بن سُفيانَ الفَسَوي في الجرح والتعديل.

ثانيًا: أهداف البحث:

يهدف البحث إلى تحقيق أهداف عدَّة، منها:

1- إبراز أهمية علم الجَرْح والتَعْدِيل ومنزلته بين علوم الحديث المختلفة.

2- إظهار مكانة الإمام يَعقُوب بن سُفيانَ الفَسَوي، ومنزلة أقواله في نَقْدِ الرِّجَالِ.

3- جمع أقوال الإمام يَعقُوب بن سُفيانَ الفَسَوي في التعريف بالرِّجَالِ، وتصنيفها، وبيان المراد منها.

4- الوقوف على مصطلحات الجَرْح والتَعْدِيل عند الإمام يَعقُوب بن سُفيانَ الفَسَوي، والمصطلحات التي يُكثر أو يُقلّ من استعمالها.

5- تصنيف هذه المصطلحات بالنسبة إلى مراتب الجَرْح والتَعْدِيل العامة عند النُّقَّاد.

---

(1) العبر في خبر من غبر، للذهبي (399/1).



6- الكشف عن أحوال الرُّوَاة الذين تكلَّم فيهم الإمام يَعقُوب بن سُفيانَ الفَسَوي، ومعرفة مدى موافقة أحكامه لأحكام غيره من النُّقَّاد.

7- التعرف على خصائص منهج الإمام يَعقُوب بن سُفيانَ الفَسَوي في الجَرْح والتَعْدِيل.

ثالثًا: الدِّراسات السابقة:

لا توجد دراسة مستقلة -في حدود علم الباحث- حول «الإمام يَعقُوب بن سُفيانَ الفَسَويّ وَمَنهجُه في الجَرْحِ والتَعْدِيلِ» (دراسة تطبيقية من خلال كتابه: المعرفة والتاريخ).

رابعًا: منهج البحث:

اعتمد الباحث منهج الاستقراء الجزئي في جمع المادة العلمية لموضوع الدراسة من خلال كتاب الإمام يَعقُوب بن سُفيانَ الفَسَوي: "المعرفة والتاريخ"، والاكتفاء بنماذج من مصطلحاته في الجَرْح والتَعْدِيل، ومن ثم استعان بالمنهج الوصفي التحليلي لاستنباط وعرض معالم منهج الإمام يَعقُوب بن سُفيانَ الفَسَوي في الجَرْح والتَعْدِيل، على النحو التالي:-

1- تقسيم البحث إلى فصول ومباحث ومطالب ومقاصد حسب الحاجة ومتطلبات الدراسة.

2- عزو الآيات القرآنية إلى موضعها في كتاب الله U بذكر اسم السورة ورقم الآية.

3- تخريج الأحاديث النبوية والآثار من مصادرها الأصلية:

أ. إنْ كان الحديث في الصحيحين أو أحدهما، يُكتفى بالعزو إليهما.

ب. إنْ لم يكن الحديث في الصحيحين أو أحدهما، يتم تخريجه من الكتب الستة، وتبيين حكمه.

4- تصنيف أقوال الإمام يَعقُوب بن سُفيانَ الفَسَوي في الجَرْح والتَعْدِيل ودراستها وتحليلها.

5- الترجمة للرُّوَاة:

أ. الترجمة المختصرة للرواة من باب التعريف بهم، بذكر اسم الراوي وكنيته ونسبه وطبقته ووفاته -إن وجد-، ومن أخرج له من أصحاب الكتب الستة.

ب. التوسع في الترجمة فيما يتعلق بالجَرْحِ والتَعْدِيلِ خاصة إذا كان الرَّاوي مُختلفًا في جرحه وتعديله، وذلك للوصول إلى خلاصة الحكم فيه.

6- التوثيق:

التوثيق من المصادر والمراجع بذكر اسم المرجع والمؤلف والجزء والصفحة وذكر باقي بيانات المرجع في قائمة المصادر والمراجع.

7- التعريف بالأماكن والبلدان -إنْ لم تكن مشهورة ومعروفة- من كتب معاجم البلدان.

8- بيان غريب الألفاظ من كتب غريب الحديث والمعاجم اللغوية.

9- ضبط الأسماء والكلمات المُشكلة التي يتوهم في ضبطها.

10- تذييل البحث بفهارس علمية متنوعة.

خامسًا: خطّة البحث:

تتكون خطّة البحث من مُقَدِّمة وثلاثة فصول وخاتمة وفهارس على النحو التالي:-

المُقَدِّمة: تشتمل على: أهمية الموضوع وبواعث اختياره، وأهداف البحث، والدراسات السابقة، ومنهج البحث، وخطته.

الفصل الأول

الإمامُ يَعقُوبُ بنُ سُفيانَ الفسَوي، وكتابه: "المعرفة والتاريخ" وتعريفه بالرجال، وتمهيد في علم نقد الرجال

ويشتمل على خمسة مباحث :

المبحث الأول: عصرُ الإمامِ يَعقُوبَ بنِ سُفيانَ الفَسَوي:

ويشتمل على ثلاثة مطالب:

- المطلب الأول: الحالة السياسية.
- المطلب الثاني: الحالة الاجتماعية.
- المطلب الثالث: الحالة العلمية والثقافية.

المبحث الثاني: ترجمةُ الإمامِ يَعقُوبَ بنِ سُفيانَ الفَسَوي:

ويشتمل على ستة مطالب:

- المطلب الأول: اسمه، ونسبه، وكنيته، ولقبه، ومولده، ونشأته.

- المطلب الثاني: رحلاته، وشيوخه، وتلاميذه.
- المطلب الثالث: عقيدته.
- المطلب الرابع: مكانته العلمية.
- المطلب الخامس: آثاره.
- المطلب السادس: وفاته.

المبحث الثالث: كِتابُ "المَعْرِفَةِ وَالتَّارِيْخ":

ويشتمل على ثلاثة مطالب:

- المطلب الأول: التعريف بالكتاب.
- المطلب الثاني: أهمية الكتاب ومكانته.
- المطلب الثالث: منهجية الكتاب العامة.

المبحث الرابع: تعريفُ الإمامِ يَعقُوبَ بنِ سُفيانَ الفَسَوي بِالرِّجال:

ويشتمل على تمهيد وثلاثة مطالب:

تمهيد: علم الإسناد، وأهميته، ومصنفات العلماء في الرجال.

- المطلب الأول: التعريف بالرجال من خلال ما يتعلق بأسمائهم.
- المطلب الثاني: التعريف بالرجال باستخدام التاريخ والأماكن.
- المطلب الثالث: التعريف بالرجال من خلال رواياتهم.

المبحث الخامس: تمهيدٌ في عِلْمِ نَقْدِ الرِّجال:

ويشتمل على أربعة مطالب:

- المطلب الأول: النقد وعلم الجرح والتعديل لغةً واصطلاحًا.
- المطلب الثاني: نشأة النقد.
- المطلب الثالث: مشروعية النقد.
- المطلب الرابع: طبقات النقاد في الجرح والتعديل.

الفصل الثاني
منهجُ الإمامِ يَعقُوبَ بنِ سُفيانَ الفسَوي في الجَرْح

ويشتمل على أربعة مباحث:

المبحث الأول: مصطلحاتُ الجَرْحِ عندَ الإمامِ يَعقُوبَ بنِ سُفيانَ الفَسَوي ومدلولاتـها.

(دراسةٌ تطبيقيةٌ من خلال الوقوف على الرواة المُجَرّحين بذكر نماذج)

ويشتمل على مطلبين:

- المطلب الأول: مصطلحات الجرح المطلق عند الإمام يَعقُوب بن سُفيانَ الفَسَوي.
- المطلب الثاني: مصطلحات الجرح النِّسبي عند الإمام يَعقُوب بن سُفيانَ الفَسَوي.

المبحث الثاني: الرُّوَاةُ المُجَرّحونَ عندَ الإمامِ يَعقُوبَ بنِ سُفيانَ الفَسَوي.

(دراسة مقارنة بين أحكام الإمام يَعقُوب بن سُفيانَ الفَسَوي وأحكام غيره من النُّقَّاد)

ويشتمل على ثلاثة مطالب:

- المطلب الأول: الرُّواة المُجَرَّحون بمصطلحات الجرح المطلق.
- المطلب الثاني: الرُّواة المُجَرَّحون بمصطلحات الجرح النِّسبي.
- المطلب الثالث: جدول المقارنة ونتائجه.

المبحث الثالث: مراتبُ الجَرْحِ عندَ الإمامِ يَعقُوبَ بنِ سُفيانَ الفَسَوي.

المبحث الرابع: خصائصُ منـهجِ الإمامِ يَعقُوبَ بنِ سُفيانَ الفَسَوي في الجَرْح.

الفصل الثالث
منهجُ الإمامِ يَعقُوبَ بنِ سُفيانَ الفسَوي في التَّعْدِيل

ويشتمل على أربعة مباحث :

المبحث الأول: مصطلحاتُ التَّعْدِيل عندَ الإمامِ يَعقُوبَ بنِ سُفيانَ الفَسَوي ومدلولاتـها.

(دراسةٌ تطبيقيةٌ من خلال الوقوف على الرواة المُعَدّلين بذكر نماذج)

ويشتمل على مطلبين:

- المطلب الأول: مصطلحات التعديل المطلق عند الإمام يَعقُوب بن سُفيانَ الفَسَوي.
- المطلب الثاني: مصطلحات التعديل النِّسبي عند الإمام يَعقُوب بن سُفيانَ الفَسَوي.

المبحث الثاني: الرواةُ المُعَدّلونَ عندَ الإمامِ يَعقُوبَ بنِ سُفيانَ الفَسَوي.

(دراسة مقارنة بين أحكام الإمام يَعقُوب بن سُفيانَ الفَسَوي وأحكام غيره من النُّقَّاد)

ويشتمل على ثلاثة مطالب:

- المطلب الأول: الرُّواة المُعَدّلون بمصطلحات التعديل المطلق.
- المطلب الثاني: الرُّواة المُعَدّلون بمصطلحات التعديل النِّسبي.
- المطلب الثالث: جدول المقارنة ونتائجه.

المبحث الثالث: مراتبُ التَّعْدِيل عندَ الإمامِ يَعقُوبَ بنِ سُفيانَ الفَسَوي.

المبحث الرابع: خصائصُ منهجِ الإمامِ يَعقُوبَ بنِ سُفيانَ الفَسَوي في التَّعْدِيل.

الخاتمة: وتشتمل على النتائج والتوصيات.

الفهارس العلمية: وتشتمل على:

- فهرست الآيات القرآنية.
- فهرست الأحاديث النبوية والآثار.
- فهرست الرواة المترجم لهم.
- فهرست المراجع والمصادر.
- فهرست الموضوعات.

الفصل الأول
الإمام يَعقُوبُ بنُ سفُيانَ الفَسَويّ، وكتابه:
"المعرفة والتاريخ"
وتعريفه بالرجال، وتمهيد في علم نقد الرجال

ويشتمل على خمسة مباحث:

المبحث الأول: عصر الإمام يعقوب الفسوي.

المبحث الثاني: ترجمة الإمام يعقوب الفسوي.

المبحث الثالث: كتاب "المعرفة والتاريخ".

المبحث الرابع: تعريف الإمام يعقوب الفسوي بالرجال.

المبحث الخامس: تمهيد في علم نقد الرجال.

المبحث الأول

عَصْرُ الإمامِ يَعْقُوبَ بْنِ سُفْيَانَ الفَسَوِيّ

لقد جرت عادة الباحثين في الدراسات المعاصرة؛ أن يمهدوا للترجمة ببيان البيئة المحيطة للمترجَم له، لأن الإنسان ابن بيئته، ولمدى تأثير البيئة المحيطة بمكوناتها السياسية والاجتماعية والعلمية في نفس المرء الذي نتوسطه، والإنسان لابد أن يتأثر ويؤثر، والباحث سيتحدث عن مكونات البيئة الثلاثة.

المطلب الأول: الحالة السياسية:

عاش الإمام يعقوب الفسوي في الفترة الممتدة من مولده في العقد الأخير من القرن الثاني الهجري، إلى وفاته سنة سبع وسبعين ومائتين هجرية، في ظل الدولة العباسية التي حكمت "زهاء خمسة قرون، من سنة(132هـ)، إلى سنة (656هـ)"[1]. فشهد قدرًا من العصر العباسي الأول، وفترة من العصر العباسي الثاني –بشكل متساوٍ تقريبًا– حيث أن فترة العصر العباسي الثاني التي استغرقت أكثر من أربعة قرون، فقد بدأت هذه الفترة من سنة(232هـ)، وانتهت سنة(447هـ)، وكانت عاصمة الدولة في ذلك الوقت هي بغداد، حيث يقيم الخليفة، ويدير منها شئون الدولة.

وعاصر الإمام يعقوب الفسوي ستة من خلفاء العصر العباسي الأول، وهم: هارون الرشيد تولى الخلافة سنة(170هـ)، والأمين تولى الخلافة سنة(193هـ)، والمأمون تولى الخلافة سنة(198هـ)، والمعتصم تولى الخلافة سنة(218هـ)، والواثق تولى الخلافة سنة(227هـ)[2] .

وعاصر أيضًا ستة من خلفاء العصر العباسي الثاني، وهم: المتوكل على الله الذي تولى الخلافة سنة(232هـ)، والمنتصر بالله الذي تولى الخلافة سنة(247هـ)، والمستعين بالله الذي تولى الخلافة سنة(248هـ)، والمعتز بالله الذي تولى الخلافة سنة(252هـ)، والمهتدي بالله الذي تولى الخلافة سنة(255هـ)، والمعتمد على الله الذي تولى الخلافة سنة(256هـ)[3] .

وامتاز العصر العباسي وخاصة الأول بالاستقرار السياسي، قال المؤرخ ابن طباطبا في كتابه "الفخري"[4]: "واعلم –عَلِمْتَ الخير– أن هذه دولة من كبار الدول، ساست العالم سياسة ممزوجة بالدِّين والملك، فكان أخيارُ الناس وصُلحاؤهم يُطيعونها تدينًا، والباقون يُطيعونها رَهْبَةً أو رغبةً، ثم مكثت فيها الخلافة والملك حدود ستمائة سنة".

(1) انظر: تاريخ الإسلام السياسي والدِّيني والثقافي، لحسن إبراهيم حسن (23/2).

(2) انظر: تاريخ الإسلام السياسي والدِّيني والثقافي، لحسن إبراهيم حسن (22/2).

(3) انظر: تاريخ الإسلام السياسي والدِّيني والثقافي، لحسن إبراهيم حسن (8/3).

(4) الفخري في الآداب السّلطانية والدول الإسلامية، لابن طباطبا (ص:140).

ولكن لم يخلُ هذا العصر من بعض الظروف السياسية المتقلبة كالفتنة التي قامت بين الأمين والمأمون، وكان الرشيد أبوهما قد عَقَدَ بالعهد للأمين، ثم مِنْ بعده للمأمون، فشرع الأمينُ في العمل على خلع أَخيه ليُقَدِّم ولده ابن خمس سنين، ونصحه أُولو الرأْي فلم يَرْعَوِ، حتى آل الأمر إلى أَنْ قُتِل[1]، وكمحنة وفتنة القول بخلق القرآن التي امتحن المأمونُ بها القضاةَ والمُحدثين[2]. وامتحن بها المعتصمُ الإمام أحمد بن حنبل، فلم يجبه إلى القول بخلقه، فأَمر به فجُلد جلدًا عظيمًا حتى غاب عقله، وتقطع جلده وحُبِس مقيدًا[3].

وعلى الرغم من كل ذلك كانت هذه الدولة "كثيرة المحاسن، جمّة المكارم، أسواق العلوم فيها قائمة، وبضائعُ الآداب فيها نافقة، وشعائر الدِّين فيها معظمة، والخيرات فيها دارَّة، والدنيا عامرة، والحرمات مرعيّة، والثغور محصّنة، ومازالت على ذلك حتى كانت أواخرها، فانتشر الجَبْر، واضطرب الأمر، وانتقلت الدولة"[4]. وقد هيأ هذا الاستقرار السياسي للإمام يعقوب الفسوي فرصة الاهتمام بالعلم والنبوغ فيه، خاصة وأنَّه لم ينشغل بالأحداث والتقلبات السياسية الطارئة في هذا العصر، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

المطلب الثاني: الحالة الاجتماعية:

يقصد بالحياة الاجتماعية في بلد من البلاد، ذكر طَبَقات المجتمع في هذا البلد من حيث الجنس والدِّين، وعلاقة كل من هذه الطَّبَقات بعضها ببعض، ثم بحث نظام الأسرة وحياة أفرادها وما يتمتع به كل منهم من الحرية، ثم وصف مجالس الخلفاء، والأعياد والمواسم والولائم والحفلات، وأماكن النزهة، ووصف المنازل، وما فيها من أثاث وطعام وشراب ولباس، وما إلى ذلك من مظاهر المجتمع[5].

كانت الرعية في العصر العباسي تنتمي إلى أجناس مختلفة، وذلك بسبب اتساع رقعة الدولة الإسلامية، ودخول الناس في دين الله أفواجًا، فمن هذه الأجناس: العرب، والفرس، والترك، والمغاربة، والأكراد، والدَّيْلم، وكان منهم المسلمون –وهم غالبية الرعية وسوادها– ومنهم اليهود والنصارى –وهم أهل الذمة الذين تمتعوا بقدرٍ كبيرٍ من التسامح والبر والقسط– ومنهم المجُوس

---

(1) انظر: العبر في خبر من غبر، للذهبي (244/1).

(2) انظر: البداية والنهاية، لابن كثير (207/14).

(3) انظر: الكامل في التاريخ، لابن الأثير الجزري (17/6).

(4) انظر: الفخري في الآداب السّلطانية والدول الإسلامية، لابن طباطبا (ص: 149–150).

(5) انظر: تاريخ الإسلام السياسي والدِّيني والثقافي، لحسن إبراهيم حسن (323/2).

-الذين عوملوا معاملة أهل الكتاب-، واختلف المسلمون فيما بينهم إلى شيعة، وأهل سنة، وإلى أتباع المذاهب الفقهية الأربعة المعروفة وغيرها[1].

وانغمست الطبقات الراقية من المجتمع في حياة الترف والبذخ والتطاول في البنيان، فكانت قصور الخلفاء والأمراء وكبار رجال الدولة، يضرب بها المثل في حسن رونقها وبهائها، كما امتازت بفخامة بنائها واتساعه مع الحدائق الغنّاء، والأشجار المتكاثفة، بينما لم يكن لمعظم دور العامة أسوار تحيط بها[2].

واشتغلت الرعية بمهنٍ كثيرةٍ متعددةٍ، لكسب رزقها، والأكل من كدِّ يدها، فانتشرت في الأرض ابتغاء فضل الله، فمن طائفةٍ عاملةٍ بالزراعة، إلى أخرى مشتغلةٍ بالرعي، إلى ثالثةٍ ماهرةٍ بالصناعة، إلى رابعةٍ عاملةٍ بالتجارة[3].

المطلب الثالث: الحياة العلمية والثّقافية:

يصلح أن يطلق على هذا العصر؛ العصر الذهبي للعلم، لما امتاز فيه من نهضةٍ علميةٍ فكريةٍ راقيةٍ، ونضوجٍ للملكات والقدرات بين المسلمين في شتى ضروب العلم.

ولعلَّ من أبرز أسباب هذه النهضة: تشجيع الخلفاء والسلاطين والأمراء للحركة العلمية، واهتمامهم بالعلم والعلماء، بل كانوا يعقدون مجالس العلم والمناظرة، ويجعلون لأنفسهم حاشيةً من أنجب العلماء في كافة التخصصات[4].

ناهيك أن هذا العصر حفل بعلماء أجلاء، وجهابذة أتقياء، كان لهم الفضل في دفع الحركة العلمية وتقدمها، ولقد حظيت السنة النبوية الشريفة في هذا العصر، بخدمة جليلة من علماء الحديث روايةً ودرايةً، ففيه ظهرت أمهاتُ الكتب.

كما كان للخلفاء -آنذاك- دور كبير في نشر العلم والمعرفة؛ فهذا الخليفة المأمون كان بينه وبين ملك الروم مراسلات، وقد استظهر عليه المأمون، فكتب إليه يسأله الإذن في إنفاذ ما يختار من العلوم القديمة المخزونة المدخرة ببلد الروم، فأجاب إلى ذلك بعد امتناع فأخرج المأمون لذلك جماعة فجاءوا بطرائف الكتب وغرائب المُصَنَّفات في الفلسفة والهندسة والموسيقى والطب، وترجموها إلى العربية[5].

---

(1) انظر: تاريخ الإسلام السياسي والدِّيني والثقافي، لحسن إبراهيم حسن (422/3).

(2) انظر: تاريخ الإسلام السياسي والدِّيني والثقافي، لحسن إبراهيم حسن (434/3).

(3) انظر: تاريخ الإسلام السياسي والدِّيني والثقافي، لحسن إبراهيم حسن (434/3).

(4) انظر: تاريخ الإسلام السياسي والدِّيني والثقافي، لحسن إبراهيم حسن (337/3).

(5) انظر: كتاب الفهرست للنديم، لمحمد بن إسحاق النديم (ص:304).

وكانت المساجد في العصر العباسي من أكبر معاهد الثقافة لدراسة القرآن والحديث والفقه واللغة، وأحسن مثل لذلك مسجد البَصْرة[1] الذي كان فيه حلقة قوم من أهل الجدل يتصايحون في المقالات، وبجانبهم حلقة للشعر والأدب، وكان الذين يحضرون هذه الحلقات من شعوب وديانات مختلفة.

ولما نشطت حركة الترجمة والتأليف، وتقدَّمت صناعة الورق كثرت المكتبات، وصارت أهم مراكز الثقافة الإسلامية بعد أن لم يكن لها شأن كبير في العصر الأموي، مثل: بيت الحكمة، وهو أكبر خزائن الكُتب في ذلك العصر، ويُرَجَّحُ أن الرشيد أَسَّسَه، والمأمون أَمَدَّه بمختلف الكُتب والمُصَنَّفات[2].

وفي هذه البيئة العلمية والثَّقافية ترعرع الإمام يعقوب الفسوي، واهتم بالعلم ولازم الشيوخ حتى غدا: "إمام أهل الحديث بفارس"[3].

يلاحظ مما تقدّم أنَّ الإمام يعقوب الفسوي عاش في عصر هو من أزهى عصور الإسلام، وأكثرها تميزًا في الجوانب كلها: السياسية والاجتماعية والعلمية والثَّقافية.

ولا شك أنَّ هذا كله كان له أثره الإيجابي في تفرغ الإمام يعقوب الفسوي للعلم والاجتهاد في طلبه، حتى برز في علوم الحديث ونقد الرِّجَال خاصة، وكان علمًا من أعلامه، فجزاه اللهُ -سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى- عن الإسلامِ والمسلمينَ خيرَ الجزاءِ، ورحمه رحمة واسعة.

(1) البصرة: المدينة المشهورة بالعراق، والتي بناها المسلمون قبل الكوفة بسنة ونصف، وهي مدينة على قرب البحر. انظر: معجم البلدان، لياقوت الحموي (430/1)، آثار البلاد وأخبار العباد، للقزويني (ص:309).

(2) انظر: تاريخ الإسلام السياسي والدِّيني والثقافي، لحسن إبراهيم حسن (284/2).

(3) تاريخ نيسابور، لأبي عبد الله الحاكم (ص: 38).

المبحث الثاني

تَرْجَمَةُ الإِمَامِ يَعْقُوبَ بْنِ سُفْيَانَ الفَسَوِيِّ[1]

---

(1) انظر ترجمته:

1- الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (208/9).
2- الثقات، لابن حبان (287/9).
3- تاريخ نيسابور، لأبي عبد الله الحاكم (ص: 38).
4- سير السلف الصالحين، لإسماعيل بن محمد الأصبهاني (ص: 1200).
5- الأنساب، للسمعاني (222/10).
6- تاريخ دمشق، لابن عساكر (161/74).
7- معجم البلدان، لياقوت الحموي (260/4)
8- التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد، لابن نقطة (ص: 492-493).
9- المختصر في أخبار البشر، للملك المؤيد (54/2).
10- تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للمزي (324/32-334).
11- طبقات علماء الحديث، لابن عبد الهادي (279/2-280).
12- تاريخ الإسلام، للذهبي (641/6).
13- تذكرة الحفاظ، للذهبي (122/2).
14- سير أعلام النبلاء، للذهبي (180/13-184).
15- العبر في خبر من غبر، للذهبي (399/1).
16- الكاشف، للذهبي (394/2).
17- الوافي بالوفيات، للصفدي (95/28-96).
18- البداية والنهاية، لابن كثير (630/14-632).
19- تجريد أسانيد الكتب المشهورة والأجزاء المنثورة، لابن حجر(ص: 176).
20- تهذيب التهذيب، لابن حجر (385/11-388).
21- النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، لابن تغري بردي (77/3).
22- طبقات الحفاظ، للسيوطي (ص: 262).
23- خلاصة تذهيب تهذيب الكمال، لصفي الدين اليمني (ص: 436).
24- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، لحاجي خليفة (299/1).
25- شذرات الذهب في أخبار من ذهب، لابن العماد (26/1-27).
26- ديوان الإسلام، لابن الغزي (397/4).
27- الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة، للكتاني (ص: 140).
28- الأعلام، للزركلي (198/8).
29- معجم المؤلفين، لكحالة (249/13).

المطلب الأول: اسمه ونسبه وكنيته ولقبه ومولده ونشأته:

أولًا: اسمه:

يَعْقُوْبُ بنُ سُفْيَانَ بنِ جَوَّانَ الفَسَوِيُّ الْفَارِسِيُّ.

ثانيًا: نسبه:

الفَسَوي -بفتح الفاء والسين-، هذه النِّسبة إلى فَسَا، وهي بلدة من بلاد فارس يقال لها: بَسَا، خرج منها جماعة من العلماء والرحالين[1].

وفسا: كلمة أعجمية، وعندهم "بسا" بالباء، وهكذا يتلفظون بها، وأصلها في كلامهم: الشمال من الرياح. وهي مدينة بفارس أنزه مدينة بها فيما قيل، وهي من أكثر مدن فارس عمارة وأوسعها أبنية، بينها وبين شيراز أربع مراحل[2].

قال الباحث: ومن هنا نُعِت الإمام يعقوب بن سفيان عند بعض العلماء بـ "البسوي"، ولكن الأكثر على نَعْتِهم إياه بـ"الفسوي".

الْفَارِسِي: هذه النسبة إلى بلاد فارس -إيران حاليًا-، وهي مملكة تشتمل على عدَّة مدن، ودار مملكتها شيراز، خرج منها جمَاعَة من العلماء في كل فن[3].

ثالثًا: كنيته[4]:

أجمعت كلُّ المصادر التي ترجمت ليعقوب الفسوي، على أنه يُكنى: "أبا يوسف".

رابعًا: لقبه[5]:

محدّث بلاد فارس.

---

(1) الأنساب، للسمعاني (222/10).

(2) معجم البلدان، لياقوت الحموي (260/4- 261).

(3) اللباب في تهذيب الأنساب، لابن الأثير الجزري (403/2).

(4) انظر: جميع مصادر ترجمة يعقوب الفسوي.

(5) قال الباحث: لقبه بذلك ممن ترجم له، الذهبي في سير أعلام النبلاء (180/13)، وابن العماد في شذرات الذهب في أخبار من ذهب (26/1).

خامسًا: مولده[1]:

ولد الإمام يعقوب الفسوي في حدود سنة تسعين ومائة هجرية بمدينة فسا.

سادسًا: نشأته:

المصادر التي بين أيدينا لم تذكر كيفية نشأة الإمام يعقوب الفسوي، والمراحل التي مر بها في مقتبل حياته.

ومن أبرز أجزاء صورة نشأته، هو طلبه العلم في سنٍ مبكرةٍ، فقد ذكر الإمام المِزّي أنّ الإمام يعقوب الفسوي روى عن "إسماعيل بن مسلمة بن قعنب"[2] ، المتوفى سنة (209هـ)، والمتأمل يجد أن عُمُرَ الإمام يعقوب الفسوي آنذاك لم يتجاوز التاسعة عشرة سنة.

قال الباحث: هذا ما تيسر من جمع للمعلومات الواردة في نشأته المبكرة.

المطلب الثاني: رحلاته وشيوخه وتلاميذه:

أولاً: رحلاته العلمية:

لم تكن مدينة فسا من المراكز العلمية في دراسة الحديث النبوي وعلومه في عصره، الأمر الذي جعله يرحل إلى مراكز العلم في سنّ مبكرة رغبة في سماع الحديث من أعلام المحدّثين في أمصار مختلفة[3].

وكانت الرحلة في طلب العلم شائعة في زمنه رغبة في سماع الحديث على أعلام المحدثين في المراكز المختلفة، وسعيًا في تكثير طرقه، وطلبًا للإسناد العالي، ورغبة في التحقق من صحة بعض الأحاديث، وحبًّا في التعرف على الشيوخ المكثرين ومذاكرتهم[4].

وقد تغرب الإمام يعقوب بن سفيان عن بلدته "فسا" ثلاثين عامًا[5] أمضاها في الرحلة إلى المشرق والمغرب، زار خلالها عدة مدن وأقطار ذكرت المصادر بعضها، وسجل هو في تاريخه معلومات أوسع عن رحلته إليها.

---

(1) انظر: سير أعلام النبلاء، للذهبي (180/13)، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، لابن العماد (26/1)، معجم المؤلفين، لكحالة (249/13).

(2) هو إسماعيل بن مسلمة بن قعنب الحارثي القعنبي، أبو بشر المدني، نزيل مصر، صدوق يخطئ، من التاسعة، مات سنة تسع ومائتين، ق. انظر: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 110).

(3) شذرات الذهب في أخبار من ذهب، لابن العماد (27/1).

(4) بحوث في تاريخ السنة المشرفة، لأكرم العمري (220-221).

(5) انظر: تذكرة الحفاظ، للذهبي (122/2)، البداية والنهاية، لابن كثير (630/14).

ثانيًا: شيوخه[1]:

إنّ من الطبيعي لمن رحل عن بلده مدة طويلة في طلب العلم أن يلتقي بشيوخ كثر، قال الإمام يعقوب الفسوي[2]: "رويت عن ألف شيخ كلهم ثقات"، وقال في موضع آخر[3]: "كتبت عن ألف شيخ وكسر".

وكثير من شيوخه من الأعلام المشهورين بالعناية بالحديث وروايته وغيره من العلوم، والباحث سيذكر بعضًا منهم، وذلك حسب وفياتهم، كالتالي:

1- الضحاك بن مخلد الشَيْبَاني، (ت: 212 هـ).

2- عبد الله بن يزيد المقرئ، (ت: 213 هـ).

3- عبيد الله بن موسى العَبْسي، (ت: 213 هـ).

4- سعيد بن أوس، أبو زيد النحوي، (ت: 214 هـ).

5- عبد الله بن الزبير الحُمَيدي، (ت: 219 هـ).

6- آدم بن أبي إياس العسقلاني، (ت: 221 هـ).

7- عبد الله بن مسلمة القعنبي، (ت: 221 هـ).

8- الحكم بن نافع الحمصي، (ت: 222 هـ).

9- حيوة بن شريح الحمصي، (ت: 224 هـ).

10- سليمان بن حرب البصري، (ت: 224 هـ).

11- إسماعيل بن أبي أويس المدني، (ت: 226 هـ).

12- سعيد بن كثير بن عفير المصري، (ت: 226 هـ).

13- هشام بن عبد الملك، أبو الوليد الطيالسي، (ت: 227 هـ).

14- نعيم بن حماد الخزاعي المروزي، (ت: 228 هـ).

15- علي بن عبد الله بن المديني، (ت: 234 هـ).

(1) جمع المحقق: أكرم العمري أسماء (402) شيخ منهم في ملحق خاص بهم. انظر: المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (1/76-112).

(2) معجم البلدان، لياقوت الحموي (4/261).

(3) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (3/368).

16- أحمد بن محمد بن حنبل، (ت: 241 هـ).

17- محمد بن عبد الله بن عمار البغدادي، (ت: 242 هـ).

18- أحمد بن صالح المصري، (ت: 248 هـ).

19- عبد الرحمن بن عمرو، أبو زرعة الدمشقي، (ت: 281 هـ).

ثالثًا: تلاميذه:

تتلمذ على يد الإمام يعقوب الفسوي عدد كبير من طلاب العلم والحديث، وفيما يلي ذكر لمشاهير تلامذته، مرتبين على حسب سني الوفيات:

1- محمد بن حمزة بن عمارة الأصبهانيّ، (ت: 231 هـ).

2- محمد بن إسحاق الصغاني -وهو من شيوخه-، (ت: 270 هـ).

3- محمد بن عيسى الترمذي، (ت: 279 هـ).

4- عبد الرحمن بن يوسف بن خراش البغدادي، (ت: 283 هـ).

5- حسين بن محمد القباني النَّيْسابوري، (ت: 289 هـ).

6- إبراهيم بن أبي طالب النَّيْسابوري، (ت: 295 هـ).

7- محمد بن يعقوب الصفار، (ت: ؟؟2 هـ).

8- أحمد بن شعيب النسائي، (ت: 303 هـ).

9- إسحاق بن إبراهيم المنجنيقي البغدادي، (ت: 304 هـ).

10- محمد بن إسحاق بن خزيمة النَّيْسابوري، (ت: 311 هـ).

11- محمد بن إسحاق السراج النَّيْسابوري، (ت: 313 هـ).

12- عبد الله بن أبي داود السجستاني، (ت: 316 هـ).

13- يعقوب بن إسحاق، أبو عوانة الإسفراييني النَّيْسابوري، (ت: 316 هـ).

14- الحسن بن سفيان الفسوي، (ت: 318 هـ).

15- عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي، (ت: 327 هـ).

16- الحسن بن محمد بن عثمان الفسوي، (ت: 331 هـ).

17- عبد الله بن جعفر بن درستويه النحوي الفارسي، (ت: 347 هـ).

المطلب الثالث: عقيدته:

كان الإمام يعقوب الفسوي على عقيدة أهل السنة والجماعة، وعلى مذهب أهل الحديث –فهو أحد المبرزين منهم–، خاصة فيما يتعلق بتوحيد الله تعالى في أسمائه وصفاته

ومع هذا فقد اتُهم بالتشيع[1]؛ بسبب: "أن يعقوب بن الليث صاحب فارس[2] بلغه أن يعقوب ابن سفيان يتكلم في عثمان بن عفان، فأمر بإحضاره، فقال له وزيره: أيها الأمير إنه لا يتكلم في شيخنا عثمان بن عفان السجزيّ، إنما يتكلم في عثمان بن عفان الصحابي، فقال: دعوه ما لي وللصحابي!! إني إنما حسبته يتكلم في شيخنا عثمان بن عفان السِّجْزِيّ[3] !"[4].

غير أنه بريء من هذه التهمة، والدليل على سلامة عقيدته وبراءته من التشيع، أمور عدة:

1- قد برأه العلماء من التشيع ونفوا صحة هذه القصة، منهم الإمام ابن عبد الهادي[5] والإمام الذهبي[6]، حيث قالا: "وقيل كان يتكلم في عثمان t ، ولم يصح"، وقال الذهبي في موضع آخر[7]: "هذه حكاية منقطعة"، ومنهم أيضًا الإمام ابن كثير، حيث قال[8]: "وما أظن هذا صحيحًا عن يعقوب بن سفيان".

2- وصفه بصحة العقيدة الإمام ابن حبان[9]، فقال: "وكان ممن جمع وصنف وأكثر مع الورع والنسك والصلابة في السُّنَّة"، والإمام إسماعيل بن محمد الأصبهاني، فقال[10]: "حافظ كبير،

---

(1) اتهمه بالتشيع: أحمد بن عبدان الشيرازي: تاريخ الإسلام، للذهبي (641/6)، وابن الأثير: الكامل في التاريخ (457/6)، والملك المؤيد: المختصر في أخبار البشر (54/2)، والصفدي: الوافي بالوفيات (95/28).

(2) هو يعقوب بْن اللَّيْث الصَّفَّار، الأمير أبو يوسف السّجِسْتانيّ، المستولي على خُراسان. انظر: تاريخ الإسلام، للذهبي (6/ 453).

(3) هو عثمان بن عفان السجزي، حدث عن معتمر بن سليمان وعبد العزيز بن أبان، قال أبو بكر بن خزيمة: أشهد أنه كان يضع الحديث على رسول الله صلى الله عليه وسلم. انظر: الضعفاء والمتروكون، لابن الجوزي (170/2).

(4) تاريخ دمشق، لابن عساكر (164/74).

(5) طبقات علماء الحديث، لابن عبد الهادي (280/2).

(6) تذكرة الحفاظ، للذهبي (122/2).

(7) سير أعلام النبلاء، للذهبي (183/13).

(8) البداية والنهاية، لابن كثير (631/14).

(9) الثقات، لابن حبان (287/9).

(10) سير السلف الصالحين، لإسماعيل بن محمد الأصبهاني (ص: 1200).

ورع ناسك، صلب في السُّنَّة"، والإمام الذهبي، فقال[1]: "ما علمت يعقوب الفسوي إلا سلفيًّا"، والإمام المعلمي اليماني، فقال[2]: "يعقوب إمام جليل علماً وحفظاً واتباعًا للسُّنَّة".

3- إن أقواله في الحكم على الرجال جرحاً وتعديلاً تدل على طبيعة عقيدته، وأنه بعيد عن التشيع، فقد جرَّح بعض الرواة وأشار إلى تشيعهم، فقال في "ثُوَير بن أبي فاخِتة"[3]: "شيعي لَيِّنُ الحديث"[4]. وتشير بعض أقواله إلى عدم تأييده التشيع كقوله في "عبد الله بن شريك العامري"[5]: "ثقة، هو من كبراء أهل الكوفة، يميل إلى التَّشَيُّع"[6].

بينما أثنى على بعض الرواة مع بيانه أنهم من أهل السُّنَّة، فقال في "يحيى بن سُلَيْم الطَّائفي"[7]: "سُنِّيٌّ رَجُلٌ صَالِحٍ"[8].

4- إن مصنفه في العقيدة يدل على سلامة عقيدته من التشيع ونحوه، ويُبرزُ سلامة عقيدته، فله مصنف "السُّنَّة"، قال الذهبي[9]: "وقد صنف كتابًا صغيرًا في السُّنَّة".

وقد ذكر محقق كتاب "المعرفة والتاريخ" في الجزء الثالث منه نصوصًا في العقيدة السلفية، قال الدكتور أكرم العمري[10]: "نصوص أحسبها من (كتاب السُّنَّة) ليعقوب بن سفيان".

5- اقتباس الإمام اللالكائي جملة منه في كتابه "شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة" دليل على أنه يتابع في عقيدته السلف وأهل الحديث، حيث خرج أحاديث في أن القرآن كلام الله ليس بمخلوق، وفي إثبات رؤية الله يوم القيامة، وذم أهل البدع والأهواء، والقول بأن الإيمان قول وعمل، وأنه يزيد وينقص.

---

(1) سير أعلام النبلاء، للذهبي (183/13).

(2) التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل، للمعلمي اليماني (746/2).

(3) هو ثوير بن أبي فاختة سعيد بن علاقة الكوفي، أبو الجهم، ضعيف رمي بالرفض، من الرابعة، ت. انظر: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 135).

(4) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (112/3).

(5) هو عبد الله بن شريك العامري الكوفي، صدوق يتشيع، من الثالثة، س. انظر: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 307).

(6) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (98/3).

(7) يحيى بن سُلَيْم الطائفي، نزيل مكة، صدوق سيئ الحفظ، من التاسعة، مات سنة ثلاث وتسعين ومائة، ع. انظر: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 591).

(8) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (3 /51).

(9) سير أعلام النبلاء، للذهبي (183/13).

(10) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (385/3).

6- عدم تحامل الإمام يعقوب الفسوي على أحد من الخلفاء الراشدين، بل إنه عقد فصلًا في فضائل أبي بكر وفصلًا في فضائل عمر رضي الله عنهما، كذلك فإن مشيخة يعقوب حوت -فيما حوت- فضائل أبي بكر وعمر -رضي الله عنهما-.

7- وتخريجه لعدّة أحاديث في فضائل عثمان بن عفان رضي الله عنه في كتابه "المعرفة والتاريخ"، ومن ذلك:

- تخريجه حديث[1]: "لَا يَضُرُّ ابْنَ عَفَّانَ مَا عَمِلَ بَعْدَ الْيَوْم".
- وحديث[2]: "أَصْدَقُهُمْ حَيَاءً عُثْمَان".
- وتخريجه قول ابن عياش عن عثمان[3]: "كَانَ وَاللَّهِ فِي عِلْمِي صَوَّامًا قَوَّامًا مَنْ رَجُلٌ يُحِبُّ قَوْمَه".
- وقول طلحة بن مُصَرِّفٍ[4]: "أَبَى قَلْبِي إِلَّا حُبَّ عُثْمَان".

قال الباحث: وشَنَّعَ الإمام يعقوب الفسوي على من تكلم بسوء في حق ذي النورين الصحابي الجليل عثمان بن عفان t ، فقال معلقًا على قول "يونس بن خَبَّاب"[5]: "قتل عثمان بن عفان ابنتي رسول الله r ". قال[6]: "ومشهور عنه مستفاض أنه كان يتناول عثمان، وهو رجل سوء".

المطلب الرابع: مكانته العلمية:

يُعْتَبر الإمام يعقوب الفسوي من أشهر علماء بلاد فارس، ومن أبرز محدثي القرن الثالث الهجري، وقد عدَّه الإمام الذهبي في الطبقة الخامسة من النقاد في كتابه "ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل"[7] .

وقد حظي بتقدير العلماء، وكبار النقاد من أعصر مختلفة وبيئات عديدة، فقال أبو زرعة الدمشقي[8]: "قدم علينا من نبلاء الرجال يعقوب بن سفيان يعجز أهل العراق أن يروا مثله".

---

(1) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (283/1).

(2) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (479/1).

(3) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (483/1).

(4) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (558/2).

(5) هو يونس بن خباب الأسيدي مولاهم الكوفي، صدوق يخطئ ورمي بالرفض، من السادسة، بخ 4. انظر: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 613).

(6) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (98/3).

(7) انظر: ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل، للذهبي (ص: 193).

(8) تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للمزي (333/32).

ووصفه ابن حبان بالورع والنسك والصلابة في السُّنَّة[1] ، وتبعه السمعاني[2]، وزاد: "كان من الأئمة الكبار، ممن جمع ورحل من الشرق إلى الغرب، وصنف فأكثر"، وقال أبو عبد الله الحاكم[3]: "إمام أهل الحديث بفارس"، وقال النسائي[4] ومسلمة بن قاسم[5]: "لا بأس به"، وقال الخليلي[6]: "ثقة إمام"، وقال إسماعيل بن محمد الأصبهاني[7]: "حافظ كبير، ورع ناسك، صلب في السُّنَّة".

وقال ابن نقطة[8]: "الإمام الحافظ، صاحب التاريخ، طاف البلاد ولقي الأئمة"، وقال الذهبي[9]: "ثقة مصنف خير صالح"، وقال في موضع[10]: "الحافظ الإمام الحجة"، وقال في موضع آخر[11]: "الحافظ، أحد أركان الحديث"، وقال ابن كثير[12]: "إمام محدث كبير القدر".

وقال ابن حجر[13]: "ثقة حافظ"، وقال ابن تغري بردي[14]: "صاحب التاريخ والمصنّفات الحسان، كان إمام أهل الحديث"، وقال ابن العماد[15]: "كان ثقةً بارعًا عارفًا ماهرًا"، وقال الكتاني[16]: "الحافظ المصنف المكثر الثقة صاحب التاريخ"، وقال الزركلي[17]: "من كبار حفاظ الحديث"، وقال كحالة[18]: "محدث، حافظ، مؤرخ، رحال".

---

(1) الثقات، لابن حبان (287/9).

(2) الأنساب، للسمعاني (222/10).

(3) تاريخ نيسابور، لأبي عبد الله الحاكم (ص: 38).

(4) تهذيب الكمال في أسماء الرجال"، للمزي (331/32).

(5) تهذيب التهذيب، لابن حجر (388/11).

(6) الإرشاد في معرفة علماء الحديث، للخليلي (415/1).

(7) سير السلف الصالحين، لإسماعيل بن محمد الأصبهاني (ص: 1200).

(8) التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد، لابن نقطة (ص: 492).

(9) الكاشف، للذهبي (394/2).

(10) تذكرة الحفاظ، للذهبي (122/2).

(11) العبر في خبر من غبر، للذهبي (399/1).

(12) البداية والنهاية، لابن كثير (631/14).

(13) تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 608).

(14) النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، لابن تغري بردي (77/3).

(15) شذرات الذهب في أخبار من ذهب، لابن العماد (27/1).

(16) الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة، للكتاني (ص: 140).

(17) الأعلام، للزركلي (198/8).

(18) معجم المؤلفين، لكحالة (249/13).

المطلب الخامس: آثاره:

يعدُّ الإمام يعقوب الفسوي من العلماء البارعين في التصنيف، فله مصنفات عديدة في علوم التاريخ والسنة وما تفرع عنهما، والتي سارت لأجلها الركبان، ونهل من معينها القاصي والداني.

وسأقوم بذكر ما وقفت عليه من مصنفاته، ومن ثم بيان موضوعها بشكل موجز، وأخيرًا ذكر الجهود التي بذلت في خدمتها.

أولًا: مصنفاته:

1- المعرفة والتاريخ[1].

2- مشيخته[2].

3- المسند[3].

---

(1) ذكره: الخطيب البغدادي: تاريخ بغداد (85/11)، وابن عساكر: تاريخ دمشق (161/74)، وابن نقطة: التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد (ص: 492)، والمالكي: تسمية ما ورد به الخطيب البغدادي دمشق (رقم 79)، وابن عبد الهادي: طبقات علماء الحديث (279/2)، والذهبي: تاريخ الإسلام (641/6)، تذكرة الحفاظ (122/2)، سير أعلام النبلاء (180/13)، العبر في خبر من غبر (399/1)، والصفدي: الوافي بالوفيات (95/28)، وابن كثير: البداية والنهاية (630/14)، وابن حجر: تجريد أسانيد الكتب المشهورة والأجزاء المنثورة (ص: 167)، وابن تغري بردي: النجوم الزاهرة (77/3)، وحاجي خليفة: كشف الظنون (299/1)، وابن العماد: شذرات الذهب في أخبار من ذهب (26/1)، والرُّوداني: صلة الخلف بموصول السلف (ص: 157)، وابن الغزي: ديوان الإسلام (397/4)، والكتاني: الرسالة المستطرفة (ص: 140)، والزركلي الأعلام (198/8)، وكحالة: معجم المؤلفين (249/13).

(2) ذكره: المالكي: تسمية ما ورد به الخطيب البغدادي دمشق (رقم 79)، وابن عبد الهادي: طبقات علماء الحديث (279/2)، والذهبي: تاريخ الإسلام (641/6)، تذكرة الحفاظ (122/2)، سير أعلام النبلاء (180/13)، العبر في خبر من غبر (399/1)، والصفدي: الوافي بالوفيات (95/28)، وابن حجر: تجريد أسانيد الكتب المشهورة والأجزاء المنثورة (ص: 195)، وابن العماد: شذرات الذهب في أخبار من ذهب (26/1)، والرُّوداني: صلة الخلف بموصول السلف (ص: 374)، وابن الغزي: ديوان الإسلام (397/4)، والكتاني: الرسالة المستطرفة (ص: 140)، وكحالة: معجم المؤلفين (249/13).

(3) قال الباحث: وهذا الكتاب مما يستدرك على المحقق أكرم العمري؛ حيث أنه لم يذكره ضمن مصنفات الإمام يعقوب بن سفيان الفسوي!.

وذكره: ابن السمعاني: تاريخ الإسلام، للذهبي (686/11)، وابن كثير: تخريج أحاديث إحياء علوم الدين (2743/6)، وابن الملقن: البدر المنير (109/2)، وابن حجر: الإصابة في تمييز الصحابة (116/2).

4- السُّنَّة[1].

5- البر والصلة[2].

6- الزوال[3].

ثانيًا: وصف عام لمصنفاته:

قال الدكتور أكرم العمري[4]: "وقد وصل إلينا من مؤلفاته المجلدان الثاني والثالث من كتاب المعرفة والتأريخ وفقد المجلد الأول منه، كما وصل إلينا الجزءان الثاني والثالث من مشيخته، أما بقية أجزاء المشيخة فمفقودة. ويذكر كل من الرُّوداني والكتاني أن المشيخة تقع في ستة أجزاء وأنها مرتبة على البلدان[5].

ولكن القسم الّذي وصل إلينا من المشيخة غير مرتب على أساس معين، وقد خرّج الإمام يعقوب فيها عن كل شيخ من شيوخه حديثا أو حديثين ولم يترجم لهم.

أما الكتب الأربعة الأخيرة فيبدو من عناوينها أنها:

أ- "كتاب المسند": على شاكلة كتب المسانيد الحديثية التي صنفها عدد من أعلام المحدثين.

ب- "كتاب السنة": يعالج موضوعات تتصل بالعقائد، ولعله كان يحتوي على أحاديث وآثار في موضوعات العقائد حيث عني المحدثون بتأليف كتب بهذا العنوان توضح عن طريق سرد الأحاديث والآثار والعقائد كما كانت عند السلف.

ج- "كتاب البر والصلة": فلعل مادته تتعلق بالرقائق، ولعله ضم أحاديث وآثارًا في البر والصلة.

د- "كتاب الزوال": ولعل له علاقة بمواقيت الصلاة.

وتدل مؤلفات يعقوب الفسوي على أنه كان معنيًّا بالحديث وعلم الرجال والتأريخ والعقائد والرقائق، وكان متفننًا في علمه واسع الاطلاع".

قال الباحث: ويلاحظ مما سبق:

---

(1) تسمية به ما ورد الخطيب البغدادي دمشق، للمالكي (رقم 79).

(2) تسمية ما ورد به الخطيب البغدادي دمشق، للمالكي (رقم 174).

(3) تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي (37/11).

(4) المعرفة والتاريخ –مقدمة التحقيق، لأكرم العمري- (18/1-19).

(5) انظر: صلة الخلف بموصول السلف، للرُّوداني (ص: 374)، الرسالة المستطرفة، للكتاني (ص: 140).

1- كان للإمام الخطيب البغدادي دور بارز في ذكر جميع مصنفات الإمام يعقوب الفسوي سوى "المسند"، إما في تاريخه، وإما عبر ما ورد به إلى مدينة دمشق من مصنفات من روايته ومسموعاته؛ فكان عليه المعتمد في إيرادها، بينما أشارت باقي المصادر المترجمة بأن للإمام يعقوب الفسوي كتب حِسان (بشكل عام).

2- الكتابان الوحيدان المطبوعان من هذه المصنفات هما "المعرفة والتاريخ"، و"مشيخته".

ثالثًا: خدمة مصنفاته:

وبالنسبة للجهود المبذولة في خدمة الكتابين المطبوعين كانت عبارة عن تحقيق لهما، وبيان ذلك كالآتي:

1- تحقيق أكرم ضياء العمري لكتاب "المعرفة والتاريخ".

2- تحقيق محمد عبد الله السريع لكتاب "مشيخة يعقوب بن سفيان الفسوي".

المطلب السادس: وفاته:

اختلف المؤرخون في زمان وفاته ومكانها على أقوال، وبيان ذلك كالآتي:

أولًا: زمان وفاته:

اختلف في تاريخ وفاته على قولين، وهما:

الأول[1]: مات في السادس والعشرين[2]

---

(1) انظر: الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (208/9)، الأنساب، للسمعاني (222/10)، التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد، لابن نقطة (ص: 493)، الكامل في التاريخ، لابن الأثير (457/6)، المختصر في أخبار البشر، للملك المؤيد (54/2)، تهذيب الكمال، للمزي (334/32)، طبقات علماء الحديث، لابن عبد الهادي (280/2)، تاريخ الإسلام (641/6)، تذكرة الحفاظ (122/2)، العبر في خبر من غبر، للذهبي (399/1)، الوافي بالوفيات، للصفدي (96/28)، البداية والنهاية، لابن كثير (631/14)، النجوم الزاهرة، لابن تغري بردي (77/3)، طبقات الحفاظ، للسيوطي (ص: 262)، شذرات الذهب، لابن العماد (27/1)، ديوان الإسلام، لابن الغزي (397/4)، الرسالة المستطرفة، للكتاني (ص: 141)، الأعلام للزركلي (198/8)، معجم المؤلفين، للكتاني (249/13).

(2) حدّد ذلك التأريخ، الإمام السمعاني وحده. انظر: الأنساب، للسمعاني (222/10). وينوه الباحث على ذكر محقق كتاب "المعرفة والتاريخ" الدكتور أكرم ضياء العمري أنه توفي في يوم الثالث عشر، ولم أجد له سلفًا في ذلك ممن ترجم للإمام يعقوب الفسوي!. انظر: المعرفة والتاريخ –مقدمة التحقيق، لأكرم العمري- (7/1).

من رجب[1] سنة سبع وسبعين ومائتين.

وله بضع وثمانون سنة[2].

الثاني[3]: مات سنة ثمانين ومائتين.

قال الباحث: والذي يغلب على الظن، أن القول الأول هو الراجح، لعدة أسباب، منها:

1- أنه قول جماهير المترجمين للإمام يعقوب الفسوي، وتفرد بالمخالفة الإمام ابن حبان، وتبعه كلٌّ من الإمام الصفدي والإمام حاجي خليفة.

2- الصيغة الجازمة من هذه الجمهرة المترجمة في تحديد سنة الوفاة، بينما حصل التردد والشك عند من خالف، فقال ابن حبان[4]: "مات سنة ثمانين أو إحدى وثمانين ومائتين"، وقال الصفدي[5]: "توفي في حدود الثمانين والمائتين".

3- مقارنة بعض العلماء بين وفاته وبين وفاة الإمام أبي حاتم الرازي (ت: 277هـ)، حيث أخبروا بأن الإمام يعقوب الفسوي توفي قبله بشهر[6].

ثانيًا: مكان وفاته:

واختلف أيضًا في مكان وفاته على قولين، هما:

---

(1) شارك الإمام السمعاني في تحديد شهر الوفاة من بين المترجمين للفسوي كل من الأئمة: ابن عبد الهادي والذهبي وابن كثير وابن العماد وكحالة. انظر: طبقات علماء الحديث، لابن عبد الهادي (280/2)، الأنساب، للسمعاني (222/10) معجم المؤلفين، لكحالة (249/13)، تاريخ الإسلام، للذهبي (641/6)، العبر في خبر من غبر، للذهبي (399/1) البداية والنهاية، لابن كثير (631/14).

(2) العبر في خبر من غبر، للذهبي (77/2).

(3) انظر: الثقات، لابن حبان (287/9)، الوافي بالوفيات، للصفدي (96/28)، كشف الظنون، لحاجي خليفة (299/1).

(4) الثقات، لابن حبان (287/9).

(5) الوافي بالوفيات، للصفدي (96/28).

(6) انظر: تهذيب الكمال، للمزي (334/32)، طبقات علماء الحديث، لابن عبد الهادي (280/2)، تذكرة الحفاظ، للذهبي (122/2)، تاريخ الإسلام، للذهبي (641/6)، البداية والنهاية، لابن كثير (631/14).

الأول[1]: قيل: في مدينة البصرة.

الثاني[2]: قيل: في مدينة فسا.

وأما عن حاله بعد الموت، فقد رآه بعضهم في منامهم وسألوه عن حاله، فقال عبدان بن محمد المروزي[3]: رأيت يعقوب بن سفيان في النوم، فقلت: ما فعل الله بك؟ قال: غفر لي، وأمرني أن أحدث في السماء، كما كنت أحدث في الأرض، فحدثت في السماء الرابعة، فاجتمع عليّ الملائكة، واستملى عليّ جبريل، وكتبوا بأقلام من ذهب.

وقال النعمان بن أحمد القاضي[4]: رأيت يعقوب بن سفيان في المنام، فقلت له: يا أبا يوسف ما فعل الله بك؟ قال: أحسن إليّ، فقلت له: أغفر لك؟ قال: نعم غفر لي، قلت: أفأدخلك الجنة؟ قال: نعم أدخلني الجنّة، فقلت له: أفأكلت من ثمارها؟ قال: نعم أكلت من ثمارها، فقلت: رأيت رب العزّة؟ قال: لا، ولكن سمعته يقرأ: **﴿وَأُزْلِفَتِ الْجَنَّةُ لِلْمُتَّقِينَ﴾** [5].

---

(1) حدّد ذلك المكان، الإمام أبو سعيد بن يونس، وتبعه الإمام ابن كثير والزركلي. انظر: تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للمزي (334/32)، البداية والنهاية، لابن كثير (631/14)، الأعلام، للزركلي (198/8). قال الباحث: أشار الدكتور أكرم العمري إلى أنّ وفاته بالبصرة دون التنويه إلى الخلاف المذكور. انظر: المعرفة والتاريخ –مقدمة التحقيق، لأكرم العمري– (7/1).

(2) حدّد ذلك المكان، الأئمة: أبو يعقوب إسحاق بن إبراهيم القراب، وأبو الحسين ابن المنادي، وأحمد بن صبيح الأصبهاني، وصفي الدين اليمني وكحالة. انظر: التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد، لابن نقطة (ص: 493)، تهذيب الكمال، للمزي (334/32)، سير أعلام النبلاء، للذهبي(183/13)، خلاصة تذهيب تهذيب الكمال، لصفي الدين اليمني (ص: 436)، معجم المؤلفين، لكحالة (249/13).

(3) تاريخ دمشق، لابن عساكر (165/74)، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للمزي (334/32).

(4) تاريخ دمشق، لابن عساكر (165/74)، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للمزي (334/32).

(5) سورة الشعراء، الآية 90.

المبحث الثالث

كِتَابُ "المَعْرِفَةِ وَالتَّارِيْخِ"

المطلب الأول: التعريف بالكتاب:

المقصد الأول: اسم الكتاب وموضوعه:

أولاً: اسم الكتاب:

هو "المعرفة والتاريخ" كما نص على ذلك مؤلفه، فقال في نهاية الكتاب[1]: "تم كتاب المعرفة والتاريخ الحمد للَّه رب العالمين. وصلى الله على محمد النبي وآله وسلم تسليمًا".

ويذكره بعض العلماء بـ: "التاريخ الكبير"[2].

ثانيًا: موضوع الكتاب:

ينقسم الكتاب إلى قسمين، وهما: قسم متعلق بالحوليات، وآخر متعلق بتراجم الرواة، وكل قسم منهما موضوع وعلم يختلف عن الآخر؛ فالأول في (علم التاريخ)، والآخر في (علم الرجال).

ولكن المؤلف أراد الجمع بين الحوليات والتراجم وسمى كتابه (كتاب المعرفة والتاريخ)، أي معرفة الرجال، والتاريخ على السنين.

المقصد الثاني: نُسخ الكتاب:

للكتاب نسخة مطبوعة ومحققة من الدكتور أكرم ضياء العمري الذي اعتمد في تحقيقه على نسخة مصورة عن الأصل المحفوظ في مكتبة ريفان كشك بتركيا تحت رقم (1445)[3] .

وقد جاءت هذه الطبعة في ثلاثة مجلدات في العراق أول الأمر، ثم صدرت طبعته الثانية عن دار مؤسسة الرسالة في بيروت عام (1401هـ- 1981م).

---

(1) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (246/3).

(2) انظر: تذكرة الحفاظ، للذهبي (122/2)، إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (345/7)، الأعلام، للزركلي (198/8).

(3) انظر: المعرفة والتاريخ -مقدمة التحقيق، لأكرم العمري- (58/1).

المطلب الثاني: أهمية الكتاب ومكانته:

يُعدُّ كتاب "المعرفة والتاريخ"، من الكتب النافعة الهامة في علم الحديث وخاصة –الجرح والتعديل– منه، وقد اكتسب هذه المكانة من أمور عدة، أهمها:

أولاً: لأنه من أقدم المصادر التي تناولت تاريخ القرون الثلاثة الأولى الهجرية، حيث لم يصل إلينا من كتب التاريخ المتقدمة إلا عدد محدود جدًا، لذلك فإضافة هذا المصدر إليها مهم في تكثير مصادر تلك الفترة.

ثانياً: إن مؤلفه وهو الإمام يعقوب الفسوي، هو أحد العلماء المبرزين في علم الحديث والرجال والتاريخ.

ثالثًا: كثرة ثناء العلماء وأقوالهم على الكتاب، تدل على أهميته ومكانته، منها: قول الإمام ابن قيم الجوزية فيه[1]: "هو كتاب جليل، غزير العلم، جم الفوائد"، وقول الإمام ابن كثير[2]: "من الكتب المفيدة النافعة".

رابعًا: انفراد الكتاب بمعلومات غنية مهمة لا توجد في كتب التاريخ والتراجم الأخرى، مثل: انفراده برواياته عن موقعة "طَلْخ"[3] التي اعتمدتها المصادر العربية الأخرى ونقلتها عنه.

خامسًا: عناية العلماء والباحثين بكتاب المعرفة والتاريخ، من الجوانب الآتية:

1- اهتمام العلماء بسماعه: وممن سمعه من كبار المصنفين: الخطيب البغدادي وابن الجوزي وابن عساكر، وكلهم من رواية ابن درستويه، ويدل على سماعهم للكتاب ألفاظ تحملهم للروايات التي اقتبسوها منه في مؤلفاتهم، وهي: "حدثنا" أو"أخبرنا".

2- اقتباس المؤلفين منه: ومنهم: الرامهرمزي، والخطيب البغدادي، وابن الجوزي، وابن عساكر، والذهبي، وابن كثير، وابن سيد الناس، وابن حجر، ومعظم اقتباسات ابن حجر عنه تتعلق بأقوال الإمام يعقوب في الجرح والتعديل مما يدل على أهمية نقده للرجال وأنه أحد أئمة هذا الشأن.

3- تحقيق الكتاب: حيث شرف بتحقيقه العلامة الدكتور أكرم ضياء العمري.

---

(1) إعلام الموقعين عن رب العالمين، لابن القيم (69/3).

(2) البداية والنهاية، لابن كثير (630/14).

(3) انظر تفاصيل الموقعة: المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (351/3).

المطلب الثالث: منهجية الكتاب العامة:

المقصد الأول: وصف مادة الكتب:

يقع كتاب "المعرفة والتاريخ" في ثلاثة مجلدات، وبيان ذلك كالآتي:

- **المجلد الأول:** فُقِد المجلد الأول من كتاب المعرفة والتأريخ، وهو يتناول التأريخ على السنين، ويشتمل على السيرة النبويّة وعصر الخلفاء الراشدين والعصر الأموي والخلافة العباسية.
- **المجلد الثاني:** ويتناول أواخر الحوليات التي تناولها سائر المجلد الأول المفقود، ويبدأ من خلال سنة (135هـ)، وينتهي في حوادث سنة (242هـ). ثم يبدأ القسم المتعلق بمعرفة الرجال ويتناول تراجم الصحابة والتابعين ويخص بعضهم بتراجم مسهبة.
- **المجلد الثالث:** ترجم فيه لمن بعد التابعين من رواة الحديث وبيّن أحوال الكثيرين من الرجال من رواة الحديث من حيث الجرح والتعديل، كما عقد عنوانًا في "معرفة القضاة" وسرد فيه أسماء قضاة البصرة، ثم رجع الى التعريف بالرجال وذكر أحوالهم، ثم ذكر فضائل مصر وبعض الصحابة ومن بعدهم من أهلها، ثم ذكر فضائل الشام، ثم ذكر التابعين من أهل الشام، ثم ذكر (أول أخبار أهل الكوفة) فذكر فضائلها، ثم ترجم لعبد الله بن مسعود وسلمان الفارسيّ، ثم التابعين ومن بعدهم من أهل الكوفة، وعقد فصلًا خاصًا في "ما جاء في الكوفة وأبي حنيفة النُّعْمان بن ثابت وأصحابه والأعمش وغيره".

ثم عقد فصلًا عنوانه "باب من يُرْغَبُ عَنِ الرِّوَايِةِ عَنْهُم، وَكُنْتُ أَسْمَعُ أَصْحَابَنَا يُضَعِّفُونَهُمْ مِنَ الْكُوفِيِّينَ وَمَنْ في عِدادهم من سائر الآفاق".

وأخيرًا عقد فصلًا في "الكنى والأسامي ومن يعرف بالكنية". وبه انتهى (كتاب المعرفة والتاريخ) .

المقصد الثاني: منهج الإمام يعقوب الفسوي في التبويب والترتيب:

سبق وذكرنا أنّ الكتاب عبارة عن قسمين، أحدهما للتاريخ والآخر للتراجم، وسيعرض الباحث منهج الإمام يعقوب الفسوي في تبويب وترتيب القسمين، وبيان ذلك كالتالي:

أولًا: منهجه في قسم التاريخ:

وهو يحتوي على مادة تاريخية مرتبة على السنين، ابتداء من سنة (135هـ) وانتهاء إلى سنة (242هـ)، وهناك ملاحظات تسجل في طريقة ترتيبه لهذه المادة، أبرزها:

- اهتم كثيرًا بذكر أمراء مواسم الحج بانتظام وتتابع.

- ذكر أسماء الولاة من المعيّنين والمعزولين في أقاليم وبلدان الخلافة العباسية.
- بيان وفيات بعض المشاهير من الأمراء والعلماء وغيرهم.
- لم يسند معظم الروايات في هذا القسم من كتابه سوى ما يتعلق بالعلماء والمحدثين، ويختفي الإسناد في السنوات الأخيرة التي تناولها.
- اهتم في السنوات الأخيرة التي عاصرها بتسجيل بعض مشاهداته الخاصة، مثل زيارته قبر ابن شهاب الزهري وتحديده موقعه، ومثل ذكر أخبار رحلاته إلى الأقطار المختلفة.
- الاقتضاب الشديد، وهي ظاهرة بارزة عند أسلافه ومعاصريه من المؤرخين، مثل خليفة بن خياط (ت 240 هـ)، حيث أسهبا عند تناول الفترة المتقدمة واقتضبا عند تناول الفترة التي عاصراها.

ثانيًا: منهجه في قسم التراجم:

وفي قسم التراجم راعى في الترتيب العام لكتابه نظام الطبقات، فقدم تراجم الصحابة ثم التابعين، وقسّم التابعين من أهل المدينة إلى طبقات لكنه قدم فقهاء التابعين من أهل المدينة على سواهم من الحفاظ وصرح بأنه قدمهم لفقههم.

ولكن التزامه بالترتيب على الطبقات لا يستمر بعد طبقات التابعين من أهل المدينة؛ لأنه بدأ بتقديم تراجم مفصلة لمشاهير العلماء فقط. كذلك راعى الإمام الفسوي ترتيب التراجم على أساس الأسماء ضمن الطبقة، فذكر من يسمى "عبد الله" في مكان واحد، ثم من يسمى "سلمان"، ثم من يسمى "كعب" وهكذا، ولم يرتب الأسماء على حروف المعجم.

المبحث الرابع
تَعْرِيفُ الإمامِ يَعْقُوبَ بنِ سُفيانَ الفَسَوِيّ بِالرِّجال

تمهيد
علم الإسناد، أهميته، مصنفات العلماء في الرجال

أولًا: تعريف الإسناد:

الإسناد في اللغة: مصدر أَسْنَدَ. تقول: أَسْنَدَ في الجِبل: صَعِد فيه، والسَّنَدُ لغةً: ما قابلك من الجبل، وعلا عن السفح[1].

وفي الاصطلاح: "حكاية طريق المتن"[2]، وقال بعض العلماء[3]: "هو رفع الحديث إلى قائله"، ومعناهما واحد، وطريق المتن يسمى: السَّنَد[4]، وهم الرواة الذين نقلوا ذلك المتن، وسُمِّي سندًا، لاعتماد الحفاظ عليه في الحكم على المتن بالصحة أو الضعف.

- العلاقة بين المعنى اللُّغوي والاصطلاحي:

العلاقة ظاهرةٌ، حيث إن عملية الصعود من أسفل الجبل إلى أعلاه يتطلب التدرج في الصعود شيئًا فشيئًا إلى أن يصل إلى أعلاه، وكذلك إسناد الحديث إلى قائله يبدأ الراوي به من شيخه ثم شيخ شيخه... وهكذا يرتقي من شيخ إلى آخر حتى يصل إلى منتهاه[5].

ثانيًا: أهمية علم الإسناد:

الإسنادُ شرفٌ خَصَّ الله U به الأمة الإسلامية، قال الإمام أبو عليّ الجَيَّانيُّ -رحمه الله-[6]: "خصَّ الله هذه الأُمةَ بثلاثةِ أشياءَ، لَم يُعْطِها مَنْ قَبْلَها: الإسنادُ، والأنسابُ، والإعرابُ"، والإسناد نعمة من الله أكرم بها أمة محمد r لحفظ سننه ونقلها محفوظة مصونة، وخصيصة فاضلة فضلت بها من دون سائر الأمم، ولم يشأ المحدثون أن

---

(1) انظر: لسان العرب، لابن منظور (221/3)، والقاموس المحيط، للفيروز آبادي (ص:290).

(2) انظر: نزهة النظر، لابن حجر (ص:37)، فتح المغيث، للسخاوي (28/1)، وانظر أيضًا تعليق الشيخ طارق عوض الله على هذا التعريف، ونقضه للتعريف المشهور "سلسلة الرواة الموصلة إلى المتن" خلال تعليقه على كتاب تدريب الراوي، للسيوطي (39/1-40).

(3) المنهل الروي، لابن جماعة (ص:81)، والخلاصة في أصول الحديث، للطيبي (ص:33).

(4) انظر: فتح المغيث، للسخاوي (28/1).

(5) انظر: عناية العلماء بالإسناد وعلم الجرح والتعديل، لصالح الرفاعي (ص: 6).

(6) تدريب الرَّاوي، للسيوطي (144/2).

يكونوا سالبين تلك النعمة الربانية، مفرّطين فيها، وعدّوا الإسناد من السنن المؤكدة، بل من فروض الكفاية وعمدة الكلام وطريق النقل والقبول، قال العلامة علي القاري[1] في "شرح النخبة": "أصل الإسناد خصيصة فاضلة من خصائص هذه الأمة، وسنّة بالغة من السنن المؤكدة بل من فروض الكفاية.

وقال الحافظ ابن حجر[2]–رحمه الله–: "ولكون الإسناد يُعلم به الحديث الموضوع من غيره، كانت معرفته من فروض الكفاية".

ولذلك اتفق أهل الحديث على أن الإسنادَ مطلوبٌ في رواية السنن النبوية وشرطٌ من شروط الالتفات إلى تلك الرواية والاعتداد بها، وأن ما خلا عن السند فهو غير معتمد، قال الإمام محمد عبد الحي اللكنوي[3]: "وقبول الحديث الذي لا أصل له أي لا سند له ليس من شأن العاقلين، فإن بين النبي ﷺ وبين هؤلاء الناقلين مفاوز تنقطع فيها مطايا السائرين"، وقال أيضًا[4]: "لا يقبل حديث من غير إسناد ولو نقله معتمد ...".

ولم يكتفوا بذلك، بل رفعوا من شأن الإسناد وجعلوه من الدين، فقال الإمام عبد الله بن المبارك[5]–رحمه الله–: "الإسناد من الدين، ولولا الإسناد لقال من شاء: ما شاء"، وأتمّ بعض من روى هذه الكلمة المشهورة فذكرها بلفظ[6]: "الإسناد من الدين، ولولا الإسناد لقال من شاء: ما شاء، فإن قيل له: من حدّثك؟ بقي" أي بقي ساكتًا مفحَمًا، أو بقي ساكتًا منقطعًا عن الكلام.

وحكى ابن خير الإشبيلي[7] في فهرسته "اتفاق العلماء على أنه لا يحل لمسلم أن يقول: قال رسول الله ﷺ: كذا، حتى يكون هذا القول مرويًا ولو على أقل وجوه الروايات".

---

(1) (ص: 617).

(2) مرقاة المفاتيح، للملا علي القاري (282/1).

(3) الأجوبة الفاضلة، للكنوي، حاشية (ص: 32).

(4) الأجوبة الفاضلة، للكنوي، حاشية (ص: 33).

(5) مقدمة صحيح مسلم (15/1)، وجامع الترمذي، كتاب العلل (739/5)، والجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (16/2)، والمحدث الفاصل، للرامهرمزي (ص: 206)، ومعرفة علوم الحديث، للحاكم (ص :6)، والتمهيد، لابن عبد البر (56/1).

(6) تتبع الأستاذ عبد الفتاح أبو غدة–رحمه الله– المواطن التي وقعت فيها هذه الزيادة في المصادر المذكورة أعلاه وفي غيرها، والتحريف الكبير الذي وقع فيها من قبل بعض النساخ أو المحققين، وذلك في كتابه النافع "الإسناد من الدين" (ص: 51)، وما بعدها، وفي تحقيقه كتاب "الأجوبة الفاضلة عن الأسئلة العشرة الكاملة" للإمام محمد عبد الحي اللكنوي، حاشية (ص :33).

(7) (ص: 16–17).

قال شيخ الإسلام ابن تيمية[1]–رحمه الله–:"عِلْمُ الإسنادِ والرواية مما خصَّ اللهُ به أمةَ محمد r، وجعله سُلَّمًا إلى الدراية، فأهل الكتاب لا إسناد لهم يأثرون به المنقولات، وهكذا المبتدعون من هذه الأُمَّة أهل الضلالات، وإنما الإسناد لِمَنْ أعظم الله عليه المِنَّة، أهل الإسلام والسُّنَّة، يُفرقون به بين الصحيح والسقيم، والمُعْوَجِّ والقويم ...".

فلا غرو إذًا أن يصبح الإسناد بالشأن والقدر اللذين أعطيا له، وأن يعدَّ خصيصة فاضلة من خصائص الأمة الإسلامية أكرمها الله U وخصّها بها، دون سائر الأمم كلها قديمها وحديثها.

ثالثًا: مصنفات العلماء في الرجال:

كان التعريف بالرُّوَاة وبيان أحوالهم قبل التأليف فيها يتناقل مشافهة يتلقاه العلماء بعضهم عن بعض جيلًا بعد جيل[2]، وكان من آثار هذا النشاط العلمي أن اجتمعت لدى العلماء ثروة كبيرة من تراجم الرِّجَالِ والتعريف بهم، ومع تطور تَدْوِين السُّنَّة وعلومها أودعها العلماء في مُصَنَّفَات، فظهرت المُصَنَّفَات الخاصة بالرِّجَالِ بعد النصف الثاني من القرن الثاني الهجري، وكانت متنوعة المناهج، مُتَعَدَّدة الأساليب، فمن العلماء من رتَّبَها على الحروف، ومنهم من صَنَّفَها بحسب البلدان، وآخرون جعلوها على الطبقات، وهكذا.

ويمكن تقسيم المُصَنَّفَات فِي الرِّجَال بحسب ظهورها وانتشارها إلى ستة أنواع[3]، وهي:

- **أولًا: كتب الطَّبَقات:** تهتم بتراجم الرِّجَالِ طبقة طبقة ابتداءً من الصَّحَابة ثم التَّابِعين وتابعيهم ومن تبعهم ووصولًا إلى عصر المؤلف، ومنها؛ كِتَاب "الطَّبَقَات الكبير" للإمام محمد بن سعد ابن منيع الزهريّ (ت:230هـ)، وكِتَاب "الطَّبَقَات" للإمام أبي الحسين مسلم بن الحجاج النَيْسَأبُوري (ت:261هـ)، وكِتَاب "طبقات الأسماء المُفَرَدَة من الصَّحَابَةِ والتَّابِعين وأصحاب الحديث" للإمام أبي بكر أحمد بن هارون بن رَوْح البَرْدِيجِي (ت:301هـ).
- **ثانيًا: كتب معرفة الصَّحَابة:** تهتم بالترجمة للصحابة y، خاصة من عانى منهم نقل الحديث وروايته عن الرسول r ومنها، كتاب "فضائل الصَّحَابَةُ" للإمام أبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل (ت:241هـ)، وكتاب "معجمُ الصَّحَابَةُ" للإمام أبي الحسين عبد الباقي بن قانع (ت:351هـ)، وكِتَاب "معرفةُ الصَّحَابَةُ" للإمام أبي نُعَيْم أحمد بن عبد الله بن أحمد الأصبَهاني (ت:430هـ).

(1) مجموع الفتاوى، لابن تيمية (9/1).

(2) علم الرجال نشأته وتطوره، للزهراني (ص:25– 26).

(3) انظر: علمُ الرِّجَال نشأته وتطوره، للزهراني (ص:32– 33)، السُّنَّة قبل التدوين، لمحمد عجاج الخطيب (ص:261– 291).

- **ثالثًا: كتب الجَرْح والتَّعْدِيل:** تهتم ببيان درجة توثيق الرِّجَال أو تضعيفهم، سواء منها ما اقتصر على الضَّعْفاء، أو اقتصر على الثِّقات، أو جمع بينهما، وظهور هذه المُصَنَّفات كانت نتيجة حتمية لجهود النُّقَّاد ودراستهم لأَحوالِ الرِّجَالِ من حيث قبول أخبارهم أو عدم قبولها، وقد تنوعت مناهج العلماء في التصنيف في هذا الباب، **فهناك كتب جمعت بين الثِّقات والضعفاء**، منها: كتاب "العلل ومعرفة الرِّجَال" للإمام أبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل (ت:241هـ)، وكتاب "التاريخ الكبير" للإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاريّ (ت:256هـ)، وكتاب "المعرفة والتاريخ" للإمام يعقوب بن سفيان الفسوي (ت:277هـ)، **وهناك كتب اقتصرت على الثِّقات فقط**، منها: كِتَاب "معرفة الثِّقات من رجال أهل العلم والحديث ومن الضعفاء وذكر مذاهبهم وأخبارهم" للإمام أبي الحسن أحمد بن عبد الله بن صالح العِجْلي (ت:261هـ)، وكتاب "الثِّقات" للإمام محمد بن حبّان بن أحمد أبي حاتم التَمِيمِي البُسْتي (ت:345هـ)، وكتاب "تاريخ أسماء الثِّقات ممن نُقِلَ عنهم العلم" للإمام أبي حفص عمر بن أحمد بن عثمان، المعروف بابن شاهين (ت:385هـ).

وهناك كتب اقتصرت على الضُّعَفَاءِ فقط، منها: كِتَاب "الضُّعَفَاءِ الصغير" للإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاريّ (ت:256هـ)، وكِتَاب "أحوال الرِّجَال" للإمام أبي إسحاق إبراهيم بن يعقوب الجُوزْجَاني (ت:259هـ)، وكِتَاب "الضُّعَفَاءِ والمتروكين" للإمام أحمد بن علي بن شعيب النَّسائي (ت:303هـ).

وهذه الأنواع من المُصَنَّفَات ظهرت في الفترة الواقعة ما بين أواخر القرن الثاني، ومنتصف القرن الثالث الهجري تقريبًا، ثم كثرت وتوسعت بعد ذلك.

- **رابعًا: كتب تواريخ المُدن:** تهتم بالترجمة للرُّوَاة في بلدة معينة، وقد ظهرت منذ النصف الثاني من القرن الثالث الهجري، ومنها: كِتَاب "أخبار مكة في قديم الدَّهر وحديثه" للإمام أبي عبد الله محمد بن إسحاق بن العباس الفَاكِهِيّ المكيّ (ت: 272هـ)، وكِتَاب "تاريخ وَاسط" للإمام أسلم بن سَهل الرَّزّاز الوَاسِطي المعروف ببحشَل (ت:292هـ)، وكِتَاب "ذكر أخبار أصبَهان" للإمام أبي نُعَيْم أحمد بن عبد الله بن أحمد الأصبَهاني (ت:430هـ).

- **خامسًا: كتب في معرفة الأسماء وتمييزها:** تهتم بضبط أسماء الرُّوَاة وكناهم وألقابهم وأنسابهم لدفع الالتباس، والتمييز بين المُتَشَابِه، والمُؤْتَلِف والمُخْتَلِف، والمُتَفِقَ وَالمُفْتَرِق منها، وقد ظهرت هذه الكتب متأخرة نسبيًا عما قبلها، وذلك عندما كثر عدد الرُّوَاة وتشابهت أسماؤهم وكناهم وأنسابهم.

وقد تنوعت مناهج العلماء في التصنيف في هذا الباب، **فهناك كتب الأسماء والكنى والألقاب،** منها: كِتَاب "الأسامي والكُنى" للإمام أبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل (ت:241هـ)، وكِتَاب "الكُنى والأسماء" للإمام أبي الحسين مسلم بن الحجاج النَّيْسَابُوري (ت:261هـ)، وكِتَاب "الكُنى والأسماء" للإمام أبي بشر محمد بن أحمد بن حمّاد الدّولابي (ت:310هـ).

وهناك كتب في المُؤْتَلِف والمُخْتَلِف، منها: كِتَاب "المُؤْتَلِف والمُخْتَلِف" للإمام أبي الحسن علي ابن عمر الدَّارَقُطنيّ (ت:385هـ)، وكِتَاب "الإكمال في رفع الارتياب عن المُؤْتَلِف والمُخْتَلِف في الأسماء والكُنى والأنساب" للإمام أبي نصر علي بن هبة الله الشهير بالأمير ابن ماكولا (ت:478هـ) ، وكِتَاب "تقييدُ المُهَمل وتمييز المُشكِل" للإمام أبي علي الحسين بن محمد الغَسَّانِّي الجَيَّانِّي (ت:498هـ).

وهناك كتب في المُتَّفِقَ وَالمُفْتَرِق والمُتَشَابِه، منها: كِتَاب "تلخيص المُتَشَابِه في الرِّسمِ وحماية مَا أَشكلَ منه عن بوادر التصحيف والوهم"، وكِتَاب "المُتَّفِقَ وَالمُفْتَرِق"، وكِتَاب "موضح أوهام الجمع والتفريق"، وجميعها للإمام أبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البَغْداديُّ (ت:463هـ).

وهناك كتب في الوفيات، منها: كِتَاب "تاريخ مولد العلماء ووفياتهم" للإمام أبي سُلَيْمان محمد بن عبد الله بن أحمد المعروف بابن زبر الرَبعي الدِّمَشْقِي (ت:379هـ)، وكِتَاب "السَّابقُ واللّاحِقُ في تَباعُد ما بين وفاة راويين عن شيخ واحد" للإمام أبي بكر أحمد بن علي بن ثابت المعروف بالخطيب البَغْداديُّ (ت:463هـ)، وكِتَاب "ذيل تاريخ مولد العلماء ووفياتهم" للإمام أبي محمد عبد العزيز بن أحمد بن محمد الكتاني (ت:466هـ).

وهناك كتب معاجم الشيوخ، منها: كِتَاب "المُعْجم" للإمام أبي سعيد أحمد بن محمد بن زياد المعروف بابن الأعرابي (ت:340هـ)، وكِتَاب "المُعْجم في أسامي شيوخ أبي بَكر الإسَماعيلي" للإمام أبي بَكر أحمد بن إبراهيم ابن إسماعيل الإسماعيلي (ت371:هـ)، وكِتَاب "المُعْجم" للإمام أبي بكر محمد بن إبراهيم المعروف بابن المُقرئ (ت:381هـ).

- **سادسًا: كتب الرِّجَال المذكورين في مُصَنَّف أو مُصَنَّفات معينة:** وهذه المصنفات تأخر ظهورها فقد انتشرت بعد القرن الخامس الهجري، وتنوعت مناهج العلماء في التصنيف في هذا الباب:

فهناك كتب اقتصرت على رجال كِتَاب واحد، منها: كِتَاب "رجال صحيح البخاريّ، المُسَمَّى: الهداية والإرشاد في معرفة أهل الثقة والسَّداد الذين أخرج لهم البخاريّ في جامعه" للإمام أبي نصر أحمد بن محمد البخاريّ الكَلاباَذي (ت:398هـ)، وكِتَاب "رجال صحيح مسلم" للإمام أبي بكر أحمد بن علي بن مَنْجُوَيه الأصبَهاني (ت:428هـ)، وكتاب "التَّعْدِيل والتجريح لمن خرّج

عنه البخاريّ في الجامع الصحيح" للإمام أبي الوليد سُلَيْمان بن خلف الباجي الأندلسي (ت:474هـ).

وهناك كتب جمعت بين رجال الصحيحين، منها: كِتَاب "الجمع بين رجال الصحيحين" للإمام أبي الفضل محمد بن طاهر المقدسي المعروف بابن القيسراني الشَيْبَاني (ت:507هـ).

وهناك كتب جمعت بين رجال الكتب الستَّة، منها: كِتَاب "تهذيب الكمال في أسماء الرِّجَال" للإمام جمال الديِّن أبي الحجاج يوسف المزّي (ت:742هـ)، وكتاب "الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستَّة" للإمام شمس الدِّين أبي عبد الله محمد بن أحمد الذَّهبي الدَّمشقي (ت:748هـ)، وكتاب "تهذيب التهذيب"، و"تقريب التهذيب" وكلاهما للإمام أبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني الشافعي (ت:852هـ).

مع العلم أنَّ هذه المُصَنَّفَات بأنواعها المختلفة هي أصول كتب الرِّجَال المؤلفة فيما بعد القرن الخامس الهجري، وأنَّ المؤلفات بعدها -جُلها إن لم تكن كلها- إما ترتيب لكتب السابقين، أو تذييل عليها، أو ناقلة عنها، أو اختصار وتهذيب لها، ونحو ذلك، ولا يكاد يوجد لأحد من رواة القرون المفضلة، ليس له ترجمة في أحد هذه المُصَنَّفات إلَّا أن يكون مجهولًا أو نحو ذلك وَاللَّهُ أَعْلَمُ[1].

وقد كان لهذه المُصَنَّفَات وغيرها الأثر الطيب في حفظ الحديث النّبوي، وكانت ومازالت مرجعًا أساسيًّا ومهمًا يرجع إليها الباحثون، وطلبة العلم للوقوف على تراجم الرِّجَال بغرض التعريف بهم والكشف عن أحوالهم وأحوال مروياتهم، وستبقى شاهدًا على أنَّ نُقَّاد المسلمين وعلماءَهم الأوائل كان لهم شرف السبق في تأسيس التراث العلمي للإنسانية جمعاء.

المطلب الأول: التعريف بالرِّجَال من خلال ما يتعلق بأسمائهم:

(دراسةٌ تطبيقيةٌ من خلال الرُّوَاة المُترجم لهم بذكر نماذج)

إن المتفحص لأقوال الإمام يعقوب الفسوي وعباراته في نقد الرِّجَال يلاحظ أنَّه اهتم بتراجم الرِّجَال والتعريف بهم، وتمتع بدرايةٍ واسعةٍ وإحاطةٍ كبيرةٍ بأحوال الرُّوَاة وأخبارهم المختلفة منذ الولادة وحتى الوفاة، وكان له مسالك عدّة في بيان ذلك، وعلاقة الإمام يعقوب الفسوي الوطيدة بعلم التاريخ جعلت له اهتمامًا واسعًا بالتعرف على أشخاص المؤرخ لهم، وتتبع أحوالهم، وكان له السبق في ذلك، عند أهل عصره ومن جاء بعدهم، وسيتعرض الباحث في هذا المبحث لمسالك الإمام يعقوب الفسوي للتعريف بالرجال من خلال أسمائهم، بذكر نموذج تطبيقي واحد لكل مسلك.

(1) انظر: علم الرجال نشأته وتطوره، للزهراني (ص:33).



المقصد الأول: بيان الأنساب:

علم الأنساب: هو علمٌ يُتعرف منه أنساب الناس، وقواعده الكلية والجزئية[1].

والغرض منه: الاحتراز عن الخطأ في نسب شخص، وهو علم عظيم النفع جليل القدر أشار الكتاب العظيم في قوله تعالى: [يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ] [2] إلى تفهمه، وحث الرسول الكريم r في قوله: (تَعَلَّمُوا مِنْ أَنْسَابِكُمْ مَا تَصِلُونَ بِهِ أَرْحَامَكُمْ)[3] على تعلمه، والعرب قد اعتنوا بضبط نسبهم إلى أن كثر أهل الإسلام واختلط أنسابهم بالأعاجم فتعذر ضبطه بالآباء، فانتسب كلُّ مجهول النسب إلى بلده أو حرفته أو نحو ذلك حتى غلب هذا النوع[4].

وقد اعتنى الإمام يعقوب الفسوي في ضبط أنساب الرُّوَاة، وتمثل ذلك فيما يلي:-

1- فصّل في بيان الأنساب أحيانًا:

* **أحمد بن محمد بن أبي بَزّة المكي**[5] :

قال يعقوب الفسوي[6]: حدثني أحمد بن محمد بن عبد الله بن القاسم بن أبي بَزّة.

2- بيان من نسب إلى أمه:

* **معاذ بن عَفْراء الأنصاري t** [7]:

قال يعقوب الفسوي[8]: مُعاذ بن الحارث بن رِفاعة بن الحارث بن سَوَاد بن مالك بن غُنْم، وعّفْراء أمه، بدري.

---

(1) انظر: أبجد العلوم، للقنوجي (114/2).

(2) سورة الحجرات، الآية: 13.

(3) أخرجه الإمام التِّرمِذيّ في سننه، كتاب: البر والصلة، باب: ما جاء في تعليم النسب (ح:1979)، عن أبي هريرة t . وقَالَ الإمام الترمذي: هذا حديث غريب من هذا الوجه، وقال الشيخ الألباني: صحيح.

(4) انظر: أبجد العلوم، للقنوجي (114/2).

(5) أحمد بن محمد بن عبد الله بن القاسم بن أبي بَزّة، أبو الحسن المكّيّ المقرئ، مؤذن المسجد الحرام، والبزة: الشدة، وعاش ثمانين سنة. وتوفي بمكّة سنة خمسين ومائتين. انظر: تاريخ الإسلام، للذهبي (1069/5).

(6) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (703/1).

(7) معاذ بن الحارث بن رفاعة بن الحارث بن سواد بن مالك بن غنم بن مالك بن النجار الأنصاريّ الخزرجيّ، المعروف بابن عفراء، وعفراء أمه عرف بها. وشهد بدرًا، وشارك في قتل أبي جهل، وعاش بعد ذلك، وقيل: بل جرح ببدر فمات من جراحته. انظر: الإصابة في تمييز الصحابة، لابن حجر (110/6).

(8) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (314/1).

3- بيان من نسب إلى بلده:

* **إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بن يزيد** [1] **الدمشقيّ** [2] :

قال يعقوب الفسوي[3]: حدثنا أبو النَّضْر إسحاق بن إبراهيم بن يزيد الدمشقيّ.

4- بيان من نسب إلى قبيلته:

* **يعلى بن أمية**[4] **التميمي t** [5] :

قال يعقوب الفسوي[6]: يعلى بن أمية التميمي، ثم أحد بني حنظلة، حليف لبني عبد شمس.

المقصد الثاني: بيان الشيوخ والتلاميذ:

معرفة الشيوخ والتلاميذ من أهم الأمور للتعرف على شخصية الراوي وكنهه، خاصة أولئك المبهمين أو المهملين على حدٍ سواء، فمن أفضل الطرق للوصول إلى شخصيتهم هي معرفة تلاميذهم وشيوخهم، والإمام يعقوب الفسوي له باعٌ كبيرٌ في التعريف بمن روى عنه الراوي، وروى عمن هو، وسيكتفي الباحث بذكر نموذجٍ واحدٍ فقط لكل منهما:

1- بيان الشيوخ:

* **عَنْبَسَةُ بن عبد الرحمن الأموي**[7]:

قال يعقوب الفسوي[8]: يروي عن محمد بن زاذان حديث عثمان عن النبي **r** .

---

(1) إسحاق بن إبراهيم بن يزيد، أبو النضر الدمشقي الفراديسي، وقد ينسب إلى جده، مولى عمر بن عبد العزيز، صدوق ضعف بلا مستند، مات سنة سبع وعشرين ومائتين، وله ست وثمانون سنة من العاشرة، خ د س. انظر: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 99).

(2) الدِّمَشْقِيّ: هذه النسبة إلى دِمَشْق، وهي أحسن مدينة بالشام. انظر: الأنساب، للسمعاني (492/2).

(3) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (611/1).

(4) يعلى بن أمية بن أبي عبيدة بن همام بن الحارث التميميّ الحنظليّ، حليف قريش، مات سنة سبع وأربعين. انظر: الإصابة في تمييز الصحابة، لابن حجر (538/6).

(5) التَمِيمِي: هذه النسبة إلى تَمِيم، والمنتسب إليها جماعة من الصحابة والتابعين، وإلى زماننا هذا. انظر: الأنساب، للسمعاني (505/1).

(6) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (314/1).

(7) عنبسة بن عبد الرحمن بن عنبسة بن سعيد بن العاص الأموي، متروك، رماه أبو حاتم بالوضع، من الثامنة، ت ق. انظر: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 433).

(8) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (448/2).

2- بيان التلاميذ:

* **محمد بن سيف، أبو رجاء البصري**[1]:

قال يعقوب الفسوي[2]: وقد حدث عنه شعبة -بن الحجاج-.

المقصد الثالث: بيان الموالي:

قال الإمام ابن الصلاح-رحمه الله-[3]:"معرفة الموالي من الرواة والعلماء، وأهم ذلك معرفة الموالي المنسوبين إلى القبائل بوصف الإطلاق، فإن الظاهر في المنسوب إلى قبيلة كما إذا قيل: (فلان القرشي)، أنه منهم صَلِبْيَة، فإذا بيان من قيل فيه (قرشي) من أجل كونه مولى لهم مهم.

واعلم أن فيهم من يقال فيه: (مولى فلان) أو (لبني فلان) والمراد به مولى العتاقة، وهذا هو الأغلب في ذلك.

ومنهم من أطلق عليه لفظ (المولى) والمراد بها ولاء الإسلام...ومنهم من هو مولى بولاء (الحلف والموالاة).

وهذا قسم رابع في ذلك: وهو من قيل فيه: (مولى ابن عباس) للزومه إياه".

لذلك عني العلماء بمعرفة الموالي، حتى لا يختلط من ينسب إلى القبيلة بالولاء مع من ينسب إليها من صلبها، وليتميز عن سميه المنسوب إليها صليبة...والبحث في الموالي يقدم إلينا صورة مشرقة عن أثر الإسلام في إنهاض الشعوب ومحو الفروق بين الطبقات، إذ رفع من شأنهم مع أن أعراف سائر الأمم تعتبر أمثالهم طبقة دنيا لا يسمح لها أن تطمع بمساواة ساداتها، فضلًا عن أن تطمح إلى المعالي والسيادة.

لكن ديننا الإسلامي جعل سيادة الفرد وكرامته ما يتحلى به من الفضائل والخير، كما قرر القرآن: [إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللهِ أَتْقَاكُمْ] [4] [5].

---

(1) محمد بن سيف الأزدي الحُدَاني، أبو رجاء البصري، ثقة، من السادسة، مد س. انظر: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 483).

(2) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (127/2).

(3) مقدمة ابن الصلاح، لابن الصلاح (ص: 501).

(4) سورة الحجرات، الآية: 13.

(5) منهج النقد في علوم الحديث، لنور الدين عتر (ص: 175).

والملاحظ أن الموالي الذين ذكر ولاءهم الإمام يعقوب الفسوي جُلُّهم ينسبون إلى ولاء القبائل، ولم يبن في كل الحالات سبب الولاء أو علته.

وقد جاءت ألفاظ (مولى) بعدة صيغ، وهي: (مولى فلان)، (مولى بني فلان)، (مولى آل فلان)، (مولى القوم)، (مولى ابن عباس)، وبيان ذلك كالآتي:

(مولى فلان):

* **مينا بن أبي مينا القرشي**[1]:

قال يعقوب الفسوي[2]: مولى عبد الرحمن بن عوف.

(مولى بني فلان):

* **محمد بن يوسف الفِرْيابي**[3] [4]:

قال يعقوب الفسوي[5]: مولى لبني تميم.

(مولى آل فلان):

* **إبراهيم بن عبد الله بن حنين الهاشمي**[6] :

قال يعقوب الفسوي[7]: مولى آل العباس.

(مولى القوم):

* **بُسْر بن سعيد المدني**[8]:

---

(1) مينا بن أبي مينا الخراز، مولى عبد الرحمن بن عوف، متروك ورمي بالرفض، من الثانية، ووهل الحاكم فجعل له صحبة، ت. انظر: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 556).

(2) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (41/3).

(3) الفِرْيابي: هذه النسبة إلى فارياب، هي بليدة بنواحي بلخ. انظر: الأنساب، للسمعاني (205/10).

(4) محمد بن يوسف بن واقد بن عثمان الضبي مولاهم الفريابي، نزيل قيسارية من ساحل الشام، ثقة فاضل من التاسعة، مات سنة اثنتي عشرة ومائتين، ع. انظر: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 515).

(5) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (197/1).

(6) إبراهيم بن عبد الله بن حنين الهاشمي مولاهم، وربما ينسب إلى جده المدني، أبو إسحاق ثقة، من الثالثة، مات بعد المائة ع. انظر: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 90).

(7) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (415/1).

(8) بُسْر بن سعيد المدني العابد، مولى ابن الحضرمي، ثقة جليل، من الثانية، مات سنة مائة، ع. انظر: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 122).

قال يعقوب الفسوي[1]: مولى الحضرميين.

(مولى ابن عباس):

* **عِكْرِمَة القرشى الهاشمى**[2]:

قال يعقوب الفسوي[3]: عكرمة مولى ابن عباس.

ويبّن الإمام يعقوب الفسوي، هل الراوي من أنفسهم أم لا؟!، حيث قال في:

* **محمد بن عبّاد**[4]: مخزومي[5] من أنفسهم مكي، يُذكر بحفظ وعقل وتحصيل ونُبل[6].

المقصد الرابع: بيان الكنى، وأسماء أصحابها:

قال ابن الصلاح-رحمه الله- [7]:"وهذا فنٌ مطلوبٌ لم يزل أهل العلم بالحديث يعنون به ويتحفظونه ويتطارحونه فيما بينهم ويتنقصون من جهله"، واعتنى بهذا الفن الإمام يعقوب الفسوي، حيث عقد فصلا في "الكنى والأسامي ومن يعرف بالكنية". فقد تكلم فيه على وجوه، منها:

1- بيان اسم من اشتهر بكنيته:

* **ظالم بن عمرو بن سفيان، أبو الأسود الدؤلي**[8]:

قال يعقوب الفسوي[9]: أبو الأسود الديلي ظالم بن عمرو بن سفيان، الغالب عليه الكنية.

---

(1) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (422/1).

(2) عكرمة، أبو عبد الله، مولى ابن عباس، أصله بربري، ثقة ثبت عالم بالتفسير، من الثالثة، مات سنة أربع ومائة، وقيل بعد ذلك، ع. انظر: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 397).

(3) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (5/2).

(4) محمد بن عباد بن جعفر بن رفاعة بن أمية بن عابد بن عبد الله بن عمر بن مخزوم المخزومي المكي، ثقة، من الثالثة، ع. انظر: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 486).

(5) المَخْزُومي: هذه النسبة إلى قبيلتين، إحداهما تنسب إلى مخزوم بن عمرو، و الأخرى إلى مخزوم قريش وهو مخزوم بن يقظة بن مرة بن كعب بن لؤيّ بن غالب. انظر: الأنساب للسمعاني (135/12-136).

(6) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (236/3).

(7) مقدمة ابن الصلاح، لابن الصلاح (ص: 435).

(8) أبو الأسود الديلي، ويقال الدؤلي البصري، اسمه ظالم بن عمرو بن سفيان، ثقة فاضل مخضرم، من الثانية، مات سنة تسع وستين ومائة، ع. انظر: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 619).

(9) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (69/3).

2- بيان كنية من اشتهر باسمه:

* **عُمَير بن سعيد الكوفي[1]:**

كنّاه يعقوب الفسوي[2]: أبا يحيى.

3- بيان تعدد الكنى للراوي:

* **عثمان بن عفان الأموي t [3]:**

قال يعقوب الفسوي[4]: وأما رقية بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم فتزوجها عثمان بن عفان في الجاهلية، فولدت له عبد الله بن عثمان به كان يكنى عثمان أول مرة حتى كني بعد ذلك بعمرو بن عثمان، وبكل قد كان يكنى.

4- بيان من اسمه كنيته:

* **أبو حرب بن أبي الأسود الدؤلي[5] :**

قال يعقوب الفسوي[6]: أبو حرب هو اسمه.

5- يبان من اسمه كنيته واختلف في اسمه:

* **أبو سلمة بن عبد الرحمن المدني[7] :**

قال يعقوب الفسوي[8]: أبو سلمة بن عبد الرحمن هو اسمه، وقد قيل اسمه عبد الله.

---

(1) عمير بن سعيد النخعي الصُهْباني، يكنى أبا يحيى، كوفي ثقة، من الثالثة، مات سنة سبع ويقال خمس عشرة ومائة، خ م د عس ق. انظر: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 431).

(2) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (74/3).

(3)عثمان بن عفان، ذو النّورين مشهور بها لكونه تزوّج ببنتي النبيّ صلّى اللَّه عليه وآله وسلم واحدة بعد أخرى. انظر: الإصابة في تمييز الصحابة، لابن حجر (349/2).

(4) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (270/3).

(5) أبو حرب بن أبي الأسود الديلي البصري، ثقة، من الثالثة، مات سنة ثمان ومائة، م 4. انظر: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 632).

(6) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (69/3).

(7) أبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف الزهري المدني، قيل اسمه عبد الله، وقيل إسماعيل، ثقة مكثر، من الثالثه مات سنة أربع وتسعين أو أربع ومائة، ع. انظر: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 645).

(8) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (70/3).

6- يبان من اشتهر بكنيته واختلف في اسمه:

* **أسامة بن مالك بن قهطم، أبو العُشَرَاء البصري**[1]:

قال يعقوب الفسوي[2]: أبو العُشَرَاء أسامة بن مالك بن قهطم، وقالوا: عطارد بن برز، وقالوا: سيار أو ابن سيار بن بلز.

7- بيان كنية الراوي وكنية أبيه:

* **أيوب بن كيسان السَّخْتِيَاني**[3] **البصري**[4] :

قال يعقوب الفسوي[5]: أيوب بن كيسان أبو بكر السَّخْتِيَاني، وكيسان أبو تميمة.

8- بيان اسم الراوي وكنية أبيه:

* **عطاء بن أبي رباح المكي**[6] :

قال يعقوب الفسوي[7]: واسم أبي رباح أسلم مولى حبيبة بنت ميسرة بن أبي خيثم.

9- بيان كنية الراوي وعمله:

* **عبد الله بن حسين البصري**[8] :

قال يعقوب الفسوي[9]: أبو حَرِيز قاضي سجستان[10] عبد الله بن حسين.

---

(1) أبو العُشَرَاء الدارمي، قيل اسمه أسامة بن مالك بن قهطم، وقيل عطارد، وقيل يسار، وقيل سنان بن برز أو بلز، وقيل بلاز بن يسار، وهو أعرابي مجهول، من الرابعة، 4. انظر: تقريب التهذيب، لابن حجر(ص: 658).

(2) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (69/3).

(3) السَّخْتِيَانى: هذه النسبة إلى عمل السختيان وبيعها، وهي الجلود الضأنية ليست بأدم. انظر: الأنساب، للسمعاني (96/7).

(4) أيوب ابن أبي تميمة كيسان السَّخْتياني، أبو بكر البصري، ثقة ثبت حجة من كبار الفقهاء العباد، من الخامسة، مات سنة إحدى وثلاثين ومائة وله خمس وستون، ع.انظر: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 117).

(5) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (71/3).

(6) عطاء بن أبي رباح، واسم أبي رباح أسلم القرشي مولاهم المكي، ثقة فقيه فاضل لكنه كثير الإرسال، من الثالثة، مات سنة أربع عشرة ومائة، ع. انظر: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 391).

(7) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (72/3).

(8) عبد الله بن حسين الأزدي، أبو حَرِيز البصري، قاضي سجستان، صدوق يخطئ، من السادسة، خت 4. انظر: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 300).

(9) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (73/3).

(10) سِجِسْتَان: وهي ناحية كبيرة وولاية واسعة، وهي اسم للناحية وأن اسم مدينتها زرنج، وبينها وبين هراة عشرة أيّام، وهي جنوبي هراة، وهي من الإقليم الثالث. انظر: معجم البلدان، لياقوت الحموي (190/3).

المقصد الخامس: بيان ألقاب الرواة، وأسماء الرواة المشتهرين بألقابهم:

اللقب: هو ما يطلق على الإنسان مما يشعر بمدح أو ذم[1].

وقال أبو عبد الله الحاكم–رحمه الله تعالى–[2]: "وفي الصحابة جماعةٌ يعرفون بألقاب يطول ذكرهم، فمنهم ذو اليدين، وذو الشمالين، وذو الغُرَّة، وذو الأصابع، وغيرهم، وهذه كلها ألقاب، ولهؤلاء الصحابة أسامي معروفة عند أهل العلم، ثم بعد الصحابة في التابعين وأتباعهم من أئمة المسلمين جماعة ذو ألقاب يعرفون بها".

وفائدة ضبط الألقاب: دفع توهم أنَّ الألقاب أسامي، قال الإمام ابن الصلاح –رحمه الله تعالى–[3]: "معرفة ألقاب المحدثين ومن يذكر معهم، وفيها كثرة، ومن لا يعرفها يوشك أن يظنها أسامي، وأن يجعل من ذكر باسمه في موضع وبلقبه في موضع شخصين، كما اتفق لكثير ممن ألف".

وقد اعتنى الإمام يعقوب الفسوي بضبط ألقاب الرُّوَاة، ومن ذلك:

* **عمر بن قيس المكي** [4] :

قال يعقوب الفسوي[5]: وهو سَنْدَل أخو حُمَيْد بن قيس.

و"سَنْدَل" لقب عمر بن قيس المكي كما بين الإمام يعقوب الفسوي، وأكد ذلك الحافظ ابن حجر في كتابه "نزهة الألباب"[6] فذكر اللقب الذي لم يلقب به سوى عمر بن قيس.

قال الباحث: وهذا مثال لطيف عند الإمام يعقوب الفسوي يجمع فيه ما سبق ذكره من: (اسم الراوي، وكنيته، ولقبه، وولائه).

* **سفينة أبو عبد الرحمن t** [7]:

قال يعقوب الفسوي[8]: سفينة أبو عبد الرحمن واسمه أحمر، مولى أم سلمة.

---

(1) منهج النقد في علوم الحديث، لنور الدين عتر (ص: 170).

(2) معرفة علوم الحديث، للحاكم (ص: 211).

(3) مقدمة ابن الصلاح، لابن الصلاح (ص: 445).

(4) عمر بن قيس المكي، المعروف بسَنْدل، متروك، من السابعة، ق. انظر: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 416).

(5) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (41/3).

(6) (378/1).

(7) سفينة مولى رسول الله r، يكنى أبا عبد الرحمن، يقال كان اسمه مهران، أو غير ذلك، وكان أصله من فارس فاشترته أمّ سلمة، ثم أعتقته واشترطت عليه أن يخدم النبي r، ولقب سفينة لكونه حمل شيئًا كثيرًا في السفر، مشهور له أحاديث، م 4. انظر: الإصابة (111/3)، وتقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 245).

(8) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (168/3).

المقصد السادس: بيان صفات الرواة، ووظائفهم، ومهنهم، ومسكنهم:

لعل هذا المطلب ذو فائدة كبيرة في معرفة الأحاديث المتسلسلة، والتسلسل من نعوت الأسانيد، وهو عبارة عن تتابع رجال الإسناد وتواردهم فيه، واحدًا بعد واحدٍ، على صفةٍ أو حالةٍ واحدةٍ، وينقسم ذلك إلى ما يكون صفة للرواية والتحمل، وإلى ما يكون صفة للرواة أو حالة لهم، ثم إن صفاتهم في ذلك وأحوالهم –أقوالًا وأفعالًا ونحو ذلك– تنقسم إلى ما لا نحصيه[1].

1- بيان صفات الرواة:

تكلم الإمام يعقوب الفسوي في صفات الرواة الخَلْقية والخُلُقية، وهذا الأمر يدلل على شدة دقة الإمام يعقوب الفسوي في تتبع الرواة ومعرفتهم والتعريف بهم، وسيتعرض الباحث لاستعراض ذلك:

أ. بيان صفات الرواة الخَلْقية:

اهتم الإمام يعقوب الفسوي ببيان الصفات الخَلْقية لبعض الرواة عبر النقل من العلماء، ومن ذلك:

* **محمد بن شهاب الزهري**[2] :

قال يعقوب الفسوي[3] : حدثنا محمد بن أبي عمر، قال: قال سفيان[4]: رأيت الزهري أحمر الرأس واللحية وفي حمرتها انكفاء.

ب. بيان صفات الرواة الخُلُقية:

* **إبراهيم بن مهاجر الكوفي** [5]:

قال يعقوب الفسوي[6]: له شرف ونبالة.

---

(1) مقدمة ابن الصلاح، لابن الصلاح (ص: 379).

(2) محمد بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب الزهري، أبو بكر الفقيه الحافظ متفق على جلالته وإتقانه وثبته، وهو من رؤوس الطبقة الرابعة، مات سنة خمس وعشرين ومائة، وقيل قبل ذلك بسنة أو سنتين، ع. انظر: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 506).

(3) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (620/1).

(4) هو ابن عيينة.

(5) إبراهيم بن مهاجر بن جابر البجلي الكوفي، صدوق لين الحفظ، من الخامسة، م 4. انظر: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 94).

(6) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (93/3).

2- بيان وظائف الرواة:

* **يحيى بن جابر الحمصي**[1]:

قال يعقوب الفسوي[2]: قاضي حمص.

3- بيان مهن الرواة:

* **عبيد بن باب الدَّوْسي**[3]:

قال يعقوب الفسوي[4]: كان نسّاجًا، ثم تحول فكان شرطيًّا للحجاج[5].

4- بيان مسكن الرواة:

* **عبد الله بن فيروز الديلمي**[6] [7]:

قال يعقوب الفسوي[8]: يسكن بيت المقدس.

المقصد السابع: بيان معتقد الرواة:

لقد استمرت الأمة قوية فتية، طوال فترة الخلفاء الراشدين، إلى أن حدثت فتنة مقتل عثمان بن عفان **t** ، فظهرت بمقتله أعظم فرقتين في التأريخ الخوارج والشيعة، وبقي الأصل النقي الزكي الصافي، أهل السنة والجماعة، وتوالت الانقسامات في جسد الأمة الإسلامية حتى وصلت لعشرات الفرق.

1- من رمي ببدعة التشيع والرفض:

الشيعة: هم الذين شايعوا عليًا **t** على الخصوص، وقالوا بإمامته وخلافته نصًا ووصية، إما جليًا وإما خفيًا، واعتقدوا أَنَّ الإمامة لا تخرج من أولاده، وإن خرجت فبظلم يكون من غيره

---

(1) يحيى بن جابر بن حسان الطائي، أبو عمرو الحمصي القاضي، ثقة، من السادسة وأرسل كثيرا، مات سنة ست وعشرين، بخ م 4. انظر: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 588).

(2) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (339/2).

(3) انظر ترجمته: لسان الميزان، لابن حجر (351/5).

(4) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (126/2).

(5) هو ابن يوسف الثقفي.

(6) الدَّيْلَمى: هذه النسبة إلى الديلم، وهو بلاد معروفة، وجماعة من أولاد الموالي ينسبون إليها. انظر: الأنساب، للسمعاني (447/5).

(7) عبد الله بن فيروز الديلمي، ثقة، من كبار التابعين، ومنهم من ذكره في الصحابة، د س ق. انظر: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 317).

(8) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (292/2).

أو بتقية[1] من عنده، وقالوا: ليست الإمامة قضية مصلحية تناط باختيار العامة، وينتصب الإمام بنصبهم؛ بل هي قضية أصولية، وهي ركن الدِّين لا يجوز للرسل- عليهم الصلاة والسلام- إغفاله وإهماله، ولا تفويضه إلى العامة وإرساله[2].

وأما الرافضة فهم الغلاة من الشيعة وأبعدهم عن أهل السُّنَّة، وَلِهَذَا كَانُوا -أي الرَّافضة- هم المشهورين عند العامة بالمخالفة للسُّنَّة، فجمهور العامة لا تَعرف ضد السُّنِّيِّ إِلَّا الرَّافضي، فإذا قال أحدهم: أنا سُنِّيٌّ فإنَّما معناه لست رافضيًا[3].

ومما يدل على الفرق بين التشيع والرفض قول الإمام يعقوب الفسوي في "عبد الملك بن أعين الكوفي"[4] : "كان شيعيًّا، وكان عندنا رافضيًّا صاحب رأي"[5].

وقد بيّن الإمام يعقوب الفسوي من رُمِيَ بالتشيع والرفض من الرواة، ومن ذلك:

* **يونس بن خباب الكوفي**[6] :

قال يعقوب الفسوي[7]: كان رافضيًّا إلا أن أهل الكوفة رووا عنه، وكان لا يستتر ويشتم وينتقص عثمان **t** .

2- من رمي ببدعة الخوارج:

الخوارج: جمع خارجة، أي فرقة خارجة، واشتهر بهذا اللقب جماعة خرجوا على علي **t** ممن كان معه في حرب صفين، وقد افترق الخوارج إلى عدة فرق يجمعهم القول بتكفير عثمان وعلي وأصحاب الجمل ومن رضي بالتحكيم وصوب الحكمين أو أحدهما **y**، وتكفير صاحب الكبيرة[8]. وقد بيّن الإمام يعقوب الفسوي من رُمِيَ ببدعة الخوارج من الرواة، ومِنْ ذلك:

---

(1) التَّقِيّة: الحذر من إظهار ما في النفس من معتقد وغيره للغير، انظر: فتح الباري، لابن حجر (314/12).

(2) الملل والنحل، للشهرستاني (146/1).

(3) مجموع الفتاوى، لابن تيمية (356/3).

(4) عبد الملك بن أعين الكوفي، مولى بني شيبان، صدوق شيعي، من السادسة، ع. انظر: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 362).

(5) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (370/3).

(6) يونس بن خباب الأسيدي مولاهم الكوفي، صدوق يخطئ ورمي بالرفض، من السادسة، بخ 4. انظر: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 613).

(7) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (191/3).

(8) انظر: الملل والنحل، للشهرستاني (114/1)، الفرق بين الفرق، للبغدادي (ص: 72-73)، مقالات الإسلاميين، للأشعري (167/1)، مجموع الفتاوى، لابن تيمية (3 /279).

* **شقيق بن عبد الله الضبي**[1]:

قال يعقوب الفسوي[2]: كان يرى رأي الخوارج.

3- بيان من رمي ببدعة الإرجاء:

إنَّ الإرجاء يطلق على أمور، منها[3]:

أ. التأخير: كما في قوله -سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى-: **﴿قَالُوا أَرْجِهْ وَأَخَاهُ﴾** [4] أي أمهله وأخره.

ب. إعطاء الرجاء، كما في قوله -تعالى-: **﴿وَتَرْجُونَ مِنَ اللَّهِ مَا لَا يَرْجُونَ﴾** [5].

فأما إطلاق اسم المرجئة على الجماعة بالمعنى الأول فصحيح، لأَنَّهم كانوا يؤخرون العمل عن النية والعقد، وأما بالمعنى الثاني فظاهر، لأَنَّهم كانوا يقولون: لا يضر مع الإيمان معصية كما لا ينفع مع الكفر طاعة.

ج. وقيل الإرجاء: تأخير حكم صاحب الكبيرة إلى يوم القيامة، فلا يقضى عليه بحكم ما في الدنيا، من كونه من أهل الجنة، أو من أهل النار، فعلى هذا المرجئة والوعيدية فرقتان متقابلتان.

د. وقيل الإرجاء: تأخير عليّ- رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- عن الدرجة الأولى إلى الرابعة، فعلى هذا المرجئة والشيعة فرقتان متقابلتان.

وقد بيَّن الإمام يعقوب الفسوي من رمي بالإرجاء من الرُّوَاة، من ذلك:

* **سالم بن عجلان الأموي**[6]:

قال يعقوب الفسوي[7]: مرجئ معاند.

---

(1) انظر ترجمته: لسان الميزان، لابن حجر (256/4).

(2) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (778/2).

(3) انظر: الملل والنحل، للشهرستاني (139/1).

(4) سورة الأعراف: الآية 111.

(5) سورة النساء: الآية 104.

(6) سالم بن عجلان الأفطس الأموي مولاهم، أبو محمد الحراني، ثقة رمي بالإرجاء، من السادسة، قتل صبرًا سنة اثنتين وثلاثين، خ د س ق. انظر: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 227).

(7) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (241/3).

المقصد الثامن: بيان صلة النسب بين الرواة:

أولًا: بيان صلة النسب بين العلماء والرواة:

1- بيان الآباء والأبناء:

الأصل أن يروي الابن عن الأب، إلَّا أنه قد يُحدِّث ويروي الأب عن الابن. ولذا فإنَّ معرفة الآباء والأبناء من الأهمية بمكان، وفائدة معرفته "الأمن من ظَنِّ التحريف الناشئ عنه كون الابنِ أبًا"[1]. وقد عَرَّف الإمام يعقوب الفسوي بالآباء والأبناء في غير موطن، وكان في مسلكين:

الأول: التعريف مجردًا عن الحكم:

* **عوف بن مالك الكوفي**[2]:

قال يعقوب الفسوي[3]: وأبوه مالك بن نضلة.

الثاني: التعريف مع بيان الحكم:

* **إياد بن لقيط الكوفي**[4]:

قال يعقوب الفسوي[5]: روى عنه مسعر[6]، وهو ثقة، وابنه عبد الله بن إياد حدثنا عنه أبو نعيم[7]، ثقة، وكان عريف قومه.

2- بيان الإخوة والأخوات:

وهو علمٌ عزيزٌ من معارفِ أهل الحديث المفردة بالتصنيف، ومن فائدته فيما نرى أنه قد يشتهر أحد الأخوة بالرواية، فلا يظن الباحث إذا وجد الرواية عن بعض إخوته أنها وهمٌ[8].

وقد عَرَّف الإمام يعقوب الفسوي بالإخوة والأخوات من الرُّوَاة، وكان ذلك على وجوه:

---

(1) فتح المغيث، للسخاوي (145/4).

(2) عوف بن مالك بن نَضلة الجُشَمي، أبو الأحوص الكوفي، مشهور بكنيته، ثقة من الثالثة، قتل قبل المائة في ولاية الحجاج على العراق، بخ م 4. انظر: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 433).

(3) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (206/3).

(4) إياد بن لقيط السدوسي، ثقة، من الرابعة، بخ م د ت س. انظر: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 116).

(5) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (103/3).

(6) هو مِسْعَر بن كِدَام.

(7) هو الفضل بن دُكَين.

(8) منهج النقد في علوم الحديث، لنور الدين عتر (ص: 153).

أ. بيان الأخوين الشقيقين:

* **عبد الرحمن بن يزيد الكوفي**[1] :

قال يعقوب الفسوي[2]: أخو الأسود بن يزيد.

ب. بيان الإخوة الأشقاء فوق الاثنين:

* **نفيع بن الحارث البصري t** [3]:

قال يعقوب الفسوي[4]: ونافع ونفيع وزياد هم بنو سُمَيَّةَ، وهم إخوة.

ج. بيان الإخوة لأم:

* **محمد بن علي الكوفي**[5]:

قال يعقوب الفسوي[6]: أخو منصور بن المعتمر لأمه.

3- بيان الأجداد، والأعمام، والأخوال، وأبناء الأعمام، والأمهات:

أ. بيان الأجداد:

* **يزيد بن مردانبة الكوفي**[7]:

قال يعقوب الفسوي[8]: هو جد ولد القاسم بن محمد الكوفي.

ب. بيان الأعمام:

* **سعيد بن عمير المدني**[9]:

---

(1) عبد الرحمن بن يزيد بن قيس النخعي، أبو بكر الكوفي، ثقة، من كبار الثالثة، مات دون المائة سنة ثلاث وثمانين، ع. انظر: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 353).

(2) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (74/3).

(3) نفيع بن الحارث، أبو بكرة، مشهور بكنيته، وكان من فضلاء الصّحابة، وسكن البصرة، وكان تدلى إلى النبي r من حصن الطّائف ببكرة فاشتهر بأبي بكرة. انظر: الإصابة في تمييز الصحابة، لابن حجر (369/6).

(4) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (72/3).

(5) محمد بن علي بن ربيعة، أبو عتاب السلمي، وكان شيعيًّا عراقيًا. انظر: تاريخ الإسلام، للذهبي (973/3).

(6) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (76/3).

(7) يزيد بن مردانبه الكوفي، أصله من أصبهان، صدوق، من الخامسة، س. انظر: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 605).

(8) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (243/3).

(9) سعيد بن عمير بن نِيار، مقبول، من الرابعة، س. انظر: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 240).

قال يعقوب الفسوي[1]: هو ابن أخ البراء بن عازب.

ج. بيان الأخوال:

* **الفضل بن عيسى البصري**[2]:

قال يعقوب الفسوي[3]: بصري خال المعتمر -بن سليمان-.

د. بيان أبناء العم:

* **عبد الرحمن بن أزهر بن عوف الزهري t** [4]:

قال يعقوب الفسوي[5]: ابن عم عبد الرحمن بن عوف.

هـ. بيان أبناء الخالة:

* **محمد بن وهب بن عمر بن أبي كريمة الحراني**[6] [7] :

قال يعقوب الفسوي[8]: هو ابن خالة محمد بن سلمة.

و. بيان الأمهات:

* **صفوان بن عمرو بن هرم الحمصى**[9]:

قال يعقوب الفسوي[10]: وأم صفوان أم الهجرس.

---

(1) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (101/3).

(2) الفضل بن عيسى بن أبان الرقاشي، أبو عيسى البصري الواعظ، منكر الحديث ورمي بالقدر، من السادسة، ق. انظر: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 446).

(3) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (139/3).

(4) عبد الرحمن بن أزهر بن عوف بن عبد الحارث بن زهرة الزهري، يكنى أبا جبير، ابن عم عبد الرحمن بن عوف. انظر: الإصابة في تمييز الصحابة (240/4- 241)

(5) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (356/1).

(6) الحرَّانيِ: هذه النسبة إلى حران بلدة من الجزيرة كان بها ومنها جماعة من الفضلاء والعلماء في كل فن، وهي من ديار ربيعة، وحران بطن من همدان. انظر: الأنساب، للسمعاني (107/4).

(7) محمد بن وهب بن عمر بن أبي كريمة، أبو المعافي الحراني، صدوق، من العاشرة، مات سنة ثلاث وأربعين، س. انظر: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 512).

(8) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (451/2).

(9) صفوان بن عمرو بن هرم السكسكي، أبو عمرو الحمصي، ثقة، من الخامسة، مات سنة خمس وخمسين ومائة، بخ م 4. انظر: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 277).

(10) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (429/2).

ثانيًا: المفاضلة بين الرواة:

الكلام في المفاضلة بين الرواة متفرع عما سبق، فالإمام يعقوب الفسوي كان يفاضل أحيانًا بين الأقارب في الأعمار غالبًا، وسيسوق الباحث نموذجًا واحدًا لذلك:

* **عُمَارَةُ بنُ القَعْقَاعِ بنِ شُبْرُمَةَ الكوفي**[1] :

قال يعقوب الفسوي[2]: كان أكبر من عمه عبد الله بن شُبْرُمَة، وكان عُمَارَة أفضل منه أيضًا.

المقصد التاسع: بيان من له صحبة، والمخضرمين، والتابعين، وأتباعهم:

بيان من له صحبة:

إنَّ الوقوف على معرفة أصحاب رسول الله **r** من أوكد علم الخاصة، وأرفع علم أهل الخبر، وبه ساد أهل السِيَر، وما أظن أهل دين من الأديان إلا وعلماؤهم معنيون بمعرفة أصحاب أنبيائهم لأنهم الواسطة بين النبي وبين أمته[3]، ولعل أصحَّ تعريف للصحابي هو ما قاله الحافظ ابن حجر في "الإصابة"[4]: "وأصحُّ ما وقفتُ عليه مِن ذلك، أنَّ الصحابي مَن لقِي النَّبِيّ **r** مؤمنًا به ومات على الإسلامِ. فيدخُلَ فيمَن لِقيه مَن طالَتْ مجالستُه له أو قصُرت، ومَن روَى عنه أو لم يروِ، ومَن غزا معه أو لم يَغْزُ، ومَن رآه رؤيةً ولو لم يُجالِسْه، ومَن لم يَرَه لعارضٍ كالعمى".

وللتعريف بالصحابة **y** والوقوف على أحوالهم أهمية بالغة، قال الإمام ابن عبد البَر في "الاستيعاب"[5]: "وإن كان الصحابة **y** قد كفينا البحث عن أحوالهم لإجماع أهلِ الحقّ من المسلمين، وهم أهلُ السُّنَّة والجماعة، على أنَّهم كلهم عدول، فواجب الوقوف على أسمائهم، والبحث عن سيرهم وأحوالهم؛ ليُهتدى بهديهم فهم خيرُ من سُلِكَ سبيله، واقتُدى بِه، وأقلُّ ما في ذلك معرفةُ المُرسل من المُسند وهو علم جسيم لا يعذرُ أَحدٌ ينسَب إلى علم الحديث بجهله".

وقد ترجم الإمام يعقوب الفسوي لعدد من الصحابة، سيذكر الباحث نموذجًا واحدًا لذلك، وهو ترجمته لسيد الصحابة "أبو بكر الصديق **t** "، حيث قال[6]: "واسم أبي بكر عتيق بن أبي قحافة،

---

(1) عمارة بن القعقاع بن شُبْرمة الضبي الكوفي، ثقة أرسل عن ابن مسعود، وهو من السادسة، ع. انظر: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 409).

(2) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (102/3).

(3) الاستيعاب، لابن عبد البر (19/1).

(4) الإصابة في تمييز الصحابة، لابن حجر (1/ 158).

(5) الاستيعاب، لابن عبد البر (19/1).

(6) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (238/1).

وأبو قحافة اسمه عثمان بن عامر بن عمرو بن كعب بن سعد بن تيم بن مرة بن كعب بن لؤي بن غالب بن فهر. وعتيق لقبه، واسمه عبد الله".

والإمام يعقوب الفسوي قد تكلم في الصحابة من خمسة جوانب، وهي كالآتي:

أ. بيان الصحابة:

* **جَنْدَرَةُ بن خَيْشَنَة، أبو قِرْصَافَةَ الْكِنَانِيّ t** [1]:

قال يعقوب الفسوي[2]: رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم.

ب. نفي الصحبة:

* **سويد بن هبيرة بن عبد الحارث البصري**[3]:

قال يعقوب الفسوي[4]: ليست له صحبة.

ج. بيان مَنْ نُسب للصحابة، وهو ليس منهم:

* **بُسْر بن أرطاة الشامي** [5]:

قال يعقوب الفسوي[6]: كان رجل سوء، ويزعم كثير من أهل الشام له صحبة، وهو باطل.

د. بيان مَنْ نُسب للصحابة، دون إثبات أو نفي:

ذكر الإمام يعقوب الفسوي عددًا ممن قيل فيه أنه من الصحابة، مع عدم إثباته أو نفيه لهذه النسبة، ومن ذلك:

* **عبد الله بن ربيعة الكوفي**[7]:

قال يعقوب الفسوي[8]: يقال له رؤية وصحبة، وهو سلمي.

---

(1) انظر ترجمته: الإصابة في تمييز الصحابة، لابن حجر (275/7).
(2) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (101/2).
(3) انظر ترجمته: الإصابة في تمييز الصحابة، لابن حجر (191/3).
(4) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (69/3).
(5) انظر ترجمته: الإصابة في تمييز الصحابة، لابن حجر (51/5).
(6) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (478/2).
(7) انظر ترجمته: الإصابة في تمييز الصحابة، لابن حجر (512/1).
(8) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (259/1).

هـ. بيان اختلاف العلماء في الصحبة:

* **حبيب بن مسلمة المكي**[1]:

قال يعقوب الفسوي[2]: يقول أهل المدينة لم يسمع حبيب بن مسلمة وبسر بن أرطاة من النبي **r** شيئًا ولا صحبة لهم، وأهل الشام يقولون قد سمعوا ولهم صحبة.

2- بيان المخضرمين:

المدركون جاهلية قبل البعثة أو بعدها، صغارًا كانوا أو كبارًا، في حياة رسول الله **r** ممن لم يره بعد البعثة، أو رآه لكن غير مُسلم، وأسلم في حياته أو بعده، فسمي هؤلاء "مخضرمون"[3].

وقد تعرض الإمام يعقوب الفسوي لبيان المخضرمين، فمن ذلك:

* **الأحنف بن قيس التميمي** [4]:

قال يعقوب الفسوي[5]: كان جوادًا حليمًا، وكان رجلًا صالحًا، أدرك الجاهلية ثم أسلم، وذكر للنبي **r** فاستغفر له.

3- بيان التابعين، وأتباعهم:

أ. بيان التابعين:

معرفة التابعين، أَصْلٌ عَظِيمٌ، وَاحِدُهُمْ: تابعي، وتابع، قيل: هُوَ مَنْ صَحِبَ صَحَابِيًا، وقيل: مَنْ لَقِيَهُ، وهو الأظهر[6].

قال الباحث: ويمكن أن يقال: التابعي: من لقي الصحابي مؤمنًا بالإسلام ومات على ذلك.

وقد ترجم الإمام يعقوب الفسوي لعدد كبير جدًا من التابعين، حيث عقد فصلًا بعنوان: "التابعون"[7] -وقسّم فيه التابعين على القبائل العربية-، وعقد أيضًا فصولًا أخرى للتابعين يقسمهم

---

(1) انظر ترجمته: الإصابة في تمييز الصحابة، لابن حجر (512/1).

(2) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (19/3).

(3) فتح المغيث، للسخاوي (157/4).

(4) الأحنف بن قيس بن معاوية بن حصين التميمي السعدي، أبو بحر اسمه الضحاك، وقيل صخر، أدرك النبي **r**، ولم يجتمع به. وقيل: إنه دعا له. انظر: الإصابة في تمييز الصحابة، لابن حجر (331/1).

(5) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (367/3).

(6) انظر: تدريب الراوي، للسيوطي (236/2).

(7) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (375/1).

فيها على بلدانهم، فمن ذلك قوله: "وهؤلاء الطبقة العليا من تابعي أهل الشام"[1]، وقوله: "وهؤلاء ثقات التابعين من أهل مصر "[2].

ب. بيان تابعي التابعين:

وهم من صحبوا التابعين وإن لم تطل صحبتهم لهم[3].

وقد عرّف الإمام يعقوب الفسوي بعدد من أتباع التابعين، ومن ذلك أنه أفرد ترجمة لـ[4]: "**مِسْعَر بن كِدَام الكوفي**"[5] .

المقصد العاشر: استعمال المبهم وبيان المهمل:

1- استعمال المبهم:

والمراد بالمبهم: ما أُبهم من الرواة سواء كان في الإسناد أو في المتن، وذلك بأن لا يُسمَّى الراوي اختصاراً من الراوي عنه، كقوله: أخبرني فلان، أو شيخ، أو رجل، أو بعضهم، أو ابن فلان، ونحو ذلك مما لم يُعرَّف به الراوي، ويُستدل على معرفة اسم الراوي المبهم بوروده مسمَّى من طريق أخرى[6].

والغرض منه الكشف عن الغموض في الأسماء المبهمة؛ أن يُميَّز بين الإسناد المتصل وبين الإسناد المنقطع، أو يُدفع عن الحديث شبهة الضعف بسبب الراوي المبهم.

وقد ظهر هذا الفن جليًّا عند الإمام يعقوب الفسوي بألفاظ متعددة ومتنوعة ولكن بدون بيانه للمبهمين، وجاء ذلك في مسلكين:

أ. الإبهام المجرد:

ومن ذلك قول يعقوب الفسوي[7]: حدثني بعض الشيوخ عن عبد الرحمن بن مهدي.

---

(1) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (306/2).

(2) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (487/2).

(3) الوسيط في علوم ومصطلح الحديث، لأبي شُهبة (ص: 547).

(4) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (658/2).

(5) مِسْعَر بن كِدَام بن ظهير الهلالي، أبو سلمة الكوفي، ثقة ثبت فاضل، من السابعة، مات سنة ثلاث أو خمس وخمسين ومائة، ع. انظر: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 528).

(6) انظر: تدريب الراوي، للسيوطي (342/2)، واليواقيت والدرر، للمناوي (136/2).

(7) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (663/2).

ب. التعديل على الإبهام:

التعديل على الإبهام: هو أن يقول القائل: حدثني الثقة، أو من لا أتهم، من غير أن يسميه، لم يكتف به على الصحيح حتى يسميه، لأنه وإن كان ثقة عنده فربما لو سماه كان ممن جرحه غيره بجرح قادح، بل إضرابه عن تسميته ريبة توقع ترددًا في القلب[1].

ومن ذلك قول يعقوب الفسوي[2]: سمعت شيخًا من شيوخنا من أهل القناعة والرضا والفضل والمعرفة والغاية في الثقة يذكر عن ابن المَاجِشُونِ عبد العزيز بن أبي سَلَمَة... .

2- بيان المهمل:

وصورة المهمل: أن يروي الراوي عن شخصين متفقين في الاسم فقط، أو في اسم الراوي واسم أبيه ونحو ذلك، ولم يتميزا بما يخصُّ كلاً منهما، فإن كانا ثقتين فلا يضر ذلك.

والفرق بين المبهم والمهمل أن المبهم لم يُذكر له اسمٌ، والمهمل ذُكر اسمُه مع الاشتباه، كأن يُقال: إبراهيم، أو يحيى، أو البصري، ونحو ذلك من الأعلام غير المعرَّفة[3].

وقد اهتم الإمام يعقوب الفسوي في بيان المهمل وتمييزه بشكل جلي، ومن ذلك:

* **عتبة بن أبي حكيم الهَمْداني**[4] [5] :

قال يعقوب الفسوي[6]: حدثنا أبو سعيد عبد الرحمن بن إبراهيم، قال: ثنا محمد بن شعيب، قال: أخبرني عتبة -يعني ابن أبي حكيم الهَمْداني-.

المقصد الحادي عشر: بيان مشتبه الأسماء، والتصحيف فيها، وضبطها:

1- بيان مشتبه الأسماء:

تطلق كلمة المشتبه في الأسماء والأنساب على تلك التي يتشابه رسمها وصورة خطها، فيلتبس تعيينها، أو يقع فيها ما يعرف بالتصحيف، وهو خطأ يَرد في قراءة اللفظة إن لم تضبط ضبطًا تامًا، أو لم تؤخذ بالرواية والتلقي من أفواه الرجال[7].

---

(1) منهج النقد في علوم الحديث، لنور الدين عتر (ص: 104).

(2) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (683/1).

(3) انظر: اليواقيت والدرر، للمناوي (267/2).

(4) الهَمْدانيّ: نسبة إلى همدان، وهي قبيلة من اليمن نزلت الكوفة. انظر: الأنساب، للسمعاني (419/13).

(5) عتبة بن أبي حكيم الهمداني، أبو العباس الأردني، صدوق يخطئ كثيرًا، من السادسة، مات بصور بعد الأربعين ومائة، عخ 4. انظر: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 380).

(6) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (823/2).

(7) توضيح المشتبه، لابن ناصر الدين (7/1).

وقد تكلم الإمام يعقوب الفسوي على هذا النوع، ومن ذلك:

* **أبو جعفر الأنصارى**[1]:

قال يعقوب الفسوي[2]: أبو جعفر الذي يروي عنه يحيى بن أبي كثير هو الذي روى عنه عثمان البُرّي ليس محمد بن علي[3] هو أنصاري، والذي روى عنه ثابت بن عبيد عن أبي جعفر رجل من الأنصار[4] ليس هو صاحب يحيى بن أبي كثير، هو غير ذاك هذا رأى أبا بكر الصديق.

2- بيان تعدد الأسماء للشخص الواحد:

وهو أحد فنون علم الرواة، يلزم المحدِّث المشتغل بالرواية أن يكون على دراية به، فلا يحْسُن الجهل به، وهو علم يتطلب سعة اطِّلاع بالرواة، لئلا يظن أن الراوي شخصان مختلفان، وهو في الحقيقة راو واحد له نفس الدرجة من الجرح أو التعديل، فيعمد المحدث إلى تضعيف حديث وتصحيح آخر بسبب ذلك الراوي.

وكان الإمام يعقوب الفسوي يُنَبّه على هذا، ومن ذلك:

* **جُنْدُب بن عبد الله بن سفيان البجلي**[5]:

قال يعقوب الفسوي[6]: جندب بن عبد الله وجندب بن سفيان واحد. روى عنه عبد الملك بن عمير والأسود بن قيس والحسن البصري.

3- بيان التصحيف في الأسماء:

هو فنٌ جليلٌ إنما يحقّقه الحُذَّاقُ... مفيدٌ، ويكون تصحيف لفظ وبصر في الإسناد والمتن[7].

---

(1) أبو جعفر المؤذن الأنصاري المدني، مقبول، من الثالثة، ومن زعم أنه محمد بن علي بن الحسين فقد وهم، بخ 4. انظر: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 628).

(2) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (2/147-148).

(3) هو أبو جعفر الباقر.

(4) أبو جعفر الأنصاري آخر أكبر من سابقه، أدرك أبا بكر الصديق، مقبول، روى عنه ثابت بن عبيد، من الثانية، تمييز. انظر: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 628).

(5) جُنْدُب بن عبد الله بن سفيان البجلي ثم العَلَقي، أبو عبد الله، وربما نسب إلى جده، له صحبة، ومات بعد الستين، ع. انظر: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 142).

(6) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (2/660).

(7) التقريب والتيسير، للنووي (ص: 89).

قال الباحث: ونحن في هذا المبحث سنتعرض للتصحيف في أسماء الرواة، ولم أجد الإمام يعقوب الفسوي نبّه على تصحيف في المتن، إنما كان يشير إلى الاختلاف في أسماء الرواة، فمن ذلك:

* **شِبْلُ بنُ خُلَيْد المُزَنِي** [1]:

قال يعقوب الفسوي[2]: شبل- قال حَيْوَة: ابن خالد، وقال ابن المصفى: ابن خليد المزني- وابن عيينة يقول: شبل بن معبد وهو وهم.

4- بيان ضبط الأسماء:

والكلام في ضبط الأسماء متفرعٌ عما قبله، ليُؤمن من الوقوع في التصحيف والتحريف، وكان للإمام يعقوب الفسوي باعٌ في هذا، ومن ذلك:

* **أُبَيُّ بن عُمَارَةَ الأنصاري t** [3]:

قال يعقوب الفسوي[4]: ويقال عِمَارة- بِكَسْر العَيْن-.

المطلب الثاني: التعريف بالرِّجال باستخدام التاريخ والأماكن:

حقيقة التاريخ عند المحدِّثين: "التعريف بالوقت الذي تضبط به الأحوال في المواليد والوفيات، ويلتحق به ما يتفق من الحوادث والوقائع التي ينشأ عنها معانٍ حسنة مع تعديل وتجريح ونحو ذلك"[5].

والتاريخ بهذا وعاءٌ كبيرٌ لمفرداتٍ وأبحاثٍ تاريخيةٍ تتصل برواة الحديث من ميلادٍ، ووقتِ سماعٍ، وعدد الشيوخ، والرحلات، وما يطرأ على الرَّاوي من عوامل لها تأثيرها في التَّعْدِيل والتجريح إلى غير ذلك.

لذلك فهو يلزم المُحَدِّث، لأنَّه بذلك يستطيع أن يحكم على السند بالاتصال أو الانقطاع، وعلى الرُّوَاة بالقبول أو الردِّ، كما يتم به الكشف عن الوضاعين؛ بل هو خير سلاح يُشرع في وجه الكذابين[6].

---

(1) شبل بن حامد أو بن خليد المزني، مقبول، من الثالثة، وأخطأ من قال هو شبل بن معبد، س. انظر: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 263).

(2) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (431/1).

(3) أُبيّ بن عمارة- بكسر العين-، وقيل بضمها. انظر: الإصابة في تمييز الصحابة، لابن حجر (179/1).

(4) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (316/1).

(5) فتح المغيث، للسخاوي (280/3).

(6) التأصيل الشرعي لقواعد المُحَدِّثين، لعبد الله شعبان (ص:293).

واعتنى النُّقَّاد ومنهم الإمام يعقوب الفسوي بمعرفة تواريخ الرُّوَاة، وخاصة ما يتعلق بمعرفة وفياتهم ومواليدهم ومقادير أعمارهم ونحو ذلك، فإنّ هذا الأمر من أهم "ما يُستدل به على كذب المُحَدِّث في روايته عمن لم يدركه"[1]، وبه يُكشف النقاب عن الكَذَّابين والوضاعين وكثير من علل أحاديث الرُّوَاة. قال سفيان الثَّوري-رحمه الله تعالى-[2]: "لما استعمل الرُّوَاة الكَذِب، استعملنا لهم التاريخ"، وقال حفص بن غياث-رحمه الله تعالى-[3]: "إذا اتهمتم الشيخ فحاسبوه بالسنين"، قال الخطيب البَغْداديّ-رحمه الله تعالى -معقبًا-: "يعني أحسبوا سِنَّه وسِنّ مَنْ كَتَبَ عنه، وإذا أخبر الرَّاوي عن نفسه بأمر مستحيل، سقطت روايته".

والمتتبع لأقوال الإمام يعقوب الفسوي وعباراته في نقد الرِّجَال، يلاحظ اهتمامه بتحديد شخص الرَّاوي من الناحية التاريخية، وقد كان له مسالك عدّة في بيان ذلك، منها:

المقصد الأول: بيان الميلاد والمولد:

مولد الرجل: الموضع الذي ولد فيه، وميلاده: اسم الوقت الذي ولد فيه[4]، وقد تعرض الإمام يعقوب الفسوي للأمرين معًا، وهذا يُظهر عِظْم اهتمامه بتتبع أحوال الرواة.

1- بيان ميلاد الرواة:

* **إسماعيل بن إبراهيم البصري المعروف بـ "ابن عُلَيَّة"**[5]:

قال يعقوب الفسوي[6]: وولد ابن عُلَيَّة إسماعيل بن إبراهيم، في سنة عشر ومائة.

2- بيان مولد الرواة:

* **علي بن رباح بن قَصِير المصري**[7]:

---

(1) الكفاية، للخطيب البغدادي (363/1).

(2) الكفاية، للخطيب البغدادي (364/1).

(3) الكفاية، للخطيب البغدادي (365/1).

(4) انظر: لسان العرب، لابن منظور (468/3).

(5) إسماعيل بن إبراهيم بن مقسم الأسدي مولاهم، أبو بشر البصري، المعروف بابن علية، ثقة حافظ، من الثامنة، مات سنة ثلاث وتسعين ومائتين، ع. انظر: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 105).

(6) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (182/1).

(7) علي بن رباح بن قصير اللخمي، أبو عبد الله المصري، ثقة، والمشهور فيه عُليّ بالتصغير، وكان يغضب منها، من كبار الثالثة، مات سنة بضع عشرة ومائة، بخ م 4. انظر: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 401).

قال يعقوب الفسوي[1]: ولد بالمغرب.

المقصد الثاني: بيان تاريخ وفاة الرواة، ومكان وفاتهم، وسببها، وأعمارهم:

هو فنٌ مهمٌ به يُعرف اتصال الحديث وانقطاعه، وقد ادعى قومٌ الرواية عن قومٍ، فنظر في التأريخ فظهر أنهم زعموا الرواية عنهم بعد وفاتهم بسنين[2].

1- بيان تاريخ وفاة الرواة:

* **عبد الرحمن بن القاسم المصري**[3]:

قال يعقوب الفسوي[4]: مات سنة إحدى وتسعين، ليلة الخميس لتسع من صفر.

2- بيان مكان وفاة الرواة:

* **عتبة بن غَزْوان البصري t**[5]:

قال يعقوب الفسوي[6]: مات عتبة بن غزوان بالبصرة سنة سبع عشرة.

3- بيان سبب الوفاة:

* **الوليد بن عتبة بن أبي سفيان بن حرب الأموي**[7]:

قال يعقوب الفسوي[8]: أراد أهل الشام الوليد بن عتبة على الخلافة، فطُعِن فمات بعد موت معاوية بن يزيد.

---

(1) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (490/2).

(2) التقريب والتيسير، للنووي (ص: 117).

(3) عبد الرحمن بن القاسم بن خالد بن جنادة العُتَقي، أبو عبد الله المصري الفقيه، صاحب مالك ثقة، من كبار العاشرة، مات سنة إحدى وتسعين ومائة، خ مد س. انظر: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 348).

(4) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (181/1).

(5) عتبة بن غَزْوان بن جابر بن وهب المازني، حليف بني عبد شمس، أو بني نوفل، من السابقين الأولين، وهاجر إلى الحبشة، ثم رجع مهاجرًا إلى المدينة ، وشهد بدرًا وما بعدها، وولاه عمر في الفتوح، فاختطّ البصرة، وفتح فتوحًا. وكان طويلًا جميلًا. انظر: الإصابة في تمييز الصحابة، لابن حجر (363/4-364).

(6) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (305/3).

(7) الوليد بن عتبة بن أبي سفيان بن حرب الأموي، ولاه عمه معاوية المدينة، وكان جوادًا حليمًا، فيه دين وخير. انظر: تاريخ الإسلام، للذهبي (729/2).

(8) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (329/3).

4- بيان أعمار الرواة:

* **سليمان بن علي بن عبد الله بن عباس الهاشمي**[1]:

قال يعقوب الفسوي[2]: وفيها -سنة اثنتين وأربعين ومائة- توفي سليمان بن علي بالبصرة ليلة السبت لسبع بقين من جمادى الآخرة، وقد شارف الستين، وصلى عليه عبد الصمد بن علي (أخوه).

المقصد الثالث: بيان طبقات الرواة:

الطَّبَقة عند المُحَدِّثين: "قوم تَقَاربوا في السِّنّ والإسناد، أو في الإسناد فقط؛ بأن يكون شيوخ هذا هم شيوخ الآخر، أو يُقاربوا شيوخه"[3].

وفائدة التعرُّف على طبقات الرُّوَاة الأمن من تداخل المشتبهين، كالمتفقين في اسم، أو كنية، أو نحو ذلك، وإمكان الإطلاع على تبيين التدليس، والوقوف على حقيقة المراد من العنعنة[4].

وقد اهتم الإمام يعقوب الفسوي بهذا الفن، وذلك عبر سؤاله لشيوخه وتسجيل سماعته منهم، من ذلك:

* **مكحول الشامي**[5]:

قال يعقوب الفسوي[6]: سألت هشام بن عمار، قلت له: أي أصحاب مكحول أرفع؟ قال: سليمان بن موسى. قلت فمن يليه؟ قال: العلاء بن الحارث. قلت له: فسعيد بن عبد العزيز؟ فقال: نعم هؤلاء الثلاثة أعلى أصحاب مكحول.

---

(1) سليمان بن علي بن عبد الله بن عباس الهاشمي، أحد الأشراف، مقبول، من السادسة، مات سنة اثنتين وأربعين ومائة، وله ستون إلا سنة، س ق. انظر: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 253).

(2) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (125/1).

(3): تدريب الراوي، للسيوطي (518/2).

(4) انظر: فتح المغيث، للسخاوي (498/4).

(5) مكحول الشامي، أبو عبد الله، ثقة فقيه كثير الإرسال مشهور، من الخامسة، مات سنة بضع عشرة ومائة، ر م 4. انظر: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 545).

(6) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (396/2).

المقصد الرابع: بيان رحلة الرواة، وتاريخ ومكان سماعهم:

طلب العلم فريضةٌ على كل مسلم، وقد أوجب الله تعالى الرحلة في طلب العلم، والطلب المفروض على كل مسلم؛ إنما هو طلب العلم الذي لا يسع جهله، فتجوز الرحلة بغير إذن الأبوين؛ إذا لم يكن ببلد الطالب من يعرفه واجبات الأحكام وشرائع الإسلام، فأما إذا كان قد عرف علم المفترض عليه، فتكره له الرحلة إلا بإذن أبويه[1].

ولقد اعتنى سلفنا الصالح بالحديث عناية ليس لها نظير، وصرفوا في جمعه وضبطه من الاهتمام والجهد والوقت ما لا يكاد يصدقه العقل، فبعد أن يجمع أحدهم الحديث من شيوخ بلده يرحل إلى بلاد وأقطار أخرى قريبة أو بعيدة؛ ليأخذ الحديث من شيوخ تلك البلاد، فيتجشم مشاق السفر، ويتحمل شظف العيش بنفس راضية، وقد صنف الخطيب البغدادي كتابًا سماه "الرحلة في طلب الحديث" جَمَعَ فيه من أخبار الصحابة والتابعين فمن بعدهم في الرحلة في طلب الحديث ما يعجب الإنسان لسماعه[2].

1- بيان رحلة الرواة:

لقد اعتنى الإمام يعقوب الفسوي عند التأريخ على السنوات بذكر مَنْ رحل منهم، ومن ذلك:

* **يعقوب بن الفضل الهاشمي**[3]:

قال يعقوب الفسوي[4]: وفيها -سنة اثنتين وأربعين ومائة- خرج يعقوب بن الفضل الهاشمي فغلب على فارس كلها.

2- بيان مكان سماع الرواة:

* **يزيد بن خُمَير الحمصي**[5]:

قال يعقوب الفسوي[6]: يزيد شامي قدم واسط، وسمع منه شعبة[7] بواسط.

---

(1) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، للخطيب البغدادي (228/2).

(2) تيسير مصطلح الحديث، للطحان (ص: 208).

(3) انظر ترجمته: لسان الميزان، لابن حجر (535/8).

(4) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (126/1).

(5) يزيد بن خمير الرحبي، أبو عمر الحمصي، صدوق، من الخامسة، بخ م 4. انظر: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 600).

(6) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (425/2).

(7) هو ابن الحجاج.

3- بيان تاريخ سماع الرواة:

* **محمد بن عبد الله بن المثنى بن عبد الله بن أنس بن مالك الأنصاري البصري**[1]:

قال يعقوب الفسوي[2]: سمعت محمد بن عبد الله الأنصاري سنة إحدى عشرة ومائتين.

المطلب الثالث: التعريف بالرِّجال من خلال رواياتهم:

المقصد الأول: بيان الأفراد والوحدان:

الأفراد والوحدان: معرفة من لم يرو عنه إلا راوٍ واحد من الصحابة والتابعين فمن بعدهم[3]، وفائدة هذا العلم معرفة المجهول إذا لم يكن صحابيًا[4].

وجاء كلام الإمام يعقوب الفسوي في الأفراد والوحدان، فتكلم على من لم يرو عنه إلا واحد، ومن ذلك:

* **هشام بن عمرو الفزاري**[5]:

قال يعقوب الفسوي[6]: لا نعلم أحدًا روى عنه غير حماد بن سلمة.

المقصد الثاني: بيان مَنْ له رواية من الصحابة، وعدد مرويات من روى من المحدثين:

اجتهد الباحث في إضافة هذا المطلب، لما رأى من كلامٍ للإمام يعقوب الفسوي في هذا الباب، والذي يُلاحظ أن كلامه على من كان له رواية من الصحابة لإثبات صحبتهم، وإليك البيان:

1- بَيَان مَنْ له رواية من الصحابة:

* **المِسْوَر بن مخرمة الزهري**[7]:

قال يعقوب الفسوي[8]: له رواية عن النبي r .

---

(1) محمد بن عبد الله بن المثنى بن عبد الله بن أنس بن مالك الأنصاري البصري القاضي، ثقة، من التاسعة، مات سنة خمس عشرة ومائتين، ع. انظر: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 490).

(2) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (247/2).

(3) مقدمة ابن الصلاح، لابن الصلاح (ص: 425).

(4) منهج النقد في علوم الحديث، لنور الدين عتر (ص: 136).

(5) هشام بن عمرو الفزاري، مقبول، من الخامسة ع. انظر: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 573).

(6) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (126/2).

(7) انظر ترجمته: الإصابة في تمييز الصحابة، لابن حجر (93/6).

(8) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (358/1).

2- بيان عدد مرويات الرواة عن شيوخهم:

* **يزيد بن عبد الله بن أسامة بن الهاد المدني**[1]:

قال يعقوب الفسوي[2]: يروي عن جعفر بن محمد وعن ابن المنكدر وعن إبراهيم بن سعد تسعة أحاديث، ولسعد بن إبراهيم ثمانية عشر مثله.

المقصد الثالث: بيان رواية الأقارب عن بعضهم:

لقد تنوعت مسالك الإمام يعقوب الفسوي في بيان رواية الأقارب عن بعضهم، فكان يبين صلة القرابة في كل رواية يرويها رواة يشتركون في النسب، وأما مسالكه، فهي على النحو التالي:

1- بيان رواية الأبناء عن الآباء:

* **يعلى بن شداد بن أوس المدني**[3]:

قال يعقوب الفسوي[4]: يروي عن أبيه.

2- بيان رواية الإخوة عن بعضهم:

* **عمر بن راشد الكوفي**[5]:

قال يعقوب الفسوي[6]: قد روى عن أخيه إسماعيل بن راشد.

3- بيان رواية الموالي عن مواليهم:

* **أبو كثير مولى محمد بن عبد الله بن جحش**[7]:

قال يعقوب الفسوي[8]: روى عن محمد مولاه.

---

(1) يزيد بن عبد الله بن أسامة بن الهاد الليثي، أبو عبد الله المدني، ثقة مكثر، من الخامسة، مات سنة تسع وثلاثين ومائة، ع. انظر: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 602).

(2) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (187/2).

(3) يعلى بن شداد بن أوس الأنصاري، أبو ثابت المدني، صدوق، نزل الشام، من الثالثة، د ق. انظر: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 609)

(4) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (333/2).

(5) انظر ترجمته: لسان الميزان، لابن حجر (97/6).

(6) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (154/3).

(7) أبو كثير مولى آل جحش، ويقال مولى الليثيين، ثقة، من الثانية، ويقال له صحبة، س. انظر: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 668)

(8) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (306/1).

المقصد الرابع: بيان علل الراوي، ومروياته:

إنَّ معرفة علل الحديث من أجلِّ علوم الحديث وأدقها وأشرفها، وإنَّما يضطلع بذلك أهل الحفظ والخبرة والفهم الثاقب، وهي عبارة عن أسباب خفية غامضة قادحة فيه. فالحديث المُعلَّ: هو الحديث الذي اطَّلع فيه على عِلَّةٍ تقدحُ في صحته، مع أنَّ ظاهره السلامة منها.

ويتطرق ذلك إلى الْإِسْنَادِ الذي رجاله ثقات، الجامع شروط الصحة من حيث الظاهر، ويستعان على إدراكها بتفرد الرَّاوي وبمخالفة غيره له مع قرائن تنضم إلى ذلك، تنبه العارف بهذا الشأن على إرسال في الموصول، أو وقف في المرفوع، أو دخول حديث في حديث، أو وهم واهم بغير ذلك، بحيث يغلب على ظنه ذلك، فيحكم به أو يتردد فيتوقف فيه، وكل ذلك مانعٌ من الحكم بصحة ما وجد ذلك فيه[1] .

وقد كان الإمام يعقوب الفسوي من أهل الخبرة والمعرفة بروايات الرُّوَاة وأحوالها، فقد تكلَّم في عدد من الرُّوَاة ومرويّاتهم التي أُعلَّت بعلل مختلفة كالاختلاط، والتدليس، والإرسال، والنكارة، والاضطراب، والغفلة، وفيما يلي بيان ذلك:

1- بيان مَنْ أُعلَّت رواياته بالاختلاط:

الاختلاط لغة: فساد العقل، يقال: اختلط فلان، أي فسد عقله، ورجل خِلْطٌ بَيِّنُ الخَلاطة: أَحْمَقٌ مُخَالَطُ العقل، ويقال: خُولِط الرجلُ فهو مُخالَطٌ، اختَلَطَ عَقَلُه فهو مُخْتَلِط إذا تغير عقله[2].

وأمَّا الاختلاط اصطلاحًا، فقال الإمام السخاوي[3]: "وحقيقته فساد العقل وعدم انتظام الأقوال والأفعال إما بخَرَف، أو ضرر، أو مرض، أو عرض: من موت ابنٍ، وسرقة مال كالمسعودي[4]، أو ذهاب كتب كابن لَهِيعة[5]، أو احتراقها كابن الملقّن[6]".

---

(1) مقدمة ابن الصلاح، لابن الصلاح (ص:90).

(2) انظر: لسان العرب، لابن منظور (294/7- 295).

(3) فتح المغيث، للسخاوي (458/4- 459).

(4) عبد الرحمن بن عبد الله بن عتبة بن عبد الله بن مسعود الكُوفيّ المسعودي، مات سنة ستين ومائة، وقيل: سنة خمس وستين ومائة. انظر: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص:344).

(5) عبد الله بن لَهِيعة بن عقبة الحَضْرَمي، أبو عبد الرحمن المِصْري القاضي، صدوق، خلط بعد احتراق كتبه، مات سنة أربع وسبعين ومائة. وقد ناف على الثمانين سنة. انظر: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص:319).

(6) عمر بن عليّ بن أحمد بن عبد الله السراج الأَنْصَاري الأنسي التكروري الأصل، المِصْريِّ الشافي، المعروف بابن الملقّن، مات سنة أربع وثمانمائة. انظر: البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، للشوكاني (508/1).

ومعرفة المختلطين من الثِّقات فنٌ عزيزٌ مهمٌ، وفائدة ضبطهم: تمييز المقبول من غيره[1]، فإنَّ الاختلاط عِلَّة تُؤثر في ضبط الرَّاوي بما يؤدي إلى ردِّ حديثه، وحكم حديث من اختلط من الثِّقات: أنَّه يُقْبَلُ حديث من أُخِذَ عنهم قبل الاختلاط، ولا يُقْبَلُ حديث من أُخِذ عنهم بعد الاختلاط، أو أُشكل أمره فلم يُدْرَ هل أُخِذ عنه قبل الاختلاط أو بعده[2].

وقد بيَّن الإمام يعقوب الفسوي من أُعلَّت رواياته بالاختلاط، وكان يبيّن غالبًا زمن الاختلاط، ومن ذلك:

* **علي بن زيد بن جدعان البصري**[3]:

قال يعقوب الفسوي[4]: اختلط في كبره.

وفي بعض الأحيان يبيّن سبب الاختلاط، ومن ذلك:

* **هلال بن خباب البصري**[5]:

قال يعقوب الفسوي[6]: كان ينزل المدائن ثقة إلا أنه تغير، عمل فيه السن.

2- بيان من أُعلَّت رواياته بالتدليس:

التدليس لغة: "الدال واللام والسين، أصلٌ يدلُّ على سَتْرٍ وظلمة، فالدَّلس: دَلَسُ الظلام. ومنه قولهم: لا يدالسُ، أي لا يخادع"[7].

وأما التدليس اصطلاحًا، فقال الإمام ابن الصلاح في "علوم الحديث"[8]: "التدليس قسمان:

- القسم الأول: تدليس الإِسْنَادِ: وهو أن يروي عمن لقيه ما لم يسمع منه، موهمًا أَنَّه سمعه منه، أو عمن عاصره، ولم يلقه موهمًا أَنَّه قد لقيه وسمعه منه، ثم قد يكون بينهما واحد وقد يكون أكثر.

---

(1) فتح المغيث، للسخاوي (458/4).

(2) مقدمة ابن الصلاح، لابن الصلاح (ص: 392).

(3) علي بن زيد بن عبد الله بن زهير ابن عبد الله بن جدعان التيمي البصري، ينسب أبوه إلى جد جده، ضعيف، من الرابعة، مات سنة إحدى وثلاثين ومائة، بخ م 4. انظر: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 401).

(4) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (741/2).

(5) علي بن زيد بن عبد الله بن زهير ابن عبد الله بن جدعان التيمي البصري، ينسب أبوه إلى جد جده، ضعيف، من الرابعة، مات سنة إحدى وثلاثين ومائة، بخ م 4. انظر: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 401).

(6) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (90/3).

(7) معجم مقاييس اللغة، لابن فارس (296/2).

(8) (ص:73- ص:74).

- القسم الثاني: تدليس الشيوخ: وهو أن يروي عن شيخ حديثًا سمعه منه، فيسميه أو يكنيه، أو ينسبه، أو يصفه بما لا يُعْرَفُ به، كي لا يُعْرَفَ.

وبعضهم زاد على ذلك، كالحاكم النَيْسَابوري في "معرفة علوم الحديث"[1] الذي قسم التدليس إلى سِتَّة أقسام، ولكن كما قال الحافظ ابن حجر في "النُّكَت"[2]: "وليس هذه الأقسام متغايرة؛ بل هي متداخلة وحاصلها يرجع إلى القسمين اللذين ذكرهما ابن الصلاح".

والتدليس عِلَّة من علل الحديث، وقد اختلف العلماء في قبول رواية من عُرِفَ بالتدليس، والصحيح التفصيل، قال الإمام ابن الصلاح في "علوم الحديث"[3]: "والصحيح التفصيل، وأنَّ ما رواه المُدلِّس بلفظٍ محتمل لم يبيَّن فيه السماع، والاتصال حكمه حكم المرسل وأنواعه، وما رواه بلفظ مُبَيِّن للاتصال نحو سمعت، وحدثنا، وأخبرنا، وأشباهها فهو مقبول مُحتج به".

وقد بيَّن الإمام يعقوب الفسوي المدلسين من الرُّوَاة، من ذلك:

*** سعيد بن أبي عروبة البصري[4]:**

قال يعقوب الفسوي[5]: روى عن عبيد الله بن عمر وعن هشام بن عروة وعن أبي بشر[6] ولم يسمع منهم، إنما دلس عنهم، ولعمري إنما روى عنهم مناكير.

3- بيان من أُعلَّت رواياته بالإرسال:

المُرسل: ما انقطع إسناده بأنْ يكون في رواته من لم يسمعه ممن فوقه، إلّا أنَّ أكثر ما يوصف بالإرسال من حيث الاستعمال ما رواه التابعي عن النبي ﷺ[7].

والمعنى الأول هو الذي أراده الإمام يعقوب الفسوي، ومن ذلك:

---

(1) (ص:103- ص:114).

(2) النكت على كتاب ابن الصلاح، لابن حجر (622/2).

(3) (ص:75).

(4) سعيد بن أبي عروبة مهران اليشكري مولاهم، أبو النضر البصري، ثقة حافظ له تصانيف، لكنه كثير التدليس واختلط، وكان من أثبت الناس في قتادة، من السادسة، مات سنة ست وقيل سبع وخمسين ومائتين، ع. انظر: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 239).

(5) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (123/2).

(6) هو الوليد بن مسلم بن شهاب العنبرى البصرى.

(7) الكفاية، للخطيب البغدادي (96/1).

*** قَتَادة بن دِعَامة بن قتادة السدوسي البصري[1]:**

قال يعقوب الفسوي[2]: لم يسمع من سعيد بن جبير ولا من الشعبي[3] ولا من النخعي[4] ولا من مجاهد[5] شيئًا، ولم يسمع من أبي قلابة[6] شيئا، إنما أرسل عنهم.

4- بيان من أُعلَّت رواياته بالنَّكارة:

سيأتي الحديث على النكارة بالتفصيل في مبحث المجرّحين[7].

لقد حكم الإمام يعقوب الفسوي على أحاديث بعض الرواة بأنها منكرة، وغالبًا كان لا يبيّن هذه الأحاديث، ومن ذلك:

*** إبراهيم بن إسماعيل المدني الكوفي، قُعَيْس[8]:**

قال يعقوب الفسوي[9]: هو عندي مُنْكَرُ الحديث. قال أبو حفص الأبار: أول ما طلبت الحديث رأيت أهل العلم ينكرون حديثه، وكذلك حماد بن يحيى الأبح[10] كنت أرى لهؤلاء من أهل الحديث يتقون حديثهما ويستخفون بحديثهما.

---

(1) قتادة بن دعامة بن قتادة السدوسي، أبو الخطاب البصري، ثقة ثبت، يقال ولد أكمه، وهو رأس الطبقة الرابعة، مات سنة بضع عشرة ومائة، ع. انظر: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 453).

(2) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (124/2).

(3) هو عامر بن شُراحيل الكوفى.

(4) هو إبراهيم بن يزيد الكوفى.

(5) هو مجاهد بن جبر المكى.

(6) هو عبد الله بن زيد بن عمرو الجرمى البصرى .

(7) انظر: (ص:215)، من هذا البحث.

(8) إبراهيم بن إسماعيل، قعيس، روى عن نافع مولى ابن عمر، روى عنه العلاء بن المسيب. انظر: الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (151/2).

(9) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (82/3).

(10) هو حماد بن يحيى الأبح، أبو بكر السلمي البصري، صدوق يخطئ، من الثامنة، قد ت. انظر: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 179).

5- بيان مَنْ أُعلَّت رواياته بالاضطراب:

إنَّ "المضطرب من الحديث: هو الذي تختلف الرِّوَايَةِ فيه، فيرويه بعضهم على وجهٍ، وبعضهم على وجهٍ آخر مخالفٍ له، وإنَّما نُسمّيه مضطربًا إذا تساوت الروايتان، أما إذا ترجَّحت إحداهما بحيث لا تقاومها الأخرى بأن يكون راويها أحفظ، أو أكثر صُحبةً للمروي عنه، أو غير ذلك من وجوه الترجيحات المعتمدة، فالحكم للراجحة، ولا يطلق عليه حينئذ وصف المضطرب ولا له حكمه. ثُمَّ قد يقع الاضطراب في متن الحديث، وقد يقع في الإسْنَاد، وقد يقع ذلك من راوٍ واحد، وقد يقع بين رواةٍ له جماعةٍ. والاضطراب موجبٌ ضعفَ الحديث؛ لإشعاره بأَنَّه لم يضبط، وَاللَّهُ أَعْلَمُ"[1].

وقد بيّن الإمام يعقوب الفسوي من أُعَلَّت أحاديثه بالاضطراب، من ذلك:

* **عبد الرحمن بن عبد الله المسعودي[2] الكوفي[3]:**

قال يعقوب الفسوي[4]: هو مضطرب الحديث، وتغير بآخرة.

6- بيان مَنْ أُعلَّت رواياته بالغفلة:

الغفلة من العلل التي تطعن في ضبط[5] الرَّاوي، وقد تَرِدُّ حديث صاحبها، قال بشر بن موسى: قال عبد الله بن الزبير الحُمَيْدِي[6]: "فما الغفلة التي يُرِدُّ بها حديث الرضا الذي لا يُعْرَفُ بكذب؟، "قلت: هو أَنْ يكون في كتابه غلط، فيقال له في ذلك، فيترك ما في كتابه ويُحَدِّث بما قالوا أو يغيره في كتابه بقولهم، لا يعقل فرق ما بين ذلك، أو يُصحف ذلك تصحيفًا فاحشًا يقلب المعنى، لا يعقل ذلك، فيُكف عنه".

وقد بيَّن الإمام يعقوب الفسوي من أُعَلَّت أحاديثه بالغفلة، من ذلك:

---

(1) مقدمة ابن الصلاح، لابن الصلاح (ص:93- 94).

(2) المسعودي: هذه النسبة إلى مسعود والد الصحابي عبد الله بن مسعود.انظر: الأنساب، للسمعاني(250/12).

(3) عبد الرحمن بن عبد الله بن عتبة بن عبد الله بن مسعود الكوفي المسعودي، صدوق اختلط قبل موته، من السابعة، مات سنة ستين ومائة، خت 4. انظر: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 344).

(4) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (655/2).

(5) الضبط: أن يكون الرَّاوي متيقظًا غير مغفل، حافظًا إن حَدَّث من حفظه، ضابط لكتابه إن حَدَّث من كتابه. انظر: مقدمة ابن الصلاح، لابن الصلاح (ص: 104- 105).

(6) الكفاية، للخطيب البغدادي (348/1).

* **الحَجَّاجُ بن نُصَيْر البصري**[1]:

قال يعقوب الفسوي[2]: فيه لين كان شيخًا مغفلًا سليمًا[3]، وكان ابن ابنة الأزهر أدخل عليه أحاديث.

المبحث الخامس

تمهيد في علم نقد الرجال

المطلب الأول: النَّقْدُ وعِلْمُ الجَرحِ والتَّعْدِيْلِ لغةً واصطلاحًا:

أولًا: النَّقْدُ لغةً واصطلاحًا:

أ- النَّقْدُ لغةً:

النَّقْد: خلافُ النَّسِيئة، وهو يدلُّ على إبراز شيءٍ وبُروزه[4]، وورد في اللغة على معانٍ عدةٍ، منها:

1- التمييز: ومنه: تمييز الدراهِم وإِخراجُ الزَّيْفِ منها، وكذا تمييز غَيْرِها، فيقال: قد نَقَدها يَنْقُدُها نَقْدًا، وانْتَقَدها، وتَنَقَّدها، إذا مَيَّزَ جَيِّدها مِن رَدِيئها.

2-المُنَاْقَشَة: يقال: ناقدْتُ فلانًا: إذا ناقشته في الأَمر، ونَقَدَ الكَلاَمَ: ناقَشَه.

3- النَّقْر: يقال: نَقَدَ الشيءَ يَنْقُدُه نَقْدًا: إذا نَقَرَه بإصبعه كما تُنْقَر الجوزة، ونقَدْتُ الشيءَ بإِصْبَعِي: أَنقُدُه واحدًا واحدًا، ونَقْدَ الدراهِمِ ونَقَدَ الطائرُ الحَبَّ يَنْقُده: إذا كان يلْقُطُه واحدًا واحدًا، وهو مثل النَّقْر، ونقَدَ بِإِصْبَعِه: أَي نقَرَ.

4- اخْتِلَاس النَّظر: يقال: نقَد الرجلُ الشيءَ بنظره يَنْقُدُه نقْدًا ونقَدَ إِليه: اختلَسَ النظر نحوه، وما زال فلان يَنْقُدُ بصَرَه إِلى الشيء: إِذا لم يزل ينظر إِليه، والإِنسانُ يَنْقُدُ الشيءَ بعينه: وهو مخالَسةُ النظر لِئَّلا يُفْطَنَ له.

5-تقشر العضو وتآكله: يقال: قد نَقَدَ الحافرُ، إذا انْتَقَرَ وتَقَشَّر[5].

---

(1) حجاج بن نصير الفساطيطي القيسي، أبو محمد البصري، ضعيف كان يقبل التلقين، من التاسعة، مات سنة ثلاث عشرة أو أربع عشرة ومائتين، ت. انظر: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 153).

(2) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (114/2).

(3) هكذا وجدتها في النسخة المطبوعة من الكتاب.

(4) معجم مقاييس اللغة، لابن فارس (467/5).

(5) انظر: لسان العرب، لابن منظور (425/3- 426)، تاج العروس، للزبيدي (230/9- 235).

ب- النقد اصطلاحًا:

وردت عدة تعريفات للنقد، جُلّها صدر من المعاصرين، وهي:

1- تمييز صحيح الرِّوايات من سَقيمها، وتتبع أحوال نَاقِليها والحُكم عليهم جَرْحًا وتَعْدِيلًا[1].

2- هو علم يبحث في تمييز الأحاديث الصحيحة من الضعيفة، وبيان عللها، والحكم على رواتها جرحًا وتعديلًا بألفاظ مخصوصة، ذات دلائل معلومة عند أهل الفن[2].

3- هو تبيين صحة نسبة المرويات إلى من رويت عنه، أو عدم صحة نسبتها[3].

4- تمييز الأحاديث المقبولة من غيرها، مع بيان علة ذلك[4].

قال الباحث: كل هذه التعريفات تدور على معنًى واحد، وهو تمييز صحيح الرِّوايات من سَقيمها.

- العلاقة بين المعنى اللغوي والاصطلاحي:

العلاقة ظاهرة بين التعريف اللُّغوي والاصطلاحي للنَّقْد؛ فالنَّقْد تمييز الجيد وإبرازه؛ سواء تعلق الأمر بالدَّنانير والدراهم، أم بالرِّوايات والأحاديث، أو غير ذلك، وهو علم يخلقه الله **U** في القلوب بعد طول الممارسة له، والاعتناء به، يؤكد ذلك ما أخرجه الخطيب البغدادي في "كتاب الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع"[5]، قال أحمد بن صالح: "معرفة الحديث بمنزلة معرفة الذهب، إنما يبصره أهله، وليس للبصير فيه حجة، إذا قيل له كيف؟، قلت: إن هذا بائن يعني جيدًا أو رديئًا".

ثانيًا: علم الجرح والتعديل لغةً واصطلاحًا:

1- الجرح:

أ- الجرح لغةً:

هو التأثير في البَدَنِ بشقٍّ أو قَطْع، واستعير في الأمور المعنوية بمعنى التأثير في الخُلُق والدين، بوصف يُنَاقضهما أو يَقْدح فيهما. فيقال: جَرَحَ الحاكمُ الشاهدَ إذا عثر مِنْه على ما تَسْقط

---

(1) انظر: الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم- مقدمة التحقيق، لعبد الرحمن المعلمي (ص: أ، ب).

(2) انظر: يحيى بن معين وكتابه التاريخ، لأحمد نور سيف (6/1).

(3) انظر: منهج نقد المتن عند علماء الحديث النبوي، لصلاح الإدلبي (ص: 30).

(4) انظر: أشهر وجوه نقد المتن عند شيخ الإسلام، لبدر الدين العماش (ص: 75).

(5) (256/2).

به عدالته من كذبٍ وغيره، وقد استُجرح الشَّاهدُ [1].

ومنه حديث بعض التابعين "كثُرت هذه الأحاديث واسْتجْرحَت"[2]،أي فسَدت وقَلَّ صِحَاحُها، وهو اسْتَفْعل من جَرَح الشَّاهدَ إذا طَعَن فيه وردّ قوله. أراد أنّ الأحاديث كَثُرتْ حتى أحْوَجَت أهلَ العلم بها إلى جَرْح بعض رُواتها ورَدّ روَايته [3].

وقال ابن فارس[4]:"الجيم والراء والحاء أصلان: أحدهما الكسب، والثاني شَقّ الجِلْد. فالأوَّل قولهم: اجترح إذا عمل وكَسبَ. قال الله **U**: [أَمْ حَسِبَ الَّذِينَ اجْتَرَحُوا السَّيِّئَاتِ][5]، وأما الآخَر فقولهم: جرحَهُ بحديدةٍ جرْحاً، والاسم الجُرْح. ويقال: جُرح الشاهد إذا رُدّ قولُه"، وقال بعض فقهاء اللغة[6]:"الجُرح بالضم يكون بالأبدان بالحديد ونحوه، والجَرح بالفتح يكون باللسان في المعاني والأعراض".

ب- الجرح اصطلاحًا:

وصفٌ متى التحق بالراوي والشاهد سقط الاعتبار بقولهما، وبطل العمل به[7].

2- التعديل:

أ- التعديل لغةً:

فالعَدْل من النَّاس: المَرْضيّ المستوِي الطّريقة. يقال: هذا عَدْلٌ، وهما عَدْلٌ...وتقول: هما عَدْلانِ أيضًا، وهم عُدولٌ، وإن فلانًا لعَدْلٌ بيِّن العَدْل والعُدُولة. والعَدْل: الحُكْم بالاستواء ...[8].

وتعديل الرجل هو الحُكْم بأنَّه عَدْل، كما أنَّ التفسيق هو الحُكْم بفسقه، قال ابن عَرَفة: "تعديل الرجل أنْ يقول القاضي: هو عندنا من أهل العَدْل والرِّضى، جائزُ الشهادة ...،

قال المازري: "التعديل أن يقول عَدْلٌ رِضًى"[9]. وقال الزَّبِيدي: "والتَّفْسيقُ: ضدُّ التّعْديل.

(1) تهذيب اللغة، للأزهري (141/4).

(2) جاء هذا الأثر في غريب الحديث، لأبي عبيد القاسم بن سلّام (478/4)، منسوبًا إلي عبد الله بن عون البصري، قال أبو عبيد: وقال ابن عون: "استَجْرَحَتْ هذه الأحاديث وكَثُرَت" يعني أنها كثيرة، وصحيحها قليل.

(3) انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير (255/1).

(4) انظر: معجم مقاييس اللغة، لابن فارس (451/1).

(5) سورة الجاثية، الآية:21.

(6) انظر: تاج العروس، للزبيدي (337/6).

(7) جامع الأصول، لابن الأثير (126/1).

(8) معجم مقاييس اللغة، لابن فارس (246/4).

(9) شرح حدود ابن عرفة، للرّصاع (592-593).

يُقال: فسّقَه الحاكِمُ، أي: حكَمَ بِفِسْقِه" [1].

ب- التعديل اصطلاحًا:

وصف متى التحق بهما[2] اعتبر قولهما، وأخذ به[3].

3- علم الجرح والتعديل اصطلاحًا:

لعلَّ أول من وقع في كلامه تعريف لهذا العلم هو ابن أبي حاتم (ت:327هـ)، فقد روى الخطيب البغدادي بسنده إلى محمد بن الفَضْل العَبَّاسي البَلْخي، قال: "كنا عند عبد الرحمن بن أبي حاتم وهو إذن يقرأ علينا كتاب الجرح والتعديل، فدخل عليه يوسف بن الحسين الرازي، فقال له: يا أبا محمد ما هذا الذي تقرؤه على الناس؟ فقال: كتابٌ صنفته في الجرح والتعديل، فقال: وما الجرح والتعديل؟، فقال: أظهرُ أحوالَ أهلِ العلم مَنْ كانَ منهم ثقةً أو غير ثقة" [4].

وفي كلام الخطيب ما يفيد أنَّ الجرح والتعديل هو: النظرُ في حالِ النَّاقلين، والبحثُ عن عَدالة الرَّاوِين، فمن ثبتت عدالته جازت روايته، وإلا عُدِلَ عنه والتُمِسَ معرفة الحكم من جهة غيره[5].

وقال حاجي خليفة: "عِلْمُ الجّرح والتعديل؛ علمٌ يبحث فيه عن جرح الرواة وتعديلهم بألفاظ مخصوصة، وعن مراتب تلك الألفاظ، وهو فرع من فروع علم رجال الحديث"[6].

قال الدكتور أكرم ضياء العمري: "هو علم يتعلق ببيان مرتبة الرواة من حيث تضعيفهم أو توثيقهم بتعابير فنية متعارف عليها عند العلماء، وهي دقيقة الصياغة ومحددة الدلالة مما له أهمية في نقد إسناد الحديث" [7].

من خلال ما تقدم يتبين أنَّ الجرحَ يدلُّ على الذَّمِّ ويؤدي إلى ترك رواية المجروح أو التوقف فيها، والتعديل يفيد المدح ويقتضي قبول خبر العدل، واستعمال الكلمتين معًا مضافة إليهما لفظة علم أكسبهما معنًى اصطلاحيًا مستمدًا من المعنى اللغوي[8].

---

(1) تاج العروس، للزبيدي (304/26-305).

(2) أي بالراوي والشاهد.

(3) جامع الأصول، لابن الأثير (126/1).

(4) الكفاية، للخطيب البغدادي (ص: 38).

(5) الجامع لأخلاق الراوي، للخطيب البغدادي (200/2).

(6) كشف الظنون، لحاجي خليفة (582/1).

(7) بحوث في تاريخ السنة المشرفة، لأكرم العمري (ص91).

(8) الجرح والتعديل بين المتشددين والمتساهلين، لمحمد طاهر الجوابي (ص18).

ثالثاً: العلاقة بين النَّقْد وعلم الجرح والتعديل:

من خلال التعريفات السابقة، وبعد النظر في كلام العلماء حول ماهية النَّقْد وعلم الجَرْح والتَّعْدِيل، يُلاحظ أنَّ هناك علاقة عموم وخصوص بينهما؛ فعلم النَّقْد أَعمُّ وأشمل من علم الجَرْح والتَّعْدِيل.

ولكن لمَّا تكلّم الإمام ابن أبي حاتم عن النَّقْد في مُقدِّمة كتابه "الجَرْح والتَّعْدِيل"[1] فَصَّل القول فيه، وبيّن أنَّه علم يقوم على أمرين:

- الأمر الأول: التمييز بين الآثار الصحيحة والسقيمة.

- والأمر الثاني: التمييز بين الرُّوَاة جرحًا وتَعْدِيلًا.

أما الدكتور همّام سعيد-من المعاصرين- فبيَّن في مقدمة تحقيقه لكِتَاب "شرح علل التِّرمذِيّ" أنَّ النَّقْد الحديثي تطور وتنوع وانقسم إلى قسمين كبيرين:

القسم الأول: علم الجَرْح والتَّعْدِيل، وهو نَقْد أولي سهل ميسور، يهتم بالقوادح الظاهرة كالضَّعْف والجهالة، والغفلة، وكثرة الخطأ، والفسق.

القسم الثاني: علم العلل، وهو نَقْد ثانوي أعلى من سابقه وأدق.

وفي سياق حديثه عن "ميدان علم العلل وغايته" قال الدكتور همام سعيد[2]: "ميدان هذا العلم حديث الثِّقات، وغايته كشف ما يعتري هؤلاء الثِّقات من الخطأ والوهم. وهذا النَّقْد أوسع من الجَرْح والتَّعْدِيل، لأن الجَرْح والتَّعْدِيل ينتهي بكلمة أو سطر أو صفحة، أو مجموعة من الأقوال، في الرجل موضع الجَرْح أو التَّعْدِيل، وأما هذا الذي معنا فإنَّه يواكب الثقة في حِلّه وترحاله، وأحاديثه عن كل شيخ من شيوخه، ومتى ضبط، ومتى نسي، وكيف تحمل، وكيف أَدَّى".

ويمكن إجمال القول: إنَّ النَّقْد أعمّ وأشمل من علمِ الجَرْح والتَّعْدِيل؛ فإذا كان علم الجَرْح والتَّعْدِيل بمثابة ميزان يوزن به رواة الأخبار جرحًا وتعديلًا، فإن علم النَّقْد بمثابة ميزان يوزن به الرُّوَاة جرحًا وتعديلًا، والمرويات قبولًا وردًّا.

المطلب الثاني: نشأة النقد:

نشأ علم النَّقْد مبكرًا بالتزامن مع نشأة علم الرِّوَايَةِ، ووضع اللبنة الأولى لهذا العلم رَسُولَ اللَّهِ r الذي كان يتثبت من صحة الأخبار بنفسه، تعليمًا لأصحابه ولأمته من بعدهم.

(1) انظر: مقدمة كتاب الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، بتصرف (ص:2-6).

(2) مقدمة شرح علل الترمذي، لهمام سعيد (1/25- 26).

وشعر الصَّحَابَةُ t بعظم الأمانة فهم الذين شهدوا الوحي والتنزيل وعرفوا التفسير والتأويل، وكُلِّفوا بالتبليغ، فحفظوا عن النَّبِي r ما بلغهم عن ربه U وما سَنَّ وشرع وحكم وأمر ونهى، ووعوه وأتقنوه، ونقلوه بكل أمانةٍ وتثبتٍ، استجابة لأمر الله U: [يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آَمَنُوا إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا أَنْ تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهَالَةٍ فَتُصْبِحُوا عَلَى مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ] [1]، ولأمر نبيه r : (بَلِّغُوا عَنِّي وَلَوْ آيَةً، وَحَدِّثُوا عَنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ وَلَا حَرَجَ، وَمَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنْ النَّارِ)[2].

وقاموا y بالتثبت من صحة الرِّوايات في حياته r، وكان ذلك على نطاقٍ ضيقٍ جدًا لا يعدو سؤالهم النَّبِيَّ r عن صحة ما يروى، وغايتهم الاطمئنان القلبي، لهم في ذلك أسوة في سيرة أبي الأنبياء إبراهيم u : [وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِي الْمَوْتَى قَالَ أَوَلَمْ تُؤْمِنْ قَالَ بَلَى وَلَكِنْ لِيَطْمَئِنَّ قَلْبِي] [3]، ومن نماذج هذا التثبت: ما رَوَاهُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو– رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُما–، قَالَ: حُدِّثْتُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ r قَالَ: (صَلَاةُ الرَّجُلِ قَاعِدًا نِصْفُ الصَّلَاةِ)، قَالَ: فَأَتَيْتُهُ فَوَجَدْتُهُ يُصَلِّي جَالِسًا فَوَضَعْتُ يَدِي عَلَى رَأْسِهِ؛ فَقَالَ: (مَا لَكَ يَا عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرو؟)، قُلْتُ: "حُدِّثْتُ، يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَنَّكَ قُلْتَ: (صَلَاةُ الرَّجُلِ قَاعِدًا عَلَى نِصْفِ الصَّلَاةِ)، وَأَنْتَ تُصَلِّي قَاعِدًا!"، قَالَ: (أَجَلْ، وَلَكِنِّي لَسْتُ كَأَحَدٍ مِنْكُمْ)[4]، وغير ذلك من نماذج عديدة كانت في حياته r فضلًا عما كان منها بعد وفاته.

وهذا إن دلَّ على شيء؛ فإنَّما يدلّ على أنَّ النَّقْد للحديث وجد في عصر النبوة، وهي مرحلة تعتبر الأساس للبناء الذي جاء بعدها، وهذا يُعدُّ تأصيلًا لنشأة النَّقْد والجَرْح والتَّعْدِيل ، وأخذ النَّقْد في حياة الصحابة y شكلًا آخر وتعددت صوره خاصة بعد وفاة النَّبِيّ r من مبالغة في التثبت ودقة في التحري عند النقل، إلى الإقلال من الرِّوَايَة، كذا استدراك الصَّحَابَة y بعضهم على بعض، وظهور بعض المصطلحات الخاصة بالجَرْح والتَّعْدِيل، ولكن تركزت اهتمامات الصَّحَابَة y آنذاك على نقد المتن دون السند لعدم وجود الضعف فيهم[5]، فظهرت أساليب متنوعة في نقد المتون، والتثبت من صحتها، والتحري من دقة نقلها، منها:

---

(1) سورة الحجرات، الآية:6.

(2) أخرجه الإمام البخاريّ في صحيحه، كِتَاب: أحاديث الأنبياء، باب: ما ذكر عن بني إسرائيل، (ح:3461)، عن عبد الله بن عمرو –رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُما–.

(3) سورة البقرة، الآية: 260.

(4) أخرجه الإمام مسلم في صحيحه، كِتَاب: صلاة المسافرين وقصرها، باب: صلاة النافلة قائمًا وقاعدًا، وفعل بعض الركعة قائمًا وبعضها قاعدًا، (ح:735).

(5) انظر: التأصيل الشرعي لقواعد المحدثين، لعبد الله شعبان (ص:184).

طلب الشاهد، ومثال ذلك: ما رَوَاهُ أَبو سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ t ، قَالَ: "كُنْتُ فِي مَجْلِسٍ مِنْ مَجَالِسِ الْأَنْصَارِ، إِذْ جَاءَ أَبُو مُوسَى كَأَنَّهُ مَذْعُورٌ، فَقَالَ: اسْتَأْذَنْتُ عَلَى عُمَرَ ثَلَاثًا، فَلَمْ يُؤْذَنْ لِي فَرَجَعْتُ، فَقَالَ: مَا مَنَعَكَ؟، قُلْتُ: اسْتَأْذَنْتُ ثَلَاثًا فَلَمْ يُؤْذَنْ لِي فَرَجَعْتُ، وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ r : (إِذَا اسْتَأْذَنَ أَحَدُكُمْ ثَلَاثًا فَلَمْ يُؤْذَنْ لَهُ فَلْيَرْجِعْ)، فَقَالَ: وَاللَّهِ لَتُقِيمَنَّ عَلَيْهِ بِبَيِّنَةٍ، أَمِنْكُمْ أَحَدٌ سَمِعَهُ مِنَ النَّبِيِّ r ؟، فَقَالَ أُبَيُّ بْنُ كَعْبٍ: وَاللَّهِ لَا يَقُومُ مَعَكَ إِلَّا أَصْغَرُ الْقَوْمِ، فَكُنْتُ أَصْغَرَ الْقَوْمِ فَقُمْتُ مَعَهُ، فَأَخْبَرْتُ عُمَرَ أَنَّ النَّبِيَّ r قَالَ ذَلِكَ"[1].

ومن هذه الأساليب -أيضًا- الاستحلاف، ومثال ذلك: ما رَوَاهُ عَلِيٌّ بن أبي طالب t ، قَالَ: "إِنِّي كُنْتُ رَجُلًا إِذَا سَمِعْتُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ r حَدِيثًا نَفَعَنِي اللَّهُ مِنْهُ بِمَا شَاءَ أَنْ يَنْفَعَنِي بِهِ، وَإِذَا حَدَّثَنِي رَجُلٌ مِنْ أَصْحَابِهِ اسْتَحْلَفْتُهُ فَإِذَا حَلَفَ لِي صَدَّقْتُهُ، وَإِنَّهُ حَدَّثَنِي أَبُو بَكْرٍ وَصَدَقَ أَبُو بَكْرٍ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ r يَقُولُ: (مَا مِنْ رَجُلٍ يُذْنِبُ ذَنْبًا، ثُمَّ يَقُومُ فَيَتَطَهَّرُ، ثُمَّ يُصَلِّي، ثُمَّ يَسْتَغْفِرُ اللَّهَ إِلَّا غَفَرَ اللَّهُ لَهُ، ثُمَّ قَرَأَ هَذِهِ الْآيَةَ: **[وَالَّذِينَ إِذَا فَعَلُوا فَاحِشَةً أَوْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ ذَكَرُوا اللهَ فَاسْتَغْفَرُوا لِذُنُوبِهِمْ وَمَنْ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلَّا اللهُ وَلَمْ يُصِرُّوا عَلَى مَا فَعَلُوا وَهُمْ يَعْلَمُونَ]**[2])[3]، وغير ذلك من الأساليب التي استعملها الصَّحَابَةُ y في نقد المتون.

ويمكن القول بأنَّهم y قد مهَّدوا الطريق لمن جاء بعدهم فصار الناس بعدهم في الطريق الممهد، لذا زادت ثقتهم واطمئنانهم وتعلموا أدبًا جميلًا في فن الموضوعية، والنَّقْد، وتم وضع حد للمتقولين فلم تُقبل الأقوال إلا بعد عرض على منهج النَّقْد وقواعد الجَرْح والتَّعْدِيل، ومن ثم فقد شكلت أُسسًا للتعامل مع السُّنَّة[4].

ثم كان مقتل عثمان بن عفان t في سنةِ خمسٍ وثلاثينَ هجرية، فعظُم ذلك على أهل الخير من الصَّحَابَةِ وغيرهم، وانفتح باب الفتنــة[5]، وكانـت سنة أربعين من الهجـرة، وهـي الحـد

---

(1) أخرجه الإمام البخاريّ في صحيحه، كِتَاب: الاسْتِئْذَانِ، باب: التسليم والاسْتِئْذَانِ ثلاثًا، (ح:6245)، وأخرجه الإمام مسلم في صحيحه، كِتَاب: الآدَابِ، باب: الاسْتِئْذَانِ، (ح:2153).

(2) سورة آل عمران، الآية:135.

(3) أخرجه الإمام التِّرمِذِيّ في جامعه، كِتَاب: مواقيت الصلاة عن النَّبِيّ r ، باب: ما جاء في الصلاة عند التوبة، (ح:406)، وأخرجه الإمام ابن ماجه في سننه، كِتَاب: إقامة الصلاة، والسنة فيها، باب: ما جاءَ في أنَّ الصلاةَ كفّارة، (ح:1395). وقال الإمام الترمذي: حديثُ عليٍّ حديثٌ حَسَنٌ.

(4) التأصيل الشرعي لقواعد المحدثين، لعبد الله شعبان (ص:235).

(5) انظر: الإصابة في تمييز الصحابة، لابن حجر (106/7).

الفاصل بين صفاء السُّنَّة وخلوصها من الكذب والوضع، وبين اللجوء إليه واتخاذه وسيلة لخدمة الأغراض السياسية والانقسامات الداخلية [1].

ولمواجهة هذا الخطر الجسيم ووأده في مهده بذل الصَّحَابَةُ والتابعون جهودًا كبيرة في نَقْدِ الرِّوايات وتمييز الصحيح منها، تمثلت فيما يلي:-

أولًا: التزام الإسْنَاد والتشدد في طلبه: التزم الصَّحَابَةُ والتابعون الإسْنَاد وتشدّدوا في طلبه من رواةِ الأخبار، خاصة بعد فتنة مقتل عثمان بن عفان t ، قَالَ الإمام محمد بن سِيرِين [2]: "لَمْ يَكُونُوا يَسْأَلُونَ عَنْ الْإِسْنَادِ، فَلَمَّا وَقَعَتْ الْفِتْنَةُ قَالُوا: سَمُّوا لَنَا رِجَالَكُمْ، فَيُنْظَر إِلَى أَهْلِ السُّنَّةِ فَيُؤْخَذُ حَدِيثُهُمْ، وَيُنْظَرُ إِلَى أَهْلِ الْبِدَعِ فَلَا يُؤْخَذُ حَدِيثُهُمْ". ومنذ ذلك الحين بدأ التركيز على نقد الأسانيد والكشف عن أحوال رجَالِها.

ثانيًا: مضاعفة النشاط العلمي في التثبُّت من الرِّوايات: ضاعف الصَّحَابَةُ y والتابعون من نشاطهم العلمي بغرض التثبُّت من الرِّوايات ونقدها، فظهرت نشاطات علمية، منها:

الرحلة في طلب الحديث، وانتشارها خاصة بعد الفتوحات واتساع رقعة الدولة الإسلامية، فرحل عدد من الصَّحَابَةِ y في طلب الحديث، وكذا رحل التابعون في طلب الحديث، وكان لهذه الرحلات صور وأشكال عدَّة.

ومن النشاطات العلمية أيضًا: مذاكرة أحاديث النَّبِيّ r مع الحافظين والضابطين، تثبيتًا لها، وتثبتًا من صحتها، وهذا ما كان عليه الصَّحَابَة y وما أوصوا به تلاميذهم.

ثالثًا: بيان أحوال الرُّوَاة وتتبع الكذابين والوضاعين: تكلَّم في الرِّجَالِ عدد من الصَّحَابَةِ y، أمثال: عمر بن الخطاب t (ت:23هـ)، وعليّ بن أبي طالب y(ت:40هـ)، وعبد الله بن عباس t (ت:68هـ)، وعبد الله بن سَلام t (ت:43هـ)، وعائشة t (ت:57هـ على الأرجح).

وتكلَّم فيهم عدد من التَّابِعين، أمثال: سعيد بن المُسيَّب(ت: بعد 90هـ)، وعامر الشعبي (ت: بعد100هـ)، ومحمد بن سيرين(ت:110هـ)، وغيرهم، ولكنهم قليل بالنسبة لمن بَعدَهم لقلّة الضَّعْف في متبوعهم، إذْ أنَّ أَكثرُهم صحابة عُدُول، وغير الصَّحَابَةُ من المتبوعين أكثرهم ثقات، ولا يكاد يوجد في القرن الأول الذي انقرض فيه الصَّحَابَةُ والتَّابِعون ضعيف إلّا الواحد بعد الواحد[3].

---

(1) انظر: السُّنَّة ومكانتها في التشريع، للسباعي (ص:79).

(2) مقدّمة الصحيح، باب: بيان أنَّ الإسْنَاد من الدِّين، وأن الرِّوَايَةِ لا تكون إلا عن الثقات، وأن جرح الرُّوَاة بما هو فيهم جائز بل واجب (15/1).

(3) انظر: الإعلان بالتَّوبيخ لمن ذمّ أهل التَّأريخ، للسخاوي (ص:320).

وعلى هذا، فإنَّ البحث في الرَّاوي والمروي والإِسْنَادِ، نشأ في أواخر منتصف القرن الأول الهجري. ثم سار أتباع التَّابعين ومن بعدهم على هذا النهج، والتزموا بما وضع الصَّحَابَةُ والتَّابِعون من قواعد وقوانين علمية وعملية لنقد الرِّوايات سندًا ومتنًا، حتى إذا كان منتصف القرن الثاني الهجري نشط تدوين السُّنَّة النبوية–ذلك التدوين الذي بُدئ رسميًا في عهد الخليفة الراشد عمر بن عبد العزيز t وبأمر منه خوفًا على الحديث النبوي من الضياع، وحرصًا على سلامته من الكذب والوضع[1]– وظهر التصنيف المُرتَّب للسنن والآثار، فدخل علم النَّقْد مرحلة جديدة متقدّمة حيث تداول علماء أتباع التَّابِعين أغلب مصطلحات الحديث ودارت على ألسنتهم، في التعبير عن أحوال الرِّواية المختلفة، وعن مراتب الرُّوَاة قبولًا وردًّا؛ فتكلَّموا–مثلًا– عن الصحيح، والضعيف، والمرفوع، والموقوف، والمرسل، والمنقطع، والمتصل، والمنكر، والشاذ، والمضطرب، والباطل، وما لا أصل له، والتدليس، والتلقين، وحكمه، وغير ذلك من طرق التحمل، وألفاظ الجَرْح والتَّعْدِيل ومراتبها، وغيرهما.

بل بلغ الأمر إلى درجة التقعيد والتنظير، وذلك في أواخر عصر أتباع التَّابِعين، على يد الإمام الشافعي(ت:204هـ)، بما سطره في كتابه "الرِّسالة"، من قواعد في علوم الحديث[2].

ثُمَّ كان القرن الثالث الهجري "العصر الذهبي لتدوين السُّنَّة النبوية"، والقرن الذي شهدت فيه علوم كثيرة تحولًا كبيرًا، على يد علماء عاشوا في هذا القرن، كانوا أئمة العلم والدِّين، وقدوة في ذلك للأجيال من بعدهم.

فهذا العصر هو عصر أصول السُّنَّة عصر مسند الإمام أحمد، والكتب الستة، ومنها الصحيحان؛ بل عصر أصول السُّنَّة، من: مسانيد، وجوامع، وسنن، وعلل، وتواريخ، وأجزاء، وغير ذلك من وجوه التصنِّيف الأصلية في السُّنَّة، ومن المصنَّفات التي لا يحويها حصر، ولا يبلغها عَدًّ! فهي تكاد تكون بعدد الألوف المؤلفة، من طلبة الحديث، وحفاظه، والرحالين فيه، ممن حواهم هذا القرن؛ بل تفوق عددهم، لأنَّه لا يخلو أن يكون لجمع منهم أكثر من مؤلف، بل رُبَّما عشرات المؤلفات؛ بل ما انقضى هذا القرن، إلّا والسُّنَّة جميعها مدوَّنة[3].

وقد وُجد في هذا العصر من تكلَّم في الرِّجَالِ جرحًا وتعديلًا بكثرة أو باستقصاء كالأئمة: يحيى بن معين(ت:233هـ)، وأحمد بن حنبل(ت:241هـ)، والبخاري(ت:256هـ)، وخلق سواهم، ووجد من تكلَّم في الحديث سندًا ومتنًا أثناء تدوينه وجمعه له، مثل: الحافظ محمد بن عبد الله بن

(1) انظر: السُّنَّة قبل التّدوين، لمحمد عجاج الخطيب (ص:328– 329).

(2) انظر: المنهج المقترح لفهم المصطلح، للشريف حاتم العوني (ص:45– 48).

(3) انظر: المنهج المقترح لفهم المصطلح، للشريف حاتم العوني (ص:51– 52).

نُمَيْر الكُوفيّ(ت:234هـ)، والحافظ يعقوب بن شَيْبة السدوسي البَصْري(ت:262هـ)، والحافظ يعقوب ابن سفيان الفَسَوي(ت:277هـ).

وفي هذا العصر اتَّضحت معالم هذا العلم، بما ذُكر من مسائله في كتب الرِّجَالِ، أو في كتب الحديث، أو في كتب مستقلة ذات موضوع واحد، وكثر الكُتَّابُ في مسائله[1]، حتى ظهرت كتابات تنظيريّة وتقعيديّة لعلوم الحديث بما فيها علم النَّقْد وعلم الجَرْح والتَّعْدِيل، ومن ذلك: "مُقَدِّمة صحيح مسلم" التي كتبها الإمام مسلم بن الحجاج(ت:261هـ) كمُقدِّمة لكتابه الصحيح، وعرض فيها بعض قضايا علوم الحديث بقوةٍ ووضوح، وكذلك "رسالة أبي داود إلى أهل مكة في وصف سننه" التي كتبها الإمام أبو داود السّجسْتَاني(ت:275هـ)، وعرض فيها منهجه في كتابه "السنن"، ومسائل من علوم الحديث، وكتاب "العلل الصغير" الذي كتبه الإمام التِّرمذِيّ (ت:279هـ)، وسماه بـ"العلل"، وعُرف بعد ذلك بكتاب "العلل الصغير"، وتَكَلَّم فيه عن بعض الاصطلاحات المهمة المُشكلة، وعن بعض قواعد علوم الحديث، بكلام نفيس[2]، وهكذا تعدَّدت التآليف، وتنوعت التصانيف، وكثرت الرَّوافد والأُصول[3].

المطلب الثالث: مشروعية النَّقْد:

لقد ثبتت مشروعية نقد الرِّجَال والكلام فيهم جرحًا وتعديلًا بالقرآن الكريم والسُّنَّة النبوية والإجماع، وفيما يلي بيان بعض الأدلة على ذلك:

1- من القرآن الكريم:

- قال الله تعالى: [**أَيُّهَا يَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوا أَنْ تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهَالَةٍ فَتُصْبِحُوا عَلَى مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ**] [4].

- وقال تعالى: [**وَإِذَا جَاءَهُمْ أَمْرٌ مِنَ الأَمْنِ أَوِ الخَوْفِ أَذَاعُوا بِهِ وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَى أُولِي الأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ وَلَوْلَا فَضْلُ اللهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ لَاتَّبَعْتُمُ الشَّيْطَانَ إِلَّا قَلِيلًا**] [5].

---

(1) انظر: الفوائد المستمدة، لماجد الدرويش (ص:33- 34).

(2) انظر: المنهج المُقترح، للشريف حاتم العوني (ص:58- 59).

(3) انظر: الفوائد المستمدة، لماجد الدرويش (ص:37).

(4) سورة الحجرات، الآية: 6.

(5) سورة النساء، الآية: 83.

- وقال تعالى: [وَأَشْهِدُوا ذَوَيْ عَدْلٍ مِنْكُمْ وَأَقِيمُوا الشَّهَادَةَ لِلَّهِ] [1].

وقد ذكر الإمام مسلم بعض هذه الآيات في "مقدمة الصحيح"[2]، ثم قال: "خبر الفاسقِ ساقطٌ غير مقبول، وأنَّ شهادةَ غير العَدَّلِ مردودة، والخبر وإن فارق معناه معنى الشهادة في بعض الوجوه، فقد يجتمعان في أعظم معانيهما، إذ كان خبر الفاسق غير مقبول عند أهل العلم، كما أن شهادته مردودة عند جميعهم".

2- من السنة النبوية المشرفة:

- عن عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو- رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُما- أنَّ النبي r، قال: (بَلِّغُوا عَنِّي وَلَوْ آيَةً، وَحَدِّثُوا عَنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ وَلَا حَرَجَ، وَمَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنْ النَّارِ)[3].

- عن أَبِي هُرَيْرَةَ t: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ r: (يَكُونُ فِي آخِرِ الزَّمَانِ دَجَّالُونَ كَذَّابُونَ، يَأْتُونَكُمْ مِنْ الْأَحَادِيثِ بِمَا لَمْ تَسْمَعُوا أَنْتُمْ وَلَا آبَاؤُكُمْ، فَإِيَّاكُمْ وَإِيَّاهُمْ لَا يُضِلُّونَكُمْ وَلَا يَفْتِنُونَكُمْ)[4].

- عن عِمْرَانَ بْنَ حُصَيْنٍ-رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا- قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ r: (خَيْرُكُمْ قَرْنِي، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ)، قَالَ عِمْرَانُ: "لَا أَدْرِي أَذَكَرَ النَّبِيُّ r بَعْدُ قَرْنَيْنِ، أَوْ ثَلَاثَةً"، قَالَ النَّبِيُّ r: (إِنَّ بَعْدَكُمْ قَوْمًا يَخُونُونَ وَلَا يُؤْتَمَنُونَ وَيَشْهَدُونَ وَلَا يُسْتَشْهَدُونَ وَيَنْذِرُونَ وَلَا يَفُونَ وَيَظْهَرُ فِيهِمْ السِّمَنُ)[5].

قال الباحث: وهذه أدلة عامة، وسيذكر الباحث ما جاء من جرح أو تعديل على لسان النبي الكريم r، أما مثال الجرح: ما رَوَاهُ عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ أَنَّ عَائِشَةَ-رَضِيَ اللَّهُ عَنهَا- أَخْبَرَتْهُ قَالَتْ: اسْتَأْذَنَ رَجُلٌ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ r فَقَالَ: (ائْذَنُوا لَهُ بِئْسَ أَخُو الْعَشِيرَةِ، أَوْ ابْنُ الْعَشِيرَةِ)، فَلَمَّا دَخَلَ أَلَانَ لَهُ الْكَلَامَ، قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، قُلْتَ الَّذِي قُلْتَ، ثُمَّ أَلَنْتَ لَهُ الْكَلَامَ، قَالَ: (أَيْ عَائِشَةُ، إِنَّ شَرَّ النَّاسِ مَنْ تَرَكَهُ النَّاسُ أَوْ وَدَعَهُ النَّاسُ اتِّقَاءَ فُحْشِهِ)[6].

---

(1) سورة الطلاق، الآية: 2.

(2) (8/1).

(3) أخرجه الإمام البخاريّ في صحيحه ، كِتَاب: أحاديث الأنبياء، باب: ما ذكر عن بني إسرائيل، (ح:3461).

(4) أخرجه الإمام مسلم في مقدمة صحيحه، باب: النهي عن الرِّوَايَةِ عن الضُّعَفَاءِ والاحتياط في تحملها، (ح:7).

(5) أخرجه الإمام البخاريّ في صحيحه، كِتَاب: الشهادات، باب: لا يشهد على شهادة جَوْر إذا أُشهد، (ح:2651)، وأخرجه الإمام مسلم في صحيحه، كِتَاب: فضائل الصَّحَابة، باب: فضل الصَّحَابَة ثُمَّ الذين يلونهم ثُمَّ الذين يلونهم، (ح:2535).

(6) أخرجه الإمام البخاريّ في صحيحه، كِتَاب: الأدب، باب: لم يكن النَّبِيُّ فاحشًا ولا مُتفحشًا، (ح:6032)، وكِتَاب:الأدب، باب: ما يجوز من اغتياب أهل الفساد والريب، (ح:6054)، و أخرجه الإمام مسلم في صحيحه، كِتَاب: البِرِّ والصِّلة والآداب، باب: مُداراةِ مَنْ يُتَّقى فُحشه، (ح:2591).

قال الخطيب البَغْداديُّ [1] –مُعقبًا على هذا الحديث–: "ففي قول النَّبِيّ r للرجل: بئس رجل العشيرة؛ دليل على أنَّ إخبار المُخبر بما يكون في الرجل من العيب على ما يوجب العلم والدِّين من النصيحة للسائل؛ ليس بغيبة، إذ لو كان ذلك غيبة لما أطلقه النَّبِيّ r وإنَّما أراد r بما ذكر فيه، والله أعلم أن يبيّن للناس الحالة المذمومة منه، وهي الفحش فيجتنبوها، لا أنَّه أراد الطعن عليه، والثلب له، وكذلك أئمتنا في العلم بهذه الصناعة، إنَّما أطلقوا الجَرْح فيمن ليس بعدل؛ لئلا يتغطى أمره على من لا يُخَبُرُه، فيظنه من أهل العدالة فيحتج بخبره، والإخبار عن حقيقة الأمر إذا كان على الوجه الذي ذكرناه لا يكون غيبة".

ومثال التعديل: ما رَوَاهُ ابْنِ عُمَرَ عَنْ أُخْتِهِ حَفْصَةَ– رَضِيَ اللَّهُ عَنْهما– أَنَّ النَّبِيّ r قَالَ لَهَا: (إِنَّ عَبْدَ اللَّهِ رَجُلٌ صَالِحٌ)[2].

3– من الإجماع:

– قال الخطيب البَغْدادي[3]: "أَجمع أهلُ العلم على أَنَّه لا يُقبل إلَّا خبر العدل كما أَنَّه لا تُقبل إلَّا شهادة العدل، ولَمَّا ثبت ذلك وجب متى لَم تُعْرَفْ عَدالة المُخبِرِ والشَاهد أنْ يُسأل عنهما، أو يُستخبر عن أحوالهما أهل المعرفة بهما إذ لا سبيل إلى العلم بما هما عليه إلَّا بالرجوع إلى قول من كان بهما عارفًا في تزكيتهما فدَّل على أنَّه لا بد منه".

وقال أيضًا[4]: "أهل العلم أجمعوا على أنَّ الخبر لا يجب قبوله إلّا من العاقل الصدوق المأمون على ما يُخبر به، وفي ذلك دليل على جواز الجَرْح لمن لم يكن صدوقًا في روايته".

– وقال الإمام مسلم في "مقدمة الصحيح"[5]: "الواجِبَ على كُلِّ أحد عَرَفَ التمييز بَيْنَ صحيح الرِّوايات وَسَقيمها، وَثِقات النَّاقلين لَهَا منَ المُتَّهمين، أنْ لا يَرْوِيَ منها إلَّا ما عَرَفَ صِحَّة مَخارجه، وَالسِّتَارَةَ في نَاقليه، وأنْ يَتَّقي منها ما كان عَنْ أهل التُّهَمِ والمُعاندينَ، من أهل البِدَعِ".

ولكن لما كان الجَرْح أمرًا صعبًا، فإنَّ فيه حقّ الله مع حقّ الآدمي، ورُبَّما يُورثُ مع قطع النظر عن الضرر في الآخرة ضررًا في الدنيا، من المنافرة والمقت بين الناس، وإنَّما جُوّز للضرورة الشرعية[6]، لذلك وضع العلماء شروطًا لمشروعيته، وهي:

---

(1) الكفاية، للخطيب البغدادي (158/1).

(2) أخرجه الإمام البخاري في صحيحه، كِتَاب: فضائل الصَّحابة، باب: مناقب عبد الله بن عمر بن الخطاب– رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُما–، (ح:3741) و(ح:3742)، وأخرجه الإمام مسلم في صحيحه، كِتَاب: فضائل الصَّحابة، باب: من فضائل عبد الله بن عمر، (ح:2478).

(3) الكفاية، للخطيب البغدادي (141/1).

(4) الكفاية، للخطيب البغدادي (157/1).

(5) (8/1).

(6) الرفع والتكميل في الجرح والتعديل، للكنوي (ص:11).

1- لا يجوز الجَرْح بما فوق الحاجة.

2- ولا يجوز الاكتفاء على نقل الجَرْح فقط فيمن وُجد فيه الجَرْح والتَّعْدِيل كلاهما من النُّقَّاد.

3- ولا يجوز جرحُ من لا يحتاج إلى جرحه، ومنعوا من جرح العلماء الذين لا يحتاج إليهم في رواية الأحاديث بلا ضرورة شرعية[1].

4- الدقة في الجَرْح وفي التَّعْدِيل، حيث إنَّه يجب على المُتكلم في الرُّوَاة أن يراعي غاية المطابقة بين حكمه وحال الرَّاوي، فلا يّرفعُ في التَّعْدِيل الرَّاوي عن مرتبته الحقيقية، ولا ينزل به عنها، ولا ينزل في الجَرْح بالرَّاوي عن حقيقة الضعف الذي هو فيه، ولا يخففه، وذلك لواجب العدل الذي فرضه الله U في آيات كثيرة منها: قول الله U: [**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آَمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ لله شُهَدَاءَ بِالقِسْطِ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآَنُ قَوْمٍ عَلَى أَلَّا تَعْدِلُوا اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى وَاتَّقُوا اللهَ إِنَّ اللهَ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ**] [2] [3].

5- أهلية الكلام في الجَرْح والتَّعْدِيل: يُشترط في الجارح والمُعدِّل: العلمُ والتقوى والورعُ والصدقُ والتجنب عن التعصب، ومعرفة أسباب الجَرْح والتزكية، ومن ليس كذلك لا يُقبل منه الجَرْح ولا التزكية[4].

وما كانت هذه الشروط إلَّا لأنَّ الكلام في النَّقْد، والجَرْح والتَّعْدِيل، قد شرع لضرورة حفظ الحديث النبوي، وهي أمانة ثقيلة، قال الإمام يحيى بن سعيد القطان: "الأمانة في الذهب والفضة أيسر من الأمانة في الحديث، إنَّما هي تأدية، إنَّما هي أمانة"[5].

المطلب الرابع: طبقات النقاد في الجرح والتعديل:

أولًا: الطَّبَقة لغةً واصطلاحًا:

1- الطَّبَقة لغةً:

قال الإمام ابن فارس[6] في مادة طبق: "الطَّاءُ وَالْبَاءُ وَالْقَافُ أَصْلٌ صَحِيحٌ وَاحِدٌ، وَهُوَ يَدُلُّ عَلَى وَضْعِ شَيْءٍ مَبْسُوطٍ عَلَى مِثْلِهِ حَتَّى يُغَطِّيَهُ، مِنْ ذَلِكَ الطَّبَقُ، تَقُولُ: أَطْبَقْتُ الشَّيْءَ عَلَى

---

(1) هذه الشروط الثلاثة ذكرها الإمام اللكنوي في كتابه "الرفع والتكميل في الجرح والتعديل"، (ص:11).

(2) سورة المائدة، الآية: 3.

(3) هذا الشرط أضافه الدكتور نور الدين عتر في كتابه "أصول الجرح والتعديل وعلم الرجال"، (ص:21).

(4) انظر: الرفع والتكميل، للكنوي (ص:16)، أصول الجَرْح والتَّعْدِيل وعلم الرجال، لنور الدين عتر (ص:19).

(5) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، للخطيب البغدادي (301/2).

(6) معجم مقاييس اللغة، لابن فارس (439/3).

الشَّيْءِ، فَالْأَوَّلُ طَبَقٌ لِلثَّانِي؛ وَقَدْ تَطَابَقَ. وَمِنْ هَذَا قَوْلُهُمْ: أَطْبَقَ النَّاسُ عَلَى كَذَا، كَأَنَّ أَقْوَالَهُمْ تَسَاوَتْ حَتَّى لَوْ صُيِّرَ أَحَدُهُمَا طِبْقًا لِلْآخَرِ لَصَلَحَ. وَالطَّبَقُ: الْحَالُ".

والطَّبَقُ: الأُمّة بعد الأُمّة، والجماعة من الناس يَعْدِلون جماعةً مثلهم، وقيل: هو الجماعة من الجراد والناس، وجاءنا طَبَقٌ من الناس، وطِبْقٌ: أي كثير، وقول العباس في النَّبِيّ r : "إذا مَضى عالَمٌ بَدا طَبَقٌ"[1]؛ فإنه أراد إذا مضى قَرْن ظَهَر قَرْن آخر، وإِنَّما قيل للقَرْن طَبَقٌ: لأَنهم طَبَق للأَرض ثم يَنْقرضِون، ويأْتي طَبَق للأَرض آخر، وكذلك طبقات الناس كل طَبَقة طَبَقت زمانها، والطَّبَقات: المَنازِل والمَراتِب، والطَّبَقة: الحال، يقال: كان فلان من الدنيا على طَبَقات شَتَّى: أي حالات، وفي التنزيل: [**لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَنْ طَبَقٍ**] [2]: أي حالًا عن حال يوم القيامة[3].

2- الطَّبَقة اصطلاحًا:

تعريف الطَّبَقة عند المُحَدِّثين: "قومٌ تَقَاربوا في السِّنِّ والإِسْنَادِ، أو في الإِسْنَادِ فقط؛ بأَنَّ يكون شيوخ هذا هُم شيوخ الآخَرِ، أو يُقَاربوا شُيوخَه"[4].

وقد يكونان-أي: الرَّاويان- من طَبَقةٍ باعتبارٍ، لِمُشَابهتِه لها مِن وَجهٍ، ومن طبقتينِ باعتبارٍ آخر لمُشَابهتِه لها مِن وجهٍ آخَر: كأنسٍ، وشبهِه من أصاغرِ الصَّحَابة، هُم مع العشرةِ في طَبَقةِ الصَّحَابةِ.

وعلى هذا؛ فالصَّحَابة كلُّهم طَبَقةٌ باعتبارِ اشتراكِهم في الصُّحبةِ، والتابعون طَبَقةٌ ثانية، وأتباعُهُم طَبَقةٌ ثالثةٌ بالاعتبارِ المذكورِ وهَلُمَّ جَرًّا.

وباعتبار آخر، وهو: النظرُ إلى السوابق، تكون الصَّحَابة بضعَ عشرة طَبَقة[5].

وذلك أَمرٌ اصطلاحيٌّ: فمن الناس من يرى الصَّحَابَة كلَّهم طَّبَقة واحدةً، ثم التابعون بعدهم كذلك، ويُسْتَشْهَدُ على هذا بما رَوَاهُ عِمْرَانُ بْنُ حُصَيْنٍ- رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا-، قَالَ: قَالَ النَّبِيّ r : (خَيْرُكُمْ قَرْنِي، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ)، قَالَ عِمْرَانُ: "لَا أَدْرِي أَذَكَرَ النَّبِيّ r بَعْدُ قَرْنَيْنِ

---

(1) شطر من بيت شعر للعباس t يمدح فيه النبي r، انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير (107/1).

(2) سورة الانشقاق، الآية: 19.

(3) انظر: لسان العرب، لابن منظور (209/10- 215)، تاج العروس، للزبيدي (49/26- 62).

(4) تدريب الرَّاوي في شرح تقريب النَّوَاوي، للسيوطي (518/2).

(5) تدريب الرَّاوي في شرح تقريب النَّوَاوي، للسيوطي (518/2).

أَوْ ثَلَاثَةً"[1]، ومن الناس من يُقسِّم الصَّحَابَة إلى طَبَقات، وكذلك التَّابِعين فمن بعدهم، ومنهم من يجعل كل قرن أربعين سنة[2].

ثانيًا: طَبَقات النُّقَّاد في الجَرْح والتَّعْدِيل:

اجتهد العلماء في ذكر النُّقَّاد وبيان طبقاتهم، فالإمام ابن عَدِي الجرجاني(ت:365هـ) – مثلًا–في مُقَدِّمة كِتَابه "الكامل"[3] ذكر خلقًا من النُّقَّاد؛ فقال: «ذِكْرُ من استجازَ تكذيب من تبيّن كذبه من الصَّحَابة والتَّابِعين ومن بعدهم إلى يومنا هذا رجلًا رجلًا...»، وجعلهم سبع طَبَقات[4]، أولها: طَبَقة الصَّحَابة **y** وآخرها: طَبَقة من النُّقَّاد أدرك ابن عَدِي أيامها، وختم قائلًا[5]: "قد ذكرت أسامي من استجاز لنفسه الكلام في الرِّجَال من الصَّحَابة والتَّابِعين، وتابعي التَّابِعين، ومن بعدهم طَبَقَةً طَبَقَةً، إلى يومنا هذا، أو من نَصّب نفسه لذلك وحفظ عنه في الثقات والضعاف، ومن حضرني في الحال اسمه، وذكرت لكل واحد منهم البعض من فضائلهم، والمعنى الذي به يستحقون الكلام في الرِّجَال، ولأجله يسألونهم، وتسليم الأئمة لهم بذلك".

وأما الحاكم أبو عبد الله النيسابوري(ت405هـ) في كتابه "معرفة علوم الحديث"[6]، قال: "ذكرتُ في كِتَابِ "المزكين لرُوَاة الأخبار"[7] أنهم على عشر طَبَقات في كل عصر منهم أربعة، وهم أربعون رجلًا".

وأما الحافظ الذهبي(ت:748هـ) فألَّف رسالة لطيفة بعنوان: "ذكر من يعتمد قوله في الجَرْح والتَّعْدِيل"، وقَسَّم فيها النُّقَّاد الذين تكلَّموا في الرُّوَاة باعتبارات ثلاثة:

الاعتبار الأول: باعتبار من تَكلَّموا فيه من الرُّوَاة، قال الحافظ الذهبي[8]: "اعلم–هَدَاك الله– أنَّ الذين قَبِلَ الناسُ قولَهم في الجَرْح والتَّعْدِيل، على ثلاثة أقسام:

---

(1) أخرجه الإمام البخاريّ في صحيحه، كِتَاب: الشهادات، باب: لا يشهد على شهادة جَوْر إذا أُشهِد، (ح:2651)، وأخرجه الإمام مسلم في صحيحه، كِتَاب: فضائل الصَّحَابة، باب: فضل الصَّحَابَة ثُمَّ الذين يلونهم ثُمَّ الذين يلونهم، (ح:2535).

(2) انظر: البَاعثُ الحثيثُ شرح اختِصَارِ علومِ الحَدِيث، لأحمد شاكر (ص:671– 672) بتصرف يسير.

(3) (47/1).

(4) انظر: الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي (47/1– 138).

(5) انظر: الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي (139/1).

(6) (ص:52).

(7) ذكره الذهبي في ترجمة أبي زرعة الرازي من "سير أعلام النبلاء" (77/13) باسم: "الجامع لذكر أئمة الأعصار المزكين لرواة الأخبار".

(8) ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل، للذهبي (ص:171).

1- قسم تكلَّموا في أكثر الرُّوَاة، كابن معين، وأبي حاتم الرَّازي.

2- وقسم تكلَّموا في كثير من الرُّوَاة، كمالك، وشعبة.

3- وقسم تكلَّموا في الرجل بعد الرجل، كابن عيينة، والشافعي.

والاعتبار الثاني: باعتبار أحكامهم على الرُّوَاة جَرْحًا وتَعْدِيلًا".

قال الحافظ الذهبي[1]: "والكلُّ أيضًا على ثلاثة أقسام:

1- قسمٌ منهم متعنِّتٌ في الجَرْح، متثبِّتٌ في التَّعْدِيل، يَغمِزُ الرَّاوي بالغلطتين والثلاث، ويُلَيِّنُ بذلك حديثَه، فهذا إذا وثَّق رجلًا أُخِذَ بتوثيقه، وإذا ضعَّف رجلًا ننظر هل وافقه غيرُه على تضعيفه، فإنْ وافقه، ولم يُوثِّق ذاك أحَدٌ من الحُذَّاق، فهو ضعيف، وإن وثَّقَه أحَدٌ فهذا الذي قالوا فيه: لا يُقبل تَجْريحه إلا مفسَّرًا، يعني لا يكفي أن يقول فيه ابنُ معين مثلًا: هو ضعيف، ولم يُوضِّح سببَ ضعفه، وغيرُه قد وثَّقه، فمثلُ هذا يُتوقَّف في تصحيح حديثه، وهو إلى الحُسْنِ أقرب، وابنُ معين، وأبو حاتم، والجُوْزَجاني: متعنِّتون.

2- وقسمٌ في مُقَابَلَةِ هؤلاء، كأبي عيسى التِّرمذِيّ، وأبي عبد الله الحاكم، وأبي بكر البيهقي، متساهلون.

3- وقسمٌ كالبخاريّ، وأحمد بن حنبل، وأبي زُرْعة، وابن عَدِيّ، مُعتدلون مُنصفون".

والاعتبار الثالث: باعتبار طَبَقَاتهم والأزمنة التي عاشوا فيها، وقد تَكَلَّم الحافظ الذهبي في البداية عن حركة نَقْد الرِّجَال بعد انقراض عصر الصَّحَابة y وتطورها، إلى أن وصل إلى العصر الذي انقرض فيه عامة التَّابِعين في حدود الخمسين ومائة هجرية، حيث تكلّم طائفة من الجهابذة في التوثيق والتضعيف، ثم شرع في بيان طَبَقات النُّقَّاد، فقال: "فنشرع الآن بتسمية من كان إذا تكلَّم في الرِّجَال قُبِلَ قوله، ونَسُوقُ من يسَّر الله-تَعَالَى- منهم، على الطَّبَقات والأزمنة، والله الموفق للسّداد بمَنِّه"[2]، وجعلهم اثنتين وعشرين طبقة[3]، أولها: طَبَقة أتباع التَّابِعين، وآخرها: طَبَقة شيوخه وأقرانه.

وبعد تتبع صنيع العلماء في ذكر النُّقَّاد وبيان طبقاتهم، يمكن تقسيم طَبَقات النُّقَّاد من عصر الصَّحَابة، إلى عصر الإمام يعقوب بن سفيان الفَسَوي وأقرانه من النُّقَّاد إلى خمس طَبَقات رئيسة:

---

(1) ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل، للذهبي (ص:171- 172).
(2) ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل، للذهبي (ص:171- 172).
(3) ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل، للذهبي (ص:175- 227).

طَبَقة الصَّحَابَة y، والتَّابِعين، وأتباع التَّابِعين، وأتباع أتباع التَّابِعين، وأتباع تبع الأتباع، وفيما يلي بيان ذلك:

الطَبَقَة الأولى: الصَّحَابَة، أمثال: أبو بكر الصديق (ت:13هـ)، وعمر بن الخطاب(ت:23هـ)، وعليّ بن أبي طالب(ت:40هـ)، وعبد الله بن العباس(ت:68هـ) y أجمعين.

والطَبَقَة الثانية: طَبَقة التَّابِعين، بعد انقضاء عصر الصَّحَابة y تَكَلَّم طائفة من التَّابِعين في التَوثيق والتَضعيف، ولكنهم قليل بالنسبة لمن بعدَهم لقلة الضَّعْف في متبوعِهم، إذْ أكثرُهم صَحابةٌ عُدُول، وغيرُ الصَّحَابة من المتبوعِين أكثرُهم ثقات، ولا يكاد يُوجَدُ في القرن الأول، الذي انقرض فيه الصَّحَابة وكبارُ التَّابِعين ضعيف، إلَّا الواحد بعدَ الواحد فيه مقال، فلما مَضَى القرنُ الأوَّلُ ودخَلَ الثاني، كان في أوائله من أوساط التَّابِعين جماعةٌ من الضَّعْفاء، الذين ضُعفوا غالبًا من قِبَلِ تحمُّلهم للحديث، فتراهم يَرفعون الموقوف، ويُرسِلُون كثيرًا، ولهم غَلَط[1]، وممن وَثَّق وضَعَّف من التَّابِعين: السعيدان؛ ابن المُسيَّب(ت: بعد 90هـ)، وابن جبير(ت:95هـ)، وعروة بن الزُّبير(ت:94هـ)، وعامر الشعبي(ت: بعد100هـ)، ومحمد بن سيرين(ت:110هـ)، وعطاء بن أبي رباح(ت:114هـ).

والطبقة الثالثة: طَبَقَة أتباع التَّابِعين، "فلما كان عند انقراض عامّةِ التَّابِعين في حدود الخمسين ومائة، تكلَّم طائفة من الجهابذة في التوثيق والتضعيف"[2]، أمثال: سليمان بن مهران الأعمش(ت:147هـ)، ومَعْمَر بن راشد(ت:154هـ)، وهشام الدَّسْتُوَائي(ت:154هـ)، وعبد الرحمن بن عمرو الأوزاعي(ت:157هـ)، وشعبة بن الحجاج(ت:160هـ)، ومالك بن أنس(ت:179هـ).

والطبقة الرابعة: طَبَقَة أتباع أتباع التَّابِعين، في حدود أوائل المائتين هجرية إلى آخرها وفيها صُنِّفَتْ "المسانيد" و"الجوامع" و"السنن"، وجُمعت كتب الجَرْح والتَّعْدِيل والتاريخ وغير ذلك[3]، وتوسع نُقَّاد هذه الطبقة في بيان أحوال الرِّجَال،ومنهم: محمد بن سَعْد(ت:230هـ)، ويحيى بن معين(ت:233هـ)،وعلي بن المديني(ت:234هـ)، وأبو خَيْثَمة زُهير ابن حرب(ت:234هـ)، وأبو جعفر عبد الله بن محمد النُّفيلي(ت:234هـ)، وأحمد ابن حنبل(ت:241هـ)، –ويعقوب بن سفيان الفَسَوي(ت:277هـ)، المعني بالدراسة–.

---

(1) انظر: ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل، للذهبي (ص:173– 174)، الإعلان بالتوبيخ لمن ذَمَّ أهل التأريخ، للسخاوي (ص:320).

(2) ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل، للذهبي (ص:175)، الإعلان بالتوبيخ لمن ذَمَّ أهل التأريخ، للسخاوي (ص:320).

(3) انظر: ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل، للذهبي (ص:184).

والطبقة الخامسة: أتباع تبع الأتباع: وكانت هذه الطبقة في حدود أوائل الثلاثمائة إلى بداية القرن الخامس، وتعتبر هذه الطبقة مكملة لسابقاتها، ومنهم: أحمد بن شعيب النسائي (ت:303هـ)، ومحمد بن خزيمة(ت:311هـ)، ومحمد بن عمرو العقيلي(ت:322هـ)، وابن أبي حاتم(ت: 327هـ)، وأبي سعيد بن يونس(ت:347هـ).

ثم تلت هذه الطبقة طبقات وطبقات من الأئمة النُّقَّاد الذين اعتمدت أقوالهم في الرِّجَال وهم كُثر لا يَتَهيّأ حَصْرُهم، وقد شكَّلوا حصنًا منيعًا في حفظ السُّنَّة المطهَّرة، وردُّوا كيد الكذابين والوضاعين والمحرفين والغالين والمبطلين في نحورهم، ولولا جهودهم لقال من شاء بما شاء، وصدق الله العظيم القائل: [**إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ**] [1].

(1) سورة الحِجْر، الآية: 9.



الفصل الثاني
منهج الإمام يعقوب بن سفيان الفسوي في الجرح

ويشتمل على أربعة مباحث :

المبحث الأول: مصطلحات الجرح عند الإمام يعقوب الفسوي ومدلولاتـها.

المبحث الثاني: الرواة المجرحون عند الإمام يعقوب الفسوي.

المبحث الثالث: مراتب الجرح عند الإمام يعقوب الفسوي.

المبحث الرابع: خصائص منـهج الإمام يعقوب الفسوي في الجرح.

المبحث الأول

مصطلحاتُ الجَرْحِ عندَ الإمامِ يَعقُوبَ بنِ سُفيانَ الفَسَوي ومدلولاتها

(دراسةٌ تطبيقيةٌ من خلال ألفاظ الإمام يَعقُوب الفَسَوي وعباراته في الجَرْح)

المصطلح لغةً:

لفظ "الاصطلاح" لم يرد له ذكر في معاجم اللغة العربية القديمة إلا بمعنى الصُلّح، قال ابن فارس–رحمه الله تعالى–[1]: "صلح: الصاد واللام والحاء أصلٌ واحدٌ يدل على خلاف الفساد".

وفي العصر الحديث جاء في كتاب المعجم الوسيط: "اصطلح القوم: زال ما بينهم من خلاف، واصطلحوا على الأمر: تعارفوا عليه واتفقوا، والاصطلاح: مصدر اصطلح، والاصطلاح: اتفاق طائفة على شيء مخصوص، ولكل علم اصطلاحاته"[2] .

المصطلح اصطلاحًا:

قال أبو البقاء الكَفَوي–رحمه الله تعالى–[3]: "الاصطلاح: إخراج الشيء عن المعنى اللغوي إلى معنى آخر لبيان المراد....ويستعمل الاصطلاح غالبًا في العلم الذي تحصل معلوماته بالنظر والاستدلال".

وقال الجُرجاني –رحمه الله تعالى–[4]: "الاصطلاح: عبارة عن اتفاق قوم على تسمية الشيء باسم ما ينقله عن موضعه الأول".

وعرفه التَّهَانَوي–رحمه الله تعالى– فقال[5] : "هو عبارة عن اتفاق قوم على تسمية شيء باسم، بعد نقله عن موضعه الأول، لمناسبة بينهما، كالعموم والخصوص أو لمشاركتهما في أمر أو مشابهتهما في وصف أو غيرهما".

وقيل: "هو اللفظ المختار للدلالة على شيء معلوم ليتميز به عما سواه"[6] .

وقيل: "الاصطلاح لفظ معين بين قوم معينين"[7] .

---

(1) معجم مقاييس اللغة، لابن فارس (ص: 574).

(2) المعجم الوسيط، لمجموعة من المؤلفين (520/1).

(3) الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، لأبي البقاء الكفوي (ص: 129 – 130).

(4) التعريفات، للجرجاني (ص: 50).

(5) كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم الإسلامية، للتهانوي (2 /822).

(6) المواضعة في الاصطلاح على خلاف الشريعة، ضمن كتاب فقه النوازل، لبكر أبو زيد (123/1).

(7) الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب والأحزاب المعاصرة (970/2).

وقيل: "هو اللفظ أو الرمز اللغوي الذي يستخدم للدلالة على مفهوم علمي، أو عملي، أو فني أو أي عمل ذي طبيعة خاصة"[1] .

قال الباحث: وهذه التعريفات قريبة المعنى متشابهة الألفاظ.

وإن المقلب لطرفه في كتب الرِّجَال يرى أنَّ النُّقَّاد قد اصطلحوا على استعمال مصطلحات وعبارات للتَّعْدِيل، مَتَى التَحَقت بالرَّاوي اعْتُبِرَ قوله وأُخِذَ به، وهي مصطلحات وعبارات متنوعة في ألفاظها، مختلفة في مدلولاتها أحيانًا؛ باعتبار الإمام الناقد الذي أطلقها، والسياق الذي قيلت فيه، وغير ذلك من الاعتبارات.

ولا بُدَّ للباحث في أحوال الرِّجَال أن يتعرَّف على مدلولات هذه المصطلحات والعبارات، قال الإمام السَّخاوي[2] : "فمن نظر كتب الرِّجَال، ككتاب ابن أبي حاتم المذكور-يعني: الجرح والتعديل-، والكامل لابن عَدِيّ، والتهذيب، وغيرها، ظفر بألفاظ كثيرة، ولو اعتنى بارع بترتيبها، ووضع كل لفظة بالمرتبة المشابهة لها، مع شرح معانيها لغةً واصطلاحًا، لكان حسنًا، وقد كان شيخنا-يعني: ابن حجر- يلهج بذكر ذلك فما تيسر، والواقف على عبارات القوم يفهم مقاصدهم بما عرف من عباراتهم في غالب الأحوال وبقرائن ترشد إلى ذلك".

ومن عرف مقاصدهم سهل عليه الحكم على الرُّوَاة حكمًا مناسبًا بعيدًا عن الهوى والمَيْل، قال الحافظ الذهبي[3] : "والكلام في الرواة يحتاج إلى ورعٍ تامٍ، وبراءةٍ من الهوى والميل، وخبرةٍ كاملةٍ بالحديث، وعلله ورجاله، ثم نحن نفتقر إلى تحرير عبارات التعديل والجرح وما بين ذلك من العبارات المُتَجاذبة، ثم أهم من ذلك أن نعلم بالاستقراء التام عُرْف ذلك الإمام الجهبذ، واصطلاحه، ومقاصده، بعباراته الكثيرة".

وفيما يلي عرض للمصطلحات والعبارات التي استعملها الإمام الناقد يَعقُوب الفَسَوي في جرح الرُّوَاة، مع الاجتهاد في بيان مدلولاتها والتي يمكن تقسيمها إلى قسمين رئيسين:

- أولًا: مصطلحات الجَرْح المطلق التي استعملها الإمام يَعقُوب الفَسَوي.

- ثانيًا: مصطلحات الجَرْح النسبي التي استعملها الإمام يَعقُوب الفَسَوي.

---

(1) دراسات في علم المصطلح العربي، لعبد الصبور شاهين.

(2) فتح المغيث، للسخاوي (277/2- 278).

(3) الموقظة في مصطلح الحديث، للذهبي (ص:82).

يقصد الباحث بعبارة "الجَرْح المطلق"[1]: الحكم بجرح الرَّاوي بلفظ مطلق، دون قصد مقارنة حاله بحال غيره من الرُّوَاة.

وبالنظر إلى كلام الإمام يَعقُوب الفَسَوي في نَقْدِ الرِّجَالِ، يلاحظ أنَّه استعمل مصطلحات وعبارات عِدَّة في الجرح للرُّوَاة، أغلبها في الجرح المطلق، وبعضها في الجرح النِّسبي.

المطلب الأوَّل: مصطلحات الجرح المطلق عند الإمام يَعقُوب الفَسَوي ومنهجه في استعمالها

استعمل الإمام يَعقُوب الفَسَوي مصطلحات وعبارات للجرح، شأنه كشأن باقي النُّقَّادُ في استعمالها لفظًا ودلالة أحيانًا، وهي: «فيه ضعف»، «في حديثه ضعف»، «فيه ضعف، ليس بمتروك ولا يقوم حديثه مقام الحجة»، «ليس بمتروك ولا هو حجة»، «ليس بالقوي»، «حديثه ليس بالقوي»، «ليس بالقوي ولا بالمتروك، هو بين ذلك»، «فيه لين»، «في حديثه لين»، «لَيِّن»، «لَيِّن الحديث»، «حديثه لَيِّن»، «مستور»، «مستور، وفي حديثه لين»، «لا أعرفه»،«لا يُعْرَف»، «مجهول»، «مضطرب الحديث»، «ضعيف»، «ضعيف الحديث»، «لا يختلفون في ضعفه»، «ضعيف، لا يُفْرَح بحديثه»، «ضعيف ضعيف»، «ضعيف جدًا»، «يُعْرَف وَيُنْكَر»، «يُعْرَف حديثه وَيُنْكَر»، «منكر الحديث»، «منكر الحديث، ضعيف»، «منكر الحديث مهجور»، «منكر الحديث، لا يُحتج بروايته ولا يَكتب أهل العلم حديثه إلا للمعرفة»، «غير ثقة ولا مأمون»، «ضعيف، غير ثقة»، «ضعيف، ليس بثقة»، «ليس بشيء»، «ليس حديثه بشيء»، «حديثه ورواياته ليس بشيء»، «ضعيف، ليس حديثه بشيء»، «لا يسوي حديثه شيئًا»، «ضعيف، لا يسوي حديثه شيئًا»، «شبيه بالمتروك»، «متروك»، «متروك مهجور»، «ضعيف متروك مهجور»، «ضعيف ذاهب»، «ضعيف متروك»، «ضعيف ضعيف متروك»، «لا يُكتب حديثه»، «لا يُذْكَر حديثه ولا يُكتب إلا للمعرفة»، «ضعيف، لا يُكتب حديثه»، «ضعيف، لا يُكتب حديثه إلا للمعرفة»، «لا يُكتب حديثه إلا للمعرفة، ولا يُحتج بروايته»، «مرغوب عن حديثه وروايته»، «باب من يُرْغَب عن الرواية عنهم»، «يُنْسَب إلى الكذب»، «كذَّاب»، «كذَّاب يضع الحديث»، «يضع الحديث»، وفيما يلي تفصيل ذلك:

أولًا: «فيه ضعف»، «في حديثه ضعف»، «ضعيف»، «ضعيف الحديث»:

يُكثر النُّقَّادُ من استعمال هذه المصطلحات في جرح الرُّوَاة، وهي مصطلحات تدلُّ على ضعف الرَّاوي صراحةً، ولكنَّ الضعف درجات، فهناك ضعف يسير، وآخر شديد.

---

(1) الإمام ابن نمير ومنهجه في نقد الرجال، لأحمد عودة (ص: 324).

وحديث من عُرف بالضعف اليسير يُعتبر به، وقد يتقوى بالمتابعات والشواهد، بخلاف من عُرف بالضعف الشديد، قال الحافظ ابن حجر في "نزهة النظر"[1]: "وبين أسوأ الجَرْح وأسهله مراتب لا تخفى، فقولهم: متروك، أو ساقط، أو فاحش الغلط، أو منكر الحديث، أَشدّ من قولهم: ضعيف، أو ليس بالقويِّ، أو فيه مقال".

والملاحظ أنَّ الإمام يَعقُوب الفَسَوي كغيره من النُّقَّاد قد فَرَّق بين النوعين، فكان إذا أراد الضعف الشديد في الرَّاوي يذكر هذه المصطلحات ثم يقيدها بزيادة تدل على ذلك، أمَّا إذا أراد الضعف اليسير فيطلقها دون زيادة.

ومن نماذج استعمال الإمام يَعقُوب الفَسَوي لهذه المصطلحات: قوله في "جعفر بن الحارث الكوفي"[2]: "فيه ضعف"[3]. وقوله في "عباد بن راشد البصري"[4]: "في حديثه ضعف"[5].

وقوله في "الوليد بن عبد الله بن أبي ثور الكوفي"[6]: "ضعيف"[7].

وقوله في "سعيد بن سنان الحمصي"[8]: "ضعيف الحديث"[9].

ثانيًا: «ليس بمتروك، ولا يقوم حديثه مقام الحجة»:

هذه اللفظة من ألفاظ الجرح الخفيفة التي لا يسقط من قيلت فيه عن مرتبة الاستشهاد بحديثه إذا جاء من طريق أخرى، وقد فسرها بعض الأئمة المتقدمين، ومنهم الإمام أبو حاتم الرازي، حيث قال[10]- في ترجمة إبراهيم بن مهاجر-: "سمعت أبي، يقول: إبراهيم بن مهاجر، ليس بقوي

---

(1) (ص: 136).

(2) جعفر بن الحارث الواسطي، أبو الأشهب، وهذا من الطبقة السابعة، تمييز. انظر: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 140).

(3) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (3/ 238).

(4) عباد بن راشد التميمي مولاهم البصري البزار، من السابعة، خ د س ق. انظر: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 290).

(5) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (2/ 126).

(6) الوليد بن عبد الله بن أبي ثور الهمداني الكوفي، من الثامنة، مات سنة اثنتين وسبعين ومائة، بخ د ت ق. انظر: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 582).

(7) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (3/ 56).

(8) سعيد بن سنان الحنفي أو الكندي، أبو مهدي الحمصي، من الثامنة، مات سنة ثلاث وستين ومائة، ق. انظر: تقريب التهذيب، لابن جحر (ص: 237).

(9) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (2/449).

(10) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (2/133).

هو وحصين بن عبد الرحمن، وعطاء بن السائب قريب بعضهم من بعض، محلهم عندنا محل الصدق، يكتب حديثهم ولا يحتج بحديثهم: قلت لأبي: ما معنى لا يحتج بحديثهم؟، قال: كانوا قومًا لا يحفظون فيحدثون بما لا يحفظون فيغلطون ترى في أحاديثهم اضطرابًا ما شئت".

قال الإمام ابن الصلاح[1]: "ثم اعلم أنه قد يدخل في باب المتابعة والاستشهاد رواية من لا يحتج بحديثه وحده، بل يكون معدودًا في الضعفاء، وفي كتابي البخاري ومسلم جماعة من الضعفاء ذكرهم في المتابعات والشواهد، وليس كل ضعيف يصلح لذلك".

وقد استعمل الإمام يَعقُوب الفَسَوي هذا المصطلح على وجهين:

- الأول: استعمال مطلق بدون زيادة: من ذلك، قوله في "عِسْل بن سفيان البصري"[2]: "ليس بمتروك، ولا هو حُجَّة"[3].
- الثاني: استعمال مقيد بزيادة: من ذلك، قوله في "إسماعيل بن رافع المدني"[4]: "فيه ضعف، ليس بمتروك، ولا يقوم حديثه مقام الحجة"[5].

ثالثًا: «ليس بالقوي»، «حديثه ليس بالقوي»:

مصطلح «ليس بالقوي» من مصطلحات الجرح المطلق، ويدلُّ على الضعف اليسير في الرَّاوي، قال الحافظ ابن حجر في "نزهة النظر"[6]: "وبين أسوأ الجرح وأسهله مراتب لا تخفى، فقولهم: متروك، أو ساقط، أو فاحش الغلط، أو منكر الحديث، أشد من قولهم: ضعيف، أو ليس بالقويِّ، أو فيه مقال".

وهو يساوي مصطلح «ليس بذاك»، يشهد لذلك قول الإمام عبد الله بن أحمد بن حنبل في "العلل ومعرفة الرِّجَال"[7]: وسألته- أي الإمام أحمد- عن هشام بن حُجَيْر، فقال: "ليس هو بالقويّ"، قلت: "هو ضعيف"، قال: "ليس هو بذاك".

---

(1) مقدمة ابن الصلاح، لابن الصلاح (ص: 84).

(2) عِسْل بن سفيان التميمي، أبو قرة البصري، من السادسة، د ت. انظر: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 390).

(3) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (65/3).

(4) إسماعيل بن رافع بن عويمر الأنصاري المدني القاص، نزيل البصرة، يكنى أبا رافع، من السابعة، مات في حدود الخمسين ومائة، بخ ت ق. انظر: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 107).

(5) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (52/3-53).

(6) (ص: 136).

(7) (385/1).

وقد استعمل الإمام يَعقُوب الفَسَوي هذا المصطلح في أقواله وعباراته في نقد الرِّجَال، من ذلك: قوله في "عبد الله بن إدريس الأودي"[1]: "ليس بالقوي"[2].

وقوله في "الأَحْوَصُ بْنُ حَكِيمٍ الحِمْصِيُّ" [3]: "حديثه ليس بالقوي"[4].

رابعًا: «فيه لين»، «في حديثه لين»، «لَيِّن»، «لَيِّن الحديث»، «حديثه لَيِّن»:

هذه المصطلحات من مصطلحات الجرح المطلق، وتدلُّ على الضعف اليسير في الرَّاوي، قال الإمام حمزة السهمي[5]: سألت أبا الحسن الدارقطني قلت له: "إذا قلت: (فلان لَيِّن) أيش تريد به؟" قال: "لا يكون ساقطاً متروك الحديث، ولكن يكون مجروحاً بشيء لا يُسْقِطُ عن العدالة".

فالذي يظهر من جواب الإمام الدارقطني-رحمه الله تعالى- أنه يطلق هذا اللفظ على من هو ضعيف لا يترك، أما غيره وإن كان يطلقها فيمن فيه ضعف لكن لم يصل إلى منزلة "ضعيف"، فالحافظ ابن حجر جعل المرتبة السادسة لمن هو "مقبول" وهو: "من ليس له من الحديث إلا القليل، ولم يثبت فيه ما يترك حديثه من أجله، حيث يتابع، وإلا فلين الحديث"[6].

وجعل "ضعيف الحديث" في المرتبة الثامنة من مراتب الجرح والتعديل[7].

وحكم حديث (اللَّيِّن): أنهم من الضعفاء الذين يُعتبر بهم، قال الإمام أبو حاتم الرازي[8]: "إذا أجابوا في الرجل بـ (لَيِّن الحديث) فهو ممن يُكتب حديثه ويُنظر فيه اعتبارًا".

وتبعه الإمام النووي بقوله[9]: "كُتِبَ حديثه ونُظِرَ اعتبارًا".

وقد استعمل الإمام يَعقُوب الفَسَوي هذا المصطلح على وجهين:

---

(1) عبد الله بن إدريس بن يزيد بن عبد الرحمن الأودي، أبو محمد الكوفي، من الثامنة، مات سنة اثنتين وتسعين ومائة، وله بضع وسبعون سنة، ع. انظر: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 295).

(2) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (192/3).

(3) الأحوص بن حكيم بن عمير العنسي أو الهمداني الحمصي، من الخامسة، ق. انظر: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 96).

(4) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (461/2).

(5) سؤالات حمزة للدارقطني (ص: 72).

(6) تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 74).

(7) انظر: شفاء العليل، لمصطفى بن إسماعيل (ص: 438).

(8) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (37/2).

(9) التقريب والتيسير، للنووي (ص: 53).

– الأول: استعمال مطلق بدون زيادة: من ذلك، قوله في "رَقَبة بن مَصْقَلَة الكوفي"[1]: "لَيِّن"[2].

– الثاني: استعمال مقيد بزيادة: من ذلك، قوله في "طلحة بن يحيى التَّيمي"[3]: " لا بأس به، في حديثه لين"[4].

خامسًا: «مستور»:

مصطلح «مستور» يدل على أنَّ الرَّاوي مجهول الحال، وقد عرفه الإمام النووي في "روضة الطالبين"، فقال[5]: "إن المستور من عرفت عدالته ظاهرًا لا باطنًا".

وقد جعل الإمام ابن حجر المستور في المرتبة السابعة من مراتب الجَرْح والتَّعْدِيل، فقال[6]: "من روى عنه أكثر من واحد، ولم يُوثَّق، وإليه الإشارة بلفظ مستور، أو مجهول الحال".

وقد أشار الإمام ابن حجر إلى اختلاف المُحَدِّثين في حكم حديث "المستور"، واختار بعده قولًا لنفسه، فقال[7]: "وقد قبل روايته جماعة بغير قيد، وردها الجمهور. والتحقيق أن رواية المستور ونحوه مما فيه الاحتمال لا يطلق القول بردها ولا بقبولها، بل يقال هي موقوفة إلى استبانة حاله كما جزم به إمام الحرمين".

وقد استعمل الإمام يَعقُوب الفَسَوي هذه المصطلح على وجهين:

– الأول: استعمال مطلق بدون زيادة: من ذلك، قوله في "راشد بن معبد الواسطي[8]: "شيخ مستور"[9].

---

(1) رقبة بن مصقلة العبدي الكوفي، أبو عبد الله، من السادسة، مات سنة تسع وعشرين ومائة، خ م ت س فق. انظر: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 210).

(2) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (109/3).

(3) طلحة بن يحيى بن طلحة بن عبيد الله التيمي المدني، نزيل الكوفة، من السادسة، مات سنة ثمان وأربعين ومائة، م 4. انظر: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 283).

(4) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (107/3).

(5) روضة الطالبين وعمدة المفتين، للنووي (46/7).

(6) تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 74).

(7) نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر، لابن حجر (ص: 102).

(8) راشد بن معبد، روى عن أنس، روى عنه يزيد بن هارون والحسن بن حبيب بن ندبة وأبو نعيم. انظر: الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (483/3).

(9) المعرفة واتاريخ، ليعقوب الفسوي (119/2).

– الثاني: استعمال مقيد بزيادة: من ذلك، قوله في "سُوَيد بن عبد العزيز السلمي[1]: "مستور، وفي حديثه لِين"[2].

سادسًا: «لا أعرفه»، «لا يُعْرَف»، «مجهول»:

هذه الألفاظ الثلاثة تدل على جهالة الراوي، وتتدرج من الأخف إلى الأشد في الجهالة حسب هذا الترتيب، فاللفظة الأولى تدل على أن الراوي مجهول عند قائله فقط، واللفظة الثانية والثالثة تدلان على أن الراوي مجهول عند أهل العلم"[3].

وقد جعل الإمام ابن حجر مجهول العين في المرتبة التاسعة من مراتب الجَرْح والتَّعْدِيل، فقال[4]: "من لم يَرْوِ عنه غير واحد، ولم يُوثَّق، وإليه الإشارة بلفظ مجهول"، ولكنه لم يبيِّن حكم حديثه من حيث القبول أو الرَّد.

ومن المعلوم أنَّ حديث "مجهول العين" عند المُحَدِّثين ليس بمردود اتفاقًا؛ بل فيه اختلاف ذكره الإمام السيوطي في "تدريب الرَّاوي"[5]، حيث إنَّ حكمه يتفاوت بيَّن القبول المطلق والرَّد المطلق، وقد بيَّن الدكتور وليد العاني– رحمه الله– في كتابه "منهج دراسة الأسانيد والحكم عليها"[6] خلاصة الحكم فيه، فقال: "أما المرتبة التاسعة المجاهيل، أي مجهولو العين، وليس مجهولو الصفة، فهؤلاء يمكن أنَّ يعتبر بهم، ولذا يقوى حديثهم بكثرة الطرق فيرتفع إلى الحسن لغيره، وذلك أنَّ المجهول يمكن أَنْ تزول جهالته برواية اثنين عنه، ومعناه أَنْ يتقوّى حديثه، ومن كان هذا شأنه فالمتابعة له نافعة".

وبعد ذلك تطَّرق الدكتور العاني إلى جانب من اختلاف العلماء في قبول حديث المجهول، ثم قال[7]: "وهذا واضح لا يحتاج إلى بسط أكثر، فالمجهول يعضد حديثه وينجبر، ولذا يمكن أنْ يرتفع من مرتبة الضعف إلى مرتبة الحسن إذا قوي الجابر أو تعدد".

---

(1) سويد بن عبد العزيز بن نمير السلمي مولاهم الدمشقي، من كبار التاسعة، مات سنة أربع وتسعين ومائة، ت ق. انظر: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 260).
(2) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (453/2).
(3) شفاء العليل، لمصطفى بن إسماعيل (ص: 438).
(4) تقريب التهذيب، لابن حجر (ص:74).
(5) (530/1).
(6) (ص: 184– 185)
(7) منهج دراسة الأسانيد والحكم عليها، لوليد العاني (ص:185).

ومن نماذج استعمال الإمام يَعقُوب الفَسَوي لهذا المصطلحات، قوله في "هَرِمِ بنِ نَسِيب البصري"[1]: "مَجْهُولٌ لَا يُدْرَى مَنْ هُوَ"[2].

وقوله في "الحارث بن شبل"[3]: "مهجور لا يُعْرَف"[4].

وقوله في "حامد الهَمْداني"[5]: "لا أَعْرِفُه"[6].

سابعًا: «مضطرب الحديث»:

عرف ابن الصلاح الحديث المضطرب، فقال[7]: "هو الذي تختلف الرواية فيه فيرويه بعضهم على وجه وبعضهم على وجه آخر مخالف له، وإنما نسميه مضطربًا إذا تساوت الروايتان، أما إذا ترجحت إحداهما بحيث لا تقاومها الأخرى بأن يكون راويها أحفظ، أو أكثر صحبة للمروي عنه، أو غير ذلك من وجوه الترجيحات المعتمدة، فالحكم للراجحة، ولا يطلق عليه حينئذ وصف المضطرب ولا له حكمه، ثم قد يقع الاضطراب في متن الحديث، وقد يقع في الإسناد، وقد يقع ذلك من راو واحد: وقد يقع بين رواة له جماعة.

والاضطراب موجب ضعف الحديث؛ لإشعاره بأنه لم يضبط، والله أعلم".

وقد استعمل الإمام يَعقُوب الفَسَوي هذا المصطلح في حق "عبد الرحمن بن عبد الله المسعودي الكوفي"[8]: "مضطرب الحديث، وتغيَّر بآخِرة"[9].

ثامنًا: «ضعيف جدًا»، «ضعيف» مع تكرير الصفة لفظًا أو معنًى، «ضعيف» مع زيادة صفة:

مصطلح "ضعيف جدًا" ونحوها من مصطلحات الجرح المطلق، والتي تدلُّ صراحة على الضعف الشديد في الرَّاوي، فلا يُحتجُّ بحديثه ولا يُستشهَدُ به ولا يُعتبرُ به[10]، بخلاف المصطلحات السابقة.

---

(1) هرم بن نسيب، أبو العجفاء السلمي البصري، من الثانية، مات بعد التسعين ومائة، 4. انظر: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 658).

(2) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (2/ 438).

(3) الحارث بن شبل بصري، من السادسة، تمييز. انظر: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 146).

(4) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (3/ 141).

(5) انظر ترجمته: لسان الميزان، لابن حجر (96/6).

(6) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (1/ 232).

(7) مقدمة ابن الصلاح، لابن الصلاح (ص: 93).

(8) عبد الرحمن بن عبد الله بن عتبة بن عبد الله بن مسعود الكوفي المسعودي، من السابعة، مات سنة ستين ومائة، خت 4. انظر: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 344).

(9) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (655/2).

(10) فتح المغيث، للسخاوي (295/2).

وقد استعمل الإمام يَعقُوب الفَسَوي هذا المصطلح في أقواله وعباراته في نقد الرِّجَال، من ذلك: قوله في "حُصَين بن عمر الكوفي"[1]: "ضعيف جدًا"[2].

وقال في: "عبيد الله بن أبي حُمَيد الهذلي"[3]: "ضعيف ضعيف"[4].

وقال في: "عمر بن حبيب البصري"[5]: "ضعيف، لا يُكْتَبُ حديثه"[6].

تاسعًا: «يُعْرَف وَيُنْكَر»، «يُعْرَف حديثه وَيُنْكَر»:

قال الأبناسي–رحمه الله تعالى–[7]: "وأما ألفاظ التجريح فمن المرتبة الأولى وهي ألين ألفاظ التجريح فلان فيه مقال، فلان ضعف، فلان تعرف وتنكر...".

وقال أبو شُهبة[8]– موضحًا دلالة هذا اللفظ– : "وقولهم: تعرف وتنكر أي يأتي مرة بالمشاهير أي الأحاديث المعروفة ومرة بالمناكير".

وقال نور الدين عتر[9]: "قولهم: «تعرف وتنكر»، أو «يعرف وينكر»، على الوجهين، والمعنى: أنه يأتي مرة بالأحاديث المعروفة، ومرة بالأحاديث المنكرة، فأحاديثه تحتاج إلى عرض وموازنة بأحاديث الثقات المعروفين، وقد وجدنا المحدثين أكثر استعمالًا للصيغة الأولى، ولعل ذلك لأنها وردت في الحديث الصحيح عنه **r** " [10].

---

(1) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (3/ 377).

(2) حُصَين بن عمر الأحمسي الكوفي، من الثامنة، ت. انظر: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 170).

(3) عبيد الله بن أبي حميد الهذلي، أبو الخطاب البصري، واسم أبي حميد غالب، من السابعة، ق. انظر: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 370).

(4) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (65/3).

(5) عمر بن حبيب بن محمد العدوي القاضي البصري، من التاسعة، مات سنة ست أو سبع ومائتين، ق. انظر: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 410).

(6) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (1/ 435).

(7) الشذا الفياح من علوم ابن الصلاح، للأبناسي (273/1).

(8) الوسيط في علوم ومصطلح الحديث، لأبي شُهبة (ص: 411).

(9) منهج النقد في علوم الحديث، لنور الدين عتر (ص: 114).

(10) وهو قوله **r** في حديث طويل: (قَوْمٌ يَسْتَنُّونَ بِغَيْرِ سُنَّتِي، وَيَهْدُونَ بِغَيْرِ هَدْيِي، تَعْرِفُ مِنْهُم وَتُنْكِر)، أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب المناقب، باب: علامات النبوة في الإسلام،(ح: 3606)، ومسلم في صحيحه، كتاب: الإمارة، باب: بَابُ الْأَمْرِ بِلُزُومِ الْجَمَاعَةِ عِنْدَ ظُهُورِ الْفِتَنِ وتحذير الدعاة إلى الكفر، (ح: 1847) عن حذيفة بن اليمان **t** .

قال عبد الله الجديع[1]: "عبارة جرح في التَّحقيق، تتَّصل بحديث الراوي لا بشخصه، والمعنى: تارة هكذا وتارة هكذا، يأتي بالحديث مرة على الوجه، ومرة على غير ذلك، أي: لم يكن يتقن حديثه، ولذا كان الناقد ربما قالها في الراوي، وقرنها بالتَّعبير بالحركة إشارةً إلى عدم استقرار حال الراوي وثباته فيما يؤديه".

لذا فيحمل كلام الإمام يَعقُوب الفَسَوي على الجرح الشديد، في نفس الراوي، أو في أحاديثه، وقد قال الإمام يَعقُوب الفَسَوي هذه العبارة في أكثر من راوٍ، منهم: "يحيى بن العلاء الرازي"[2]، قال فيه: "يعرف وينكر"[3].

ومنهم أيضًا: "الأصبغ بن نُباتة"[4]، قال فيه: "يعرف حديثه وينكر"[5].

عاشرًا: «منكر الحديث»، «منكر الحديث» مع زيادة صفة:

اختلف المتقدمون والمتأخرون في تعريف "الحديث المنكر" على النحو التالي:

قال الإمام ابن الصلاح-رحمه الله تعالى-[6]: "بلغنا عن أبي بَكْر أحمد بن هارون البَرْدِيجِي الحافظ: أنَّه الحديث الذي ينفرد به الرجل ولا يُعرَفُ متنه من غير روايته، لا من الوجه الذي رواه منه، ولا من وجه آخر".

وذهب الإمام ابن الصلاح[7] إلى أنَّ الصواب التفصيل، فقال: "المنكَر ينقسم قسمين على ما ذكرناه في الشاذ فإنَّه بمعناه:

- الأول: المُنفرد المُخالف لما رواه الثِّقات.

- والثاني: الفرد الذي ليس في راويه من الثِقَة والإتقان ما يُحتمل معه تفرُّده".

---

(1) تحرير علوم الحديث، للجديع (601/1).

(2) يحيى بن العلاء البجلي، أبو عمرو أو أبو سلمة الرازي، من الثامنة، مات قرب الستين ومائة، د ق. انظر: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 595).

(3) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (3 /141).

(4) أصبغ بن نباتة التميمي الحنظلي الكوفي، أبو القاسم، من الثالثة، ق. انظر: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 113).

(5) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (3 /66).

(6) مقدمة ابن الصلاح، لابن الصلاح (ص:80).

(7) انظر: مقدمة ابن الصلاح، لابن الصلاح (ص:80- 82).

وأما الحافظ ابن حجر العسقلاني في "نزهة النَّظر"[1]: فقد عَرَّفه بأنَّه ما رواه الضعيف مخالفًا للثِّقَة، أي ما يقابل المعروف، فقال: "وإن وقعتِ المخالفة مع الضعف، فالراجح يقال له: المعروف، ومقابله يقال له: المنكَر".

وتجدر الإشارة إلى أنَّ للمنكر إطلاقات متعددة عند المُحَدِّثين، قال الإمام اللَّكْنوي في "ظفر الأماني"[2]: "وقد يُجْعَل صفة للرَّاوي، بأَن يقال: هذا الرَّاوي منكَرُ الحديث، أو رَوَى المناكير، وبينهما فَرْق، فإنَّ قولهم: روى مناكير، لا يقتضي بمجرَّده ترك الرَّاوي، فإنَّه ليس كلُّ من روى المناكير بضعيف؛ بل إذا كثرتْ في روايته المناكير".

وقد يطلق المنكر على الرَّاوي الثِقَة إذا روَى المناكيرَ عن الضُّعَفَاء كما ذكره السخاوي في "فتح المغيث"[3].

وكثيرًا ما يطلقون المنكر على الرَّاوي لكونه روى حديثًا واحدًا، كما ذكره الزين العراقي في "تخريج أحاديث الإحياء"[4].

ومنكر الحديث يُطلقونه على الرَّاوي إذا كَثُرتْ المناكيرُ في روايته، فاستحق الترك، كذا ذكره السخاوي[5] نقلًا عن ابن دقيق العيد.

ومن عباراتهم في بعض أحاديث الرُّوَاة، هذا أنكرُ ما رَوَى، وهذا لا يقتضي ضعفه؛ بل قد يكون حسنًا كما في "التدريب"[6].

ثم ختم الإمام اللَّكْنوي قائلًا[7]: "فاحفظ هذا كُلَّه، فقد زَلَّ قدم كثير من أبناء عصرنا، بسبب عدم اطلاعهم على هذه الإطلاقات، حيث ظَنُّوا كل حديثٍ وَجدوا إطلاق المنكر عليه، أو على راويه مُطلقًا ضعيفًا".

وقد استعمل الإمام يَعقُوب الفَسَوي هذه المصطلح على وجهين:

---

(1) نزهة النَّظر، لابن حجر (ص:72).
(2) ظفر الأماني بشرح مختصر السيد الشريف الجُرجاني في مصطلح الحديث، لللكنوي (ص: 363).
(3) فتح المغيث، للسخاوي (296/2).
(4) ذكره الإمام السخاوي في فتح المغيث (296/2) نقلًا عن كتاب "تخريج أحاديث الإحياء للعراقي".
(5) فتح المغيث، للسخاوي (296/2).
(6) تدريب الرَّاوي، للسيوطي (385/1).
(7) ظفر الأماني بشرح مختصر السيد الشريف الجُرجاني في مصطلح الحديث، لللكنوي (ص:364).

– الأول: استعمال مطلق بدون زيادة: من ذلك، قوله في "الحارث بن نبهان البصري"[1]: "منكر الحديث"[2].

– الثاني: استعمال مقيد بزيادة: من ذلك، قوله في "عمر بن محمد بن صهبان"[3]: "منكر الحديث ضعيف"[4].

وما قاله في، "فائد بن عبد الرحمن الكوفي"[5]: "منكر الحديث مهجور"[6].

وما قاله في، "مروان بن سالم الجزري"[7]: "منكر الحديث، لا يُحْتَجُّ بروايته ولا يَكْتُبُ أهل العلم حديثه إلا للمعرفة"[8].

حادي عشر: «ليس بثقة»،«غير ثقة»:

إنَّ ظاهر مصطلح «ليس بثِقَة» يفيد نفي المعنى الاصطلاحي لكلمة «ثِقَة»[9]، أي: يفيد نفي الرَّاوي لأَنْ يقال له: «ثِقَة».

وعليه فإنَّ مصطلح «ليس بثقة»، أو «غير ثقة»، أو «غير ثقة ولا مأمون» ونحوها من المصطلحات تستعمل لبيان الضعف الشديد في الرَّاوي، وهذه مرتبة "لا يُحتَجُّ بواحد من أهلها، ولا يُستشهَدُ به، ولا يُعتبر به"[10].

وقد استعمل الإمام يَعقُوب الفَسَوي مصطلح «ليس بثقة»، و«غير ثقة» مقرونًا بمصطلح «ضعيف»، من ذلك قوله في "موسى بن طريف الكوفي"[11]: "ضعيف يحتاج إلى من يُعَدِّلُه، وليس

(1) الحارث بن نبهان الجرمي، أبو محمد البصري، من الثامنة، مات بعد الستين ومائة، ت ق. انظر: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 148).

(2) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (3/ 141).

(3) عمر بن صهبان، ويقال اسم أبيه محمد الأسلمي، أبو جعفر المدني، خال إبراهيم بن أبي يحيى، من الثامنة، مات سنة سبع وخمسين ومائة، ق. انظر: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 414).

(4) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (138/3).

(5) فائد بن عبد الرحمن الكوفي، أبو الورقاء العطار، من صغار الخامسة، بقي إلى حدود الستين ومائة، ت ق. انظر: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 444).

(6) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (141/3).

(7) مروان بن سالم الغفاري، أبو عبد الله الجزري، من كبار التاسعة، ق. انظر: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 526).

(8) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (50/3).

(9) الثِّقَة: من جَمَعَ الوصفين: العدالة، وتمام الضبط، انظر: النكت الوفيّة، للبقاعي (589/1).

(10) فتح المغيث، للسخاوي (295/2).

(11) موسى بن طريف الأسدي، روى عن أبيه وعباية بن ربعي، روى عنه الأعمش وعبد العزيز بن رفيع وفطر بن خليفة وسفيان بن زياد الأسدي. انظر: الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (148/8).

هو بثقة"[1].

وقوله في "محمد بن مروان السُّدِّي"[2]: "ضعيف غير ثقة"[3].

واستعمل كذلك مصطلح «غير ثقة ولا مأمون» في حق "ميناء بن أبي ميناء القرشي"[4]: "غير ثقة ولا مأمون، يجب أن لا يُكْتَبُ حديثه".

ثاني عشر: «ليس بشيء»، «ليس حديثه بشيء»:

قال الشيخ عبد الفتاح أبو غُدَّة -رحمه الله- في تحقيقه لكتاب "قواعد في علوم الحديث" للإمام التّهانوي[5]: "التعبير بقولهم في الرَّاوي: ليس بشيء، جرح قوي عند الجمهور سوى ابن معين في بعض الرِّوايات، فإنَّه يعَني فيها بقوله: ليس بشيء، أنَّ أحاديثه قليلة، لا جَرْحه، وأما في أكثر الرِّوايات، فإنَّه يعني بقوله: ليس بشيء، تضعيف الرَّاوي تضعيفًا شديدًا كالجمهور.

وإذا قال الشافعي أو المُزَنِي «حديثه ليس بشيء» فيَعني به أنَّه كَذَّاب".

ثم ذكر الشيخ أبو غُدَّة ما أخرجه الإمام السخاوي في "فتح المغيث"[6]، قال: "رُوينا عن المُزَنِي، قال: سمعني الشافعي يومًا، وأنا أقول: فلان كَذَّاب، فقال لي: يا أبا إبراهيم أكْسُ ألفاظَك أحسَنها، لا تقل فلان: كَذَّاب، ولكن قل: حديثه ليس بشيء"، ثم عقب الشيخ أبو غُدَّة، قائلًا: "فهي عندهما من ألفاظ المرتبة السادسة التي هي أشدّ ألفاظ التَّجريح، ولكنها كناية وليست بالصَّريح".

وقد أطلق النبي **r** عبارة: "ليس بشيء" على (الكُهَّان) كما جاء في الصحيحين[7].

---

(1) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (192/3).

(2) محمد بن مروان بن عبد الله بن إسماعيل السدي الكوفي، وهو الأصغر، من الثامنة، تمييز. انظر: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 506).

(3) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (186/3).

(4) مِينا بن أبي مينا الخراز، مولى عبد الرحمن بن عوف، من الثانية، ووهل الحاكم فجعل له صحبة، ت. انظر: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 556).

(5) (ص: 252).

(6) (292/2).

(7) أخرج الإمام البخاري في صحيحه كتاب الأدب، باب: قول الرجل للشَّيء: ليس بِشيء، وهو يَنْوِي أنه ليس بحق، (ح: 6213)، وفي كتاب التوحيد، باب: قِرَاءَةِ الفَاجِرِ وَالمُنَافِقِ، وَأَصْوَاتُهُمْ وَتِلاَوَتُهُمْ لاَ تُجَاوِزُ حَنَاجِرَهُمْ، (ح: 7561)، وكذلك الإمام مسلم في صحيحه كتاب السَّلام، باب: تحريم الكَهَانة وإتيان الكُهَّان، (ح: 2228)، من حديث عائشة رضي الله عنها، قالت: سَأَلَ أُنَاسٌ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنِ الكُهَّانِ، فَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ **r** : "لَيْسُوا بِشَيْءٍ"، قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَإِنَّهُمْ يُحَدِّثُونَ أَحْيَانًا بِالشَّيْءِ يَكُونُ حَقًّا؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "تِلْكَ الكَلِمَةُ مِنَ الحَقِّ، يَخْطَفُهَا الجِنِّيُّ، فَيَقُرُّهَا فِي أُذُنِ وَلِيِّهِ قَرَّ الدَّجَاجَةِ، فَيَخْلِطُونَ فِيهَا أَكْثَرَ مِنْ مِائَةِ كَذْبَةٍ".

وإذا قال الإمام يَعقُوب الفَسَوي «ليس بشيء»، فإنَّه يعني الضعف الشديد في الرَّاوي كالجمهور، وقد أطلق هذا المصطلح في راو واحد، وهو "عمر بن موسى بن وجيه الوجيهي"[(1)]، قال فيه: "ليس بشيء"[(2)].

بينما استعمل الإمام يَعقُوب الفَسَوي مصطلح «ليس حديثه بشيء» على وجهين:

- الأول: استعمال مطلق بدون زيادة: من ذلك، قوله في "زياد بن إسماعيل المخزومي"[(3)]: "ليس حديثه بشيء"[(4)].
- الثاني: استعمال مقيد بزيادة: من ذلك، قوله في "الضَّحَّاك بن نَبَراس"[(5)]: "ضعيف، ليس حديثه بشيء"[(6)].

ثالث عشر: «لا يسوي حديثه شيئًا»:

عبارة «لا يسوي حديثه شيئًا»، من عبارات الجرح المطلق التي تدلُّ على أنَّ الرَّاوي في مرتبة الضعف الشديد التي "لا يُحَتجُّ بواحد من أهلها، ولا يُستشهَدُ به، ولا يُعتَبرُ به"[(7)]، قال الإمام السخاوي في «فتح المغيث»[(8)]: "... وفلان ليس بشيء، أو لا شيء، أو فلان لا يساوي فلسًا، أو لا يساوي شيئًا، ونحو ذلك".

وقد استعمل الإمام يَعقُوب الفَسَوي مصطلح «لا يسوي حديثه شيئًا» على وجهين:

---

(1) عمر بن موسى بن وجيه الشامي الأنصاري، كنيته أبو موسى، روى عن عبادة بن نسى وعبد الرحمن بن غنم ومكحول والحكم بن عتيبة وإياس بن سلمة بن الأكوع وعمر بن عبد العزيز وموسى بن عبد الله بن يزيد الأنصاري والقاسم أبى عبد الرحمن، روى عنه محمد بن اسحاق بن يسار وأبو نعيم.
انظر: الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (24/6).

(2) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (2/ 450).

(3) زياد بن إسماعيل المخزومي، أبو السهمي المكي، من السادسة، عخ م ت ق. انظر: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 218).

(4) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (104/3).

(5) الضحاك بن نَبَراس الأزدي الجهضمي، أبو الحسن البصري، من السابعة، بخ. انظر: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 280).

(6) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (121/2).

(7) فتح المغيث، للسخاوي (295/2).

(8) (291/2- 292).

– الأول: استعمال مطلق بدون زيادة: من ذلك، قوله في "محمد بن سالم الكوفي"[1]: "لا يَسْوِي حديثه شيئًا"[2].

– الثاني: استعمال مقيد بزيادة: من ذلك، قوله في "عطاء بن عجلان الكوفي"[3]: "ضعيف، لا يَسْوِي حديثه شيئًا"[4].

رابع عشر: «شبيه بالمتروك»، «متروك»، «متروك مهجور»:

مصطلح «شبيه بالمتروك»، أو «متروك»، أو «متروك الحديث» مصطلح واضح الدلالة، يدلُّ على الضعف الشديد في الرَّاوي بحيث لا يُحتَجُ بحديثه، ولا يُستشهَدُ به، ولا يُعتبر بهِ[5]، يؤكد ذلك قول الإمام عبد الرحمن بن مهدي[6]: قلت لشعبة: "من الذي يترك الرِّواية عنه؟"، قال: "إذا تمادى في غلط مجمع عليه، ولم يتهم نفسه عند اجتماعهم على خلافه، أو رجل يتهم بالكذب".

وأيضًا قول الإمام أحمد بن صالح[7]: "لا يترك حديث رجل حتى يجتمع الجميع على ترك حديثه". وقد أطلق الإمام يَعقُوب الفَسَوي هذا المصطلح في عدد من الرُّوَاة، من ذلك، قوله في "عبد الغفار بن القاسم الكوفي"[8]: "شبيه بالمتروك"[9]. وقوله في "الحسن بن دينار البصري"[10]: "متروك"[11].

---

(1) محمد بن سالم الهمداني، أبو سهل الكوفي، من السادسة، ت. انظر: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 479).

(2) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (141/3).

(3) عطاء بن عجلان الحنفي، أبو محمد البصري العطار، من الخامسة، ت. انظر: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 391).

(4) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (58/3).

(5) فتح المغيث، للسخاوي (295/2).

(6) المجروحين، لابن حبان (79/1).

(7) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (191/2).

(8) عبد الغفار بن القاسم، أبو مريم الغفاري الكوفي، وهو ابن القاسم بن قيس بن قهد، ابن عم يحيى بن سعيد الأنصاري روى عن عطاء وعدى بن ثابت والمنهال بن عمرو ونافع مولى ابن عمر، سمع منه يحيى ابن سعيد الأنصاري وشعبة. انظر: الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (53/6).

(9) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (3 /68).

(10) الحسن بن دينار، وهو الحسن بن دينار بن واصل، يكنى بأبي سعيد التميمي البصري، روى عن الحسن ومحمد بن سيرين، روى عنه زهير بن معاوية ومحمد بن اسحاق وعلى بن بكار وأبو داود الطيالسي وأحمد ابن عبد الله بن يونس وزيد بن حباب. انظر: الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (11/3).

(11) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (141/3).

وقوله في "القاسم بن عبد الله العُمَري"[1]: "متروك مهجور"[2].

خامس عشر: «لا يُكتب حديثه»، «لا يُذْكَر حديثه ولا يُكتب إلا للمعرفة»، «لا يُكتب حديثه إلا للمعرفة، ولا يُحتج بروايته»، «مرغوب عن حديثه وروايته»:

عبارة «لا يُكتب حديثه» من عبارات الجرح المطلق، والتي تدلُّ على الضعف الشديد في الرَّاوي، ذلك الضعف الذي يؤدي إلى ترك حديثه فلا يُكتب حتى للاعتبار، قال الإمام السخاوي في "فتح المغيث"[3]: "فلان لا يُكتب حديثه: أي لا احتجاجًا ولا اعتبارًا، ولا تَحلُّ كِتْبَةُ حديثه، أو لا تَحلُّ الرِّواية عنه".

ولعل الناظر في كلام الإمام أبي نعيم الأصفهاني الذي ختم به كتاب "الضعفاء" يستطيع الوقوف أكثر على مدلول هذه العبارات، حيث قال[4]: "وكل واحد من المذكورين في هذا الفصل بنوع من الأنواع إذا نظرت في حديثه وتميزته، ارتفع الريب في أمره وظهر لك حقيقة ما نسبته إليه، وأكثرهم عندي لا تجوز الرواية عنهم ولا الاحتجاج بحديثهم وإنما يكتب حديث أمثالهم للاعتبار والمعرفة إذ لا سبيل إلى معرفتهم إلا بالنظر في حديثهم، وإذا احتاج الراوي إلى ذكرهم عرف لهم من الوضع والكذب والوهم والخطأ والإنكار وغير ذلك ما يذكرهم به ويضيفه إليهم ليكون ما كتب من حديثه شاهدا له على جرحه لهم نسأل الله تعالى جميل توفيقه وستره وأن يعصمنا من مخازي الدنيا والآخرة بلطفه ورأفته".

وقد استعمل الإمام يَعقُوب الفَسَوي هذه المصطلحات على وجهين:

- الأول: استعمال مطلق بدون زيادة: من ذلك، قوله في "أيوب بن خُوط البصري"[5]: "لا يُكْتَبُ حديثه"[6].

وقوله في "علي بن الحَزَوَّر الكوفي"[7]: "لا يُذْكَرُ حديثه ولا يُكْتَبُ إلا للمعرفة"[8].

---

(1) القاسم بن عبد الله بن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب العمري المدني، مات بعد الستين ومائة، من الثامنة، ق. انظر: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 450).

(2) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (3 /139).

(3) (291/2).

(4) الضعفاء، لأبي نعيم الأصفهاني (ص: 167).

(5) أيوب ابن خوط البصري، أبو أمية، من الخامسة، د ق. انظر: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 118).

(6) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (666/2).

(7) علي بن الحَزَوَّر الكوفي، وهو علي بن أبي فاطمة، من السادسة، مات بعد الثلاثين ومائة، ق. انظر: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 399).

(8) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (3 /64).

وقوله في "أسامة بن زيد بن أسلم المدني"[1]: "لا يُكْتَبُ حديثه إلا للمعرفة، ولا يُحْتَجُّ بروايته"[2].

وقوله في "سعيد بن سالم القَدَّاح الكوفي"[3]، "مرغوب عن حديثه وروايته"[4].

ومن ذكرهم في: "باب من يُرْغَب عن الرواية عنهم"[5].

– الثاني: استعمال مقيد بزيادة: من ذلك، قوله في "عمر بن حبيب البصري"[6]: "ضعيف، لا يُكْتَبُ حديثه"[7].

وقوله في "يحيى بن أبي أُنَيْسَة الجزري"[8]: "ضعيف، لا يُكْتَبُ حديثه إلا للمعرفة"[9].

سادس عشر: «يُنْسَب إلى الكذب»:

هذا المصطلح يدل على تهمة الرَّاوي بالكذب، وقد جعل الحافظ ابن حجر المتهم بالكذب في المرتبة الحادية عشرة من مراتب الجَرْح والتَّعْدِيل، فقال[10]: "من اتُّهم بالكذب".

ويتجه الاتهام بالكذب إلى الراوي في حالتين هما[11]:

أن يتفرّد الراوي برواية ما يخالف أصول الدين وقواعده العامة إذا لم يكن في الإسناد من يُتَّهم بذلك غيره.

قال الحافظ الذهبي[12]: "أحمد بن محمد بن أحمد بن يحيى، لا أعرفه لكن روى عنه شيخ الإسلام الهروي خبراً موضوعاً، ورواته سواه ثقات فهو المتهم به".

---

(1) أسامة بن زيد بن أسلم العدوي، مولاهم المدني، من السابعة، مات في خلافة المنصور، ق. انظر: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 98).

(2) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (42/3).

(3) سعيد بن سالم القداح، أبو عثمان المكي، أصله من خراسان أو الكوفة الكوفي، من كبار التاسعة، مات سنة ست وسبعين ومائة، د س. انظر: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 236).

(4) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (54/3).

(5) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (34/3).

(6) عمر بن حبيب بن محمد العدوي القاضي البصري، من التاسعة، مات سنة ست أو سبع ومائتين، ق. انظر: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 410).

(7) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (1 /435).

(8) يحيى بن أبي أنيسة، أبو زيد الجزري، من السادسة، مات سنة ست وأربعين ومائة، ت. انظر: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 588).

(9) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (452/2).

(10) تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 74).

(11) انظر: نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر، لابن حجر (ص: 91).

(12) ميزان الاعتدال، للذهبي (129/1).

وأن يُعرف عنه الكذب في كلامه وإن لم يظهر منه وقوع ذلك في الحديث النبوي.

وحديث المتهم بالكذب يسمى (المتروك) [1].

والذي يظهر لي أن مقصد الإمام يَعقُوب الفَسَوي كان على المعنى الأول، فقد استعمل مصطلح «يُنْسَب إلى الكذب» في حق "إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى المدني"[2]، قال فيه:

"جَهْمِيٌّ، قَدَرِيٌّ، مُعْتَزِلِيٌّ، رَافِضِيٌّ يُنْسَبُ إلى الكذب"[3].

سابع عشر: «يضع الحديث»:

مصطلح «يضع الحديث» من أسوأ ألفاظ الجرح وأشدّها، قال الإمام السخاوي–رحمه الله تعالى– [4]: "أسوأ التَّجريح الوصف بما دلَّ على المبالغة»، ثم قال: «ثم يليها كَذَّاب، أو يضع الحديث على رسول الله r أو يكذب، أو وضّاع، وكَذَّاب دجَّال، أو وضع حديثًا".

وحديثه بلا أدنى شك «هو الكذب المختلق المصنوع، وهو شر الضعيف وأقبحه، وتحرمُ روايته مع العلم به– أي بوضعه– في أي معنًى كان سواء في الأحكام والقصص والترغيب وغيرها، إلَّا مبيَّنًا –أي مقرونًا ببيان وضعه–»[5].

وقد استعمل الإمام يَعقُوب الفَسَوي مصطلح «يضع الحديث» في حق "سليمان بن عمرو النخعي الكوفي"[6]، قال فيه: "كان يضع الحديث"[7].

ثامن عشر: «كذَّاب»، «كذَّاب يضع الحديث»:

مصطلح «كَذَّاب» من أشد مصطلحات الجرح المطلق، قال الحافظ الذهبي–رحمه الله تعالى–[8]: "وأردء عبارات الجرح: دجَّال كَذَّاب، أو وضَّاع يضع الحديث".

---

(1) انظر: نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر، لابن حجر (ص: 91).

(2)إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى الأسلمي، أبو إسحاق المدني، من السابعة مات سنة أربع وثمانين ومائة، ق. انظر: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 93).

(3) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (55/3).

(4) فتح المغيث، للسخاوي (286/2).

(5) تدريب الرَّاوي، للسيوطي (461/1).

(6) سليمان بن عمرو النخعي، وهو ابن عمرو بن عبد الله بن وهب النخعي، أبو داود الكوفى، روى عن أبي حازم وأبي الحوثرة. انظر: الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (132/4).

(7) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (57/3).

(8) ميزان الاعتدال، للذهبي (4/1).

وحديث الرَّاوي الكَذَّاب حديث موضوع تحرم روايته إلَّا لبيان وضعه، قال الإمام السيوطي–رحمه الله تعالى–[1]– في تعريفه للحديث الموضوع وحكمه–: "هو الكذب المختلق المصنوع، وهو شر الضعيف وأقبحه، وتحرمُ روايته مع العلم به–أي بوضعه– في أي معنى كان سواء في الأحكام والقصص والترغيب وغيرها، إلَّا مبيَّنًا– أي مقرونًا ببيان وضعه لحديث مسلم: "مَنْ حَدَّثَ عَنِّي بِحَدِيثٍ يُرَى أَنَّهُ كَذِبٌ فَهُوَ أَحَدُ الْكَاذِبِينَ"[2].

وقد استعمل الإمام يَعقُوب الفَسَوي مصطلح «كذاب يضع الحديث» في حق "وهب ابن وهب القرشي"[3]، قال فيه: "كذاب، كان يضع الحديث"[4].

وكذلك استعمل مصطلح «كذاب» في حق الراويين: "الحسن بن زياد اللؤلؤي"[5]، و"الهيثم ابن عدي الكوفي"[6]، قال فيهما: "كذاب"[7].

(1) تدريب الرَّاوي، للسيوطي (461/1).

(2) أخرجه الإمام مسلم في صحيحه، كِتَاب: المقدّمة، باب: وجوب الرِّواية عن الثِّقات وترك الكذابين، والتحذير من الكذب على رسول الله r (2/1). عن سَمُرة بن جُنْدَب والمُغيرة بن شُعبة، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُما.

(3) وهب بن وهب، أبو البختري القرشي، القاضي ببغداد، وهو ابن وهب بن كثير بن عبد الله بن ربيعة بن الأسود بن المطلب بن أسد ابن عبد العزى، توفي بها سنة مائتين، روى عن هشام بن عروة وجعفر بن محمد. انظر: الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (9/ 25).

(4) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (57/3).

(5) الحسن بن زياد اللؤلؤي، صاحب رأي، روى عن سعيد بن عبيد الطائي وابن جريج ومالك بن مغول وأيوب بن عتبة والحسن بن عمارة، روى عنه على بن هاشم بن مرزوق. انظر: الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (15/3).

(6) الهيثم بن عدى بن عبد الرحمن بن زيد، أبو عبد الرحمن الطائي، روى عن الاعمش وابن أبي ليلى ومجالد وهشام بن عروة ومسعر وصديق بن موسى، روى عنه إسماعيل بن توبة وحجاج بن حمزة الخشابي. انظر: الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (85/9).

(7) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (56/3).

المطلب الثاني: مصطلحات الجرح النسبي عند الإمام يعقوب الفسوي ومنهجه في استعمالها

الجرح النِّسبي: هو جرح الراوي مقارنة بغيره، ولا ينافي أصل الثقة، إلا أن تكون المقارنة بين ضعيفين.

والناقد ربما ضعف الراوي في بعض الشيوخ، ولم يعن تضعيفه مطلقًا، وإنما عند المقارنة بمن هو أتقن منه عند ذلك الشيخ، كالشأن في تضعيف بعض أصحاب الزهري مقارنة بالمتقنين.

قال يعقوب بن أبي شيبة[1]: "سمعت يحيى بن معين يقول: كان جعفر بن بُرْقان أميًا، فقلت له: جعفر بن برقان كان أميًا، قال: قلت: فكيف روايته؟، فقال: كان ثقة صدوقًا، وما أصح روايته عن ميمون وأصحابه، فقلت له: أما روايته، عن الزهري ليست بمستقيمة؟ قال: نعم وجعل يضعف روايته، عن الزهري".

قال ابن عدي[2]– معلقًا–: "وهو ضعيف في الزهري خاصة، وكان أميًا، ويقيم روايته عن غير الزهري، وثبتوه في ميمون بن مهران وغيره، وأحاديثه مستقيمة حسنة، وإنما قيل ضعيف في الزهري؛ لأن غيره، عن الزهري أثبت منه بأصحاب الزهري المعروفين مالك، وابن عيينة ويونس وشعيب وعقيل ومعمر فإنما أرادوا أن هؤلاء أخص بالزهري وهم أثبت من جعفر لأن جعفر ضعيف في الزهري لا غير".

فالتحقيق في الجرح الوارد على هذه الصفة أنه تليين للراوي بالمقارنة بمن ذكر معه، ولا يصلح اقتطاع لفظ الجرح في ذلك الراوي عما اقترن به، بل الشأن عند إطلاق القول في أكثر هؤلاء المضعفين مقارنة بمن هو فوقهم في بعض الشيوخ أنهم ثقات عند الإطلاق[3].

والجرح النسبي بين الثقات له صور عدة، منها[4]–سيذكر الباحث الصورة المعنية بالدراسة فقط–:

– من تميز ضبطه في حال، وسوء حفظه ولينه في حال، وهذا جرح نسبي، لا يسقط بالراوي جملة، وإنما حيث تميز ما يتقنه من غيره، قبل المحفوظ، وطرح ما سواه، وهنا يجب أن تتنبه إلى أن بعض النقاد ربما أطلق وصف الضعف على من هذا نعته، فظن من لا خبرة له أنه ضعيف مطلقاً، وليس كذلك.

---

(1) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي (372/2).

(2) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي (373/2).

(3) تحرير علوم الحديث، للجديع (468/1).

(4) انظر: تحرير علوم الحديث، للجديع (441/1–447).

ومثال ذلك ما قاله الإمام يعقوب الفسوي في: "عبد الأعلى بن عامر الثعلبي الكوفي"[1]، "عبد الأعلى بن عامر الثعلبي عن ابنِ الحَنَفِيَّة، يُضَعَّفُ، يقولون: إنّما هو صحيفة"[2].

وأما المقارنة بين الضعفاء فتدل على التفاوت بينهم في الضعف خفة وشدة، وقد تساعد في تقدير درجة الراوي في حفظه[3].

سئل يحيى بن معين عن المثنى بن الصباح؟ فقال[4]: "ضعيف الحديث، هو أقوى من طلحة بن عمرو".

وقال الدارقطني[5]: "مُجالد بن سعيد الكوفي ليس بثقة، يزيد بن أبي زياد أرجح منه، ومجالدٌ لا يُعتبر به".

وقال البرقاني[6]: سألته عن عدي بن الفضل؟ قال: "يُترك"، ثم قال: "وأبو جزي نصر بن طريف أسوأ حالاً منه".

وقد تَكَلَّم الإمام الناقد يعقوب الفسوي في جرح عدد من الرُّوَاة، وقد استعمل مصطلحات وعبارات متنوعة في ألفاظها، مختلفة في مدلولاتها أحيانًا، وجاءت هذه المصطلحات والعبارات في سياق الجرح النسبي للرُّوَاة، وفيما يلي عرض للمصطلحات عند الإمام يعقوب الفسوي، وهي: «أضعف من فلان»، «أقل من فلان»، «أمثل من فلان»، «فوق فلان»، وفيما يلي تفصيل ذلك:

أولًا: «أضعف من فلان»:

الضعيف كما هو معلوم "من لم تتوفر فيه شروط العدالة والضبط" ومصطلح "أضعف" بصيغة أفعل التفضيل يفيد الجرح النسبي للرَّاوي والتضعيف.

وقد استعمل الإمام يعقوب الفسوي هذا المصطلح في المعارضة والمقابلة بين الرُّوَاة، من ذلك قوله[7]: "رِشْدِيْن بن سعد المصري"، قال فيه: "رِشْدِيْن بن كُرَيْب ومحمد بن كُرَيْب ضعيفا الحديث، ورِشْدَيْنُ بن سعد المصري أضعف وأضعف".

---

(1) عبد الأعلى بن عامر الثعلبي الكوفي، من السادسة، 4. انظر: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 331).
(2) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (65/3).
(3) تحرير علوم الحديث، للجديع (469/1).
(4) سؤالات ابن الجنيد (ص: 307).
(5) سؤالات البرقاني للدارقطني (ص: 64).
(6) سؤالات البرقاني للدارقطني (ص: 68).
(7) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (66/3).

ثانيًا: «أقل من فلان»:

هذا المصطلح بصيغة أفعل التفضيل من مصطلحات الجرح النسبي الدال على تضعيف الراوي، ويفيد أنه أقل ضعفًا من نظيره.

وقد استعمل الإمام يعقوب الفسوي هذا المصطلح في حق الراوي:

"عَبَايَةُ بن رِبْعِيٍّ الكوفي"، قال فيه: "موسى ضعيف يحتاج إلى من يُعَدِّلُهُ وليس هو بثقة، وعَبَايَةُ أقل منه ليس حديثه بشيء"[1].

ثالثًا: «أمثل من فلان»:

المصطلح "أمثل" بصيغة أفعل التفضيل من مصطلحات الجرح النسبي، ويدل على تقديم أحد الرُّوَاة الضعفاء على الآخر، ولا يعني أبدًا أنَّه توثيق له، ولكنَّ أحدهما أحسن من الآخر.

وقد استعمل الإمام يعقوب الفسوي هذا المصطلح في حق الراوي: "أيوب بن جابر اليمامي"، قال فيه: "أيوب أَمْثَلُ من محمد بن جابر"[2].

رابعًا: «فوق فلان»:

المصطلح "فوق" بصيغة أفعل التفضيل من مصطلحات الجرح النسبي، ويدل على تقديم أحد الرُّوَاة الضعفاء على الآخر، ولا يعني أبدًا أنَّه توثيق له، ولكنَّ أحدهما أصلح من الآخر.

وقد استعمل الإمام يعقوب الفسوي هذا المصطلح في حق الراوي: محمد بن أبي حفصة البصري"، قال فيه: "محمد بن أبي حفصة بصري، يروي عن الزهري، وهو لَيِّنٌ إلا أنه فوق صالح ابن أبي الأخضر"[3].

---

(1) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (192/3).

(2) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (121/2).

(3) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (51/3).

المبحث الثاني

الرُّوَاةُ المُجَرَّحونَ عندَ الإمامِ يَعقُوبَ بنِ سُفيانَ الفَسَوي

(دراسةٌ مقارنةٌ بين أحكام الإمام يَعقُوب الفَسَوي وأحكام غيره من النُّقَّاد)

تمهيد:

إنَّ المقارنة بين أحكام الأئمة النُّقَّاد من الأمور التي يجب أن يراعيها كل من أراد التعرف على أحوال الرُّوَاة بدقة ونزاهة، قال الإمام المعَلمي اليماني-رحمه الله تعالى-[1]- في سياق كلامه عن الأمور التي يجب أن يراعيها من أراد أن يعرف أحوال الرُّوَاة- : "ليبحث عن رأي كل إمام من أئمة الجَرْح والتَّعْدِيل واصطلاحه مستعينًا على ذلك بتتبع كلامه في الرُّوَاة، واختلاف الرِّوَايَةِ عنه في بعضهم، مع مقارنة كلامه بكلام غيره".

وهذه المقارنة تزداد أهمية إذا ما أردنا الحكم بجرح الرَّاوي خاصة المُختلف في جرحه وتعديله، قال الإمام اللكنوي-رحمه الله تعالى-[2]: "يجب عليك أن لا تبادر إلى الحكم بجرح الرَّاوي بوجود حكمه من بعض أهل الجَرْح والتَّعْدِيل، بل يلزَمُ عليك أن تنقح الأمر فيه فإنَّ الأمر ذو خطر وتهويل، ولا يَحلُّ لك أن تأخذ بقول كل جارح في أي راوٍ كان، وإن كان ذلك الجارحُ من الأئمة، أو من مشهوري علماء الأمَّة، فكثيرًا ما يوجدُ أمرٌ يكون مانعًا من قَبُول جَرْحه وحينئذ يُحكم برد جرحه، وله صور كثيرة لا تخفى على مَهَرَة كتب الشريعة".

والناظر في أقوال الإمام يَعقُوب الفَسَوي وعباراته في نقد الرِّجَال يَجدُ أنَّه تَكلَّم في جرح ما يزيد عن ثلاثمائة راوٍ من الرُّوَاة، من بلدان متعددة في العالم الإسلامي.

وفي هذا المبحث سيتم عرض الرُّوَاة المُجرحين عند الإمام يَعقُوب الفَسَوي بحسب المصطلحات والعبارات التي قيلت في حَقِّهم، مع الاجتهاد في المقارنة بين أحكامه وأحكام غيره من النُّقَّاد، ثم الوقوف على خلاصة القول في الحكم على الرَّاوي.

---

(1) التَّنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل، للمعلمي (1/257-258).

(2) الرفع والتَّكميل، للكنوي (ص: 115-116).

المطلب الأول: الرُّواة المُجَرَّحون بمصطلحات الجَرْح المطلق:

جرَّح الإمام يَعقُوب الفَسَوي عددًا من الرُّوَاة باستعمال مصطلحات الجَرْح المطلق وعباراته، وهم كالتالي:-

1- الرواة الذين قال فيهم، "فِيهِ ضَعْفٌ"، "فِي حَدِيثِهِ ضَعْفٌ":

الراوي الأول: جَعْفَرُ بْنُ الْحَارِثِ الكُوفِيُّ[1]:

- **قال يعقوب الفسوي**[2]: وقد سمع ابنُ إِدْرِيسَ[3] من أبي الأشهب، وهو شيخ كوفي واسمه جعفر بن الحارث النَّخَعِيّ، وفيه ضعف.

- **أقوال النقاد في الراوي:**

قال يزيد بن هارون[4]: ثقة صدوق، وقال ابن حبان[5]: ثقة ثقة.

ووثقه أحمد بن حنبل[6] والدارقطني[7] وأبو عبد الله الحاكم[8].

وقال أبو زرعة الرازي[9]: لا بأس به عندي، وقال أبو حاتم الرازي[10]: شيخ ليس بحديثه بأس، وقال ابن عدي[11]: وأحاديثه أحاديث حسان، وأرجو أنه لا بأس به، وهو ممن يكتب حديثه، ولم أجد في أحاديثه حديثًا منكرًا.

---

(1) جعفر بن الحارث الواسطي، أبو الأشهب، وهذا من الطبقة السابعة، تمييز. انظر: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 140).

(2) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (3 /238).

(3) هو عبد الله بن إدريس بن يزيد بن عبد الرحمن الأودي، أبو محمد الكوفي، ثقة فقيه عابد، من الثامنة، مات سنة اثنتين وتسعين ومائة، وله بضع وسبعون سنة، ع. انظر: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 295).

(4) التاريخ الكبير، للبخاري (189/2).

(5) الثقات، لابن حبان (139/6).

(6) المختلف فيهم، لابن شاهين (ص: 75).

(7) العلل الواردة في الأحاديث النبوية، للدارقطني (47/4).

(8) إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (210/3).

(9) الضعفاء لأبي زرعة الرازي في أجوبته على أسئلة البرذعي (853/3)، الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (476/2).

(10) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (476/2).

(11) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي (369/2).

ولكن ابن حبان نبه في موضع آخر على خطئه اليسير مع توثيقه، فقال[1]: كان يخطئ في الشيء بعد الشيء، ولم يكثر خطؤه حتى يصير من المجروحين في الحقيقة ولكنه ممن لا يحتج به إذا انفرد، وهو من الثقات يغرب، وهو ممن أستخير الله فيه.

وأما ابن حجر فوافق ابن حبان في جانب توثيقه، وخالفه بوصفه بكثرة الخطأ، فقال[2]: صدوق كثير الخطأ.

وضعفه ابن معين[3] والنسائي[4] وابن القيسراني[5] والبوصيري[6] وابن حجر[7].

وقال الذهبي[8]: واه، وقال أيضًا هو[9] وابن حجر[10] وابن الملقن[11]: ضعفوه.

وقال ابن معين مرة[12] وابن الجارود[13] والدولابي[14]: ليس بثقة، وزاد الدولابي: منكر الحديث، وكذا قال البخاري[15]، وقال مرة[16]: في حفظه شيء يكتب حديثه.

وقال ابن معين في موضع آخر[17]: ليس حديثه بشيء، وقال السيوطي[18] والكناني[19]

---

(1) المجروحين، لابن حبان (212/1).

(2) تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 295).

(3) تاريخ ابن معين، رواية الدوري (399/4).

(4) الضعفاء والمتروكون، للنسائي (ص: 28).

(5) ذخيرة الحفاظ، لابن القيسراني (1025/2).

(6) إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة، للبوصيري (177/7).

(7) تغليق التعليق، لابن حجر (162/3).

(8) تلخيص كتاب الموضوعات، للذهبي (ص: 83).

(9) ميزان الاعتدال، للذهبي (492/4).

(10) لسان الميزان، لابن حجر (15/9).

(11) البدر المنير، لابن الملقن (572/5).

(12) الضعفاء الكبير، للعقيلي (188/1).

(13) إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (212/3).

(14) لسان الميزان، لابن حجر (113/2).

(15) الضعفاء الصغير، للبخاري (ص: 36).

(16) الضعفاء الكبير، للعقيلي (188/1).

(17) تاريخ ابن معين، رواية الدوري (487/3).

(18) اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة، للسيوطي (236/1).

(19) تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة، للكناني (316/1).

والشوكاني[1]: ليس بشيء، وقال أبو أحمد الحاكم[2]: ليس بالقوي عندهم.

وقال ابن القيسراني في موضع آخر[3]: ضعيف الحديث منكر.

وذكره العقيلي[4] وابن الجوزي[5] والساجي[6] وأبو العرب[7] في الضعفاء.

- **خلاصة القول فيه، والمقارنة بين حكم الإمام يعقوب الفسوي وأحكام غيره من النقاد:**

الراوي ضعيف، والله سبحانه وتعالى أعلم.

وافق أغلب النقاد الإمام يعقوب الفسوي في تضعيف الراوي.

الراوي الثاني: عِيسَى بْنُ الْمُسَيَّبِ البَجَلِيُّ[8]:

- **قال يعقوب الفسوي**[9]: حدثنا أَبُو نُعَيْم[10] قَالَ: ثنا عِيسَى بْنُ الْمُسَيَّب وهو بَجَلِيٌّ، كَانَ أَسَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ وَلَّاهُ الْقَضَاءَ، وفيه ضعف.

- **أقوال النقاد في الراوي:**

ذكره ابن حبان في الثقات[11].

وقال ابن عدي[12]: صالح فيما يرويه، وقال الدارقطني[13]: صالح الحديث.

---

(1) الفوائد المجموعة، الشوكاني (ص: 502).

(2) الأسامي والكنى، لأبي أحمد الحاكم (1/ 435).

(3) ذخيرة الحفاظ، لابن القيسراني (1371/3).

(4) الضعفاء الكبير، للعقيلي (188/1).

(5) الضعفاء والمتروكون، لابن الجوزي (170/1).

(6) إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (211/3).

(7) إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (211/3).

(8) عيسى بن المسيب البجلي، كان قاضيًا لخالد بن عبد الله القسري على الكوفة ولكنه عُمِّر، وكان جابر بن يزيد الجعفي يجلس معه إذا جلس للقضاء، توفي في خلافة أبي جعفر. انظر: الطبقات الكبرى، لابن سعد (334/6).

(9) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (3 /232).

(10) هو الفضل بن دكين.

(11) الثقات، لابن حبان (232/7).

(12) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي (444/6).

(13) سنن الدارقطني (103/1).

وقال الحاكم[1]: صدوق ولم يجرح قط.

قال الباحث: ويستغرب جزم الحاكم بعدم وجود من جرحه، فقد تكلم فيه جماعة من العلماء، فقال أبو زرعة[2] وأبو حاتم[3] الرازيان: ليس بالقوي، وزاد أبو حاتم: محله الصدق.

وقال ابن الملقن[4]: فيه مقال، وذكره ابن شاهين[5] وابن الجوزي[6] والذهبي[7]في الضعفاء.

وضعفه ابن معين[8] وأحمد بن حنبل[9] وأبو داود[10] والنسائي[11] والدارقطني في موضع آخر[12]، وزاد ابن معين: ليس بشيء، وزاد في موضع آخر[13]: وكان أسد بن عبد الله ولاه القضاء بخراسان[14].

وقال ابن حبان[15]: كان ممن يقلب الأخبار ولا يعلم، ويخطئ في الآثار ولا يفهم؛ حتى خرج عن حد الاحتجاج به.

قال الباحث: ويستغرب أيضًا من ابن حبان بعد هذا الجرح المفسر أنه ذكره في ثقاته.

---

(1) المستدرك على الصحيحين، للحاكم (292/1).

(2) الضعفاء لأبي زرعة الرازي (507/2)، الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (288/6).

(3) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (288/6).

(4) البدر المنير، لابن الملقن (446/1).

(5) تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين، لابن شاهين (ص: 144).

(6) الضعفاء والمتروكون، لابن الجوزي (242/2).

(7) المغني في الضعفاء، للذهبي (501/2).

(8) تاريخ ابن معين، رواية الدوري (342/3)، الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (288/6).

(9) العلل ومعرفة الرجال، لأحمد رواية المروذي وغيره (ص: 76).

(10) المغني في الضعفاء (501/2)، ميزان الاعتدال، للذهبي (323/3).

(11) الضعفاء والمتروكون، للنسائي (ص: 76).

(12) ميزان الاعتدال، للذهبي (323/3).

(13) تاريخ ابن معين، رواية الدوري (461/3).

(14) خُراسان: بلاد واسعة أول حدودها مما يلي العراق، وآخر حدودها مما يلي الهند طخارستان وغزنة وسجستان وكرمان، وتشتمل على أمهات من البلاد منها: نيسابور، وهراة، ومرو وهي كانت قصبتها، وبلخ، وطالقان، ونسا، وأبيورد، وسرخس، وما يتخلل ذلك من المدن التي دون نهر جيحون. انظر: معجم البلدان، لياقوت الحموي (350/2).

(15) المجروحين، لابن حبان (119/2).



- **خلاصة القول فيه، والمقارنة بين حكم الإمام يعقوب الفسوي وأحكام غيره من النقاد:**

الراوي ضعيف، والله سبحانه وتعالى أعلم.

وافق أغلب النقاد الإمام يعقوب الفسوي في تضعيف الراوي، ووافقه الإمام ابن معين بذكر اسم من ولاه.

الراوي الثالث: عَبَّادُ بْنُ رَاشِدٍ البَصْرِيُّ[1]:

- **قال يعقوب الفسوي**[2]: عباد بن راشد في حديثه ضعف.

- **أقوال النقاد في الراوي:**

وثقه أحمد بن حنبل بتكرار لفظ التوثيق[3]، وقال في موضع[4]: شيخ ثقة صدوق صالح، وفي موضع آخر[5]: عباد بن راشد أثبت حديثًا من عباد بن ميسرة.

وكذلك وثقه العجلي[6] والبزار[7].

وقال الساجي[8] والأزدي[9] والذهبي[10] وابن حجر[11]: صدوق، وزاد ابن حجر: له أوهام.

وقال ابن معين[12]: صالح، وفي موضع[13]: ليس حديثه بالقوي، ولكنه يكتب، وفي موضع

---

(1) عباد بن راشد التميمي مولاهم البصري البزار، من السابعة، خ د س ق. انظر: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 290).

(2) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (2 /126).

(3) العلل ومعرفة الرجال، لأحمد رواية ابنه عبد الله (2 /368).

(4) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (6 /79).

(5) العلل ومعرفة الرجال، لأحمد رواية ابنه عبد الله (2 /369).

(6) معرفة الثقات، للعجلي (2 /16).

(7) كشف الأستار عن زوائد البزار، للهيثمي (1/ 72).

(8) تهذيب التهذيب، لابن حجر (5 /81).

(9) تهذيب التهذيب، لابن حجر (5 /81).

(10) ميزان الاعتدال، للذهبي (2 /365).

(11) تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 290).

(12) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (6 /79).

(13) تاريخ ابن معين، رواية الدوري (4 /103).

آخر ضعفه[1]، وقال أبو حاتم الرازي[2]: صالح الحديث، وأنكر على البخاري إدخال اسمه في كتاب الضعفاء، وقال: يحول من هناك.

وقال ابن عدي[3]: ليس حديثه بالكثير وحديثه مقدار ما له مما ذكرته، وما لم أذكره على الاستقامة.

وقال ابن المديني[4]: لا أعرف حاله.

وضعفه أبو داود[5] ، وقال ابن البرقي[6] والنسائي[7]: ليس بالقوي.

وقال البخاري[8]: روى عنه عبد الرحمن بن مهدي، وتركه يحيى القطان.

وقال ابن حبان[9] : كان ممن يأتي بالمناكير عن أقوام مشاهير، حتى يسبق إلى القلب أنه كان المتعمد لها؛ فبطل الاحتجاج به، وقال ابن حجر عن الحديث الذي جاء به ابن حبان شاهدًا على كلامه[10] : ليس هو من رواية عباد بن راشد إنما هو من رواية عباد بن كثير فهذا عندي من أوهام ابن حبان، والله أعلم.

- خلاصة القول فيه، والمقارنة بين حكم الإمام يعقوب الفسوي وأحكام غيره من النقاد:

الراوي صدوق له أوهام، والله سبحانه وتعالى أعلم.

وافق بعض النقاد الإمام يعقوب الفسوي على تضعيفه، وخالفه بعضهم فوثقوه.

وعبارة الإمام يعقوب الفسوي فيه دقيقة؛ حيث أشار إلى أن الضعف إنما هو في حديثه، وجاءت موافقة بمعناها لعبارة الإمام ابن معين-في أحد أقواله-، وكأن الإمام يعقوب الفسوي يفرق بين قوله: "فيه ضعف"، وقوله: "في حديثه ضعف" بأن الأخرى دون الأولى في الضعف.

---

(1) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي (4 /340).
(2) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (6 /79).
(3) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي (4 /340).
(4) تهذيب التهذيب، لابن حجر (5 /81).
(5) تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للمزي (14 /118).
(6) تهذيب التهذيب، لابن حجر (5 /81).
(7) الضعفاء والمتروكين، للنسائي (ص214).
(8) التاريخ الكبير، للبخاري (6 /36).
(9) المجروحين، لابن حبان (2 /163).
(10) تهذيب التهذيب، لابن حجر (5 /81).

ولم أجد لمن ضعفه سببًا في ذلك إلا ما قاله الإمام ابن حبان، وهو متعقب بما قاله الإمام ابن حجر.

2- الرواة الذين قال فيهم، "فِيهِ ضَعْفٌ، لَيْسَ بِمَتْرُوك وَلَا يَقُومُ حَدِيثُهُ مَقَامَ الْحُجَّةِ":

الراوي الأول: إِبْرَاهِيمُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ المَكِّيُّ[1]:

- **قال يعقوب الفسوي**[2]: **إبراهيم بن إسماعيل مكي**، ومحمد بن أبي حميد مديني، وصالح بن أبي الأخضر بصري، وطلحة بن عمرو مكي، وإسماعيل بن رافع. فيهم ضعف، ليسوا بمتروكين ولا يقوم حديثهم مقام الحُجَّة.

وذكره في: بَابِ مَنْ يُرْغَبُ عَنِ الرِّوَايَةِ عَنْهُمْ[3].

- **أقوال النقاد في الراوي:**

وثقه أبو زرعة الرازي[4]، وذكره ابن حبان في الثقات[5].

وقال أبو حاتم الرازي[6]: مجهول، وقال الذهبي[7]: لا يكاد يُعْرَف، وقال ابن حجر[8]: مجهول الحال.

وقال ابن معين[9]: ليس بشيء، وقال في موضع آخر[10]: ليس حديثه بشيء.

وذكره ابن الجارود[11] والساجي[12] وابن شاهين[13] وابن الجوزي[14] في الضعفاء.

---

(1) إبراهيم بن إسماعيل، ويقال إسماعيل ابن إبراهيم الحجازي، من الثالثة، د ق. انظر: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 88).

(2) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (3/52-53).

(3) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (3/40).

(4) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (2/155).

(5) الثقات، لابن حبان (4/16).

(6) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (2/83).

(7) المغني في الضعفاء (1/9)، ميزان الاعتدال، للذهبي (1/20).

(8) تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 88).

(9) تاريخ ابن معين، رواية الدوري (3/62).

(10) تاريخ ابن أبي خيثمة (3/264).

(11) لسان الميزان، لابن حجر (1/242).

(12) لسان الميزان، لابن حجر (1/242).

(13) تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين، لابن شاهين (ص: 47).

(14) الضعفاء والمتروكون، لابن الجوزي (1/23).

- **خلاصة القول فيه، والمقارنة بين حكم الإمام يعقوب الفسوي وأحكام غيره من النقاد:**

الراوي ضعيف، والله سبحانه وتعالى أعلم.

وافق أغلب النقاد الإمام يعقوب الفسوي على تضعيفه.

الراوي الثاني: إِسْمَاعِيلُ بْنُ رَافِعٍ المَدَنِيُّ[1]:

- **قال يعقوب الفسوي**[2]: إبراهيم بن إسماعيل مكي، ومحمد بن أبي حميد مديني، وصالح بن أبي الأخضر بصري، وطلحة بن عمرو مكي، **وإسماعيل بن رافع.** فيهم ضعف، ليسوا بمتروكين ولا يقوم حديثهم مقام الحُجَّة.

وذكره في: بَابِ مَنْ يُرْغَبُ عَنِ الرِّوَايَةِ عَنْهُمْ[3].

- **أقوال النقاد في الراوي:**

قال البخاري[4]: ثقة مقارب الحديث.

وقال ابن المبارك[5]: ليس به بأس، ولكنه يحمل عن هذا وهذا.

وقال الساجي[6]: صدوق يهم في الحديث.

وضعفه ابن سعد[7] وابن معين[8] وأحمد بن حنبل[9] وابن عمار[10] والعجلي[11] وأبو حاتم

---

(1) إسماعيل بن رافع بن عويمر الأنصاري المدني القاص، نزيل البصرة، يكنى أبا رافع، من السابعة، مات في حدود الخمسين ومائة، بخ ت ق. انظر: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 107).

(2) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (3/52-53).

(3) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (3/40).

(4) سنن الترمذي (4/189).

(5) تاريخ دمشق، لابن عساكر (8/399).

(6) إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (2/167).

(7) الطبقات الكبرى، لابن سعد (5/432).

(8) سؤالات ابن الجنيد (ص: 486) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (2/169).

(9) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (2/169).

(10) إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (2/168).

(11) إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (2/168).

الرازي[1] والنسائي[2] وابن الجاود[3] والعقيلي[4] والخطيب البغدادي[5] والعراقي[6] والهيثمي[7] والبوصيري[8].

وقال محمد بن أحمد المقدمي[9]: ليس بالقوي، وقال أبو أحمد الحاكم[10]: ليس بالقوي عندهم، وقال ابن حجر[11]: ضعيف الحفظ.

وقال ابن عدي[12]: أحاديثه كلها مما فيه نظر، إلا أنه يكتب حديثه في جملة الضعفاء.

وقال ابن معين[13] والنسائي[14] مرة وأبو داود[15]: ليس بشيء، وقال الذهبي[16]: ضعيف واه.

وقال الفلاس[17]: منكر الحديث، في حديثه ضعف، وقال أحمد بن حنبل[18] وأبو حاتم الرازي[19] مرة وابن عبد البر[20]: منكر الحديث، وزاد ابن عبد البر: ضعيف جداً، ليس بشيء.

---

(1) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (169/2).
(2) تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للمزي (88/3).
(3) تهذيب التهذيب، لابن حجر (296/1).
(4) تهذيب التهذيب، لابن حجر (296/1).
(5) تاريخ دمشق، لابن عساكر (403/8).
(6) تخريج أحاديث إحياء علوم الدين، للعراقي (691/2).
(7) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، للهيثمي (276/3).
(8) إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة، للبوصيري (137/7).
(9) تاريخ دمشق، لابن عساكر (402/8).
(10) تهذيب التهذيب، لابن حجر (295/1).
(11) تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 107).
(12) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي (454/1).
(13) تاريخ ابن معين، رواية الدوري (62/3)، الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (169/2).
(14) تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للمزي (88/3).
(15) إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (168/2)،.
(16) الكاشف، للذهبي (245/1).
(17) تاريخ دمشق، لابن عساكر (400/8).
(18) تاريخ دمشق، لابن عساكر (400/8).
(19) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (169/2).
(20) إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (168/2).

وقد فسر ابن حبان جرحه للراوي، فقال[1]: كان رجلًا صالحًا إلا أنه يقلب الأخبار، حتى صار الغالب على حديثه المناكير التي تسبق إلى القلب أنه كان كالمتعمد لها.

وقال النسائي[2]: ليس بثقة، وقال البزار[3]: ليس بثقة ولا حجة.

وقال ابن الجنيد[4] وابن خراش[5] والنسائي[6] والدارقطني[7] وابن القيسراني[8] والهيثمي[9] والبوصيري[10] والسيوطي[11] والمتقي الهندي[12]: متروك الحديث، وقال الذهبي في مرة أخرى[13]: هالك.

- خلاصة القول فيه، والمقارنة بين حكم الإمام يعقوب الفسوي وأحكام غيره من النقاد:

الراوي ضعيف سيئ الحفظ، والله سبحانه وتعالى أعلم.

وافق أغلب النقاد الإمام يعقوب الفسوي على تضعيفه، ووثقه الإمام ابن المبارك والإمام البخاري، وقد علق الإمام الألباني على توثيق الإمام البخاري للراوي بقوله[14]:"قد يكون في نفسه ثقة، ولكنه سيئ الحفظ، وقد يسوء حفظه جدًا حتى يكثر الخطأ في حديثه فيسقط الاحتجاج به، ولهذا تركه جماعة وضعفه آخرون، والبخاري كأنه خفي عليه أمره، والجرح المفسر مقدم على التعديل، كما هو معلوم".

(1) المجروحين، لابن حبان (124/1).
(2) تاريخ دمشق، لابن عساكر (401/8).
(3) إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (168/2).
(4) الضعفاء والمتروكون، لابن الجوزي (112/1).
(5) تاريخ دمشق، لابن عساكر (402/8).
(6) الضعفاء والمتروكون، للنسائي (ص: 16).
(7) سؤالات البرقاني للدارقطني (ص: 14).
(8) ذخيرة الحفاظ، لابن القيسراني (1292/3).
(9) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، للهيثمي (159/7).
(10) مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه، للبوصيري (157/1).
(11) البدور السافرة، للسيوطي (ص: 19).
(12) كنز العمال، للمتقي الهندي (611/8).
(13) المستدرك على الصحيحين، للحاكم (272/2).
(14) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة، للألباني (529/1).

الراوي الثالث: صَالِحُ بنُ أَبِي الأَخْضَرِ اليَمَامِيُّ البَصْرِيُّ:

- **قال يعقوب الفسوي**[1]: إبراهيم بن إسماعيل مكي، ومحمد بن أبي حميد مديني، **وصالح بن أبي الأخضر بصري**، وطلحة بن عمرو مكي، وإسماعيل بن رافع. فيهم ضعف، ليسوا بمتروكين ولا يقوم حديثهم مقام الحُجَّة.

ستأتي دراسته في مبحث: (الجرح النسبي) لأنه به ألصق[2].

الراوي الرابع: طَلْحَةُ بْنُ عَمْرِو بْنِ عُثْمَانَ المَكِّيُّ[3]:

- **قال يعقوب الفسوي**[4]: إبراهيم بن إسماعيل مكي، ومحمد بن أبي حميد مديني، وصالح بن أبي الأخضر بصري، **وطلحة بن عمرو مكي**، وإسماعيل بن رافع. فيهم ضعف، ليسوا بمتروكين ولا يقوم حديثهم مقام الحُجَّة.

وذكره في: بَابِ مَنْ يُرْغَبُ عَنِ الرِّوَايَةِ عَنْهُمْ[5].

- **أقوال النقاد في الراوي:**

ضعفه العقيلي[6] والعجلي[7] وأبو زرعة الرازي[8] وأبو داود[9] والدارقطني[10] وابن عبد الهادي[11] وابن الملقن[12] والعراقي[13] والهيثمي[14]

---

(1) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (3/52-53).

(2) انظر: (ص:352)، من هذا البحث.

(3) طلحة بن عمرو بن عثمان الحضرمي المكي، من السابعة، مات سنة اثنتين وخمسين ومائة، ق. انظر: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 283).

(4) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (3/52-53).

(5) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (3/40).

(6) الضعفاء الكبير، للعقيلي (1/275).

(7) معرفة الثقات، للعجلي (1/478).

(8) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (4/478).

(9) تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للمزي (13/429).

(10) سنن الدارقطني (3/163).

(11) تنقيح التحقيق، لابن عبد الهادي (2/519).

(12) البدر المنير، لابن الملقن (7/256).

(13) تخريج أحاديث إحياء علوم الدين، للعراقي (4/1889).

(14) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، للهيثمي (8/113).

والبوصيري[1] وابن حجر[2].

وقال الدارقطني مرة[3]: لين، وقال الذهبي[4]: واه، وقال مرة[5]: ضعفوه، وقال ابن حجر مرة[6] والشوكاني[7]: ساقط.

وقال البخاري[8] وأبو حاتم الرازي[9]: لين الحديث عندهم، وزاد أبو حاتم: ليس بالقوي، وكذا قال البزار[10] والبيهقي مرة[11].

وقال أبو أحمد الحاكم[12]: ليس بالقوي عندهم.

وقال ابن المديني[13] وابن معين[14]: ضعيف ليس بشيء، وقال ابن سعد[15]: ضعيف جدًا.

وقال أحمد بن حنبل[16]: لا شيء متروك الحديث، وقال النسائي[17]: ليس بثقة، وقال ابن القيسراني[18]: ليس بشيء.

---

(1) إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة، للبوصيري (107/3).
(2) إتحاف المهرة، لابن حجر (445/7).
(3) سؤالات حمزة للدارقطني (ص: 220).
(4) المستدرك على الصحيحين، للحاكم (414/2).
(5) الكاشف، للذهبي (514/1).
(6) التلخيص الحبير (528/2)، المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية، لابن حجر (99/4).
(7) نيل الأوطار، للشوكاني (356/4).
(8) الضعفاء الصغير، للبخاري (ص: 77).
(9) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (478/4).
(10) مسند البزار (191/16).
(11) السنن الكبرى (44/2)، السنن الصغير، للبيهقي (370/2).
(12) إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (80/7).
(13) سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني (ص: 112).
(14) تاريخ ابن أبي خيثمة (263/3)، الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (478/4).
(15) الطبقات الكبرى، لابن سعد (39/6).
(16) العلل ومعرفة الرجال، لأحمد رواية ابنه عبد الله (411/1).
(17) تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للمزي (429/13).
(18) تذكرة الحفاظ، لابن القيسراني (ص: 202).

وقال ابن الجنيد[1] والنسائي[2] وابن القيسراني[3] والهيثمي[4] وابن حجر[5] والشوكاني[6] مرة: متروك، وزاد الشوكاني: لا تحل الرواية عنه، وقال الجوزجاني[7]: غير مرضي في حديثه، وقال الذهبي مرة أخرى[8]: ساقط.

وقال ابن عدي[9]: عامة ما يرويه لا يتابع عليه، وعامة حديثه مما فيه نظر.

وقال ابن حبان[10]: يروي عن الثقات ما ليس من أحاديثهم، لا يحل كتابة حديثه، ولا الرواية عنه إلى على جهة التعجب.

- **خلاصة القول فيه، والمقارنة بين حكم الإمام يعقوب الفسوي وأحكام غيره من النقاد:**

الراوي متروك، والله سبحانه وتعالى أعلم.

وافق النقاد الإمام يعقوب الفسوي على تضعيف الراوي.

الراوي الخامس: مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي حُمَيْدٍ المَدِينِيُّ[11]:

- **قال يعقوب الفسوي**[12]: إبراهيم بن إسماعيل مكي، **ومحمد بن أبي حميد مديني**، وصالح بن أبي الأخضر بصري، وطلحة بن عمرو مكي، وإسماعيل بن رافع. فيهم ضعف، ليسوا بمتروكين ولا يقوم حديثهم مقام الحُجَّة.

وذكره في: بَابِ مَنْ يُرْغَبُ عَنِ الرِّوَايَةِ عَنْهُمْ[13].

---

(1) الضعفاء والمتروكون، لابن الجوزي (65/2).

(2) الضعفاء والمتروكون، للنسائي (ص: 60).

(3) ذخيرة الحفاظ، لابن القيسراني (313/1).

(4) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، للهيثمي (85/5).

(5) تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 283).

(6) الفوائد المجموعة، للشوكاني (ص: 445).

(7) أحوال الرجال، للجوزجاني (ص: 249).

(8) تلخيص كتاب الموضوعات، للذهبي (ص: 195).

(9) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي (174/5).

(10) المجروحين، لابن حبان (382/1).

(11) محمد بن أبي حميد، إبراهيم الأنصاري الزرقي، أبو إبراهيم المدني، لقبه حماد، من السابعة، ت ق. انظر: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 475).

(12) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (52/3-53).

(13) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (40/3).

- أقوال النقاد في الراوي:

ضعفه ابن معين[1] وأبو زرعة الرازي[2] وأبو داود[3] والترمذي[4] والدارقطني[5] والبيهقي[6] والذهبي[7] وابن الملقن[8] والبوصيري[9] وابن حجر[10] والشوكاني[11]، وزاد ابن حجر في موضع [12]: سيئ الحفظ، وقال الترمذي في موضع [13]: ليس بالقوي عند أهل الحديث، وقال أبو أحمد الحاكم[14]: ليس بالقوي عندهم.

وقال أحمد بن حنبل[15] والبزار[16]: ليس بقوي، وقال الذهبي في موضع آخر [17]: ضعفوه، وقال ابن القيم[18]: متفق على ضعفه ونكارة حديثه، وقال الهيثمي[19]: أجمعوا على ضعفه، وقال في موضع آخر[20]: مع ضعفه يكتب حديثه.

وقال ابن عدي[21]: ضعفه بين على ما يرويه، وحديثه متقارب، وهو مع ضعفه يكتب حديثه، وذكره ابن البرقي فيمن كان الغالب على روايته الضعف[22].

---

(1) تاريخ ابن معين، رواية ابن محرز (68/1)، الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (135/3).
(2) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (234/7).
(3) تهذيب التهذيب، لابن حجر (133/9).
(4) سنن الترمذي (559/5).
(5) تهذيب التهذيب، لابن حجر (133/9).
(6) السنن الكبرى (430/7)، شعب الإيمان، للبيهقي (35/6).
(7) تنقيح التحقيق (392/1)، ميزان الاعتدال، للذهبي (589/1).
(8) البدر المنير، لابن الملقن (27/8).
(9) إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة، للبوصيري (396/1).
(10) تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 475).
(11) نيل الأوطار، للشوكاني (293/3).
(12) المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية، لابن حجر (394/12).
(13) سنن الترمذي (455/4).
(14) الأسامي والكنى، لأبي أحمد الحاكم (251/1).
(15) العلل ومعرفة الرجال، لأحمد رواية ابنه عبد الله (481/2).
(16) مسند البزار (414/1).
(17) الكاشف (166/2)، المغني في الضعفاء، للذهبي (573/2).
(18) حاشية ابن القيم على سنن أبي داود، لابن القيم (66/7).
(19) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، للهيثمي (165/1).
(20) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، للهيثمي (293/2).
(21) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي (13/3).
(22) انظر: تهذيب التهذيب، لابن حجر (133/9).

وقال المنذري[1]: لم يُترك، ومَشاهُ بعضهم ولا يضر في المتابعات.

ووصفه جماعة من النقاد بنكارة الحديث، فقال أحمد بن حنبل في موضع آخر[2]: أحاديثه مناكير.

وقال البخاري[3] والساجي[4] وأبو حاتم الرازي[5] والترمذي[6] والسخاوي[7] والكناني[8]: منكر الحديث، وزاد أبو حاتم في موضع آخر[9]: ضعيف الحديث، يروى عن الثقات بالمناكير.

وقال ابن حبان[10]: كان كثير الخطأ فاحش الوهم، يروي المناكير عن المشاهير حتى يسبق إلى القلب أنه المعتمد لها، لا يجوز الاحتجاج بخبره، وقال في موضع آخر[11]: كان شيخًا مغفلًا يقلب الإسناد ولا يفهم ويلزق به المتن ولا يعلم، فلما كثر ذلك في أخباره بطل الاحتجاج بروايته.

وقال ابن معين[12] والنسائي[13] وابن القيسراني[14]: ليس بشيء، وزاد ابن معين في موضع آخر[15]: ولا يكتب حديثه.

وقال النسائي في موضع آخر[16]: ليس بثقة.

---

(1) الترغيب والترهيب، للمنذري (47/3).

(2) العلل ومعرفة الرجال، لأحمد رواية ابنه عبد الله (405/2).

(3) التاريخ الكبير (70/1)، التاريخ الأوسط (184/2)، الضعفاء الصغير، للبخاري (ص: 119).

(4) تهذيب التهذيب، لابن حجر (133/9).

(5) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (135/3).

(6) سنن الترمذي (360/2).

(7) المقاصد الحسنة، للسخاوي (ص: 215).

(8) تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة، للكناني (138/2).

(9) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (234/7).

(10) المجروحين، لابن حبان (253/1).

(11) المجروحين، لابن حبان (271/2).

(12) تاريخ ابن معين، رواية ابن محرز (55/1)، سؤالات ابن الجنيد (ص: 477).

(13) العلل المتناهية في الأحاديث الواهية، للدارقطني (203/1).

(14) ذخيرة الحفاظ، لابن القيسراني (554/1).

(15) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي (12/3).

(16) الضعفاء والمتروكون، للنسائي (ص: 31).

وقال البخاري في موضع آخر[1]: ضعيف ذاهب الحديث، لا أروي عنه شيئًا، وقال الجوزجاني[2]: واهي الحديث ضعيف.

وقال ابن بشكوال[3]: ضعيف الحديث، شبيه بالمتروك، وقال البوصيري[4] وابن حجر في موضع آخر [5]: متروك.

- **خلاصة القول فيه، والمقارنة بين حكم الإمام يعقوب الفسوي وأحكام غيره من النقاد:**

الراوي منكر الحديث، والله سبحانه وتعالى أعلم.

وافق النقاد الإمام يعقوب الفسوي على تضعيف الراوي.

3- الرواة الذين قال فيهم، "لَيْسَ بِمَتْرُوكٍ وَلَا هُوَ حُجَّة":

الراوي الأول: عِسْلُ بْنُ سُفْيَانَ البَصْرِيُّ[6]:

- **قال يعقوب الفسوي**[7]: عِسْلُ بن سفيان ليس بمتروك ولا هو حُجَّة.

- **أقوال النقاد في الراوي:**

ذكره ابن حبان في "الثقات"[8]، وقال: يخطئ ويخالف على قلة روايته، وذكره في "المجروحين"[9]، وقال: كثير التفرد عن الثقات مالا يشبه حديث الأثبات على قلة روايته، ولا يتهيأ الاحتجاج بانفراد من لم يسلك سنن العدول في الروايات، وهو ممن أستخير الله فيه.

---

(1) العلل الكبير، للترمذي (ص: 255).

(2) أحوال الرجال، للجوزجاني (ص: 221).

(3) شيوخ عبد الله بن وهب القرشي، لابن بشكوال (110/1).

(4) مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه، للبوصيري (34/1).

(5) التلخيص الحبير (419/3)، إتحاف المهرة، لابن حجر (139/5).

(6) عِسْل بن سفيان التميمي، أبو قرة البصري، من السادسة، د ت. انظر: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 390).

(7) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (65/3).

(8) الثقات، لابن حبان (292/7).

(9) المجروحين، لابن حبان (195/2).

وقال ابن سعد[1]: فيه ضعف، وقال العقيلي[2]: في حديثه وهم، وقال أبو عبد الله الحاكم[3]: ليس مستبعدًا منه الوهم، وقال أحمد بن حنبل[4] والنسائي[5]: ليس بالقوي، وقال أبو أحمد الحاكم[6]: ليس بالمتين عندهم، وقال الذهبي[7]: لين.

وضعفه ابن معين[8] وابن القيسراني[9] والبوصيري[10] وابن حجر[11] والمناوي[12]،

وقال ابن عدي[13]: قليل الحديث، ومع ضعفه يُكتب حديثه.

وقال البخاري[14]: فيه نظر، وقال في موضع آخر[15]: عنده مناكير، وقال أبو حاتم الرازي[16]: منكر الحديث.

– خلاصة القول فيه، والمقارنة بين حكم الإمام يعقوب الفسوي وأحكام غيره من النقاد:

الراوي ضعيف، والله سبحانه وتعالى أعلم.

وافق النقاد الإمام يعقوب الفسوي على تضعيفه، واضطرب فيه قول الإمام ابن حبان.

---

(1) الطبقات الكبرى، لابن سعد (191/7).

(2) الضعفاء الكبير، للعقيلي (426/3).

(3) المستدرك على الصحيحين، للحاكم (760/1).

(4) العلل ومعرفة الرجال، لأحمد رواية ابنه عبد الله (366/2).

(5) تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للمزي (53/20).

(6) إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (236/9).

(7) المقتنى في سرد الكنى، للذهبي (24/2).

(8) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (43/7).

(9) ذخيرة الحفاظ، لابن القيسراني (2041/4).

(10) إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة، للبوصيري (254/2).

(11) تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 390).

(12) فيض القدير، للمناوي (315/6).

(13) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي (92/7).

(14) التاريخ الكبير، للبخاري (93/7).

(15) التاريخ الأوسط، للبخاري (22/2).

(16) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (43/7).

الراوي الثاني: عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَلْحَةَ الْهَاشِمِيُّ الشَّامِيُّ[1]:

- **قال يعقوب الفسوي**[2]: ابن أبي طلحة أبو الحسن الهاشمي، شامي ليس هو بمتروك ولا هو حُجَّة.

وقال في موضع آخر[3]: علي بن أبي طلحة شامي، وهو يُكْنَى أبا طلحة، وهو ضعيف الحديث منكر، ليس بمحمود المذهب.

- **أقوال النقاد في الراوي:**

وثقه العجلي[4] وابن القطان[5]، وذكره ابن حبان[6] وابن خلفون[7] في الثقات.

وقال النسائي[8]: ليس به بأس، وقال أبو داود[9]: هو في الحديث إن شاء الله تعالى مستقيم، كان له رأي سوء وكان يرى السَّيف[10].

وقال ابن حجر[11]: صدوق قد يخطئ، أرسل عن ابن عباس ولم يره.

قال الباحث: قد وصفه جماعة من العلماء الراوي بالإرسال عن ابن عباس وغيره من الصحابة-رضوان الله عليهم-، ومنهم: دحيم[12]، وأبو حاتم الرازي[13]، وابن حبان[14]، وأبو أحمد

(1) علي بن أبي طلحة، سالم مولى بني العباس، سكن حمص، من السادسة، مات سنة ثلاث وأربعين ومائة، م د س ق. انظر: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 402).

(2) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (65/3).

(3) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (457/2).

(4) معرفة الثقات، للعجلي (156/2).

(5) بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام، لابن القطان (541/3).

(6) الثقات، لابن حبان (211/7).

(7) إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (347/9).

(8) تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للمزي (491/20).

(9) سؤالات الآجري أبا داود السجستاني (265/2).

(10) قال الباحث: وقد وقف الإمام ابن حجر على السبب الذي قال فيه أبو داود ذلك. ينظر له في: تهذيب التهذيب، لابن حجر (340/7).

(11) تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 402).

(12) الجرح والتعديل (188/6)، المراسيل، لابن أبي حاتم (ص: 140).

(13) الجرح والتعديل (188/6)، المراسيل، لابن أبي حاتم (ص: 140).

(14) الثقات (211/7)، مشاهير علماء الأمصار، لابن حبان (ص: 289).

الحاكم[1]، والمزي[2]، والهيثمي[3]، والذهبي[4]، والعلائي[5].

وضعفه الهيثمي[6]، وذكره العقيلي[7] والذهبي[8] في الضعفاء.

وقال أحمد بن حنبل[9]: له أشياء منكرات.

- **خلاصة القول فيه، والمقارنة بين حكم الإمام يعقوب الفسوي وأحكام غيره من النقاد:**

الراوي صدوق مُرْسِل، والله سبحانه وتعالى أعلم.

خالف أغلب النقاد الإمام يعقوب الفسوي في تضعيف الراوي فوثقوه، ووافقه بعض النقاد على تضعيفه، ولعل تضعيف الإمام يعقوب الفسوي في موضعين كان لسببين:

الأول: سوء مذهبه، عندما أشار بقوله: "ليس بمحمود المذهب"، وقد كشف الإمام أبو داود عن طبيعة هذا المذهب بقوله: "كان له رأي سوء وكان يرى السَّيف".

والثاني: ووجود بعض المنكرات في حديثه، كما أشار لذلك الإمام أحمد بن حنبل، ولعلها كانت بسبب إرساله.

فالراوي على هذا صالح الأمر، مستقيم الحال، ووجود بعض المنكرات في حديثه لا يخرجُهُ عن حَدِّ الاحتجاج به، ولا يَنْزِلُ بحديثه عن درجة الحسن.

الراوي الثالث: مَيْمُون، أَبُو حَمْزَةَ الْأَعْوَرُ، الْقَصَّابُ[10] الكُوفِيُّ[11]:

- **قال يعقوب الفسوي**[12]: أبو حمزة الأعور ليس بمتروك ولا هو حُجَّة.

---

(1) الأسامي والكنى، لأبي أحمد الحاكم (287/3).

(2) تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للمزي (490/20).

(3) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، للهيثمي (268/4).

(4) المقتنى في سرد الكنى، للذهبي (175/1).

(5) جامع التحصيل، للعلائي (ص: 240).

(6) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، للهيثمي (331/2).

(7) الضعفاء الكبير، للعقيلي (234/3).

(8) المغني في الضعفاء، للذهبي (450/2).

(9) العلل ومعرفة الرجال، لأحمد رواية المروذي وغيره (ص: 164).

(10) القَصَّاب: بفتح القاف وتشديد الصاد المهملة وفي آخرها الباء المنقوطة بواحدة، هذه النسبة إلى بيع اللحم وإلى الذي يذبح الشياه ويبيع لحمها. انظر: الأنساب، للسمعاني (430/10).

(11) ميمون، أبو حمزة الأعور القصاب، من السادسة، ت ق. انظر: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 556).

(12) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (65/3).

- **أقوال النقاد في الراوي:**

قال البخاري[1]: ليس بالقوي عندهم، وقال أبو حاتم الرازي[2]: ليس بقوي يكتب حديثه، وقال الترمذي[3]: ليس هو بالقوي عند أهل الحديث.

وضعفه أحمد بن حنبل[4] والجوزجاني[5] وأبو داود[6] والدارقطني[7] والبيهقي[8] والهيثمي[9] وابن حجر[10]، وقال الذهبي[11]: لين.

وقال البخاري مرة[12] والساجي[13]: ليس بذاك، وقال الدارقطني مرة[14]: مضطرب الحديث.

وقال النسائي[15]: ليس بثقة، وقال ابن معين[16] وابن حزم[17]: ليس بشيء، وزاد ابن معين: لا يكتب حديثه.

وقال أبو أحمد الحاكم[18]: حديثه ليس بالقائم، وقال الخطيب البغدادي[19]: لا تقوم به

---

(1) التاريخ الأوسط، للبخاري (20/2).

(2) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (236/8).

(3) سنن الترمذي (303/3).

(4) العلل ومعرفة الرجال، لأحمد رواية ابنه عبد الله (124/3).

(5) أحوال الرجال، للجوزجاني (ص: 110).

(6) سؤالات الآجري أبا داود السجستاني (232/1).

(7) سنن الدارقطني (500/2).

(8) معرفة السنن والآثار، للبيهقي (12/6).

(9) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، للهيثمي (56/2).

(10) تقريب التهذيب (ص: 556)، التلخيص الحبير (356/2)، المطالب العالية، لابن حجر (91/4).

(11) المقتنى في سرد الكنى، للذهبي (200/1).

(12) التاريخ الكبير (343/7)، الضعفاء الصغير، للبخاري (ص: 128).

(13) تهذيب التهذيب، لابن حجر (396/10).

(14) العلل الواردة في الأحاديث النبوية، للدارقطني (159/2).

(15) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي (155/8).

(16) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (236/8).

(17) المحلى بالآثار، لابن حزم (174/8).

(18) تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للمزي (240/29).

(19) الضعفاء والمتروكون، لابن الجوزي (152/3)، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للمزي (240/29).

حجة، وقال البيهقي مرة[1]: غير محتج به عند أهل العلم بالحديث.

وقال البخاري مرة[2]: ضعيف جدًا، وقال مرة[3]: ضعيف ذاهب الحديث، وقال أحمد بن حنبل مرة[4] وابن القيسراني[5] والهيثمي[6]: متروك الحديث.

وقال العقيلي[7]: لا يتابع على كثير من حديثه، وذكر له ابن عدي أحاديث، وقال[8]: ولميمون الأعور غير ما ذكرت، وأحاديثه خاصة عن إبراهيم –النخعي– مما لا يتابع عليه.

وقال ابن حبان[9]: كان فاحش الخطأ، كثير الوهم، يروي عن الثقات ما لا يشبه حديث الأثبات.

– خلاصة القول فيه، والمقارنة بين حكم الإمام يعقوب الفسوي وأحكام غيره من النقاد:

الراوي ضعيف، والله سبحانه وتعالى أعلم.

وافق النقاد الإمام يعقوب الفسوي على تضعيفه.

4– الرواة الذين قال فيهم، "لَيْسَ بِالْقَوِيّ"، "حَدِيثُهُ لَيْسَ بِالْقَوِيّ"، "لَيْسَ بِالْقَوِيّ وَلَا بِالْمَتْرُوك، هُوَ بَيْنَ ذَلِكَ":

الراوي الأول: الأَحْوَصُ بْنُ حَكِيمٍ الحِمْصِيُّ[10]:

– **قال يعقوب الفسوي**[11]: الأحوص بن حكيم يروي عنه ابن عيينة وغيره، وكان زعموا رجلًا عابدًا مجتهدًا، وحديثه ليس بالقوي.

---

(1) القراءة خلف الإمام، للبيهقي (ص: 168).

(2) العلل الكبير، للترمذي (ص: 366).

(3) العلل الكبير، للترمذي (ص: 183).

(4) العلل ومعرفة الرجال، لأحمد رواية ابنه عبد الله (488/2).

(5) ذخيرة الحفاظ، لابن القيسراني (2635/5).

(6) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، للهيثمي (297/7).

(7) الضعفاء الكبير، للعقيلي (187/4).

(8) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي (156/8).

(9) المجروحين، لابن حبان (6/3).

(10) الأحوص بن حكيم بن عمير العنسي أو الهمداني الحمصي، من الخامسة، ق. انظر: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 96).

(11) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (461/2).

- **أقوال النقاد في الراوي:**

وثقه ابن المديني[1]، وقال مرة[2]: كان سفيان بن عيينة يُثبته، وكان يحيى بن سعيد –القطان– يتكلم فيه.

وقال ابن المديني[3] وابن عمار[4]: صالح.

وقال العجلي[5]: لا بأس به.

وضعفه محمد بن عوف الحمصي[6] والنسائي[7] وابن القيسراني[8] وابن الملقن[9] والعراقي[10] والهيثمي[11] والبوصيري[12].

وقال الدارقطني[13]: يُعتبر به إذا حدث عنه ثقة، وقال الجوزجاني[14]: ليس بالقوي في الحديث، وقال الذهبي[15]: ضُعِّف، وقال ابن حجر[16]: ضعيف الحفظ، وكان عابدًا.

وقال أحمد بن حنبل[17]: واه، وفي موضع [18]: ضعيف، لا يسوى حديثه شيئا، وفي موضع آخر[19]: لا يُروى حديثه، يرفع الأحاديث إلى النبي r .

---

(1) تاريخ دمشق، لابن عساكر (356/7).
(2) العلل الكبير، للترمذي (ص: 391).
(3) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي (113/2).
(4) إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (23/2).
(5) معرفة الثقات، للعجلي (213/1).
(6) تاريخ دمشق، لابن عساكر (358/7).
(7) الضعفاء والمتروكون، للنسائي (ص: 20).
(8) ذخيرة الحفاظ، لابن القيسراني (1598/3).
(9) البدر المنير، لابن الملقن (395/9).
(10) تخريج أحاديث إحياء علوم الدين، للعراقي (142/1).
(11) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، للهيثمي (65/8).
(12) إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة، للبوصيري (337/3).
(13) سؤالات البرقاني، للدارقطني (ص: 16).
(14) أحوال الرجال، للجوزجاني (ص: 293).
(15) الكاشف، للذهبي (230/1).
(16) تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 96).
(17) الضعفاء الكبير، للعقيلي (120/1).
(18) تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للمزي (292/2).
(19) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (328/2).

واتهمه جماعة من النقاد بنكارة حديثه، قال أبو حاتم الرازي[1] والدارقطني مرة[2]: منكر الحديث، وزاد أبو حاتم: ليس بقوى، وقال الساجي[3]: ضعيف عنده مناكير.

وقال ابن حبان[4] وابن الجوزي[5] وابن القيسراني مرة[6]: يروي المناكير عن المشاهير، وزاد ابن الجوزي: فبطل الاحتجاج به.

ولكن ابن عدي خالفهم بنفيه النكارة في حديثه، فقال[7]: ليس له فيما يرويه شيء منكر إلا أنه يأتي بأسانيد لا يتابع عليها، وهو ممن يكتب حديثه.

وخالفه ابن المديني في جانب كتابة حديثه، فقال[8]: لا يُكْتَب حديثه.

وقال ابن معين[9]: ليس بشيء، وقال النسائي مرة[10]: ليس بثقة، وقال ابن القيسراني مرة[11]: متروك الحديث، وقال الكناني[12]: متروك.

- **خلاصة القول فيه، والمقارنة بين حكم الإمام يعقوب الفسوي وأحكام غيره من النقاد:**

الراوي ضعيف، والله سبحانه وتعالى أعلم.

وافق أغلب النقاد الإمام يعقوب الفسوي على تضعيف الراوي.

---

(1) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (328/2).

(2) الضعفاء والمتروكون، للدارقطني (259/1).

(3) إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (23/2).

(4) المجروحين، لابن حبان (175/1).

(5) الموضوعات، لابن الجوزي (47/2).

(6) تذكرة الحفاظ، لابن القيسراني (ص: 333).

(7) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي (119/2).

(8) الضعفاء، لأبي نعيم الأصفهاني (ص: 63)، تاريخ دمشق، لابن عساكر (359/7).

(9) سؤالات ابن الجنيد (ص: 312).

(10) تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للمزي (293/2).

(11) تذكرة الحفاظ، لابن القيسراني (ص: 106).

(12) تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة، للكناني (36/2).

الراوي الثاني: إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُهَاجِرِ بْنِ جَابِرٍ الكُوفِيُّ[1]:

- **قال يعقوب الفسوي**[2]: حدثنا أبو نُعَيْم[3] قال: ثنا إسماعيل بن إبراهيم بن مهاجر، وليسا[4] بالقَوِيَّيْن ولا بالمتروكين، هما بين ذلك.

وقال في موضع آخر[5]: حدثنا سفيان[6] عن إبراهيم بن مهاجر، له شَرَفٌ ونَبَالَة، حَدِيثُهُ لَيِّن، كوفي.

- **أقوال النقاد في الراوي:**

وثقه ابن سعد[7]، وذكره الذهبي في ذكر من تكلم فيه وهو موثق[8].

وقال سفيان الثوري[9] وأحمد بن حنبل[10] والنسائي[11]: ليس به بأس، وقال أبو داود[12]: صالح الحديث، وزاد أحمد بن حنبل: كذا وكذا.

ووثقه بعض النقاد مع تضعيف حديثه، موافقين في هذا الجانب للإمام يعقوب الفسوي في تليين حديثه.

قال ابن حجر[13]: صدوق لَيِّنُ الحفظ.

وقال الساجي[14]: صدوق، اختلفوا في وهمه، وفي موضع آخر[15]: صدوق اختلفوا فيه.

---

(1) إبراهيم بن مهاجر بن جابر البجلي الكوفي، من الخامسة، م 4. انظر: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 94).

(2) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (234/3).

(3) هو الفضل بن دكين.

(4) يعني هو وأبوه.

(5) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (3 /93).

(6) هو الثوري.

(7) الطبقات الكبرى، لابن سعد (6 /331).

(8) من تكلم فيه وهو موثق، للذهبي (ص: 33).

(9) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (2 /133).

(10) العلل ومعرفة الرجال، لأحمد رواية ابنه عبد الله (341/2).

(11) تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للمزي (213/2).

(12) إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (296/1).

(13) تقريب التهذيب، لابن حجر (ص 94).

(14) إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (1 /296).

(15) تهذيب التهذيب، لابن حجر (1 /146).

وقال عبد الرحمن بن أبي حاتم[1]: سمعت أبي يقول: إبراهيم بن مهاجر ليس بقوي هو وحصين بن عبد الرحمن وعطاء بن السائب قريبٌ بعضهم من بعض، محلهم عندنا محل الصدق، يكتب حديثهم، ولا يحتج بحديثهم، قلت لأبي: ما معنى لا يحتج بحديثهم؟ قال: كانوا قوما لا يحفظون فيحدثون بما لا يحفظون فيغلطون ترى في أحاديثهم اضطرابًا ما شئت.

وقال يحيى القطان[2]: لم يكن بالقوي، وقال ابن معين مرة[3]: ليس بذاك القوي، وقال النسائي مرة[4]: ليس بالقوي، وقال العجلي[5]: جائز الحديث.

وقال الدارقطني[6]: يُعْتَبَرُ به، وفي موضع[7]: ضعفوه، تكلم فيه يحيى القطان وغيره، قلت: بحجة؟ قال: بلى؛ حدث بأحاديث لا يتابع عليها، قد غمزه شعبة أيضًا.

وقال ابن عدي[8]: أحاديثه صالحة يحمل بعضها بعضًا، وهو عندي أصلح من إبراهيم الهَجَري، وحديثه يُكتب في الضعفاء.

وضعفه ابن معين[9] وابن القيسراني[10] والسيوطي[11]، وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل عن أبيه[12]: قال يحيى بن معين يومًا عند عبد الرحمن وذكرنا إبراهيم بن مهاجر والسدي، فقال يحيى: ضعيفين، فغضب عبد الرحمن بن مهدي، وكره ما قال. وذكره العقيلي[13] وابن عدي[14]

---

(1) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (2 /133).

(2) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (2 /133).

(3) سؤالات ابن الجنيد (ص: 343).

(4) الضعفاء والمتروكون، للنسائي (ص: 11).

(5) معرفة الثقات، للعجلي (207/1).

(6) الضعفاء والمتروكين، للدارقطني (ص: 20).

(7) سؤالات الحاكم النيسابوري للدارقطني (ص: 180).

(8) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي (1 /215).

(9) تاريخ ابن معين، رواية الدوري (3 /344)، الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (133/2).

(10) تذكرة الحفاظ، لابن القيسراني (ص: 313).

(11) اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة، للسيوطي (164/2).

(12) العلل ومعرفة الرجال، لأحمد رواية ابنه عبد الله (3 /159).

(13) الضعفاء الكبير، للعقيلي (66/1).

(14) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي (348/1).

وابن شاهين[1] والدارقطني[2] وابن الجوزي[3] والذهبي[4] في الضعفاء.

وقال ابن حبان[5]: كثير الخطأ تستحب مجانبة ما انفرد من الروايات، ولا يعجبني الاحتجاج بما وافق الأثبات لكثرة ما يأتي من المقلوبات.

- خلاصة القول فيه، والمقارنة بين حكم الإمام يعقوب الفسوي وأحكام غيره من النقاد:

الراوي صدوق لَيِّنُ الحفظ، والله سبحانه وتعالى أعلم.

وافق بعض النقاد الإمام يعقوب الفسوي على تضعيفه، ووافقه بعضهم في تليين حديثه مع الثناء عليه، بينما خالفه بعضهم بتوثيقهم للراوي مطلقًا.

وجاءت عبارة الإمام يعقوب الفسوي الأولى بنحو عبارة الأئمة يحيى القطان وابن معين وأبي حاتم الرازي والنسائي-في أحد قوليهما-.

قال الباحث: لقد كان الإمام يعقوب الفسوي على دراية دقيقة بحال الراوي من جانبين:

الأول: حين أشار إلى ضعف حديثه مع الثناء عليه، فقال: "لَهُ شَرَفٌ وَنَبَالَةٌ، حَدِيثُهُ لَيِّنٌ"، وتبعه على ذلك عدد من النقاد، منهم الإمام ابن حجر؛ حيث قال: "صدوق لَيِّنُ الحفظ"، ويعضد ذلك كلام الإمام أحمد بن حنبل فيه؛ حيث قال: "ليس به بأس، كذا وكذا"، وقد فسر الإمام الذهبي عبارة الإمام أحمد "كذا وكذا"، فقال[6]: "هي بالاستقراء كناية عمن فيه لين".

والثاني: أراد التنبيه أن بهذه العبارة السابقة: "لَهُ شَرَفٌ وَنَبَالَةٌ، حَدِيثُهُ لَيِّنٌ" إلى أن الوالد أحسن حالًا من ابنه، وهذا ما وافقه عليه النقاد.

قال عبد الله بن أحمد[7]: "سألت أبي عن إبراهيم بن مهاجر؟ فقال: "ليس به بأس كذا وكذا"، وسألته عن ابنه إسماعيل بن إبراهيم بن مهاجر؟ فقال: "أبوه أقوى في الحديث منه".

وقال ابن عدي[8]: "إسماعيل بن إبراهيم بن مهاجر في حديثه بعض النكرة، وأبوه خير منه".

---

(1) تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين، لابن شاهين (ص: 48).
(2) الضعفاء والمتروكون، للدارقطني (251/1).
(3) الضعفاء والمتروكون، لابن الجوزي (54/1).
(4) المغني في الضعفاء، للذهبي (27/1).
(5) المجروحين، لابن حبان (1 /102).
(6) ميزان الاعتدال، للذهبي (483/4).
(7) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي (465/1).
(8) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي (466/1).

الراوي الثالث: إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُهَاجِرٍ الكُوفِيُّ[1]:

- **قال يعقوب الفسوي**[2]: حدثنا أبو نُعَيْم[3] قال: ثنا إسماعيل بن إبراهيم بن مهاجر، وليسا[4] بالقَوِيَّيْن ولا بالمتروكين، هما بين ذلك.

- **أقوال النقاد في الراوي:**

ضعفه ابن معين[5] والنسائي[6] وابن الجارود[7] والدارقطني[8] والبيهقي[9] وابن القيسراني[10] والبوصيري[11] وابن الجوزي[12] وابن القطان[13] وابن كثير[14] والهيثمي[15] وابن حجر[16] والمتقي الهندي[17]، وقال الترمذي[18]: يُضَعَّف في الحديث، وقال الذهبي[19]: ضعفوه، وقال في موضع آخر[20]: واه.

---

(1) إسماعيل بن إبراهيم بن مهاجر بن جابر البجلي الكوفي، من السابعة، ت ق. انظر: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 105).

(2) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (234/3).

(3) هو الفضل بن دكين.

(4) يعني هو وأبوه.

(5) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (152/2).

(6) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي (465/1).

(7) تهذيب التهذيب، لابن حجر (279/1).

(8) سنن الدارقطني (14/4).

(9) السنن الكبرى (57/6)، معرفة السنن والآثار، للبيهقي (214/8).

(10) تذكرة الحفاظ، لابن القيسراني (ص: 313).

(11) مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه، للبوصيري (87/3).

(12) التحقيق في مسائل الخلاف، لابن الجوزي (370/2).

(13) بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام، لابن القطان (128/3).

(14) البداية والنهاية، لابن كثير (211/9).

(15) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، للهيثمي (297/3).

(16) تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 105).

(17) كنز العمال، للمتقي الهندي (424/9).

(18) سنن الترمذي (270/5).

(19) المغني في الضعفاء، للذهبي (77/1).

(20) ميزان الاعتدال، للذهبي (596/4).

وقال أبو حاتم الرازي[1]: ليس بقوي، يكتب حديثه، وقال البيهقي في موضع آخر[2]: غير قوي في الحديث.

وقال الساجي[3]: فيه نظر، وقال البخاري[4]: في حديثه نظر، وقال في موضع[5]: عنده عجائب.

وقال في موضع آخر[6]: منكر الحديث، وقال ابن عدي[7]: في حديثه بعض النكرة، وقال ابن حبان[8]: فاحش الخطأ.

ولكن أبا داود ضعفه جدا، وخالف أبا حاتم الرازي بعدم كتابة حديثه، فقال[9]: ضعيف ضعيف، أنا لا أكتب حديثه .

- **خلاصة القول فيه، والمقارنة بين حكم الإمام يعقوب الفسوي وأحكام غيره من النقاد:**

الراوي ضعيف، والله سبحانه وتعالى أعلم.

وافق النقاد الإمام يعقوب الفسوي على تضعيفه، وجاءت عبارة الإمام يعقوب الفسوي بنحو عبارة الإمامين أبي حاتم الرازي والبيهقي.

---

(1) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (153/2).
(2) معرفة السنن والآثار، للبيهقي (107/14).
(3) إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (150/2).
(4) الضعفاء الصغير، للبخاري (ص: 24).
(5) التاريخ الأوسط، للبخاري (150/2).
(6) الضعفاء والمتروكون، لابن الجوزي (109/1).
(7) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي (466/1).
(8) المجروحين، لابن حبان (122/1).
(9) تهذيب التهذيب، لابن حجر (279/1).

الراوي الرابع: عَبْدُ اللهِ بنُ إِدْرِيْسَ بنِ يَزِيْدَ بنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الأَوْدِيُّ[1]:

– **قال يعقوب الفسوي**[2]: حدثنا عبيد الله بن موسى[3]، قال: أخبرنا داود بن يزيد الأودي[4] عن عبد الله بن إدريس، وليس هو بالقوي.

– **أقوال النقاد في الراوي:**

قال العجلي[5] والنسائي[6]: ثقة ثبت، وزاد العجلي: صاحب سنة زاهد صالح، وقال ابن سعد[7]: كان ثقةً مأمونًا كثير الحديث حجة صاحب سنة وجماعة، وقال أبو حاتم الرازي[8]: حديث ابن إدريس حُجَّة يُحتَجُّ بها، وهو إمام من أئمة المسلمين، ثقة، وقال الخليلي[9]: ثقة متفق عليه، وقال الذهبي[10]: إمام حافظ.

ووثقه ابن المديني[11] وابن معين[12] وابن خراش[13] والدارقطني[14] وابن حجر[15].

وذكره ابن حبان[16] وابن شاهين[17] وابن خلفون[18] في الثقات.

---

(1) عبد الله بن إدريس بن يزيد بن عبد الرحمن الأودي، أبو محمد الكوفي، من الثامنة، مات سنة اثنتين وتسعين ومائة، وله بضع وسبعون سنة، ع. انظر: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 295).

(2) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (192/3).

(3) هو عبيد الله بن موسى بن أبي المختار بن باذام العبسي الكوفي، أبو محمد، ثقة كان يتشيع، من التاسعة، مات سنة ثلاث عشرة ومائتين، ع. انظر: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 375).

(4) هو داود بن يزيد بن عبد الرحمن الأودي الزعافري، أبو يزيد الكوفي الأعرج، عم عبد الله ابن إدريس، ضعيف، من السادسة، مات سنة إحدى وخمسين ومائة، بخ ت ق. انظر: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 200).

(5) معرفة الثقات، للعجلي (21/2).

(6) تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للمزي (299/14).

(7) الطبقات الكبرى، لابن سعد (362/6).

(8) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (9/5).

(9) الإرشاد في معرفة علماء الحديث، للخليلي (234/1).

(10) سير أعلام النبلاء، للذهبي (499/7).

(11) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (9/5).

(12) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (9/5).

(13) تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي (426/9)، إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (234/7).

(14) سنن الدارقطني (401/5).

(15) تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 295).

(16) الثقات، لابن حبان (59/7).

(17) تاريخ أسماء الثقات، لابن شاهين (ص: 127).

(18) إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (235/7).



– **خلاصة القول فيه، والمقارنة بين حكم الإمام يعقوب الفسوي وأحكام غيره من النقاد:**

الراوي ثقة، والله سبحانه وتعالى أعلم.

خالف النقاد الإمام يعقوب الفسوي في تضعيفه؛ حيث وثقه أغلب النقاد توثيقًا مطلقًا، ووثقه بعضهم توثيقًا عاليًا.

الراوي الخامس: مُحَمَّدُ بْنُ ثَابِتٍ الْبُنَانِيُّ[1]:

– **قال يعقوب الفسوي**[2]: محمد بن ثابت البناني ليس بالقوي.

وقال في موضع آخر[3]: محمد بن أسلم البناني ضعيف.

– **أقوال النقاد في الراوي:**

قال أبو عبد الله الحاكم[4]: لا بأس به، وهو عزيز الحديث، لم يأت بحديث منكر.

وقال عثمان بن مسلم الصفار[5]: صدوق في نفسه، ولكنه ضعيف الحديث.

وضعفه أبو داود[6] والنسائي[7] والدارقطني[8] وابن القيسراني[9] والهيثمي[10] والعراقي[11] وابن حجر[12].

وقال ابن معين[13]: ليس بقوي، وقال أبو زرعة الرازي[14]: لين، وقال ابن عدي[15]: عامة أحاديثه مما لا يتابع عليه.

---

(1) محمد بن ثابت بن أسلم البناني البصري، من السابعة، ت. انظر: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 470).

(2) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (664/2).

(3) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (2 /127).

(4) سؤالات السجزي، للحاكم (ص: 77).

(5) تهذيب التهذيب، لابن حجر (83/9).

(6) سؤالات الآجري أبا داود السجستاني (363/1).

(7) الضعفاء والمتروكون، للنسائي (ص: 91).

(8) سؤالات السلمي للدارقطني (ص: 276).

(9) ذخيرة الحفاظ لابن القيسراني (688/2).

(10) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، للهيثمي (254/1).

(11) تخريج أحاديث إحياء علوم الدين، للعراقي (2705/6).

(12) تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 470).

(13) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (217/7).

(14) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (217/7).

(15) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي (313/7).

وقال ابن معين[1]وابن القيسراني مرة [2]: ليس بشيء، وقال ابن القيسراني مرة[3]: ليس بحجة.

وقال أبو حاتم الرازي مرة[4]: يكتب حديثه ولا يحتج به، منكر الحديث، وقال ابن حبان[5]: يروي عن أبيه ما ليس من حديثه كأنه ثابت آخر، لا يجوز الاحتجاج به ولا الرواية عنه على قلته،

وقال ابن القيسراني مرة أخرى[6]: لا يجوز الاحتجاج به ولا الرواية عنه.

وقال البخاري[7]: فيه نظر.

وقال الأزدي[8]: ساقط.

- **خلاصة القول فيه، والمقارنة بين حكم الإمام يعقوب الفسوي وأحكام غيره من النقاد:**

الراوي ضعيف، والله سبحانه وتعالى أعلم.

وافق أغلب النقاد الإمام يعقوب الفسوي على تضعيفه.

الراوي السادس: مُحَمَّدُ بْنُ حِمْيَرَ الحِمْصِيُّ[9]:

- **قال يعقوب الفسوي**[10]: محمد بن حِمْيَرَ حمصي ليس بالقوي.

- **أقوال النقاد في الراوي:**

وثقه ابن معين[11] ودحيم[12] وابن عبد الهادي[13].

---

(1) تاريخ ابن معين، رواية الدوري (205/4)، الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (217/7).

(2) تذكرة الحفاظ، لابن القيسراني (ص: 34).

(3) تذكرة الحفاظ، لابن القيسراني (ص: 88).

(4) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (217/7).

(5) المجروحين، لابن حبان (252/2).

(6) تذكرة الحفاظ، لابن القيسراني (ص: 396).

(7) التاريخ الكبير، للبخاري (50/1).

(8) تهذيب التهذيب، لابن حجر (83/9).

(9) محمد بن حمير بن أنيس السليحي الحمصي، من التاسعة، مات سنة مائتين، خ مد س ق. انظر: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 475).

(10) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (309/2).

(11) تاريخ ابن معين، رواية الدارمي (ص: 204) ، الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (240/7).

(12) سير أعلام النبلاء، للذهبي (20/8) ، تهذيب التهذيب، لابن حجر (135/9).

(13) تنقيح تحقيق أحاديث التعليق، لابن عبد الهادي (357/2).

وذكره ابن حبان[1] وابن شاهين[2] في الثقات.

وقال أحمد بن حنبل[3]: ما علمت إلا خيرًا، وقال أبو زرعة الدمشقي[4]: كان من خيار الناس.

وقال النسائي[5] والدارقطني[6]: ليس به بأس، وقال ابن معين مرة[7]: لا بأس به، وقال ابن قانع[8]: صالح، وقال ابن حجر[9]: صدوق.

وقال السيوطي[10] والكناني[11] والفتني [12] -تبعًا ليعقوب الفسوي-: ليس بالقوي.

وذكره ابن الجوزي[13] والذهبي[14] في الضعفاء.

وقال الذهبي[15]: ما هو بذاك الحجة، حديثه يُعدُّ في الحِسان، وقد انفرد بأحاديث، وقال مرة[16]: له غرائب وأفراد.

وقال أبو حاتم الرازي[17]: يُكتب حديثه ولا يُحتج به.

وقال المناوي[18]: وضاع.

---

(1) الثقات، لابن حبان (441/7).

(2) تاريخ أسماء الثقات، لابن شاهين (ص: 212).

(3) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (240/7).

(4) تاريخ أبي زرعة الدمشقي (ص: 266).

(5) تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للمزي (119/25).

(6) سؤالات البرقاني للدارقطني (ص: 58).

(7) تاريخ ابن معين، رواية ابن محرز (91/1).

(8) تهذيب التهذيب، لابن حجر (135/9).

(9) تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 475).

(10) اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة، للسيوطي (210/1).

(11) تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة، للكناني (288/1).

(12) تذكرة الموضوعات، للفتني (ص: 79).

(13) الضعفاء والمتروكون، لابن الجوزي (55/3).

(14) المغني في الضعفاء، للذهبي (574/2).

(15) سير أعلام النبلاء، للذهبي (20/8).

(16) ميزان الاعتدال، للذهبي (532/3).

(17) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (240/7).

(18) فيض القدير، للمناوي (553/3).

- خلاصة القول فيه، والمقارنة بين حكم الإمام يعقوب الفسوي وأحكام غيره من النقاد:

الراوي صدوق، والله سبحانه وتعالى أعلم.

خالف أغلب النقاد الإمام يعقوب الفسوي في تضعيفه، ووافقه بعضهم في تضعيفه، وتبع الإمام يعقوب الفسوي في حكمه الأئمة السيوطي والكناني والفتني؛ حيث جاءت عباراتهم مطابقة لعبارته.

أما قول الإمام المناوي فيه تشدد، ولعل الذي جعله يقول فيه قوله هذا هو بسبب ما له من غرائب وأفراد، ولكن لا يُسلم له بذلك فإن كل راوٍ له من الغرائب والأفراد وإلا لنسبنا الكثير من الرواة إلى الوضع بسبب ذلك بل إننا لا ننكر على الراوي بأن يأتي بحديث أغرب فيه أو انفرد به من بين الكثير من الحديث، بل هذه صفة الثقة من الرواة، قال الإمام ابن المديني[1]: "ولا يُنكر من رجل سمع من رجل ألفًا وألفين أن يجيء بحديث غريب"، وكذلك لعل هذا السبب هو الذي دفع الإمام أبا حاتم الرازي إلى أن يقول فيه: "يُكتب حديثه ولا يُحتج به".

5- الرواة الذين قال فيهم، "فِيهِ لِينٌ"، "فِي حَدِيثِهِ لِينٌ"، "لَيِّنٌ"، "لَيِّنُ الْحَدِيثِ"،"لَيِّنُ الْجَانِبِ"، "حَدِيثُهُ لَيِّنٌ":

الراوي الأول: إِبْرَاهِيمُ بْنِ مُهَاجِرِ بْنِ جَابِرٍ الكُوفِيُّ:

- **قال يعقوب الفسوي**[2]: حدثنا سفيان[3] عن إبراهيم بن مهاجر، له شَرَفٌ ونَبَالَة، حَدِيثُهُ لَيِّن، كوفي.

سبق بيان حاله[4].

الراوي الثاني: الْحَجَّاجُ بْنُ نُصَيْرٍ البَصْرِيُّ[5]:

- **قال يعقوب الفسوي**[6]: حدثنا الْحَجَّاجُ بْنُ نُصَيْرٍ....، فِيهِ لِينٌ، كان شَيْخًا مُغَفَّلًا سَلِيمًا[7]. وكان ابنُ ابْنَةِ الْأَزْهَرُ أَدْخَلَ عليه أحاديث.

---

(1) تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي (297/9).

(2) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (3 /93).

(3) هو الثوري.

(4) انظر: (ص:131)، من هذا البحث.

(5) حجاج بن نصير الفساطيطي القيسي، أبو محمد البصري، من التاسعة، مات سنة ثلاث عشرة أو أربع عشرة ومائتين، ت. انظر: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 153).

(6) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (114/2).

(7) هكذا وجدتها في النسخة المطبوعة من الكتاب.

- **أقوال النقاد في الراوي:**

ذكره ابن حبان[1] وابن شاهين[2] في الثقات، وقال ابن حبان: يخطئ ويهم .

وقال ابن معين[3]: كان شيخًا صدوقًا، ولكنهم أخذوا عليه أشياء في حديث شعبة، كان لا بأس به.

وقال ابن عدي[4]: ولحجاج بن نصير أحاديث وروايات عن شيوخه، ولا أعلم له شيئًا منكرًا غير ما ذكرت، وهو في غير ما ذكرته صالح.

وضعفه ابن سعد[5] وابن معين[6] والنسائي[7] وابن قانع[8] والأزدي[9] والدارقطني[10] والبيهقي[11] والذهبي[12] والبوصيري[13] وابن حجر[14]، وزاد ابن قانع: لين الحديث، وزاد ابن حجر: كان يقبل التلقين.

وذكره العقيلي[15] وأبو العرب[16] وابن الجارود[17] والبلخي[18] وابن الجوزي[19] في الضعفاء.

---

(1) الثقات، لابن حبان (202/8).

(2) تاريخ أسماء الثقات، لابن شاهين (ص: 69).

(3) تاريخ ابن معين، رواية الدوري (257/4)، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للمزي (464/5)، ميزان الاعتدال، للذهبي (465/1).

(4) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي (534/2).

(5) الطبقات الكبرى، لابن سعد (222/7).

(6) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي (531/2).

(7) تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للمزي (464/5).

(8) إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (405/3).

(9) الضعفاء والمتروكون، لابن الجوزي (193/1)، تهذيب التهذيب، لابن حجر (209/2).

(10) سنن الدارقطني (287/1).

(11) السنن الكبرى، للبيهقي (679/2).

(12) المغني في الضعفاء، للذهبي (151/1).

(13) إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة، للبوصيري (298/6).

(14) تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 153).

(15) الضعفاء الكبير، للعقيلي (285/1).

(16) إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (405/3).

(17) إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (405/3).

(18) إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (405/3).

(19) الضعفاء والمتروكون، لابن الجوزي (193/1).

وقال الترمذي[1]: يضعف فِي الحديث، وقال الهيثمي[2]: وثق على ضعفه، وقال أبو أحمد الحاكم[3]: ليس بالقوي عندهم، وقال الذهبي مرة أخرى [4]: ضعفوه، وشذّ ابن حبان فوثقه.

قال الباحث: بل وثقه أيضًا ابن معين وابن شاهين كما سبق بيانه.

وقال البخاري[5]: يتكلمون فيه، وقال مرة[6]: سكتوا عنه.

وقال ابن معين مرة[7]: ليس بشيء، وقال النسائي مرة[8]: ليس ثقة، ولا يكتب حديثه.

وقال أبو حاتم الرازي[9]: منكر الحديث، ضعيف الحديث، ترك حديثه، كان الناس لا يحدثون عنه، وقال السمعاني[10]: منكر الحديث، ذهب حديثه.

وقد وافقهما جماعة من النقاد على ترك حديثه.

قال علي بن المديني[11]: ذهب حديثه، وقال مسلم بن الحجاج[12] والساجي [13]: متروك الحديث، وقال أبو داود[14]: ترك الناس حديثه، وقال الدارقطني مرة[15]: أجمعوا على تركه.

قال الباحث: في نقل الإجماع على ترك حديث الراوي نظر، لوجود من وثقه من النقاد.

وقد بين العجلي سبب ترك العلماء لحديث الراوي، وهو قبوله التلقين.

---

(1) العلل الصغير، للترمذي (ص: 739).

(2) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، للهيثمي (352/10).

(3) إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (405/3).

(4) الكاشف، للذهبي (313/1).

(5) التاريخ الأوسط، للبخاري (329/2).

(6) الضعفاء الصغير، للبخاري (ص: 32).

(7) تاريخ ابن معين، رواية الدوري (205/4).

(8) تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للمزي (464/5).

(9) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (167/3).

(10) الأنساب، للسمعاني (219/10).

(11) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (167/3).

(12) الكنى والأسماء، لمسلم (749/2).

(13) إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (405/3).

(14) سؤالات الآجري أبا داود السجستاني (65/2).

(15) الضعفاء والمتروكون، للدارقطني (149/2)

قال العجلي[1]: كان معروفًا بالحديث، ولكنه أفسده أهل الحديث بالتلقين، كان يلقن وأدخل في حديثه ما ليس منه فَتُرِك.

وقد أشار يعقوب الفسوي إلى قبول الراوي للتلقين بقوله[2]: "كان شَيْخًا مُغَفَّلًا سَلِيمًا، وكان ابنُ ابْنَةِ الْأَزْهَرُ أَدْخَلَ عليه أحاديث".

وهذا ما صرح به ابن جحر بقوله[3]: "كان يقبل التلقين".

- خلاصة القول فيه، والمقارنة بين حكم الإمام يعقوب الفسوي وأحكام غيره من النقاد:

الراوي ضعيف كان يقبل التلقين، والله سبحانه وتعالى أعلم.

وافق أغلب النقاد الإمام يعقوب الفسوي على تضعيفه، ووافقه الإمام العجلي والإمام ابن حجر على قبول الراوي للتلقين. وقد أضاف يعقوب الفسوي فائدة بذكر اسم الذي لقنه، وهو ابْنُ ابْنَةِ الْأَزْهَرُ. فكان الإمام يعقوب الفسوي على دراية دقيقة بحال الراوي وخاصة أنه شيخه.

الراوي الثالث: خَالِدُ بْنُ يَزِيْدَ بنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بنِ أَبِي مَالِكٍ الهَمْدَانِيُّ[4]:

- قال يعقوب الفسوي[5]: يزيد بن أبي مالك شامي كان قاضيًا، وابنه خالد بن يزيد بن أبي مالك في حديثهما لين.

وقال في موضع آخر[6]: خالد بن يزيد بن أبي مالك حدثنا عنه سليمان بن عبد الرحمن[7]، وهو ضعيف الحديث.

---

(1) معرفة الثقات، للعجلي (287/1).

(2) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (114/2).

(3) تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 153).

(4) خالد بن يزيد بن عبد الرحمن بن أبي مالك، أبو هاشم الدمشقي، من الثامنة، مات سنة خمس وثمانين ومائة، وهو ابن ثمانين، ق. انظر: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 191).

(5) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (2 /454).

(6) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (450/2).

(7) هو بن سليمان بن عبد الرحمن عيسى التميمي الدمشقي، ابن بنت شرحبيل، أبو أيوب، صدوق يخطئ، من العاشرة، مات سنة ثلاث وثلاثين ومائتين، 4. انظر: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 253).

- أقوال النقاد في الراوي:

وثقه العجلي[1] وأبو زرعة الدمشقي[2] وأحمد بن صالح[3] وعثمان بن أبي شيبة[4]، وزاد عثمان: صادق، وذكره ابن شاهين[5] وابن خلفون[6] في الثقات.

وقال أبو زرعة الرازي[7]: لا بأس به.

وقال ابن حبان[8]: كان صدوقًا في الرواية، ولكنه كان يخطئ كثيرًا وفي حديثه مناكير، لا يعجبني الاحتجاج بخبره إذا انفرد عن أبيه.

وضعفه ابن المديني[9] وابن معين[10] وأبو داود[11] والدارقطني[12] وابن القيسراني[13] والهيثمي[14] وابن حجر[15]، وزاد الهيثمي: جدًا وقد وثق، وقال البيهقي[16]: ليس بالقوي، وقال الذهبي[17] وابن كثير[18]: ضعفوه، وذكره ابن الجارود[19] والساجي[20]

---

(1) معرفة الثقات، للعجلي (333/1).

(2) تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للمزي (198/8).

(3) تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للمزي (198/8).

(4) تاريخ أسماء الثقات، لابن شاهين (ص: 76).

(5) تاريخ أسماء الثقات، لابن شاهين (ص: 76).

(6) إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (161/4).

(7) الضعفاء لأبي زرعة الرازي في أجوبته على أسئلة البرذعي (864/3)، الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (359/3).

(8) المجروحين، لابن حبان (284/1).

(9) سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني (ص: 159).

(10) تاريخ ابن معين، رواية الدوري (429/4).

(11) سؤالات الآجري أبا داود السجستاني (206/2).

(12) تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للمزي (198/8).

(13) ذخيرة الحفاظ، لابن القيسراني (2092/4).

(14) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، للهيثمي (397/9).

(15) تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 191).

(16) البعث والنشور، للبيهقي (ص: 223).

(17) الكاشف، للذهبي (370/1).

(18) البداية والنهاية، لابن كثير (340/20).

(19) تهذيب التهذيب، لابن حجر (128/3).

(20) تهذيب التهذيب، لابن حجر (128/3).

والعقيلي[1] والدارقطني[2] وابن الجوزي[3] وأبو العرب[4] والمنتجالي[5] في الضعفاء.

وقال ابن عدي[6]: لم أر في أحاديثه إلا كل ما يحتمل في الرواية ويرويه عن ضعيف عنه، فيكون البلاء من الضعيف لا منه.

وقال ابن معين مرة[7] وأحمد بن حنبل[8]: ليس بشيء.

وقال ابن الجارود[9] وابن القيسراني مرة[10]: ليس بشيء ضعيف.

وقد اتهمه بعض النقاد برواية الأحاديث المنكرة، فقال أبو حاتم الرازي[11]: يروى أحاديث مناكير.

وقال أبو داود مرة[12]: متروك الحديث، وقال النسائي[13]: ليس بثقة.

وقال الهيثمي في موضع آخر[14]: كذاب.

- **خلاصة القول فيه، والمقارنة بين حكم الإمام يعقوب الفسوي وأحكام غيره من النقاد:**

الراوي ضعيف الحديث، والله سبحانه وتعالى أعلم.

وافق أغلب النقاد الإمام يعقوب الفسوي في تضعيف الراوي، وأسرف الإمام الهيثمي حين اتهمه بالكذب -في أحد قوليه-؛ فهذا ما لم يسبقه عليه أحد من النقاد.

---

(1) الضعفاء الكبير، للعقيلي (17/2).

(2) الضعفاء والمتروكون، للدارقطني (151/2).

(3) الضعفاء والمتروكون، لابن الجوزي (251/1).

(4) إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (161/4).

(5) إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (161/4).

(6) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي (427/3).

(7) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي (427/3).

(8) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي (427/3).

(9) إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (161/4).

(10) ذخيرة الحفاظ، لابن القيسراني (1393/3).

(11) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (359/3).

(12) إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (160/4).

(13) الضعفاء والمتروكون، للنسائي (ص: 36).

(14) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، للهيثمي (249/1).

الراوي الرابع: رَقَبَةُ بنُ مَصْقَلَةَ العَبْدِيُّ الكُوفِيُّ[1]:

- **قال يعقوب الفسوي**[2]: حدثنا أَبُو نُعَيْمٍ[3] وَعُبَيْدُ اللَّهِ[4] عَنْ رَقَبَةَ، لَيِّنٌ.

- **أقوال النقاد في الراوي:**

قال أحمد بن حنبل[5] وابن حجر[6]: ثقة مأمون، وزاد ابن حجر: وكان يمزح.

ووثقه ابن معين[7] والعجلي[8] والنسائي[9] والدارقطني[10] والذهبي[11]، وزاد الدارقطني: إلا أنَّه كان فيه دُعابة.

وذكره ابن حبان[12] وابن شاهين[13] وابن خلفون[14] في الثقات، وقال ابن حبان في موضع آخر[15]: من متقني أهل الكوفة، وكان يتورع.

وقال أبو حاتم الرازي[16] وأبو أحمد المرازي[17]: صالح.

وقال يحيى بن إسحاق البجلي[18]: رقبة ضعيف، ما يبالي عمن روى.

---

(1) رقبة بن مصقلة العبدي الكوفي، أبو عبد الله، من السادسة، مات سنة تسع وعشرين ومائة، خ م ت س فق. انظر: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 210).

(2) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (109/3).

(3) هو الفضل بن دكين.

(4) هو عبيد الله بن موسى العبسي.

(5) العلل ومعرفة الرجال، لأحمد رواية ابنه عبد الله (386/1).

(6) تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 210).

(7) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (522/3).

(8) معرفة الثقات، للعجلي (363/1).

(9) تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للمزي (220/9).

(10) سؤالات السلمي للدارقطني (ص: 168).

(11) الكاشف، للذهبي (398/1).

(12) الثقات، لابن حبان (311/6).

(13) تاريخ أسماء الثقات، لابن شاهين (ص: 88).

(14) إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (400/4).

(15) مشاهير علماء الأمصار، لابن حبان (ص: 264).

(16) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (522/3).

(17) إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (400/4).

(18) إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (400/4).

- **خلاصة القول فيه، والمقارنة بين حكم الإمام يعقوب الفسوي وأحكام غيره من النقاد:**

الراوي ثقة، والله سبحانه وتعالى أعلم.

خالف أغلب النقاد الإمام يعقوب الفسوي في تضعيفه، وشاركه في تضعيفه الإمام يحيى ابن إسحاق البجلي وحده.

الراوي الخامس: سَعِيدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الجُمَحِيُّ المَدَنِيُّ[1]:

- **قال يعقوب الفسوي**[2]: سعيد بن عبد الرحمن كان قاضيًا على بغداد، وهو لَيِّنُ الحديث.

- **أقوال النقاد في الراوي:**

قال موسى بن هارون[3] وأبو عبد الله الحاكم[4]: ثقة مأمون.

ووثقه ابن معين[5] وابن نمير[6] والعجلي[7] وأحمد بن صالح[8] وابن بشكوال[9]، وقال الذهبي[10]: وثق.

وقال أحمد بن حنبل[11]: ليس به بأس، حديثه مقارب، وقال النسائي مرة[12]: لا بأس به، وقال أبو حاتم الرازي[13]: صالح.

---

(1) سعيد بن عبد الرحمن الجمحي، من ولد عامر بن حذيم، أبو عبد الله المدني، قاضي بغداد، من الثامنة، مات سنة ست وسبعين ومائة، وله اثنتان وسبعون، عخ م د س ق. انظر: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 238).

(2) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (138/3).

(3) إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (321/5).

(4) المستدرك على الصحيحين، للحاكم (116/1).

(5) تاريخ ابن معين، رواية الدارمي (ص: 124).

(6) تهذيب التهذيب، لابن حجر (56/4).

(7) معرفة الثقات، للعجلي (402/1).

(8) إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (321/5).

(9) شيوخ عبد الله بن وهب القرشي، لابن بشكوال (227/1).

(10) من تكلم فيه وهو موثق، للذهبي (ص: 86).

(11) سؤالات أبي داود للإمام أحمد (ص: 234).

(12) تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للمزي (530/10).

(13) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (41/4).

وقال ابن عدي[1]: له أحاديث غرائب حِسان وأرجو أنَّها مستقيمة، وإنَّما يهِم عندي في الشَّيء بعد الشيء، يرفع موقوفًا ويوصل مرسلًا لا عن تعمّد.

وقال ابن حجر[2]: صدوق له أوهام، وأفرط ابن حبان في تضعيفه.

وقال ابن حبان[3] وابن القيسراني[4]: يروي عن الثِّقات موضوعات، وزاد ابن حبان: يتخايل من يسمعها أنَّه كان المعتمد لها، وقال الساجي[5]: يروي أحاديث لا يتابع عليه.

وقال ابن معين مرة[6]: ليس هو بشيء، وقال أبو حاتم في موضع آخر[7]: لا يحتج به.

- **خلاصة القول فيه، والمقارنة بين حكم الإمام يعقوب الفسوي وأحكام غيره من النقاد:**

الراوي صدوق، والله سبحانه وتعالى أعلم.

وافق بعض النقاد الإمام يعقوب الفسوي على تضعيفه، وخالفه أغلبهم فوثقوه.

الراوي السادس: عَبَّادُ بْنُ مَنْصُورٍ البَصْرِيُّ[8]:

- **قال يعقوب الفسوي**[9]: عباد بن منصور لَيِّنُ الحديث.

وقال في موضع[10]: عباد بن منصور في حديثه ضعف.

وقال في موضع آخر[11]: عباد بن منصور ضعيف.

---

(1) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي (456/4).

(2) تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 238).

(3) المجروحين، لابن حبان (323/1).

(4) تذكرة الحفاظ، لابن القيسراني (ص: 361).

(5) تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للمزي (530/10)، ميزان الاعتدال، للذهبي (148/2).

(6) إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (321/5).

(7) ميزان الاعتدال، للذهبي (148/2)، تهذيب التهذيب، لابن حجر (56/4).

(8) عباد بن منصور الناجي، أبو سلمة البصري القاضي بها، من السادسة، مات سنة اثنتين وخمسين ومائة، خت 4. انظر: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 291).

(9) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (3 /61).

(10) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (2 /126).

(11) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (2 /121).

أقوال النقاد في الراوي:

قال يحيى القطان[1]: ثقة، لا ينبغي أن يترك حديثه لرأي أخطأ فيه، يعني القدر.

وقال البخاري[2] وابن حجر[3]: صدوق، وزاد: رمي بالقدر، وكان يدلس، وتغير بأخرة.

وقال العجلي[4]: لا بأس به، وفي موضع آخر[5]: جائز الحديث.

وضعفه ابن المديني[6] وابن معين[7] وابن القيسراني[8] والذهبي[9] والعراقي[10] والهيثمي[11] والبوصيري[12].

وذكره العقيلي[13] والبلخي[14] وابن السكن[15] وأبو العرب[16] وابن شاهين[17] وابن الجوزي[18] في الضعفاء.

وقال النسائي[19]: ضعيف قد تغير، وفي موضع[20]: ليس بحجة في الحديث، وفي موضع

---

(1) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (86/6).

(2) العلل الكبير، للترمذي (ص: 288).

(3) تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 291).

(4) معرفة الثقات، للعجلي (18/2).

(5) معرفة الثقات، للعجلي (18/2).

(6) سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني (ص: 52).

(7) سؤالات ابن الجنيد لابن معين (ص: 414).

(8) ذخيرة الحفاظ، لابن القيسراني (612/2).

(9) الكاشف، للذهبي (532/1).

(10) تخريج أحاديث إحياء علوم الدين، للعراقي (2102/5).

(11) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، للهيثمي (328/4).

(12) مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه، للبوصيري (143/1).

(13) الضعفاء الكبير، للعقيلي (134/3).

(14) إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (184/7).

(15) إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (184/7).

(16) إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (184/7).

(17) تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين، لابن شاهين (ص: 146).

(18) الضعفاء والمتروكون، لابن الجوزي (76/2).

(19) الضعفاء والمتروكون، للنسائي (ص: 74).

(20) السنن الكبرى، للنسائي (320/3).

آخر[1]: ليس بالقوي، وكذا قال ابن معين[2] والدارقطني[3] وابن عبد الرحيم التبان[4] وأبو بكر بن أبي شيبة[5]، وزاد ابن معين وابن أبي شيبة: في الحديث، وقال أبو زرعة الرازي[6]: لين.

وضعفه بعض النقاد مع كتابة حديثه، فقال ابن معين[7]: حديثه ليس بالقوي ولكنه يكتب، وقال أبو حاتم الرازي[8]: ضعيف الحديث، يكتب حديثه، وقال ابن عدي[9]: في جملة من يكتب حديثه.

وقال ابن معين[10] وابن القيسراني مرة [11]: ليس بشيء، وقال أبو داود[12]: ليس بذاك، وعنده أحاديث فيها نكارة، وقالوا: تغير، وقال ابن الجنيد[13]: متروك.

قال الباحث: ترجع أسباب جرح النقاد للراوي لأربعة أسباب، وهي: بدعة القدرية، ونكارة في حديثه، وعلتا التدليس والاختلاط، وقد أجاد أحمد بن حنبل حين جمع ثلاثًا منها قائلًا[14]: كانت أحاديثه منكرة، وكان قدريًّا، وكان يدلس.

وتبعه ابن خلفون وابن حجر على ذلك، فقال ابن خلفون[15]: تكلم فيه ونسب إلى القدر، وكان مدلسًا، وليس هو ممن يحتج به. وقال ابن حجر[16]: رمي بالقدر، وكان يدلس، وتغير بأخرة.

أما عن تدليسه فتدور أقوال العلماء أن تدليسه كان عن عكرمة بن أبي جهل **t** .

---

(1) تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للمزي (160/14).

(2) تاريخ ابن معين، رواية ابن محرز (220/2).

(3) سؤالات الحاكم للدارقطني (ص: 252).

(4) إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (184/7).

(5) تاريخ ابن معين، رواية ابن محرز (220/2).

(6) الضعفاء لأبي زرعة الرازي في أجوبته على أسئلة البرذعي (811/3)، الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (86/6).

(7) تاريخ ابن معين، رواية الدوري (103/4).

(8) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (86/6).

(9) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي (549/5).

(10) تاريخ ابن معين، رواية الدوري (86/4).

(11) تذكرة الحفاظ، لابن القيسراني (ص: 91).

(12) سؤالات الآجري أبا داود السجستاني (421/1).

(13) العلل المتناهية في الأحاديث الواهية، لابن الجوزي (393/2)، إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (185/7).

(14) إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (184/7).

(15) إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (185/7).

(16) تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 291).

قال ابن حبان[1]: كان قدريًا داعية إلى القدر، وكل ما روى عن عكرمة سمعه من إبراهيم ابن أبي يحيى عن داود بن الحصين فدلسها عن عكرمة.

وقال البزار[2]: روى عن عكرمة أحاديث، ولا نعلمه سمع منه.

أما عن بدعة الراوي، قال العقيلي[3]: يرى القدر، وقال معاذ بن معاذ[4]: ما أحب الرواية عنه من أجل القدر.

قال الباحث: وبالرغم من عدم محبة معاذ بن معاذ الرواية عن الراوي إلا أنه حدث عنه.

قال عبد الله بن أحمد[5]: سمعت أبي يقول: قال معاذ بن معاذ: حدثنا عباد بن منصور على قدرية فيه.

وقد أجاب يحيى القطان على من ضعف الراوي بسبب بدعته، فقال[6]: لا ينبغي أن يترك حديثه لرأي أخطأ فيه، يعني القدر.

وأشار الجوزجاني إضافة لمن سبقه من العلماء إلى اختلاط الراوي، فقال[7]: سيئ الحفظ فيما سمعه، وتغير أخيرًا، وذكره برهان الدين الحلبي في المختلطين[8].

قال الباحث: ولعل هذه الأسباب مجتمعة جعلت بعض النقاد يتهم حديث الراوي بالنكارة.

قال ابن سعد[9]: ضعيف له أحاديث منكرة، وقال الساجي[10]: فيه ضعف، ويدلس عن أيوب، روى أحاديث مناكير.

- خلاصة القول فيه، والمقارنة بين حكم الإمام يعقوب الفسوي وأحكام غيره من النقاد:

الراوي ضعيف، والله سبحانه وتعالى أعلم.

---

(1) المجروحين، لابن حبان (166/2).

(2) كشف الأستار عن زوائد البزار، للهيثمي (434/2).

(3) الضعفاء الكبير، للعقيلي (134/3).

(4) العلل ومعرفة الرجال، لأحمد رواية ابنه عبد الله (353/3)، الضعفاء الكبير، للعقيلي (134/3).

(5) العلل ومعرفة الرجال، لأحمد رواية ابنه عبد الله (543/2).

(6) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (86/6).

(7) أحوال الرجال، للجوزجاني (ص: 190).

(8) الاغتباط بمن رمي من الرواة بالاختلاط، لبرهان الدين الحلبي (ص: 181).

(9) الطبقات الكبرى، لابن سعد (200/7).

(10) إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (184/7).

وافق أغلب النقاد الإمام يعقوب الفسوي على تضعيفه، وجاءت إحدى عباراته في الراوي –لَيِّنُ الحديث– بنحو عبارة الإمام أبي زرعة الرازي.

الراوي السابع: عَمْرُو بْنُ عَطَاءِ بْنِ وَرَازٍ المَكِّيُّ[1]:

– **قال يعقوب الفسوي**[2]: عمر بن عطاء بن وَرَازٍ مَكِّيٌّ لَيِّنُ الْجَانِبِ.

وذكره في[3]: بَابِ مَنْ يُرْغَبُ عَنِ الرِّوَايَةِ عَنْهُمْ.

– **أقوال النقاد في الراوي:**

ذكره ابن حبان في الثقات[4].

وضعفه ابن معين[5] وأبو زرعة الرازي[6] والنسائي[7] وابن القيسراني[8] وابن حجر[9].

وذكره العقيلي[10] وابن عدي[11] والبلخي[12] وابن الجارود[13] والساجي[14] وأبو العرب[15] وابن شاهين[16] وابن الجوزي[17] في الضعفاء.

---

(1) عمر بن عطاء بن وراز حجازي، من السادسة، د ق. انظر: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 416).
(2) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (1 /437).
(3) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (3 /42).
(4) الثقات، لابن حبان (180/7).
(5) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (126/6).
(6) الضعفاء لأبي زرعة الرازي في أجوبته على أسئلة البرذعي (968/3).
(7) الضعفاء والمتروكون، للنسائي (ص: 81).
(8) ذخيرة الحفاظ، لابن القيسراني (2658/5).
(9) تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 416).
(10) الضعفاء الكبير، للعقيلي (180/3).
(11) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي (45/6).
(12) إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (103/10).
(13) إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (103/10).
(14) إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (103/10).
(15) إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (103/10).
(16) تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين، لابن شاهين (ص: 122).
(17) الضعفاء والمتروكون، لابن الجوزي (213/2).



وقال أحمد بن حنبل[1]: ليس بقوي الحديث، وقال مرة[2]: لين الحديث،

وقال أبو زرعة الرازي مرة[3]: مكي لين، وقال الذهبي[4]: واه.

وقال ابن معين مرة[5]: ليس بشيء، وقال النسائي مرة[6]: ليس بثقة.

وقد فسر ابن خزيمة سبب جرح النقاد للراوي، فقال[7]: يتكلم أصحابنا في حديثه لسوء حفظه.

- **خلاصة القول فيه، والمقارنة بين حكم الإمام يعقوب الفسوي وأحكام غيره من النقاد:**

الراوي لَيِّن، والله سبحانه وتعالى أعلم.

وافق أغلب النقاد الإمام يعقوب الفسوي على تضعيفه، وتفرد الإمام ابن حبان بتوثيقه -وهو من النقاد المتساهلين-.

وكانت عبارة الإمام يعقوب الفسوي بنحو عبارة الإمامين أحمد بن حنبل وأبي زرعة الرازي -في أحد قوليهما-.

الراوي الثامن: مُحَمَّدُ بْنُ قَيْسٍ الْمُرْهِبِيُّ الكُوفِيُّ[8]:

- **قال يعقوب الفسوي**[9]: محمد بن قيس الْمُرْهِبِيُّ، وَهُوَ لَيِّنٌ.

وقال في موضع[10]: حدثنا أبو عاصم[11] عن سفيان[12] عن محمد بن قيس الْمُرْهِبِيُّ، وهو لَيِّنُ الحديث.

---

(1) العلل ومعرفة الرجال، لأحمد رواية ابنه عبد الله (316/3)، الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (126/6).

(2) إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (102/10).

(3) الضعفاء لأبي زرعة الرازي في أجوبته على أسئلة البرذعي (915/3)، الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (126/6).

(4) الكاشف، للذهبي (67/2).

(5) تاريخ ابن معين، رواية الدوري (101/3).

(6) تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للمزي (464/21).

(7) تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للمزي (464/21).

(8) محمد بن قيس الهمداني المرهبي الكوفي، من الرابعة، عس. انظر: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص:503).

(9) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (74/3).

(10) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (96/3).

(11) هو الضحاك بن مخلد الشيباني، أبو عاصم النبيل البصرى.

(12) هو الثوري.



وقال في موضع آخر[1]: محمد بن قيس الْمُرْهِبِيُّ ضعيف.

- **أقوال النقاد في الراوي:**

وثقه ابن معين[2] والعجلي[3]، وذكره ابن حبان[4] وابن شاهين[5] في الثقات.

وقال أحمد بن حنبل[6]: صالح، أرجو أن يكون ثقة، وقال أبو حاتم الرازي[7]: لا بأس به.

وقال ابن حزم[8]: ليس بالمشهور، وقال ابن حجر[9]: مقبول.

وضعفه أحمد بن حنبل في موضع آخر[10].

وذكره العقيلي[11] وابن الجوزي[12] والذهبي[13] في الضعفاء.

- **خلاصة القول فيه، والمقارنة بين حكم الإمام يعقوب الفسوي وأحكام غيره من النقاد:**

الراوي صدوق، والله سبحانه وتعالى أعلم.

وافق بعض النقاد الإمام يعقوب الفسوي على تضعيفه، وخالفه أغلبهم فوثقوه.

قلت: ويلاحظ من تعدد عبارات الإمام يعقوب الفسوي في الراوي وتنوعها بأنه كان على دراية جيدة بحال الراوي.

---

(1) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (233/3).

(2) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (61/8).

(3) معرفة الثقات، للعجلي (251/2).

(4) الثقات، لابن حبان (373/5).

(5) تاريخ أسماء الثقات، لابن شاهين (ص: 214).

(6) العلل ومعرفة الرجال، لأحمد رواية ابنه عبد الله (504/2)، الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (61/8).

(7) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (61/8).

(8) تهذيب التهذيب، لابن حجر (413/9).

(9) تهذيب التهذيب، لابن حجر (233/3).

(10) انظر: العلل ومعرفة الرجال، لأحمد رواية ابنه عبد الله (505/2)، الضعفاء والمتروكون، لابن الجوزي (94/3)، ميزان الاعتدال، للذهبي (16/4).

(11) الضعفاء الكبير، للعقيلي (126/4).

(12) الضعفاء والمتروكون، لابن الجوزي (94/3).

(13) المغني في الضعفاء، للذهبي (626/2).

الراوي التاسع: مُعَانُ بْنُ رِفَاعَةَ الشَّامِيُّ[1]:

- **قال يعقوب الفسوي**[2]: مُعَانُ بْنُ رِفَاعَةَ لَيِّنُ الحديث.

- **أقوال النقاد في الراوي:**

وثقه ابن المديني[3] ودحيم[4].

وقال محمد بن عوف الحمصي[5] وأحمد بن حنبل[6]: لا بأس به، وقال أحمد بن حنبل مرة[7]: لم يكن به بأس، وقال أبو داود[8]: ليس به بأس.

وضعفه ابن المديني مرة[9] وابن معين[10] وابن القيسراني[11] وابن كثير[12] والمتقي الهندي[13].

وذكره أبو العرب[14] والساجي[15] والعقيلي[16] والمنتجيلي[17] والبلخي[18] وابن شاهين[19] وابن الجوزي[20] في الضعفاء.

---

(1) مُعَان بن رفاعة السلامي الشامي، من السابعة، مات بعد الخمسين ومائة، ق. انظر: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 537).
(2) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (2 /451).
(3) تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للمزي (158/28).
(4) تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للمزي (158/28).
(5) تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للمزي (158/28).
(6) تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للمزي (158/28).
(7) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (422/8)، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للمزي (158/28).
(8) سؤالات الآجري أبا داود السجستاني (231/2).
(9) سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني (ص: 158).
(10) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي (37/8).
(11) ذخيرة الحفاظ، لابن القيسراني (545/1).
(12) البداية والنهاية، لابن كثير (90/3).
(13) كنز العمال، للمتقي الهندي (499/10).
(14) إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (257/11).
(15) إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (257/11).
(16) الضعفاء الكبير، للعقيلي (256/4).
(17) إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (257/11).
(18) إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (257/11).
(19) إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (257/11).
(20) الضعفاء والمتروكون، لابن الجوزي (126/3).

وقال ابن حجر[1]: لَيِّنُ الحديث كثير الإرسال.

وقال أبو حاتم الرازي[2]: يكتب حديثه ولا يحتج به، وقال ابن عدي[3]: عامة ما يرويه لا يتابع عليه.

وقال الجوزجاني[4]: ليس بحجة، وقال الأزدي[5]: لا يحتج بحديثه ولا يكتب، وقال الذهبي[6]: صاحب حديث ليس بمتقن، وقال مرة هو[7] والسيوطي[8] والكناني[9]: متروك.

وقال ابن حبان[10]: منكر الحديث، يروي مراسيل كثيرة ويحدث عن أقوام مجاهيل، لا يشبه حديثه حديث الأثبات، فلما صار الغالب على روايته ما تنكر القلوب استحق ترك الاحتجاج.

- **خلاصة القول فيه، والمقارنة بين حكم الإمام يعقوب الفسوي وأحكام غيره من النقاد:**

الراوي لين الحديث، والله سبحانه وتعالى أعلم.

وافق أغلب النقاد الإمام يعقوب الفسوي على تضعيفه، وتبع الإمام ابن حجر الإمام يعقوب الفسوي في عبارته فكأنه أخذها عنه.

الراوي العاشر: مَيْمُونُ بْنُ سِيَاهٍ البَصْرِيُّ[11]:

- **قال يعقوب الفسوي**[12]: مَيْمُونُ بن سِيَاه لَيِّنُ الحديث.

---

(1) تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 537).

(2) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (422/8).

(3) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي (38/8).

(4) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي (38/8).

(5) إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (257/11).

(6) ميزان الاعتدال، للذهبي (134/4).

(7) تلخيص كتاب الموضوعات، للذهبي (ص: 355).

(8) اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة، للسيوطي (384/2).

(9) تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة، للكناني (385/2).

(10) المجروحين، لابن حبان (36/3).

(11) ميمون بن سياه البصري، أبو بحر، من الرابعة، خ س. انظر: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 556).

(12) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (2 /127).

وقال في موضع آخر[1]: مَيْمُونُ بن سِيَاهَ فيه ضعف.

- أقوال النقاد في الراوي:

وثقه البخاري[2]، وأبو حاتم الرازي[3] وأبو نعيم الأصفهاني[4]، وذكره ابن حبان في الثقات[5]، وقال: يخطئ ويخالف، وفي موضع آخر: كان ممن ينفرد بالمناكير عن المشاهير، لا يعجبني الاحتجاج بخبره إذا انفرد، فأما فيما وافق الثقات فإن اعْتَبَر به مُعْتَبِرٌ من غير احتجاجٍ به لم أَرَ بذلك بأسًا[6].

وقال ابن عدي[7]: أحد من كان يُعَدُّ في زُهَّاد البصرة، ولعلَّ ليس له من الحديث غير ما ذكرتُ من المسند، والزُهَّاد لا يضبطون الأحاديث كما يجب، وأرجو أنه لا بأس به.

وقال الذهبي[8] وابن حجر[9]: صدوق، وزاد: عابد يخطئ، وقال الدارقطني[10]: محتج به في الصحيح.

وضعفه ابن معين[11] وابن القيسراني[12]، وقال أبو داود[13]: ليس بذاك.

---

(1) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (2 /662).

(2) المغني في الضعفاء (2 /342)، من تكلم فيه وهو موثق (ص: 183)، ميزان الاعتدال، للذهبي (233/4).

(3) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (8 /233).

(4) معرفة الصحابة، لأبي نعيم الأصفهاني (249/1).

(5) الثقات، لابن حبان (419/5).

(6) المجروحين، لابن حبان (6/3).

(7) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي (159/8).

(8) الكاشف، للذهبي (2 /311).

(9) تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 556).

(10) سؤالات الحاكم للدارقطني (ص: 275). قال الباحث: روى له الإمام البخاري حديثًا واحدًا في الأصول، وبعدها بحديث نفس الرواية في التعليق بتصريح ميمون بسؤال أنس، ولعلها الحكمة من الإتيان به معلقًا. قال الإمام ابن حجر: "ماله في البخاري سوى حديث واحد بمتابعة". انظر: فتح الباري، لابن حجر (447/1).

(11) تاريخ ابن معين، رواية الدوري (4 /105)، الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (233/8).

(12) ذخيرة الحفاظ، لابن القيسراني (1469/3).

(13) سؤالات الآجري أبا داود السجستاني (59/2).

وذكره العقيلي[1] وابن شاهين[2] وابن الجوزي[3] في الضعفاء.

- **خلاصة القول فيه، والمقارنة بين حكم الإمام يعقوب الفسوي وأحكام غيره من النقاد:**

الراوي صدوق عابد يخطئ، والله سبحانه وتعالى أعلم.

وافق بعض النقاد الإمام يعقوب الفسوي على تضعيفه، وخالفه أغلبهم فوثقوه.

ويرى الباحث أن الراوي لا يضبط الأحاديث كما يجب، شأنه في ذلك شأن العُبَّاد.

الراوي الحادي عشر: يَزِيْدُ بنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بنِ أَبِي مَالِكٍ الهَمْدَانِيُّ[4]:

- **قال يعقوب الفسوي**[5]: يزيد بن أبي مالك شامي كان قاضيًا، وابنه خالد بن يزيد بن أبي مالك في حديثهما لين.

- **أقوال النقاد في الراوي:**

وثقه أبو حاتم الرازي[6] والبزار[7] والدارقطني[8] والبرقاني[9]، وزاد أبو حاتم: صدوق، وكذا قال الذهبي[10] وابن حجر[11]، وزاد ابن حجر: ربما وهم.

وأثنى أبو زرعة الرازي عليه خيرًا[12]، وذكره ابن حبان في الثقات[13].

وقال المفضل بن غسان[14]: ليس بحديثه بأس.

---

(1) الضعفاء الكبير، للعقيلي (189/4).

(2) تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين، لابن شاهين (ص: 179).

(3) الضعفاء والمتروكون، لابن الجوزي (153/3).

(4) يزيد بن عبد الرحمن بن أبي مالك الهمداني، الدمشقي القاضي، من الرابعة، مات سنة ثلاثين ومائة، وله أكثر من سبعين سنة، د س ق. انظر: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 603).

(5) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (2 /454).

(6) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (277/9).

(7) كشف الأستار عن زوائد البزار، للهيثمي (269/3).

(8) الضعفاء والمتروكون، للدارقطني (151/2)، تاريخ دمشق، لابن عساكر (290/65).

(9) تاريخ دمشق، لابن عساكر (290/65).

(10) المغني في الضعفاء، للذهبي (753/2).

(11) تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 603).

(12) الضعفاء لأبي زرعة الرازي في أجوبته على أسئلة البرذعي (955/3)، الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (277/9).

(13) الثقات، لابن حبان (542/5).

(14) تاريخ دمشق، لابن عساكر (289/65).

- **خلاصة القول فيه، والمقارنة بين حكم الإمام يعقوب الفسوي وأحكام غيره من النقاد:**

الراوي صدوق، والله سبحانه وتعالى أعلم.

خالف النقاد الإمام يعقوب الفسوي في تضعيف الراوي، حيث تفرد في تضعيف حديثه، ولعل عبارة الإمام ابن حجر فيه: "ربما وهم" تشير لما قاله الإمام يعقوب الفسوي في الراوي.

6- الرواة الذين قال فيهم، "مَسْتُورٌ"، "مَسْتُورٌ، وَفِي حَدِيثِهِ لِين":

الراوي الأول: رَاشِدُ بْنُ مَعْبَدٍ الْوَاسِطِيُّ[1]:

- **قال يعقوب الفسوي**[2]: حدثنا أبو نُعَيْم، حدثنا راشد بن معبد الواسطي مولى الحجاج، قال: رأيتُ أنس بن مالك. وراشد شيخ مستور.

- **أقوال النقاد في الراوي:**

قال أبو داود[3]: لا بأس به، وذكره ابن حبان في الثقات[4].

وضعفه ابن معين[5] وابن عدي[6] والنسائي[7]، وزاد ابن معين في موضع: ليس بشيء، وقال أبو موسى المديني[8]: ضعفوه.

وذكره ابن شاهين[9] والساجي[10] والعقيلي[11] وابن الجوزي[12] والذهبي[13] في الضعفاء.

---

(1) راشد بن معبد، روى عن أنس، روى عنه يزيد بن هارون والحسن بن حبيب بن ندبة وأبو نعيم. انظر: الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (483/3).

(2) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (119/2).

(3) سؤالات الآجري أبا داود السجستاني (140/2).

(4) الثقات، لابن حبان (233/4).

(5) تاريخ ابن معين، رواية الدوري (385/4)، الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (483/3).

(6) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي (86/4).

(7) الضعفاء والمتروكون، للنسائي (ص: 40).

(8) ميزان الاعتدال، للذهبي (36/2).

(9) تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين، لابن شاهين (ص: 90).

(10) لسان الميزان، لابن حجر (436/3).

(11) الضعفاء الكبير، للعقيلي (55/2).

(12) الضعفاء والمتروكون، لابن الجوزي (278/1).

(13) المغني في الضعفاء، للذهبي (226/1).

وقال ابن حبان[1]: روى عنه زيد بن حبان عن أنس أشياء موضوعة لا أصول لها، يشهد من ليس العلم صناعته أنها موضوعة يكثر ذكرها، وقال أبو نُعَيم الأصفهاني[2]: في حديثه موضوعات، لا شيء، وقال الحاكم[3]: روى عن أَنس أحاديث موضوعة.

- **خلاصة القول فيه، والمقارنة بين حكم الإمام يعقوب الفسوي وأحكام غيره من النقاد:**

الراوي ضعيف، والله سبحانه وتعالى أعلم.

وافق أغلب النقاد الإمام يعقوب الفسوي على تضعيفه، وكان حكمه دون أحكامهم، وتفرد الإمام أبو داود بتوثيقه، وتناقض فيه قول الإمام ابن حبان.

الراوي الثاني: سُوَيْدُ بنُ عَبْدِ العَزِيْزِ السُّلَمِيُّ[4]:

- **قال يعقوب الفسوي**[5]: سُوَيْدُ بن عبد العزيز مستور، وفي حديثه لين.

وقال في موضع آخر[6]: سُوَيْدُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ كان قاضيًا على دمشق، ضعيف الحديث.

- **أقوال النقاد في الراوي:**

قال دحيم[7]: ثقة، وكانت له أحاديث يغلط فيها.

وضعفه ابن معين[8] وأحمد بن حنبل[9] والنسائي[10] والخلال[11] والبيهقي[12]

---

(1) المجروحين، لابن حبان (298/1).

(2) الضعفاء، لأبي نعيم الأصفهاني (ص: 82).

(3) لسان الميزان، لابن حجر (436/3).

(4) سويد بن عبد العزيز بن نمير السلمي مولاهم الدمشقي، من كبار التاسعة، مات سنة أربع وتسعين ومائة، ت ق. انظر: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 260).

(5) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (453/2).

(6) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (451/2).

(7) تهذيب التهذيب، لابن حجر (277/4).

(8) الضعفاء الكبير، للعقيلي (157/2)، الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي (490/4).

(9) معرفة السنن والآثار، للبيهقي (262/14).

(10) الضعفاء والمتروكون، للنسائي (ص: 50).

(11) إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (168/6).

(12) السنن الكبرى، للبيهقي (737/7).

وابن القطان[1] وابن عبد الهادي[2] والهيثمي[3] والبوصيري[4] وابن حجر[5] والسيوطي[6] ، وزاد ابن حجر في موضع [7]: جداً، وقال في موضع آخر[8]: واه، وكذا قال الذهبي[9].

وقال الترمذي[10]: رجل كثير الغلط في الحديث، وقال ابن حبان[11]: كان كثير الخطأ فاحش الوهم حتى يجيء في أخباره من المقلوبات أشياء تتخايل إلى من يسمعها أنها عملت تعمدًا، والذي عندي فيه تنكب ما خالف الثقات من حديثه، والاعتبار بما روى مما لم يخالف الأثبات، والاحتجاج بما وافق الثقات، وهو ممن أستخير الله عز وجل فيه لأنه يقرب من الثقات، وقال ابن عدي[12]: ولسويد أحاديث صالحة غير ما ذكرت وعامة حديثه مما لا يتابعه الثقات عليه، وهو ضعيف كما وصفوه.

وقال أبو حاتم الرازي[13] والبيهقي[14]: ليس بالقوي، وقال البزار[15]: ليس بالحافظ، ولا يحتج به إذا انفرد.

وقال ابن معين في موضع هو[16] وابن القيسراني[17]: ليس بشيء، وزاد ابن القيسراني: في الحديث، وقال ابن معين في موضع آخر هو[18] والنسائي[19]: ليس بثقة.

---

(1) بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام، لابن القطان (483/5).
(2) تنقيح التحقيق، لابن عبد الهادي (372/3).
(3) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، للهيثمي (62/2).
(4) إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة، للبوصيري (335/6).
(5) التلخيص الحبير (128/3)، الدراية في تخريج أحاديث الهداية، لابن حجر (239/2).
(6) اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة، للسيوطي (241/1).
(7) إتحاف المهرة (587/1)، تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 260).
(8) الدراية في تخريج أحاديث الهداية، لابن حجر (145/1).
(9) تلخيص كتاب الموضوعات، للذهبي (ص: 42).
(10) العلل الكبير، للترمذي (ص: 208).
(11) المجروحين، لابن حبان (350/1).
(12) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي (495/4).
(13) إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (167/6).
(14) السنن الكبرى، للبيهقي (139/4).
(15) مسند البزار (364/8).
(16) تاريخ ابن معين، رواية الدوري (458/4)، الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (238/4).
(17) تذكرة الحفاظ، لابن القيسراني (ص: 98).
(18) تاريخ ابن معين، رواية ابن محرز (51/1)، سؤالات ابن الجنيد (ص: 331).
(19) ميزان الاعتدال، للذهبي (252/2)، تهذيب التهذيب، لابن حجر (276/4).

وقال البخاري[1]: في حديثه نظر لا يحتمل، وقال أبو حاتم الرازي مرة[2]: في حديثه نظر، هو لين الحديث، وقال أبو أحمد الحاكم[3]: حديثه ليس بالقائم.

وقال البخاري مرة[4]: عنده مناكير، وقال ابن سعد[5]: كان يروي أحاديث منكرة.

وقال أحمد بن حنبل[6] وابن القيسراني[7] مرة: متروك الحديث، وقال البغوي[8] والهيثمي[9] والكناني[10]: متروك.

- خلاصة القول فيه، والمقارنة بين حكم الإمام يعقوب الفسوي وأحكام غيره من النقاد:

الراوي ضعيف الحديث، والله سبحانه وتعالى أعلم.

وافق أغلب النقاد الإمام يعقوب الفسوي على تضعيفه، وتفرد الإمام دحيم بتوثيقه مع إشارته للخطأ في حديثه.

7- الرواة الذين قال فيهم، "لَا أَعْرِفُهُ"، "لَا يُعْرَفُ"، "مَجْهُولٌ":

الراوي الأول: الْحَارِثُ بْنُ شِبْلٍ الْبَصْرِيُّ[11]:

- قال يعقوب الفسوي[12]: الحارث بن شِبْل مهجور لا يُعْرَف.

- أقوال النقاد في الراوي:

ذكره ابن حبان في الثقات[13].

---

(1) الضعفاء الصغير، للبخاري (ص: 72).

(2) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (239/4).

(3) إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (167/6).

(4) التاريخ الكبير، للبخاري (148/4).

(5) الطبقات الكبرى، لابن سعد (326/7).

(6) العلل ومعرفة الرجال، لأحمد رواية ابنه عبد الله (476/2)، الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (238/4).

(7) ذخيرة الحفاظ، لابن القيسراني (744/2).

(8) إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (167/6).

(9) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، للهيثمي (15/1).

(10) تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة، للكناني (256/1).

(11) الحارث بن شبل بصري، من السادسة، تمييز. انظر: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 146).

(12) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (3 /141).

(13) الثقات، لابن حبان (174/6).

وقال البخاري[1]: ليس بمعروف في الحديث.

وضعفه الدارقطني[2] وأبو الوليد الباجي[3] وابن حجر[4] والهيثمي[5] والسيوطي[6].

وذكره العقيلي[7] وابن عدي[8] وابن شاهين[9] والدارقطني[10] وابن الجوزي[11] والذهبي[12] في الضعفاء.

وقال ابن عدي[13]: أحاديثه غير محفوظة.

وقال العقيلي[14] لا يتابع على حديثه، ولا يحفظ إلا عنه.

وقال ابن معين[15] وابن الجارود[16] وابن القيسراني[17]: ليس بشيء.

وقال أبو حاتم الرازي[18]: منكر الحديث، ليس بالمعروف.

وقال الساجِي[19]: عنده مناكير.

---

(1) التاريخ الكبير (271/2) ، الضعفاء الصغير، للبخاري (ص: 40)
(2) المغني في الضعفاء (141/1)، ميزان الاعتدال، للذهبي (434/1).
(3) التعديل والتجريح لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح، لأبي الوليد الباجي (513/2).
(4) تقريب التهذيب (ص: 146)، نتائج الأفكار، لابن حجر (219/1-220).
(5) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، للهيثمي (281/4).
(6) الجامع الكبير، للسيوطي (ص: 1212).
(7) الضعفاء الكبير، للعقيلي (213/1).
(8) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي (463/2).
(9) تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين، لابن شاهين (ص: 70).
(10) الضعفاء والمتروكون، للدارقطني (148/2).
(11) الضعفاء والمتروكون، لابن الجوزي (181/1).
(12) المغني في الضعفاء، للذهبي (141/1).
(13) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي (463/2).
(14) الضعفاء الكبير، للعقيلي (213/1).
(15) تاريخ ابن معين، رواية الدوري (280/4)، الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (77/3)، سؤالات الآجري أبا داود السجستاني (86/2).
(16) لسان الميزان، لابن حجر (518/2).
(17) ذخيرة الحفاظ، لابن القيسراني (851/2).
(18) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (77/3).
(19) لسان الميزان، لابن حجر (518/2).

- **خلاصة القول فيه، والمقارنة بين حكم الإمام يعقوب الفسوي وأحكام غيره من النقاد:**

الراوي ضعيف، والله سبحانه وتعالى أعلم.

وافق أغلب النقاد الإمام يعقوب الفسوي على تضعيفه، ووافقه الإمام البخاري في جانب تجهيله، بينما وافقه الإمام أبو حاتم الرازي في الجمع بين تضعيفه وتجهيله، وتفرد الإمام ابن حبان بتوثيقه على عادته في توثيق بعض المجهولين.

الراوي الثاني: حَامِدُ الهَمْدَانِيُّ[1]:

- **قال يعقوب الفسوي**[2]: سُئِلَ أَبُو يُوسُفَ عَنْ حَامِدٍ هَذَا؟ فَقَالَ: لَا أَعْرِفُه.

- **أقوال النقاد في الراوي:**

قال ابن عراق الكناني[3]: لَم أَعْرِفُهُ.

- **خلاصة القول فيه، والمقارنة بين حكم الإمام يعقوب الفسوي وأحكام غيره من النقاد:**

الراوي مجهول، والله سبحانه وتعالى أعلم.

تبع الإمام ابن عراق الكناني الإمام يعقوب الفسوي في حكمه على الراوي، وكانت عبارته مطابقة لعبارة الإمام يعقوب الفسوي –فكأنه أخذها عنه–.

الراوي الثالث: عُمَرُ بنُ ذَرِّ الشَّامِيُّ[4]:

- **قال يعقوب الفسوي**[5]: عمر بن ذر أظنه غير الهمذاني، وهو عندي شيخ مجهول.

- **أقوال النقاد في الراوي:**

لم يعثر الباحث على أقوال للنقاد في الراوي.

- **خلاصة القول فيه، والمقارنة بين حكم الإمام يعقوب الفسوي وأحكام غيره من النقاد:**

الراوي مجهول، والله سبحانه وتعالى أعلم.

لم يرد أقوال للنقاد في الراوي، ليتسنى للباحث المقارنة.

---

(1) انظر ترجمته: لسان الميزان، لابن حجر (96/6).

(2) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (1 /232).

(3) تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة، للكناني (126/2).

(4) انظر ترجمته: لسان الميزان، لابن حجر (96/6).

(5) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (309/2).

الراوي الرابع: هَرِمُ بْنُ نَسِيبٍ البَصْرِيُّ، أَبُو الْعَجْفَاءِ[1]:

- **قال يعقوب الفسوي**[2]: أَبُو الْعَجْفَاءِ مَجْهُولٌ لَا يُدْرَى مَنْ هُوَ.

- **أقوال النقاد في الراوي:**

وثقه ابن معين[3] والدارقطني[4] وأبو عبد الله الحاكم[5].

وذكره ابن حبان[6] وابن شاهين[7] في الثقات.

وقال ابن حجر[8]: مقبول.

وقال البخاري[9]: في حديثه نظر، وقال أبو أحمد الحاكم[10]: حديثه ليس بالقائم.

- **خلاصة القول فيه، والمقارنة بين حكم الإمام يعقوب الفسوي وأحكام غيره من النقاد:**

الراوي صدوق، والله سبحانه وتعالى أعلم.

لم يوافق النقاد الإمام يعقوب الفسوي على تجهيله، بل عَرِفَه النقاد فوثقه أغلبهم وضعفه البعض الآخر.

8- الرواة الذين قال فيهم، "مُضْطَرِبُ الْحَدِيثِ":

الراوي: عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْمَسْعُودِيُّ[11] الكُوفِيُّ[12]:

---

(1) هرم بن نسيب، أبو العجفاء السلمي البصري، من الثانية، مات بعد التسعين ومائة، 4. انظر: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 658).

(2) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (2 /438).

(3) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (110/9).

(4) سؤالات السلمي للدارقطني (ص: 323).

(5) المستدرك على الصحيحين، للحاكم (191/2).

(6) الثقات، لابن حبان (514/5).

(7) تاريخ أسماء الثقات، لابن شاهين (ص: 252).

(8) تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 658).

(9) التاريخ الأوسط، للبخاري (234/1).

(10) تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للمزي (78/34).

(11) المسعودي: هذه النسبة إلى مسعود والد الصحابي عبد الله بن مسعود رضى الله عنه. انظر: الأنساب، للسمعاني (250/12).

(12) عبد الرحمن بن عبد الله بن عتبة بن عبد الله بن مسعود الكوفي المسعودي، من السابعة، مات سنة ستين ومائة، خت 4. انظر: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 344).



- **قال يعقوب الفسوي**[1]: حدثني أبو نُعَيْم[2]، قال: حدثني أبو عُمَيْسٍ وَاسْمُهُ عُتْبَةُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، وهو أَخُو الْمَسْعُودِيِّ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، وهو مُضْطَرِبُ الحديث، وتَغَيَّرَ بآخِرَةَ.

- **أقوال النقاد في الراوي:**

وثقه مطلقًا كلٌّ من: أحمد بن حنبل[3] وعثمان الدارمي[4] وابن عبد البر[5]،

وذكره ابن شاهين في الثقات[6].

وقال شعبة بن الحجاج [7]: صدوق، وقال ابن معين [8]: صالح، وقال النسائي[9]: ليس به بأس، وقال الذهبي[10]: حديثه في حد الحسن.

ووثقه أغلب النقاد مع ذكر صفة اختلاطه وتغيره في آخر حياته التي أشار إليها يعقوب الفسوي بقوله: "وَتَغَيَّرَ بِآخِرَةَ".

قال ابن سعد[11]: كان ثِقَة كثير الحديث، إِلَّا أَنَّه اختلط في آخر عمره، ورواية المتقدمين عنه صحيحة، وقال ابن نمير[12]: ثقة، فلما كان بأخرة اختلط، سمع منه عبد الرحمن بن مهدي، ويزيد بن هارون أحاديث مختلطة، وما روى عنه الشيوخ فهو مستقيم.

وقال ابن عمار[13]: من قبل أن يختلط كان ثبتًا، ومن سمع منه ببغداد فسماعه ضعيف.

وقال يعقوب بن شيبة[14]: ثقة صدوق، وقد تَغَيَّر بأَخَرة.

---

(1) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (655/2).
(2) هو الفضل بن دكين.
(3) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (163/2)، الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (251/5).
(4) تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للمزي (223/17).
(5) الاستذكار، لابن عبد البر (102/7).
(6) تاريخ أسماء الثقات، لابن شاهين (ص: 143).
(7) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (251/5)، تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي (218/10).
(8) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (251/5).
(9) تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للمزي (226/17).
(10) سير أعلام النبلاء، للذهبي (533/6).
(11) الطبقات الكبرى، لابن سعد (346/6).
(12) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (251/5).
(13) تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي (220/10).
(14) تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي (220/10).

وقال العجلي[1]: ثقة إلا أنه تَغَيَّر بأخرة، ومن سمع منه قديمًا فهو أصلح، وقال ابن الملقن[2]: ثقة اختلط بأخرة.

وقال علاء الدين رضا[3]: ثقة مستقيم الحديث قبل أن يختلط ببغداد.

وذكره ابن الكيال في الكواكب النيرات في معرفة مَن اختلط مِن الرواة الثقات[4].

ومن هؤلاء النقاد من نزل به عن مرتبة الثقة قليلًا مع الإشارة إلى تغيره أيضًا.

قال أحمد بن حنبل مرة[5]: صالح الحديث، ومن أخذ عنه أولًا فهو صالح الأخذ.

وقال ابن حبان[6]: كان صدوقًا إلا أنه اختلط في آخر عمره اختلاطًا شديدًا حتى ذهب عقله، وكان يحدث بما يجيئه فحمل فاختلط حديثه القديم بحديثه الأخير، ولم يتميز فاستحق الترك.

وقال ابن خراش[7]: صدوق اختلط بأخرة، وقال ابن حجر[8]: صدوق اختلط قبل موته، وضابطه أن من سمع منه ببغداد فبعد الاختلاط.

وممن وصفه بالاختلاط أيضًا كلًّا من: معاذ بن معاذ العنبري وأبو حاتم الرازي وابن القطان وابن رجب الحنبلي والذهبي والهيثمي والبوصيري.

قال معاذ بن معاذ[9]: قد تغير حفظه.

وتبع ابن القطان ابن حبان بأن حديث الراوي لم يتميز، فقال[10]: مختلط، اشتد ما أصابه من ذلك حتى كان لا يعقل، فضعف حديثه، ولم يتميز في الأغلب ما روي عنه بعد اختلاطه مما روي عنه في الصحة[11].

(1) معرفة الثقات، للعجلي (445/2).
(2) البدر المنير، لابن الملقن (395/4).
(3) نهاية الاغتباط بمن رمي من الرواة بالاختلاط، لعلاء الدين رضا (ص: 205).
(4) الكواكب النيرات، لابن الكيال (ص: 282).
(5) تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي (218/10).
(6) المجروحين، لابن حبان (48/2).
(7) تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي (220/10).
(8) تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 344).
(9) تهذيب التهذيب، لابن حجر (211/6).
(10) بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام، لابن القطان (176/4).
(11) قال الباحث: هذا تشدد منهما، والصواب في المسألة أن اختلاط الراوي ميزه العلماء، ووضعوا له ضابطًا مكانيًّا: بأن من سمع منه ببغداد فقد سمع بعد الاختلاط، ومن سمع منه بالكوفة والبصرة فسماعه صحيح. انظر: نهاية الاغتباط بمن رمي من الرواة بالاختلاط، لعلاء الدين رضا (ص: 205).

وقال ابن رجب الحنبلي[1]: اختلط بأخرة، وقال الذهبي في موضع[2]: وقد تغير بعض حفظه في الآخر، وقال الهيثمي[3]: قد اختلط في آخر عمره، وقال البوصيري[4]: اختلط بأخرة.

وقد أضاف أبو حاتم الرازي فائدة في هذا الباب، وهي تحديد زمان اختلاطه، فقال[5]: تغير بأخرة قبل موته بسنة أو سنتين.

وعلى أثر اختلاطه ترتبت علة أخرى للراوي، وهي غَلَطُه فيما يرويه عن بعض الشيوخ.

قال علي بن المديني[6]: ثقة، وقد كان يغلَطُ فيما روى عن عاصم بن بَهْدلة وسَلَمة، ويُصَحَّح فيما روى عن القاسم ومَعْن.

وقال ابن معين[7]: ثقة، ولكنه كان يغلط إذا حَدَّث عن عاصم بن بهدلة، وسَلَمة بن كُهَيْل، وكان حديثه صحيح عن القاسم بن عبد الرحمن ومَعْن بن عبد الرحمن.

وقال ابن معين مرة[8]: أحاديثه عن الأعمش مقلوبة وعن عبد الملك بن عمير أيضًا، وأحاديثه عن عون وعن القاسم صحاح، وأما عن أبي حصين وعاصم فليس بشيء، إنما أحاديثه الصحاح عن القاسم وعن عون.

قال الباحث: ولعل خطأ الراوي فيما يرويه عن بعض الشيوخ ما قصده أبو داود بقوله[9]: كان يخطئ في الحديث.

ولعل علتي اختلاط الراوي، وخطئه في روايته عن بعض الشيوخ هي التي جعلت يعقوب الفسوي يصفه بالاضطراب في الحديث.

---

(1) شرح علل الترمذي، لابن رجب (747/2). قال الباحث: وذكره الإمام ابن رجب في باب: "من ضعف حديثه من الثقات في بعض الأوقات دون بعض، وهؤلاء هم الثقات الذين خلطوا في آخر عمرهم".
انظر: شرح علل الترمذي، لابن رجب (732/2).

(2) تذكرة الحفاظ، للذهبي (147/1).

(3) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، للهيثمي (319/1).

(4) إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة، للبوصيري (100/1).

(5) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (252/5). قال الباحث: هناك خلاف بين العلماء في تحديد زمان اختلاط الراوي ينظر له في: نهاية الاغتباط بمن رمي من الرواة بالاختلاط، لعلاء الدين رضا (ص: 205).

(6) تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي (219/10).

(7) تاريخ ابن معين، رواية الدوري (333/3).

(8) تاريخ ابن معين، رواية الدوري (429/3).

(9) سؤالات الآجري أبا داود السجستاني (306/1).

قال العقيلي[1]: تغير في آخر عمره، في حديثه اضطراب.

وقال أبو زرعة الرازي[2]: أحاديثه عن غير القاسم وعون مضطربة، يهم كثيراً.

ولذلك وصفه الذهبي بسوء الحفظ، فقال في موضع آخر[3]: أحد الائمة الكبار، سيئ الحفظ.

- **خلاصة القول فيه، والمقارنة بين حكم الإمام يعقوب الفسوي وأحكام غيره من النقاد:**

الراوي صدوق اختلط، والله سبحانه وتعالى أعلم.

وافق النقاد الإمام يعقوب الفسوي على اختلاط الراوي وتغيره في آخر حياته، ووافقه بعضهم بذكر الاضطراب في حديثه، وخالفه أغلب النقاد فوثقوه إمّا مطلقًا، أو مع ذكر علة اختلاطه. وجاءت عبارة الإمام يعقوب الفسوي بنحو عبارة الإمام العقيلي.

9- الرُّوَاة الذين قال فيهم، "ضَعِيفٌ"، "ضَعِيفُ الحَدِيثِ"، "لَا يَخْتَلِفُونَ فِي ضَعْفِهِ":

الراوي الأول: إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْحَكَمِ بْنِ أَبَانٍ العَدَنيُّ[4] [5]:

- **قال يعقوب الفسوي**[6]: إبراهيم بن الحكم بن أبان لا يختلفون في ضعفه.

وذكره في: بَابِ مَنْ يُرْغَبُ عَنِ الرِّوَايَةِ عَنْهُمْ[7].

- **أقوال النقاد في الراوي:**

قال محمد بن رافع [8]: بعهدنا لم يكن به بأس، ولكن اختلط بعد.

وقال أحمد بن حنبل[9]: وقت ما رأيناه لم يكن به بأس، ثم قال: أظنه كان حديثه يزيد بعدنا، ولم يحمده.

---

(1) الضعفاء الكبير، للعقيلي (336/2).

(2) الضعفاء لأبي زرعة الرازي في أجوبته على أسئلة البرذعي (420/2).

(3) ميزان الاعتدال، للذهبي (574/2).

(4) العَدَنِي: بفتح العين والدال المهملتين وفي آخرها النون، نسبة إلى بلدة من بلاد اليمن يقال لها «عَدَنْ». انظر: الأنساب، للسمعاني (249/9).

(5) إبراهيم بن الحكم بن أبان العدني، من التاسعة، فق. انظر: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 89).

(6) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (3 /54).

(7) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (3 /41).

(8) الضعفاء الكبير، للعقيلي (50/1).

(9) العلل ومعرفة الرجال، لأحمد رواية ابنه عبد الله (10/3).

وضعفه محمد بن أسد الخشني[1] وابن معين[2] والدارقطني[3] وأبو داود[4] وابن حبان[5] وابن القيسراني[6] والهيثمي[7] والبوصيري[8] وابن حجر[9] والسيوطي[10] والكناني[11]، وزاد ابن حجر: وصل مراسيل.

وذكره أبو نعيم الأصفهاني[12] وأبو العرب[13] وابن الجارود[14] وابن شاهين[15] وابن الجوزي[16] في الضعفاء.

وقال أبو زرعة الرازي[17] وأبو أحمد الحاكم[18]: ليس بالقوي، وزاد أبو زرعة: وهو عندي ضعيف، وزاد أبو أحمد: عندهم، وقال أبو زرعة الرازي[19] مرة: واه.

وقال يحيى القطان[20] وابن القيسراني[21]: ليس بشيء.

---

(1) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي (394/1).

(2) تاريخ ابن معين، رواية الدوري (76/3)، الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (94/2).

(3) إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (196/1).

(4) إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة، للبوصيري (291/6).

(5) الثقات، لابن حبان (186/6). قال الباحث: ضعفه الإمام ابن حبان في ترجمة أبيه، واتهم ابنه برواية المناكير عنه، فقال: "وإنما وقع المناكير في روايته من رواية ابنه إبراهيم بن الحكم عنه".

(6) تذكرة الحفاظ، لابن القيسراني (ص: 34).

(7) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، للهيثمي (127/7).

(8) إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة، للبوصيري (289/2).

(9) تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 89).

(10) اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة، للسيوطي (356/2).

(11) تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة، للكناني (370/2).

(12) الضعفاء، لأبي نعيم الأصفهاني (ص: 56).

(13) إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (197/1).

(14) إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (197/1).

(15) تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين، لابن شاهين (ص: 48).

(16) الضعفاء والمتروكون، لابن الجوزي (30/1).

(17) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (94/2)، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للمزي (75/2).

(18) إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (197/1).

(19) الضعفاء لأبي زرعة الرازي في أجوبته على أسئلة البرذعي (420/2).

(20) الضعفاء، لأبي نعيم الأصفهاني (ص: 56).

(21) ذخيرة الحفاظ، لابن القيسراني (2415/4).

وقال ابن معين[1]: ليس بشيء ليس بثقة، وقال العقيلي[2]: ليس بشيء ولا ثقة، وقال الساجي[3]: ضعيف الحديث ليس بشيء.

وقال البخاري[4]: سكتوا عنه.

وقال ابن حبان[5]: كان يخطئ، لا يعجبني الاحتجاج بخبره إذا انفرد.

وقال أبو داود في موضع آخر[6]: لا أحدث عنه.

وقال ابن عدي[7]: بلاؤه مما ذكروه أنه كان يوصل المراسيل، عن أبيه، وعامة ما يرويه لا يتابع عليه، وقال الذهبي[8]: تركوه وقل من مشاه على ضعفه، روى عن أبيه مرسلات فوصلها، وقال الهيثمي في موضع آخر[9]: متروك.

وقال الجوزجاني[10] والأزدي[11]: ساقط، وزاد الأزدي: متروك الحديث، وكذا قال النسائي[12] وابن القيسراني[13]، وقال النسائي في موضع آخر[14]: ليس بثقة، ولا يكتب حديثه.

- خلاصة القول فيه، والمقارنة بين حكم الإمام يعقوب الفسوي وأحكام غيره من النقاد:

الراوي ضعيف، والله سبحانه وتعالى أعلم.

وافق أغلب النقاد الإمام يعقوب الفسوي على تضعيفه، وتحمل عبارته "لا يختلفون في ضعفه" على اتفاق جميع النقاد على ضعفه بعد اختلاطه، فقد حَسَّنَ الإمامان أحمد بن حنبل

---

(1) تاريخ ابن معين، رواية ابن محرز (54/1) ، العلل ومعرفة الرجال، لأحمد رواية ابنه عبد الله (10/3).
(2) إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (197/1).
(3) إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (197/1).
(4) التاريخ الكبير، للبخاري 284/1).
(5) المجروحين، لابن حبان (114/1).
(6) إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (196/1).
(7) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي (394/1).
(8) المغني في الضعفاء (12/1)، ميزان الاعتدال، للذهبي (27/1).
(9) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، للهيثمي (39/6).
(10) أحوال الرجال، للجوزجاني (ص: 252).
(11) الضعفاء والمتروكون، لابن الجوزي (30/1)، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للمزي (75/2).
(12) الضعفاء والمتروكون، للنسائي (ص: 12).
(13) ذخيرة الحفاظ، لابن القيسراني (2009/4).
(14) تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للمزي (75/2).

ومحمد بن رافع حاله قبل الاختلاط، وأما بعده فلم يرضوا حديثه، وهذا يدل على دراية الإمام يعقوب الفسوي الدقيقة بحاله.

الراوي الثاني: بِشْرُ بْنُ نُمَيْرٍ القُشَيْرِيُّ البَصْرِيُّ[1]:

- **قال يعقوب الفسوي**[2]: بِشْرُ بْنُ نُمَيْرٍ قُشَيْرِيٌّ بَصْرِيٌّ ضعيف، تَرَكَ عَلِيُّ بْنُ الْمَدِينِيِّ الرواية عنه.

- **أقوال النقاد في الراوي:**

ضعفه ابن عدي[3] والساجي[4] والبيهقي[5] والهيثمي[6] وابن حجر[7]، وزاد ابن حجر: جدًا.

وقال ابن معين[8] وأحمد بن حنبل[9]: ليس بشيء، وقال ابن معين مرة[10] والنسائي[11]: ليس بثقة، وقال الجوزجاني[12]: غير ثقة، وقال الذهبي[13]: واه، وقال في موضع آخر[14]: هالك.

وقال أبو حاتم الرازي[15] وعلي بن الجنيد[16] والنسائي مرة[17] وابن القيسراني[18]: متروك الحديث.

(1) بشر بن نمير القشيري بصري، من السابعة، مات بعد الأربعين ومائة، ق. انظر: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 124).

(2) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (139/3).

(3) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي (158/2).

(4) إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (413/2).

(5) القضاء والقدر، للبيهقي (ص: 287).

(6) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، للهيثمي (259/2).

(7) المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية، لابن حجر (365/12).

(8) سؤالات ابن الجنيد (ص: 408).

(9) العلل ومعرفة الرجال، لأحمد رواية المروذي وغيره (ص: 116).

(10) تاريخ ابن معين، رواية الدوري (309/4)، الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (368/2).

(11) تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للمزي (157/4).

(12) أحوال الرجال، للجوزجاني (ص: 283).

(13) تاريخ الإسلام، للذهبي (822/3).

(14) تلخيص كتاب الموضوعات، للذهبي (ص: 314).

(15) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (368/2).

(16) تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للمزي (157/4).

(17) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي (156/2).

(18) ذخيرة الحفاظ، لابن القيسراني (915/2).

وقال الدارقطني[1] والهيثمي[2] وابن حجر[3] والكناني[4]: متروك، وزاد ابن حجر: متهم.

وقال البخاري[5] وابن حبان[6] وابن القيسراني[7]: منكر الحديث، وزاد ابن حبان: جدًا.

وقال البخاري مرة[8]: مضطرب.

وتركه ابن المديني[9] ويحيى القطان[10] وأبو داود[11].

وقال أحمد بن حنبل[12]: ترك الناس حديثه، وقال مرة[13]: يحيى بن العلاء الرازي[14] كذاب رافضي، يضع الحديث، وبشر بن نمير أسوء حالاً منه.

وقال يحيى القطان[15]: كان من أركان الكذب، وقال الهيثمي[16]: كذاب.

- **خلاصة القول فيه، والمقارنة بين حكم الإمام يعقوب الفسوي وأحكام غيره من النقاد:**

الراوي متروك، والله سبحانه وتعالى أعلم.

وافق النقاد الإمام يعقوب الفسوي على تضعيفه، وكانت عبارات الجرح عند أغلبهم أعلى من وصف الإمام يعقوب الفسوي.

---

(1) الضعفاء والمتروكون، للدارقطني (259/1).

(2) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، للهيثمي (29/4).

(3) تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 124).

(4) تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة، للكناني (324/2).

(5) الضعفاء الصغير، للبخاري (ص: 33).

(6) المجروحين، لابن حبان (187/1).

(7) تذكرة الحفاظ، لابن القيسراني (ص: 323).

(8) التاريخ الكبير، للبخاري (85/2).

(9) التاريخ الكبير، للبخاري (85/2).

(10) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (368/2).

(11) سؤالات الآجري أبا داود السجستاني (165/2).

(12) العلل ومعرفة الرجال، لأحمد رواية ابنه عبد الله (471/2).

(13) الضعفاء لأبي زرعة الرازي في أجوبته على أسئلة البرذعي (577/2).

(14) يحيى بن العلاء البجلي، أبو عمرو أو أبو سلمة الرازي، رمي بالوضع، من الثامنة، مات قرب الستين ومائة، د ق. انظر: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 595).

(15) تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة، للكناني (42/1).

(16) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، للهيثمي (60/2).

الراوي الثالث: بَكْرُ بنُ الشَّروس الصَّنْعَانِيُّ[1]:

- **قال يعقوب الفسوي**[2]: بكر بن الشروس صنعاني ضعيف.

- **أقوال النقاد في الراوي:**

لم يعثر الباحث على أقوال للنقاد في الراوي.

- **خلاصة القول فيه، والمقارنة بين حكم الإمام يعقوب الفسوي وأحكام غيره من النقاد:**

الراوي ضعيف، والله سبحانه وتعالى أعلم.

لم يرد أقوال للنقاد في الراوي، ليتسنى للباحث المقارنة.

الراوي الرابع: حُمَيْدُ بْنُ مَالِكٍ اللَّخْمِيُّ[3]:

- **قال يعقوب الفسوي**[4]: حُمَيْد بن مالك اللَّخْمِيّ ضعيف.

- **أقوال النقاد في الراوي:**

ضعفه ابن المديني[5] وابن معين[6] وأبو زرعة[7] وأبو حاتم[8] الرازيان وابن القطان[9] وابن القيسراني[10] والذهبي[11]، وزاد أبو زرعة: ليس بقوي.

---

(1) انظر ترجمته: لسان الميزان، لابن حجر (52/2).

(2) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (3 /53).

(3) حميد بن مالك اللخمي، روى عن مكحول، روى عنه إسماعيل بن عياش. انظر: الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (228/3).

(4) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (450/2).

(5) سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني (ص: 154).

(6) تاريخ ابن معين، رواية الدوري (429/4) ، الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (228/3).

(7) الضعفاء لأبي زرعة الرازي في أجوبته على أسئلة البرذعي (803/3)، الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (228/3).

(8) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (228/3).

(9) بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام، لابن القطان (448/2).

(10) ذخيرة الحفاظ، لابن القيسراني (1440/3).

(11) تنقيح التحقيق، للذهبي (210/2).

وذكره العقيلي[1] والساجي[2] وابن شاهين[3] وابن الجوزي[4] في الضعفاء.

وقال البيهقي[5]: مجهول.

وقال ابن عدي[6]: مقدار ما يرويه من الحديث منكر، وهو قليل الحديث.

وقال الأزدي[7]: متروك.

- **خلاصة القول فيه، والمقارنة بين حكم الإمام يعقوب الفسوي وأحكام غيره من النقاد:**

الراوي ضعيف، والله سبحانه وتعالى أعلم.

وافق النقاد الإمام يعقوب الفسوي على تضعيفه.

الراوي الخامس: حَنْظَلَةُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْقَاص الكُوفِيُّ[8]:

- **قال يعقوب الفسوي**[9]: حنظلة بن عبد الرحمن العاصي[10] روى عنه وكيع[11] وأبو نُعَيْم[12]، وهو ضعيف.

- **أقوال النقاد في الراوي:**

ذكره ابن حبان في الثقات[13].

---

(1) الضعفاء الكبير، للعقيلي (267/1).

(2) لسان الميزان، لابن حجر (366/2).

(3) تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين، لابن شاهين (ص: 74).

(4) الضعفاء والمتروكون، لابن الجوزي (240/1).

(5) السنن الكبرى، للبيهقي (81/10).

(6) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي (89/3).

(7) الضعفاء والمتروكون، لابن الجوزي (240/1).

(8) حنظلة بن أبي المغيرة عبد الرحمن القاص، المعلم أبو عبد الرحمن، روى عن الضحاك بن قيس، وعبد الكريم ابن أبي أمية، وحماد بن أبي سليمان، وعنه وكيع، وأبو أحمد الزبيري، وأبو نعيم، وخلاد بن يحيى، وآخرون، ولعله مات بعد الستين ومائة. انظر: تاريخ الإسلام، للذهبي (612/4).

(9) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (238/3).

(10) وجدتها كذلك، ولعلها "القاضي" ولكن لم يشر في ترجمته الى استقضائه.

(11) هو ابن الجراح.

(12) هو الفضل بن دكين.

(13) الثقات، لابن حبان (209/8).

وقال ابن معين[1]: ضعيف يكتب حديثه، وفي موضع آخر[2]: ليس بشيء.

وقال ابن عدي[3]: لم أر له من الحديث إلا القليل إلا أن الثوري قد حدث عنه بشيء يسير، ولم يتبين لي ضعفه لقلة حديثه إلا أن ابن معين قد نسبه إلى الضعف.

وذكره ابن شاهين[4] وابن الجوزي[5] في الضعفاء.

- **خلاصة القول فيه، والمقارنة بين حكم الإمام يعقوب الفسوي وأحكام غيره من النقاد:**

الراوي ضعيف، والله سبحانه وتعالى أعلم.

وافق أغلب النقاد الإمام يعقوب الفسوي على تضعيفه.

الراوي السادس: سَعِيدُ بْنُ سِنَانٍ الْحِمْصِيُّ[6]:

- **قال يعقوب الفسوي**[7]: حدثنا سعيد بن سنان أبو المهدي ضعيف الحديث.

- **أقوال النقاد في الراوي:**

قال صدقة بن خالد[8]: ثقة مرضي.

وضعفه ابن المديني[9] وأحمد بن حنبل[10] وأبو زرعة الرازي[11] والبيهقي[12] والذهبي[13]

(1) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي (343/3).

(2) تاريخ ابن معين، رواية الدوري (114/4).

(3) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي (343/3).

(4) تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين، لابن شاهين (ص: 81).

(5) الضعفاء والمتروكون، لابن الجوزي (241/1).

(6) سعيد بن سنان الحنفي أو الكندي، أبو مهدي الحمصي، من الثامنة، مات سنة ثلاث وستين ومائة، ق. انظر: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 237).

(7) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (449/2).

(8) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (28/4).

(9) سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني (ص: 155).

(10) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي (399/4).

(11) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (29/4).

(12) شعب الإيمان، للبيهقي (476/9).

(13) الكاشف، للذهبي (438/1).

وابن الملقن[1] والهيثمي[2] والبوصيري[3]، وزاد البيهقي: عند أهل العلم بالحديث.

وقال ابن معين[4] وأحمد بن حنبل مرة[5] ودحيم[6] وابن القيسراني[7]: ليس بشيء، وقال ابن معين مرة أخرى[8] وابن الجارود[9]: ليس بثقة، وقال البزار[10] وابن القطان[11]: سيئ الحفظ، وقال أبو أحمد الحاكم[12]: حديثه ليس بالقائم.

وقال ابن عدي[13]: عامة ما يرويه وخاصة عن أبي الزاهرية[14] غير محفوظة، وكان من صالحي أهل الشام وأفضلهم، إلا أن في بعض رواياته ما فيه.

وقال البخاري[15] ومسلم[16] وأبو حاتم الرازي[17] وأحمد بن صالح[18] والساجي[19] وابن حبان[20] وابن ماكولا[21]: منكر الحديث، وزاد أبو حاتم الرازي: ضعيف الحديث.

---

(1) البدر المنير، لابن الملقن (216/9).

(2) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، للهيثمي (191/2).

(3) إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة (472/1)، مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه، للبوصيري (134/1).

(4) سؤالات ابن الجنيد (ص: 396)، تاريخ ابن معين، رواية الدارمي (ص: 118)، الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (29/4).

(5) العلل ومعرفة الرجال، لأحمد رواية المروذي وغيره (ص: 117).

(6) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (28/4).

(7) تذكرة الحفاظ، لابن القيسراني (ص: 400).

(8) تاريخ ابن معين، رواية الدوري (422/4).

(9) إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (311/5).

(10) مسند البزار (20/12).

(11) بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام، لابن القطان (355/2).

(12) إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (311/5).

(13) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي (403/4).

(14) حدير الحضرمي، أبو الزاهرية الحمصي، صدوق، من الثالثة، مات على رأس المائة، ر م د س ق. انظر: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 154).

(15) التاريخ الكبير، للبخاري (478/3).

(16) الكنى والأسماء، لمسلم (829/2).

(17) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (28/4).

(18) تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للمزي (497/10).

(19) إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (311/5).

(20) المجروحين، لابن حبان (322/1).

(21) الإكمال، لابن ماكولا (447/4).

وقال أبو نعيم الأصفهاني[1]: يروي عن أبي الزاهرية بالمناكير.

وقال علي بن الجنيد[2] والنسائي[3] وابن القيسراني مرة[4]: متروك الحديث، وقال الذهبي[5] والهيثمي مرة[6] وابن حجر[7] والسيوطي[8]: متروك، وقال ابن الملقن مرة[9]: هالك.

وقال الجوزجاني[10]: أحاديثه أخاف أن تكون موضوعة لا تشبه أحاديث الناس، وقال الدارقطني[11]: يضع الحديث.

- **خلاصة القول فيه، والمقارنة بين حكم الإمام يعقوب الفسوي وأحكام غيره من النقاد:**

الراوي ضعيف الحديث، والله سبحانه وتعالى أعلم.

وافق النقاد الإمام يعقوب الفسوي على تضعيفه، ولم يوثقه إلا الإمام صدقة بن خالد، ولكن في هذا التوثيق نظر؛ وذلك لضعف إسناد هذا التوثيق المنسوب إليه، فقال الإمام الهيثمي[12]: "ولا يصح إسناد هذه الحكاية"، وقال في موضع[13]: "ونقل عن بعضهم توثيقه، ولم يصح"، وقال في موضع آخر[14]: "وقد وثقه بعضهم، ولم يلتفت إليه في ذلك".

الراوي السابع: شَيْبَةُ بْنُ نَعَامَةَ الكُوفِيُّ[15]:

- **قال يعقوب الفسوي**[16]: حدثنا سعيد بن منصور عن أبي معاوية[17] عن شيبة بن نعامة، وهو ضعيف.

---

(1) الضعفاء، لأبي نعيم الأصفهاني (ص: 86).

(2) الضعفاء والمتروكون، لابن الجوزي (321/1).

(3) الضعفاء والمتروكون، للنسائي (ص: 52).

(4) ذخيرة الحفاظ، لابن القيسراني (436/1).

(5) تلخيص كتاب الموضوعات (ص: 292)، المغني في الضعفاء، للذهبي (261/1).

(6) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، للهيثمي (208/10).

(7) تقريب التهذيب، لابن جحر (ص: 237).

(8) اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة، للسيوطي (436/1).

(9) البدر المنير، لابن الملقن (320/4).

(10) أحوال الرجال، للجوزجاني (ص: 289).

(11) سؤالات السلمي للدارقطني (ص: 181).

(12) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، للهيثمي (155/8).

(13) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، للهيثمي (127/5).

(14) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، للهيثمي (178/7).

(15) شيبة بن نعامة، أبو نعامة الضبي كوفي، روى عن سعيد بن جبير وموسى بن طلحة وخالد وفاطمة بنت حسين، روى عنه الثوري وشريك وهشيم وجرير. انظر: الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (335/4-336).

(16) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (59/3).

(17) هو محمد بن خازم الضرير الكوفي.

- **أقوال النقاد في الراوي:**

ذكره ابن حبان في الثقات[1].

وضعفه ابن معين[2] والهيثمي[3]، وقال البزار[4]: لين الحديث.

وذكره ابن شاهين[5] وابن الجوزي[6] وابن الجارود[7] والذهبي[8] في الضعفاء.

وقال ابن حبان[9] والهيثمي في موضع آخر[10]: لا يجوز الاحتجاج به.

- **خلاصة القول فيه، والمقارنة بين حكم الإمام يعقوب الفسوي وأحكام غيره من النقاد:**

الراوي ضعيف، والله سبحانه وتعالى أعلم.

وافق النقاد الإمام يعقوب الفسوي على تضعيفه، واضطرب فيه قول الإمام ابن حبان، فكأنه غفل عن ذكره في الضعفاء كعادته.

الراوي الثامن: عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ زَحْرٍ الضَّمْرِيُّ الإِفْرِيقِيُّ[11]:

- **قال يعقوب الفسوي**[12]: عبيد الله بن زَحْر ضعيف.

---

(1) الثقات، لابن حبان (445/6).

(2) تاريخ ابن معين، رواية الدوري (44/4)، الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (336/4).

(3) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، للهيثمي (224/4).

(4) لسان الميزان، لابن حجر (269/4).

(5) تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين، لابن شاهين (ص: 107).

(6) الضعفاء والمتروكون، لابن الجوزي (44/2).

(7) لسان الميزان، لابن حجر (269/4).

(8) المغني في الضعفاء، للذهبي (301/1).

(9) المجروحين، لابن حبان (362/1).

(10) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، للهيثمي (173/9).

(11) عبيد الله بن زحر الضمري مولاهم الإفريقي، من السادسة، بخ 4. انظر: تقريب التهذيب، لابن جحر (ص: 371).

(12) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (434/2).

- **أقوال النقاد في الراوي:**

وثقه البخاري[1] وأحمد بن صالح[2] وابن القيم[3].

وقال أبو زرعة الرازي[4]: لا بأس به صدوق، وقال النسائي[5]: ليس به بأس، وقال المالكي[6] وابن خلفون[7] وابن يونس[8] والخطيب البغدادي[9]: كان رجلًا صالحًا، وزاد الخطيب: وفي حديثه لين.

وقال ابن حجر[10]: صدوق يخطئ.

وقال العجلي[11] والدارقطني مرة[12]: ليس بالقويِّ، وزاد العجلي: يُكْتَبُ حديثه، وقال أبو حاتم الرازي[13] والبزار[14]: لين الحديث.

وضعفه أحمد بن حنبل مرة[15] وابن معين[16] والدارقطني[17] وابن حبان[18]

---

(1) سنن الترمذي (76/5)، العلل الكبير، للترمذي (ص: 190)

(2) سؤالات الآجري أبا داود السجستاني (179/2)، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للمزي (38/19).

(3) إغاثة اللهفان من مصايد الشيطان، لابن القيم (240/1).

(4) الضعفاء لأبي زرعة الرازي في أجوبته على أسئلة البرذعي (906/3)، الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (315/5).

(5) تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للمزي (38/19).

(6) إكمال تهذيب الكمال، لمغطاي (17/9).

(7) إكمال تهذيب الكمال، لمغطاي (19/9).

(8) إكمال تهذيب الكمال، لمغطاي (20/9).

(9) المتفق والمفترق، للخطيب البغدادي (1542/3).

(10) تقريب التهذيب، لابن جرر (ص: 371).

(11) معرفة الثقات، للعجلي (110/2).

(12) الضعفاء والمتروكون، لابن الجوزي (162/2)، ميزان الاعتدال، للذهبي (7/3).

(13) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (315/5).

(14) مسند البزار (243/12).

(15) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (315/5).

(16) تاريخ ابن معين، رواية الدارمي (ص: 174)، سؤالات ابن الجنيد (ص: 396).

(17) سؤالات السلمي للدارقطني (ص: 208).

(18) المجروحين، لابن حبان (110/2).

والبيهقي[1] والسمعاني[2] والذهبي[3] وابن الملقن[4] والهيثمي[5]، وزاد السمعاني: واه، وزاد الهيثمي في موضع آخر[6]: لا يحتج به.

وذكره العقيلي[7] والساجي[8] والبلخي[9] وابن شاهين[10] والدارقطني[11] وابن الجوزي[12] في الضعفاء.

وقال ابن معين مرة[13]: ليس بشيء، وقال ابن عدي[14]: ويقع في أحاديثه ما لا يتابع عليه، وقال أبو مسهر[15]: هو صاحب كل معضلة، وقال الذهبي مرة[16]: جائز الحديث.

وقال ابن المديني[17] وابن القطان[18] وأبو أحمد الحاكم[19] وابن الأثير الجزري[20]: منكر الحديث، وزاد ابن الأثير: متروك، وقال الذهبي[21] وابن الملقن مرة[22]: له مناكير.

---

(1) إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (18/9).
(2) الأنساب، للسمعاني (342/1).
(3) تنقيح التحقيق، للذهبي (212/1).
(4) البدر المنير، لابن الملقن (650/9).
(5) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، للهيثمي (36/1).
(6) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، للهيثمي (125/1).
(7) الضعفاء الكبير، للعقيلي (120/3).
(8) إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (18/9).
(9) إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (18/9).
(10) تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين، لابن شاهين (ص: 151).
(11) الضعفاء والمتروكون، للدارقطني (161/2).
(12) الضعفاء والمتروكون، لابن الجوزي (162/2).
(13) تاريخ ابن معين، رواية الدوري (426/4)، سؤالات ابن الجنيد (ص: 408)، الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (315/5).
(14) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي (524/5-525).
(15) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي (522/5).
(16) تاريخ الإسلام، للذهبي (691/3).
(17) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (315/5).
(18) بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام، لابن القطان (204/3).
(19) لسان الميزان، لابن حجر (172/9).
(20) اللباب في تهذيب الأنساب، لابن الأثير الجزري (264/2).
(21) الكاشف، للذهبي (680/1).
(22) البدر المنير، لابن الملقن (393/2).

وقال ابن حبان[1]: منكر الحديث جدًا، يروي الموضوعات عن الأثبات.

وقال ابن القيسراني[2]: متروك الحديث.

- **خلاصة القول فيه، والمقارنة بين حكم الإمام يعقوب الفسوي وأحكام غيره من النقاد:**

الراوي ضعيف، والله سبحانه وتعالى أعلم.

وافق أغلب النقاد الإمام يعقوب الفسوي على تضعيفه.

الراوي التاسع: مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي فُدَيْكٍ المَدَنِيُّ[3]:

- **قال يعقوب الفسوي[4]:** ابْنُ أَبِي فُدَيْكٍ ضعيف.

وذكره في: بابِ مَنْ يُرْغَبُ عَنِ الرِّوَايَةِ عَنْهُمْ[5].

- **أقوال النقاد في الراوي:**

وثقه ابن معين[6] وأبو عبد الله الحاكم[7] والخليلي[8] والذهبي[9] والزيلعي[10]، وذكره ابن حبان[11] وابن شاهين [12] في الثقات، وقال ابن حبان: ربما أخطأ.

وقال ابن معين مرة[13] والنسائي[14]: ليس به بأس، وقال أحمد بن حنبل[15]: لا بأس به.

---

(1) المجروحين، لابن حبان (62/2).

(2) ذخيرة الحفاظ، لابن القيسراني (432/1).

(3) محمد بن إسماعيل بن مسلم بن أبي فديك، الديلي مولاهم المدني، أبو إسماعيل، [وقد ينسب إلى جد أبيه]، من صغار الثامنة، مات سنة مائتين، ع. انظر: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 468).

(4) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (53/3).

(5) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (41/3).

(6) تاريخ ابن أبي خيثمة (365/4).

(7) المستدرك على الصحيحين، للحاكم (533/1).

(8) فوائد أبي يعلى الخليلي (ص: 64).

(9) تاريخ الإسلام (1187/4)، سير أعلام النبلاء (176/8)، المغني في الضعفاء، للذهبي (556/2).

(10) نصب الراية، للزيلعي (348/1).

(11) الثقات، لابن حبان (42/9).

(12) تاريخ أسماء الثقات، لابن شاهين (ص: 204).

(13) تاريخ ابن معين، رواية ابن محرز (80/1).

(14) تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للمزي (488/24).

(15) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (165/2).

وقال الذهبي في موضع[1] وابن حجر[2]: صدوق، وزاد الذهبي في موضع آخر[3]: يُحتَجُ به في الكتب الستة.

وقال ابن سعد[4]: ليس بحجة.

- **خلاصة القول فيه، والمقارنة بين حكم الإمام يعقوب الفسوي وأحكام غيره من النقاد:**

الراوي صدوق، والله سبحانه وتعالى أعلم.

خالف أغلب النقاد الإمام يعقوب الفسوي في تضعيفه؛ حيث أنهم وثقوه، ولم يوافق الإمام يعقوب الفسوي في تضعيفه سوى الإمام ابن سعد.

الراوي العاشر: مُحمَّدُ بْنُ كُرَيْبٍ الكُوفِيُّ[5]:

- **قال يعقوب الفسوي**[6]: محمد بن كُرَيْب ضعيف الحديث.

- **أقوال النقاد في الراوي:**

ضعفه ابن معين[7] وابن نمير[8] والنسائي[9] والدارقطني[10] والبيهقي[11] وابن القيسراني[12] وابن الملقن[13] والهيثمي[14] والبوصيري[15] وابن حجر[16].

---

(1) الكاشف، للذهبي (158/2).

(2) تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 468).

(3) ميزان الاعتدال، للذهبي (483/3).

(4) الطبقات الكبرى، لابن سعد (503/5).

(5) محمد بن كريب مولى ابن عباس، من السادسة، مات بعد الخمسين ومائة، ق. انظر: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 504).

(6) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (66/3).

(7) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي (495/7).

(8) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (68/8).

(9) الضعفاء والمتروكون، للنسائي (ص: 92).

(10) إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (324/10).

(11) السنن الكبرى، للبيهقي (130/10).

(12) ذخيرة الحفاظ، لابن القيسراني (535/1).

(13) البدر المنير، لابن الملقن (505/9).

(14) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، للهيثمي (313/1).

(15) إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة، للبوصيري (405/1).

(16) تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 504).



وقال أبو زرعة الرازي[1]: لين، وقال الذهبي[2]: ضعفوه.

وذكره ابن الجارود[3] والساجي[4] وابن شاهين[5] والعقيلي[6] وابن الجوزي[7] في الضعفاء.

وقال أبو حاتم الرازي[8]: شيخ لا يحتج بحديثه، يُكتَبُ حديثُه، وقال ابن عدي[9]: مع ضعفه يُكتَبُ حديثُه، وقال ابن معين مرة[10]: ليس حديثه بشيء.

وقال البخاري[11] وأحمد بن حنبل[12]: منكر الحديث، وقال الترمذي[13]: عنده مناكير، وقال ابن حبان[14]: كان منكر الحديث جدًا، يروى عن أبيه أشياء لا تُشبه حديثه كأنه كُرَيْب آخر فلمّا ظهر ذلك منه استحق ترك الاحتجاج به .

وقال البخاري في موضع آخر[15]: فيه نظر.

وقال الدارقطني في موضع آخر[16]: متروك.

– خلاصة القول فيه، والمقارنة بين حكم الإمام يعقوب الفسوي وأحكام غيره من النقاد:

الراوي ضعيف، والله سبحانه وتعالى أعلم.

وافق النقاد الإمام يعقوب الفسوي على تضعيفه.

---

(1) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (68/8).

(2) تاريخ الإسلام (731/3)، الكاشف، للذهبي (213/2).

(3) إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (324/10).

(4) إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (324/10).

(5) تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين، لابن شاهين (ص: 163).

(6) الضعفاء الكبير، للعقيلي (127/4).

(7) الضعفاء والمتروكون، لابن الجوزي (95/3).

(8) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (68/8).

(9) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي (497/7).

(10) تاريخ ابن معين، رواية الدوري (276/3)، الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (68/8).

(11) تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للمزي (338/26)، ميزان الاعتدال، للذهبي (22/4).

(12) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (68/8).

(13) سنن الترمذي (303/4).

(14) المجروحين، لابن حبان (262/2).

(15) التاريخ الكبير، للبخاري (217/1).

(16) سؤالات البرقاني للدارقطني (ص: 61).

الراوي الحادي عشر: مَسْلَمَةُ بْنُ عَلِيٍّ الدِمَشْقِيُّ[1]:

- **قال يعقوب الفسوي**[2]: مسلمة بن علي دمشقي ضعيف الحديث.

وقال في موضع[3]: لا ينبغي لأهل العلم أن يشغلوا أنفسهم بحديث هؤلاء.

وذكره في: بابِ مَنْ يُرْغَبُ عَنِ الرِّوَايَةِ عَنْهُمْ[4].

- **أقوال النقاد في الراوي:**

ضعفه ابن معين[5] والجوزجاني[6] وأبو حاتم الرازي[7] والساجي[8] وابن السكن[9] والدارقطني[10] والبيهقي[11] والإشبيلي[12] والجورقاني[13] وابن كثير[14] والهيثمي[15]، وزاد ابن معين مرة[16]: ليس بشيء، وقال مرة[17]: صالح، ولم يجعله حجة، وزاد الجوزجاني: حديثه متروك، وزاد أبو حاتم: لا يشتغل به، وزاد الساجي: جدًا، وزاد البيهقي: عند أهل الحديث، وقال مرة[18]: ليس بالقوي، وزاد ابن كثير: عند الأئمة، لا يحتج بتفرده، وزاد الهيثمي مرة[19]: جدًا، وقال مرة[20]: وقد أجمعوا على ضعفه.

---

(1) مسلمة بن علي الخُشَني، أبو سعيد الدمشقي البلاطي، من الثامنة، مات قبل سنة تسعين، ق. انظر: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 531).

(2) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (309/2).

(3) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (449/2).

(4) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (3 /45).

(5) سؤالات ابن الجنيد (ص: 428).

(6) أحوال الرجال، للجوزجازي (ص: 282).

(7) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (268/8)، تاريخ دمشق، لابن عساكر (52/58).

(8) تهذيب التهذيب، لابن حجر (147/10).

(9) تاريخ دمشق، لابن عساكر (52/58).

(10) العلل الواردة في الأحاديث النبوية، للدارقطني (126/8).

(11) شعب الإيمان، للبيهقي (81/3).

(12) الأحكام الوسطى، للإشبيلي (141/1).

(13) إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (191/11).

(14) البداية والنهاية، لابن كثير (49/2).

(15) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، للهيثمي (201/1).

(16) سؤالات ابن الجنيد (ص: 359).

(17) إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (192/11).

(18) شعب الإيمان، للبيهقي (329/11).

(19) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، للهيثمي (287/1).

(20) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، للهيثمي (287/1).

وذكره ابن الجارود[1] والعقيلي[2] وأبو العرب[3] والمنتجالي[4] وابن عدي[5] والدارقطني[6] وأبو نعيم[7] وابن الجوزي[8] والذهبي[9] في الضعفاء.

وقال البخاري[10] وأبو زرعة[11] وأبو حاتم[12] الرازيان: منكر الحديث، وزاد البخاري: عن الأوزاعي، وقال نعيم بن حماد[13]: صحبته من دمشق فلم أسمعه يحدث بحديث يوافق حديث الناس.

وقال أبو عبد الله الحاكم[14] وأبو سعيد النقاش[15]: روى عن الأوزاعي والزبيدي المناكير والموضوعات، وقال أبو عبد الله الحاكم مرة[16]: ممن لا تقوم الحجة به.

وقال ابن معين[17] ودحيم[18] وأبو حاتم[19] وابن شاهين[20] وابن القيسراني[21] وابن بشكوال[22]: ليس بشيء، وزاد: متروك.

---

(1) إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (192/11).

(2) الضعفاء الكبير، للعقيلي (211/4).

(3) إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (192/11).

(4) إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (192/11).

(5) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، للهيثمي (278/1).

(6) الضعفاء والمتروكون، للدارقطني (133/3).

(7) الضعفاء، لأبي نعيم الأصفهاني (ص: 149).

(8) الضعفاء والمتروكون، لابن الجوزي (120/3).

(9) المغني في الضعفاء، للذهبي (657/2).

(10) التاريخ الكبير، للبخاري (389/7).

(11) الضعفاء لأبي زرعة الرازي في أجوبته على أسئلة البرذعي (829/3)، الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (268/8).

(12) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (268/8).

(13) الضعفاء الكبير، للعقيلي (211/4).

(14) إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (192/11).

(15) إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (192/11).

(16) المستدرك على الصحيحين، للحاكم (563/4).

(17) تاريخ ابن معين، رواية الدوري (450/4)، الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (268/8).

(18) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (268/8).

(19) تاريخ دمشق، لابن عساكر (50/58).

(20) تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين، لابن شاهين (ص: 177).

(21) تذكرة الحفاظ، لابن القيسراني (ص: 86).

(22) شيوخ عبد الله بن وهب القرشي، لابن بشكوال (133/1).



وقال أبو نعيم[1]: روى عن الأوزاعي والزبيدي وابن جريج بالمناكير، وقال الذهبي[2]: ولمسلمة أحاديث عدة منكرة.

وقال ابن المنادي[3] وابن القيسراني[4]: لا شيء، وقال أبو داود[5]: غير ثقة، ولا مأمون، وقال ابن يونس[6]: لم يكن عندهم بذاك في الحديث، وقال ابن خزيمة[7]: لا أحتج بحديثه، وقال أبو أحمد الحاكم[8]: ذاهب الحديث.

وقال النسائي[9] وأبو الفتح الأزدي[10] والدارقطني[11] والبيهقي[12] وابن القطان[13] وابن عبد الهادي[14] وبرهان الدين الحلبي[15] وابن حجر[16]: متروك الحديث، وزاد الحلبي[17]: واه، وكذلك قال الذهبي[18] وابن ناصر الدين الدمشقي[19]، وقال الذهبي مرة[20]: تركوه.

قال أحمد بن صالح[21] -وذكر مسلمة بن علي- : لا يترك حديث رجل حتى يجتمع الجميع على ترك حديثه، قد يقال فلان ضعيف، فأما أن يقال: فلان متروك؛ فلا إلا أن يجتمع الجميع على ترك حديثه.

---

(1) الضعفاء (ص: 149)، المسند المستخرج على صحيح مسلم، لأبي نعيم الأصفهاني (83/1).

(2) تاريخ الإسلام، للذهبي (973/4).

(3) تهذيب التهذيب، لابن حجر (147/10).

(4) تذكرة الحفاظ، لابن القيسراني (ص: 201).

(5) سؤالات الآجري أبا داود السجستاني (194/2).

(6) تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للمزي (571/27).

(7) تاريخ دمشق، لابن عساكر (50/58).

(8) الأسامي والكنى، لأبي أحمد الحاكم (60/5).

(9) الضعفاء والمتروكون، للنسائي (ص: 97).

(10) تهذيب التهذيب، لابن حجر (147/10).

(11) العلل الواردة في الأحاديث النبوية، للدارقطني (126/8).

(12) شعب الإيمان، للبيهقي (333/7).

(13) بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام، لابن القطان (202/3).

(14) تنقيح التحقيق، لابن عبد الهادي (588/4).

(15) الكشف الحثيث، لبرهان الدين الحلبي (ص: 256).

(16) تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 531).

(17) تنقيح التحقيق، لابن عبد الهادي (588/4).

(18) المقتنى في سرد الكنى (272/1)، ميزان الاعتدال، للذهبي (109/4).

(19) توضيح المشتبه، لابن ناصر الدين (115/3).

(20) الكاشف، للذهبي (263/2)، المغني في الضعفاء، للذهبي (657/2).

(21) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (191/2).

وقال ابن حبان[1]: كان ممن يقلب الأسانيد، ويروي عن الثقات ما ليس من أحاديثهم توهمًا، فلما فحش ذلك منه بطل الاحتجاج به.

وقال ابن عدي[2]: ولمسلمة غير ما ذكرت من الحديث وكل أحاديثه ما ذكرته وما لم أذكره كلها أو عامتها غير محفوظة.

- **خلاصة القول فيه، والمقارنة بين حكم الإمام يعقوب الفسوي وأحكام غيره من النقاد:**

الراوي متروك الحديث، والله سبحانه وتعالى أعلم.

وافق النقاد الإمام يعقوب الفسوي على تضعيفه.

الراوي الثاني عشر: الْوَلِيدُ بْنُ عبد الله بْنِ أَبِي ثَوْرٍ الـهَمْدَاني الكُوفِيُّ[3]:

- **قال يعقوب الفسوي**[4]: الوليد بن أبي ثور ضعيف.

- **أقوال النقاد في الراوي:**

ضعفه أحمد بن حنبل[5] وصالح جزرة[6] والنسائي[7] وابن القيسراني[8] والهيثمي[9] وابن حجر[10]، وقال الذهبي[11]: ضعفوه.

قال ابن عدي[12]: وللوليد غير ما ذكرت، وأحاديثه يحمل بعضها بعضًا، وهو ممن يكتب حديثه.

---

(1) المجروحين، لابن حبان (33/3).

(2) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي(21/8).

(3) الوليد بن عبد الله بن أبي ثور الهمداني الكوفي، من الثامنة، مات سنة اثنتين وسبعين ومائة، بخ د ت ق. انظر: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 582).

(4) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (3 /56).

(5) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي (356/8).

(6) تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي (609/15) ، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للمزي (34/31).

(7) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي (356/8)، تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي (609/15)، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للمزي (34/31).

(8) ذخيرة الحفاظ، لابن القيسراني (633/2).

(9) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، للهيثمي (248/6).

(10) تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 582).

(11) الكاشف، للذهبي (352/2).

(12) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي (358/8).

وقال أبو حاتم الرازي[1]: شيخ يُكتَبُ حديثُه ولا يُحتَجُّ به.

وقال ابن معين[2] وابن نمير[3]: ليس بشيء.

وقال أبو زرعة الرازي[4]: في حديثه وهى، وقال في موضع آخر[5]: منكر الحديث، يَهِمُ كثيرًا، وقال ابن حبان[6]: منكر الحديث جدًا، وقال العقيلي[7]: يحدث عن سماك بمناكير لا يتابع عليها. وقال ابن نمير في موضع آخر[8]: كذاب.

- **خلاصة القول فيه، والمقارنة بين حكم الإمام يعقوب الفسوي وأحكام غيره من النقاد:**

الراوي ضعيف، والله سبحانه وتعالى أعلم.

وافق النقاد الإمام يعقوب الفسوي على تضعيفه.

الراوي الثالث عشر: يَحْيَى بْنُ أَبِي حَيَّة الكَلْبيُّ الكُوفِيُّ[9]:

- **قال يعقوب الفسوي**[10]: حدثنا قَبِيصَةُ قال: ثنا سفيان عن أَبِي جَنَابٍ يَحْيَى بن أبي حية الكلبي، وهو ضعيف كان يُدَلِّس، كوفي.

- **أقوال النقاد في الراوي:**

قال أبو نُعَيْم بن دُكَيْن[11]: كان ثقة، وكان يُدَلِّس، وقال في موضع آخر[12]: ما كان به بأس، إِلَّا أنَّه كان يُدَلِّس، وما سمعت منه شيئًا إِلَّا شيئًا قال فيه حدَّثنا، وذكره ابن حبان في الثقات[13].

---

(1) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (3/9).

(2) تاريخ ابن معين، رواية ابن محرز (60/1)، العلل ومعرفة الرجال، لأحمد رواية ابنه عبد الله (16/3).

(3) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي (355/8).

(4) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (3/9).

(5) الضعفاء لأبي زرعة الرازي في أجوبته على أسئلة البرذعي (428/2).

(6) المجروحين، لابن حبان (79/3).

(7) تهذيب التهذيب، لابن حجر (138/11).

(8) الضعفاء الكبير للعقيلي (319/4)، تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي (609/15).

(9) يحيى بن أبي حية الكلبي أبو جناب، من السادسة، مات سنة خمسين ومائة أو قبلها، د ت ق. انظر: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 589).

(10) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (3 /108).

(11) العلل ومعرفة الرجال، لأحمد رواية ابنه عبد الله (114/3)، الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (138/9).

(12) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (138/9).

(13) الثقات، لابن حبان (597/7).

وقال يزيد بن هارون[1]: كان صَدُوقًا، ولكن كان يُدَلِّس.

وقال ابن نمير[2]: صدوق، كان صاحب تدليس، أفسد حديثه بالتدليس، كان يُحَدِّث بما لم يسمع، وقال العجلي[3]: كان يدلس لا بأس به.

وقال أبو زرعة الرازي[4]: صدوق، غير أنَّه كان يُدَلِّس.

وقال ابن خراش[5]: كان صدوقًا، وكان يُدَلَّس، وفي حديثه نُكْرة، وقال الساجي[6]: صدوق منكر الحديث.

وقال ابن معين[7]: صدوق لكنه يدلس، وفي موضع[8]: ليس به بأس إلا أنه كان يدلس، وفي موضع[9]: ليس بقوى، وفي موضع آخر[10]: ضعيف الحديث.

وكذا قال العجلي مرة[11] وأحمد بن حنبل[12]، وزادا: يكتب حديثه، وفيه ضعف، وقال الجُوزْجَاني[13]: يُضَعَّفُ حديثُه.

وقال العلائي[14] وابن حجر[15]: ضعفوه، وزاد ابن حجر: لكثرة تدليسه.

وقال ابن حجر في موضع آخر[16]: يُكتب حديثه في المتابعات، وكان يُعاب عليه التدليس.

---

(1) تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للمزي (286/31).
(2) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (138/9).
(3) معرفة الثقات، للعجلي (351/2).
(4) الضعفاء لأبي زرعة الرازي في أجوبته على أسئلة البرذعي (951/3)، الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (139/9).
(5) تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للمزي (288/31).
(6) إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (302/12).
(7) التحقيق في مسائل الخلاف، لابن الجوزي (470/1).
(8) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي (50/9).
(9) تاريخ ابن معين، رواية ابن محرز (70/1).
(10) سؤالات ابن الجنيد (ص: 432)، الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (138/9).
(11) معرفة الثقات، للعجلي (393/2).
(12) تاريخ دمشق، لابن عساكر (142/64).
(13) أحوال الرِّجَال، للحوزجاني (ص:140).
(14) جامع التحصيل، للعلائي (ص: 111).
(15) تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 589).
(16) تغليق التعليق، لابن حجر (238/3).

وذكره ابن عدي[1] والعقيلي[2] وابن الجارود[3] وابن شاهين[4] والبرقي[5] والبلخي[6] والمنتجالي[7] وابن الجوزي[8] والذهبي[9] في الضعفاء.

وقال أبو حاتم الرازي[10] والترمذي[11] والنسائي[12] وأبو أحمد الحاكم[13]: ليس بالقوي، وقال البزار[14]: لم يكن بالقوي، وزاد أبو أحمد: عندهم، وقال النسائي في موضع آخر[15]: ليس بثقة، يُدَلِّس.

وضعفه يحيى القطان[16] وابن سعد[17] وابن عمار[18] وعثمان بن سعيد الدارمي[19] والنسائي[20] والدارقطني[21] والبيهقي[22] وابن القيسراني[23] والنووي[24]

(1) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي (54/9).

(2) المجروحين، لابن حبان (111/3).

(3) إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (302/12).

(4) تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين، لابن شاهين (ص: 194).

(5) إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (302/12).

(6) إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (302/12).

(7) إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (302/12).

(8) الضعفاء والمتروكون لابن الجوزي (193/3).

(9) المغني في الضعفاء، للذهبي (733/2).

(10) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (139/9).

(11) سنن الترمذي (276/5).

(12) تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للمزي (289/31).

(13) الأسامي والكنى، لأبي أحمد الحاكم (3/ 128).

(14) كشف الأستار عن زوائد البزار، للهيثمي (144/3).

(15) تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للمزي (289/31).

(16) التاريخ الكبير، للبخاري (267/8)، الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (139/9).

(17) الطبقات الكبرى، لابن سعد (342/6).

(18) إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (302/12).

(19) تاريخ ابن معين، رواية الدارمي (ص: 238).

(20) الضعفاء والمتروكون، للنسائي (ص: 109).

(21) الضعفاء والمتروكون، لابن الجوزي (193/3)، ميزان الاعتدال، للذهبي (371/4).

(22) السنن الكبرى، للبيهقي (658/2).

(23) ذخيرة الحفاظ، لابن القيسراني (503/1).

(24) خلاصة الأحكام، للنووي (655/2).



والبوصيري[1] والعراقي[2] وابن حجر [3] والألباني[4] والحويني[5].

وقال ابن القيسراني مرة[6]: ليس بشيء في الحديث.

وقال أحمد بن حنبل[7]: أحاديثه مناكير، وقال الفلاس[8] : متروك الحديث.

وقال ابن حبان[9]: كان ممن يدلس على الثقات ما سمع من الضعفاء؛ فالتزق به المناكير التي يرويها عن المشاهير.

أما عن تدليسه فقد نقل ابن عبد البر[10] والنووي[11] الإجماع على أنه مُدَلِّس.

وذكره ابن حجر في المرتبة الخامسة من مراتب المدلسين[12].

- خلاصة القول فيه، والمقارنة بين حكم الإمام يعقوب الفسوي وأحكام غيره من النقاد:

الراوي ضعيف مُدَلِّس، والله سبحانه وتعالى أعلم.

وافق أغلب النقاد الإمام يعقوب الفسوي على تضعيفه، وقد كان الإمام يعقوب الفسوي على دراية دقيقة بحاله، فقال: "ضعيف"، ثم أردف بقوله: "كان يدلس"، فقد أجمع العلماء على وصفه بالتدليس كما نقل ذلك الإمامان ابن عبد البر والنووي.

ومما يقوي ما ذهبنا إليه بأن الراوي (ضعيف): هو ترك بعض من وثقه لحديثه، كالإمام يزيد بن هارون؛ حيث قال[13]: "تدرون لم تركت حديث أبي جناب؟ أتيته فأعطاني كتابًا، فنسخته، ثم أتيته فقرأه علي، فمر حديث بُسْرَة بنت صَفْوَان، فقال: بشرة بن صفوان، فقلت: بُسْرَة، فقال: اجعله كما تريد، كان عندي قوم بالغداة، فقلت لهم: بُسْرَة، فقالوا: بشرة، فقلت: اجعلوا كما تريدون،

---

(1) إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة، للبوصيري (462/4).

(2) تخريج أحاديث إحياء علوم الدين، للعراقي (2160/5).

(3) التلخيص الحبير، لابن حجر (76/2).

(4) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة، للألباني (496/3).

(5) تنبيه الهاجد إلى ما وقع من النظر في كتب الأماجد، لأبي إسحاق الحويني (321/1).

(6) تذكرة الحفاظ، لابن القيسراني (ص: 66).

(7) العلل ومعرفة الرجال، لأحمد رواية ابنه عبد الله (114/3).

(8) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي (51/9).

(9) المجروحين، لابن حبان (111/3).

(10) إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (301/12).

(11) خلاصة الأحكام، للنووي (551/1).

(12) طبقات المدلسين، لابن حجر (ص: 57).

(13) إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (302/12).

وأنت الساعة تقول: بسرة، اجعله كما تريد، قلت: كما أريد أنا؟ أنت كيف سمعته؟ قال: أو هذا شيء سمعته؟ ما سمعته، إنما قال رجل في المسجد: عندي كتاب حسن، قال: فأخذت الكتاب فنسخته، قال يزيد: فقدمت ألا أكون سمعت منه ما كان يحفظ ولم أرد الكتاب".

الراوي الرابع عشر: يَزِيدُ بْنُ بَزِيعٍ الرَّمْلِيُّ[1]:

- **قال يعقوب الفسوي**[2]: يزيد بن بزيع الرملي ضعيف.

- **أقوال النقاد في الراوي:**

ضعفه ابن معين[3] والدارقطني[4] والبيهقي[5] والهيثمي[6].

وذكره ابن عدي[7] وابن شاهين[8] وابن الجارود[9] وابن الجوزي[10] والذهبي[11] في الضعفاء.

وقال العقيلي[12]: لا يُتابع على حديثه، ولا يُعْرَف إلا به.

وقال الذهبي[13]: لا يكاد يُعْرَف.

- **خلاصة القول فيه، والمقارنة بين حكم الإمام يعقوب الفسوي وأحكام غيره من النقاد:**

الراوي ضعيف، والله سبحانه وتعالى أعلم.

وافق النقاد الإمام يعقوب الفسوي على تضعيفه.

---

(1) يزيد بن بزيع الرملي، روى عن عطاء الخراساني، وروى عنه آدم بن أبي إياس وأبو الوليد الطيالسي والحسن بن سوار البغوي، وغيرهم. انظر: تاريخ الإسلام، للذهبي (545/4).

(2) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (451/2).

(3) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي (176/9).

(4) سنن الدارقطني (208/4)، سؤالات السلمي للدارقطني (ص: 62).

(5) السنن الكبرى، للبيهقي (650/7).

(6) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، للهيثمي (42/5).

(7) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي (176/9).

(8) تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين، لابن شاهين (ص: 197).

(9) لسان الميزان، لابن حجر (489/8).

(10) الضعفاء والمتروكون، لابن الجوزي (207/3).

(11) المغني في الضعفاء، للذهبي (747/2).

(12) الضعفاء الكبير، للعقيلي (375/4).

(13) ميزان الاعتدال، للذهبي (422/4).

10- الرواة الذين قال فيهم، "ضَعِيفٌ، لَا يُفْرَحُ بِحَدِيثِهِ":

الراوي الأول: الْفَيْضُ بْنُ الْفَضْلِ البَجلِيُّ الكُوفِيُّ[1]:

- **قال يعقوب الفسوي**[2]: حَدَّثَنِي الْفَيْضُ بْنُ الْعَبَّاسِ[3] مَوْلَى بُجَيْلَةَ[4] ...، وهو ضعيف، لا يُفْرَحُ بحديثه.

- **أقوال النقاد في الراوي:**

ذكره ابن حبان في الثقات[5].

- **خلاصة القول فيه، والمقارنة بين حكم الإمام يعقوب الفسوي وأحكام غيره من النقاد:**

الراوي ضعيف، والله سبحانه وتعالى أعلم.

خالف الإمام ابن حبان الإمام يعقوب الفسوي في تضعيف الراوي، حيث تفرد بتوثيقه، بينما تفرد الإمام يعقوب الفسوي بتضعيفه، وإليه المرجع في الحكم عليه؛ لأن الراوي من شيوخه فهو أدرى بحاله من غيره من النقاد.

الراوي الثاني: أَيُّوْبُ بنُ عُتْبَةَ اليَمَامِيُّ[6] [7]:

- **قال يعقوب الفسوي**[8]: حدثنا أبو الوليد[9]، ثنا محمد بن جابر، ثنا أيوب بن عتبة، ضعيفان، لا يُفْرَحُ بحديثهما.

---

(1) الفيض بن الفضل البجلي، من أهل الكوفة، مولى بجيلة، يروي عن السرى بن إسماعيل ومسعر بن كدام، روى عنه أبو حاتم الرازي ويعقوب بن سفيان الفسوي. انظر: الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (88/7)، الثقات، لابن حبان (12/9).

(2) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (58/3).

(3) قال الباحث: هكذا وجدته، ولم أر أحدًا يذكره بهذا الاسم سوى الإمام يعقوب الفسوي، ولعله اسم آخر للراوي وخاصة أن الراوي من شيوخه.

(4) بُجَيْلَةَ: هذه النسبة إلى قبيلة بُجَيْلَة، وهو ابن أنمار بن أراش بن عمرو بن الغوث أخي الأسد بن الغوث، وقيل أن بُجَيْلَة اسم أمهم وهي من سعد العشيرة وأختها باهلة ولدتا قبيلتين عظيمتين، نزلت بالكوفة منهم. انظر: الأنساب، للسمعاني (91/2).

(5) الثقات، لابن حبان (12/9).

(6) اليَمَامِي: هذه النسبة إلى اليمامة، وهي مدينة بالبادية من بلاد العوالي مشهورة، وأكثر من نزل بها بنو حنيفة، وكان مسيلمة الكذاب المُتنبي منها خرج وبها قُتِل زمن أبى بكر رضى الله عنه. انظر: الأنساب، للسمعاني (522/13).

(7) أيوب بن عتبة اليمامي، أبو يحيى القاضي، من بني قيس بن ثعلبة، من السادسة، مات سنة ستين ومائة، ق. انظر: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 118).

(8) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (121/2).

(9) هو هشام بن عبد الملك الطيالسي.

وقال في موضع آخر[1]: أيوب بن عتبة ضعيف.

- **أقوال النقاد في الراوي:**

وثقه أحمد بن حنبل[2]، وزاد: إلا أنه لا يقيم حديث يحيى بن أبي كثير، ولذلك قال عنه[3]: مضطرب الحديث عن يحيى بن أبي كثير، فقيل له: عن غير يحيى بن أبي كثير، قال: هو على حال، وفي موضع آخر[4]: ضعيف الحديث.

واختلف فيه قول ابن معين فقال[5]: لا بأس به، وفي موضع[6]: ليس بالقوي، وفي موضع[7]: ليس بشيء، وسئل أيوب بن عتبة أحب إليك أو عكرمة بن عمار، فقال[8]: عكرمة أحب إليَّ، أيوب ضعيف، وفي موضع[9]: ليس حديثه بشيء، وفي موضع: ضعيف الحديث[10]، وفي موضع[11]: يُتَّقَى حديثه، وفي موضع آخر[12]: ضعيف، ليس بذاك القوي.

وقال البخاري[13]: عندهم لَيِّن، وفي موضع آخر[14]: لا يعرف صحيح حديثه من سقيمه، فلا أحدث عنه، وضعفه جدًّا، وقال ابن خراش[15]: ضعيف الحديث جدًا.

وقال ابن المديني[16]: كان عند أصحابنا ضعيفًا، وضعفه في موضع آخر[17].

---

(1) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (60/3).

(2) تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي (450/7).

(3) العلل ومعرفة الرجال، لأحمد رواية ابنه عبد الله (117/3).

(4) تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي (450/7).

(5) تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي (450/7).

(6) تاريخ ابن معين، رواية الدوري (4 /138).

(7) تاريخ ابن معين، رواية الدوري (4 /86).

(8) تاريخ ابن معين، رواية الدارمي (ص 67).

(9) تاريخ ابن أبي خيثمة (343/3).

(10) تاريخ ابن معين، رواية ابن محرز (72/1)، تاريخ ابن أبي خيثمة (343/3).

(11) الضعفاء الكبير، للعقيلي (108/1).

(12) سؤالات ابن الجنيد (ص: 401).

(13) التاريخ الكبير (420/1)، التاريخ الأوسط (265/2)، الضعفاء الصغير، للبخاري (ص: 27).

(14) العلل الكبير، للترمذي (ص: 35).

(15) تهذيب التهذيب، لابن حجر (409/1).

(16) سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني (ص: 133).

(17) تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي (450/7).

وقال العجلي[1]: يُكْتَبُ حديثه، وليس بالقوي، وقال أبو حاتم الرازي[2]: فيه لين، وقال: هو أروى الناس عن يحيى بن أبي كثير وأصح الناس كتابًا عنه، فقيل له: عبد الله بن بدر أحب إليك أو أيوب بن عتبة؟ فقال: أيوب بن عتبة أعجب إلي وهو أحب إليَّ من محمد بن جابر.

قلت: ظاهر كلام أبي حاتم هذا يخالف ما ذهب إليه أحمد بن حنبل من تضعيفه في يحيى بن أبي كثير، إلا أن ذلك يدل على معرفة دقيقة بحاله منهما؛ فقد صحح سليمان بن شعبة –وكان عالمًا بأهل اليمامة– كتاب أيوب عن يحيى.

وقد يُحمل اتهام أحمد بن حنبل للراوي بالضعف والاضطراب في الحديث على تحديثه لأهل العراق من حفظه دون كتابه.

فهذه العلة ذكرها أبو زرعة وأبو حاتم الرازيان، فقد قال أبو زرعة[3]: قال لي سليمان بن داود ابن شعبة اليمامي: وقع أيوب بن عتبة إلى البصرة وليس معه كتب فحدث من حفظه وكان لا يحفظ، فأما حديث اليمامة ما حَدَّث به فهو مستقيم، وقال أيضًا[4]: حديث أهل العراق عن أيوب بن عتبة ضعيف ويقال: حديثه باليمامة صحيح، وقال أبو حاتم[5]: قدم بغداد، ولم يكن معه كتبه فكان يحدث من حفظه على التوهم فيغلط، وأما كتبه في الأصل فهي صحيحة عن يحيى بن أبي كثير، قال لي سليمان بن شعبة هذا الكلام، وكان عالمًا بأهل اليمامة، وقال: هو أروى الناس عن يحيى بن أبي كثير وأصح الناس كتابًا عنه، وقال أبو داود[6]: كان صحيح الكتاب.

وذكره ابن رجب الحنبلي في الضرب الثالث: وهم من حدث عنه أهل مصر أو إقليم فحفظوا حديثه، وحدث عنه غيرهم فلم يقيموا حديثه[7].

قلت: من أجل ذلك اتهمه بعض النقاد بكثرة الخطأ ونكارة الحديث واضطرابه، فقال أبو داود في موضع آخر[8]: منكر الحديث، وقال ابن عدي[9]: أحاديثه في بعضها الإنكار، وهو مع ضعفه يُكْتَبُ حديثه.

---

(1) معرفة الثقات، للعجلي (241/1).

(2) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (2 /253).

(3) الضعفاء لأبي زرعة الرازي (966/3)، الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (2 /253).

(4) الضعفاء لأبي زرعة الرازي في أجوبته على أسئلة البرذعي (549/2).

(5) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (2 /253).

(6) سؤالات الآجري أبا داود السجستاني (192/2).

(7) شرح علل الترمذي، لابن رجب الحنبلي (780/2).

(8) سؤالات الآجري أبا داود السجستاني (192/2).

(9) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي (14/2).

وقال الذهبي[1]: ضعفوه لكثرة مناكيره، وفي موضع آخر[2]: لَيِّنٌ مِنْ قِبَلِ حفظه، وقال الفلاس: ضعيف، وكان سيئ الحفظ، وهو من أهل الصدق[3]، وقال الهيثمي[4]: صدوق كثير الخطأ، وقال ابن حبان[5]: كان يخطئ كثيرًا ويهم شديدًا، حتى فحش الخطأ، وقال ابن الأثير الجزري[6]: لم يكن بالقوي في الحديث، وكان يخطئ كثيراً، وقال النسائي[7]: مضطرب الحديث.

وضعفه ابن عمار الموصلي[8] والجوزجاني[9] ومسلم[10] وأبو زرعة الرازي[11] وابن خراش[12] وصالح جزرة[13] والنسائي[14] والدارقطني[15] وابن حزم[16] والبيهقي[17] وابن القيسراني[18] والذهبي[19] وابن حجر[20] والزيلعي[21] والهيثمي[22] والبوصيري [23] والشوكاني[24]، وقال أبو أحمد الحاكم[25]: ليس بالمتين عندهم.

---

(1) المغني في الضعفاء، للذهبي (97/1).
(2) سير أعلام النبلاء، للذهبي (22/7).
(3) تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي (450/7)
(4) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، للهيثمي (169/8).
(5) المجروحين، لابن حبان (169/1).
(6) اللباب في تهذيب الأنساب، لابن الأثير الجزري (417/3).
(7) الضعفاء والمتروكون، للنسائي (ص: 15).
(8) تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي (450/7).
(9) أحوال الرجال، للجوزجاني (ص: 195).
(10) الكنى والأسماء، لمسلم (908/2).
(11) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (2 /253).
(12) تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي (450/7).
(13) تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي (450/7).
(14) تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للمزي (487/3).
(15) العلل الواردة في الأحاديث النبوية، للدارقطني (275/8).
(16) المحلى بالآثار، لابن حزم (35/8).
(17) السنن الكبرى، للبيهقي (212/1).
(18) ذخيرة الحفاظ، لابن القيسراني (306/1).
(19) تنقيح التحقيق، للذهبي (98/1).
(20) تقريب التهذيب (ص 118)، التلخيص الحبير، لابن حجر (237/2).
(21) نصب الراية، للزيلعي (62/1).
(22) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، للهيثمي (420/10).
(23) إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة، للبوصيري (374/2).
(24) نيل الأوطار، للشوكاني (19/5).
(25) إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (339/2).

وقال ابن الجنيد[1]: شبه المتروك، وقال ابن القيسراني[2]: متروك الحديث.

وقال الدارقطني: يُترك، وقال مرة أخرى: يعتبر به شيخ، قيل له: مثل أيوب بن جابر، قال: لا؛ هذا أقوى –يعنى أيوب بن عتبة أقوى–[3].

- **خلاصة القول فيه، والمقارنة بين حكم الإمام يعقوب الفسوي وأحكام غيره من النقاد:**

الراوي ضعيف، والله سبحانه وتعالى أعلم.

وافق النقاد الإمام يعقوب الفسوي على تضعيف الراوي.

ومن الإنصاف أن يقال أن حديثه باليمامة كان مستقيمًا، وأنّ الضعف طارئ عليه بعد دخوله للعراق، أما كتبه فهي صحيحة، وروايته عن يحيى بن أبي كثير صحيحة عندما كان يحدث من كتابه، أما بعد أن ترك كتبه فلا، فأولى الأقوال أنه كما قال الإمام ابن رجب ضعيف بالنسبة للتحديث في بلد معين.

وعلى هذا يمكن تفسير اختلاف أقوال الإمامين أحمد بن حنبل وابن معين في الراوي.

الراوي الثالث: مُحَمَّدُ بْنُ جَابِرِ بْنُ سَيَّارٍ الْيَمَامِيُّ:

ستأتي دراسته في مبحث: (الجرح النسبي) لأنه به ألصق[4].

11- الرواة الذين قال فيهم، "ضَعِيفٌ ضَعِيفٌ"، "ضَعِيفٌ جِدًا":

الراوي الأول: عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي حُمَيْدٍ الْهُذَلِيُّ الْبَصْرِيُّ[5]:

- **قال يعقوب الفسوي**[6]: عبيد الله بن أبي حُمَيْد أبو الخَطَّاب الهذلي ضعيف ضعيف.

وذكره في: بَابِ مَنْ يُرْغَبُ عَنِ الرِّوَايَةِ عَنْهُمْ[7].

---

(1) التحقيق في مسائل الخلاف، لابن الجوزي (282/1).

(2) ذخيرة الحفاظ، لابن القيسراني (2666/5).

(3) سؤالات البرقاني للدارقطني (ص: 14).

(4) انظر: (ص:347)، من هذا البحث.

(5) عبيد الله بن أبي حميد الهذلي، أبو الخطاب البصري، واسم أبي حميد غالب، من السابعة، ق. انظر: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 370).

(6) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (65/3).

(7) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (36/3).

- أقوال النقاد في الراوي:

قال البيهقي[1]: ليس بالقوي، وقال البزار[2]: ليس بالحافظ، وقال الذهبي[3]: واه.

وضعفه ابن معين[4] ودحيم[5] ومحمد بن المثنى[6] وأبو داود[7] والدارقطني[8] والزيلعي[9] وابن الملقن[10].

وقال الهيثمي[11]: أجمعوا على ضعفه، وذكره الساجي[12] وابن الجارود[13] وأبو القاسم البلخي[14] والعقيلي[15] وابن عدي[16] وابن الجوزي[17] في الضعفاء.

وقال النسائي[18]: ليس بثقة، وقال أبو أحمد الحاكم[19]: حديثه ليس بالقائم.

وقال أبو عبد الله الحاكم[20] وأبو نعيم الأصفهاني[21]: يروي عن أبي المليح وعطاء بالمناكير، لا شيء.

---

(1) الأسماء والصفات، للبيهقي (569/1).
(2) كشف الأستار عن زوائد البزار، للهيثمي (69/1).
(3) ميزان الاعتدال، للذهبي (14/3).
(4) تاريخ ابن معين، رواية الدوري (309/3).
(5) تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للمزي (30/19).
(6) تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للمزي (30/19).
(7) سؤالات الآجري أبا داود السجستاني (189/1).
(8) الضعفاء والمتروكون، لابن الجوزي (161/2).
(9) نصب الراية، للزيلعي (82/4).
(10) البدر المنير، لابن الملقن (529/1).
(11) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، للهيثمي (102/1).
(12) إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (14/9).
(13) إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (14/9).
(14) إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (14/9).
(15) الضعفاء الكبير، للعقيلي (118/3).
(16) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي (525/5).
(17) الضعفاء والمتروكون، لابن الجوزي (161/2).
(18) تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للمزي (31/19).
(19) الأسامي والكنى، لأبي أحمد الحاكم (301/4).
(20) تهذيب التهذيب، لابن حجر (10/7).
(21) الضعفاء، لأبي نعيم الأصفهاني (ص: 103).

وقال النسائي[1] وابن القيسراني[2] والذهبي[3] والهيثمي[4] وابن حجر[5]: متروك الحديث.

وقال أحمد بن حنبل[6]: ترك الناس حديثه، وقال ابن حبان[7]: كان ممن يقلب الأسانيد ويأتي بالأشياء التي لا يشك من الحديث صناعته أنها مقلوبة؛ فاستحق الترك.

وضعفه البخاري وأبو حاتم الرازي بتكرار صيغة التضعيف مثلما فعل يعقوب الفسوي، فقال البخاري[8]: منكر الحديث ذاهب، وقال في موضع آخر[9]: ضعيف ذاهب الحديث، لا أروي عنه شيئًا، وقال أبو حاتم الرازي[10]: منكر الحديث ضعيف الحديث.

- **خلاصة القول فيه، والمقارنة بين حكم الإمام يعقوب الفسوي وأحكام غيره من النقاد:**

الراوي متروك الحديث، والله سبحانه وتعالى أعلم.

وافق النقاد الإمام يعقوب الفسوي على تضعيفه، ووافقه الإمامان البخاري وأبو حاتم الرازي على تكرار صيغة التضعيف فيه.

الراوي الثاني: حُصَيْنُ بْنُ عُمَرَ الأَحْمَسِيُّ[11] الْكُوفِيُّ[12]:

- **قال يعقوب الفسوي**[13]: حُصَيْنُ بن عمر الأَحْمَسِي الكوفي ضعيف جدًا.

- **أقوال النقاد في الراوي:**

وثقه العجلي[14]، وضعفه في موضع آخر[15].

---

(1) الضعفاء والمتروكون، للنسائي (ص: 66).

(2) ذخيرة الحفاظ، لابن القيسراني (276/1).

(3) تلخيص كتاب الموضوعات (ص: 263)، العلو للعلي الغفار، للذهبي (ص: 108).

(4) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، للهيثمي (219/2).

(5) تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 370).

(6) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (313/5).

(7) المجروحين، لابن حبان (65/2).

(8) التاريخ الكبير، للبخاري (396/5).

(9) العلل الكبير للترمذي (ص: 294).

(10) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (313/5).

(11) الأَحْمَسِي: هذه النسبة الى أَحْمَس، وهي طائفة من بجيلة نزلوا الكوفة. انظر: الأنساب، للسمعاني (125/1).

(12) حُصَين بن عمر الأحمسي الكوفي، من الثامنة، ت. انظر: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 170).

(13) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (3 /377).

(14) معرفة الثقات، للعجلي (306/1).

(15) تهذيب التهذيب، لابن حجر (386/2).

وضعفه أيضًا أحمد بن حنبل[1] والنسائي[2] وابن القيسراني[3] والبوصيري[4] وابن حجر[5]، وقال العراقي[6]: فيه ضعف، وقال المتقي الهندي[7]: ضعفوه.

وقال الذهبي[8]: واه، وقال في موضع آخر [9]: ضعيف بمرة.

وذكره أبو العرب[10] وابن شاهين[11] والدارقطني[12] وابن الجوزي[13] في الضعفاء.

وقال ابن عدي[14]: عامة أحاديثه معاضيل، ينفرد عن كل من روى عنه، وقال البزار[15]: لين الحديث، وقال مرة[16]: حدث بأحاديث لم يتابع عليها.

وقال ابن المديني[17] وابن الجوزي[18]: ليس بالقوي.

وقال أبو أحمد الحاكم[19]: ليس بالقوي عندهم، وقال الترمذي[20]: ليس عند أهل الحديث بذاك القوي، وقال البيهقي[21]: هو عند أهل النقل ضعيف.

---

(1) التاريخ الكبير، للبخاري (10/3).
(2) الضعفاء والمتروكون، للنسائي (ص: 31).
(3) ذخيرة الحفاظ، لابن القيسراني (403/1).
(4) إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة، للبوصيري (236/8).
(5) إتحاف المهرة، لابن حجر (311/11).
(6) تخريج أحاديث إحياء علوم الدين، للعراقي (1166/3).
(7) كنز العمال، للمتقي الهندي (141/5).
(8) المستدرك على الصحيحين، للحاكم (78/3).
(9) المغني في الضعفاء، للذهبي (177/1).
(10) تهذيب التهذيب، لابن حجر (386/2).
(11) تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين، لابن شاهين (ص: 80).
(12) الضعفاء والمتروكون، للدارقطني (149/2).
(13) الضعفاء والمتروكون، لابن الجوزي (219/1).
(14) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي (302/3).
(15) كشف الأستار عن زوائد البزار، للهيثمي (244/2).
(16) كشف الأستار عن زوائد البزار، للهيثمي (69/3).
(17) تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي (179/9)، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للمزي (527/6).
(18) الضعفاء والمتروكون، لابن الجوزي (219/1).
(19) تهذيب التهذيب، لابن حجر (386/2).
(20) سنن الترمذي (724/5).
(21) البعث والنشور، للبيهقي (ص: 64).

وقال ابن معين[1]: ليس بشيء.

وقال البخاري[2] ومسلم بن الحجاج[3] وأبو زرعة الرازي[4] والساجي[5]: منكر الحديث، وقال البخاري مرة أخرى[6]: عنده مناكير، وقال أبو داود[7]: روى مناكير، وقال الجوزجاني[8]: يروي أحاديث ننكرها.

وقال أبو حاتم الرازي[9]: واهي الحديث جدًا، لا أعلم يروى حديثًا يتابع عليه، هو متروك الحديث، وقال ابن حجر مرة [10] والهيثمي[11] والسيوطي[12]: متروك.

وقال يعقوب بن شيبة[13] والهيثمي مرة[14]: ضعيف جدًا، وزاد يعقوب: (ومنهم من تجاوز به الضعف إلى الكذب)[15].

---

(1) سؤالات ابن الجنيد (ص: 276)، الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (194/3).

(2) التاريخ الكبير (10/3)، الضعفاء الصغير، للبخاري (ص: 48).

(3) الكنى والأسماء، مسلم (540/1).

(4) الضعفاء لأبي زرعة الرازي في أجوبته على أسئلة البرذعي (513/2)، الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (194/3).

(5) تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي (179/9).

(6) التاريخ الأوسط، للبخاري (256/2).

(7) تهذيب التهذيب، لابن حجر (386/2).

(8) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي (299/3).

(9) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (194/3).

(10) تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 170).

(11) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، للهيثمي (108/7).

(12) البدور السافرة، للسيوطي (ص: 12).

(13) تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي (179/9).

(14) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، للهيثمي (227/5).

(15) قال الباحث: نسب الإمام المزي في "تهذيبه(526/6)" هذه العبارة للإمام يعقوب الفسوي، وتابعه الإمام ابن حجر في "التهذيب(385/2)"، ولكن الصواب أنها من قول الإمام يعقوب بن شيبة وليس قول يعقوب الفسوي. وانظر لذلك القول في: تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي (179/9).

وممن اتهمه بالكذب: أحمد بن حنبل وابن خراش وابن حبان.

قال أحمد بن حنبل[1]: كان يكذب، وقال ابن خراش[2]: كذاب، وابن حبان[3]: يروي الموضوعات عن الأثبات.

وقد نقل الهيثمي الإجماع على ضعف الراوي وكذبه، فقال[4]: مجمع على ضعفه وكذبه[5].

- **خلاصة القول فيه، والمقارنة بين حكم الإمام يعقوب الفسوي وأحكام غيره من النقاد:**

الراوي ضعيف جدًا، والله سبحانه وتعالى أعلم.

وافق النقاد الإمام يعقوب الفسوي على تضعيفه، واضطرب فيه قول الإمام العجلي، ووافقه جماعة من النقاد على تضعيفه الشديد، وهم: يعقوب بن شيبة وأبو حاتم الرازي والذهبي والهيثمي، وجاءت عبارة الإمام يعقوب الفسوي مطابقة لعبارة الإمامين يعقوب بن شيبة والهيثمي، فكأنه أخذها عن الأول ونقل الثاني عنهما.

12- الرواة الذين قال فيهم، "يُعْرَفُ وَيُنْكَرُ"، "يُعْرَفُ حَدِيثُهُ وَيُنْكَرُ":

الراوي الأول: الْأَصْبَغُ بْنُ نُبَاتَةَ التَّمِيمِي[6]:

- **قال يعقوب الفسوي**[7]: الأصبغ بن نُباتة يُعْرَفُ حَدِيثُهُ وَيُنْكَر.

وقال في موضع[8]: ليس حديثه بشيء.

وذكره في: بَابِ مَنْ يُرْغَبُ عَنِ الرِّوَايَةِ عَنْهُمْ[9].

---

(1) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (194/3).

(2) تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي (179/9).

(3) المجروحين، لابن حبان (270/1).

(4) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، للهيثمي (42/1).

(5) قال الباحث: لم يعبأ الإمام الهيثمي بتوثيق الإمام العجلي للراوي؛ فنقل ذلك الإجماع عن النقاد، ويدل على ذلك ذكره لتوثيق الإمام العجلي وأسبقه بترك حديثه، فقال: وهو متروك، وقد وثقه العجلي. انظر: مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، للهيثمي (108/7).

(6) أصبغ بن نباتة التميمي الحنظلي الكوفي، أبو القاسم، من الثالثة، ق. انظر: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 113).

(7) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (3 /66).

(8) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (3 /190).

(9) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (3 /39).

- أقوال النقاد في الراوي:

وثقه العجلي[1].

وضعفه ابن عمار[2] والبوصيري[3]، وقال ابن سعد[4]: كان شيعيًا، وكان يُضَعَّف في روايته، وقال أبو حاتم الرازي[5]: لين الحديث، وقال أبو أحمد الحاكم[6]: ليس بالقوي عندهم.

وقال ابن كثير[7]: ضعيف متروك، وقال الذهبي[8]: واه غال في تشيعه، وقال العراقي[9]: واه جداً، وقال ابن رجب[10]: ضعيف جداً.

وقال الدارقطني[11] والساجي[12]: منكر الحديث.

وقال ابن معين[13] والنسائي[14]: ليس بثقة.

وقال ابن معين مرة[15] وعثمان بن سعيد السجستاني[16] وابن القيسراني[17]: ليس بشيء.

---

(1) معرفة الثقات، للعجلي (234/1).

(2) تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين، لابن شاهين (ص: 54)، إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (252/2)، تهذيب التهذيب، لابن حجر (363/1).

(3) إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة، للبوصيري (351/3).

(4) الطبقات الكبرى، لابن سعد (247/6).

(5) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (320/2).

(6) إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (252/2).

(7) جامع المسانيد والسنن، لابن كثير (524/5).

(8) المغني في الضعفاء، للذهبي (93/1).

(9) تخريج أحاديث إحياء علوم الدين، للعراقي (1914/4).

(10) فتح الباري، لابن رجب (287/7).

(11) الضعفاء والمتروكون، للدارقطني (259/1).

(12) إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (252/2).

(13) تاريخ ابن معين، رواية الدوري (453/3).

(14) تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للمزي (310/3).

(15) تاريخ ابن معين، رواية الدارمي (ص: 70)، الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (320/2)، سؤالات الآجري أبا داود السجستاني (170/1).

(16) إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (252/2).

(17) تذكرة الحفاظ، لابن القيسراني (ص: 73).



وقال ابن معين مرة[1]: ليس حديثه بشيء، وكان المغيرة بن مقسم الضبي لا يعبأ بحديثه[2].

وقال النسائي مرة[3]: متروك الحديث، وقال الذهبي[4]: تركوه، وقال ابن حجر[5]: متروك رمي بالرفض، وقال الجوزجاني[6]: زائغ.

وقال ابن حبان[7]: ممن فتن بحب علي -بن أبي طالب-، أتى بالطامات في الروايات فاستحق من أجلها الترك، وقال ابن عدي[8]: عامة ما يرويه عن علي لا يتابعه عليه أحد، وهو بَيِّنُ الضعف وله عن علي أخبار وروايات، وإذا حدث عن الأصبغ ثقة فهو عندي لا بأس بروايته، وإنما أتى الإنكار من جهة من روى عنه لأن الراوي عنه لعله يكون ضعيفًا.

وإضافة لما سبق من تضعيف النقاد الراوي بأشد عبارات الجرح وأخفها، فقد اتهمه بعض النقاد بوضع الحديث.

قال ابن عياش[9] وبرهان الدين الحلبي[10] والكناني[11]: كذاب، وزاد الحلبي: متروك.

- خلاصة القول فيه، والمقارنة بين حكم الإمام يعقوب الفسوي وأحكام غيره من النقاد:

الراوي متروك رمي بالرفض والوضع، والله سبحانه وتعالى أعلم.

وافق أغلب النقاد الإمام يعقوب الفسوي على تضعيفه، وتفرد بتوثيقه الإمام العجلي – وهو من النقاد المتساهلين-، ووافقه جماعة من العلماء على ترك حديثه، وكانت عبارة الإمام يعقوب الفسوي: "ليس حديثه بشيء" مطابقة لعبارة الإمام ابن معين -في أحد أقواله-.

---

(1) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي (102/2).
(2) انظر: الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي (102/2).
(3) الضعفاء والمتروكون، للنسائي (ص: 21).
(4) الكاشف، للذهبي (254/1).
(5) تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 113).
(6) أحوال الرجال، للجوزجاني (ص: 44).
(7) المجروحين، لابن حبان (174/1).
(8) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي (102/2).
(9) الضعفاء الكبير، للعقيلي (129/1).
(10) الكشف الحثيث، لبرهان الدين الحلبي (ص: 73).
(11) تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة، للكناني (364/1).

الراوي الثاني: سَعْدُ بْنُ طَرِيفٍ الكُوفِيُّ[1]:

- **قال يعقوب الفسوي**[2]: سَعْدُ بْنُ طَرِيفٍ يُعْرَفُ حَدِيثُهُ وَيُنْكَر.

وقال في موضع[3]: حديثه وروايته ليس بشيء.

وقال في موضع آخر[4]: لا يُذْكَرُ حديثه ولا يُكْتَبُ إلا للمعرفة.

وذكره في: بَابِ مَنْ يُرْغَبُ عَنِ الرِّوَايَةِ عَنْهُمْ[5].

- **أقوال النقاد في الراوي:**

ضعفه أحمد بن حنبل[6] والفلاس[7] والعجلي[8] وأبو داود[9] وابن الأثير الجزري[10] والذهبي[11] والبوصيري[12]، وزاد الفلاس: وهو يفرط في التشيع، وقال الترمذي[13]: يُضَعَّف.

وقال البخاري[14]: ليس بالقوي عندهم، وقال البزار[15]: لم يكون بالقوي في الحديث، وقال أبو زرعة الرازي[16]: لين الحديث، وقال الذهبي[17] والبوصيري مرة[18]: شيعي واه ضعفوه.

---

(1) سعد بن طريف الإسكاف الإسكافي الحنظلي، أبو العلاء الكوفي، من السادسة، ت ق. انظر: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 231).

(2) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (3 /66).

(3) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (3 /58).

(4) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (3 /64).

(5) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (3 /39).

(6) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي (383/4).

(7) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (87/4)، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للمزي (273/10).

(8) معرفة الثقات، للعجلي (391/1).

(9) سؤالات الآجري أبا داود السجستاني (273/1).

(10) اللباب في تهذيب الأنساب، لابن الأثير الجزري (57/1).

(11) تاريخ الإسلام، للذهبي (872/3).

(12) إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة، للبوصيري (200/7).

(13) سنن الترمذي (155/3).

(14) التاريخ الكبير (59/4)، الضعفاء الصغير، للبخاري (ص: 71).

(15) مسند البزار (139/13).

(16) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (87/4).

(17) الكاشف، للذهبي (429/1).

(18) إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة، للبوصيري (184/2).

وقال ابن عدي[1] وابن القيسراني[2] والهيثمي[3]: ضعيف جدًا، وقال الذهبي[4] والهيثمي مرة [5]: أجمعوا على ضعفه.

وقال ابن معين[6] وابن القيسراني مرة[7]: ليس بشيء، وقال ابن معين مرة[8]: لا يحل لأحد أن يروى عنه، وقال الساجي[9]: عنده مناكير يطول ذكرها، وقال الجوزجاني[10]: مذموم.

وقال أبو حاتم الرازي[11] والنسائي[12] والأزدي[13] والدارقطني[14]: متروك الحديث، وزاد أبو حاتم: منكر الحديث ضعيف الحديث، وقال الذهبي مرة[15] وابن كثير[16] والهيثمي مرة[17] وابن حجر[18] والمتقي الهندي[19]: متروك، وزاد ابن حجر: رافضي، وقال الذهبي مرة أخرى[20]: هالك.

وإضافة لما سبق من تضعيف النقاد الراوي بأشد عبارات الجرح وأخفها، فقد اتهمه بعض النقاد بوضع الحديث.

---

(1) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي (387/4).

(2) ذخيرة الحفاظ، لابن القيسراني (2322/4).

(3) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، للهيثمي (305/2).

(4) المغني في الضعفاء، للذهبي (255/1).

(5) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، للهيثمي (23/2).

(6) تاريخ ابن معين، رواية الدوري (453/3).

(7) ذخيرة الحفاظ، لابن القيسراني (1138/2).

(8) تاريخ ابن معين، رواية الدوري (420/3)، الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (87/4).

(9) إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (236/5)، تهذيب التهذيب، لابن حجر (474/3). قال الباحث: تفرد الإمام مغلطاي بزيادة: "لا يحل لأحد أن يروي عنه، ليس بشيء".

(10) أحوال الرجال، للجوزجاني (ص: 78).

(11) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (87/4).

(12) الضعفاء والمتروكون، للنسائي (ص: 53).

(13) الضعفاء والمتروكون، لابن الجوزي (312/1).

(14) الضعفاء والمتروكون، لابن الجوزي (312/1).

(15) تلخيص كتاب الموضوعات، للذهبي (ص: 143).

(16) تخريج أحاديث إحياء علوم الدين، للعراقي (2397/6).

(17) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، للهيثمي (316/6).

(18) تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 231).

(19) كنز العمال، للمتقي الهندي (128/12).

(20) تلخيص كتاب الموضوعات، للذهبي (ص: 340).

قال ابن حبان[1] وابن الجوزي[2]: يضع الحديث، وزاد ابن حبان: على الفور، وقال الدارقطني[3] وابن القيسراني مرة[4]: كذاب.

وقال ابن الجوزي مرة[5]: من رُؤُوس الْكَذَّابين الوضاعين.

قال الباحث: ولعل هذه الزيادة من ابن حبان "على الفور" كان سببها ما ذكره العلماء من قصة وضعه لحديث: "مُعَلِّمُو صِبْيَانكُمْ شِرَارِكُمْ"، فقد حُكِي عَنْ سَعْد بْن طريف أَنَّهُ رَأَى ابْنه يبكي فَقَالَ: مَا لَك؟ فَقَالَ: ضَرَبَنِي الْمعلم. فَقَالَ: أما واللَّه لأحدثنهم، حَدَّثَنِي عِكْرِمَة عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ r قَالَ: "مُعَلِّمُو صِبْيَانكُمْ شِرَارِكُمْ"[6].

- **خلاصة القول فيه، والمقارنة بين حكم الإمام يعقوب الفسوي وأحكام غيره من النقاد:**

الراوي متروك رمي بالرفض والوضع، والله سبحانه وتعالى أعلم.

وافق النقاد الإمام يعقوب الفسوي على تضعيفه، ووافقه كثير منهم على ترك حديثه. وهذا يدل على معرفته الدقيقة بحال الراوي وخاصة مع تعدد أقواله في نفس الراوي.

الراوي الثالث: عَبْدُ الْوَاحِدِ بْنُ مَيْمُونٍ المَدِينِيُّ[7]:

- **قال يعقوب الفسوي**[8]: عبد الواحد بن ميمون أبو حمزة يروي عن عروة[9]، يُعْرَفُ حَدِيثُهُ وَيُنْكَر.

---

(1) المجروحين، لابن حبان (357/1).

(2) العلل المتناهية في الأحاديث الواهية، لابن الجوزي (225/2).

(3) سؤالات البرقاني للدارقطني (ص: 33).

(4) تذكرة الحفاظ، لابن القيسراني (ص: 293).

(5) الموضوعات، لابن الجوزي (408/1).

(6) انظر: الأباطيل والمناكير والصحاح والمشاهير، للجورقاني (382/2) ، الموضوعات، لابن الجوزي (42/1)، اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة، للسيوطي (390/2). قال الباحث: يورد العلماء هذه القصة مثالًا على سبب من أسباب وضع الحديث، وهو: "المصالح الشخصية، أو قصد الانتقام من شخص، أو فئة مُعيّنة".

(7) عبد الواحد بن ميمون، أبو حمزة، روى عن عروة بن الزبير، روى عنه طلحة بن يحيى وابنه وأبو عامر العقدى وحماد بن خالد الخياط وصالح بن عبد الله بن صالح. انظر: الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (24/6).

(8) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (3 /66).

(9) هو عروة بن الزبير بن العوام بن خويلد الأسدي، أبو عبد الله المدني، ثقة فقيه مشهور، من الثالثة، مات سنة أربع وتسعين، ومولده في أوائل خلافة عثمان، ع. انظر: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 389).

- **أقوال النقاد في الراوي:**

قال ابن معين[1]: ليس به بأس.

وقال أبو عامر العقدي[2]: يُعْرَفُ وَيُنْكَر.

وقال أبو أحمد الحاكم[3]: ليس بالقوي عندهم، وقال الدارقطني[4]: ضعيف.

وذكره ابن الجارود[5] والعقيلي[6] وابن عدي[7] وابن الجوزي[8] والذهبي[9] في الضعفاء.

وقال البخاري[10]: منكر الحديث، وقال النسائي[11]: ليس بثقة، وقال الدارقطني مرة[12]: متروك صاحب مناكير.

وقال ابن حبان[13]: يروي الموضوعات عن الأثبات، يحدث عن عروة بن الزبير بما ليس من حديثه فبطل الاحتجاج بروايته.

- **خلاصة القول فيه، والمقارنة بين حكم الإمام يعقوب الفسوي وأحكام غيره من النقاد:**

الراوي ضعيف، والله سبحانه وتعالى أعلم.

وافق أغلب النقاد الإمام يعقوب الفسوي على تضعيفه، وتفرد بتوثيقه الإمام ابن معين، وكانت عبارة الإمام يعقوب الفسوي بمثل عبارة الإمام أبي عامر العقدي فكأنه أخذها عنه.

---

(1) تاريخ ابن معين، رواية الدارمي (ص: 165).

(2) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (24/6)، تاريخ دمشق، لابن عساكر (280/37)، لسان الميزان، لابن حجر (296/5).

(3) تاريخ دمشق، لابن عساكر (280/37)، لسان الميزان، لابن حجر (296/5).

(4) تاريخ الإسلام (143/4)، ميزان الاعتدال، للذهبي (676/2).

(5) لسان الميزان، لابن حجر (296/5).

(6) الضعفاء الكبير، للعقيلي (51/3).

(7) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي (524/6).

(8) الضعفاء والمتروكون، لابن الجوزي (156/2).

(9) المغني في الضعفاء، للذهبي (411/2).

(10) التاريخ الكبير، للبخاري (58/6).

(11) الضعفاء والمتروكون، للنسائي (ص: 68).

(12) سؤالات البرقاني للدارقطني (ص: 45).

(13) المجروحين، لابن حبان (155/2).

الراوي الرابع: عُمَرُ بْنُ مُوسَى بْنِ وَجِيه الدِّمشقيُّ الشَّاميُّ[1]:

- **قال يعقوب الفسوي**[2]: عمر بن موسى بن وجيه يُعْرَفُ وَيُنْكَر.

وقال في موضع آخر[3]: أبو موسى الوجيهي ليس هو بشيء.

- **أقوال النقاد في الراوي:**

قال أبو نعيم الأصفهاني[4] والزيلعي[5]: فيه لين، وقال الذهبي[6]: واه.

وضعفه البيهقي[7] وابن القيسراني[8] والهيثمي[9] والبوصيري[10] والسخاوي[11].

وذكره ابن الجارود[12] والعقيلي[13] والساجي[14] وابن عدي[15] والأزدي[16] وابن شاهين[17] وابن الجوزي[18] والذهبي[19] في الضعفاء.

---

(1) عمر بن موسى بن وجيه الشامي الأنصاري، أبو موسى، روى عن عبادة بن نسى وعبد الرحمن بن غنم ومكحول والحكم بن عتيبة واياس بن سلمة بن الأكوع وعمر بن عبد العزيز وموسى بن عبد الله بن يزيد الانصاري والقاسم ابى عبد الرحمن، روى عنه محمد بن اسحاق بن يسار وأبو نعيم. انظر: الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (24/6).

(2) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (3 /140).

(3) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (2 /450).

(4) حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، لأبي نعيم الأصفهاني (156/3).

(5) تخريج أحاديث الكشاف، للزيلعي (20/4).

(6) المغني في الضعفاء، للذهبي (474/2).

(7) السنن الكبرى، للبيهقي (13/10).

(8) ذخيرة الحفاظ، لابن القيسراني (1396/3).

(9) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، للهيثمي (25/5).

(10) إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة، للبوصيري (76/2).

(11) المقاصد الحسنة، للسخاوي (ص: 395).

(12) لسان الميزان، لابن حجر (148/6).

(13) الضعفاء الكبير، للعقيلي (190/3).

(14) لسان الميزان، لابن حجر (148/6).

(15) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي (13/6).

(16) ميزان الاعتدال، للذهبي (225/3).

(17) تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين، لابن شاهين (ص: 122).

(18) الضعفاء والمتروكون، لابن الجوزي (217/2).

(19) المغني في الضعفاء، للذهبي (474/2).



وقال العراقي[1] وابن حجر[2]: ضعيف جدًا، وقال ابن حجر في موضع آخر[3]: هالك.

وقال البخاري[4] والعلائي[5]: منكر الحديث، وزاد: كذاب، وكذا قال الهيثمي مرة[6]، وقال أبو داود[7]: ليس بشيء، يروي عن قتادة وسماك مناكير.

وقال أبو حاتم الرازي[8] والنسائي[9] وابن القيسراني[10]: متروك الحديث، وزاد أبو حاتم: ذاهب الحديث كان يضع الحديث، وقال الدارقطني[11] والبيهقي مرة[12] وابن القطان[13] والذهبي[14] والهيثمي[15] والسيوطي[16]: متروك، وزاد البيهقي: منسوب إلى الوضع.

وقال ابن معين[17]: ليس بشيء، وزاد في موضع[18]: كذاب، وقال في موضع[19]: ليس حديثه بشيء، وفي موضع[20]: ليس بثقة، وفي موضع آخر [21]: لم يكن بثقة ولا مرضي.

(1) تخريج أحاديث إحياء علوم الدين، للعراقي (1701/4).

(2) التلخيص الحبير، لابن حجر (456/2).

(3) الدراية في تخريج أحاديث الهداية، لابن حجر (273/1).

(4) التاريخ الكبير، للبخاري (197/6).

(5) النقد الصحيح لما اعترض من أحاديث المصابيح، للعلائي (ص: 39).

(6) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، للهيثمي (49/8).

(7) سؤالات الآجري أبا داود السجستاني (307/1).

(8) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (133/6).

(9) الضعفاء والمتروكون، للنسائي (ص: 82).

(10) ذخيرة الحفاظ، لابن القيسراني (280/1).

(11) سؤالات البرقاني للدارقطني (ص: 50).

(12) السنن الكبرى، للبيهقي (349/1).

(13) بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام، لابن القطان (216/3).

(14) تلخيص كتاب الموضوعات، للذهبي (ص: 260).

(15) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، للهيثمي (109/4).

(16) اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة، للسيوطي (179/1).

(17) سؤالات ابن الجنيد (ص: 400).

(18) تاريخ دمشق، لابن عساكر (348/45).

(19) تاريخ ابن معين، رواية الدوري (441/4).

(20) تاريخ ابن معين، رواية الدوري (423/4).

(21) تاريخ ابن معين، رواية ابن محرز (53/1).



وقال ابن حبان[1]: كان ممن يروي المناكير عن المشاهير، فلما كثر في روايته عن الثقات ما لا يشبه حديث الأثبات حتى خرج عن حد العدالة إلى الجرح فاستحق الترك، وقال ابن عدي[2]: ولعمر بن موسى غير ما ذكرت من الحديث كثير وكل ما أمليت لا يتابعه الثقات عليه وما لم أذكره كذلك، وهو بين الأمر في الضعفاء، وهو في عداد من يضع الحديث متنًا وإسنادًا، وقال ابن القيسراني[3]: يروي الموضوعات عن الثقات.

وقال الهيثمي مرة[4] والشوكاني[5]: وضاع، وقال الكناني[6]: متهم بالوضع.

- **خلاصة القول فيه، والمقارنة بين حكم الإمام يعقوب الفسوي وأحكام غيره من النقاد:**

الراوي متروك منسوب إلى الوضع، والله سبحانه وتعالى أعلم.

وافق النقاد الإمام يعقوب الفسوي على تضعيفه، وجاءت عبارته: "ليس بشيء" بمثل عبارة الإمامين ابن معين وأبي داود.

الراوي الخامس: يَحْيَى بْنُ الْعَلَاءِ الرَّازِيُّ[7]:

- **قال يعقوب الفسوي**[8]: يحيى بن العلاء الرازي يُعْرَفُ وَيُنْكَرُ.

- **أقوال النقاد في الراوي:**

وقال أبو زرعة الرازي[9]: واهي الحديث، وقال مرة[10]: في حديثه ضعف،

---

(1) المجروحين، لابن حبان (86/2).

(2) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي (23/6).

(3) تذكرة الحفاظ، لابن القيسراني (ص: 116).

(4) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، للهيثمي (135/5).

(5) الفوائد المجموعة، للشوكاني (ص: 148).

(6) تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة، للكناني (248/2).

(7) يحيى بن العلاء البجلي، أبو عمرو أو أبو سلمة الرازي، من الثامنة، مات قرب الستين ومائة، د ق. انظر: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 595).

(8) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (3 /141).

(9) الضعفاء لأبي زرعة الرازي في أجوبته على أسئلة البرذعي (527/2).

(10) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (180/9).

وضعفه أبو داود[1] والدارقطني[2] والبيهقي[3] وابن القيسراني[4] وابن القطان[5] والزيلعي[6] والبوصيري[7] والهيثمي[8]، وزاد البيهقي في موضع[9]: لا يحتج بروايته.

وقال أبو حاتم الرازي[10] وابن حزم[11]: ليس بالقوي، وقال الجوزجاني[12]: شيخ واه، وقال ابن عدي[13]: بيّن الضعف على روايته وحديثه.

وقال صالح جزرة[14] والساجي[15]: منكر الحديث، وزاد: فيه ضعف.

وقال الفلاس[16] والأزدي[17] والنسائي[18] والدارقطني[19] وابن القيسراني[20] والإشبيلي[21] والذهبي[22]: متروك الحديث، وزاد الفلاس: جدًا، وقال الدولابي[23]: متروك في الحديث.

---

(1) تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للمزي (487/31).

(2) سنن الدارقطني (232/1).

(3) السنن الكبرى، للبيهقي (382/1).

(4) ذخيرة الحفاظ، لابن القيسراني (982/2).

(5) بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام، لابن القطان (520/3).

(6) نصب الراية، للزيلعي (15/4).

(7) إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة، للبوصيري (165/6).

(8) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، للهيثمي (210/3).

(9) معرفة السنن والآثار، للبيهقي (372/3).

(10) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (180/9).

(11) إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (352/12).

(12) الضعفاء الكبير، للعقيلي (437/4).

(13) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي (28/9).

(14) إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (353/12).

(15) إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (352/12).

(16) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (180/9).

(17) إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (352/12).

(18) الضعفاء والمتروكون، للنسائي (ص: 107).

(19) تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للمزي (486/31).

(20) ذخيرة الحفاظ، لابن القيسراني (478/1).

(21) الأحكام الوسطى، للإشبيلي (134/1).

(22) العلو للعلي الغفار، للذهبي (ص: 60).

(23) إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (352/12).

وقال البيهقي في موضع آخر[1] والعراقي[2] والهيثمي[3] والمتقي الهندي[4]: متروك.

وقال ابن حبان[5]: كان ممن ينفرد عن الثقات بالأشياء المقلوبات التي إذا سمعها من الحديث صناعته سبق إلى قلبه أنه كان المعتمد لذلك، لا يجوز الاحتجاج به، وقال ابن القيسراني[6]: ينفرد عن الثقات بالمنكرات.

وقال ابن معين[7]: ليس بشيء، وقال في موضع آخر[8]: ليس بثقة.

وقال ابن حجر[9] والمناوي[10]: ضعيف جدًا، وقال ابن حجر في موضع آخر هو[11] والكناني[12]: رمي بالوضع.

وقال أحمد بن حنبل[13] والهيثمي في موضع آخر[14]: كذاب، وزاد أحمد: يضع الحديث.

- خلاصة القول فيه، والمقارنة بين حكم الإمام يعقوب الفسوي وأحكام غيره من النقاد:

الراوي متروك الحديث رمي بالوضع، والله سبحانه وتعالى أعلم.

وافق النقاد الإمام يعقوب الفسوي على تضعيفه.

والذي يظهر للباحث من خلال ما تم دراسته في هذا المصطلح: "يُعْرَفُ وَيُنْكَرُ" عند الإمام يعقوب الفسوي أنه يفيد الجرح الشديد.

---

(1) السنن الكبرى، للبيهقي (224/2).

(2) تخريج أحاديث إحياء علوم الدين، للعراقي (2610/6).

(3) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، للهيثمي (285/4).

(4) كنز العمال، للمتقي الهندي (863/5).

(5) المجروحين، لابن حبان (116/3).

(6) تذكرة الحفاظ، لابن القيسراني (ص: 26).

(7) سؤالات ابن الجنيد (ص: 468)، الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (180/9).

(8) تاريخ ابن معين، رواية الدوري (369/4).

(9) المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية، لابن حجر (902/13).

(10) الفتح السماوي، للمناوي (380/1).

(11) تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 595).

(12) تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة، للكناني (56/2).

(13) الضعفاء لأبي زرعة الرازي في أجوبته على أسئلة البرذعي (577/2).

(14) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، للهيثمي (123/2).

13- الرواة الذين قال فيهم، "مُنْكَرُ الْحَدِيثِ":

الراوي الأول: إِبْرَاهِيم بن إِسْمَاعِيل الْمَدَنِيُّ الكُوفِيُّ، قُعَيْس[1]:

- **قال يعقوب الفسوي**[2]: إبراهيم مولى بني هاشم، وهو إبراهيم قعيس. حدثني أحمد بن منيع عن عبيدة[3] عن العلاء عن إبراهيم عن نافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم. وهو عندي مُنْكَرُ الحديث. قال أبو حفص الأبار: أول ما طلبت الحديث رأيت أهل العلم ينكرون حديثه، وكذلك حماد بن يحيى الأبح[4] كنت أرى لهؤلاء من أهل الحديث يتقون حديثهما ويستخفون بحديثهما.

- **أقوال النقاد في الراوي:**

ذكره ابن حبان في الثقات[5].

وضعفه أبو حاتم الرازي[6] والذهبي[7]، وذكره ابن الجوزي في الضعفاء[8].

وبّيَّنَ أبو عبد الله الحاكم سبب جرحه، وهو الوهم في الحديث، فقال[9]: حدث بأحاديث يسيرة ما فيها حديث إلا وقد وهم في إسناده ومتنه.

- **خلاصة القول فيه، والمقارنة بين حكم الإمام يعقوب الفسوي وأحكام غيره من النقاد:**

الراوي ضعيف الحديث، والله سبحانه وتعالى أعلم.

وافق أغلب النقاد الإمام يعقوب الفسوي على تضعيفه، وتفرد بتوثيقه الإمام ابن حبان.

---

(1) إبراهيم بن إسماعيل، قعيس، روى عن نافع مولى ابن عمر، روى عنه العلاء بن المسيب. انظر: الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (151/2).

(2) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (82/3).

(3) هو عبيدة بن حميد الحذاء الكوفي.

(4) هو حماد بن يحيى الأبح، أبو بكر السلمي البصري، صدوق يخطئ، من الثامنة، قد ت. انظر: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 179).

(5) الثقات، لابن حبان (21/6).

(6) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (151/2).

(7) المستدرك على الصحيحين، للحاكم (170/3).

(8) الضعفاء والمتروكون، لابن الجوزي (47/1).

(9) سؤالات السجزي للحاكم (ص: 173).

الراوي الثاني: الْحَارِثُ بْنُ نَبْهَانَ الْبَصْرِيُّ[1]:

- **قال يعقوب الفسوي**[2]: الحارث بن نبهان مُنْكَرُ الحديث.

وقال في موضع[3]: الحارث بن نبهان ضعيف.

وقال في موضع آخر[4]: الحارث بن نبهان ضعيف، ليس حديثه بشيء.

- **أقوال النقاد في الراوي:**

قال ابن عدي[5]: له أحاديث حسان، وهو ممن يُكْتَب حديثه.

وقال أبو زرعة الرازي[6] والدارقطني[7]: ليس بالقوي، وقال إبراهيم الحربي[8]: غيره أوثق منه، وقال الترمذي[9]: ليس عندهم بالحافظ، وقال البزار[10]: غير حافظ.

وضعفه ابن معين[11] والجوزجاني[12] وأبو زرعة الرازي في موضع[13] والعجلي[14] ويعقوب بن شيبة[15] وأبو داود[16] والبيهقي[17]

---

(1) الحارث بن نبهان الجرمي، أبو محمد البصري، من الثامنة، مات بعد الستين ومائة، ت ق. انظر: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 148).

(2) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (3 /141).

(3) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (61/3).

(4) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (122/2).

(5) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي (461/2).

(6) الضعفاء لأبي زرعة الرازي في أجوبته على أسئلة البرذعي (437/2).

(7) الضعفاء والمتروكون، للدارقطني (148/2).

(8) إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (321/3).

(9) سنن الترمذي (243/4).

(10) مسند البزار (356/3).

(11) تاريخ ابن معين، رواية الدوري (122/4).

(12) أحوال الرجال، للجوزجاني (ص: 201).

(13) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (92/3).

(14) معرفة الثقات، للعجلي (279/1).

(15) إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (321/3).

(16) سؤالات الآجري أبا داود السجستاني (66/2).

(17) السنن الكبرى، للبيهقي (156/8).

وابن حزم[1] والهيثمي[2] والبوصيري[3] وابن حجر[4].

وقال الذهبي[5] وابن الملقن[6] والمناوي[7]: ضعفوه.

وضعفه بعض النقاد بتكرار صيغة التضعيف لفظًا أو معنى، فقال ابن المديني[8]: ضعيف ضعيف، وقال ابن بشكوال[9] وابن كثير[10]: ضعيف متروك.

وجمع البخاري وأبو حاتم الرازي بين تضعيفه ونكارة حديثه، وهذا يوافق الجمع بين أقوال يعقوب الفسوي فيه، فقال البخاري[11]: منكر الحديث ضعيف، وقال في موضع آخر[12]: منكر الحديث، لا يبالي ما حدث، وضعفه جدًا.

وقال أبو حاتم الرازي[13]: متروك الحديث، ضعيف الحديث، منكر الحديث.

ووصفه بعضهم بنكارة الحديث، فقال أحمد بن حنبل[14] وابن القطان[15] والشوكاني[16]: منكر الحديث، وزاد ابن القطان: متروك، وقال الساجي[17]: عنده مناكير.

---

(1) المحلى بالآثار، لابن حزم (157/6).

(2) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، للهيثمي (27/4).

(3) مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه، للبوصيري (35/2).

(4) إتحاف المهرة، لابن حجر (355/6).

(5) الكاشف، للذهبي (305/1).

(6) البدر المنير، لابن الملقن (461/4).

(7) فيض القدير، للمناوي (374/5).

(8) سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني (ص: 50).

(9) شيوخ عبد الله بن وهب القرشي، لابن بشكوال (82/1).

(10) جامع المسانيد والسنن، لابن كثير (426/4).

(11) العلل الكبير، للترمذي (ص: 90).

(12) العلل الكبير، للترمذي (ص: 292).

(13) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (92/3).

(14) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (92/3).

(15) بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام، لابن القطان (139/3).

(16) نيل الأوطار، للشوكاني (102/7).

(17) إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (320/3).

وتركه بعض آخر، فقال النسائي[1] وابن القيسراني[2] والهيثمي[3] وابن حجر[4]: متروك، وقال ابن حزم في موضع[5]: هالك.

وقال ابن معين في موضع[6] وأبو داود في موضع آخر[7] وابن الجارود[8]: ليس بشيء، وزاد: لا يكتب حديثه، وكذا قال ابن معين في موضع[9] وابن حزم في موضع آخر[10]، وقال الذهبي في موضع آخر[11]: لا شيء، وقال ابن معين في موضع آخر [12]: ليس حديثه بشيء، وقال أبو أحمد الحاكم[13]: حديثه ليس بالمستقيم، وقال النسائي في موضع آخر[14]: ليس بثقة.

ووصفه بعض النقاد بالصلاح في دينه مع تضعيف حديثه، فقال أحمد بن حنبل[15]: رجل صالح، ولم يكن يُعْرَف بالحديث ولا يَحفظه، منكر الحديث.

وقال ابن حبان[16]: كان من الصالحين الذين غلب عليهم الوهم حتى فحش خطؤه وخرج عن حد الاحتجاج به.

- خلاصة القول فيه، والمقارنة بين حكم الإمام يعقوب الفسوي وأحكام غيره من النقاد:

الراوي منكر الحديث متروك، والله سبحانه وتعالى أعلم.

وافق أغلب النقاد الإمام يعقوب الفسوي على تضعيفه، وتفرد بتوثيقه الإمام ابن عدي، ووافقه كثير منهم على شِدَّةِ تضعيفه، ووافقه الإمامان البخاري وأبو حاتم الرازي بالجمع بين

---

(1) الضعفاء والمتروكون، للنسائي (ص: 29).
(2) ذخيرة الحفاظ، لابن القيسراني (848/2).
(3) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، للهيثمي (91/4).
(4) تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 148).
(5) المحلى بالآثار، لابن حزم (565/7).
(6) تاريخ ابن معين، رواية الدوري (87/4)، الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (92/3).
(7) سؤالات الآجري أبا داود السجستاني (83/2).
(8) إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (321/3).
(9) تاريخ ابن معين، رواية الدوري (280/4).
(10) المحلى بالآثار، لابن حزم (565/7).
(11) تنقيح التحقيق، للذهبي (256/1).
(12) تاريخ ابن معين، رواية الدوري (225/4).
(13) إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (321/3).
(14) تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للمزي (289/5).
(15) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (92/3).
(16) المجروحين، لابن حبان (223/1).

تضعيفه ونكارة حديثه، وجاءت عبارة الإمام يعقوب الفسوي الثالثة: "ليس حديثه بشيء" بنحو عبارة الإمام ابن معين -في أحد أقواله-.

الراوي الثالث: عَبْدُ الْقَاهِرِ بْنُ السَّرِيِّ السُّلَمِيُّ البَصْرِيُّ[1]:

- **قال يعقوب الفسوي**[2]: عبد القاهر السُّلَمِيُّ مُنْكَرُ الحديث.

- **أقوال النقاد في الراوي:**

ذكره ابن شاهين في الثقات[3].

وقال ابن معين[4]: لم يكن به بأس، وقال في موضع آخر[5]: صالح، وقال الذهبي[6]: صدوق.

وقال ابن حجر[7]: مقبول.

- **خلاصة القول فيه، والمقارنة بين حكم الإمام يعقوب الفسوي وأحكام غيره من النقاد:**

الراوي صدوق يهم، والله سبحانه وتعالى أعلم.

خالف النقاد الإمام يعقوب الفسوي في تضعيف الراوي بتوثيقهم له، وتفرد الإمام يعقوب الفسوي بتضعيفه، ولعل عنده زيادة علم بحال الراوي؛ فمن علم حُجَّة على من لم يعلم.

الراوي الرابع: عِيسَى بْنُ مَيْمُونٍ الْمَدَنِيُّ الْوَاسِطِيُّ[8]:

- **قال يعقوب الفسوي**[9]: عيسى بن ميمون مديني مُنْكَرُ الحديث.

---

(1) عبد القاهر بن السري السلمي، أبو رفاعة، أو أبو بشر البصري، من السابعة، د ق. انظر: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 360).

(2) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (59/3).

(3) تاريخ أسماء الثقات، لابن شاهين (ص: 169).

(4) سؤالات ابن الجنيد (ص: 431).

(5) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (57/6).

(6) الكاشف، للذهبي (660/1).

(7) تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 360).

(8) عيسى بن ميمون المدني مولى القاسم بن محمد، يُعرف بالواسطي، ويقال له ابن تليدان، من السادسة، ت ق. انظر: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 441).

(9) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (138/3).

وقال في موضع[1]: عيسى بن ميمون ليس حديثه بشيء.

وذكره في[2]: بَابِ مَنْ يُرْغَبُ عَنِ الرِّوَايَةِ عَنْهُمْ.

- **أقوال النقاد في الراوي:**

وثقه حماد بن سلمة[3]، وقال ابن معين[4]: ليس به بأس.

وضعفه البخاري[5] وأبو زرعة الرازي[6] والترمذي[7] والبيهقي[8] والزيلعي[9] وابن الملقن[10] والبوصيري[11] والهيثمي[12] وابن حجر[13] والشوكاني[14]، وزاد العراقي: لا يُحْتَج بِهِ، وقال ابن نصر المروزي[15]: ليس هو ممن يُحْتَج بحديثه.

وقال وأبو زرعة الرازي في موضع آخر[16] وابن حبان[17]: واه، وقال الذهبي[18]: ضعفوه.

ووصفه بعضهم بنكارة الحديث، فقال البخاري[19] والشوكاني[20]: منكر الحديث، وقال ابن حبان[21]: يروي عن الثقات أشياء كأنها موضوعات؛ فاستحق مجانبة حديثه والاجتناب عن روايته وترك الاحتجاج بما يروي لما غلب عليه من المناكير.

---

(1) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (122/2).
(2) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (40/3).
(3) سؤالات الآجري أبا داود السجستاني (441/1).
(4) سؤالات ابن الجنيد (ص: 303).
(5) العلل الكبير، للترمذي (ص: 372).
(6) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (287/6).
(7) سنن الترمذي (390/2).
(8) السنن الكبرى، للبيهقي (321/2).
(9) تخريج أحاديث الكشاف، للزيلعي (173/1).
(10) البدر المنير، لابن الملقن (425/7).
(11) مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه، للبوصيري (94/2).
(12) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، للهيثمي (24/8).
(13) تقريب التهذيب (ص: 441)، التلخيص الحبير، لابن حجر (253/3).
(14) نيل الأوطار، للشوكاني (120/6).
(15) مختصر قيام الليل، للمروزي (ص: 327).
(16) الضعفاء لأبي زرعة الرازي في أجوبته على أسئلة البرذعي (397/2).
(17) الثقات، لابن حبان (489/8).
(18) الكاشف، للذهبي (113/2).
(19) التاريخ الكبير (401/6)، الضعفاء الصغير، للبخاري (ص: 102).
(20) الفوائد المجموعة، للشوكاني (ص: 334).
(21) المجروحين، لابن حبان (118/2).

وتركه بعض آخر، فقال مسلم[1] والفلاس[2] وأبو حاتم الرازي[3] والنسائي[4] والأزدي[5] وابن القيسراني[6] والهيثمي[7] والشوكاني[8]: متروك الحديث، وقال البخاري في موضع آخر[9]: ذاهب الحديث، وقال الذهبي في موضع آخر[10] والمناوي[11]: ساقط.

وقال ابن معين[12] والفتني[13]: ليس بشيء، وقال ابن معين في موضع[14]: ليس حديثه بشيء، وقال هو[15] والنسائي[16] في موضع آخر: ليس بثقة.

وقال أبو نعيم الأصفهاني[17]: لا شيء، روى عن القاسم بن محمد أحاديث موضوعة استعدى فيها عليه عبد الرحمن بن مهدي فتاب منها، وقال: لا أعود.

- **خلاصة القول فيه، والمقارنة بين حكم الإمام يعقوب الفسوي وأحكام غيره من النقاد:**

الراوي متروك الحديث، والله سبحانه وتعالى أعلم.

وافق أغلب النقاد الإمام يعقوب الفسوي على تضعيفه، وتفرد بتوثيقه الإمام حماد بن سلمة وابن معين–في أحد أقواله–، ووافقه كثير منهم على شِدَّةِ تضعيفه، وجاءت عبارة الإمام يعقوب الفسوي الثانية: "ليس حديثه بشيء" بتمام عبارة الإمام ابن معين –في أحد أقواله–.

---

(1) الكنى والأسماء، لمسلم (591/1).

(2) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (287/6).

(3) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (287/6).

(4) الضعفاء والمتروكون، للنسائي (ص: 76).

(5) الضعفاء والمتروكون، لابن الجوزي (243/2).

(6) ذخيرة الحفاظ، لابن القيسراني (930/2).

(7) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، للهيثمي (150/1).

(8) الفوائد المجموعة، للشوكاني (ص: 487).

(9) العلل الكبير، للترمذي (ص: 392).

(10) ميزان الاعتدال، للذهبي (290/2).

(11) الفتح السماوي، للمناوي (342/1).

(12) تاريخ ابن معين، رواية الدوري (89/4)، الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (287/6).

(13) تذكرة الموضوعات، للفتني (ص: 206).

(14) تاريخ ابن معين، رواية الدوري (61/3).

(15) تاريخ ابن معين، رواية الدوري (121/4).

(16) الضعفاء والمتروكون، للنسائي (ص: 76).

(17) الضعفاء، لأبي نعيم الأصفهاني (ص: 121).

الراوي الخامس: كُرَيْزُ بْنُ حَكِيمٍ الشَّامِيُّ:

- **قال يعقوب الفسوي**[1]: كُرَيْزُ بْنُ حَكِيمٍ مُنْكَرُ الحديث.

- **أقوال النقاد في الراوي:**

قال الدارقطني[2]: مُنْكَرُ الحديث.

- **خلاصة القول فيه، والمقارنة بين حكم الإمام يعقوب الفسوي وأحكام غيره من النقاد:**

الراوي مُنْكَرُ الحديث، والله سبحانه وتعالى أعلم.

وافق النقاد الإمام يعقوب الفسوي على تضعيفه، وتبعه الإمام الدارقطني بتمام عبارته، فكأنه أخذها عنه.

الراوي السادس: يَزِيدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، أَبُو خَالِدٍ الدَّالَانِيُّ[3] الكُوفِيُّ[4]:

- **قال يعقوب الفسوي**[5]: يزيد بن أبي خالد الدالاني مُنْكَرُ الحديث.

- **أقوال النقاد في الراوي:**

قال أبو حاتم الرازي[6]: صدوق ثقة، ووثقه أبو عبد الله الحاكم[7]، وقال: إنّ الأئمة المتقدمين شهدوا له بالصدق والإتقان.

وقال ابن معين[8] والنسائي[9]: ليس به بأس، وقال أحمد بن حنبل[10]: لا بأس به.

---

(1) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (141/3).

(2) سؤالات البرقاني للدارقطني (ص: 58).

(3) الدَّالاني: هذه النسبة إلى بني دالان، وهي قبيلة من همدان نزلت الكوفة، وهو دالان بن سابقة بن ناشح ابن دافع، نسب إليه أبو خالد يزيد بن عبد الرحمن بن سلامة الدالاني الواسطي، كان ينزل في بني دالان فنسب إليهم وليس منهم. انظر: الأنساب، للسمعاني (297/5-298)، اللباب في تهذيب الأنساب، لابن الأثير الجزري (488/1).

(4) يزيد بن عبد الرحمن، أبو خالد الدالاني الأسدي الكوفي، من السابعة، 4. انظر: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 636).

(5) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (113/3).

(6) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (277/9).

(7) المستدرك على الصحيحين، للحاكم (632/4).

(8) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (277/9).

(9) تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للمزي (275/33).

(10) تهذيب التهذيب، لابن حجر (82/12).

وقال المنذري[1] والذهبي[2]: حسن الحديث.

وقال البخاري[3]: صدوق، وإنّما يهم في الشيء، وقال الذهبي في موضع آخر[4]: له أوهام، وهو صدوق، وقال ابن حجر[5]: صدوق، يخطئ كثيرًا وكان يدلس.

وضعفه ابن القيسراني[6]، وضعفه ابن عدي مع كتابة حديثه، فقال[7]: في حديثه لين، إلا أنه مع لينه يكتب حديثه.

وخالفه ابن حبان وابن عبد البر وابن الأثير الجزري بترك الاحتجاج به، فقال ابن حبان[8]: كان كثير الخطأ فاحش الوهم، خالف الثقات في الروايات حتى إذا سمعها المبتدئ في هذه الصناعة علم أنها معمولة أو مقلوبة، لا يجوز الاحتجاج به إذا وافق فكيف إذا انفرد بالمعضلات، وقال ابن الأثير الجزري[9]: كان كثير الخطأ فاحش الوهم، لا يعتد بروايته، وقال ابن عبد البر[10]: ليس بحُجَّة.

ووصفه ابن سعد وإبراهيم الحربي بنكارة الحديث كما فعل يعقوب الفسوي، فقال ابن سعد[11] وإبراهيم الحربي[12]: منكر الحديث.

وقال أبو أحمد الحاكم[13]: لا يتابع في بعض حديثه.

– خلاصة القول فيه، والمقارنة بين حكم الإمام يعقوب الفسوي وأحكام غيره من النقاد:

الراوي صدوق له أوهام، والله سبحانه وتعالى أعلم.

---

(1) الترغيب والترهيب، للمنذري (84/3).

(2) المغني في الضعفاء، للذهبي (751/2).

(3) العلل الكبير، للترمذي (ص: 45).

(4) المغني في الضعفاء، للذهبي (782/2).

(5) تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 636).

(6) تذكرة الحفاظ، لابن القيسراني (ص: 201).

(7) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي (168/9).

(8) المجروحين، لابن حبان (105/3).

(9) اللباب في تهذيب الأنساب، لابن الأثير الجزري (488/1).

(10) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، لابن عبد البر (243/18).

(11) الطبقات الكبرى، لابن سعد (226/7).

(12) تهذيب التهذيب، لابن حجر (82/12).

(13) الأسامي والكنى، لأبي أحمد الحاكم (254/4).

وافق بعض النقاد الإمام يعقوب الفسوي في تضعيف الراوي، وشاركه الإمامان ابن سعد وإبراهيم الحربي على نفس عبارته، ولعل تضعيف بعض النقاد له–ومنهم الإمام يعقوب الفسوي– كان بسبب وهمه في الحديث، وبالمجمل فإنّ حديثه في مرتبة الحديث الحسن.

14- الرواة الذين قال فيهم، "مُنْكَرُ الْحَدِيثِ، ضَعِيف":

الراوي الأول: حَبِيبُ بْنُ حَسَّانٍ الكُوفِيُّ[1]:

- **قال يعقوب الفسوي**[2]: حبيب بن حسان كوفي مُنْكَرُ الحديث، ضعيف لا يُفْرَحُ بحديثه.

وقال في موضع آخر[3]: حبيب بن حسان كوفي ليس حديثه بشيء.

- **أقوال النقاد في الراوي:**

قال ابن عدي[4]: لا أرى به بأسًا.

وضعفه الدارقطني[5]، وذكره أبو زرعة الرازي[6] والعقيلي[7] وابن شاهين[8] وابن الجوزي[9] والذهبي[10] في الضعفاء.

وجمع أبو حاتم الرازي بين تضعيفه ونكارة حديثه كما فعل يعقوب الفسوي، فقال[11]: ليس بالقوى، منكر الحديث أحيانًا.

---

(1) حبيب بن حسان الكوفي، وهو حبيب بن أبى الاشرس، روى عن سعيد بن جبير، روى عنه سفيان الثوري والفضل بن موسى والقاسم بن الحكم العرني. انظر: الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (98/3).

(2) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (140/3).

(3) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (64/3).

(4) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي (314/3).

(5) الضعفاء والمتروكون، للدارقطني (149/2).

(6) الضعفاء لأبي زرعة الرازي في أجوبته على أسئلة البرذعي (608/2).

(7) الضعفاء الكبير، للعقيلي (261/1).

(8) تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين، لابن شاهين (ص: 77).

(9) الضعفاء والمتروكون، لابن الجوزي (188/1).

(10) المغني في الضعفاء، للذهبي (146/1).

(11) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (98/3).

ووصفه بعض النقاد بنكارة الحديث، فقال البخاري[1] وابن حبان[2]: منكر الحديث، وزاد: جدًا. وقال ابن معين[3]: ليس بشيء، وقال في موضع هو[4] وأبو داود[5]: ليس حديثه بشيء.

وقال ابن معين في موضع آخر[6] والنسائي[7]: ليس بثقة.

وتركه بعض آخر، فقال أحمد بن حنبل[8] والنسائي في موضع آخر[9]: متروك، وقال الجوزجاني[10]: ساقط، وقال أبو أحمد الحاكم[11]: ذاهب الحديث.

- **خلاصة القول فيه، والمقارنة بين حكم الإمام يعقوب الفسوي وأحكام غيره من النقاد:**

الراوي منكر الحديث، والله سبحانه وتعالى أعلم.

وافق أغلب النقاد الإمام يعقوب الفسوي على تضعيفه، وتفرد بتوثيقه الإمام ابن عدي، ووافقه كثير منهم على شِدَّةِ تضعيفه، ووافقه الإمام أبو حاتم الرازي بالجمع بين تضعيفه ونكارة حديثه، وجاءت عبارة الإمام يعقوب الفسوي الثانية: "ليس حديثه بشيء" مطابقة لعبارة الإمام أبي داود، والإمام ابن معين -في أحد أقواله-.

الراوي الثاني: زَيْدُ بْنُ جَبِيرَةَ بْنِ مَحْمُودِ بْنِ أَبِي جَبِيرَةَ الأَنْصَارِيُّ[12]:

- **قال يعقوب الفسوي[13]**: زيد بن أبي جَبِيْرَة مديني أنصاري ضعيف، منكر الحديث.

---

(1) التاريخ الكبير (313/2)، الضعفاء الصغير، للبخاري (ص: 42).

(2) المجروحين، لابن حبان (264/1).

(3) تاريخ ابن معين، رواية الدوري (544/3).

(4) الضعفاء الكبير، للعقيلي (261/1).

(5) لسان الميزان، لابن حجر (544/2).

(6) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (98/3)، الضعفاء الكبير، للعقيلي (261/1).

(7) لسان الميزان، لابن حجر (544/2).

(8) الضعفاء الكبير، للعقيلي (261/1).

(9) الضعفاء والمتروكون، للنسائي (ص: 34).

(10) أحوال الرجال، للجوزجاني (ص: 76).

(11) لسان الميزان، لابن حجر (544/2).

(12) زيد بن جَبِيرة بن محمود بن أبي جبيرة بن الضحاك الأنصاري، أبو جبيرة المدني، من السابعة، ت ق. انظر: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 222).

(13) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (138/3).

- **أقوال النقاد في الراوي:**

ضعفه الدارقطني[1] وابن القيسراني[2]، وزاد في موضع[3]: لا يتابع على رواياته، وقال ابن عدي[4]: عامَّة ما يرويه لا يتابعه عليه أحد، وقال البيهقي[5]: غير قوي في الرواية، وقال الذهبي[6]: واه، وقال ابن عبد البر[7]: أجمعوا على أنه ضعيف.

وذكره أبو زرعة الرازي[8] والعقيلي[9] وابن الجارود[10] والنقاش[11] وأبو العرب[12] وابن الجوزي[13] في الضعفاء.

ووصفه بعض النقاد بنكارة الحديث، فقال البخاري[14] والهروي[15] وأبو نعيم[16] وابن حبان[17] وابن القيسراني[18]: منكر الحديث، وزاد أبو نعيم: متروك، وزاد ابن حبان: يروي المناكير عن المشاهير، فاستحق التنكب عن روايته، وقال الساجي[19]: حدث عن داود بن الحصين بحديث منكر جدًا، وقال أبو عبد الله الحاكم[20]: روى عن أبيه وداود ابن الحصين وغيرهما المناكير، وقال ابن الملقن[21]: حديثه منكر جدًا.

---

(1) الضعفاء والمتروكون، لابن الجوزي (304/1).

(2) تذكرة الحفاظ، لابن القيسراني (ص: 187).

(3) ذخيرة الحفاظ، لابن القيسراني (2157/4).

(4) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي (157/4).

(5) شعب الإيمان، للبيهقي (163/3).

(6) تلخيص كتاب الموضوعات (ص: 217)، تنقيح التحقيق، للذهبي (124/1).

(7) مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه، للبوصيري (95/1)، تهذيب التهذيب، لابن حجر (401/3).

(8) الضعفاء لأبي زرعة الرازي في أجوبته على أسئلة البرذعي (617/2).

(9) الضعفاء الكبير، للعقيلي (71/2).

(10) إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (140/5).

(11) إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (140/5).

(12) إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (140/5).

(13) الضعفاء والمتروكون، لابن الجوزي (304/1).

(14) التاريخ الكبير (390/3)، التاريخ الأوسط (63/2)، الضعفاء الصغير، للبخاري (ص: 64).

(15) مشتبه أسامي المحدثين، للهروي (ص: 140).

(16) الضعفاء، لأبي نعيم الأصفهاني (ص: 84).

(17) المجروحين، لابن حبان (310/1).

(18) ذخيرة الحفاظ، لابن القيسراني (903/2).

(19) تهذيب التهذيب، لابن حجر (401/3).

(20) إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (140/5).

(21) البدر المنير، لابن الملقن (441/3).

وجمع أبو حاتم الرازي بين تضعيفه وبين نكارة حديثه كما فعل يعقوب الفسوي، وزاد عليه بترك الراوي، فقال[1]: ضعيف الحديث، منكر الحديث جدا، متروك الحديث، لا يكتب حديثه، وقال في موضع آخر[2]: ضعيف الحديث جدًا، إلى الترك ما هو.

وتركه البخاري[3] والنسائي[4] والأزدي[5] والذهبي[6] والهيثمي[7] وابن حجر[8].

وقال ابن معين[9] وابن حزم[10]: لا شيء، وقال أبو أحمد الحاكم[11]: حديثه ليس بالقائم، وقال النسائي في موضع آخر[12]: ليس بثقة.

- **خلاصة القول فيه، والمقارنة بين حكم الإمام يعقوب الفسوي وأحكام غيره من النقاد:**

الراوي ضعيف، والله سبحانه وتعالى أعلم.

وافق النقاد الإمام يعقوب الفسوي على تضعيفه، ووافقه بعضهم على نكارة حديثه، ووافقه الإمام أبو حاتم الرازي بالجمع بين تضعيفه ونكارة حديثه.

الراوي الثالث: عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَلْحَةَ الْهَاشِمِيُّ الشَامِيُّ:

قال يعقوب الفسوي [13]: علي بن أبي طلحة شامي، وهو يُكْنَى أبا طلحة، وهو ضعيف الحديث منكر، ليس بمحمود المذهب.

سبق بيان حاله[14].

---

(1) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (559/3).

(2) علل الحديث، لابن أبي حاتم (386/3).

(3) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي (153/4).

(4) الضعفاء والمتروكون، لابن الجوزي (304/1).

(5) الضعفاء والمتروكون، لابن الجوزي (304/1).

(6) المغني في الضعفاء، للذهبي (245/1).

(7) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، للهيثمي (159/8).

(8) تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 222).

(9) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (559/3).

(10) المحلى بالآثار، لابن حزم (401/2).

(11) الأسامي والكنى، لأبي أحمد الحاكم (117/3).

(12) تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للمزي (35/10).

(13) تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للمزي (457/2).

(14) انظر: (ص:125)، من هذا البحث.

الراوي الرابع: عُمَرُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ صُهْبَانَ الأَسْلَمِيُّ[1]:

- **قال يعقوب الفسوي**[2]: حدثنا أبو صالح[3] عن الليث بن سعد عن خالد بن يزيد عن سعيد بن أبي هلال عن عمر بن صهبان وهو خال إبراهيم بن أبي يحيى، وهو منكر الحديث ضعيف، وأما إبراهيم فمتروك مهجور[4].

- **أقوال النقاد في الراوي:**

قال أحمد بن صالح[5]: ثقة، ما علمت منه إلا خيرًا، ما رأيت أحدًا يتكلم فيه.

قلت: هذا قول غاية في الغرابة؛ فلم يُوَثِّق الراوي أحد سواه، وتكلم فيه باقي النقاد.

ضعفه ابن معين[6] وأبو زرعة الرازي[7] وأبو القاسم البغوي[8] والنسائي[9] وأبو نعيم الأصفهاني[10] وابن عبد الرحيم التبان[11] والبيهقي[12] والإشبيلي[13] والهيثمي[14] والبوصيري[15] وابن حجر[16] والشوكاني[17]، وقال أبو زرعة في موضع آخر[18]: واه، وكذا قال الذهبي[19]،

(1) عمر بن صهبان، ويقال اسم أبيه محمد الأسلمي، أبو جعفر المدني، خال إبراهيم بن أبي يحيى، من الثامنة، مات سنة سبع وخمسين ومائة، ق. انظر: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 414).

(2) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (138/3).

(3) هو عبد الله بن صالح.

(4) ستأتي دراسته. انظر: (ص:321)، من هذا البحث.

(5) تاريخ أسماء الثقات، لابن شاهين (ص: 137).

(6) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي (24/6).

(7) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (116/6).

(8) معجم الصحابة، لأبي القاسم البغوي (306/1).

(9) تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للمزي (400/21).

(10) مسائل ابن أبي شيبة عن شيوخه، لمحمد بن عثمان بن أبي شيبة (ص: 118)، تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين، لابن شاهين (ص: 121).

(11) إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (77/10).

(12) السنن الكبرى، للبيهقي (67/5).

(13) الأحكام الوسطى، للإشبيلي (4/ 173).

(14) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، للهيثمي (323/2).

(15) مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه، للبوصيري (82/2).

(16) تقريب التهذيب (ص: 414)، التلخيص الحبير، لابن حجر 462/1).

(17) نيل الأوطار، للشوكاني (376/1).

(18) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (116/6).

(19) تلخيص كتاب الموضوعات، للذهبي (ص: 196).

وقال الساجي[1]: فيه ضعف، وقال البزار[2]: لين الحديث، وقال في موضع[3]: ليس بالقوي، وقال في موضع آخر[4]: لم يكن بالحافظ.

وذكره العقيلي[5] وابن شاهين[6] وابن الجارود[7] وأبو العرب[8] وابن الجوزي[9]في الضعفاء.

ووصفه بعض النقاد بنكارة الحديث، فقال البخاري[10] وأبو أحمد الحاكم[11]: منكر الحديث،

وقال ابن عدي[12]: عامة أحاديثه ما لا يتابعه الثقات عليه، والغلبة على حديثه المناكير، وقال أبو عبد الله الحاكم[13] والنقاش[14]: روى عن نافع وزيد بن أسلم أحاديث مناكير.

وجمع أبو حاتم الرازي بين تضعيفه وبين نكارة حديثه كما فعل يعقوب الفسوي، وزاد عليه بترك الراوي، فقال[15]: ضعيف الحديث، منكر الحديث، متروك الحديث.

وتركه بعض النقاد، فقال النسائي[16] والأزدي[17] والدارقطني[18] وابن القيسراني[19]

(1) إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (76/10).

(2) كشف الأستار عن زوائد البزار، للهيثمي (398/2).

(3) مسند البزار (223/11).

(4) مسند البزار (345/15).

(5) الضعفاء الكبير، للعقيلي (173/3).

(6) تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين، لابن شاهين (ص: 121).

(7) إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (77/10).

(8) إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (77/10).

(9) الضعفاء والمتروكون، لابن الجوزي (211/2).

(10) التاريخ الكبير (165/6)، التاريخ الأوسط (129/2)، الضعفاء الصغير، للبخاري (ص: 96).

(11) الأسامي والكنى، لأبي أحمد الحاكم (256/3).

(12) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي (27/6).

(13) إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (77/10).

(14) إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (77/10).

(15) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (116/6).

(16) الضعفاء والمتروكون، للنسائي (ص: 83).

(17) الضعفاء والمتروكون، لابن الجوزي (211/2).

(18) العلل الواردة في الأحاديث النبوية، الدارقطني (57/9).

(19) ذخيرة الحفاظ، لابن القيسراني (255/1).

والهيثمي[1] والكناني[2]: متروك الحديث، وقال الذهبي في موضع[3]: تركوه، وقال الذهبي في موضع آخر[4]: ساقط.

وقال ابن المديني[5]: ضعيف لا يكتب حديثه، وليس بشيء، وقال سعيد بن أبي مريم[6] وأحمد بن حنبل[7]: لم يكن بشيء.

وقال ابن القيسراني في موضع آخر [8]: ليس بشيء في الحديث.

وقال ابن معين في موضع[9]: حديثه ليس بذاك، وفي موضع[10]: لا يسوى فِلْسًا، وفي موضع آخر[11]: ليس بثقة.

وقال ابن حبان[12]: يروي عن الثقات المعضلات التي إذا سمعها من الحديث صناعته لم يشك أنها معمولة، يجب التنكب عن روايته في الكتب.

- خلاصة القول فيه، والمقارنة بين حكم الإمام يعقوب الفسوي وأحكام غيره من النقاد:

الراوي ضعيف منكر الحديث، والله سبحانه وتعالى أعلم.

وافق أغلب النقاد الإمام يعقوب الفسوي على تضعيفه، ووافقه بعضهم على نكارة حديثه، ووافقه الإمام أبو حاتم الرازي بالجمع بين تضعيفه ونكارة حديثه، وتفرد بتوثيقه الإمام أحمد ابن صالح، وهو تفرد شاذ لاتفاق العلماء على تضعيفه، قال الهيثمي[13]: "اجتمعوا على ضعفه".

---

(1) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، للهيثمي (160/10).

(2) تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة، للكناني (133/2).

(3) تنقيح التحقيق (351/1)، المغني في الضعفاء، للذهبي (469/2).

(4) المغني في الضعفاء، للذهبي (473/2).

(5) سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني (ص: 142).

(6) إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (77/10).

(7) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي (24/6).

(8) تذكرة الحفاظ، لابن القيسراني (ص: 11).

(9) الضعفاء الكبير، للعقيلي (173/3)، الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي (24/6).

(10) تاريخ ابن معين، رواية الدوري (254/3).

(11) سؤالات ابن الجنيد (ص: 418).

(12) المجروحين، لابن حبان (81/2-82).

(13) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، للهيثمي (28/2).

الراوي الخامس: وَاصِلُ بْنُ السَّائِبِ البَصْرِيُّ[1]:

- **قال يعقوب الفسوي**[2]: واصل بن السائب مُنْكَرُ الحديث، ضعيف.

- **أقوال النقاد في الراوي:**

ضعفه أبو بكر بن أبي شيبة[3] وأبو زرعة الرازي[4] وابن حبان[5] والدارقطني[6] والهيثمي[7] والبوصيري[8] وابن حجر[9] والشوكاني[10].

وقال البزار[11]: لين، وقال الذهبي[12]: واه، وقال ابن عدي[13]: أحاديثه لا تشبه أحاديث الثقات.

وذكره أبو زرعة الرازي[14] والعقيلي[15] وابن الجارود[16] والدولابي[17] وأبو العرب[18] وابن شاهين[19] وابن الجوزي[20] في الضعفاء.

---

(1) واصل بن السائب الرقاشي، أبو يحيى البصري، من السادسة، مات سنة أربع وأربعين ومائة، ت ق. انظر: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 579).

(2) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (141/3).

(3) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (31/9).

(4) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (31/9).

(5) الثقات، لابن حبان (231/9).

(6) إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (200/12)، تهذيب التهذيب، لابن حجر (104/11).

(7) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، للهيثمي (213/1).

(8) مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه، للبوصيري (64/1).

(9) إتحاف المهرة (389/4)، تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 579).

(10) نيل الأوطار، للشوكاني (96/3).

(11) مسند البزار (303/7).

(12) الكاشف، للذهبي (346/2).

(13) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي (372/8).

(14) الضعفاء لأبي زرعة الرازي في أجوبته على أسئلة البرذعي (667/2).

(15) الضعفاء الكبير، للعقيلي (327/4).

(16) إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (200/12).

(17) إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (200/12).

(18) إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (200/12).

(19) تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين، لابن شاهين (ص: 189).

(20) الضعفاء والمتروكون، لابن الجوزي (181/3).

ووصفه بعض النقاد بنكارة الحديث، فقال البخاري[1] وأبو حاتم الرازي[2] والساجي[3]: منكر الحديث، وقال ابن معين[4]: ليس بشيء، وقال في موضع آخر[5]: ليس بثقة.

وتركه بعض آخر، فقال النسائي[6] والأزدي[7] وابن القيسراني[8] والهيثمي [9]: متروك الحديث.

وقال ابن حبان في موضع آخر[10]: يروي عن الثقات مالا يشبه حديث الأثبات، فسقط الاحتجاج به، وقال ابن القيسراني[11]: يروي عن الثقات ما ليس من حديثهم، لا يحتج به.

- **خلاصة القول فيه، والمقارنة بين حكم الإمام يعقوب الفسوي وأحكام غيره من النقاد:**

الراوي ضعيف، والله سبحانه وتعالى أعلم.

وافق النقاد الإمام يعقوب الفسوي على تضعيفه، ووافقه بعضهم على نكارة حديثه.

15- الرواة الذين قال فيهم، "مُنْكَرُ الْحَدِيثِ مَهْجُورٌ"، "مُنْكَرُ الْحَدِيثِ، لَا يُحْتَجُّ بِرِوَايَتِهِ وَلَا يَكْتُبُ أَهْلُ الْعِلْمِ حَدِيثَهُ إِلَّا لِلْمَعْرِفَةِ" :

الراوي الأول: فَائِدُ بْنُ عَبْدِ الرّحمن، أَبُو الوَرْقَاءِ العَطَّارُ الكوفيُّ[12]:

- **قال يعقوب الفسوي**[13]: فائد أبو الورقاء، يروي عن ابن أبي أوفى[14]، مُنْكَرُ الحديث مهجور.

---

(1) التاريخ الكبير (173/8)، التاريخ الأوسط (143/2)، الضعفاء الصغير، للبخاري (ص: 136).

(2) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (31/9).

(3) إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (200/12).

(4) تاريخ ابن معين، رواية ابن محرز (54/1).

(5) تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين، لابن شاهين (ص: 189).

(6) الضعفاء والمتروكون، للنسائي (ص: 103).

(7) إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (200/12).

(8) ذخيرة الحفاظ، لابن القيسراني (541/1).

(9) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، للهيثمي (234/1).

(10) المجروحين، لابن حبان (83/3).

(11) تذكرة الحفاظ، لابن القيسراني (ص: 181).

(12) فائد بن عبد الرحمن الكوفي، أبو الورقاء العطار، من صغار الخامسة، بقي إلى حدود الستين ومائة، ت ق. انظر: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 444).

(13) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (141/3).

(14) هو الصحابي الجليل عبد الله بن أبى أوفى رضي الله عنه.

وقال في موضع[1]: فائد ضعيف.

وذكره في[2]: بَابِ مَنْ يُرْغَبُ عَنِ الرِّوَايَةِ عَنْهُمْ.

- أقوال النقاد في الراوي:

قال أبو عبد الله الحاكم[3]: مستقيم الحديث.

وقال البزار[4] والبيهقي[5]: ليس بالقوي، وقال الذهبي[6]: واه.

وضعفه ابن معين[7] والساجي[8] وأبو زرعة الرازي[9] والدارقطني[10] وابن حزم[11] والبوصيري[12] وابن حجر[13].

وقال الترمذي[14]: يضعف في الحديث، وقال ابن عدي[15]: مع ضعفه يكتب حديثه.

وقال الجوزجاني[16]: ضعيف ضعيف، وقال البخاري[17]: منكر الحديث.

---

(1) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (224/2).

(2) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (44/3).

(3) المستدرك على الصحيحين، للحاكم (466/1).

(4) مسند البزار (301/8).

(5) شعب الإيمان، للبيهقي (291/10).

(6) المقتنى في سرد الكنى، للذهبي (135/2).

(7) تاريخ ابن معين، رواية الدوري (163/3).

(8) تهذيب التهذيب، لابن حجر (256/8).

(9) الضعفاء لأبي زرعة الرازي في أجوبته على أسئلة البرذعي (434/2).

(10) تهذيب التهذيب، لابن حجر (256/8).

(11) المحلى بالآثار، لابن حزم (284/1).

(12) إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة، للبوصيري (30/4).

(13) التلخيص الحبير، لابن حجر (615/1).

(14) سنن الترمذي (345/2).

(15) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي (139/7).

(16) أحوال الرجال، للجوزجاني (ص: 122).

(17) التاريخ الكبير (132/7)، الضعفاء الصغير، للبخاري (ص: 114).

وتركه بعض النقاد، فقال أحمد بن حنبل[1] والنسائي[2] والمنذري[3] وابن الملقن[4] وابن حجر[5]: متروك، وقال أحمد بن حنبل في موضع آخر[6]: ترك الناس حديثه، وقال الذهبي في موضع آخر [7]: تركوه.

وتركه بعضهم مع اتهام روايته عن ابن أبي أوفى، فقال أبو حاتم الرازي[8]: ذاهب الحديث، لا يكتب حديثه، وأحاديثه عن ابن أبى أوفى بواطيل لا تكاد ترى لها أصلًا كأنه لا يشبه حديث ابن أبي أوفى، ولو أن رجلًا حلف أن عامة حديثه كذب لم يحنث، وقال ابن حبان[9]: كان ممن يروي المناكير عن المشاهير، ويأتي عن بن أبي أوفى بالمعضلات، لا يجوز الاحتجاج به، وقال أبو عبد الله الحاكم في موضع آخر[10]: روى عن ابن أبي أوفي أحاديث موضوعة.

وقال أبو حاتم الرازي[11] وأبو زرعة الرازي[12] في موضع آخر: لا يشتغل به.

وقال البخاري في موضع آخر[13]: لا يتابع في حديثه، وقال العقيلي[14]: لا يتابعه إلا من هو نحوه.

وقال ابن معين[15] وأبو داود[16]: ليس بشيء.

---

(1) العلل ومعرفة الرجال، لأحمد رواية ابنه عبد الله (56/3).
(2) الضعفاء والمتروكون، للنسائي (ص: 87).
(3) الترغيب والترهيب، للمنذري (274/1).
(4) البدر المنير، لابن الملقن (163/2).
(5) تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 444).
(6) العلل ومعرفة الرجال، لأحمد رواية المروذي وغيره (ص: 226).
(7) الكاشف، للذهبي (119/2).
(8) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (84/7).
(9) المجروحين، لابن حبان (203/2).
(10) تهذيب التهذيب، لابن حجر (256/8).
(11) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (84/7).
(12) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (84/7).
(13) التاريخ الأوسط، للبخاري (76/2).
(14) الضعفاء الكبير، للعقيلي (460/3).
(15) تاريخ ابن معين، رواية الدوري (242/3)، الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (83/7).
(16) سؤالات الآجري أبا داود السجستاني (207/1).

وقال ابن معين[1] والنسائي[2] في موضع آخر: ليس بثقة.

وقال أبو أحمد الحاكم[3]: حديثه ليس بالقائم.

- **خلاصة القول فيه، والمقارنة بين حكم الإمام يعقوب الفسوي وأحكام غيره من النقاد:**

الراوي متروك متهم في روايته عن عبد الله بن أبي أوفى، والله سبحانه وتعالى أعلم.

وافق النقاد الإمام يعقوب الفسوي على تضعيفه، ووافقه أغلبهم على تضعيفه ضعفًا شديدًا، واضطرب فيه قول الإمام أبي عبد الله الحاكم.

الراوي الثاني: مَرْوَانُ بْنُ سَالِمٍ الشَّاميُّ الْجَزريُّ[4]:

- **قال يعقوب الفسوي**[5]: مروان بن سالم من أهل قَرْقَيْسِيَاء[6]، روى عنه عبد المجيد[7]، منكر الحديث، لا يُحْتَجُّ بروايته ولا يَكْتُبُ أهل العلم حديثه إلا للمعرفة.

- **أقوال النقاد في الراوي:**

وقال أبو حاتم الرازي [8]: منكر الحديث؛ ضعيف الحديث جدًا، ليس له حديث قائم، يُكْتَب حديثه.

وقال ابن حبان[9]: كان يروي المناكير عن المشاهير، ويأتي عن الثقات ما ليس من حديث الأثبات، فلما كثر ذلك في روايته بطل الاحتجاج بأخباره.

---

(1) تاريخ ابن معين، رواية الدوري (309/4).

(2) تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للمزي (139/23).

(3) تهذيب التهذيب، لابن حجر (256/8).

(4) مروان بن سالم الغفاري، أبو عبد الله الجزري، من كبار التاسعة، ق. انظر: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 526).

(5) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (50/3).

(6) قَرْقَيْسِيَاء: بلد من الجزيرة على نهر الخابور قرب رحبة مالك بن طوق على ستة فراسخ، وعندها مصبّ الخابور في الفرات، فهي في مثلث بين الخابور والفرات، وقرقيسيا معرب كركيسيا وهو مأخوذ من كركيس، وهو اسم لإرسال الخيل المسمّى بالعربية الحلبة. انظر: معجم البلدان، لياقوت الحموي (328/4).

(7) هو عبد المجيد بن عبد العزيز بن أبي رَوّاد، صدوق يخطئ، وكان مرجئا، من التاسعة، مات سنة ست ومائتين، م 4. انظر: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 361).

(8) الجرح والتعديل (275/8)، علل الحديث، لابن أبي حاتم (582/2).

(9) المجروحين، لابن حبان (13/3).

وضعفه الدارقطني[1] والبيهقي[2] والعراقي[3] والهيثمي[4] والبوصيري[5] وابن حجر[6]، وقال البزار[7]: لين الحديث.

وتركه بعضهم، فقال ابن خراش[8] والنسائي[9] والدارقطني[10] وابن القيسراني[11] وابن الجوزي[12] والذهبي[13] والعراقي[14] والهيثمي[15] وابن حجر[16] والسيوطي[17] والمتقي الهندي[18]: متروك، وقال أبو أحمد الحاكم[19]: حديثه ليس بالقائم.

وبَيَّنَ الذهبي سبب الترك بقوله[20]: تركه غير واحد؛ لأن عامة ما يرويه لا يتابع عليه.

وقال ابن معين[21] وأحمد بن حنبل[22] والنسائي[23] وابن القطان[24]: ليس بثقة، وزاد: ضعيف.

---

(1) سنن الدارقطني (534/5).

(2) شعب الإيمان، للبيهقي (356/6).

(3) تخريج أحاديث إحياء علوم الدين، للعراقي (1070/2).

(4) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، للهيثمي (29/3).

(5) إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة، للبوصيري (451/2).

(6) التلخيص الحبير، لابن حجر (467/1).

(7) مسند البزار (331/4).

(8) تاريخ دمشق، لابن عساكر (284/57).

(9) الضعفاء والمتروكون، للنسائي (ص: 96).

(10) العلل الواردة في الأحاديث النبوية، للدارقطني (137/5).

(11) ذخيرة الحفاظ، لابن القيسراني (1025/2).

(12) العلل المتناهية في الأحاديث الواهية، لابن الجوزي (43/1).

(13) تنقيح التحقيق، للذهبي (287/2).

(14) تخريج أحاديث إحياء علوم الدين، للعراقي (998/2).

(15) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، للهيثمي (30/4).

(16) تقريب التهذيب (ص: 526)، الدراية في تخريج أحاديث الهداية، لابن حجر (206/2).

(17) اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة، للسيوطي (144/1).

(18) كنز العمال، للمتقي الهندي (151/2).

(19) الأسامي والكنى، لأبي أحمد الحاكم (245/5).

(20) تاريخ الإسلام، للذهبي (971/4).

(21) تاريخ ابن معين، رواية ابن محرز (55/1).

(22) العلل ومعرفة الرجال، لأحمد رواية ابنه عبد الله (210/3).

(23) تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للمزي (393/27).

(24) بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام، لابن القطان (581/3).

ووصفه بعضهم بنكارة الحديث، فقال البخاري[1] ومسلم[2] وأبو نعيم الأصفهاني[3] والهيثمي[4]: منكر الحديث، وقال العقيلي[5]: أحاديثه مناكير، لا يتابع عليها إلا من طريق يقاربه، وقال ابن عدي[6]: عامة حديثه مما لا يتابعه الثقات عليه، وقال ابن القيسراني[7]: ممن يروي عن الثقات ما ليس من حديثهم.

واتهمه بعض آخر بالكذب ووضع الحديث، منهم: الساجي[8] وأبو عروبة الحراني[9] وابن القيسراني[10].

- **خلاصة القول فيه، والمقارنة بين حكم الإمام يعقوب الفسوي وأحكام غيره من النقاد:**

الراوي متروك رُمِيَ بالوضع، والله سبحانه وتعالى أعلم.

وافق النقاد الإمام يعقوب الفسوي على تضعيفه، ووافقه كثير منهم على شِدَّةِ تضعيفه، وجاءت عبارة الإمام يعقوب الفسوي بنحو عبارة الإمام أبي حاتم الرازي.

16- الرواة الذين قال فيهم، "غَيْرُ ثِقَةٍ وَلَا مَأْمُونٌ"، "ضَعِيفٌ، غَيْرُ ثِقَةٍ"، "ضَعِيفٌ، لَيْسَ بِثِقَةٍ":

الراوي الأول: مُوسَى بْنُ طَرِيفٍ الْأَسَدِيُّ الْكُوفِيُّ:

- **قال يعقوب الفسوي**[11]: موسى ضعيف يحتاج إلى من يُعَدِّلُه، وليس هو بثقة.

ستأتي دراسته في مبحث: (الجرح النسبي)، لأنه به ألصق[12].

(1) التاريخ الكبير (373/7)، التاريخ الأوسط (161/2)، الضعفاء الصغير، للبخاري (ص: 128).
(2) الكنى والأسماء، لمسلم (493/1).
(3) الضعفاء، لأبي نعيم الأصفهاني (ص: 146).
(4) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، للهيثمي (269/1).
(5) الضعفاء الكبير، للعقيلي (204/4).
(6) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي (121/8).
(7) تذكرة الحفاظ، لابن القيسراني (ص: 144).
(8) إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (133/11).
(9) الكشف الحثيث، لبرهان الدين الحلبي (ص: 255).
(10) معرفة التذكرة، لابن القيسراني (ص: 130).
(11) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (192/3).
(12) انظر: (ص:345)، من هذا البحث.

الراوي الثاني: مُحَمَّدُ بْنُ مَرْوَانَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ السُّدِّيُّ[1] الكُوفِيُّ[2]:

- **قال يعقوب الفسوي**[3]: محمد بن مروان السُّدِّيُّ مولى للخَطَّابين، وهو يُقَالُ له السُّدِّيُّ الصَّغِير، وهو ضعيف غير ثقة.

- **أقوال النقاد في الراوي:**

قال ابن عدي[4]: عامّة ما يرويه غير محفوظ، والضعف على رواياته بيِّن.

وضعفه البيهقي[5] والعراقي[6]، وقال الخليلي[7]: ضعفوه، وقال الهيثمي[8]: قد أجمعوا على ضعفه.

وقال ابن معين[9] وابن نمير[10]: ليس بشيء.

وقال أبو نعيم الأصفهاني[11]: ساقط في أكثر رواياته، وقال ابن الملقن[12]: متهم هالك.

وقال ابن معين مرة[13] والنسائي[14]: ليس بثقة، وزاد: ولا يكتب حديثه، وكذا قال الساجي[15]، وقال أبو جعفر الطبري[16]: لا يحتج بحديثه، وقال ابن عبد الهادي[17]: غير ثقةٍ،

---

(1) السُّدِّي: هذه النسبة إلى السُّدَّة وهي الباب. انظر: الأنساب، للسمعاني (109/7).

(2) محمد بن مروان بن عبد الله بن إسماعيل السدي الكوفي، وهو الأصغر، من الثامنة، تمييز. انظر: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 506).

(3) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (186/3).

(4) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي (513/7).

(5) شعب الإيمان، للبيهقي (383/1).

(6) تخريج أحاديث إحياء علوم الدين، للعراقي (1913/4).

(7) فوائد أبي يعلى الخليلي (ص: 47).

(8) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، للهيثمي (214/1).

(9) الضعفاء والمتروكون، لابن الجوزي (98/3).

(10) تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي (468/4).

(11) الضعفاء، لأبي نعيم الأصفهاني (ص: 143).

(12) البدر المنير، لابن الملقن (551/1).

(13) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (86/8).

(14) تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للمزي (394/26).

(15) إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (334/10).

(16) إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (333/10).

(17) تنقيح التحقيق، لابن عبد الهادي (520/3).

وقال ابن حبان[1]: كان ممن يروي الموضوعات عن الأثبات، لا يحل كتابة حديثه إلا على جهة الاعتبار، ولا الاحتجاج به بحال من الأحوال.

وقال الجوزجاني[2] وأبو حاتم الرازي[3]: ذاهب، وزاد: متروك الحديث، لا يُكتَبُ حديثُه البَتَّة، وقال البخاري[4]: سكتوا عنه، لا يُكتب حديثه البَتَّه.

وقال ابن عبد الهادي[5] وابن حجر[6]: متهم بالكذب، وزاد ابن عبد الهادي: متروك الحديث، وكذا قال النسائي[7] والدولابي[8] والأزدي[9] وابن القيسراني[10] والهيثمي[11] وابن حجر[12] والسخاوي[13]والمناوي[14]، وقال أحمد بن حنبل[15]: أدركته وقد كبر فتركته، وقال الذهبي[16]: تركوه واتهم، وقال البيهقي مرة[17]: متروك عند أهل العلم بالحديث، لا يحتجون بشيء من رواياته لكثرة المناكير فيها، وظهور الكذب منه في رواياته.

وقال ابن الأثير الجزري[18]: ضعيف منكر الحديث.

---

(1) المجروحين، لابن حبان (286/2).

(2) أحوال الرجال، للجوزجاني (ص: 78).

(3) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (86/8).

(4) الضعفاء الصغير، للبخاري (ص: 124).

(5) الصارم المنكي في الرد على السبكي، لابن عبد الهادي (ص: 216).

(6) تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 506).

(7) الضعفاء والمتروكون، للنسائي (ص: 93).

(8) الصارم المنكي في الرد على السبكي، لابن عبد الهادي (ص: 216).

(9) الضعفاء والمتروكون، لابن الجوزي (98/3)، إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (333/10).

(10) ذخيرة الحفاظ، لابن القيسراني (1556/3).

(11) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، للهيثمي (99/8).

(12) التلخيص الحبير، لابن حجر (141/1).

(13) المقاصد الحسنة، للسخاوي (ص: 504).

(14) الفتح السماوي، للمناوي (362/1).

(15) العلل ومعرفة الرجال، لأحمد رواية ابنه عبد الله (482/2).

(16) المغني في الضعفاء (631/2)، ميزان الاعتدال، للذهبي (32/4).

(17) الأسماء والصفات، للبيهقي (312/2).

(18) اللباب في تهذيب الأنساب، لابن الأثير الجزري (110/2).

وكذبه جرير بن عبد الحميد[1] وابن نمير[2] وابن القيسراني[3] والذهبي[4] والشوكاني[5]، وقال صالح جزرة[6]: ضعيف، وكان يضع الحديث، وقال ابن تيمية[7]: كذاب بالاتفاق.

- **خلاصة القول فيه، والمقارنة بين حكم الإمام يعقوب الفسوي وأحكام غيره من النقاد:**

الراوي متروك متهم بالكذب، والله سبحانه وتعالى أعلم.

وافق النقاد الإمام يعقوب الفسوي على تضعيفه، ووافقه بعضهم على تضعيفه تضعيفًا شديدًا، وقد رماه بعض النقاد بالكذب.

الراوي الثالث: مِيْنَاءُ بنُ أَبَي مِيْنَاءُ القُرْشِيُّ[8]:

- **قال يعقوب الفسوي**[9]: حدثني عبد الملك بن زِنْجَوَيْه، عن عبد الرزاق[10]، عن أبيه، عن مينا مولى عبد الرحمن بن عوف، وهو غير ثقة ولا مأمون، يجب أن لا يُكْتَبُ حديثه.

- **أقوال النقاد في الراوي:**

ذكره ابن حبان في الثقات[11].

وقال أبو زرعة الرازي[12]: ليس بقوي، قال الذهبي[13]: ضعفوه، وقال مرة[14]: ساقط.

---

(1) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (86/8).
(2) الضعفاء الكبير، للعقيلي (136/4)، تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين، لابن شاهين (ص: 168).
(3) تذكرة الحفاظ، لابن القيسراني (ص: 62).
(4) تلخيص كتاب الموضوعات، للذهبي (ص: 90).
(5) الفوائد المجموعة، للشوكاني (ص: 31).
(6) تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي (468/4).
(7) مجموع الفتاوى، لابن تيمية (241/27).
(8) مِينا بن أبي مينا الخراز، مولى عبد الرحمن بن عوف، من الثانية، ووهل الحاكم فجعل له صحبة، ت. انظر: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 556).
(9) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (54/3).
(10) هو عبد الرزاق بن همام بن نافع الصنعاني.
(11) الثقات لابن حبان (455/5).
(12) الضعفاء لأبي زرعة الرازي في أجوبته على أسئلة البرذعي (831/3)، الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (395/8).
(13) الكاشف، للذهبي (312/2).
(14) المستدرك على الصحيحين، للحاكم (174/3).

وقال ابن معين[1] والبخاري[2] والنسائي[3] وابن القيسراني[4]: ليس بثقة.

وقال أحمد بن حنبل[5] وأبو حاتم الرازي[6] والدارقطني[7] وابن حبان[8]: منكر الحديث، وزاد أبو حاتم: روى أحاديث في أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم مناكير، لا يعبأ بحديثه، كان يكذب، وزاد ابن حبان: قليل الرواية روى أحرفًا يسيرة لا تشبه أحاديث الثقات، وجب التنكب عن روايته.

وقال الترمذي[9]: روى مناكير، وقال العقيلي[10]: روى عنه همام بن نافع أحاديث مناكير لا يتابع منها على شيء.

وبَيَّن الجوزجاني سبب وصف العلماء لحديث الراوي بالنكارة، فقال [11]: أنكر الأئمة حديثه لسوء مذهبه، ولما حَدَّث من العضل.

وقال ابن عدي[12]: وتَبَيَّنَ على أحاديثه أنه يغلو في التشيع.

وقال الدارقطني مرة[13] وابن حجر[14]: متروك، وزاد ابن حجر: ورمي بالرفض.

- **خلاصة القول فيه، والمقارنة بين حكم الإمام يعقوب الفسوي وأحكام غيره من النقاد:**

الراوي شيعي منكر الحديث متروك، والله سبحانه وتعالى أعلم.

---

(1) تاريخ ابن معين، رواية الدوري (80/3)، الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (395/8).
(2) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي (219/8).
(3) الضعفاء والمتروكون، للنسائي (ص: 99).
(4) ذخيرة الحفاظ، لابن القيسراني (499/1).
(5) الضعفاء لأبي زرعة الرازي في أجوبته على أسئلة البرذعي (831/3).
(6) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (395/8).
(7) المؤتلف والمختلف، للدارقطني (2104/4).
(8) المجروحين، لابن حبان (22/3).
(9) سنن الترمذي (728/5).
(10) الضعفاء الكبير، للعقيلي (253/4).
(11) أحوال الرجال، للجوزجاني (ص: 253).
(12) الكامل في ضعفاء الرجال (219/8).
(13) الضعفاء والمتروكون، لابن الجوزي (154/3)، ميزان الاعتدال، للذهبي (237/4).
(14) تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 556).

وافق النقاد الإمام يعقوب الفسوي على تضعيفه، واضطرب فيه قول الإمام ابن حبان، ووافقه جماعة من النقاد على ترك حديثه؛ واستحق ذلك كما أشار الإمام يعقوب الفسوي بقوله: "يجب أن لا يُكتب حديثه" للأسباب التي ذكرها الإمام الجوزجاني.

17- الرواة الذين قال فيهم، "لَيْسَ بشَيْءٍ"، "لَيْسَ حَدِيثُهُ بشَيْءٍ"، "حديثه وروایاته لیس بشيء"، "ضَعِيفٌ، لَيْسَ حَدِيثُهُ بشَيْءٍ":

الراوي الأول: حَبَّةُ بْنُ جُوَيْنِ الْعُرَنِيُّ الْكُوفِيُّ[1]:

- **قال يعقوب الفسوي**[2]: قد رأى الشعبي[3] رشيدًا وحبة العرني والأصبغ بن نباتة[4]، وليس حديثهم بشيء. وهؤلاء كادوا أن يكونوا روافض.

- **أقوال النقاد في الراوي:**

وثقه أحمد بن حنبل[5] والعجلي[6]، وذكره ابن خلفون في الثقات[7].

وقال ابن حجر[8]: صدوق له أغلاط، وكان غاليًا في التشيع، وقال في موضع آخر[9]: اتفقوا على ضعفه إلا العجليّ فوثقه، ومشاه أحمد.

وقال ابن عدي[10]: قلما رأيت في حديثه منكرًا، قد جاوز الحد إذا روى عنه ثقة، وقد أجمعوا على ضعفه إلا أنه مع ذلك يُكْتَب حديثه.

---

(1) حَبَّةُ بن جُوَيْنِ العُرَنِي، أبو قدامة الكوفي، من الثانية، وأخطأ من زعم أن له صحبة، مات سنة ست وقيل تسع وسبعين ومائة، س. انظر: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 150).

(2) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (190/3).

(3) هو عامر بن شُراحيل الكوفي.

(4) سبقت دراسته. انظر: (ص:203)، من هذا البحث.

(5) تهذيب التهذيب، لابن حجر (177/2).

(6) معرفة الثقات، للعجلي (281/1).

(7) إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (352/3).

(8) تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 150).

(9) الإصابة في تمييز الصحابة، لابن حجر (141/2).

(10) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي (355/3).

وقال النسائي[1]: ليس بالقوي، وقال ابن حبان[2] والجورقاني[3]: كان غاليًا في التشيع، واهيًا في الحديث.

وضعفه ابن سعد[4] والساجي[5] وابن حبان مرة[6] والدارقطني[7] وابن القيسراني[8] والهيثمي[9]، وذكره أبو العرب[10] وابن شاهين[11] والعقيلي[12] والدارقطني[13] وابن الجوزي[14] والذهبي[15] في الضعفاء.

وقال ابن معين[16]: قد رأى الشعبي رشيدًا الهجري وحبة العرني والأصبغ بن نباتة، وليس يسوى هؤلاء كلهم شيئًا، وفي موضع[17]: ليس حديثه بشيء، وفي موضع هو[18] وابن القيسراني[19]: لا يكتب حديثه، وفي موضع هو[20] وابن خراش[21]: ليس بشيء، وقال ابن الجوزي[22]: لا يُساوي حَبَّة فإنه كذاب.

---

(1) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي (354/3).

(2) المجروحين، لابن حبان (267/1).

(3) الأباطيل والمناكير والصحاح والمشاهير، للجورقاني (294/1).

(4) الطبقات الكبرى، لابن سعد (216/6).

(5) الإصابة في تمييز الصحابة، لابن حجر (141/2).

(6) الثقات، لابن حبان (182/4).

(7) إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (352/3).

(8) ذخيرة الحفاظ، لابن القيسراني (488/1).

(9) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، للهيثمي (86/8).

(10) إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (353/3).

(11) تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين، لابن شاهين (ص: 80).

(12) الضعفاء الكبير، للعقيلي (295/1).

(13) الضعفاء والمتروكون، للدارقطني (149/2).

(14) الضعفاء والمتروكون، لابن الجوزي (187/1).

(15) المغني في الضعفاء، للذهبي (146/1).

(16) تاريخ ابن معين، رواية الدوري (354/3).

(17) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي (353/3).

(18) الضعفاء الكبير، للعقيلي (295/1)، الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي (353/3).

(19) ذخيرة الحفاظ، لابن القيسراني (1256/3) .

(20) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (253/3).

(21) تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للمزي (352/5).

(22) الموضوعات، لابن الجوزي (342/1).

وقال ابن معين في موضع آخر[1]: ليس بثقة، وقال الجوزجاني[2]: غير ثقة.

وقال صالح جزرة[3]: كان يتشيع، ليس هو بمتروك، ولا ثبت، وسط، وقال المناوي[4]: متروك.

- خلاصة القول فيه، والمقارنة بين حكم الإمام يعقوب الفسوي وأحكام غيره من النقاد:

الراوي ضعيف، والله سبحانه وتعالى أعلم.

وافق أغلب النقاد الإمام يعقوب الفسوي على تضعيفه، وجاءت عبارة الإمام يعقوب الفسوي بنحو عبارة الإمام ابن معين -في أحد أقواله-.

الراوي الثاني: رُشَيْدٌ الْهَجَرِيُّ[5] الْكُوفِيُّ[6]:

- **قال يعقوب الفسوي**[7]: قد رأى الشعبي[8] رشيدًا وحبة العرني والأصبغ بن نباتة، وليس حديثهم بشيء. وهؤلاء كادوا أن يكونوا روافض.

وقال في موضع آخر[9]: رشيد الهجري مذهب سوء.

- أقوال النقاد في الراوي:

ضعفه ابن معين[10]، وقال النسائي[11]: ليس القوي.

(1) تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين، لابن شاهين (ص: 80).

(2) أحوال الرجال، للجوزجاني (ص: 46).

(3) تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للمزي (353/5).

(4) الفتح السماوي، للمناوي (309/1).

(5) الهجري: هذه النسبة إلى هَجَر، وهي بلدة من بلاد اليمن من أقصاها. انظر: الأنساب، للسمعاني (384/13).

(6) رشيد الهجري الكوفي، روى عن أبيه، روى عنه سيف بياع السابري. انظر: الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (507/3).

(7) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (190/3).

(8) هو عامر بن شُراحيل الكوفي.

(9) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (51/3). قال الباحث: يقصد بمذهبه هو أنه: (كان يؤمن بالرَّجْعَة)، كما قاله الإمام ابن حبان. انظر: المجروحين، لابن حبان (298/1).

(10) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي (87/4).

(11) الضعفاء والمتروكون، للنسائي (ص: 41).

وذكره ابن شاهين[1] والعقيلي[2] وابن عدي[3] والدارقطني[4] وابن حبان[5] وابن الجوزي[6] والذهبي[7] في الضعفاء.

وقال ابن معين في موضع[8]: قد رأى الشعبي رشيدًا الهجري وحبة العرني والأصبغ بن نباتة، وليس يسوى هؤلاء كلهم شيئًا، وفي موضع[9]: ليس حديثه بشيء، وفي موضع[10]: ليس بشيء، وفي موضع آخر[11]: ليس برشيد.

وقال البخاري[12]: يتكلمون فيه، وقال الجوزجاني[13]: كذاب غير ثقة.

وقال الدارقطني[14]: متروك، وقال في موضع آخر[15]: من الشيعة، ولم يكن مستقيمًا في مذهبه.

- خلاصة القول فيه، والمقارنة بين حكم الإمام يعقوب الفسوي وأحكام غيره من النقاد:

الراوي ضعيف، والله سبحانه وتعالى أعلم.

وافق النقاد الإمام يعقوب الفسوي على تضعيفه، وجاءت عبارة الإمام يعقوب الفسوي بنحو عبارة الإمام ابن معين -في أحد أقواله-.

---

(1) تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين، لابن شاهين (ص: 89).

(2) الضعفاء الكبير، للعقيلي (63/2).

(3) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي (87/4).

(4) الضعفاء والمتروكون، للدارقطني (153/2).

(5) المجروحين، لابن حبان (298/1).

(6) الضعفاء والمتروكون، لابن الجوزي (285/1).

(7) المغني في الضعفاء، للذهبي (232/1).

(8) تاريخ ابن معين، رواية الدوري (354/3).

(9) الضعفاء والمتروكون، لابن الجوزي (285/1).

(10) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (507/3).

(11) تاريخ ابن معين، رواية الدارمي (ص: 109)، الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (507/3).

(12) التاريخ الكبير، للبخاري (334/3).

(13) أحوال الرجال، للجوزجاني (ص: 45).

(14) الضعفاء والمتروكون، لابن الجوزي (285/1).

(15) المؤتلف والمختلف، للدارقطني (1066/2).

الراوي الثالث: زِيَادُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ الْمَخْزُومِيُّ الْمَكِيُّ[1]:

- **قال يعقوب الفسوي**[2]: حدثنا سفيان[3]، عن زياد بن إسماعيل المخزومي- وقال غيره: سهمي-، وزياد ليس حديثه بشيء، وهو مكي.

وقال في موضع آخر[4]: زياد مولى من موالي مكة ضعيف، لا يفرح بحديثه.

- **أقوال النقاد في الراوي:**

قال النسائي[5]: ليس به بأس، وذكره ابن حبان[6] وابن خلفون[7] في الثقات.

وقال أبو حاتم الرازي[8]: يُكْتَب حديثه.

وقال ابن حجر[9]: صدوق سيئ الحفظ.

وضعفه ابن معين[10]، وقال الأزدي[11]: فيه نظر، وقال الذهبي[12]: لين.

وذكره ابن شاهين[13] وابن الجوزي[14] والذهبي[15] في الضعفاء.

- **خلاصة القول فيه، والمقارنة بين حكم الإمام يعقوب الفسوي وأحكام غيره من النقاد:**

الراوي ضعيف، والله سبحانه وتعالى أعلم.

وافق أغلب النقاد الإمام يعقوب الفسوي على تضعيفه.

---

(1) زياد بن إسماعيل المخزومي، أبو السهمي المكي، من السادسة، عخ م ت ق. انظر: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 218).

(2) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (104/3).

(3) هو الثوري.

(4) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (236/3).

(5) تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للمزي (430/9).

(6) الثقات، لابن حبان (320/6).

(7) إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (95/5).

(8) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (525/3).

(9) تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 218).

(10) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (525/3).

(11) إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (95/5).

(12) الكاشف، للذهبي (408/1).

(13) تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين، لابن شاهين (ص: 93).

(14) الضعفاء والمتروكون، لابن الجوزي (298/1).

(15) المغني في الضعفاء، للذهبي (242/1).

الراوي الرابع: سَيْفُ بْنُ عُمَرَ التَّمِيمِيُّ الضَّبِّيُّ الْكُوفِيُّ[1]:

- **قال يعقوب الفسوي**[2]: سيف وسعد الإسكاف[3] حديثهما وروايتهما ليس بشيء.

وذكره في[4]: بَابِ مَنْ يُرْغَبُ عَنِ الرِّوَايَةِ عَنْهُمْ.

- **أقوال النقاد في الراوي:**

ضعفه ابن معين[5] وأبو زرعة الرازي[6] والنسائي[7] وابن الجارود[8] وابن عدي[9] والدارقطني[10] وابن القيسراني[11] وابن الجوزي[12] والعراقي[13] والهيثمي[14] وابن حجر[15]، وزاد ابن عدي: وبعض أحاديثه مشهورة وعامتها منكرة لم يتابع عليها، وهو إلى الضعف أقرب منه إلى الصدق.

وذكره أبو العرب[16] والساجي[17] والعقيلي[18] وابن شاهين[19] والبلخي[20] في الضعفاء.

---

(1) سيف بن عمر التميمي الضبي الكوفي، صاحب كتاب الرِّدَّة، من الثامنة، مات في زمن الرشيد، ت. انظر: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 262).

(2) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (3 /58).

(3) سبقت دراسته. انظر: (ص:206) من هذا البحث.

(4) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (39/3).

(5) تاريخ ابن معين، رواية الدوري (459/3)، الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (278/4).

(6) الضعفاء لأبي زرعة الرازي في أجوبته على أسئلة البرذعي (320/2).

(7) الضعفاء والمتروكون، للنسائي (ص: 50).

(8) إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (194/6).

(9) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي (507/4-508).

(10) الضعفاء والمتروكون، لابن الجوزي (35/2).

(11) ذخيرة الحفاظ، لابن القيسراني (1792/3).

(12) الموضوعات، لابن الجوزي (30/2).

(13) تخريج أحاديث إحياء علوم الدين، للعراقي (2560/6).

(14) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، للهيثمي (151/4).

(15) تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 262).

(16) إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (194/6).

(17) إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (194/6).

(18) الضعفاء الكبير، للعقيلي (175/2).

(19) تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين، لابن شاهين (ص: 100).

(20) إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (194/6).



وقال أبو حاتم الرازي[1]: منكر الحديث، وقال أبو داود[2]: ليس بشيء.

وتركه جماعة من النقاد، فقال أبو حاتم الرازي[3] والدارقطني[4] والهيثمي[5] في موضع آخر: متروك الحديث، وقال الذهبي[6]: متروك باتفاق.

وقال أبو عبد الله الحاكم[7]: اتهم بالزندقة، وهو في الرواية ساقط، وقال أبو نعيم الأصفهاني[8]: متهم في دينه مرمي بالزندقة، ساقط الحديث، لا شيء، وقال العقيلي[9]: لا يتابع على كثير من حديثه.

واتهمه بعض النقاد بوضع الحديث، فقال جُمَيْع بن عُمَيْر التَّيْمِي[10]: حدثني رجل من بنى تميم، وكان سيف يضع الحديث، وكان قد اتهم بالزندقة[11]، وقال ابن حبان[12]: اتهم بالزندقة، ويروي الموضوعات عن الأثبات، وكان يضع الحديث، وقال أبو سعيد النقاش[13]: عامة أحاديثه موضوعة، وقال ابن الجوزي[14]: متهم بوضع الحديث، وقال الكناني[15]: متهم بالزندقة ووضع الحديث.

- **خلاصة القول فيه، والمقارنة بين حكم الإمام يعقوب الفسوي وأحكام غيره من النقاد:**

الراوي متروك متهم بوضع الحديث، والله سبحانه وتعالى أعلم.

وافق النقاد الإمام يعقوب الفسوي على تضعيفه، وافقه بعضهم على شِدَّة تضعيفه.

---

(1) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (479/8).

(2) سؤالات الآجري أبا داود السجستاني (214/1).

(3) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (278/4).

(4) سؤالات البرقاني للدارقطني (ص: 34).

(5) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، للهيثمي (98/8).

(6) المغني في الضعفاء، للذهبي (292/1).

(7) تهذيب التهذيب، لابن حجر (296/4).

(8) الضعفاء، لأبي نعيم الأصفهاني (ص: 91).

(9) الضعفاء الكبير، للعقيلي (176/2).

(10) المجروحين، لابن حبان (346/1).

(11) الزِّنْدِيق: هو الذي يُظْهِرُ الإسلام ويَسْتَسِرُّ بالكُفْر، وهو المنافق، كان يُسمى في عصر النبي –صلى الله عليه وسلم– منافقًا، ويُسمى اليوم زنديقًا. انظر: المغني، لابن قدامة المقدسي (370/6).

(12) المجروحين، لابن حبان (345/1).

(13) إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (194/6).

(14) الموضوعات، لابن الجوزي (223/1).

(15) تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة، للكناني (66/1).

الراوي الخامس: سَعِيدُ بْنُ رَاشِدٍ السَّمَّاكُ[1] البَصْرِيُّ[2]:

- **قال يعقوب الفسوي**[3]: حدثنا عبيد الله بن موسى ومحمد بن عبد الله الأنصاري عن سعيد السماك، وهو ضعيف، ليس حديثه بشيء.

وقال في موضع آخر[4]: حدثنا الأنصاري محمد بن عبد الله عن سعيد السماك، وهو ضعيف.

- **أقوال النقاد في الراوي:**

ضعفه أبو حاتم الرازي[5] والدارقطني[6] وابن حبان[7] والبيهقي[8] والهيثمي[9] وابن حجر[10] والشوكاني[11]، وقال الذهبي[12] وابن حجر في موضع آخر[13]: واه.

وقال ابن معين[14] وابن القيسراني[15]: ليس بشيء، وقال ابن معين في موضع آخر[16]: ليس حديثه بشيء، وقال ابن عدي[17]: له أحاديث لا يتابع عليها.

وقال البخاري[18] وأبو حاتم الرازي في موضع[19]: منكر الحديث، وزاد: ضعيف.

---

(1) السَمَّاك: هذه النسبة إلى بيع السَّمَك. انظر: الأنساب، للسمعاني (203/7).

(2) سعيد بن راشد السَمَّاك، أبو محمد المازني البصرى، روى عن عطاء والحسن وابن سيرين والزهري، روى عنه محمد بن عبد الله الانصاري وعيسى بن ابراهيم البركي وخلف بن هشام وشيبان بن فروخ. انظر: الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (19/4).

(3) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (123/2).

(4) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (2 /660).

(5) علل الحديث، لابن أبي حاتم (233/2).

(6) العلل الواردة في الأحاديث النبوية، للدارقطني (275/8).

(7) الثقات، لابن حبان (372/6).

(8) السنن الكبرى، للبيهقي (586/1).

(9) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، للهيثمي (3/2).

(10) التلخيص الحبير، لابن حجر (517/1).

(11) نيل الأوطار، للشوكاني (67/2).

(12) المقتنى في سرد الكنى، للذهبي (47/2).

(13) المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية، لابن حجر (632/4).

(14) تاريخ ابن معين، رواية الدوري (89/4).

(15) تذكرة الحفاظ، لابن القيسراني (ص: 301).

(16) الضعفاء الكبير، للعقيلي (105/2).

(17) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي (431/4).

(18) التاريخ الكبير (471/3)، التاريخ الأوسط (185/2)، الضعفاء الصغير، للبخاري (ص: 66).

(19) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (20/4).

وقال أبو حاتم الرازي[1] والنسائي[2] والدارقطني[3] وابن القيسراني[4] وابن الجوزي[5] والذهبي[6] وابن الملقن[7] والهيثمي[8]: متروك.

وقال ابن حبان في موضع آخر[9]: ينفرد عن الثقات بالمعضلات.

- **خلاصة القول فيه، والمقارنة بين حكم الإمام يعقوب الفسوي وأحكام غيره من النقاد:**

الراوي متروك، والله سبحانه وتعالى أعلم.

وافق النقاد الإمام يعقوب الفسوي على تضعيف الراوي.

الراوي السادس: الضَّحَّاكُ بْنُ نَبَرَاسٍ البَصْرِيُّ[10]:

- **قال يعقوب الفسوي**[11]: حدثنا مسلم[12]، حدثنا الضَّحَّاك بن نَبَراس، وهو ضعيف، ليس حديثه بشيء.

وقال في موضع آخر[13]: الضَّحَّاك بن نَبَراس بصري لَيِّنُ الحديث، حدثنا عنه مسلم.

- **أقوال النقاد في الراوي:**

قال حبان بن هلال الباهلي[14]: لم يكن به بأس، وقال البزار[15]: ليس به بأس.

---

(1) علل الحديث، لابن أبي حاتم (233/2).

(2) الضعفاء والمتروكون، للنسائي (ص: 53).

(3) سؤالات البرقاني للدارقطني (ص: 32).

(4) ذخيرة الحفاظ، لابن القيسراني (234/1).

(5) التحقيق في مسائل الخلاف، لابن الجوزي (322/1).

(6) تنقيح التحقيق، للذهبي (127/1).

(7) البدر المنير، لابن الملقن (157/4).

(8) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، للهيثمي (263/1).

(9) المجروحين، لابن حبان (324/1).

(10) الضحاك بن نَبَراس الأزدي الجهضمي، أبو الحسن البصري، من السابعة، بخ. انظر: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 280).

(11) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (121/2).

(12) هو مسلم بن إبراهيم الأزدي.

(13) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (61/3).

(14) التاريخ الكبير، للبخاري (335/4).

(15) مسند البزار (334/13).

وقال أبو حاتم الرازي[1] وابن حجر[2]: لَيِّنُ الحديث، وقال العقيلي[3]: في حديثه وهم، وقال أبو أحمد الحاكم[4]: ليس بالقوي عندهم.

وضعفه ابن معين[5] والدارقطني[6] والهيثمي[7]. وقال ابن حجر في موضع آخر[8]: ضعيف الحفظ. وقال ابن معين في موضع آخر[9] وابن الجارود[10]: ليس بشيء.

وقال النسائي[11] وابن القيسراني[12]: متروك الحديث. وقال ابن حبان[13]: يروي عن الثقات مالا يشبه حديث الأثبات.

- **خلاصة القول فيه، والمقارنة بين حكم الإمام يعقوب الفسوي وأحكام غيره من النقاد:**

الراوي ضعيف الحديث، والله سبحانه وتعالى أعلم.

وافق النقاد الإمام يعقوب الفسوي على تضعيفه، وجاءت عبارة الإمام يعقوب الفسوي الثانية: "لَيِّنُ الحديث" بتمام عبارة الإمام أبي حاتم الرازي، والإمام ابن حجر –في أحد قوليه–.

الراوي السابع: عُمَرُ بْنُ مُوسَى بْنِ وَجِيه الدِّمشقيُّ الشَّاميُّ:

- **قال يعقوب الفسوي**[14]: أبو موسى الوجيهي ليس هو بشيء.

سبق بيان حاله[15].

(1) الجرح والتعديل (460/4)، علل الحديث، لابن أبي حاتم (501/2).

(2) تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 280).

(3) الضعفاء الكبير، للعقيلي (219/2).

(4) الأسامي والكنى، لأبي أحمد الحاكم (307/3).

(5) سؤالات ابن الجنيد (ص: 392).

(6) سؤالات السلمي للدارقطني (ص: 198)، العلل الواردة في الأحاديث النبوية، للدارقطني (278/9).

(7) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، للهيثمي (32/2).

(8) المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية، لابن حجر (336/4).

(9) تاريخ ابن معين، رواية الدوري (86/4)، الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (460/4).

(10) إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (31/7).

(11) الضعفاء والمتروكون، للنسائي (ص: 59).

(12) ذخيرة الحفاظ، لابن القيسراني (443/1).

(13) المجروحين، لابن حبان (379/1).

(14) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (2 /450).

(15) انظر: (ص:210)، من هذا البحث.

18- الرواة الذين قال فيهم، "لَا يَسْوِي حَدِيثُهُ شَيْئًا"، "ضَعِيفٌ، لَا يَسْوِي حَدِيثُهُ شَيْئًا":

الراوي الأول: عُبَيْدَةُ بْنُ مُعَتِّب الضَّبِّيُّ الْكُوفِيُّ[1]:

- **قال يعقوب الفسوي**[2]: حَدَّثْتُ عن سفيان، عن عُبيدة بن مُعَتِّب الضَّبِّيِّ، وحديثه لا يَسْوِي شيئًا، وكان الثَّوري إذا حَدَّثَ عنه كَنَّاه، قال: أبو عبد الكريم. ولا يكاد سفيان يُكَنِّي رجلًا إلا وفيه ضعف، يَكْرَهُ أَنْ يُظْهِرَ اسْمَهُ فيَنَفِرَ منه الناس.

وذكره في[3]: بَابِ مَنْ يُرْغَبُ عَنِ الرِّوَايَةِ عَنْهُمْ.

- **أقوال النقاد في الراوي:**

قال عثمان بن أبي شيبة[4]: لا بأس به، وقال البرقي[5]: ليس به بأس.

وقال الساجي[6]: صدوق، سيئ الحفظ، يضعف عندهم.

وقال أبو زرعة الرازي[7]: ليس بذاك القوي.

وضعفه ابن معين[8] وأبو داود[9] وأبو حاتم الرازي[10] وابن القيسراني[11] وابن عبد الهادي[12] والذهبي[13]، وقال ابن عدي[14]: هو مع ضعفه يُكتب حديثه.

(1) عبيدة بن معتب الضبي، أبو عبد الرحيم، أو أبو عبد الكريم الكوفي الضرير، من الثامنة، خت د ت ق. انظر: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 379).

(2) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (145/3).

(3) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (35/3).

(4) تاريخ أسماء الثقات، لابن شاهين (ص: 167).

(5) إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (116/9).

(6) إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (116/9)، تهذيب التهذيب، لابن حجر (87/7).

(7) الضعفاء لأبي زرعة الرازي في أجوبته على أسئلة البرذعي (680/2)، الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (94/6).

(8) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (94/6).

(9) السنن الكبرى، للبيهقي (688/2).

(10) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (94/6).

(11) ذخيرة الحفاظ، لابن القيسراني (379/1).

(12) تنقيح التحقيق، لابن عبد الهادي (112/4).

(13) المقتنى في سرد الكنى، للذهبي (376/1).

(14) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي (60/7).

وضعفه بعض النقاد مع وصفه بالاختلاط، فقال النسائي[1]: ضعيف، وكان قد تغيّر، وقال ابن حجر[2]: ضعيف واختلط بأخرة، وقال مرة[3]: ضعيف عندهم، وقال المباركفوري[4]: ضعيف ومع ضعفه قد اختلط بِأَخَرَة.

وذهب جماعة من العلماء لعدم الاحتجاج به، فقال ابن خزيمة[5]: ليس ممن يجوز الاحتجاج بخبره عند من له معرفة برواية الأخبار، وقال الدارقطني[6]: ضعيف لا تقوم به حجة، وقال ابن حبان[7]: ممن اختلط بِأَخَرَة، حتى جَعَل يُحدث بالأشياء المقلوبة عن أقوام أئمة، ولم يتميز حديثه القديم من حديثه الجديد؛ فبطل الاحتجاج به، وقال البيهقي[8]: ضعيف لا يحتج بخبره، وقال المنذري[9]: لا يحتج بحديثه.

وتركه بعض النقاد، فقال أبو موسى محمد بن المثني[10] والفلاس[11]: كان ضريراً سيئ الحفظ، متروك الحديث، وقال أحمد بن حنبل[12]: ترك الناس حديث عُبيدة الضبي، وقال في موضع آخر[13]: لا يُشتغل بحديثه، وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل[14]: سألت أبي عن عُبيدة بن مُعَتِّب، وجُوَيْبِر، ومحمد بن سالم، فقال: ما أقرب بعضهم من بعض في الضعف. وقال أبو أحمد الحاكم[15]: تغير بآخره فتركوه، وقال الهيثمي[16]: متروك.

---

(1) الضعفاء والمتروكون، للنسائي (ص: 73).

(2) تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 379).

(3) فتح الباري، لابن حجر (458/1).

(4) تحفة الأحوذي، للمباركفوري (411/2).

(5) صحيح ابن خزيمة (222/2).

(6) العلل الواردة في الأحاديث النبوية، للدارقطني (271/14).

(7) المجروحين، لابن حبان (173/2).

(8) السنن الكبرى، للبيهقي (688/2).

(9) تحفة الأحوذي، للمباركفوري (171/3).

(10) تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للمزي (274/19).

(11) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (94/6).

(12) العلل ومعرفة الرجال، لأحمد رواية ابنه عبد الله (549/2).

(13) أحوال الرجال، للجوزجاني (ص: 69).

(14) الضعفاء الكبير، للعقيلي (129/3).

(15) إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (116/9).

(16) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، للهيثمي (193/3).

وقال النووي[1]: مشهور بالضعف والترك، وقال في موضع آخر[2]: ضعيف بالاتفاق، سيئ الحفظ، وقال الهيثمي[3]: أجمعوا على ضعفه.

وقال أبو موسى محمد بن المثني[4] وعمرو بن علي الفلاس[5]: كان يحيى بن سعيد –القطان– وعبد الرحمن–بن مهدي– لا يحدثان عنه.

وقال ابن سعد[6]: كان مكفوفاً، وكان ضعيفاً جدًا، وقال ابن معين مرة[7]: ليس بشيء، وقال أيضًا[8]: ليس حديثه بشيء، وقال النسائي في موضع آخر[9]: ليس بثقة.

- **خلاصة القول فيه، والمقارنة بين حكم الإمام يعقوب الفسوي وأحكام غيره من النقاد:**

الراوي ضعيف، اختلط بأخرة، والله سبحانه وتعالى أعلم.

وافق أغلب النقاد الإمام يعقوب الفسوي على تضعيفه، ووافقه بعضهم على تركه وشِدَّة تضعيفه.

الراوي الثاني: عَطَاءُ بْنُ عَجْلَانَ الكُوفِيُّ[10]:

- **قال يعقوب الفسوي**[11]: عطاء بن عجلان كوفي ضعيف، لا يَسْوِي حديثه شيئًا.

وقال في موضع[12]: عطاء بن عجلان ضعيف، ليس حديثه بشيء.

وقال في موضع آخر[13]: عطاء بن عجلان، لا يُكْتَبُ حديثه.

---

(1) شرح النووي على مسلم، للنووي (123/1).

(2) خلاصة الأحكام، للنووي (538/1).

(3) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، للهيثمي (218/1).

(4) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي (59/7).

(5) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (94/6).

(6) الطبقات الكبرى، لابن سعد (339/6).

(7) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (94/6).

(8) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي (59/7).

(9) تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للمزي (276/19).

(10) عطاء بن عجلان الحنفي، أبو محمد البصري العطار، من الخامسة، ت. انظر: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 391).

(11) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (58/3).

(12) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (126/2).

(13) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (450/2).

- **أقوال النقاد في الراوي:**

وثقه العجلي[1].

وقال البزار [2] والبيهقي[3]: ليس بالقوي، وقال الذهبي[4]: واه.

وضعفه أبو زرعة الرازي[5] والطبراني[6] والدارقطني[7] والبيهقي[8] وابن عبد الهادي[9] والهيثمي[10].

وقال البخاري[11] والساجي[12]: منكر الحديث، وقال ابن عدي[13]: عامة رواياته غير محفوظة.

وتركه بعض النقاد، فقال ابن الجنيد[14] والأزدي[15] والنسائي[16] والدارقطني[17] وابن الجوزي[18] والهيثمي[19] وابن حجر[20] والشوكاني[21]: متروك الحديث.

---

(1) معرفة الثقات، للعجلي (136/2).

(2) مسند البزار (140/11).

(3) شعب الإيمان، للبيهقي (66/7).

(4) الكاشف، للذهبي (23/2).

(5) تاريخ ابن معين، رواية الدوري (429/4).

(6) من اسمه عطاء من رواة الحديث، للطبراني (ص: 32).

(7) سنن الدارقطني (283/1).

(8) السنن الكبرى، للبيهقي (363/2).

(9) تنقيح التحقيق، لابن عبد الهادي (287/1).

(10) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، للهيثمي (80/2).

(11) التاريخ الكبير (476/6)، الضعفاء الصغير، للبخاري (ص: 108).

(12) تهذيب التهذيب، لابن حجر (209/7).

(13) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي (79/7).

(14) إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (249/9).

(15) إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (249/9).

(16) الضعفاء والمتروكون، للنسائي (ص: 85).

(17) سنن الدارقطني (201/1).

(18) التحقيق في مسائل الخلاف، لابن الجوزي (270/1).

(19) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، للهيثمي (336/1).

(20) إتحاف المهرة (40/17)، تقريب التهذيب (ص: 391)، التلخيص الحبير (479/1)، الدراية في تخريج أحاديث الهداية، لابن حجر (69/2).

(21) نيل الأوطار، للشوكاني (351/1).



وقال أبو علي الطوسي[1]: ذاهب الحديث، وقال الذهبي في موضع آخر[2]: تركوه.

وجمع ابن المديني وأبو حاتم الرازي والترمذي والبيهقي بين تضعيفه وترك حديثه كما فعل يعقوب الفسوي، فقال ابن المديني[3]: ضعيف، ليس بشيء، وقال أبو حاتم الرازي[4]: ضعيف الحديث، منكر الحديث جدًا، متروك الحديث، وقال الترمذي[5]: ضعيف، ذاهب الحديث، وقال البيهقي[6]: ضعيف متروك.

وقال ابن معين[7] والنسائي[8] وابن عبد الرحيم التبان[9]: ليس بثقة، وزادا: ولا يُكْتَبُ حديثه، وقال ابن معين في موضع[10]: لم يكن بشيء، وكان يوضع له الأحاديث فيحدث بها، وقال في موضع[11]: ليس حديثه بشيء.

وقال ابن معين[12] وأبو داود[13] وابن القيسراني[14]: ليس بشيء.

واتهمه بعض النقاد بالكذب، ومنهم: ابن معين[15] والفلاس[16] والجوزجاني[17] وابن حزم[18] وابن القيسراني[19] والهيثمي[20].

---

(1) إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (250/9).

(2) المغني في الضعفاء، للذهبي (435/2).

(3) سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني (ص: 154).

(4) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (335/6).

(5) سنن الترمذي (488/3).

(6) السنن الكبرى، للبيهقي (474/1).

(7) تاريخ ابن معين، رواية الدوري (404/3).

(8) تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للمزي (97/20).

(9) إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (250/9).

(10) تاريخ ابن معين، رواية الدوري (456/4)، الضعفاء الكبير، للعقيلي (402/3).

(11) تاريخ ابن معين، رواية الدوري (467/3)، الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (335/6).

(12) تاريخ ابن معين، رواية ابن محرز (53/1).

(13) سؤالات الآجري أبا داود السجستاني (88/2-89).

(14) ذخيرة الحفاظ، لابن القيسراني (654/2).

(15) تاريخ ابن معين، رواية ابن محرز (60/1)، ورواية الدوري (558/3).

(16) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (335/6).

(17) أحوال الرجال، للجوزجاني (ص: 165).

(18) المحلى بالآثار، لابن حزم (209/7).

(19) ذخيرة الحفاظ، لابن القيسراني (745/2).

(20) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، للهيثمي (172/2).

وقال ابن حبان[1]: كان يتلقن كلما لُقن، ويجيب فيما يسأل حتى صار يروي الموضوعات عن الثقات، لا يحل كتابة حديثه إلا على سبيل الاعتبار.

- **خلاصة القول فيه، والمقارنة بين حكم الإمام يعقوب الفسوي وأحكام غيره من النقاد:**

الراوي متروك متهم بالكذب، والله سبحانه وتعالى أعلم.

وافق أغلب النقاد الإمام يعقوب الفسوي على تضعيفه، وتفرد الإمام العجلي بتوثيقه، ووافقه كثير منهم على تضعيفه ضعفًا شديدًا، ووافقه بعضهم على عدم كتابة حديثه، ووافقه البعض آخر على الجمع بين تضعيفه وترك حديثه.

الراوي الثالث: قَطَنُ بْنُ سُعَيْرُ بْنُ الْخِمْسِ التَّمِيمِيُّ الْكُوفِيُّ[2]:

- **قال يعقوب الفسوي**[3]: حدثنا الْحُمَيْدِي[4]، قال: ثنا سفيان[5] عن سعير بن الخمس[6]، وهو كوفي ثقة، وله ابن يُقال له قَطَنٌ، لَا يَسْوِي حديثه شيئًا.

- **أقوال النقاد في الراوي:**

قال ابن معين[7]: رجل سوء، يُتَّهم بأمر قبيح. وذكره العقيلي[8] وابن عدي[9] وابن الجوزي[10] والذهبي[11] في الضعفاء.

- **خلاصة القول فيه، والمقارنة بين حكم الإمام يعقوب الفسوي وأحكام غيره من النقاد:**

الراوي ضعيف، والله سبحانه وتعالى أعلم.

وافق النقاد الإمام يعقوب الفسوي على تضعيف الراوي.

---

(1) المجروحين، لابن حبان (130/2).

(2) انظر ترجمته: ميزان الاعتدال، للذهبي (391/3).

(3) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (122/3-123).

(4) هو عبد الله بن الزبير المكي.

(5) هو ابن عُيَيْنَة.

(6) هو سُعَير بن الخِمْس التميمي، أبو مالك أو أبو الأحوص، صدوق، من السابعة، م ت س. انظر: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 243).

(7) تاريخ ابن معين، رواية الدوري (20/4).

(8) الضعفاء الكبير، للعقيلي (490/3).

(9) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي (180/7).

(10) الضعفاء والمتروكون، لابن الجوزي (18/3).

(11) المغني في الضعفاء، للذهبي (525/2).

الراوي الرابع: مُحَمَّدُ بْنُ سَالِمٍ الْهَمْدَانِيُّ الْكُوفِيُّ[1]:

- **قال يعقوب الفسوي**[2]: حدثنا سعيد[3]، قال: ثنا هُشَيْم[4] عن أبي سَهْل، وهو محمد بن سالم، لا يَسْوِي حديثه شيئًا.

وقال في موضع[5]: محمد بن سالم ضعيف، لا يُفْرَحُ بحديثه.

وذكره في[6]: بَابِ مَنْ يُرْغَبُ عَنِ الرِّوَايَةِ عَنْهُمْ.

- **أقوال النقاد في الراوي:**

قال البزار[7]: لين الحديث، وقال البيهقي[8]: ليس بالقوي.

وضعفه حفص بن غياث[9] وابن سعد[10] وابن معين[11] وأبو داود[12] والدارقطني[13] والبيهقي[14] وابن حجر[15]، وقال ابن عدي[16]: الضعف على روايته بَيِّن، وقال الذهبي[17]: واه، وقال في موضع آخر[18]: ضعفوه جدًا.

---

(1) محمد بن سالم الهمداني، أبو سهل الكوفي، من السادسة، ت. انظر: تقريب التهذيب، لابن حجر(ص: 479).

(2) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (141/3).

(3) هو سعيد بن منصور الخُراساني.

(4) هو هُشَيْم بن بشير الواسطي.

(5) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (65/3).

(6) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (39/3).

(7) مسند البزار (325/5).

(8) السنن الكبرى للبيهقي (420/6).

(9) العلل ومعرفة الرجال، لأحمد رواية ابنه عبد الله (292/1).

(10) الطبقات الكبرى، لابن سعد (342/6).

(11) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (272/7).

(12) سؤالات الآجري أبا داود السجستاني (189/1-190).

(13) العلل الواردة في الأحاديث النبوية، للدارقطني (71/4).

(14) السنن الكبرى، للبيهقي (16/2).

(15) تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 479).

(16) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي (345/7).

(17) المستدرك على الصحيحين، للحاكم (324/1).

(18) المغني في الضعفاء (583/2)، ميزان الاعتدال، للذهبي (556/3).

وقال أبو حاتم الرازي[1] وأحمد بن حنبل[2]: شبه المتروك، وزاد أبو حاتم: ضعيف الحديث، منكر الحديث.

وقال عبد الله بن أحمد[3]: كان أبي لا يحدثنا عنه لضعفه عنده، وإنكاره لحديثه، وقال في موضع آخر[4]: ترك حديثه في الفرائض وغيره لضعفه.

وقال يحيى القطان[5]: ليس بشيء، وقال الجوزجاني[6]: غير ثقة، وقال النسائي[7]: ليس بثقة، ولا يُكْتَبُ حديثه، وقال البيهقي في موضع [8]: غير مُحتج به.

وقال البخاري[9]: يتكلمون فيه، وقال مسلم[10] وابن الجنيد[11] والنسائي[12] والدارقطني[13] والبيهقي[14] وابن القيسراني[15] والهيثمي[16] والكناني[17]: متروك الحديث، وقال أبو أحمد الحاكم[18]: ذاهب الحديث.

وقال النووي[19]: مشهور بالضعف والترك.

---

(1) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (272/7).

(2) العلل ومعرفة الرجال، لأحمد رواية ابنه عبد الله (414/1).

(3) مسند أحمد (400/2).

(4) العلل ومعرفة الرجال، لأحمد رواية ابنه عبد الله (55/3).

(5) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي (343/7).

(6) أحوال الرجال، للجوزجاني (ص: 81).

(7) تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للمزي (241/25).

(8) السنن الكبرى (371/6)، معرفة السنن والآثار، للبيهقي (115/9).

(9) التاريخ الكبير (105/1)، الضعفاء الصغير، للبخاري (ص: 121).

(10) الكنى والأسماء، لمسلم (398/1) .

(11) الضعفاء والمتروكون، لابن الجوزي (62/3).

(12) الضعفاء والمتروكون، للنسائي (ص: 90).

(13) العلل الواردة في الأحاديث النبوية، للدارقطني (75/4).

(14) السنن الكبرى، للبيهقي (450/10).

(15) ذخيرة الحفاظ، لابن القيسراني (491/1).

(16) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، للهيثمي (279/4).

(17) تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة، للكناني (415/1).

(18) الأسامي والكنى، لأبي أحمد الحاكم (93/5).

(19) شرح النووي على مسلم، للنووي (123/1).

وقال ابن المبارك[1]: اطرح حديثه، وفي موضع[2]: اضربوا على حديثه، وفي موضع آخر[3]: تُرِك الحديث عنه، وقال حفص بن غياث[4]: لا تسوى أحاديثه النقل.

وقال الفلاس[5]: ضعيف الحديث متروك، وقال في موضع آخر[6]: كان يحيى بن سعيد –القطان–، وعبد الرحمن بن مهدي لا يحدثان عنه.

وقال ابن حبان[7]: كان ممن يقلب الأسانيد، ويروي عن الثقات ما ليس من أحاديثهم.

– خلاصة القول فيه، والمقارنة بين حكم الإمام يعقوب الفسوي وأحكام غيره من النقاد:

الراوي متروك الحديث، والله سبحانه وتعالى أعلم.

وافق النقاد الإمام يعقوب الفسوي على تضعيفه، ووافقه أغلبهم على تركه وشِدَّة تضعيفه.

19- الرواة الذين قال فيهم، "شَبِيهٌ بِالْمَتْرُوكِ"، "مَتْرُوكٌ":

الراوي الأول: الْحَسَنُ بْنُ دِينَارٍ البَصْرِيُّ[8]:

– **قال يعقوب الفسوي**[9]: الحسن بن دينار، إنما هو الحسن بن واصل، ودينار زوج أمه، وهو متروك.

وقال في موضع آخر[10]: الحسن بن دينار، والحسن هو ابن واصل، ودينار زوج أمه، وهو ضعيف.

---

(1) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (272/7).

(2) الضعفاء والمتروكون، لابن الجوزي (62/3).

(3) الضعفاء الكبير، للعقيلي (75/4).

(4) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (272/7).

(5) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (272/7).

(6) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (272/7).

(7) المجروحين، لابن حبان (262/2).

(8) الحسن بن دينار، وهو الحسن بن دينار بن واصل، يكنى بأبي سعيد التميمي البصري، روى عن الحسن ومحمد بن سيرين، روى عنه زهير بن معاوية ومحمد بن اسحاق وعلى بن بكار وأبو داود الطيالسي وأحمد بن عبد الله بن يونس وزيد بن حباب. انظر: الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (11/3).

(9) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (141/3).

(10) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (2 /127).

- **أقوال النقاد في الراوي:**

ضعفه ابن المبارك[1] وابن معين[2] وأحمد بن حنبل[3] وابن سعد[4] وابن أبي خيثمة[5] والدارقطني[6] وابن القيسراني[7] والهيثمي[8] وأبو عبد الرحمن الحوت[9]، وزاد ابن سعد وابن المبارك: ليس بشيء، وكذا قال ابن معين مرة[10]، وذكره في الضعفاء كل من ألف فيهم[11].

وقال البزار[12] وأبو أحمد الحاكم[13]: ليس بالقوي، وقال ابن عدي[14] والزيلعي[15]: أجمع من تكلم في الرجال على ضعفه، وزاد ابن عدي: على أني لم أر له حديثا قد جاوز الحد في الإنكار، وهو إلى الضعف أقرب منه إلى الصدق، وقال الفلاس[16]: أجمع أهل العلم على أنه لا يروى عنه.

وقال البيهقي مرة[17]: ضعيف بمرة، وقال في موضع[18]: ضعيف لا يحتج بروايته، وقال العراقي[19]: ضعيف جداً، منسوب إلى الكذب.

وقال أبو داود[20] والنسائي مرة[21]: ليس بثقة، وزاد النسائي: لا يكتب حديثه، وكذا قال

---

(1) سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني (ص: 170).

(2) الضعفاء الكبير، للعقيلي (222/1).

(3) العلل ومعرفة الرجال، لأحمد رواية المروذي وغيره (ص: 88).

(4) الطبقات الكبرى، لابن سعد (206/7).

(5) تاريخ ابن أبي خيثمة (86/4).

(6) العلل الواردة في الأحاديث النبوية، الدارقطني (276/1).

(7) ذخيرة الحفاظ، لابن القيسراني (2128/4).

(8) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، للهيثمي (13/3).

(9) أسنى المطالب في أحاديث مختلفة المراتب، للحوت (ص: 149).

(10) تاريخ ابن معين، رواية الدوري (241/4).

(11) انظر: لسان الميزان، لابن حجر (40/3).

(12) مسند البزار (4/ 133).

(13) الأسامي والكنى، لأبي أحمد الحاكم (47/5).

(14) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي (131/3).

(15) تخريج أحاديث الكشاف، للزيلعي (465/2).

(16) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (12/3).

(17) شعب الإيمان، للبيهقي (496/6).

(18) معرفة السنن والآثار، للبيهقي (382/1).

(19) تخريج أحاديث إحياء علوم الدين، للعراقي (160/1).

(20) سؤالات الآجري أبا داود السجستاني (33/2).

(21) لسان الميزان، لابن حجر (40/3).

أحمد بن حنبل مرة[1] وقال ابن الجوزي[2]: لا يجوز الاحتجاج به.

وقال النسائي[3] وابن الجنيد[4] والدارقطني[5] والبيهقي[6] وابن القيسراني[7] والإشبيلي[8] وابن القطان[9] والذهبي[10] والزيلعي[11] والهيثمي[12] والمتقي الهندي[13]: متروك، وتركه يحيى القطان[14] ووكيع بن الجراح[15] وابن المبارك[16] وابن مهدي[17] وأبو زرعة الرازي[18].

وقال الذهبي في موضع[19]: تركوه، وقال في موضع[20]: هالك.

وكذبه جماعة من العلماء، منهم: شعبة بن الحجاج[21] وأحمد بن حنبل[22] ويحيى

---

(1) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (12/3).
(2) التحقيق في مسائل الخلاف، لابن الجوزي (198/1).
(3) الضعفاء والمتروكون، للنسائي (ص: 33).
(4) الضعفاء والمتروكون، لابن الجوزي (201/1).
(5) سنن الدارقطني (298/1).
(6) معرفة السنن والآثار، للبيهقي (218/10).
(7) ذخيرة الحفاظ، لابن القيسراني (603/2).
(8) الأحكام الوسطى، للإشبيلي (3/ 134).
(9) بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام، لابن القطان (82/2).
(10) تنقيح التحقيق، للذهبي (90/1).
(11) تخريج أحاديث الكشاف، للزيلعي (466/2).
(12) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، للهيثمي (255/1).
(13) كنز العمال، للمتقي الهندي (493/9).
(14) التاريخ الكبير، للبخاري (292/2).
(15) العلل ومعرفة الرجال، لأحمد رواية ابنه عبد الله (526/2)، التاريخ الكبير، للبخاري (292/2).
(16) العلل ومعرفة الرجال، لأحمد رواية ابنه عبد الله (484/3)، الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (11/3)، التاريخ الكبير، للبخاري (292/2).
(17) التاريخ الكبير، للبخاري (292/2)
(18) الضعفاء لأبي زرعة الرازي في أجوبته على أسئلة البرذعي (607/2)، الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (12/3).
(19) المغني في الضعفاء، للذهبي (159/1).
(20) تلخيص كتاب الموضوعات، للذهبي (ص: 349).
(21) تنقيح التحقيق، لابن عبد الهادي (412/1).
(22) المجروحين، لابن حبان (232/1).



ابن معين[1] وأبو حاتم الرازي[2] وابن أبي خيثمة[3] وابن القطان[4] وابن الجوزي[5] والذهبي[6]، وزاد أبو حاتم: متروك.

وقال ابن حبان[7]: يحدث الموضوعات عن الأثبات، ويخالف الثقات في الروايات، حتى يسبق إلى القلب أنه كان يعتمد لها.

ولكن أبا داود[8] والفلاس[9] نفيا عنه الكذب، فقالا: ما هو عندي من أهل الكذب، ولكنه لم يكن بالحافظ.

- **خلاصة القول فيه، والمقارنة بين حكم الإمام يعقوب الفسوي وأحكام غيره من النقاد:**

الراوي متروك متهم بالكذب، والله سبحانه وتعالى أعلم.

وافق النقاد الإمام يعقوب الفسوي على تضعيفه، ووافقه أغلبهم على ترك حديثه، واتهمه بعض العلماء بالكذب.

الراوي الثاني: حَرَامُ بْنُ عُثْمَانَ المَدِينِيُّ الأَنْصَارِيُّ المَدِنِيُّ[10]:

- **قال يعقوب الفسوي**[11]: حدثنا أصحابُنَا عن الدراوَرْديّ[12] عن حَرَامِ بْنِ عُثْمَانَ مديني أنصاري متروك، سَمِعْتُ حَرْمَلَةَ[13] قال: قَالَ الشَّافِعِيُّ: الرِّوَايَةُ عن حَرَامٍ حَرَامٌ.

---

(1) المجروحين، لابن حبان (232/1).

(2) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (12/3).

(3) تاريخ ابن أبي خيثمة (403/1).

(4) بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام، لابن القطان (271/2).

(5) الموضوعات، لابن الجوزي (139/3).

(6) تلخيص كتاب الموضوعات، للذهبي (ص: 198).

(7) المجروحين، لابن حبان (232/1).

(8) ميزان الاعتدال، للذهبي (487/1).

(9) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي (117/3) ، الأسامي والكنى، لأبي أحمد الحاكم (47/5).

(10) حرام بن عثمان الأنصاري السلمى، أحد بنى سلمة واسمه عمرو بن عثمان، روى عن ابني جابر ابن عبد الله، روى عنه معمر وأبو بكر بن عياش وجرير. انظر: الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (282/3).

(11) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (138/3).

(12) هو عبد العزيز بن محمد.

(13) هو حرملة بن يحيى التجيبي المصري.

- **أقوال النقاد في الراوي:**

ضعفه ابن سعد[1] والدارقطني[2] وابن ماكولا[3] والزيلعي[4] وابن كثير[5] والبوصيري[6]، وقال ابن الملقن[7]: واه.

وقال أبو زرعة الرازي[8]: واه جداً، وقال البيهقي[9]: ضعيف لا تقوم بمثله الحجة، وقال ابن حجر[10]: ضعيف جدًا. وقال ابن معين[11] وأبو داود[12]: ليس بشيء.

وقال مالك بن أنس[13] وابن معين مرة[14] والنسائي[15]: ليس بثقة، وزاد النسائي: ولا مأمون. وقال أحمد بن صالح[16] والفلاس[17] وابن الجنيد[18] وأبو حاتم الرازي[19] وابن القيسراني[20] والإشبيلي[21] والذهبي[22] والهيثمي[23] وابن حجر[24]: متروك، وزاد أبو حاتم: منكر

---

(1) الطبقات الكبرى، لابن سعد (455/5).
(2) المؤتلف والمختلف، للدارقطني (2/ 573).
(3) الإكمال، لابن ماكولا (412/2).
(4) نصب الراية، للزيلعي (372/3).
(5) جامع المسانيد والسنن، لابن كثير (74/5).
(6) إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة، للبوصيري (287/1).
(7) البدر المنير، لابن الملقن (250/9).
(8) الضعفاء لأبي زرعة الرازي في أجوبته على أسئلة البرذعي (610/2).
(9) السنن الكبرى، للبيهقي (489/1).
(10) إتحاف المهرة (318/1)، تهذيب التهذيب، لابن حجر (223/2)
(11) سؤالات ابن الجنيد (ص: 339).
(12) سؤالات الآجري أبا داود السجستاني (291/2).
(13) الضعفاء لأبي زرعة الرازي في أجوبته على أسئلة البرذعي (487/2)، الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (282/3).
(14) الضعفاء الكبير، للعقيلي (320/1)، الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي (380/3).
(15) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي (381/3).
(16) تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي (201/9).
(17) الضعفاء والمتروكون، لابن الجوزي (194/1).
(18) الضعفاء والمتروكون، لابن الجوزي (194/1).
(19) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (283/3).
(20) ذخيرة الحفاظ، لابن القيسراني (240/1).
(21) الأحكام الوسطى، للإشبيلي (1/ 291).
(22) المغني في الضعفاء، للذهبي (152/1).
(23) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، للهيثمي (75/3).
(24) التلخيص الحبير، لابن حجر (245/1).



الحديث، وكذا قال البخاري[1] وابن حبان[2]، وزاد: يقلب الأسانيد ويرفع المراسيل، وقال ابن عدي[3]: عامة حديثه مناكير.

وقال أنس بن عياض[4]: كان عندي عن حرام بن عثمان شيء كثير فطرحته، وقال أحمد ابن حنبل[5]: ترك الناس حديثه، وقال في موضع آخر[6]: لا يُرْوَى حديثه.

وتبع جماعة من العلماء الإمام الشافعي في مثل عبارته، منهم ابن معين[7] والجوزجاني[8] وصالح جزرة[9] وابن الملقن[10].

- **خلاصة القول فيه، والمقارنة بين حكم الإمام يعقوب الفسوي وأحكام غيره من النقاد:**

الراوي متروك، والله سبحانه وتعالى أعلم.

وافق النقاد الإمام يعقوب الفسوي على تضعيفه، ووافقه أغلبهم على تضعيفه ضعفًا شديدًا.

الراوي الثالث: عَبْدُ الْغَفَّارِ بْنُ الْقَاسِمِ الْأَنْصَارِيُّ، أَبُو مَرْيَمَ[11]:

- **قال يعقوب الفسوي**[12]: عبد الغفار بن القاسم...، ظننت أنَّ ابن المبارك قد روى عنه إلا أنَّه لم يَظهر اسمه، فهو شبيه بالمتروك.

وذكره في[13]: بَابِ مَنْ يُرْغَبُ عَنِ الرِّوَايَةِ عَنْهُمْ.

---

(1) التاريخ الكبير (101/3)، الضعفاء الصغير، للبخاري (ص: 54).

(2) المجروحين، لابن حبان (269/1).

(3) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي (385/3).

(4) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (282/3).

(5) سؤالات أبي داود للإمام أحمد (ص: 362).

(6) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (283/3).

(7) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي (380/3).

(8) أحوال الرجال، للجوزجاني (ص: 215).

(9) تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي (201/9).

(10) البدر المنير، لابن الملقن (322/7).

(11) عبد الغفار بن القاسم، أبو مريم الغفاري الكوفي، وهو ابن القاسم بن قيس بن قهد، ابن عم يحيى بن سعيد الأنصاري روى عن عطاء وعدى بن ثابت والمنهال بن عمرو ونافع مولى ابن عمر، سمع منه يحيى ابن سعيد الانصاري وشعبة. انظر: الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (53/6).

(12) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (3 /68).

(13) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (34/3).



- أقوال النقاد في الراوي:

قال البخاري[1]: ليس بالقوي عندهم، وقال أبو زرعة الرازي[2]: لين، وقال أبو نعيم الأصفهاني[3]: في حديثه لين.

وضعفه الدارقطني[4] وابن الملقن[5] والهيثمي[6].

وذكره الساجي[7] والعقيلي[8] وابن الجارود[9] وابن شاهين[10] وابن الجوزي[11] في الضعفاء.

وقال ابن معين[12] وابن القيسراني[13]: ليس بشيء، وقال ابن معين مرة[14] وأحمد بن حنبل[15] والذهبي[16] وبرهان الدين الحلبي[17]: ليس بثقة، وزاد أحمد: كان يحدث ببلايا في عثمان رضى الله عنه، عامَّة حديثه بواطيل، وقال ابن حبان[18] والسيوطي[19]: يقلب الأخبار، لا يجوز الاحتجاج به، وزاد السيوطي: عامَّة حديثه بواطيل.

---

(1) التاريخ الكبير، للبخاري (122/6).

(2) الضعفاء لأبي زرعة الرازي في أجوبته على أسئلة البرذعي (815/3)، الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (54/6).

(3) حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، لأبي نعيم الأصفهاني (130/4).

(4) سنن الدارقطني (158/3)، الضعفاء والمتروكون، للدارقطني (163/2).

(5) البدر المنير، لابن الملقن (682/5).

(6) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، للهيثمي (5/3).

(7) لسان الميزان، لابن حجر (226/5).

(8) الضعفاء الكبير، للعقيلي (100/3).

(9) لسان الميزان، لابن حجر (226/5).

(10) تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين، لابن شاهين (ص: 133).

(11) الضعفاء والمتروكون، لابن الجوزي (112/2).

(12) تاريخ ابن معين، رواية الدوري (366/3)، الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (54/6).

(13) ذخيرة الحفاظ، لابن القيسراني (1646/3).

(14) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي (18/7)، الضعفاء الكبير، للعقيلي (100/3).

(15) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (53/6).

(16) ميزان الاعتدال، للذهبي (640/2).

(17) الكشف الحثيث، لبرهان الدين الحلبي (ص: 171).

(18) المجروحين، لابن حبان (143/2)

(19) البدور السافرة، للسيوطي (ص: 215).

وقال أبو حاتم الرازي[1] والنسائي[2] وأبو الوليد الباجي[3]: متروك الحديث، وزاد أبو حاتم: من رؤساء الشيعة، لا يُكتب حديثه.

وقال الدارقطني[4] والهيثمي[5] والسيوطي[6] مرة: متروك، وزاد السيوطي: يضعُ شيعي، حَدَّث ببلايا فِي عُثْمَان –بن عَفَّان–، وقال الجوزجاني[7]: زائغ ساقط.

وقال الذهبي مرة[8]: تركوه.

وخالف ابن عدي هذا الجمع من النقاد –الذين تركوا حديثه–، في هذا الجانب مع إقراره بضعفه، فقال[9]: كان غالياً في التشيع، ويُكتب حديثه مع ضعفه.

وقال ابن المديني[10]: كان يضع الحديث، وكذبه سماك بن الوليد[11] وعبد الواحد ابن زياد[12] وأبو داود[13] والهيثمي –مرة أخرى–[14].

– خلاصة القول فيه، والمقارنة بين حكم الإمام يعقوب الفسوي وأحكام غيره من النقاد:

الراوي متروك الحديث رافضي رمي بالوضع، والله سبحانه وتعالى أعلم.

وافق النقاد الإمام يعقوب الفسوي على تضعيفه، ووافقه أغلبهم على ترك حديثه.

---

(1) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (54/6).

(2) الضعفاء والمتروكون، للنسائي (ص: 70).

(3) التعديل والتجريح، لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح، لأبي الوليد الباجي (700/2).

(4) سؤالات البرقاني للدارقطني (ص: 46).

(5) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، للهيثمي (19/4).

(6) اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة، للسيوطي (373/1).

(7) أحوال الرجال، للجوزجاني (ص: 58).

(8) المغني في الضعفاء، للذهبي (401/2).

(9) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي (20/7).

(10) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي (20/7).

(11) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (3 /68).

(12) ميزان الاعتدال، للذهبي (640/2).

(13) الضعفاء الكبير، للعقيلي (100/3).

(14) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، للهيثمي (281/10).

20- الرواة الذين قال فيهم، "مَتْرُوكٌ مَهْجُورٌ"، "ضَعِيفٌ مَتْرُوكٌ مَهْجُورٌ":

الراوي الأول: جَعْفَرُ بنُ رَبِيْعَةَ بْنِ شُرَحْبِيْلَ بنِ حَسَنَةَ الكِنْدِيُّ[1]:

- **قال يعقوب الفسوي**[2]: جعفر بن ربيعة بن شرحبيل الكندي ضعيف متروك مهجور.

- **أقوال النقاد في الراوي:**

وثقه ابن سعد[3] وأحمد بن حنبل[4] والعجلي[5] وأحمد بن صالح المصري[6] والنسائي[7] وابن حجر[8]، وذكره ابن حبان[9] وابن شاهين[10] في الثقات.

وقال أبو زرعة الرازي[11]: صدوق.

وشارك ابن معين وحده يعقوب الفسوي في تضعيف الراوي، فقال[12]: ليس بشيء، ضعيف.

- **خلاصة القول فيه، والمقارنة بين حكم الإمام يعقوب الفسوي وأحكام غيره من النقاد:**

الراوي ثقة، والله سبحانه وتعالى أعلم.

وافق الإمام ابن معين وحده الإمام يعقوب الفسوي على شِدَّةِ تضعيفه، وخالفه باقي النقاد فوثقوه.

---

(1) جعفر بن ربيعة بن شرحبيل بن حسنة الكندي، أبو شرحبيل المصري، من الخامسة، مات سنة ست وثلاثين ومائة، ع. انظر: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 140).

(2) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (377/3).

(3) الطبقات الكبرى، لابن سعد (356/7).

(4) العلل ومعرفة الرجال، لأحمد رواية ابنه عبد الله (102/3).

(5) معرفة الثقات، للعجلي (269/1).

(6) إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (213/3).

(7) تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للمزي (30/5).

(8) تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 140).

(9) الثقات، لابن حبان (132/6).

(10) تاريخ أسماء الثقات، لابن شاهين (ص: 54).

(11) الضعفاء لأبي زرعة الرازي في أجوبته على أسئلة البرذعي (854/3)، الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (478/2).

(12) إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (214/3).

الراوي الثاني: جَعْفَرُ بْنُ الزُّبَيْرِ السُلَمِيُّ الدِّمَشْقِيُّ[1]:

- **قال يعقوب الفسوي**[2]: جعفر بن الزُّبَيْر سُلَمِيٌّ سكن البصرة، كان مصلاه في مسجد عِمْرَانَ بْنِ حُدَيْرٍ[3]، وهو ضعيف متروك مهجور.

- **أقوال النقاد في الراوي:**

ضعفه يحيى القطان[4] وابن معين[5] وابن عمار[6] وابن الجارود[7] والبيهقي[8] والهيثمي[9] والبوصيري[10]، وزاد القطان: جدًا، وقال الذهبي[11]: واه، وقال الهيثمي مرة[12]: قد أجمعوا على ضعفه. وقال ابن عدي[13]: عامتها حديثه مما لا يتابع عليه، والضعف على حديثه بَيِّن.

وقال ابن معين مرة[14] وأبو زرعة الرازي[15]: ليس بشيء، وزاد: لا أحدث عنه، وأمر أن يضرب على حديثه.

وقال ابن معين مرة[16] والنسائي[17]: ليس بثقة، وقال الذهبي مرة[18]: ساقط الحديث.

قال الباحث: أثنى بعض النقاد على الراوي من جهة عدالته مع تضعيفهم لحديثه.

(1) جعفر بن الزبير الحنفي أو الباهلي الدمشقي، نزيل البصرة، من السابعة، مات بعد الأربعين ومائة، ق. انظر: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 140).
(2) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (3 /139).
(3) هو عمران بن حُدَيْر السدوسي، أبو عُبيدة البصري، ثقة ثقة، من السادسة، مات سنة تسع وأربعين ومائة، م د ت س. انظر: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 429).
(4) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (479/2).
(5) تاريخ ابن معين، رواية الدوري (429/4)، الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (479/2).
(6) تاريخ دمشق، لابن عساكر (116/72).
(7) إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (215/3).
(8) شعب الإيمان، للبيهقي (177/10).
(9) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، للهيثمي (189/7).
(10) إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة، للبوصيري (426/2).
(11) تنقيح التحقيق، للذهبي (63/1).
(12) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، للهيثمي (206/1).
(13) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي (366/2).
(14) سؤالات ابن الجنيد (ص: 408).
(15) الضعفاء لأبي زرعة الرازي في أجوبته على أسئلة البرذعي (483/2)، الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (479/2).
(16) تاريخ ابن معين، رواية الدوري (309/4).
(17) تاريخ دمشق، لابن عساكر (117/72).
(18) الكاشف، للذهبي (294/1).

قال الفلاس[1]: متروك الحديث، وكان رجلًا صدوقًا كثير الوهم، وقال أبو داود[2]: من خيار الناس، ولكن لا أكتب حديثه، وقال الساجي[3]: كان رجلًا صالحًا يهم في الحديث، لا يحتج به في الأحكام لغفلته، وتحتمل الرواية عنه في الأدب والزهد لفضله[4]، وقال ابن حجر[5]: متروك الحديث، وكان صالحًا في نفسه.

ولكنَّ ابن معين أنكر هذا الثناء، واتهم الراوي بالكذب الذي يقدح في عدالة الراوي وضبطه. فعندما قيل له: جعفر بن الزبير كان من الصالحين، قال[6]: كيف يكون صالحًا وكان يكذب. وترك جمع كبير من الأئمة حديث الراوي.

قال البخاري[7] وابن الجنيد[8] والأزدي[9] والنسائي مرة[10] والدارقطني[11] والبيهقي مرة[12] وابن القيسراني[13] والإشبيلي[14] والهيثمي مرة[15] وابن حجر[16] والسيوطي[17] والمتقي الهندي[18]: متروك الحديث، وقال البخاري مرة[19]: أدركه وكيع ثم تركه.

---

(1) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (479/2)، الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي (362/2).

(2) سؤالات الآجري أبا داود السجستاني (387/1)

(3) إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (215/3).

(4) قال بشار عواد محقق كتاب "تهذيب الكمال": "ولا عبرة بقول الساجي، فأي أدب وزهد يأتي من مثل هذا المُغَفَّل الذي روى عن القاسم بن عبد الرحمن عن أبي أمامة مرفوعا: "الذين يحملون العرش يتكلمون بالفارسية الدرية"! فهذه سذاجة. انظر: تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للمزي (37/5).

(5) تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 140).

(6) تاريخ ابن معين، رواية ابن محرز (60/1).

(7) الضعفاء الصغير، للبخاري (ص: 36).

(8) إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (215/3).

(9) إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (215/3).

(10) الضعفاء والمتروكون، للنسائي (ص: 28).

(11) الضعفاء والمتروكون، للدارقطني (261/1).

(12) الأسماء والصفات، للبيهقي (139/2).

(13) ذخيرة الحفاظ، لابن القيسراني (2204/4).

(14) الأحكام الوسطى، للإشبيلي (2/ 104).

(15) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، للهيثمي (126/4).

(16) الدراية في تخريج أحاديث الهداية، لابن حجر (42/1).

(17) اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة، للسيوطي (63/2).

(18) كنز العمال، للمتقي الهندي (90/12).

(19) التاريخ الأوسط، للبخاري (106/2).

وقال الأحوص بن المفضل الغلابي[1]: لا يكتب حديثه، وقال الجوزجاني[2]: نبذوا حديثه، وقال في موضع آخر[3]: ليس ممن يحتج به على أحد من أهل العلم، وقال أحمد بن حنبل[4]: اضرب على حديث جعفر بن الزبير، وقال مرة[5]: ترك الناس حديثه، وذكره البرقي في طبقة من ترك حديثه[6]، وقال ابن عبد الهادي[7]: تركوه.

ونقل ابن الجوزي[8] والبوصيري[9] وابن حجر[10] الإجماع على ترك حديثه.

وضعفه أئمة آخرون تضعيفًا شديدًا مع الإشارة لترك لحديثه، كما فعل الإمام يعقوب الفسوي. قال ابن المديني[11]: لا يكتب حديثه، ضعيف لا يسوي شيئًا، وقال أبو حاتم الرازي[12]: كان ذاهب الحديث لا أرى أن أحدث عنه، وهو متروك الحديث، وقال أبو نعيم الأصفهاني[13]: لا يكتب حديثه، ولا يساوي شيئا.

وقد اتهمه بعض النقاد بالكذب ووضع الحديث، كان شعبة بن الحجاج يحلف أنه كذاب[14]، وقال مرة[15]: وضع على رسول الله صلى الله عليه وسلم أربع مائة حديث.

وقال يزيد بن هارون[16]: كان جعفر بن الزبير وعمران بن حدير في مسجد واحد مصلاهما، وكان الزحام على جعفر وليس عند عمران أحدٌ وكان شعبة يمر بهما فيقول: يا عجبًا للناس اجتمعوا على أكذب الناس – يعنى جعفرًا – وتركوا أصدق الناس – يعنى عمران.

---

(1) تاريخ دمشق، لابن عساكر (116/72).
(2) أحوال الرجال، للجوزجاني (ص: 188).
(3) أحوال الرجال، للجوزجاني (ص: 286).
(4) العلل ومعرفة الرجال، لأحمد رواية ابنه عبد الله (206/3).
(5) سؤالات أبي داود للإمام أحمد (ص: 255).
(6) انظر: إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (215/3).
(7) تنقيح التحقيق، لابن عبد الهادي (551/2).
(8) الموضوعات، لابن الجوزي (192/1).
(9) مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه، للبوصيري (70/1).
(10) إتحاف المهرة، لابن حجر (243/6).
(11) سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني (ص: 156).
(12) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (479/2).
(13) الضعفاء، لأبي نعيم الأصفهاني (ص: 70).
(14) إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (216/3).
(15) إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (216/3)، الكشف الحثيث، لبرهان الدين الحلبي (ص: 85).
(16) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (479/2).

وقال ابن حبان[1]: يروي عن القاسم وغيره أشياء كأنها موضوعة، وكان ممن غلب عليه التقشف حتى صار وهمه شبيها بالوضع، وقال الهيثمي مرة[2]: كذاب.

- **خلاصة القول فيه، والمقارنة بين حكم الإمام يعقوب الفسوي وأحكام غيره من النقاد:**

الراوي متروك يضع الحديث، والله سبحانه وتعالى أعلم.

وافق النقاد الإمام يعقوب الفسوي على تضعيفه، ووافقه أغلبهم على تضعيفه تضعيفًا شديدًا، وقد رماه بعض النقاد بالكذب.

الراوي الثالث: فُرَاتُ بْنُ السَّائِبِ الجَزْرِيُّ[3]:

- **قال يعقوب الفسوي**[4]: فُرَاتُ بْنُ السَّائِبِ جَزْرِيٌّ متروك مهجور.

وقال في موضع[5]: لا ينبغي لأهل العلم أن يشغلوا أنفسهم بحديث هؤلاء.

- **أقوال النقاد في الراوي:**

ضعفه الجوزجاني[6] وأبو زرعة[7] وأبو حاتم[8] الرازيان وابن حبان[9] والخطيب البغدادي[10] وابن القيسراني[11] والإشبيلي[12] وابن القطان[13] وابن الملقن[14] والهيثمي[15]

---

(1) المجروحين، لابن حبان (212/1).

(2) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، للهيثمي (154/1).

(3) فرات بن السائب، أبو سليمان، روى عن ميمون بن مهران، روى عنه شبابة بن سوار. انظر: الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (80/7).

(4) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (3 /141).

(5) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (449/2).

(6) أحوال الرجال، للجوزجاني (ص: 306).

(7) الضعفاء لأبي زرعة الرازي في أجوبته على أسئلة البرذعي (821/3)، الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (80/7).

(8) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (80/7).

(9) الثقات، لابن حبان (322/7).

(10) تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي (364/15).

(11) ذخيرة الحفاظ، لابن القيسراني (1818/3).

(12) الأحكام الوسطى، للإشبيلي (1/ 297).

(13) بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام، لابن القطان (587/2).

(14) البدر المنير، لابن الملقن (711/1).

(15) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، للهيثمي (343/10).



والبوصيري[1] والعجلوني[2]، وزاد أبو حاتم والإشبيلي: منكر الحديث، وقال ابن عدي[3]: له أحاديث غير محفوظة، وعن ميمون بن مهران مناكير.

وذكره العقيلي[4] وأبو نعيم الأصفهاني[5] وابن الجوزي[6] والذهبي[7] في الضعفاء.

وقال النسائي[8] والدارقطني[9] والذهبي[10] والهيثمي[11] وابن حجر[12] والسيوطي[13] والشوكاني[14] والألباني[15]: متروك.

وقال البخاري[16] والساجي[17] والبيهقي[18] والذهبي[19]: تركوه، وزاد البخاري في موضع[20]: منكر الحديث، وقال في موضع آخر[21]: سكتوا عنه.

وقال ابن معين[22]: ليس بشيء، وقال أبو أحمد الحاكم[23]: ذاهب الحديث.

---

(1) إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة، للبوصيري (461/2).
(2) كشف الخفاء، للعجلوني (257/2).
(3) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي (136/7).
(4) الضعفاء الكبير، للعقيلي (458/3).
(5) الضعفاء، لأبي نعيم الأصفهاني (ص: 129).
(6) الضعفاء والمتروكون، لابن الجوزي (3/3).
(7) المغني في الضعفاء، للذهبي (509/2).
(8) الضعفاء والمتروكون، للنسائي (ص: 87).
(9) سنن الدارقطني (433/2).
(10) تلخيص كتاب الموضوعات، للذهبي (ص: 305).
(11) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، للهيثمي (204/1).
(12) الدراية في تخريج أحاديث الهداية، لابن حجر (233/1).
(13) اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة، للسيوطي (188/1).
(14) الفوائد المجموعة، للشوكاني (ص: 101).
(15) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة، للألباني (6 /407).
(16) الضعفاء الصغير، للبخاري (ص: 114).
(17) لسان الميزان، لابن حجر (322/6).
(18) السنن الكبرى، للبيهقي (565/2).
(19) المستدرك على الصحيحين، للحاكم (350/3).
(20) التاريخ الكبير، للبخاري (130/7).
(21) التاريخ الأوسط، للبخاري (141/2).
(22) تاريخ ابن معين، رواية الدوري (421/4)، سؤالات ابن الجنيد (ص: 329).
(23) الأسامي والكنى، لأبي أحمد الحاكم (27/5).

ورماه أحمد بن حنبل بوضع الحديث، فقال[1]: قريب من محمد بن زياد الطحان[2] في ميمون–بن مهران–، يتهم بما يتهم به ذاك[3].

وقال ابن حبان في موضع آخر[4]: كان ممن يروي الموضوعات عن الأثبات، ويأتي بالمعضلات عن الثقات، لا يجوز الاحتجاج به، ولا الرواية عنه، ولا كتابة حديثه إلا على سبيل الاختبار.

- **خلاصة القول فيه، والمقارنة بين حكم الإمام يعقوب الفسوي وأحكام غيره من النقاد:**

الراوي متروك متهم بالوضع، والله سبحانه وتعالى أعلم.

وافق النقاد الإمام يعقوب الفسوي على تضعيفه، ووافقه بعضهم على ترك حديثه، واتهمه بعض العلماء بوضع الحديث.

الراوي الرابع: الْقَاسِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ الْعُمَرِيُّ الْمَدَنِيُّ[5]:

- **قال يعقوب الفسوي[6]:** القاسم بن عبد الله العُمَري متروك مهجور.

وذكره في: بَابِ مَنْ يُرْغَبُ عَنِ الرِّوَايَةِ عَنْهُمْ[7].

- **أقوال النقاد في الراوي:**

ضعفه الدارقطني[8] والبيهقي[9] والذهبي[10] وابن حجر[11].

---

(1) العلل ومعرفة الرجال، لأحمد رواية المروذي وغيره (ص: 199).

(2) هو محمد بن زياد اليشكري الطحان الأعور الفأفاء الميموني الرقي الكوفي، كذبوه، من السابعة، ت. انظر: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 479).

(3) قال أحمد بن حنبل في "محمد بن زياد الطحان": "كذاب خبيث أعور يضع الحديث". انظر: العلل ومعرفة الرجال، لأحمد رواية ابنه عبد الله (297/3).

(4) المجروحين، لابن حبان (207/2).

(5) القاسم بن عبد الله بن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب العمري المدني، مات بعد الستين ومائة، من الثامنة، ق. انظر: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 450).

(6) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (3 /139).

(7) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (3 /43).

(8) سنن الدارقطني (27/1).

(9) السنن الكبرى، للبيهقي (397/1).

(10) سير أعلام النبلاء، للذهبي (120/2).

(11) لسان الميزان، لابن حجر (224/7).

وزاد الدارقطني: كثير الخطأ، وقال البزار[1]: ليس بالقوي، وقال ابن الملقن[2]: واه. وذكره ابن شاهين[3] والعقيلي[4] وأبو نعيم الأصفهاني[5] وابن الجوزي[6] في الضعفاء.

وقال ابن المديني[7] وابن معين[8] وأحمد بن حنبل[9] : ليس بشيء، وزاد ابن المديني: ضعيف عندنا.

وقال أبو داود[10]: ما كتبت له حديثا قط، ولا هممت به، وقال ابن عدي[11]: عامة رواياته مما لا يتابع عليه.

وقال سعيد بن أبي مريم[12] والعجلي[13] والأزدي[14] وأبو حاتم الرازي[15] والنسائي[16] والدارقطني[17] وابن القيسراني[18] والإشبيلي[19] والزيلعي[20] والهيثمي[21] والبوصيري[22]

---

(1) كشف الأستار عن زوائد البزار، للهيثمي (155/4).
(2) البدر المنير، لابن الملقن (477/9).
(3) تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين، لابن شاهين (ص: 158).
(4) الضعفاء الكبير، للعقيلي (472/3).
(5) الضعفاء، لأبي نعيم الأصفهاني (ص: 131).
(6) الضعفاء والمتروكون، لابن الجوزي (14/3).
(7) سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني (ص: 113).
(8) تاريخ ابن معين، رواية الدوري (160/3).
(9) العلل ومعرفة الرجال، لأحمد رواية ابنه عبد الله (478/2).
(10) تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للمزي (378/23).
(11) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي (151/7).
(12) تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للمزي (378/23).
(13) معرفة الثقات، للعجلي (210/2).
(14) الضعفاء والمتروكون، لابن الجوزي (14/3).
(15) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (112/7).
(16) تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للمزي (378/23).
(17) الضعفاء والمتروكون، للدارقطني (161/2).
(18) ذخيرة الحفاظ، لابن القيسراني (293/1).
(19) الأحكام الوسطى، للإشبيلي (3/ 341).
(20) نصب الراية، للزيلعي (60/3).
(21) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، للهيثمي (35/3).
(22) مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه، للبوصيري (196/3).

وابن حجر[1]: متروك الحديث، وقال الذهبي مرة[2]: تركوه، وقال العراقي[3]: هالك.

وقال البخاري[4]: سكتوا عنه، وقال الجوزجاني[5]: منكر الحديث جدًا، وقال أبو عبد الله الحاكم[6]: روى عن عمه، وعن عبد الله بن دينار المناكير.

وقال أبو زرعة الرازي[7]: ضعيف لا يساوى شيئًا، متروك الحديث منكر الحديث، وقال الدارقطني مرة[8]: ضعيف متروك.

واتهمه بعض النقاد بالكذب ووضع الحديث، فقال ابن معين مرة[9]: كذاب خبيث، وقال أحمد بن حنبل مرة[10]: كان يكذب ويضع الحديث، ترك الناس حديثه، وقال ابن القطان[11] وابن حجر مرة[12]: متهم بالوضع.

وقال ابن حبان[13]: كان رديء الحفظ كثير الوهم، ممن يقلب الأسانيد حتى يأتي بالشيء الذي يشبه المعمول.

- **خلاصة القول فيه، والمقارنة بين حكم الإمام يعقوب الفسوي وأحكام غيره من النقاد:**

الراوي متروك متهم بالوضع، والله سبحانه وتعالى أعلم.

وافق النقاد الإمام يعقوب الفسوي على تضعيفه، ووافقه أغلبهم على ترك حديثه، واتهمه بعض العلماء بالكذب.

---

(1) تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 450).

(2) الكاشف، للذهبي (128/2).

(3) تخريج أحاديث إحياء علوم الدين، للعراقي (1422/3).

(4) التاريخ الكبير (164/7)، الضعفاء الصغير، للبخاري (ص: 115).

(5) أحوال الرجال، للجوزجاني (ص: 227).

(6) المدخل إلى الصحيح، للحاكم (ص: 186).

(7) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (112/7).

(8) سؤالات السلمي للدارقطني (ص: 258).

(9) المجروحين، لابن حبان (212/2)، الضعفاء والمتروكون، لابن الجوزي (14/3).

(10) العلل ومعرفة الرجال، لأحمد رواية ابنه عبد الله (186/3)، الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (111/7).

(11) بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام، لابن القطان (89/2).

(12) التلخيص الحبير، لابن حجر (457/4).

(13) المجروحين، لابن حبان (212/2).

21- الرواة الذين قال فيهم، "ضَعِيفٌ ذَاهِبٌ"، "ضَعِيفٌ مَتْرُوكُ الْحَدِيثِ"، "ضَعِيفٌ ضَعِيفٌ مَتْرُوكٌ":

الراوي الأول: زِيَادُ بْنُ مَيْمُونٍ البَصْرِيُّ[1] [2]:

- **قال يعقوب الفسوي**[3]: زياد بن ميمون أبو عُمَارة[4]، يروي عن أنس[5] ضعيف متروك الحديث.

وقال في موضع آخر[6]: زياد أبو عَمَّار ليس حديثه بشيء.

- **أقوال النقاد في الراوي:**

قال أبو زرعة الرازي[7]: واهي الحديث، وضعفه الدارقطني[8] والعراقي[9].

وقال العلائي[10]: أحد الضعفاء المتروكين.

وتركه جمع كبير من النقاد، فقال مسلم[11] والنسائي[12] وأبو حاتم الرازي[13]

---

(1) زياد بن ميمون، أبو عمار، صاحب الفاكهة، روى عن أنس بن مالك، روى عنه عباد بن منصور وأبو عروة والحارث بن مسلم. انظر: الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (544/3).

(2) يقال للراوي أيضًا: زياد بن أبي عمار، وزياد بن أبي حسان. قال الإمام الذهبي: "يدلسونه لئلا يعرف في الحال". انظر: ميزان الاعتدال، للذهبي (94/2).

(3) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (140/3).

(4) قال الباحث: للراوي كنيتان: الأولى: "أبو عُمَارة"، والثانية: ""أبو عَمَّار" وهي الأشهر. وممّن كناه بأبي عُمَارة: الإمام محمد بن يزيد الواسطي والإمام سفيان الثوري. انظر: التاريخ الكبير، للبخاري (371/3) ، والضعفاء والمتروكون، لابن الجوزي (302/1).

(5) هو الصحابي الجليل أنس بن مالك رضي الله عنه.

(6) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (124/2).

(7) الضعفاء لأبي زرعة الرازي في أجوبته على أسئلة البرذعي (507/2)، سؤالات البرذعي لأبي زرعة (ص: 30)، الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (545/3).

(8) الضعفاء والمتروكون، لابن الجوزي (302/1) ، ميزان الاعتدال، للذهبي (94/2).

(9) تخريج أحاديث إحياء علوم الدين، للعراقي (883/2).

(10) جامع التحصيل، للعلائي (ص: 178).

(11) الكنى والأسماء، لمسلم (587/1).

(12) الضعفاء والمتروكون، للنسائي (ص: 44).

(13) علل الحديث، لابن أبي حاتم (490/5).

وابنه[1] والدارقطني[2] وأبو نعيم الأصفهاني[3] وابن القيسراني[4] والهيثمي[5] وابن حجر[6]: متروك، وقال البخاري[7]: تركوه، وقال الكناني[8]: هالك، وقال الجوزجاني[9]: لا ينبغي أن يُشتغل بحديثه.

وقال ابن معين[10]: ليس حديثه بشيء، وفي موضع آخر[11]: ليس يسوى قليلًا، ولا كثيرًا. ووصفه بعض النقاد بنكارة الحديث، فقال البيهقي[12]: منكر الحديث، وقال ابن حبان[13]: يروي أحاديث مناكير كثيرة وأوهامًا كثيرة، لا يجوز الاحتجاج به إذا انفرد.

واتهمه بعض النقاد برواية المناكير عن الصحابي أنس بن مالك t .

قال أبو نعيم الأصفهاني في موضع آخر[14]: روى عن أنس وغيره بالمناكير، وقال الخليلي[15]: يروي عن أنس المناكير التي لا يتابع عليها.

بل واتهم بأكبر من ذلك: وهو رواية الموضوعات عنه.

قال النقاش[16]: روى عن أنس أحاديث موضوعة، وقال أبو عبد الله الحاكم[17]: روى عن أنس وغيره أحاديث موضوعة. واتهمه جماعة من كبار الأئمة بالكذب، منهم: شعبة بن الحجاج[18]

---

(1) علل الحديث، لابن أبي حاتم (490/5).
(2) ميزان الاعتدال، للذهبي (88/2).
(3) الضعفاء، لأبي نعيم الأصفهاني (ص: 83).
(4) ذخيرة الحفاظ، لابن القيسراني (591/1).
(5) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، للهيثمي (191/8).
(6) المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية، لابن حجر (709/5).
(7) التاريخ الكبير (371/3)، الضعفاء الصغير، للبخاري (ص: 64).
(8) تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة، للكناني (61/1).
(9) أحوال الرجال، للجوزجاني (ص: 172-173).
(10) تاريخ ابن معين، رواية الدوري (95/4)، الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (544/3).
(11) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي (127/4).
(12) شعب الإيمان، للبيهقي (13/2).
(13) المجروحين، لابن حبان (305/1).
(14) الضعفاء، لأبي نعيم الأصفهاني (ص: 83).
(15) الإرشاد في معرفة علماء الحديث، للخليلي (663/2).
(16) لسان الميزان، لابن حجر (532/3).
(17) ميزان الاعتدال، للذهبي (88/2).
(18) ميزان الاعتدال، للذهبي (88/2).

ويزيد بن هارون[1] وابن معين[2] وأبو حاتم الرازي[3] والعقيلي[4] وابن حزم[5] والفتني[6] والمتقي الهندي[7].

قلت: أقرّ الراوي على نفسه بالكذب ووضع الحديث، حيث قال[8]: أستغفر الله، وضعت هذه الأحاديث، وقال في موضع آخر[9]: أستغفر الله من روايتي، عن أنس بن مالك، ما سمعت منه شيئًا.

- **خلاصة القول فيه، والمقارنة بين حكم الإمام يعقوب الفسوي وأحكام غيره من النقاد:**

الراوي ضعيف متروك الحديث كذاب، والله سبحانه وتعالى أعلم.

وافق النقاد الإمام يعقوب الفسوي على تضعيفه، ووافقه أغلبهم على ترك حديثه، واتهمه كثير من العلماء بالكذب، وجاءت عبارة الإمام يعقوب الفسوي الأولى بمثل عبارة الإمام العلائي فكأنه أخذها عنه، بينما جاءت عبارته الثانية بتمام عبارة الإمام ابن معين –في أحد أقواله–.

الراوي الثاني: عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ هَارُونَ بْنِ عَنْتَرَةَ الكُوفِيُّ[10]:

- **قال يعقوب الفسوي**[11]: حدثنا سفيان[12] عن هارون بن عنترة [ابن][13] أبي وكيع، وهو كوفي الأصل، لا بأس به[14]. وَابْنُهُ عَبْدُ الْمَلِكِ ضعيف ذاهب.

---

(1) الضعفاء لأبي زرعة الرازي في أجوبته على أسئلة البرذعي (507/2)، الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (544/3).

(2) المجروحين، لابن حبان (305/1).

(3) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (545/3).

(4) الضعفاء الكبير، للعقيلي (97/1).

(5) المحلى بالآثار، لابن حزم (33/6).

(6) تذكرة الموضوعات، للفتني (ص: 71).

(7) كنز العمال، للمتقي الهندي (591/8).

(8) العلل ومعرفة الرجال، لأحمد رواية ابنه عبد الله (449/2).

(9) الضعفاء لأبي زرعة الرازي في أجوبته على أسئلة البرذعي (508/2)، سؤالات الآجري أبا داود السجستاني (126/2).

(10) عبد الملك بن هارون بن عنترة روى عن أبيه، روى عنه سفيان الثوري. انظر: الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (374/5).

(11) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (100/3).

(12) هو الثوري.

(13) أضافها الباحث، وهي ساقطة من النسخة المطبوعة.

(14) ستأتي دراسته. انظر: (ص:557) من هذا البحث.

وقال في موضع آخر[1]: عبد الملك بن هارون بن عنترة ضعيف، ليس حديثه بشيء.

- أقوال النقاد في الراوي:

ضعفه أحمد بن حنبل[2] والدارقطني[3] والعراقي[4] والهيثمي[5] وابن الملقن[6]. وقال الهيثمي مرة[7]: مجمع على ضعفه.

وذكره أبو زرعة الرزي[8] والساجي[9] والعقيلي[10] وابن الجارود[11] وابن شاهين[12] وابن الجوزي[13] والذهبي[14] في الضعفاء.

وقال البخاري[15]: منكر الحديث، وقال أبو نعيم الأصفهاني[16]: روى عن أبيه مناكير.

وقال ابن عدي[17]: له أحاديث غرائب، عن أبيه، عن جده عن الصحابة مما لا يتابعه عليه أحد.

وقال أبو حاتم الرازي[18] والنسائي[19] وأبو بشر الدولابي[20] والمنذري[21] والهيثمي[22]

---

(1) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (56/3).
(2) العلل ومعرفة الرجال، لأحمد رواية ابنه عبد الله (371/2).
(3) الضعفاء والمتروكون، لابن الجوزي (153/2).
(4) تخريج أحاديث إحياء علوم الدين، للعراقي (780/2).
(5) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، للهيثمي (156/3).
(6) البدر المنير، لابن الملقن (369/5).
(7) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، للهيثمي (150/10).
(8) الضعفاء لأبي زرعة الرازي في أجوبته على أسئلة البرذعي (634/2).
(9) لسان الميزان، لابن حجر (276/5).
(10) الضعفاء الكبير، للعقيلي (38/3).
(11) لسان الميزان، لابن حجر (276/5).
(12) تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين، لابن شاهين (ص: 133).
(13) الضعفاء والمتروكون، لابن الجوزي (153/2).
(14) المغني في الضعفاء، للذهبي (409/2).
(15) التاريخ الكبير (436/5)، الضعفاء الصغير، للبخاري (ص: 87).
(16) الضعفاء، لأبي نعيم الأصفهاني (ص: 105).
(17) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي (529/6).
(18) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (374/5).
(19) الضعفاء والمتروكون، للنسائي (ص: 70).
(20) الصارم المنكي في الرد على السبكي، لابن عبد الهادي (ص: 183).
(21) الترغيب والترهيب، للمنذري (44/4).
(22) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، للهيثمي (222/2).

والسخاوي[1]: متروك الحديث، وزاد أبو حاتم: ذاهب الحديث، وقال أبو عبد الله الحاكم[2]: ذاهب الحديث جدًا، وقال الدارقطني[3]: متروك يكذب، وقال الذهبي[4]: متروك باتفاق، حتى قيل فيه دجال. واتهمه جمع كثير من العلماء بالكذب ووضع الحديث، قال ابن عبد الهادي[5]: متهم بالكذب ووضع الحديث.

قال ابن حبان[6] وابن القيسراني[7]: يضع الحديث، وزاد ابن حبان: لا يحل كتابة حديثه إلا على جهة الاعتبار.

وكذبه بهز بن أسد[8] وابن معين[9] والجوزجاني[10] وابن القيسراني[11] والذهبي[12] والفتني[13] والمتقي الهندي[14] والشوكاني[15]، وقال صالح جزرة[16]: عامة حديثه كذب، وأبوه هارون ثقة.

- **خلاصة القول فيه، والمقارنة بين حكم الإمام يعقوب الفسوي وأحكام غيره من النقاد:**

الراوي متروك رمي بالوضع، والله سبحانه وتعالى أعلم.

وافق النقاد الإمام يعقوب الفسوي على تضعيفه، ووافقه كثير منهم على ترك حديثه، واتهمه كثير من العلماء بالكذب، ووافقه الإمامان أبو حاتم الرازي وأبو عبد الله الحاكم على جرحه الشديد مع الإشارة لذهاب حديثه.

---

(1) المقاصد الحسنة، للسخاوي (ص: 681).
(2) سؤالات السجزي للحاكم (ص: 203).
(3) سؤالات البرقاني للدارقطني (ص: 40).
(4) المستدرك على الصحيحين، للحاكم (411/4).
(5) الصارم المنكي في الرد على السبكي، لابن عبد الهادي (ص: 182).
(6) المجروحين، لابن حبان (133/2).
(7) تذكرة الحفاظ، لابن القيسراني (ص: 53).
(8) الضعفاء الكبير، للعقيلي (38/3).
(9) تاريخ ابن معين، رواية الدوري (349/3)، الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (374/5).
(10) أحوال الرجال، للجوزجاني (ص: 101).
(11) ذخيرة الحفاظ، لابن القيسراني (2358/4).
(12) تلخيص كتاب الموضوعات، للذهبي (ص: 278).
(13) تذكرة الموضوعات، للفتني (ص: 57).
(14) كنز العمال، للمتقي الهندي (300/12).
(15) الفوائد المجموعة، للشوكاني (ص: 64).
(16) لسان الميزان، لابن حجر (276/5).

الراوي الثالث: عُثْمَانُ بْنُ مِقْسَمٍ الْبُرِّيُّ[1] البَصْرِيُّ[2]:

- **قال يعقوب الفسوي**[3]: عُثْمَانُ الْبُرِّيُّ ضعيف متروك، تركه ابن المبارك ويحيى بن سعيد[4] والناس، وكان عبد الرحمن بن مهدي يقول فيه غير ما قال غيره، زعم أنه لا بأس به.

- **أقوال النقاد في الراوي:**

وقال ابن مهدي في موضع آخر[5]: ثقة ثقة.

وقال الفلاس[6]: صدوق، ولكن أكثر الغلط والوهم، وكان صاحب بدعة.

وقال عفان بن مسلم[7]: يرى رأي القدر، وكان يغلط في الحديث، وكان يجد في كتابه الصواب فلا يرجع إلى كتابه.

وقال ابن عدي[8]: عامة حديثه مما لا يتابع عليه إسنادًا ومتنًا، وهو ممن يغلط الكثير، ونسبه قوم إلى الصدق وضعفوه للغلط الكثير، ومع ضعفه يُكْتَب حديثه.

وضعفه ابن معين[9] والعجلي[10] وأبو حاتم الرازي[11] والدارقطني[12] وابن القيسراني[13] والذهبي[14] وابن حجر[15] والسيوطي[16]، وقال ابن ماكولا[17]: يُضَعَّف.

---

(1) الْبُرِّيّ: هذه النسبة الى البُر وهو الحِنطة، وهذه النسبة الى بيعه. انظر: الأنساب، للسمعاني (194/2).

(2) عثمان بن مقسم البرى، أبو سلمة الكندي، روى عن نافع وسعيد المقبري وقتادة. انظر: الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (167/6).

(3) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (123/2).

(4) هو القطان.

(5) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (168/6).

(6) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (168/6).

(7) الضعفاء الكبير، للعقيلي (217/3).

(8) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي (269/6).

(9) الضعفاء الكبير، للعقيلي (220/3).

(10) لسان الميزان، لابن حجر (412/5).

(11) علل الحديث، لابن أبي حاتم (113/6).

(12) العلل الواردة في الأحاديث النبوية (238/1)، المؤتلف والمختلف، للدارقطني (280/1).

(13) ذخيرة الحفاظ، لابن القيسراني (1729/3).

(14) تاريخ الإسلام (456/4) ، ميزان الاعتدال، للذهبي (56/3).

(15) تهذيب التهذيب، لابن حجر (76/5).

(16) البدور السافرة، للسيوطي (ص: 211).

(17) الإكمال، لابن ماكولا (400/1).

وقال أحمد بن حنبل[1]: حديثه منكر.

وقال يزيد بن زريع[2] والدارقطني[3]: لا شيء، وقال ابن سعد[4] وابن معين[5]: ليس بشيء، وزاد ابن سعد: وقد تُرك حديثه، وقال أبو أحمد الحاكم[6]: حديثه ليس بالقائم، وقال ابن الأثير الجزري[7]: غير ثقة.

وقال ابن حبان[8]: يروي المقلوبات عن الأثبات، تركه أحمد بن حنبل ويحيى بن معين.

قلت: وتركه أيضًا أبو حاتم الرازي[9] والنسائي[10] والدارقطني[11] وابن القيسراني[12] والسيوطي[13].

وجمع بعض النقاد بين تضعيفه وترك حديثه كما فعل الفسوي، فقال ابن المديني[14]: ضعيف، ليس بشيء، وقال ابن عبد البر[15]: ضعيف الحديث، ليس حديثه بشيء.

وقد اتهمه بعضهم بالكذب، منهم: سفيان الثوري[16] وابن معين[17] والجوزجاني[18] وأبو حاتم الرازي[19].

---

(1) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (168/6).

(2) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (168/6).

(3) سؤالات الحاكم للدارقطني (ص: 169).

(4) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (123/2).

(5) الطبقات الكبرى، لابن سعد (209/7).

(6) الأسامي والكنى، لأبي أحمد الحاكم (79/5).

(7) اللباب في تهذيب الأنساب، لابن الأثير الجزري (145/1).

(8) المجروحين، لابن حبان (101/2).

(9) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (169/6).

(10) الضعفاء والمتروكون، للنسائي (ص: 75).

(11) العلل الواردة في الأحاديث النبوية، للدارقطني (213/4).

(12) ذخيرة الحفاظ، لابن القيسراني (1575/3).

(13) البدور السافرة، للسيوطي (ص: 212).

(14) سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني (ص: 73).

(15) جامع بيان العلم وفضله، لابن عبد البر (628/1).

(16) أحوال الرجال، للجوزجاني (ص: 166)، الضعفاء والمتروكون، لابن الجوزي (172/2).

(17) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي (264/6).

(18) أحوال الرجال، للجوزجاني (ص: 166).

(19) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (169/6).

- **خلاصة القول فيه، والمقارنة بين حكم الإمام يعقوب الفسوي وأحكام غيره من النقاد:**

الراوي متروك متهم بالكذب، والله سبحانه وتعالى أعلم.

وافق أغلب النقاد الإمام يعقوب الفسوي على تضعيفه، ووافقه بعضهم على ترك حديثه، ووافقه بعضهم على الجمع بين تضعيفه وترك حديثه، واتهمه بعض آخر بالكذب.

وأشار الإمام يعقوب الفسوي إلى تفرد الإمام ابن مهدي بتوثيقه، وكأنه لم يعبأ به.

الراوي الرابع: عَدِيُّ بْنُ الْفَضْلِ البَصْرِيُّ[1]:

- **قال يعقوب الفسوي**[2]: حدثنا محمد بن عبد الله الرقاشي، حدثنا عدي بن الفضل، وهو ضعيف متروك.

وقال في موضع آخر[3]: عدي بن الفضل والحارث بن نبهان[4] ضعيفان.

- **أقوال النقاد في الراوي:**

ضعفه ابن المديني[5] وابن معين[6] والعجلي[7] وأبو داود[8] والساجي[9] والدارقطني[10] والبيهقي[11] والهيثمي[12] وابن حجر[13] والمناوي[14] والشوكاني[15]، وقال البزار[16]: ليس بالحافظ.

---

(1) عدي بن الفضل التيمي، أبو حاتم البصري، مات سنة إحدى وسبعين ومائة، من الثامنة، ق. انظر: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 388).
(2) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (122/2).
(3) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (61/3).
(4) سبقت دراسته. انظر: (ص:216) من هذا البحث.
(5) سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني (ص: 68).
(6) تاريخ ابن معين، رواية الدوري (122/4).
(7) معرفة الثقات، للعجلي (132/2).
(8) سؤالات الآجري أبا دود السجستاني (404/1).
(9) إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (211/9).
(10) العلل الواردة في الأحاديث النبوية، للدارقطني (204/12).
(11) السنن الكبرى، للبيهقي (202/7).
(12) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، للهيثمي (293/1).
(13) التلخيص الحبير، لابن حجر (201/1).
(14) فيض القدير، للمناوي (349/6).
(15) نيل الأوطار، للشوكاني (151/6).
(16) مسند البزار، البحر الزخار (112/2).

وقال أبو زرعة الرازي[1] والبيهقي[2] في موضع آخر: ليس بالقوي.

وقال البخاري[3]: يُقال ليس بالقوي عندهم، وقال الذهبي[4]: واه.

وقال ابن الملقن[5]: ضعيف جدًا، وقال البوصيري[6]: متفق على ضعفه.

وقال ابن معين في موضع [7]: لا شيء، وقال في موضع هو[8] وابن الجارود[9] وأبو داود[10]: ليس بشيء، وزاد ابن معين في موضع[11]: لا يُكْتَب حديثه ولا كرامة، وقال أبو داود في موضع آخر[12]: لا يُكْتَب حديثه.

وقال الجوزجاني[13]: لم يقبل الناس حديثه، وقال ابن حبان[14]: كان ممن كثر خطؤه، حتى ظهر المناكير في حديثه فبطل الاحتجاج بروايته.

وقال ابن الجوزي[15]: لا يُحْتَجُ به.

وقال ابن عدي[16]: وله أحاديث صالحة عن شيوخ البصرة مثل أيوب السختياني ويونس ابن عبيد، وغيرهما مناكير مما لا يحدث به عنهم غيره.

---

(1) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (4/7).

(2) شعب الإيمان، للبيهقي (454/4).

(3) الأسامي والكنى، لأبي أحمد الحاكم (64/4).

(4) تاريخ الإسلام (690/4)، المقتنى في سرد الكنى، للذهبي (158/1).

(5) البدر المنير، لابن الملقن (594/1).

(6) مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه، للبوصيري (45/1).

(7) سؤالات ابن الجنيد (ص: 338).

(8) تاريخ ابن معين، رواية الدوري (87/4)، الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (4/7).

(9) إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (211/9).

(10) سؤالات الآجري أبا دود السجستاني (404/1).

(11) تاريخ ابن معين، رواية الدوري (183/4)، الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (4/7).

(12) سؤالات الآجري أبا دود السجستاني (406/1).

(13) أحوال الرجال، للجوزجاني (ص: 184).

(14) المجروحين، لابن حبان (187/2).

(15) التحقيق في مسائل الخلاف، لابن الجوزي (258/2).

(16) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي (94/7).

وقال أبو حاتم الرازي[1] وابنه عبد الرحمن[2] والنسائي[3] والدارقطني[4] وابن القيسراني[5] وابن عبد الهادي[6] والصفدي[7] والهيثمي[8] وابن حجر[9] والشوكاني[10]: متروك الحديث،

وقال الذهبي في موضع[11]: تركوه، وفي موضع آخر[12]: هالك.

وقال ابن معين[13] والنسائي[14] -في موضع آخر- وابن عبد الرحيم البناني[15]: ليس بثقة.

- **خلاصة القول فيه، والمقارنة بين حكم الإمام يعقوب الفسوي وأحكام غيره من النقاد:**

الراوي متروك الحديث، والله سبحانه وتعالى أعلم.

وافق النقاد الإمام يعقوب الفسوي على تضعيفه، ووافقه أغلبهم على شِدَّة تضعيفه.

الراوي الخامس: غَالِبُ بْنُ عُبَيْدِ اللَّهِ الْجَزَرِيُّ الْعُقَيْلِيُّ[16]:

- **قال يعقوب الفسوي**[17]: حدثنا غالب بن عبيد الله الجزري العقيلي، وهو ضعيف متروك الحديث، لا يُكْتَبُ حديثه ولا يروي عنه أهل العلم، إنما يروي عنه أهل الغفلة، فأما عقلاء أهل العلم فلا يعبأون بحديثه.

---

(1) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (4/7).
(2) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (326/9).
(3) الضعفاء والمتروكون، للنسائي (ص: 78).
(4) سؤالات البرقاني للدارقطني (ص: 56).
(5) ذخيرة الحفاظ، لابن القيسراني (1372/3).
(6) تنقيح التحقيق، لابن عبد الهادي (294/4).
(7) الوافي بالوفيات، للصفدي (352/19).
(8) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، للهيثمي (208/2).
(9) تقريب التهذيب (ص: 388)، إتحاف المهرة، لابن حجر (400/9).
(10) نيل الأوطار، للشوكاني (117/1).
(11) الكاشف (16/2)، المغني في الضعفاء، للذهبي (431/2).
(12) المستدرك على الصحيحين، للحاكم (676/3).
(13) تاريخ ابن معين، رواية الدارمي (ص: 162).
(14) تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للمزي (541/19).
(15) تهذيب التهذيب، لابن حجر (170/7).
(16) غالب بن عبيد الله الجزري العقيلي، روى عن عطاء ومجاهد، روى عنه عبيد الله بن عمرو ويعلى بن عبيد. انظر: الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (48/7).
(17) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (122/2).

وقال في موضع[1]: لا ينبغي لأهل العلم أن يشغلوا أنفسهم بحديث هؤلاء.

وذكره في: بابِ مَنْ يُرْغَبُ عَنِ الرِّوَايَةِ عَنْهُمْ[2].

- أقوال النقاد في الراوي:

ضعفه الهيثم بن خارجة[3] وابن معين[4] والساجي[5] والدارقطني[6] والخطيب البغدادي[7] وابن الجوزي[8]، وقال الذهبي[9]: واه. وقال ابن الملقن[10]: ضعيف بمرة، وقال المناوي[11]: ضعيف جدًا.

ووصفه بعض النقاد بنكارة الحديث، فقال ابن معين[12] والبخاري[13]وأبو حاتم الرازي[14]: منكر الحديث، وزاد أبو حاتم: متروك الحديث، وقال ابن عدي[15]: له أحاديث منكرة المتن.

وتركه نقاد كُثُر، فقال العجلي[16] والنسائي[17] والأزدي[18] والدارقطني[19] وابن القطان[20] والهيثمي[21] وابن حجر[22]: متروك، وزاد الأزدي: لا يحل أن يُروى عنه الحديث.

---

(1) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (449/2).
(2) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (3 /45).
(3) الضعفاء الكبير، للعقيلي (431/3).
(4) تاريخ ابن معين، رواية الدوري (427/4).
(5) لسان الميزان، لابن حجر (297/6).
(6) سنن الدارقطني (282/5).
(7) تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي (645/15).
(8) التحقيق في مسائل الخلاف، لابن الجوزي (382/2).
(9) تنقيح التحقيق، للذهبي (317/2).
(10) البدر المنير، لابن الملقن (500/9).
(11) الفتح السماوي، للمناوي (380/1).
(12) لسان الميزان، لابن حجر (297/6).
(13) التاريخ الكبير (101/7)، التاريخ الأوسط (140/2)، الضعفاء الصغير، للبخاري (ص: 113).
(14) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (48/7).
(15) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي (110/7).
(16) لسان الميزان، لابن حجر (297/6).
(17) الضعفاء والمتروكون، للنسائي (ص: 86).
(18) الضعفاء والمتروكون، لابن الجوزي (245/2).
(19) سنن الدارقطني (259/1).
(20) بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام، لابن القطان (243/3).
(21) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، للهيثمي (216/3).
(22) التلخيص الحبير، لابن حجر (428/4).

وقال ابن معين[1] والنسائي[2] في موضع آخر وابن عبد الهادي[3] وابن القيسراني[4]: ليس بثقة، وزاد النسائي: لا يُكْتَبُ حديثه، وكذا قال الساجي في موضع آخر[5]، وزاد ابن عبد الهادي: ولا مأمون، بل هو مجمع على ترك الاحتجاج به.

وقال أبو عبد الله الحاكم[6]: ساقط الحديث، وقال الذهبي في موضع[7]: تركوه، وفي موضع آخر[8]: تالف.

وقال ابن المديني[9] وابن القيسراني في موضع آخر[10]: ضعيف ليس بشيء، وقال ابن سعد[11]: ضعيف ليس بذاك، وقال الجوزجاني[12]: غير مقنع في الحديث، وقال أبو داود[13]: ليس بشيء.

وقال ابن حبان[14] وابن القيسراني[15]: يروي المعضلات عن الثقات، وزاد ابن حبان: لا يجوز الاحتجاج بخبره.

وقال ابن القيسراني في موضع آخر[16]: يُتهم بالوضع، وقال ابن حجر في موضع آخر[17]: معروف بوضع الحديث.

---

(1) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي (109/7).

(2) لسان الميزان، لابن حجر (297/6).

(3) تنقيح التحقيق، لابن عبد الهادي (55/5).

(4) ذخيرة الحفاظ، لابن القيسراني (800/2).

(5) لسان الميزان، لابن حجر (297/6).

(6) سؤالات السجزي للحاكم (ص: 218).

(7) المغني في الضعفاء، للذهبي (505/2).

(8) تنقيح التحقيق، للذهبي (335/1).

(9) سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني (ص: 173).

(10) ذخيرة الحفاظ، لابن القيسراني (1296/3).

(11) الطبقات الكبرى، لابن سعد (335/7).

(12) أحوال الرجال، للجوزجاني (ص: 306).

(13) سؤالات الآجري أبا داود السجستاني (270/2).

(14) المجروحين، لابن حبان (201/2).

(15) تذكرة الحفاظ، لابن القيسراني (ص: 105).

(16) تذكرة الحفاظ، لابن القيسراني (ص: 234).

(17) تبيين العجب بما ورد في فضل رجب، لابن حجر (ص: 19).

- **خلاصة القول فيه، والمقارنة بين حكم الإمام يعقوب الفسوي وأحكام غيره من النقاد:**

الراوي ضعيف متروك الحديث، والله سبحانه وتعالى أعلم.

وافق النقاد الإمام يعقوب الفسوي على تضعيفه، ووافقه أغلبهم على شِدَّة تضعيفه، ووافقه بعضهم على عدم كتابة حديثه والاحتجاج به.

وجرح الإمام يعقوب الفسوي الشديد للراوي يَنُمُّ عن معرفة دقيقة بحاله، فهو شيخه.

الراوي السادس: نَصْرُ بْنُ طَرِيفٍ البَصْرِيُّ[1]:

- **قال يعقوب الفسوي**[2]: أَبُو جَزِيٍّ، وهو نصر بن طريف ضعيف ضعيف متروك.

وقال في موضع آخر[3]: أَبُو جَزْيٍ، حدثنا عنه عبيد اللَّه بن موسى- نصر بن طريف متروك.

- **أقوال النقاد في الراوي:**

ضعفه يزيد بن هارون[4] وابن معين[5] وأبو زرعة الرازي[6] والدارقطني[7] والبيهقي[8] وابن حجر[9]، وقال الخليلي[10]: ضعفوه، وقال أبو أحمد الحاكم[11]: ليس بالقوي عندهم، وقال ابن ناصر الدين[12]: واه.

وضعفه بعض النقاد بتكرار صيغة التضعيف مع الإشارة لترك حديثه، كما فعل يعقوب الفسوي بقوله: "ضعيف ضَعِيف متروك".

---

(1) نصر بن طريف، أبو جزي القصاب الباهلي البصرى، روى عن قتادة وحماد بن أبى سليمان، روى عنه أبو صالح عبد الغفار بن داود الحراني. انظر: الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (466/8).

(2) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (2 /123).

(3) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (665/2).

(4) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي (274/8).

(5) تاريخ ابن معين، رواية الدوري (144/4).

(6) الضعفاء لأبي زرعة الرازي في أجوبته على أسئلة البرذعي (253/1).

(7) سنن الدارقطني (143/3)، المؤتلف والمختلف، للدارقطني (2202/4).

(8) السنن الكبرى، للبيهقي (597/8).

(9) الإصابة في تمييز الصحابة، لابن حجر (603/1).

(10) الإرشاد في معرفة علماء الحديث، للخليلي (934/3).

(11) الأسامي والكنى، لأبي أحمد الحاكم (137/3).

(12) توضيح المشتبه، لابن ناصر الدين (311/2).

قال ابن المديني[1]: ضعيف ضعيف، لا يكتب حديثه.

وضعفه بعضهم أيضًا مع تلك الإشارة، ولكن دون تكرار صيغة التضعيف.

قال العجلي[2]: ضعيف الحديث، ولا يكتب حديثه، وقال ابن سعد[3]: ليس بشيء، وقد ترك حديثه، وقال أبو حاتم الرازي[4]: ليس بشيء، وهو متروك الحديث، وقال النسائي[5]: ليس بشيء، ولا يكتب حديثه. وقال ابن معين [6]: ليس بشيء، وقال مرة[7]: ليس حديثه بشيء، وقال أحمد بن حنبل[8]: لا يكتب حديثه.

وقد وصفه جماعة من العلماء بترك حديثه، كما في القول الثاني ليعقوب الفسوي في الراوي. قال النسائي[9] والدارقطني[10] وابن ماكولا[11] وابن القيسراني[12]: متروك الحديث، وقال الذهبي[13] والهيثمي[14] وابن حجر مرة[15]: متروك، وزاد: عندهم، وقال ابن الملقن[16]: ساقط البتة.

وقال يزيد بن هارون[17]: ذهب حديثه، وقال البخاري[18]: سكتوا عنه ذاهب، وقال مسلم[19] والجوزجاني[20]: ذاهب.

---

(1) سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني (ص: 60).
(2) لسان الميزان، لابن حجر (261/8).
(3) الطبقات الكبرى، لابن سعد (209/7).
(4) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (467/8).
(5) لسان الميزان، لابن حجر (261/8).
(6) تاريخ ابن معين، رواية ابن محرز (62/1).
(7) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (467/8).
(8) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (467/8).
(9) الضعفاء والمتروكون، للنسائي (ص: 101).
(10) المؤتلف والمختلف، للدارقطني (493/1).
(11) الإكمال، لابن ماكولا (81/2).
(12) ذخيرة الحفاظ، لابن القيسراني (243/1).
(13) تاريخ الإسلام، للذهبي (240/4).
(14) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، للهيثمي (114/2).
(15) نتائج الأفكار، لابن حجر (367/1).
(16) البدر المنير، لابن الملقن (541/5).
(17) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (467/8).
(18) التاريخ الكبير، للبخاري (105/8).
(19) الكنى والأسماء، مسلم (189/1).
(20) أحوال الرجال، للجوزجاني (ص: 164).



ونقل ابن عدي والذهبي الإجماع على ضعفه وتركه.

فقال ابن عدي[1]: الغالب على رواياته أنه يروى ما ليس محفوظًا، وينفرد عن الثقات بمناكير، وهو بَيِّن الضعف، وقد أجمعوا على ضعفه، وقال الذهبي[2]: اتفقوا على تركه.

وقد ذكر ابن حبان سببًا لجرح الراوي، فقال[3]: يروي عن الثقات ما ليس من أحاديثهم كأنه كان المتعمد لذلك، لا يجوز الاحتجاج به.

ونقل الفلاس الإجماع على تكذيبه، مبينًا سببًا آخر لجرحه، فقال[4]: وممن أجمع عليه من أهل الكذب، وكان أميًّا لا يكتب، وكان قد خلط في حديثه، وحدث بأحاديث ثم مرض فرجع عنها ثم صح فعاد إليها قال.

وممن اتهمه بالكذب: ابن معين وابن القيسراني والهيثمي، فقال ابن معين[5] وابن القيسراني[6] مرة: أحد المعروفين بالكذب، وقال الهيثمي مرة [7]: كذاب.

- **خلاصة القول فيه، والمقارنة بين حكم الإمام يعقوب الفسوي وأحكام غيره من النقاد:**

الراوي ضعيف متروك الحديث، والله سبحانه وتعالى أعلم.

وافق النقاد الإمام يعقوب الفسوي على تضعيفه، ووافقه الإمام ابن المديني على تكرار صيغة التضعيف مع الإشارة لترك حديثه، ووافقه جمهور النقاد على ترك حديثه.

22- الرواة الذين قال فيهم، "لَا يُكْتَبُ حَدِيثُهُ":

الراوي الأول: أَيُّوبُ بْنُ خُوطٍ الْبَصْرِيُّ[8]:

- **قال يعقوب الفسوي**[9]: أيوب بن خوط لا يُكْتَبُ حديثه.

---

(1) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي (282/8).

(2) المغني في الضعفاء، للذهبي (696/2).

(3) المجروحين، لابن حبان (52/3).

(4) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي (275/8).

(5) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي (274/8).

(6) ذخيرة الحفاظ، لابن القيسراني (243/1).

(7) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، للهيثمي (107/4).

(8) أيوب ابن خوط البصري، أبو أمية، من الخامسة، د ق. انظر: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 118).

(9) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (666/2).

- **أقوال النقاد في الراوي:**

قال أبو أحمد الحاكم[1] والبيهقي[2]: ليس بالقوي، وزاد أبو أحمد: عندهم.

وضعفه الدارقطني[3] وابن ماكولا[4] وابن ناصر الدين[5].

وقال ابن معين[6] وأبو داود[7]: ليس بشيء، وقال ابن حبان[8]: منكر الحديث جدًا، يروي المناكير عن المشاهير كأنه مما عملت يداه.

وتركه بعض النقاد، فقال الجوزجاني[9] ومسلم[10] وأبو حاتم الرازي[11] والنسائي[12] وابن الجنيد[13] والدارقطني[14] وابن القيسراني[15] وابن حجر[16] والكناني[17] والشوكاني[18]: متروك الحديث، وقال ابن حزم[19]: هالك، وقال الساجي[20]: أجمع أهل العلم على ترك حديثه، كان يحدث بأحاديث بواطيل، وكان يرمى بالقدر، وليس هو بحجة، وقال ابن الملقن[21]: تركوه، وقال السيوطي[22]: متفق على تركه.

---

(1) الأسامي والكنى، لأبي أحمد الحاكم (348/1).

(2) القضاء والقدر، للبيهقي (ص: 154).

(3) سنن الدارقطني (299/1).

(4) الإكمال، لابن ماكولا (197/3).

(5) توضيح المشتبه، لابن ناصر الدين (388/3).

(6) الضعفاء الكبير، للعقيلي (110/1).

(7) سؤالات الآجري أبا داود السجستاني (358/1).

(8) المجروحين، لابن حبان (166/1).

(9) أحوال الرجال، للجوزجاني (ص: 163).

(10) الكنى والأسماء، لمسلم (84/1).

(11) علل الحديث، لابن أبي حاتم (418/4).

(12) الضعفاء والمتروكون، للنسائي (ص: 15).

(13) الضعفاء والمتروكون، لابن الجوزي (130/1).

(14) الضعفاء والمتروكون، للدارقطني (258/1).

(15) ذخيرة الحفاظ، لابن القيسراني (421/1).

(16) تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 118).

(17) تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة، للكناني (386/2).

(18) الفوائد المجموعة، للشوكاني (ص: 445).

(19) المحلى بالآثار، لابن حزم (237/9).

(20) تهذيب التهذيب، لابن حجر (402/1).

(21) البدر المنير، لابن الملقن (83/3).

(22) البدور السافرة، للسيوطي (ص: 64).

وحكم عليه بعض النقاد بعدم كتابة حديثه كما فعل يعقوب الفسوي.

قال ابن المديني[1]: ضعيف ضعيف، لا يُكْتَبُ حديثه، وقال أبو حاتم الرازي[2]: ضعيف الحديث واهي متروك، تركه ابن المبارك، لا يُكْتَبُ حديثه، وقال ابن معين[3] وأبو نعيم الأصفهاني[4]: لا يُكْتَبُ حديثه، وقال النسائي[5]: ليس بثقة، ولا يُكْتَبُ حديثه.

وقال الدارقطني[6] وابن الجوزي[7]: لا يجوز الاحتجاج به.

وقال العقيلي[8]: أيوب هذا يحدث بأحاديث كثيرة لا أصل لها، ولا يتابع منها على شيء.

وكذبه بعض آخر، منهم: عيسى بن يونس السبيعي[9] والأزدي[10].

ولكن الفلاس نفى عنه الكذب مع ترك حديثه، فقال[11]: متروك الحديث، ولم يكن من أهل الكذب، كان كثير الغلط كثير الوهم.

وتبعه ابن عدي، فقال[12]: كثير الغلط والوهم، وليس من أهل الكذب.

- خلاصة القول فيه، والمقارنة بين حكم الإمام يعقوب الفسوي وأحكام غيره من النقاد:

الراوي متروك الحديث، والله سبحانه وتعالى أعلم.

وافق النقاد الإمام يعقوب الفسوي على تضعيفه، ووافقه أغلبهم على تضعيفه ضعفًا شديدًا، ووافقه جماعة منهم على عدم كتابة حديثه، وجاءت عبارته مطابقة لعبارة الإمامين ابن معين وأبي نعيم الأصفهاني.

---

(1) سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني (ص: 60).

(2) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (246/2).

(3) تاريخ ابن معين، رواية الدوري (144/4)، الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (246/2).

(4) الضعفاء، لأبي نعيم الأصفهاني (ص: 62).

(5) تهذيب التهذيب، لابن حجر (403/1).

(6) سنن الدارقطني (301/1).

(7) التحقيق في مسائل الخلاف، لابن الجوزي (198/1).

(8) الضعفاء الكبير، للعقيلي (111/1).

(9) تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة، للكناني (40/1)

(10) الضعفاء والمتروكون، لابن الجوزي (130/1)، تنزيه الشريعة المرفوعة، للكناني (40/1).

(11) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (246/2).

(12) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي (10/2).

الراوي الثاني: الرَّبِيعُ بْنُ بَدْرٍ البَصْرِيُّ[1]:

– **قال يعقوب الفسوي**[2]: عُلَيْلَة، الربيع بن بدر لا يُكْتَبُ حديثه.

وقال في موضع[3]: الربيع بن بدر ضعيف، ليس حديثه بشيء.

وقال في موضع آخر[4]: الربيع بن بدر ضعيف متروك.

– **أقوال النقاد في الراوي:**

قال الجوزجاني[5] والذهبي[6]: واه، وقال البزار[7]: لين الحديث.

وضعفه ابن معين[8] وقتيبة بن سعيد[9] والعجلي[10] وأبو داود[11] وابن حبان[12] ومحمد ابن عثمان بن أبي شيبة[13] وأبوه[14] والدارقطني[15] والبيهقي[16] وابن القيسراني[17]

(1) الربيع بن بدر بن عمرو بن جراد التميمي السعدي، أبو العلاء البصري، يلقب عُلَيْلَة، من الثامنة، مات سنة ثمان وسبعين ومائة، ت ق. انظر: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 206).

(2) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (669/2).

(3) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (121/2).

(4) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (61/3).

(5) أحوال الرجال، للجوزجاني (ص: 191).

(6) تنقيح التحقيق (231/1)، الكاشف (391/1)، للذهبي.

(7) مسند البزار (86/14).

(8) الضعفاء الكبير، للعقيلي (53/2).

(9) الضعفاء الصغير، للبخاري (ص: 61)، الضعفاء الكبير، للعقيلي (53/2).

(10) معرفة الثقات، للعجلي (351/1).

(11) سؤالات الآجري أبا داود السجستاني (370/1).

(12) الثقات، لابن حبان (20/3).

(13) إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (329/4).

(14) تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي (404/9).

(15) سنن الدارقطني (140/2).

(16) السنن الكبرى، للبيهقي (403/2).

(17) ذخيرة الحفاظ، لابن القيسراني (233/1).

وابن القطان[1] والعراقي[2] والهيثمي[3] والبوصيري[4] وابن حجر[5] والسخاوي[6] والشوكاني[7]، وقال الزيلعي[8] وابن الملقن[9] وابن عبد الهادي[10]: ضعفوه.

وقال البخاري[11]: يخالف في حديثه، وقال الدارقطني في موضع[12]: منكر الحديث.

وتركه بعض النقاد، فقال أبو حاتم الرازي[13] وابن خراش[14] والنسائي[15] والأزدي[16] والدارقطني[17] وابن القيسراني[18] والذهبي[19] والهيثمي[20] وابن حجر[21] والمتقي الهندي[22]: متروك، وقال ابن حجر في موضع آخر[23]: ساقط، وقال المناوي[24]: ذاهب الحديث متروكه، ولا يُكْتَبُ حديثه ولا يتابع عليه.

---

(1) بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام، لابن القطان (378/3).

(2) تخريج أحاديث إحياء علوم الدين، للعراقي (2134/5).

(3) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، للهيثمي (39/2).

(4) مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه، للبوصيري (119/1).

(5) التلخيص الحبير (405/1)، إتحاف المهرة، لابن حجر (178/15).

(6) المقاصد الحسنة، للسخاوي (ص: 61).

(7) نيل الأوطار، للشوكاني (329/1).

(8) نصب الراية، للزيلعي (278/2).

(9) البدر المنير، لابن الملقن (552/7).

(10) تنقيح التحقيق، لابن عبد الهادي (295/4).

(11) التاريخ الأوسط، للبخاري (192/2).

(12) الضعفاء والمتروكون، للدارقطني (152/2).

(13) علل الحديث، لابن أبي حاتم (606/1).

(14) تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي (404/9).

(15) الضعفاء والمتروكون، للنسائي (ص: 41).

(16) الضعفاء والمتروكون، لابن الجوزي (280/1).

(17) سنن الدارقطني (174/1).

(18) ذخيرة الحفاظ، لابن القيسراني (277/1).

(19) تنقيح التحقيق، للذهبي (164/2).

(20) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، للهيثمي (170/3).

(21) إتحاف المهرة (402/7)، تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 206).

(22) كنز العمال، للمتقي الهندي (663/9).

(23) فتح الباري، لابن حجر (151/7).

(24) فيض القدير، للمناوي (149/1).

وجمع ابن معين وأبو حاتم الرازي بين تضعيفه وترك حديثه كما فعل يعقوب الفسوي، فقال ابن معين في موضع[1]: ضعيف ليس بشيء، وقال في موضع آخر[2]: لا يشتغل به ولا بروايته، فإنه ضعيف الحديث، ذاهب الحديث.

وقال أبو داود[3] والنسائي[4] في موضع آخر: لا يُكْتَبُ حديثه، وزاد: ليس بثقة، وقال ابن عدي[5]: عامة حديثه ورواياته مما لا يتابعه أحد عليه.

وقال ابن معين[6] وابن القيسراني[7] في موضع آخر: ليس بشيء.

وقال ابن حبان[8] وأبو عبد الله الحاكم[9]: يقلب الأسانيد ويروي عن الثقات المقلوبات وعن الضعفاء الموضوعات.

- **خلاصة القول فيه، والمقارنة بين حكم الإمام يعقوب الفسوي وأحكام غيره من النقاد:**

الراوي متروك الحديث، والله سبحانه وتعالى أعلم.

وافق النقاد الإمام يعقوب الفسوي على تضعيفه، ووافقه أغلبهم على تضعيفه ضعفًا شديدًا، ووافقه بعضهم على عدم كتابة حديثه، ووافقه الإمامان ابن معين وأبو حاتم الرازي على الجمع بين تضعيفه وترك حديثه.

الراوي الثالث: نُوحُ بْنُ دَرَّاجٍ النَّخَعيُّ الكُوفِيُّ[10]:

- **قال يعقوب الفسوي**[11]: نوح بن دَرَّاج لا يُكْتَبُ حديثه. بلغني عن ابن معين قال: نوح بن دَرَّاج كذَّاب خبيث، قضى سنتين وهو أعمى.

---

(1) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي (29/4).

(2) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (455/3).

(3) سؤالات الآجري أبا داود السجستاني (421/1).

(4) إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (329/4).

(5) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي (37/4).

(6) تاريخ ابن معين، رواية الدوري (86/4)، سؤالات ابن الجنيد (ص: 374)، الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (455/3).

(7) ذخيرة الحفاظ، لابن القيسراني (1057/2).

(8) المجروحين، لابن حبان (297/1).

(9) سؤالات السجزي للحاكم (ص: 89-90).

(10) نوح بن دراج النخعي، مولاهم أبو محمد الكوفي القاضي، من الثامنة، مات سنة اثنتين وثمانين ومائة، فق. انظر: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 567).

(11) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (56/3).



- أقوال النقاد في الراوي:

وثقه ابن نمير[1]. وقال ابن معين[2]: ليس به بأس، وقال أبو زرعة الرازي[3]: أرجو أن لا يكون به بأس.

وضعفه ابن معين مرة[4] والعجلي[5] والنسائي[6] والدارقطني[7] والإشبيلي[8] والزيلعي[9] والهيثمي[10]، وقال ابن حجر[11]: ضعفوه.

وقال أبو عبد الله الحاكم[12] وأبو سعيد النقاش[13]: حدث عن الثقات بالموضوعات، وقال أبو نعيم الأصفهاني[14]: حدث عن الثقات بالمناكير، لا شيء.

وقال ابن المديني[15] وقال البخاري[16]: ليس بذاك، وقال ابن معين[17]: ليس بشيء، وقال الساجي[18]: حدث عن محمد بن إسحاق بأحاديث لم يتابع عليها، ليس هو عندهم بشيء. وقال العقيلي[19]: لا يتابع على كثير من حديثه، وقال ابن عدي[20]: ليس بالمكثر، ويُكْتَب حديثه.

---

(1) تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي (431/15).

(2) تاريخ أسماء الثقات، لابن شاهين (ص: 242).

(3) الضعفاء لأبي زرعة الرازي (946/3)، الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (484/8).

(4) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (56/3).

(5) معرفة الثقات، للعجلي (320/2).

(6) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (56/3).

(7) الضعفاء والمتروكون، لابن الجوزي (167/3).

(8) الأحكام الوسطى، للإشبيلي (3/ 321).

(9) نصب الراية، للزيلعي (111/4).

(10) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، للهيثمي (198/9).

(11) لسان الميزان، لابن حجر (438/9).

(12) إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (91/12).

(13) إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (91/12).

(14) الضعفاء، لأبي نعيم الأصفهاني (ص: 151).

(15) تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي (431/15).

(16) التاريخ الكبير (112/8)، الضعفاء الصغير، للبخاري (ص: 134).

(17) تاريخ ابن معين، رواية الدوري (278/3).

(18) تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي (431/15).

(19) الضعفاء الكبير، للعقيلي (309/4).

(20) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي (301/8).

وقال ابن معين[1]: لم يكن يدري ما الحديث ولا يحسن شيئًا، ولم يكن ثقة.

وقال أبو حاتم الرازي[2]: ليس بالقوي، وليس أرى حديثه في أيدي الناس، فيُعتبر بحديثه، أمسك الناس عن رواية حديثه، وقال الجوزجاني[3]: زائغ.

وتركه النسائي[4] وابن القيسراني[5] وابن جحر[6].

واتهمه بعض النقاد بالكذب ووضع الحديث، ومنهم: ابن معين[7] وأبو داود[8] والذهبي[9]، وقال ابن حبان[10]: يروي الموضوعات عن الثقات، حتى ربما يسبق إلى القلب أنه كان يتعمد لذلك من كثرة ما يأتي به.

- **خلاصة القول فيه، والمقارنة بين حكم الإمام يعقوب الفسوي وأحكام غيره من النقاد:**

الراوي متروك متهم بالكذب، والله سبحانه وتعالى أعلم.

وافق أغلب النقاد الإمام يعقوب الفسوي على تضعيفه، ووافقه كثير منهم على شِدَّةِ تضعيفه، واضطرب فيه قول الإمام ابن معين.

الراوي الرابع: يُوسُفُ بْنُ خَالِدٍ السَّمْتِيُّ[11] الْبَصْرِيُّ[12]:

- **قال يعقوب الفسوي**[13]: يُوسُفُ بْنُ خَالِدٍ السَّمْتِيُّ لَا يُكْتَبُ حَدِيثُهُ، ولا يروي عنه أهل الدِّيَانَةِ وَالْعَقْلِ وَالْمَعْرِفَةِ.

---

(1) تاريخ ابن معين، رواية الدوري (29/4).
(2) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (484/8).
(3) أحوال الرجال، للجوزجاني (ص: 75).
(4) الضعفاء والمتروكون، للنسائي (ص: 101).
(5) ذخيرة الحفاظ، لابن القيسراني (868/2).
(6) تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 567).
(7) تاريخ ابن معين، رواية الدوري (362/3).
(8) المغني في الضعفاء (702/2)، ميزان الاعتدال، للذهبي (276/4).
(9) المستدرك على الصحيحين، للحاكم (155/3).
(10) المجروحين، لابن حبان (46/3).
(11) السَّمْتِي: هذه النسبة إلى السَّمْت والهيئة. انظر: الأنساب، للسمعاني (211/7).
(12) يوسف بن خالد بن عمير السمتي، أبو خالد البصري، مولى بني ليث، وكان من فقهاء الحنفية، من الثامنة، مات سنة تسع وثمانين ومائة، ق. انظر: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 610).
(13) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (665/2-666).

- **أقوال النقاد في الراوي:**

ضعفه الشافعي[1] وابن سعد[2] وابن معين[3] والساجي[4] وابن قانع[5] والدارقطني[6] والبوصيري[7] وابن حجر[8] وابن نقطة[9]، وزاد الساجي: كثير الوهم، وقال البيهقي[10]: غيره أوثق منه، وقال الإشبيلي[11] وابن القيسراني[12] والهيثمي[13] وابن حجر[14] والشوكاني[15]: ضعيف جدًا.

وتركه بعض النقاد، فقال العجلي[16] والنسائي[17] وأبو أحمد الحاكم[18] وابن حزم[19] والبيهقي[20] وابن القيسراني[21] والذهبي[22] وابن كثير[23] وابن حجر[24] والشوكاني[25]: متروك.

---

(1) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي (490/8).
(2) الطبقات الكبرى، لابن سعد (214/7).
(3) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي (490/8).
(4) تهذيب التهذيب، لابن حجر (412/11).
(5) تهذيب التهذيب، لابن حجر (412/11).
(6) سنن الدارقطني (102/1).
(7) مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه، للبوصيري (156/1).
(8) الدراية في تخريج أحاديث الهداية، لابن حجر (140/2).
(9) إكمال الإكمال، لابن نقطة (347/3).
(10) السنن الكبرى (30/1)، شعب الإيمان، للبيهقي (172/7).
(11) الأحكام الوسطى، للإشبيلي (1/ 294).
(12) ذخيرة الحفاظ، لابن القيسراني (711/2).
(13) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، للهيثمي (303/1).
(14) المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية، لابن حجر (231/2).
(15) نيل الأوطار، للشوكاني (391/2).
(16) تهذيب التهذيب، لابن حجر (412/11).
(17) الضعفاء والمتروكين، للنسائي (ص: 246).
(18) الأسامي والكنى، لأبي أحمد الحاكم (266/4).
(19) المحلى بالآثار، لابن حزم (148/10).
(20) معرفة السنن والآثار، للبيهقي (147/10).
(21) ذخيرة الحفاظ، لابن القيسراني (696/2).
(22) المقتنى في سرد الكنى، للذهبي (211/1).
(23) جامع المسانيد والسنن، لابن كثير (622/8).
(24) التلخيص الحبير (585/2)، المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية، لابن حجر (164/2).
(25) نيل الأوطار، للشوكاني (30/5).



وقال أبو نعيم الأصفهاني[1]: في حدثه مناكير، وقال أبو عبد الله الحاكم[2]: روى عن زياد ابن سعد مناكير.

وقال الذهبي[3] وابن حجر[4] في موضع آخر: تركوه، وقال ابن عبد الهادي[5]: أجمعوا على تركه.

وقال البخاري[6]: سكتوا عنه، وقال أبو زرعة[7] وأبو حاتم[8] الرازيان: ذاهب الحديث، وزاد أبو زرعة في موضع آخر[9]: ضعيف الحديث، اضرب على حديثه.

واتهمه بعض النقاد بالكذب، فقال ابن معين[10]: كذاب خبيث عدو الله، رجل سوء، لا يحدث عنه أحد فيه خير، وقال في موضع آخر[11]: كذاب زنديق لا يكتب حديثه، وقال الفلاس[12] وأبو داود[13] وأحمد بن الحسين الصوفي[14] والنسائي[15] وابن القيسراني[16] وابن الملقن[17] والهيثمي[18] والبوصيري[19] والسيوطي[20]: كذاب، وزاد الصوفي: لا يحل أن تكتب

(1) الضعفاء، لأبي نعيم الأصفهاني (ص: 164).
(2) تهذيب التهذيب، لابن حجر (413/11).
(3) الكاشف، للذهبي (399/2).
(4) تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 610).
(5) تعليقة على العلل لابن أبي حاتم، لابن عبد الهادي (ص: 128).
(6) التاريخ الكبير (388/8)، التاريخ الأوسط (246/2)، الضعفاء الصغير، للبخاري (ص: 142).
(7) الضعفاء لأبي زرعة الرازي في أجوبته على أسئلة البرذعي (384/2).
(8) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (222/9).
(9) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (222/9).
(10) العلل ومعرفة الرجال، لأحمد رواية ابنه عبد الله (14/3).
(11) تاريخ ابن معين، رواية الدوري (133/4) ، الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (221/9).
(12) الضعفاء الكبير، للعقيلي (453/4).
(13) سؤالات الآجري أبا داود السجستاني (62/2).
(14) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي (490/8).
(15) تسمية من لم يرو عنه غير رجل واحد، للنسائي (ص: 124).
(16) ذخيرة الحفاظ، لابن القيسراني (933/2).
(17) البدر المنير، لابن الملقن (43/5).
(18) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، للهيثمي (264/1).
(19) إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة، للبوصيري (288/1).
(20) البدور السافرة، للسيوطي (ص: 125).

حديثه، وقال ابن حبان[1]: كان يضع الحديث على الشيوخ، ويقرأ عليهم ثم يرويها عنهم، لا تحل الرواية عنه بحيلة ولا الاحتجاج به بحال، وقال ابن عدي[2]: قد أجمع على كذبه أهل بلده.

وقال العجلي[3] وابن معين[4] والنسائي[5]: ليس بثقة، وزاد النسائي: ولا مأمون.

- **خلاصة القول فيه، والمقارنة بين حكم الإمام يعقوب الفسوي وأحكام غيره من النقاد:**

الراوي متروك متهم بالكذب، والله سبحانه وتعالى أعلم.

وافق النقاد الإمام يعقوب الفسوي على تضعيفه، ووافقه أغلبهم على تضعيفه ضعفًا شديدًا، ووافقه بعضهم على عدم كتابة حديثه.

23- الرواة الذين قال فيهم، "لَا يُذْكَرُ حَدِيثُهُ وَلَا يُكْتَبُ إِلَّا لِلْمَعْرِفَةِ":

الراوي الأول: عَلِيُّ بْنُ الحَزَوَّر الكُوفِيُّ[6]:

- **قال يعقوب الفسوي**[7]: علي بن الحزور، وسعد بن طريف[8]، وعَبْسُ بن قِرْطاس، ونصر أبو عمرو الْخَزَّازُ، لا يُذْكَرُ حديثهم ولا يُكْتَبُ إلا للمعرفة.

- **أقوال النقاد في الراوي:**

ليّنه أحمد بن حنبل[9]، وضعفه الدارقطني[10] والبوصيري[11]، وقال أبو زرعة الرازي[12]: واهي الحديث.

---

(1) المجروحين، لابن حبان (131/3).

(2) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي (497/8).

(3) تهذيب التهذيب، لابن حجر (412/11).

(4) تاريخ ابن معين، رواية الدارمي (ص: 232).

(5) تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للمزي (424/32).

(6) علي بن الحَزَوَّر الكوفي، وهو علي بن أبي فاطمة، من السادسة، مات بعد الثلاثين ومائة، ق. انظر: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 399).

(7) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (3 /64).

(8) سبقت دراسته. انظر: (ص:206) من هذا البحث.

(9) العلل ومعرفة الرجال، لأحمد رواية المروذي وغيره (ص: 39).

(10) ميزان الاعتدال، للذهبي (118/3) ، إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (290/9)، تهذيب التهذيب، لابن حجر (297/7).

(11) إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة، للبوصيري (462/2).

(12) الضعفاء لأبي زرعة الرازي في أجوبته على أسئلة البرذعي (434/2).

وقال ابن عدي[1]: الضعف على حديثه بَيِّن، وقال الدارقطني في موضع[2] والسمعاني[3]: ليس بالقوى في الحديث.

وقال البخاري[4] وأبو حاتم الرازي[5]: منكر الحديث، وقال البخاري في موضع[6]: عنده عجائب، وقال في موضع آخر[7]: فيه نظر، وقال الساجي[8]: عنده مناكير.

وقال النسائي[9] وابن القيسراني[10] والهيثمي[11] والذهبي[12] وابن حجر[13]: متروك، وقال الجوزجاني[14]: ذاهب، وقال الذهبي في موضع آخر[15]: هالك.

وقال يعقوب بن شيبة[16]: قد تُرك حديثه، وليس ممن أحدث عنه، وقال الأزدي[17]: لا اختلاف في تركه، وقال الدارقطني في موضع آخر[18]: مجهول يُترك.

وقال ابن معين في موضع[19]: ليس بثقة، وقال ابن معين في موضع آخر[20]: ليس بشيء، لا يحل لأحد أن يروي عنه شيئاً، وقال ابن حبان[21]: كان ممن يخطئ، حتى خرج عن حد الاحتجاج به إذا انفرد على قلة روايته.

---

(1) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي (318/6).
(2) المؤتلف والمختلف، للدارقطني (724/2).
(3) الأنساب، للسمعاني (151/4).
(4) التاريخ الأوسط، للبخاري (133/2).
(5) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (182/6).
(6) التاريخ الأوسط، للبخاري (56/2).
(7) التاريخ الكبير، للبخاري (292/6).
(8) إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (291/9)، تهذيب التهذيب، لابن حجر (297/7).
(9) الضعفاء والمتروكون، للنسائي (ص: 77).
(10) ذخيرة الحفاظ، لابن القيسراني (1476/3).
(11) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، للهيثمي (246/7).
(12) المستدرك على الصحيحين، للحاكم (145/3).
(13) تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 399).
(14) أحوال الرجال، للجوزجاني (ص: 333).
(15) المغني في الضعفاء، للذهبي (444/2).
(16) تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للمزي (367/20).
(17) العلل المتناهية في الأحاديث الواهية، لابن الجوزي (245/1).
(18) سؤالات البرقاني للدارقطني (ص: 52).
(19) تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين، لابن شاهين (ص: 124).
(20) سؤالات ابن الجنيد (ص: 332).
(21) المجروحين، لابن حبان (109/2).

- **خلاصة القول فيه، والمقارنة بين حكم الإمام يعقوب الفسوي وأحكام غيره من النقاد:**

الراوي متروك، والله سبحانه وتعالى أعلم.

وافق النقاد الإمام يعقوب الفسوي على تضعيفه، ووافقه أغلبهم على تضعيفه ضعفًا شديدًا.

الراوي الثاني: عِيسَى بْنُ قِرْطَاسٍ الكُوفِيُّ[1]:

- **قال يعقوب الفسوي**[2]: علي بن الحزور، وسعد بن طريف، وعَبْسُ[3] بن قِرْطاس، ونصر أبو عمرو الْخَزَّازُ، لا يُذْكَرُ حديثهم ولا يُكْتَبُ إلا للمعرفة.

وقال في موضع آخر[4]: حدثنا أَبُو نُعَيْمٍ[5] عن عيسى بن المُسَيَّبِ[6]. وحدثنا ابن موسى[7] عن عيسى بن قِرْطاس، وفيهما ضعف.

- **أقوال النقاد في الراوي:**

ضعفه ابن معين[8] وأبو زرعة الرازي[9] وأبو داود[10] والدارقطني[11] وابن حجر[12].

وقال ابن عدي[13]: ليس حديثه بالكثير، وهو ممن يُكْتَبُ حديثه.

وقال أحمد بن حنبل[14]: شيخ روى عنه أَبُو نُعَيْم، ما أعرفه.

---

(1) عيسى بن قرطاس الكوفي، من السادسة، فق. انظر: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 440).

(2) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (3 /64).

(3) قال الباحث: "عَبْسُ" تصحيف، والصواب: "عيسى" كما ورد في قول الإمام يعقوب الفسوي الثاني.

(4) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (3 /190).

(5) هو الفضل بن دكين.

(6) سبقت دراسته. انظر ص: (108) من البحث.

(7) هو عبيد الله بن موسى العبسي.

(8) تاريخ ابن معين، رواية الدوري (24/4).

(9) الضعفاء لأبي زرعة الرازي في أجوبته على أسئلة البرذعي (434/2).

(10) تهذيب التهذيب، لابن حجر (228/8).

(11) تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للمزي (23/23).

(12) لسان الميزان، لابن حجر (389/9).

(13) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي (443/6).

(14) تاريخ أبي زرعة الدمشقي (ص: 457).

وقال النسائي[1] وابن القيسراني[2] والهيثمي[3] وابن حجر[4]: متروك.

وقال ابن معين في موضع[5]: ليس بثقة، وفي موضع آخر[6]: ليس بشيء، لا يحل لأحد أن يروي عنه شيئاً. وكذبه الساجي[7]، وقال ابن حبان[8]: يروي الموضوعات عن الثقات، لا يحل الاحتجاج به.

- **خلاصة القول فيه، والمقارنة بين حكم الإمام يعقوب الفسوي وأحكام غيره من النقاد:**

الراوي متروك، والله سبحانه وتعالى أعلم.

وافق النقاد الإمام يعقوب الفسوي على تضعيفه، ووافقه بعضهم على تضعيفه ضعفًا شديدًا.

الراوي الثالث: النَّضْرُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْخَزَّازُ الكُوفِيُّ[9]:

- **قال يعقوب الفسوي**[10]: علي بن الحزور، وسعد بن طريف، وعَبْسُ بن قِرْطاس، ونصر[11] أبو عمرو[12] الْخَزَّازُ، لا يُذْكَرُ حديثهم ولا يُكْتَبُ إلا للمعرفة.

- **أقوال النقاد في الراوي:**

قال أبو زرعة الرازي[13]: لين الحديث.

---

(1) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي (441/6).

(2) ذخيرة الحفاظ، لابن القيسراني (333/1).

(3) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، للهيثمي (154/7).

(4) تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 440).

(5) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي (441/6).

(6) سؤالات ابن الجنيد (ص: 332).

(7) تهذيب التهذيب، لابن حجر (228/8).

(8) المجروحين، لابن حبان (118/2).

(9) النضر بن عبد الرحمن، أبو عمر الخزاز، من السادسة، ت. انظر: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 562).

(10) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (3 /64).

(11) قال الباحث: "نصر" تصحيف، والصواب هو: "النضر". كما قاله الإمام الدارقطني، وتبعه الإمام ابن ماكولا. انظر: المؤتلف والمختلف، للدارقطني (2217/4)، والإكمال، لابن ماكولا (262/7).

(12) هو تصحيف آخر، والصواب: "أبو عمر". انظر: المؤتلف والمختلف، للدارقطني (2217/4)، والإكمال، لابن ماكولا (262/7).

(13) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (476/8).



وضعفه أحمد بن حنبل[1] والدارقطني[2] والبيهقي[3] وابن القيم[4] والهيثمي[5] والشوكاني[6]، وقال ابن عدي[7]: مع ضعفه يُكتَبُ حديثه.

وقال البخاري[8] وأبو حاتم الرازي[9] والدارقطني[10] وابن حزم[11]: منكر الحديث، وزاد أبو حاتم: ضعيف الحديث.

وقال البخاري في موضع آخر[12]: ضعيف، ذاهب الحديث.

وقال أحمد بن حنبل في موضع آخر [13]: ليس بشيء، ضعيف الحديث.

وقال ابن نمير[14] والنسائي[15] وابن القيسراني[16] وابن حجر[17]: متروك الحديث، وقال الذهبي[18]: ساقط، وقال في موضع آخر[19]: ضعفوه جدًا.

وقال النسائي في موضع آخر[20]: ليس بثقة، ولا يكتب حديثه.

---

(1) العلل ومعرفة الرجال، لأحمد رواية ابنه عبد الله (37/3).
(2) سنن الدارقطني (354/2).
(3) السنن الكبرى، للبيهقي (61/4).
(4) بدائع الفوائد، لابن القيم (222/3).
(5) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، للهيثمي (17/7).
(6) نيل الأوطار، للشوكاني (72/4).
(7) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي (261/8).
(8) التاريخ الكبير (91/8)، التاريخ الأوسط (88/2)، الضعفاء الصغير، للبخاري (ص: 133).
(9) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (475/8).
(10) المؤتلف والمختلف، للدارقطني (2217/4).
(11) المحلى بالآثار، لابن حزم (181/6).
(12) العلل الكبير، للترمذي (ص: 372).
(13) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (475/8).
(14) المجروحين، لابن حبان (49/3)، الضعفاء والمتروكون، لابن الجوزي (162/3).
(15) الضعفاء والمتروكون، للنسائي (ص: 101).
(16) ذخيرة الحفاظ، لابن القيسراني (1118/2).
(17) تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 562).
(18) الكاشف، للذهبي (321/2).
(19) المغني في الضعفاء، للذهبي (698/2).
(20) تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للمزي (395/29).



وقال ابن معين[1] وابن القيسراني[2] في موضع آخر: ليس بشيء، وزاد ابن معين: لا يحل لأحد أن يروي عنه شيئاً، وقال أبو داود[3]: لا يُروى عنه، أحاديثه بواطيل، وقال: قال لي عثمان ابن أبي شيبة: كان ابنه أيضًا كذابًا، وقال ابن حبان[4]: كان ممن يروى عن الثقات ما لا يشبه حديث الأثبات، فلما كثر ذلك في روايته بطل الاحتجاج به.

- **خلاصة القول فيه، والمقارنة بين حكم الإمام يعقوب الفسوي وأحكام غيره من النقاد:**

الراوي متروك الحديث، والله سبحانه وتعالى أعلم.

وافق النقاد الإمام يعقوب الفسوي على تضعيفه، ووافقه بعضهم على شدّة تضعيفه.

24- الرواة الذين قال فيهم، "ضَعِيفٌ، لَا يُكْتَبُ حَدِيثُهُ"، "ضَعِيفٌ، لَا يُكْتَبُ حَدِيثُهُ إِلَّا لِلْمَعْرِفَةِ":

الراوي الأول: عُمَرُ بنُ حَبِيْبٍ العَدَوِيُّ[5] البَصْرِيُّ[6]:

- **قال يعقوب الفسوي**[7]: عمر بن حبيب البصري القاضي ضعيف، لا يُكْتَبُ حديثه.

- **أقوال النقاد في الراوي:**

أثني عليه إسماعيل بن علية[8]، وقال ابن قانع[9]: صالح.

وقال ابن عدي[10]: حسن الحديث، يكتب حديثه مع ضعفه.

وقال الساجي[11]: يهم عن الثقات، وكان صدوقًا، ولم يكن من فرسان الحديث.

---

(1) سؤالات ابن الجنيد (ص: 332).

(2) ذخيرة الحفاظ، لابن القيسراني (1011/2).

(3) سؤالات الآجري أبا داود السجستاني (191/1).

(4) المجروحين، لابن حبان (49/3).

(5) العَدَوي: هذه النسبة إلى عدي بن عبد مناة بن أد بن طابخة. انظر: الأنساب، للسمعاني (251/9-252).

(6) عمر بن حبيب بن محمد العدوي القاضي البصري، من التاسعة، مات سنة ست أو سبع ومائتين، ق. انظر: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 410).

(7) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (1 /435).

(8) تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للمزي (293/21).

(9) إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (33/10).

(10) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي (76/6).

(11) تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للمزي (293/21).

وقال البزار[1]: لم يكن حافظًا، وقد احتمل حديثه، وقال الدارقطني[2]: سيئ الحفظ.

وقال البخاري[3]: يتكلمون فيه. وقال أبو زرعة[4] وأبو حاتم الرازيان[5]: ليس بالقوي. وضعفه النسائي[6] وابن حبان[7] وابن القيسراني[8] وابن حجر[9]، وقال الهيثمي[10]: متفق على تضعيفه.

وذكره ابن الجارود[11] وأبو القراب[12] والعقيلي[13] وابن الجوزي[14] والذهبي[15] في الضعفاء. وقد اتهمه ابن معين بالكذب، فقال[16]: ضعيف كان يكذب، وقال مرة[17]: ليس حديثه بشيء، ما يسوى فلسًا، وقال العجلي[18]: ليس بشيء.

وقال أحمد بن حنبل[19]: لم نكتب عنه حرفًا، وكان مستخفًا به جدًا. وقال ابن حبان[20]: كان ممن ينفرد بالمقلوبات عن الأثبات حتى إذا سمعها المبتدئ في هذه الصناعة شهد أنها معمولة، لا يجوز الاحتجاج به.

---

(1) مسند البزار (220/7).
(2) العلل الواردة في الأحاديث النبوية، الدارقطني (261/3).
(3) التاريخ الكبير، للبخاري (148/6).
(4) الضعفاء لأبي زرعة الرازي في أجوبته على أسئلة البرذعي (385/2).
(5) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (105/6).
(6) الضعفاء والمتروكون، للنسائي (ص: 83).
(7) الثقات، لابن حبان (173/7).
(8) ذخيرة الحفاظ، لابن القيسراني (751/2).
(9) تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 410).
(10) مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه، للهيثمي (119/2).
(11) إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (34/10).
(12) إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (34/10).
(13) الضعفاء الكبير، للعقيلي (152/3).
(14) الضعفاء والمتروكون، لابن الجوزي (206/2).
(15) المغني في الضعفاء، للذهبي (464/2).
(16) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (105/6).
(17) تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للمزي (292/21).
(18) معرفة الثقات، للعجلي (164/2).
(19) الضعفاء الكبير، للعقيلي (152/3).
(20) المجروحين، لابن حبان (89/2).

وقال ابن القيسراني[1]: ينقلب بالمقلوبات عن الثقات، لا يجوز الاحتجاج بحديثه.

وقال الهيثمي مرة[2]: متروك.

- **خلاصة القول فيه، والمقارنة بين حكم الإمام يعقوب الفسوي وأحكام غيره من النقاد:**

الراوي ضعيف، والله سبحانه وتعالى أعلم.

وافق أغلب النقاد الإمام يعقوب الفسوي على تضعيف الراوي.

والذي يترجح لدى الباحث أن عبارات الثناء التي صدرت من بعض النقاد كان المقصود منها تعديل الراوي في جانب عدالته دون ضبطه، ويقوي ذلك ما قاله الإمام ابن خلفون فيه[3]: "كان رجلًا صالحًا، عدلًا في أحكامه قَوَّالًا بالحق"[4]، ويشهد لذلك أيضًا قول الإمام الساجي المتقدم.

الراوي الثاني: الوَلِيدُ بْنُ عَمْرِو بْنِ سَاجٍ الْحَرَّانِيُّ[5]:

- **قال يعقوب الفسوي**[6]: الوليد بن عمرو بن ساج ضعيف، لا يُكْتَبُ حديثه.

- **أقوال النقاد في الراوي:**

ذكره ابن حبان في "الثقات"[7]، وقال: ربما أخطأ.

وضعفه ابن معين[8] والنسائي[9] وابن القيسراني[10].

وقال الجوزجاني[11]: ضعيف الأمر جدًا.

---

(1) تذكرة الحفاظ، لابن القيسراني (ص: 317).

(2) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، للهيثمي (119/3).

(3) إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (33/10).

(4) قال الباحث: يُنظر لتفسير العلماء لعبارة النقاد "صالح" (ص: 426) من هذا البحث.

(5) الوليد بن عمرو بن ساج الحراني، يروي عن داود بن أبي هند وأهل الشام، روى عنه أهل بلده. انظر: المجروحين، لابن حبان (79/3).

(6) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (450/2).

(7) الثقات، لابن حبان (553/7).

(8) تاريخ ابن معين، رواية الدوري (427/4).

(9) الضعفاء والمتروكون، للنسائي (ص: 103).

(10) ذخيرة الحفاظ، لابن القيسراني (517/1).

(11) أحوال الرجال، للجوزجاني (ص: 252).

وذكره الساجي[1] والعقيلي[2] ويعقوب بن شيبة[3] وابن الجارود[4] وابن شاهين[5] وابن الجوزي[6] والذهبي[7] في الضعفاء.

وقال أبو حاتم الرازي[8]: يكتب حديثه ولا يحتج به، وقال ابن عدي[9]: أحاديثه متقاربة، ومع ضعفه يكتب حديثه. وذكره ابن حبان في "المجروحين"[10]، وقال: منكر الحديث جدًا، يروي عن الثقات الأشياء المقلوبات حتى ربما سبق إلى القلب أنه كان المتعمد لها، لا يجوز الاحتجاج به لما كثر مخالفته الثقات في الروايات.

- خلاصة القول فيه، والمقارنة بين حكم الإمام يعقوب الفسوي وأحكام غيره من النقاد:

الراوي ضعيف، والله سبحانه وتعالى أعلم.

وافق النقاد الإمام يعقوب الفسوي على تضعيفه، واضطرب فيه قول الإمام ابن حبان، وخالفه الإمامان أبو حاتم الرازي وابن عدي في جانب كتابة حديثه.

الراوي الثالث: يَاسِينُ بْنُ مُعَاذٍ الزَّيَّاتُ الْكُوفِيُّ[11]:

- **قال يعقوب الفسوي**[12]: ياسين الزيات حدثنا أبو عاصم[13] عنه، وهو ضعيف لا يُكْتَبُ حديثه إلا للمعرفة، وكان ينزل اليمامة.

---

(1) لسان الميزان، لابن حجر (386/8).

(2) الضعفاء الكبير، للعقيلي (320/4).

(3) لسان الميزان، لابن حجر (386/8).

(4) لسان الميزان، لابن حجر (386/8).

(5) تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين، لابن شاهين (ص: 188).

(6) الضعفاء والمتروكون، لابن الجوزي (186/3).

(7) المغني في الضعفاء، للذهبي (723/2).

(8) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (11/9).

(9) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي (354/8).

(10) المجروحين، لابن حبان (79/3).

(11) ياسين بن معاذ الزيات، أبو خلف الكوفي، روى عن الزهري ومكحول وأبى واقد ومحمد بن المنكدر، روى عنه وكيع وإسحاق بن سليمان وزيد بن حباب وعبد الرزاق وابنه خلف. انظر: الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (312/9).

(12) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (54/3).

(13) هو الضحاك بن مخلد الشيباني.

وذكره في: بَابِ مَنْ يُرْغَبُ عَنِ الرِّوَايَةِ عَنْهُمْ[1].

– أقوال النقاد في الراوي:

قال أبو أحمد الحاكم[2]: ليس بالقوي عندهم، وقال الذهبي[3]: واه.

وضعفه ابن معين[4] وأبو زرعة الرازي[5] والدارقطني[6] والبيهقي[7] والجورقاني[8] وابن كثير[9].

وذكره العقيلي[10] والدولابي[11] وابن الجارود[12] وابن شاهين[13] وأبو نعيم الأصفهاني[14] وابن الجوزي[15] في الضعفاء.

وقال الخليلي[16]: ضعيف جدًا، وقال ابن الملقن[17]: ضعيف بمرة.

وقال ابن عدي[18]: كل رواياته أو عامتها غير محفوظة.

وقال البخاري[19] ومسلم[20]: منكر الحديث، وزاد البخاري: يتكلمون فيه.

---

(1) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (38/3).
(2) الأسامي والكنى، لأبي أحمد الحاكم (313/4).
(3) المقتنى في سرد الكنى، للذهبي (83/2).
(4) تاريخ ابن معين، رواية الدوري (334/3).
(5) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (313/9).
(6) سنن الدارقطني (150/3).
(7) السنن الكبرى، للبيهقي (191/9).
(8) الأباطيل والمناكير والصحاح والمشاهير، للجورقاني (463/1).
(9) البداية والنهاية، لابن كثير (56/19).
(10) الضعفاء الكبير، للعقيلي (464/4).
(11) لسان الميزان، لابن حجر (411/8).
(12) لسان الميزان، لابن حجر (411/8).
(13) تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين، لابن شاهين (ص: 199).
(14) الضعفاء، لأبي نعيم الأصفهاني (ص: 167).
(15) الضعفاء والمتروكون، لابن الجوزي (190/3).
(16) الإرشاد في معرفة علماء الحديث، للخليلي (352/1).
(17) البدر المنير، لابن الملقن (171/9).
(18) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي (537/8).
(19) التاريخ الكبير، للبخاري (429/8).
(20) الكنى والأسماء، لمسلم (285/1).

وقال أبو حاتم الرازي[1]: كان رجلًا صالحًا لا يعقل ما يحدث به، ليس بقوى، منكر الحديث.

وقال أبو عبد الله الحاكم[2] والنقاش[3]: روى المناكير.

وقال ابن معين في موضع[4] وابن القيسراني[5]: ليس بشيء، وزاد ابن معين في موضع[6]: ولا يكتب حديثه، وقال ابن معين في موضع[7]: ليس حديثه بشيء، وفي موضع آخر هو[8] والنسائي[9]: ليس بثقة، وزاد النسائي: ولا يكتب حديثه.

وقال ابن الجنيد[10] والأزدي[11] والنسائي[12] والبيهقي[13] وابن القيسراني[14] والهيثمي[15]: متروك، وزاد البيهقي: لا يحتج به، وقال أبو داود[16]: كان يذهب إلى الإرجاء، وهو متروك الحديث ضعيف، وهو ببيع الزيت أعلم منه بالعلم.

وقال أبو زرعة الرازي مرة[17]: لا يحتج بحديثه، وقال الجوزجاني[18]: لم يقنع الناس بحديثه. وقال ابن حبان[19]: كان ممن يروي الموضوعات عن الثقات، ويتفرد بالمعضلات عن الأثبات، لا يجوز الاحتجاج به بحال.

---

(1) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (313/9).
(2) لسان الميزان، لابن حجر (411/8).
(3) لسان الميزان، لابن حجر (411/8).
(4) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي (533/8).
(5) ذخيرة الحفاظ، لابن القيسراني (2026/4).
(6) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي (533/8).
(7) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي (533/8).
(8) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي (533/8).
(9) لسان الميزان، لابن حجر (411/8).
(10) الضعفاء والمتروكون، لابن الجوزي (190/3)، ميزان الاعتدال، للذهبي (358/4).
(11) الضعفاء والمتروكون، لابن الجوزي (190/3).
(12) الضعفاء والمتروكون، للنسائي (ص: 111).
(13) السنن الكبرى، للبيهقي (188/9).
(14) ذخيرة الحفاظ، لابن القيسراني (1162/2).
(15) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، للهيثمي (336/5).
(16) لسان الميزان، لابن حجر (411/8).
(17) الضعفاء لأبي زرعة الرازي في أجوبته على أسئلة البرذعي (728/2).
(18) أحوال الرجال، للجوزجاني (ص: 257).
(19) المجروحين، لابن حبان (142/3).

- **خلاصة القول فيه، والمقارنة بين حكم الإمام يعقوب الفسوي وأحكام غيره من النقاد:**

الراوي ضعيف جدًا، والله سبحانه وتعالى أعلم.

وافق النقاد الإمام يعقوب الفسوي على تضعيفه، ووافقه بعضهم على شِدَّةِ تضعيفه.

الراوي الرابع: يَحْيَى بْنُ أَبِي أُنَيْسَةَ الْجَزَرِيُّ[1]:

- **قال يعقوب الفسوي**[2]: يحيى بن أبي أُنَيْسَة أخو زيد، ضعيف، لا يُكْتَبُ حديثه إلا للمعرفة.

وقال في موضع[3]: يحيى بن أبي أُنَيْسَة متروك الحديث، وأخوه زيد بن أبي أُنَيْسَة[4] ثقة[5].

وقال في موضع آخر[6]: لا ينبغي لأهل العلم أن يشغلوا أنفسهم بحديث هؤلاء.

- **أقوال النقاد في الراوي:**

ضعفه البزار[7] وابن معين[8] وأبو حاتم الرازي[9] وأبو داود[10] وابن حبان[11] والدارقطني[12] والبيهقي[13] وابن القيسراني[14] والزيلعي[15] والهيثمي[16] والبوصيري[17]

---

(1) يحيى بن أبي أنيسة، أبو زيد الجزري، من السادسة، مات سنة ست وأربعين ومائة، ت. انظر: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 588).

(2) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (452/2).

(3) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (50/3).

(4) هو زيد بن أبي أنيسة الجزري، أبو أسامة، أصله من الكوفة ثم سكن الرها، ثقة له أفراد، من السادسة، مات سنة تسع عشرة ومائة، وله ست وثلاثون سنة، ع. انظر: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 222).

(5) قال الباحث: تكرر هذا القول بتمامه عندما أورده الإمام يعقوب الفسوي في: "بَابِ مَنْ يُرْغَبُ عَنِ الرِّوَايَةِ عَنْهُمْ". انظر: المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (43/3).

(6) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (449/2).

(7) مسند البزار (296/3).

(8) تاريخ دمشق، لابن عساكر (53/64)، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للمزي (227/31).

(9) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (130/9).

(10) سؤالات الآجري أبا داود السجستاني (272/2).

(11) الثقات، لابن حبان (315/6).

(12) سنن الدارقطني (158/3).

(13) السنن الكبرى، للبيهقي (438/6).

(14) ذخيرة الحفاظ، لابن القيسراني (387/1).

(15) نصب الراية، للزيلعي (268/2).

(16) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، للهيثمي (4/2).

(17) إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة، للبوصيري (46/4).

وابن حجر[1]، وزاد أبو حاتم: ليس بالقوي، وكذا قال أبو زرعة الرازي[2].

وقال أحمد بن حنبل[3] والنسائي[4] وابن الجنيد[5] والساجي[6] والدارقطني[7] والبيهقي[8] والجورقاني[9] وابن الجوزي[10] والذهبي[11] وابن الملقن[12] والهيثمي[13]: متروك الحديث، وزاد الساجي: ضعيف جدًا، كان صدوقًا ولم يكن بالحافظ، وزاد البيهقي في موضع آخر[14]: لا يحتج به.

وقال الفلاس[15]: ضعيف في الحديث، واجتمع أصحاب الحديث على ترك حديثه إلا من لا يعلم.

وقال الجوزجاني[16]: غير ثقة، وقال النسائي مرة[17]: ليس بثقة.

وقال الذهبي مرة[18]: تالف.

---

(1) تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 588).

(2) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (130/9).

(3) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي (4/9).

(4) الضعفاء والمتروكون، للنسائي (ص: 109).

(5) الضعفاء والمتروكون، لابن الجوزي (191/3).

(6) إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (286/12).

(7) سنن الدارقطني (503/2)، سؤالات حمزة للدارقطني (ص: 262).

(8) السنن الكبرى، للبيهقي (651/7).

(9) الأباطيل والمناكير والصحاح والمشاهير، للجورقاني (526/1).

(10) التحقيق في مسائل الخلاف، لابن الجوزي (173/2).

(11) تنقيح التحقيق، للذهبي (344/1).

(12) البدر المنير، لابن الملقن (13/6).

(13) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، للهيثمي (266/4).

(14) السنن الكبرى، للبيهقي (430/9).

(15) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (130/9).

(16) أحوال الرجال، للجوزجاني (ص: 303).

(17) إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (285/12).

(18) الكاشف، للذهبي (361/2).

وقال ابن معين في موضع[1]: ليس حديثه بشيء، وقال في موضع[2]: ليس بشيء، وقال في موضع آخر هو[3] وابن المديني[4]: ضعيف لا يكتب حديثه، وقال ابن سعد[5]: ضعيف، وأصحاب الحديث لا يكتبون حديثه.

وقال البخاري[6]: ليس بذاك، وفي موضع آخر[7]: لا يتابع في حديثه، وقال أحمد بن حنبل في موضع آخر[8]: ليس ممن يكتب حديثه، وقال ابن حبان في موضع آخر [9]: كان ممن يقلب الأسانيد ويرفع المراسيل حتى إذا سمعها المبتدئ في الصناعة لم يشك أنها معمولة، لا يجوز الاحتجاج به بحال، وقال أبو عبد الله الحاكم[10]: ممن لا يحتج بروايته.

وتفرد ابن عدي بمخالفته هذا الجمع الكثير من أهل العلم الذي نبذوا حديث الراوي، فأشار إلى أنه ممن يكتب حديثه؛ وذلك بقوله[11]: يقع في رواياته ما يتابع عليه، وما لا يتابع عليه، وهو مع ضعفه يكتب حديثه.

وإضافة على وجود من ترك حديث الراوي هناك من اتهمه بالكذب، فكذبه أخوه زيد بن أبي أنيسة[12] وعبيد الله بن عمرو الرقي[13] وابن القيسراني[14] وابن الجوزي[15] وابن حجر مرة[16] والشوكاني[17] والألباني[18].

---

(1) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (9/ 130).

(2) تاريخ ابن معين، رواية الدارمي (ص: 226)، ورواية الدوري (4/ 415).

(3) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (9/ 130).

(4) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي (9/ 4).

(5) الطبقات الكبرى، لابن سعد (7/ 336).

(6) التاريخ الكبير (8/ 262)، الضعفاء الصغير، للبخاري (ص: 139).

(7) التاريخ الأوسط، للبخاري (2/ 161).

(8) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (9/ 130).

(9) المجروحين، لابن حبان (3/ 110).

(10) سؤالات السجزي للحاكم (ص: 198).

(11) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي (13/9).

(12) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (130/9).

(13) تاريخ دمشق، لابن عساكر (51/64).

(14) تذكرة الحفاظ، لابن القيسراني (ص: 352).

(15) العلل المتناهية في الأحاديث الواهية، لابن الجوزي (365/1).

(16) التلخيص الحبير، لابن حجر (374/1).

(17) نيل الأوطار، للشوكاني (284/1).

(18) إرواء الغليل، للألباني (1 /209).

- **خلاصة القول فيه، والمقارنة بين حكم الإمام يعقوب الفسوي وأحكام غيره من النقاد:**

الراوي متروك الحديث متهم بالكذب، والله سبحانه وتعالى أعلم.

وافق النقاد الإمام يعقوب الفسوي على تضعيفه، ووافقوه أيضًا على ترك حديثه سوى الإمام ابن عدي، وجاءت عبارة الإمام يعقوب الفسوي: "ضعيف، لا يُكْتَبُ حديثه إلا للمعرفة" بنحو عبارة الأئمة ابن المديني وابن سعد وابن معين -في أحد أقواله-.

25- الرواة الذين قال فيهم، "لَا يُكْتَبُ حَدِيثُهُ إِلَّا لِلْمَعْرِفَةِ، وَلَا يُحْتَجُّ بِرِوَايَتِهِ"، "مَرْغُوبٌ عَنْ حَدِيثِهِ وَرِوَايَتِهِ":

الراوي الأول: أُسَامَةُ بْنُ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ المَدَنِيُّ[1]:

- **قال يعقوب الفسوي**[2]: أسامة بن زيد بن أسلم لا يُكْتَبُ حديثه إلا للمعرفة، ولا يُحْتَجُّ بروايته.

- **أقوال النقاد في الراوي:**

قال البخاري[3]: قال لي علي بن المديني: هو ثقة، وأثنى عليه خيرًا، وذكره ابن خلفون[4] في الثقات.

وقال ابن المديني في موضع آخر[5]: هو عندنا ثقة، وليس بالقوي، وقد أنكر أصحابنا عليه أحاديث، وبنو زيد بن أسلم كلهم ليس بالأقوياء، وقال أحمد بن حنبل[6]: أخشى ألا يكون بقوي في الحديث، وقال النسائي[7]: ليس بالقوي.

وضعفه ابن معين[8] والجوزجاني[9] وابن عمار[10] وأبو داود[11] والنسائي[12] وابن القيسراني[13] والهيثمي[14].

---

(1) أسامة بن زيد بن أسلم العدوي، مولاهم المدني، من السابعة، مات في خلافة المنصور، ق. انظر: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 98).

(2) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (42/3).

(3) التاريخ الكبير، للبخاري (2/ 23).

(4) إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (54/2).

(5) سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني (ص: 96).

(6) العلل ومعرفة الرجال، لأحمد رواية ابنه عبد الله (473/2).

(7) الضعفاء والمتروكون، للنسائي (ص: 19).

(8) تاريخ ابن أبي خيثمة(339/4)، تاريخ ابن معين، رواية الدارمي(ص: 67)، سؤالات ابن الجنيد(ص: 381).

(9) أحوال الرجال، للجوزجاني (ص: 223-224).

(10) تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين، لابن شاهين (ص: 54).

(11) إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (53/2).

(12) إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (53/2).

(13) ذخيرة الحفاظ، لابن القيسراني (250/1).

(14) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، للهيثمي (255/4).

وقال الذهبي[1]: ضعفوه، وقال في موضع آخر[2]: رجل صالح، ضعفه أحمد بن حنبل وغيره لسوء حفظه.

وقال ابن عدي[3]: ضعيف يُكْتَبُ حديثه، ولم أجد له حديثًا منكرًا جدًا لا إسنادًا، ولا متنًا، وأرجو أنه صالح، وقال البرقي: ممن يُضَعَّف ويُكْتَبُ حديثه، وقال ابن الجارود[4]: ممن يحتمل حديثه.

وقال ابن حجر[5]: ضعيف من قبل حفظه. وبَيَّنَ ابن حبان سبب تضعيفه، فقال[6]: كان يهم في الأخبار ويخطئ في الآثار، حتى كان يرفع الموقوف ويوصل المقطوع ويسند المرسل.

وقال أحمد بن حنبل في موضع آخر[7]: منكر الحديث ضعيف.

وقال ابن معين في موضع[8]: ليس بشيء، وقال في موضع آخر[9]: ليس حديثه بشيء.

وقال ابن سعد[10]: ليس بحجة.

وقال ابن الجوزي[11]: ترك يحيى بن سعيد القطان حديثه.

- **خلاصة القول فيه، والمقارنة بين حكم الإمام يعقوب الفسوي وأحكام غيره من النقاد:**

الراوي ضعيف، والله سبحانه وتعالى أعلم.

وافق أغلب النقاد الإمام يعقوب الفسوي على تضعيفه، ووافقه بعضهم على تضعيفه ضعفًا شديدًا.

---

(1) الكاشف، للذهبي (232/1).

(2) المغني في الضعفاء (66/1)، ميزان الاعتدال، للذهبي (174/1).

(3) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي (82/2).

(4) إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (53/2).

(5) تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 98).

(6) المجروحين، لابن حبان (179/1).

(7) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (285/2).

(8) سؤالات ابن الجنيد (ص: 403).

(9) تاريخ ابن معين، رواية الدوري (157/3)، الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (285/2).

(10) الطبقات الكبرى، لابن سعد (483/5).

(11) الضعفاء والمتروكون، لابن الجوزي (95/1).

الراوي الثاني: عُثْمَانُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْقُرَشِيُّ الْوَقَّاصِيُّ[1]:

- **قال يعقوب الفسوي**[2]: عثمان بن عبد الرحمن القرشي-من ولد سعد بن أبي وقاص- يقال له الْوَقَّاصِيُّ، لا يَكْتُبُ أهل العلم حديثه إلا للمعرفة، ولا يُحْتَجُّ بروايته.

وذكره في[3]: بَابِ مَنْ يُرْغَبُ عَنِ الرِّوَايَةِ عَنْهُمْ.

- **أقوال النقاد في الراوي:**

قال الترمذي[4]: ليس عند أهل الحديث بالقوي، وقال البزار[5]: لين الحديث.

وضعفه ابن معين[6] والبيهقي[7] والذهبي[8] والهيثمي[9] وابن حجر[10].

وضعفه ابن المديني جدًّا[11].

وقال ابن عدي[12]: عامة أحاديثه مناكير، إما إسناده أو متنه منكرًا.

وقال ابن معين في موضع[13] وأبو داود[14] : ليس بشيء، وقال ابن القيسراني[15]: لا شيء في الحديث.

---

(1) عثمان بن عبد الرحمن بن عمر بن سعد بن أبي وقاص الزهري الوقاصي، أبو عمرو المدني، ويقال له المالكي، نسبة إلى جده الأعلى أبي وقاص مالك، من السابعة، مات في خلافة الرشيد، ت. انظر: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 385).

(2) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (49/3).

(3) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (36/3).

(4) سنن الترمذي (4 /540).

(5) مسند البزار (7 /25).

(6) تاريخ ابن معين، رواية الدوري (3 /361).

(7) السنن الكبرى، للبيهقي (245/4).

(8) تاريخ الإسلام، للذهبي (454/4).

(9) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، للهيثمي (87/3).

(10) التلخيص الحبير، لابن حجر (337/4).

(11) تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي (155/13).

(12) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي (273/6).

(13) الضعفاء الكبير، للعقيلي (3 /206).

(14) سؤالات الآجري أبا داود السجستاني (ص292).

(15) تذكرة الحفاظ، لابن القيسراني (ص: 399).

وقال أبو حاتم الرازي[1] والنسائي[2] والأزدي[3] والدارقطني[4] وأبو أحمد الحاكم[5] وابن القيسراني[6] والذهبي[7] والهيثمي[8] وابن حجر[9]: متروك الحديث، وزاد أبو حاتم: ذاهب الحديث كذاب، وقال مسلم[10]: ذاهب الحديث.

وقال البخاري: تركوه[11]، وفي موضع آخر: سكتوا عنه[12]، وقال الجوزجاني: ساقط[13].

وقال البرقي[14] والنسائي في موضع آخر[15]: ليس بثقة، ولا يُكْتُبُ حديثه.

وقال ابن الأثير الجزري[16]: ضعيف، لا يُكْتُبُ حديثه.

واتهمه بعض النقاد بالكذب ووضع الحديث، فقال ابن معين في موضع آخر: لا يُكْتُبُ حديثه، كان يكذب[17]، وقال ابن حبان: كان ممن يروى عن الثقات الأشياء الموضوعات، لا يجوز الاحتجاج به[18]، وقال صالح جزرة[19]: كان يضع الحديث، وقال الساجى[20]: يحدث بأحاديث بواطيل.

---

(1) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (6 /157).

(2) الضعفاء والمتروكون، للنسائي (ص: 75).

(3) الضعفاء والمتروكون، لابن الجوزي (169/2).

(4) سنن الدارقطني (175/4).

(5) إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (165/9).

(6) ذخيرة الحفاظ، لابن القيسراني (1443/3).

(7) تلخيص كتاب الموضوعات (ص: 33)، سير أعلام النبلاء، للذهبي (140/8).

(8) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، للهيثمي (93/4).

(9) تقريب التهذيب، لابن حجر (ص 385).

(10) الكنى والأسماء، لمسلم (569/1).

(11) التاريخ الكبير (238/6)، الضعفاء الصغير، للبخاري (ص: 98).

(12) التاريخ الأوسط، للبخاري (161/2).

(13) أحوال الرجال، للجوزجاني (ص 127).

(14) إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (165/9).

(15) تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للمزي (427/19).

(16) اللباب في تهذيب الأنساب، لابن الأثير الجزري (152/3).

(17) سؤالات ابن الجنيد (ص334).

(18) المجروحين، لابن حبان (98/2).

(19) تاريخ دمشق، لابن عساكر (91/43).

(20) إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (165/9).

- **خلاصة القول فيه، والمقارنة بين حكم الإمام يعقوب الفسوي وأحكام غيره من النقاد:**

الراوي متروك متهم بالكذب، والله سبحانه وتعالى أعلم.

وافق النقاد الإمام يعقوب الفسوي على تضعيفه، ووافقه أغلبهم على تضعيفه ضعفًا شديدًا، ووافقه بعضهم على عدم كتابة حديثه والاحتجاج به.

الراوي الثالث: سَعِيدُ بْنُ سَالِمٍ الْقَدَّاحُ الكُوفِيُّ[1] [2]:

- **قال يعقوب الفسوي**[3]: سعيد بن سالم القَدَّاح، وكان له رأي سوء، وكان داعية، مرغوب عن حديثه وروايته.

- **أقوال النقاد في الراوي:**

وثقه ابن معين[4] ومحمد بن السكري[5]، وذكره ابن خلفون في الثقات[6].

وقال ابن المديني[7]: كان ثقة، ولم يكن بالقوي.

وقال أبو زرعة الرازي[8]: إلى الصدق ما هو، وقال أبو حاتم الرازي[9]: محله الصدق.

وقال أبو داود[10] والذهبي[11] وابن عبد الهادي[12]: صدوق، وزاد أبو داود: يذهب إلى الإرجاء.

---

(1) القَدَّاح: نسبة تقال لمن يبرئ القِداح، وهو جمع قدح وهو السهم قبل أن ينصل ويراش، وتقال لصانع الأقداح أيضًا، وهي آنية للشرب. انظر: الأنساب للسمعاني (348/10).

(2) سعيد بن سالم القداح، أبو عثمان المكي، أصله من خراسان أو الكوفة الكوفي، من كبار التاسعة، مات سنة ست وسبعين ومائة، د س. انظر: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 236).

(3) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (54/3).

(4) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي (452/4)، الضعفاء والمتروكون، لابن الجوزي (319/1).

(5) إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (299/5).

(6) إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (299/5).

(7) سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني (ص: 115).

(8) الضعفاء لأبي زرعة الرازي في أجوبته على أسئلة البرذعي (872/3)، الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (31/4).

(9) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (31/4).

(10) تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للمزي (456/10).

(11) المغني في الضعفاء، للذهبي (260/1).

(12) تنقيح التحقيق، لابن عبد الهادي (79/1).

وقال ابن معين مرة[1] والنسائي[2] وابن القيسراني[3]: ليس به بأس، وزاد ابن معين في موضع آخر[4]: إنما كان يتكلم في رأي أبي حنيفة، ولكنه صدوق.

وقال ابن عدي[5]: حسن الحديث وأحاديثه مستقيمة، وهو عندي صدوق لا بأس به مقبول الحديث، وقال ابن وضاح [6]: صالح لا بأس به، وقال ابن الفرضي[7]: كان رجلاً صالحاً فاضلاً، وقال الفتني[8]: لا بأس به.

ونزل به بعض النقاد عن مرتبة الثقة مع الإشارة لوهمه في الحديث، فقال ابن الأثير الجزري[9]: كان مرجئًا يهم في الحديث، ليس به بأس، وقال ابن حجر[10]: صدوق يهم، ورمي بالإرجاء، وكان فقيهًا.

وقال العقيلي[11]: كان ممن يغلو في الإرجاء، وفي حديثه وهم.

وضعفه الساجي[12] وابن القيسراني مرة[13]، وذكره أبو العرب[14] وابن الجارود[15] والعقيلي[16] وابن الجوزي[17] في الضعفاء.

وقال ابن معين مرة[18]: ليس بشيء.

---

(1) تاريخ ابن معين، رواية الدوري (82/3).

(2) تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للمزي (456/10).

(3) ذخيرة الحفاظ، لابن القيسراني (786/2).

(4) تاريخ ابن معين، رواية ابن محرز (90/1).

(5) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي (454/4).

(6) إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (299/5).

(7) تاريخ علماء الأندلس، لابن الفرضي (205/1).

(8) تذكرة الموضوعات، للفتني (ص: 205).

(9) اللباب في تهذيب الأنساب، لابن الأثير الجزري (17/3).

(10) تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 236).

(11) الضعفاء الكبير، للعقيلي (108/2).

(12) إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (298/5).

(13) تذكرة الحفاظ، لابن القيسراني (ص: 82)

(14) إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (299/5).

(15) إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (299/5).

(16) الضعفاء الكبير، للعقيلي (108/2).

(17) الضعفاء والمتروكون، لابن الجوزي (319/1).

(18) المجروحين، لابن حبان (320/1).

وقال العجلي[1]: ليس بحجة، وقال عثمان الدارمي[2]: ليس بذاك في الحديث، وقال ابن حبان[3]: كان يرى الإرجاء، وكان يهم في الأخبار حتى يجيء بها مقلوبة حتى خرج بها عن حد الاحتجاج به.

وقال ابن القيسراني مرة أخرى[4]: متروك.

- **خلاصة القول فيه، والمقارنة بين حكم الإمام يعقوب الفسوي وأحكام غيره من النقاد:**

الراوي صدوق مرجئ يهم، والله سبحانه وتعالى أعلم.

وافق بعض النقاد الإمام يعقوب الفسوي على تضعيفه، وخالفهم أغلب النقاد بتوثيقهم له مع إشارتهم لبدعته التي أشار إليها الإمام يعقوب الفسوي "وكان له رأي سوء، وكان داعية"، ولعل هذا الذي دفعه لترك حديثه بقوله: "مرغوب عن حديثه وروايته".

26- الرواة الذين قال فيهم، "يُنْسَبُ إِلَى الْكَذِبِ":

الراوي: إِبْرَاهِيْمُ بنُ مُحَمَّدِ بنِ أَبِي يَحْيَى الأَسْلَمِيُّ المَدَنِيُّ[5]:

- **قال يعقوب الفسوي**[6]: إبراهيم بن أبي يحيى أخوهم، جَهْمِيٌّ، قَدَرِيٌّ، مُعْتَزِلِيٌّ، رَافِضِيٌّ يُنْسَبُ إلى الكذب.

وقال في موضع آخر[7]: حدثنا أبو صالح[8] عن الليث بن سعد عن خالد بن يزيد عن سعيد بن أبي هلال عن عمر بن صهبان وهو خال إبراهيم بن أبي يحيى، وهو منكر الحديث ضعيف، وأما إبراهيم فمتروك مهجور.

---

(1) معرفة الثقات، للعجلي (399/1).

(2) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي (452/4)، الضعفاء والمتروكون، لابن الجوزي (319/1).

(3) المجروحين، لابن حبان (320/1).

(4) معرفة التذكرة، لابن القيسراني (ص: 99).

(5) إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى الأسلمي، أبو إسحاق المدني، من السابعة مات سنة أربع وثمانين ومائة، ق. انظر: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 93).

(6) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (55/3).

(7) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (55/3).

(8) هو عبد الله بن صالح.

- **أقوال النقاد في الراوي:**

وثقه الشافعي[1]، وقال مرة[2]: أخبرني من لا أتهم، عن سهيل وغيره، يعني إبراهيم بن أبي يحيى. وقد حَسَّنَ حاله أيضًا: ابن الأصبهاني، وابن عُقْدة، وابن عدي.

قال ابن عدي[3]: سألت أحمد بن سعيد (يعني ابن عُقْدة)، فقلت: تعلمُ أحدًا أحسنَ القولَ في إبراهيم بن أبي يحيى غير الشافعي؟ فقالَ لي: نعم، حدثنا أحمد بن يحيى الأودي، قال: سألت حمدان بن الأصبهاني، يعني محمدًا، فقلتُ: أتدين بحديثِ إبراهيم بن أبي يحيى؟ فقال: نعم.

وقال ابن عدي[4]: ثُمَّ قال لي أحمد بن محمد بن سعيد (يعني ابن عقدة): نظرتُ في حديثِ إبراهيم بن أبي يحيى كثيرًا، وليس هو بمنكرِ الحديث.

وقال ابن عدي[5]: وهذا الذي قاله كما قال، وقد نظرتُ أنا أيضًا في حديثهِ الكثير، فلم أجد فيه منكرًا إلا عن شيوخٍ يحتملون.

إلى أنْ قال[6]: وهذا الذي قاله ابن سعيد كما قال، وقد نظرتُ أنا في أحاديثِهِ، وتبحَّرْتُها، وفتَّشْت الكلَّ منها، فليسَ فيها حديثٌ منكر، وإنَّما يروي المنكر إذا كان العهدة من قِبَل الراوي عنهُ، أو من قِبَل من يروي إبراهيمُ عنه، وكأنَّه أتى من قِبَل شيخه لا من قِبَلِه، وهو في جملةِ من يُكْتب حديثُه.

وضعفه وابن عبد الهادي[7] والذهبي[8] وابن الملقن[9] الشوكاني[10] والحسن بن أحمد الصنعاني[11]، وقال الدارقطني[12]: ضعيف الحديث، ضعيف الدِّينِ، رافضي، قدري.

---

(1) الأم، للشافعي (234/2)، السنن الكبرى، للبيهقي (378/1).

(2) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي (357/1)، معرفة السنن والآثار، للبيهقي (333/9).

(3) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي (357/1).

(4) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي (357/1).

(5) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي (358/1).

(6) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي (367/1).

(7) تنقيح التحقيق، لابن عبد الهادي (360/4).

(8) تنقيح التحقيق (32/2)، ميزان الاعتدال، للذهبي (57/1).

(9) البدر المنير، لابن الملقن (634/7).

(10) نيل الأوطار، للشوكاني (182/5).

(11) فتح الغفار الجامع لأحكام سنة نبينا المختار، للرباعي (975/2).

(12) سؤالات السلمي للدارقطني (ص: 90).

وقال أبو عبد الله الحاكم[1]: ليس بالقوي عندهم، وقال ابن الجوزي[2]: ضعيف بمرة.

وقال ابن معين[3] وأبو زرعة الرازي[4] وابن القيسراني[5]: ليس بشيء، وقال مالك بن أنس[6]: ليس هو في حديثه بذاك، وقال العجلي[7] وابن معين مرة[8]: لا يكتب حديثه، وقال ابن سعد: كان كثير الحديث، ترك حديثه، ليس يكتب، وقال الحازمي[9]: ليس ممن يُفْرح بحديثه، وقال الجوزجاني[10]: فيه ضروب من البدع فلا يشتغل بحديثه فإنه غير مقنع ولا حجة، وقال محمد بن سحنون[11]: لا يحتج بحديثه عند الأئمة جميعها، لا أعلم بين الأئمة اختلافًا في إبطال الحجة بحديثه، وقال البيهقي[12]: غير محتج به.

وقد تركه جماعة كبيرة من أئمة النقد كما فعل يعقوب الفسوي.

قال أبو حاتم الرازي[13] والحسين بن إدريس الأنصاري[14] والنسائي[15] والأزدي[16] والدارقطني[17] والخليلي[18] وابن الجوزي[19] والإشبيلي[20] وابن القيسراني[21]

---

(1) سؤالات السجزي للحاكم (ص: 221).

(2) التحقيق في مسائل الخلاف، لابن الجوزي (138/2).

(3) سؤالات ابن الجنيد (ص: 279).

(4) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (127/2).

(5) تذكرة الحفاظ، لابن القيسراني (ص: 91).

(6) الضعفاء الكبير، للعقيلي (62/1).

(7) معرفة الثقات، للعجلي (209/1).

(8) تاريخ ابن معين، رواية الدوري (95/3).

(9) الاعتبار في الناسخ والمنسوخ من الآثار، للحازمي (ص: 189).

(10) أحوال الرجال، للجوزجاني (ص: 218).

(11) إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (286/1). قال الباحث: في كلام الإمام محمد بن سحنون نظر؛ لوجود من قوَّى حال الراوي كما تقدم.

(12) الأسماء والصفات، للبيهقي (250/2).

(13) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (126/2).

(14) سؤالات أبي داود للإمام أحمد (ص: 225).

(15) تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للمزي (187/2).

(16) إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (287/1).

(17) سنن الدارقطني (156/4).

(18) الإرشاد في معرفة علماء الحديث، للخليلي (308/1).

(19) العلل المتناهية في الأحاديث الواهية، لابن الجوزي (250/1).

(20) الأحكام الوسطى، للإشبيلي (1/ 338).

(21) ذخيرة الحفاظ، لابن القيسراني (352/1).

والذهبي[1] وابن القيم[2] وابن حجر[3] والسيوطي[4]: متروك، وقال البخاري[5] وأحمد بن حنبل[6]: ترك الناس حديثه، وزاد: لا يكتب حديثه، كان يروى أحاديث منكرة ليس لها أصل، وكان يأخذ حديث الناس يضعها في كتبه، وقال الساجي[7]: كان يرى القدر، تركه يحيى بن سعيد، وأهل الحديث.

وقال ابن معين[8] وأحمد بن حنبل[9] والعجلي[10] وابن الجارود[11] والنسائي[12] وابن الجوزي[13]: ليس بثقة، وزاد أحمد بن حنبل: ولا في دينه، وزاد النسائي: ولا يكتب حديثه، وقال أبو أحمد الحاكم: ذاهب الحديث. وقال ابن القطان[14]: هالك، وقال مقبل بن هادي الوادعي[15]: تالف.

ونسبه جلة من الأئمة إلى الكذب كما قال يعقوب الفسوي، ومنهم: مالك بن أنس[16] ويحيى القطان[17] وابن المديني[18] وابن معين[19].

---

(1) تنقيح التحقيق، للذهبي (149/2).
(2) جامع المسانيد والسنن، لابن كثير (545/1).
(3) تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 93).
(4) حاشية السندي على سنن ابن ماجه، للسندي (492/1).
(5) التاريخ الكبير، للبخاري (323/1).
(6) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (126/2)، الضعفاء الكبير، للعقيلي (62/1).
(7) إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (285/1).
(8) تاريخ ابن معين، رواية الدوري (162/3)، تاريخ ابن أبي خيثمة (359/4).
(9) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (126/2)، الضعفاء الكبير، للعقيلي (62/1).
(10) إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (286/1).
(11) إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (287/1).
(12) تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للمزي (187/2).
(13) الضعفاء والمتروكون، لابن الجوزي (51/1).
(14) بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام، لابن القطان (467/4).
(15) أحاديث معلة ظاهرها الصحة، لمقبل بن هادي الوادعي (ص: 208).
(16) الضعفاء والمتروكون، لابن الجوزي (51/1).
(17) العلل ومعرفة الرجال، لأحمد رواية ابنه عبد الله (535/2).
(18) سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني (ص: 124).
(19) تاريخ ابن معين، رواية الدوري (165/3)، الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (126/2).

ويزيد بن هارون[1] وابن البرقي[2] وأبو حاتم الرازي[3] وأبو داود[4] وابن الجارود[5] والبزار [6] وابن حبان[7] وابن القيسراني[8].

وقال بشر بن المفضل[9]: سألت فقهاء المدينة عن إبراهيم بن أبي يحيى فكلهم يقول: كذاب، وقال الزيلعي[10] والعراقي[11]: رمي بالرفض والكذب.

ولكن الشافعي لم يعبأ بكل من كذبه، وكان يبعده عن الكذب، قال الربيع بن سليمان[12]: سمعت الشافعي يقول: كان إبراهيم بن أبي يحيى قدريًا، قيل للربيع: فما حمل الشافعي على أن روى عنه؟ قال: كان يقول لأن يَخِرَّ إبراهيم من بعد أحب إليه من أن يكذب، وكان ثقة في الحديث.

- خلاصة القول فيه، والمقارنة بين حكم الإمام يعقوب الفسوي وأحكام غيره من النقاد:

الراوي متروك منسوب إلى الكذب، والله سبحانه وتعالى أعلم.

وافق أغلب النقاد الإمام يعقوب الفسوي على تضعيفه، ووافقه كثير منهم على ترك حديثه، ورماه جُلَّة منهم بالكذب، بينما وثقه الشافعي وابن الأصبهاني وابن عُقْدة وابن عدي.

ويبدو أنَّ أكثرَ النَّقْدِ الموجَّه إليه كان بسبب كذبه وعقيدته، حيث نصَّ عددٌ منهم أنَّه كان معتزليًّا قدَريًّا جهميًّا رافضيًّا.

قال الإمام يحيى القطان[13]: "لم يترك إبراهيم بن أبي يحيى للقدر، إنما ترك للكذب".

---

(1) الضعفاء الكبير، للعقيلي (62/1)، سؤالات الترمذي للبخاري (318/1).

(2) سير أعلام النبلاء، للذهبي (412/7).

(3) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (126/2).

(4) الضعفاء الكبير، للعقيلي (62/1)، تاريخ الإسلام، للذهبي (805/4).

(5) إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (287/1).

(6) تهذيب التهذيب، لابن حجر (161/1).

(7) المجروحين، لابن حبان (105/1).

(8) تذكرة الحفاظ، لابن القيسراني (ص: 123).

(9) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (126/2).

(10) نصب الراية، للزيلعي (357/1).

(11) تخريج أحاديث إحياء علوم الدين، للعراقي (399/1).

(12) السنن الكبرى، للبيهقي (378/1).

(13) المجروحين، لابن حبان (105/1).

وقال بشر بن عمر: نهاني مالك بن أنس عن إبراهيم بن أبي يحيى، قلت: من أجل القدر تنهاني؟ قال[1]: "ليس هو في دينه بذاك"، وقال مرة[2]: "ليس هو في حديثه بذاك".

وعندما سئل ابن المبارك عن سبب تركه لحديث إبراهيم بن أبي يحيى أجاب قائلًا[3]: "كان مجاهرًا بالقدر، وكان اسم القدر يغلب عليه، وكان صاحب تدليس".

وقد حاول ابن حبان أن يعتذر لرواية الشافعي عنه وإكثار الاحتجاج به، فقال[4]: "وأما الشافعي فإنه كان يجالسه في حداثته، ويحفظ عنه حفظ الصبي، والحفظ في الصغر كالنقش في الحجر، فلما دخل مصر في آخر عمره فأخذ يصنف الكتب المبسوطة احتاج إلى الأخبار ولم تكن معه كتبه فأكثر ما أودع الكتب من حفظه، فمن أجله ما روى عنه، وربما كنى عنه ولا يسميه في كتبه".

ويعتذر الباحث أيضًا لرواية الإمام الشافعي عنه بما قاله الإمام العلائي[5]: "الأكثرون ضعفوه، وتَبَيَّنَ لهم من حاله ما لم يطلع عليه الإمام الشافعي رحمه الله".

27- الرواة الذين قال فيهم، "كَذَّابٌ"، "يَضَعُ الْحَدِيث"، "كَذَّابٌ يَضَعُ الْحَدِيث":

الراوي الأول: الْحَسَنُ بْنُ زِيَادٍ اللُّؤْلُؤِيُّ[6] الكُوفِيُّ[7]:

- **قال يعقوب الفسوي**[8]: الحسن اللؤلؤي كذاب.

- **أقوال النقاد في الراوي:**

وثقه مسلمة بن قاسم[9]، وذكره ابن حبان في الثقات[10].

---

(1) الضعفاء الكبير، للعقيلي (62/1).

(2) الضعفاء الكبير، للعقيلي (62/1).

(3) المجروحين، لابن حبان (105/1).

(4) المجروحين، لابن حبان (107/1).

(5) جامع التحصيل، للعلائي (ص: 93).

(6) اللؤلؤي: هذه النسبة لجماعة كانوا يبيعون اللؤلؤ. انظر: الأنساب، للسمعاني (230/11).

(7) الحسن بن زياد اللؤلؤي، صاحب رأي، روى عن سعيد بن عبيد الطائي وابن جريج ومالك بن مغول وأيوب بن عتبة والحسن بن عمارة، روى عنه على بن هاشم بن مرزوق. انظر: الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (15/3).

(8) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (56/3).

(9) لسان الميزان، لابن حجر (48/3).

(10) الثقات، لابن حبان (168/8).

وضعفه ابن معين[1] وأحمد بن حنبل[2] وأبو حاتم الرازي[3] وابن عدي[4] وابن الأثير الجزري[5]، وزاد أبو حاتم: ليس بثقة ولا مأمون، وكذا قال أبو داود[6] والنسائي[7].

وقال ابن معين[8]: ليس بشيء، وقال صالح جزرة[9]: ليس بشيء، لا هو محمود عند أصحابنا، ولا عندهم –يعني أصحابه–، قيل له بأي شيء تتهمه؟ قال: بداء سوء، وليس هو في الحديث بشيء، وقال السمعاني[10]: ليس في الحديث بشيء.

وقال ابن المديني[11] والنسائي مرة[12]: لا يُكتَبُ حديثه.

وتركه الدارقطني[13] والهيثمي[14].

ورماه بالكذب ابن معين[15] وأبو داود[16] والنسائي[17] والساجي[18] والعقيلي[19] والدارقطني[20] وابن الملقن[21].

---

(1) الضعفاء الكبير، للعقيلي (227/1).
(2) تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي (275/8)، الضعفاء والمتروكون، لابن الجوزي (202/1).
(3) الجرح والتعديل (15/3)، علل الحديث، لابن أبي حاتم (615/6).
(4) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي (162/3).
(5) اللباب في تهذيب الأنساب، لابن الأثير الجزري (136/3).
(6) تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي (275/8).
(7) الضعفاء والمتروكون، للنسائي (ص: 34).
(8) الضعفاء الكبير، للعقيلي (227/1).
(9) تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي (275/8).
(10) الأنساب، للسمعاني (231/11).
(11) تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي (275/8).
(12) الضعفاء والمتروكون، لابن الجوزي (202/1).
(13) سؤالات البرقاني للدارقطني (ص: 23).
(14) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، للهيثمي (262/6).
(15) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (15/3).
(16) ميزان الاعتدال، للذهبي (491/1).
(17) تسمية من لم يرو عنه غير رجل واحد، للنسائي (ص: 124).
(18) لسان الميزان، لابن حجر (48/3).
(19) لسان الميزان، لابن حجر (48/3).
(20) تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي (275/8).
(21) البدر المنير، لابن الملقن (501/5).

وقال ابن نمير[1]: يُكذب على ابن جريج، وقال أبو ثور بن إبراهيم[2]: ما رأيت أكذب من اللؤلؤي، كان على طرف لسانه ابن جريج، عن عطاء.

- **خلاصة القول فيه، والمقارنة بين حكم الإمام يعقوب الفسوي وأحكام غيره من النقاد:**

الراوي كذاب، والله سبحانه وتعالى أعلم.

وافق أغلب النقاد الإمام يعقوب الفسوي على تضعيفه تضعيفًا شديدًا، ووافقه كثير منهم على تكذيبه.

الراوي الثاني: الـهَيْثَمُ بْنُ عَدِيّ بْنِ عَبْد الرَّحْمَن الطّائيُّ الكُوفيُّ[3]:

- **قال يعقوب الفسوي**[4]: الهيثم بن عدي كذاب.

- **أقوال النقاد في الراوي:**

ضعفه ابن المديني[5] وابن عدي جدًا[6] وابن القيسراني[7] وابن الأثير[8] والهيثمي[9] وابن الغزي[10]، وزاد ابن المديني: الهيثم بن عدي أوثق عندي من الواقدي، ولا أرضاه في الحديث، ولا في الأنساب، ولا في شيء، وزاد ابن عدي: لا يعتمد على رواياته عمن روى عنهم، وقال مرة[11]: ما أقل ما له من المسندات، وإنما هو صاحب أخبار وأسمار ونسب وأشعار، وزاد ابن القيسراني: لا يعتمد على رواياته عمن روى عنهم، وزاد الهيثمي: نسب إلى الكـذب.

---

(1) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي (162/3).

(2) تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي (275/8).

(3) الهيثم بن عدى بن عبد الرحمن بن زيد، أبو عبد الرحمن الطائي، روى عن الاعمش وابن ابى ليلى ومجالد وهشام بن عروة ومسعر وصديق بن موسى، روى عنه إسماعيل بن توبة وحجاج بن حمزة الخشابي. انظر: الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (85/9).

(4) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (56/3).

(5) الضعفاء الكبير، للعقيلي (352/4)، تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي (76/16).

(6) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي (112/3).

(7) ذخيرة الحفاظ، لابن القيسراني (1704/3).

(8) الكامل في التاريخ، لابن الأثير (529/5).

(9) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، للهيثمي (146/2).

(10) ديوان الإسلام، لابن الغزي (348/4).

(11) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي (401/8).

وذكـره ابن الجارود[1] وابن السكن[2] والدارقطني[3] في الضعفاء.

وقال أبو زرعة الرازي[4] والبخاري[5]: سكتوا عنه، وقال أبو زرعة مرة[6] وكذلك ابن معين[7]: ليس بشيء، وقال النسائي[8]: منكر الحديث، وقال أبو عبد الله الحاكم[9]: حدث عن جماعة من الثقات أحاديث منكرة، وقال النقاش[10]: حدث عن الثقات بأحاديث منكرة.

وقال أبو نعيم[11]: في فضله وجلالته يوجد في حديثه المناكير عن الثقات، وقال ابن معين[12] والبخاري[13]: ليس بثقة، كان يكذب.

وقال ابن مهدي[14]: غير ثقة، وقال ابن يونس[15]: غير موثق.

وقال يعقوب بن شيبة[16]: كانت له معرفة بأمور الناس وأخبارهم، ولم يكن في الحديث بالقوي، ولا كانت له معرفة وبعض الناس يحمل عليه في صدقه.

وقال الخليلي[17]: غير متفق عليه عند الحفاظ، لينوه، وقال ابن الجوزي[18]: ولم يكن عند المحدثين بثقة.

---

(1) لسان الميزان، لابن حجر (210/6).

(2) لسان الميزان، لابن حجر (210/6).

(3) الضعفاء والمتروكون، للدارقطني (135/3).

(4) سؤالات البرذعي لأبي زرعة الرازي ومعه كتاب أسامي الضعفاء له (ص: 369).

(5) التاريخ الكبير (218/8)، التاريخ الأوسط (265/2)، الضعفاء الصغير، للبخاري (ص: 138).

(6) سؤالات البرذعي لأبي زرعة الرازي ومعه كتاب أسامي الضعفاء له (ص: 161).

(7) من كلام أبي زكريا يحيى بن معين في الرجال (ص: 77).

(8) لسان الميزان، لابن حجر (210/6).

(9) المدخل إلى الصحيح، للحاكم أبي عبد الله (ص: 225).

(10) لسان الميزان، لابن حجر (210/6).

(11) الضعفاء (ص: 159)، المسند المستخرج على صحيح مسلم، لأبي نعيم الأصفهاني (85/1).

(12) تاريخ ابن معين، رواية الدوري (363/3)، الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (85/9).

(13) ميزان الاعتدال، للذهبي (324/4).

(14) تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين، لابن شاهين (ص: 191).

(15) لسان الميزان، لابن حجر (210/6).

(16) لسان الميزان، لابن حجر (210/6).

(17) الإرشاد في معرفة علماء الحديث، للخليلي (895/3).

(18) المنتظم، لابن الجوزي (177/10).

وتركه بعض النقاد، فقال أبو حاتم الرازي[1] والنسائي[2] والبيهقي[3] وابن القيسراني[4] والذهبي[5] والهيثمي[6] والداوودي[7] وابن العماد[8]: متروك الحديث، وقال الذهبي مرة[9]: تركوه، وقال مرة[10]: واه، وقال مرة أخرى هو[11] والجوزجاني[12]: ساقط.

ورماه بعضهم بالكذب، فقال ابن مهدي[13] والعجلي[14] وأبو داود[15] والهيثمي[16]: كذاب، وقال الساجي[17]: كان يكذب، وقال عبد الملك بن عبد الحميد[18]: ذاكروا أبا عبد الله بحديث وأنا حاضر، فقال: من يرو ذا كذب، فقال له رجل: الهيثم بن عدي عن مجالد؛ فتبسم أبو عبد الله متعجبًا من ذلك، وأظنه قد قال: في هذا الموضع كذب، وقال العباس بن محمد الدوري[19]: سمعت بعض أصحابنا يقول: قالت جارية الهيثم بن عدى: كان مولاي يقوم عامة الليل يصلى فإذا أصبح جلس يكذب.

- **خلاصة القول فيه، والمقارنة بين حكم الإمام يعقوب الفسوي وأحكام غيره من النقاد:**

الراوي متروك الحديث متهم بالكذب، والله سبحانه وتعالى أعلم.

---

(1) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (85/9).

(2) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي 401/8)، تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي (76/16).

(3) شعب الإيمان، للبيهقي (395/11).

(4) ذخيرة الحفاظ، لابن القيسراني (1704/3).

(5) المستدرك على الصحيحين للحاكم (126/3).

(6) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، للهيثمي (43/9).

(7) طبقات المفسرين، للداوودي (355/2).

(8) شذرات الذهب في أخبار من ذهب، لابن العماد (39/3).

(9) المغني في الضعفاء، للذهبي (717/2).

(10) المقتنى في سرد الكنى، للذهبي (369/1).

(11) المستدرك على الصحيحين للحاكم (95/3).

(12) أحوال الرجال، للجوزجاني (ص: 339).

(13) تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين، لابن شاهين (ص: 191).

(14) الثقات، للعجلي (ص: 462).

(15) سؤالات الآجري (311/2).

(16) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، للهيثمي (10/10).

(17) لسان الميزان، لابن حجر (210/6).

(18) الضعفاء الكبير، للعقيلي (352/4).

(19) تاريخ ابن معين، رواية الدوري (364/3).

وافق النقاد الإمام يعقوب الفسوي على تضعيفه، ووافقه أغلبهم على شِدَّة تضعيفه، ووافقه بعضهم على رميه بالكذب.

الراوي الثالث: سُلَيْمَانُ بْنُ عَمْرٍو النَّخَعِيُّ الكُوفِيُّ[1]:

- **قال يعقوب الفسوي**[2]: أبو داود النخعي اسمه سليمان بن عمرو، قدري، رجل سُوء، كذاب، كان يُكَذِّبُ مُجَاوِبَه[3]....، وكان هو وأبو البختري يضعون الحديث.

- **أقوال النقاد في الراوي:**

قال ابن عمار[4]: لا شيء، وقال الزيلعي[5] والعراقي[6]: مجمع على ضعفه.

وتركه أبو حاتم الرازي[7] وابن خراش[8] والنسائي[9] والدارقطني[10] وأبو أحمد الحاكم[11] والهيثمي[12].

وقال أبو نعيم الأصفهاني[13]: ذاهب الحديث، وقال ابن حجر[14]: ساقط، وقال يزيد بن هارون[15]: لا يحل لأحد أن يروي عنه.

---

(1) سليمان بن عمرو النخعي، وهو ابن عمرو بن عبد الله بن وهب النخعي، أبو داود الكوفي، روى عن أبى حازم وأبى الحوثرة. انظر: الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (132/4).

(2) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (57/3).

(3) لعله يريد جرأته على من يدقق معه في الحديث.

(4) تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي (20/10).

(5) تخريج أحاديث الكشاف، للزيلعي (400/2).

(6) تخريج أحاديث إحياء علوم الدين، للعراقي (605/2).

(7) علل الحديث، لابن أبي حاتم (278/5).

(8) تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي (20/10).

(9) الضعفاء والمتروكون، للنسائي (ص: 48).

(10) سؤالات السلمي، للدارقطني (ص: 190).

(11) الأسامي والكنى، لأبي أحمد الحاكم (5/5).

(12) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، للهيثمي (77/5).

(13) حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، لأبي نعيم الأصفهاني (254/3).

(14) الدراية في تخريج أحاديث الهداية، لابن حجر (295/2).

(15) الموضوعات، لابن الجوزي (86/2).

ورماه بالكذب شريك بن عبد الله النخعي[1] وأبو الوليد الطيالسي[2] وأبو معمر القطيعي[3] وإسحاق بن راهويه[4] وابن معين[5] وأحمد بن حنبل[6] وقتيبة بن سعيد[7] والدارقطني[8] وابن القطان[9] وابن القيسراني[10] وابن الجوزي[11] وابن عبد الهادي[12] والذهبي[13] والعراقي[14] والهيثمي[15] والسخاوي[16] والسيوطي[17] والشوكاني[18].

ووصفه بوضع الحديث ابن المديني[19] والجوزجاني[20] وصالح جزرة[21] وأحمد بن حنبل أيضًا[22] وابن عبد الهادي أيضًا[23].

ونقل ابن عدي[24] والإشبيلي[25] الإجماع على أنه كان يضع الحديث.

---

(1) تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي (20/10).

(2) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (132/4).

(3) تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي (20/10).

(4) التاريخ الأوسط، للبخاري (291/2).

(5) تاريخ ابن معين، رواية الدوري (398/4).

(6) العلل ومعرفة الرجال، لأحمد رواية ابنه عبد الله (542/2).

(7) التاريخ الأوسط (291/2)، الضعفاء الصغير، للبخاري (ص: 69).

(8) الضعفاء والمتروكين، للدارقطني (ص: 25).

(9) بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام، لابن القطان (226/3).

(10) ذخيرة الحفاظ، لابن القطان (282/1).

(11) الموضوعات، لابن الجوزي (47/1).

(12) تنقيح التحقيق، لابن عبد الهادي (410/1).

(13) تلخيص كتاب الموضوعات (ص: 277)، المغني في الضعفاء (282/1)، ميزان الاعتدال، للذهبي (216/2).

(14) تخريج أحاديث إحياء علوم الدين، للعراقي (605/2).

(15) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، للهيثمي (17/4).

(16) المقاصد الحسنة، للسخاوي (ص: 232).

(17) اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة، للسيوطي (106/1).

(18) الفوائد المجموعة، للشوكاني (ص: 15).

(19) تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي (20/10).

(20) أحوال الرجال، للجوزجاني (ص: 330).

(21) الأسامي والكنى، لأبي أحمد الحاكم (5/5)، تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي (20/10).

(22) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (132/4).

(23) تنقيح التحقيق، لابن عبد الهادي (411/1).

(24) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي (228/4).

(25) الأحكام الوسطى، للإشبيلي (134/3).

وقال ابن عبد البر[1]: هو عندهم كذاب يضع الحديث، كذبه يحيى وأحمد وقتيبة وشريك وإسحاق، وتابعهم سائر أهل العلم بالحديث، وتركوا حديثه.

وقال ابن حجر[2]: كذبه ونسبه إلى الوضع من المتقدمين والمتأخرين ممن نقل كلامهم في الجرح أو ألفوا فيه فوق الثلاثين نفسًا.

وممن جمع بين تكذيبه ووضعه للحديث كما فعل يعقوب الفسوي، أبو حاتم الرازي[3] والفلاس[4] والمفصل بن غسان الغلابي[5] وأبو عبد الله الحاكم[6] والكناني[7].

وقال ابن معين مرة[8]: كان رجل سوء، كذاب خبيث، قدري، ولم يكن ببغداد رجل إلا وهو خير منه، كان يضع الحديث، وقال ابن معين مرة أخرى[9]: ليس بشيء، يكذب، يضع الحديث.

وقال ابن حبان[10]: كان رجلا صالحًا في الظاهر إلا أنه كان يضع الحديث وضعًا، وكان قدريًّا، لا تحل كتابة حديثه إلى على جهة الاختبار، ولا ذكره إلا من طريق الاعتبار.

- **خلاصة القول فيه، والمقارنة بين حكم الإمام يعقوب الفسوي وأحكام غيره من النقاد:**

الراوي كذاب يضع الحديث، والله سبحانه وتعالى أعلم.

وافق النقاد الإمام يعقوب الفسوي على تضعيفه تضعيفًا شديدًا، ووافقه أغلبهم على رميه بالكذب والوضع، وجاءت عبارة الإمام يعقوب الفسوي بنحو عبارة الإمام ابن معين -في أحد أقواله-.

---

(1) لسان الميزان، لابن حجر (163/4).
(2) لسان الميزان، لابن حجر (163/4).
(3) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (132/4).
(4) تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي (20/10).
(5) تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي (20/10).
(6) سؤالات السجزي، للحاكم (ص: 99).
(7) تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة، للكناني (65/1).
(8) تاريخ ابن معين، رواية الدوري (554/3).
(9) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (132/4).
(10) المجروحين، لابن حبان (333/1).

الراوي الرابع: وَهْبُ بنُ وَهْبِ بنِ كَثِيْرٍ الأَسَدِيُّ الْقُرَشِيُّ، أَبُو البَخْتَرِيُّ[1]:

– **قال يعقوب الفسوي**[2]: أبو داود النخعي اسمه سليمان بن عمرو، قدري، رجل سُوء، كذاب، كان يُكَذِّبُ مُجَاوِبَه[3]....، وكان هو وأبو البختري يضعون الحديث.

وذكره في[4]: بَابِ مَنْ يُرْغَبُ عَنِ الرِّوَايَةِ عَنْهُمْ.

– **أقوال النقاد في الراوي:**

ضعفه ابن معين[5] والدارقطني[6] وابن ناصر الدين[7].

وقال ابن سعد[8]: لم يكن في الحديث بذاك، روى منكرات؛ فترك حديثه.

وتركه جماعة كبيرة من الأئمة، فقال مسلم[9] والنسائي[10] والدارقطني[11] والذهبي[12]: متروك الحديث، وقال النسائي[13] والذهبي[14] مرة: ليس بثقة، وزاد النسائي: ولا يُكْتُب حديثه، كذاب خبيث.

وقال البخاري[15]: سكتوا عنه، وقال أحمد بن حنبل[16]: مطروح الحديث، وقال أبو أحمد

---

(1) وهب بن وهب، أبو البختري القرشي، القاضي ببغداد، وهو ابن وهب بن كثير بن عبد الله بن ربيعة بن الأسود بن المطلب بن أسد ابن عبد العزى، توفي بها سنة مائتين، روى عن هشام بن عروة وجعفر بن محمد. انظر: الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (25/9).

(2) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (57/3).

(3) لعله يريد جرأته على من يدقق معه في الحديث.

(4) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (44/3).

(5) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي (333/8).

(6) المؤتلف والمختلف، للدارقطني (1948/4).

(7) توضيح المشتبه، لابن ناصر الدين (296/7).

(8) الطبقات الكبرى، لابن سعد (240/7).

(9) الكنى والأسماء، لمسلم (153/1).

(10) الضعفاء والمتروكون، للنسائي (ص: 104).

(11) العلل الواردة في الأحاديث النبوية، للدارقطني (36/13).

(12) سير أعلام النبلاء، للذهبي (107/8).

(13) لسان الميزان، لابن حجر (400/8).

(14) تاريخ الإسلام، للذهبي (1259/4).

(15) التاريخ الكبير (170/8)، التاريخ الأوسط (320/2)، الضعفاء الصغير، للبخاري (ص: 136).

(16) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (25/9).

الحاكم[1] والخطيب البغدادي[2]: ذاهب الحديث، وقال العقيلي[3]: لا أعلم له حديثا مستقيمًا، كلها بواطيل، وقال ابن حيان[4] وأبو نعيم الأصفهاني[5]: لا يُكْتُب حديثه، وزاد ابن حيان: ضعيف الحديث جداً.

ورماه بالكذب وكيع بن الجراح[6] وشعيب بن إسحاق القرشي[7] وحفص بن غياث[8] وأبو بكر بن عياش[9] وابن المديني[10] وإسحاق بن راهويه[11] ودحيم[12] والفلاس[13] وعثمان ابن أبي شيبة[14] والجوزجاني[15] وأبو زرعة[16] وأبو حاتم[17] الرازيان وأبو داود[18] والنسائي[19] والدارقطني[20] وابن القيسراني[21] وابن عبد الهادي[22] والذهبي[23] والعــراقــي[24] وابن الملـقـــن[25]

(1) الأسامي والكنى، لأبي أحمد الحاكم (329/2).
(2) تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي (625/15).
(3) الضعفاء الكبير، للعقيلي (325/4).
(4) أخبار القضاة، لابن حيان (244/1).
(5) الضعفاء، لأبي نعيم الأصفهاني (ص: 157).
(6) التاريخ الكبير، للبخاري (170/8).
(7) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (25/9).
(8) تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي (625/15)، تاريخ دمشق، لابن عساكر (411/63).
(9) تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي (625/15)، تاريخ دمشق، لابن عساكر (414/63).
(10) تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي (625/15)، تاريخ دمشق، لابن عساكر (413/63).
(11) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (26/9).
(12) تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي (625/15)، تاريخ دمشق، لابن عساكر (415/63).
(13) الأسامي والكنى، لأبي أحمد الحاكم (330/2).
(14) تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين، لابن شاهين (ص: 190).
(15) أحوال الرجال، للجوزجاني (ص: 229).
(16) الضعفاء لأبي زرعة الرازي في أجوبته على أسئلة البرذعي (666/2).
(17) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (26/9).
(18) تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي (625/15)، تاريخ دمشق، لابن عساكر (421/63).
(19) تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي (625/15)، تاريخ دمشق، لابن عساكر (421/63).
(20) الضعفاء والمتروكون، للدارقطني (135/3).
(21) ذخيرة الحفاظ، لابن القيسراني (455/1).
(22) تنقيح التحقيق، لابن عبد الهادي (67/1).
(23) تلخيص كتاب الموضوعات، للذهبي (ص: 37).
(24) تخريج أحاديث إحياء علوم الدين، للعراقي (2099/5).
(25) البدر المنير، لابن الملقن (423/1).



والسخاوي[1] والسيوطي[2] والكناني[3] والفتني[4] والمناوي[5] وابن العماد[6] والشوكاني[7].

ووصفه بوضع الحديث أبو عبد الله الحاكم[8] وابن الجوزي[9] والشوكاني[10].

ونقل ابن الجوزي وابن عبد الهادي الإجماع على كذبه ووضعه للحديث، فقال ابن الجوزي [11]: كذاب يضع الحديث بإجماعهم.

وقال ابن عبد الهادي[12]: كذاب يضع الحديث باتفاق أهل المعرفة بالحديث.

وممن جمع بين تكذيبه ووضعه للحديث ابن معين[13] وأحمد بن حنبل[14] وابن الجارود[15] وابن عدي[16] وابن الجوزي[17] وابن القيسراني[18] وابن حجر[19] والشوكاني[20].

وقال ابن حبان[21]: كان ممن يضع الحديث على الثقات، كان إذا جنّه الليل سهر عامة ليله يتذكر الحديث ويضعه ثم يكتبه ويحدث به، لا تجوز الرواية عنه، ولا كتابة حديثه إلا على جهة التعجب.

---

(1) المقاصد الحسنة، للسخاوي (ص: 102).

(2) اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة، للسيوطي (92/2).

(3) تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة، للكناني (131/1).

(4) تذكرة الموضوعات، للفتني (ص: 74).

(5) فيض القدير، للمناوي (318/2).

(6) شذرات الذهب في أخبار من ذهب، لابن العماد (477/2).

(7) نيل الأوطار (195/3)، الفوائد المجموعة، للشوكاني (ص: 8).

(8) لسان الميزان، لابن حجر (400/8).

(9) الموضوعات، لابن الجوزي (47/1).

(10) الفوائد المجموعة، للشوكاني (ص: 15).

(11) التحقيق في مسائل الخلاف، لابن الجوزي (479/1).

(12) الصارم المنكي في الرد على السبكي، لابن عبد الهادي (ص: 220).

(13) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (26/9).

(14) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (25/9).

(15) لسان الميزان، لابن حجر (400/8).

(16) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي (335/8).

(17) الموضوعات، لابن الجوزي (54/3).

(18) ذخيرة الحفاظ، لابن القيسراني (1668/3).

(19) المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية، لابن حجر (788/10).

(20) الفوائد المجموعة، للشوكاني (ص: 158).

(21) المجروحين، لابن حبان (74/3).

- خلاصة القول فيه، والمقارنة بين حكم الإمام يعقوب الفسوي وأحكام غيره من النقاد:

الراوي كذاب يضع الحديث، والله سبحانه وتعالى أعلم.

وافق النقاد الإمام يعقوب الفسوي على تضعيفه تضعيفًا شديدًا، ووافقه أغلبهم على رميه بالكذب والوضع.

المطلب الثاني: الرُّوَاة المُجَرَّحون بمصطلحات الجَرْح النسبي:

جرَّح الإمام يَعقُوب الفَسَوي عددًا من الرُّوَاة باستعمال مصطلحات الجَرْح االنسبي، وهم كالتالي:-

1- الرواة الذين قال فيهم، «يُضَعَّفُ عن فلان»:

الراوي: عَبْدُ الأَعْلَى بْنُ عَامِرٍ الثَّعْلَبِيُّ الْكُوفِيُّ[1]:

- **قال يعقوب الفسوي**[2]: عبد الأعلى بن عامر الثعلبي عن ابنِ الحَنَفِيَّةِ، يُضَعَّفُ، يقولون: إنّما هو صحيفة.

سيأتي بيان حاله في (فصل التعديل)[3].

2- الرواة الذين قال فيهم، «أضعف من فلان»:

الراوي الأول: رِشْدِينُ بْنُ كُرَيْبٍ الكوفيُّ[4]:

- **قال يعقوب الفسوي**[5]: رِشْدِيْنُ بن كُرَيْب ومُحمَّدُ بن كُرَيْب ضعيفا الحديث. ورِشْدِيْنُ بن سعد المصري أضعف وأضعف.

وذكره في[6]: بَابِ مَنْ يُرْغَبُ عَنِ الرِّوَايَةِ عَنْهُم.

---

(1) عبد الأعلى بن عامر الثعلبي الكوفي، من السادسة، 4. انظر: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 331).

(2) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (65/3).

(3) انظر: (ص:543)، من هذا البحث.

(4) رِشْدِين بن كُرَيب بن أبي مسلم الهاشمي مولاهم، أبو كُرَيب المدني، من السادسة، ت ق. انظر: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 209).

(5) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (66/3).

(6) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (44/3).

- أقوال النقاد في الراوي:

ضعفه ابن المديني[1] وابن نمير[2] وأحمد بن حنبل[3] وأبو زرعة وأبو حاتم الرازيان[4] والنسائي[5] والدارقطني[6] وابن القيسراني[7] والذهبي[8] والهيثمي[9] والبوصيري[10] وابن حجر[11] والمناوي[12]، وقال ابن عدي[13]: أحاديثه مُقاربة لم أَرَ فيها حديثًا منكرًا جدًا، وهو على ضعفه يُكتَبُ حديثُه.

وذكره ابن شاهين[14] والعقيلي[15] والبلخي[16] وأبو العرب[17]وابن الجوزي[18] في الضعفاء.

وقال ابن معين[19] وابن الجارود[20] وابن القيسراني[21] والذهبي[22]: ليس بشيء،

---

(1) تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للمزي (198/9).

(2) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (512/3).

(3) العلل ومعرفة الرجال، لأحمد رواية ابنه عبد الله (489/2).

(4) الضعفاء لأبي زرعة الرازي (440/2)، الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (512/3).

(5) الضعفاء والمتروكون، للنسائي (ص: 41).

(6) الضعفاء والمتروكون، لابن الجوزي (284/1).

(7) تذكرة الحفاظ، لابن القيسراني (ص: 148).

(8) تاريخ الإسلام، للذهبي (861/3).

(9) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، للهيثمي (153/4).

(10) إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة، للبوصيري (52/8).

(11) تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 209).

(12) فيض القدير، للمناوي (473/5).

(13) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي (68/4).

(14) تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين، لابن شاهين (ص: 89).

(15) الضعفاء الكبير، للعقيلي (66/2).

(16) إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (387/4).

(17) إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (387/4).

(18) الضعفاء والمتروكون، لابن الجوزي (284/1).

(19) تاريخ ابن معين، رواية الدوري (160/3)، تاريخ ابن أبي خيثمة (201/4).

(20) إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (386/4).

(21) ذخيرة الحفاظ، لابن القيسراني (463/1).

(22) تلخيص كتاب الموضوعات، للذهبي (ص: 287).



وقال ابن معين في موضع[1]: ليس برشيد، وفي موضع[2]: ليس بثقة، وفي موضع آخر[3]: ليس حديثه بشيء، وقال الجوزجاني[4]: لا يُقوَّى حديثُه.

وقال البخاري[5] وأحمد بن حنبل[6] وأبو زرعة وأبو حاتم الرازيان[7]: منكر الحديث، وقال البخاري في موضع آخر هو[8] والترمذي[9]: وعندهما مناكير.

وقال ابن حبان[10] والجورقاني[11]: كثير المناكير، يروي عن أبيه أشياء ليس تشبه حديث الأثبات عنه، وزاد ابن حبان: كان الغالب عليه الوهم والخطأ حتى خرج عن حدِّ الاحتجاج به.

- **خلاصة القول فيه، والمقارنة بين حكم الإمام يعقوب الفسوي وأحكام غيره من النقاد:**

الراوي ضعيف، والله سبحانه وتعالى أعلم.

وافق النقاد الإمام يعقوب الفسوي على تضعيفه.

الراوي الثاني: مُحمَّدُ بْنُ كُرَيْبٍ الكُوفِيُّ[12]:

- **قال يعقوب الفسوي**[13]: رِشْدِيْنُ بن كُرَيْب ومُحمَّدُ بن كُرَيْب ضعيفا الحديث. ورِشْدِيْنُ بن سعد المصري أضعف وأضعف.

---

(1) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي (68/4).

(2) تاريخ ابن معين، رواية الدوري (178/3).

(3) تاريخ ابن معين، رواية الدوري (276/3)، الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (512/3).

(4) أحوال الرجال، للجوزجاني (ص: 147).

(5) التاريخ الأوسط، للبخاري (60/2).

(6) الضعفاء الكبير، للعقيلي (66/2).

(7) الضعفاء لأبي زرعة الرازي في أجوبته على أسئلة البرذعي (441/2).

(8) التاريخ الكبير، للبخاري (337/3).

(9) سنن الترمذي (303/4).

(10) المجروحين، لابن حبان (302/1).

(11) الأباطيل والمناكير والصحاح والمشاهير، للجورقاني (201/2).

(12) محمد بن كُرَيب مولى ابن عباس، من السادسة، مات بعد الخمسين ومائة، ق. انظر: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 504).

(13) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (66/3).

- أقوال النقاد في الراوي:

ضعفه ابن معين[1] وابن نمير[2] والنسائي[3] والدارقطني[4] والبيهقي[5] وابن القيسراني[6] وابن الملقن[7] والهيثمي[8] والبوصيري[9] وابن حجر[10]، وقال أبو زرعة الرازي[11]: لين،

وقال الذهبي[12]: ضعفوه، وذكره ابن الجارود[13] والساجي[14] وابن شاهين[15] والعقيلي[16] وابن الجوزي[17] في الضعفاء.

وقال أبو حاتم الرازي[18]: شيخ لا يحتج بحديثه، يُكتَبُ حديثُه، وقال ابن عدي[19]: مع ضعفه يُكتَبُ حديثه، وقال ابن معين في موضع آخر [20]: ليس حديثه بشيء.

وقال البخاري[21] وأحمد بن حنبل[22]: منكر الحديث، وقال الترمذي[23]: عنده مناكير،

---

(1) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي (495/7).
(2) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (68/8).
(3) الضعفاء والمتروكون، للنسائي (ص: 92).
(4) إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (324/10).
(5) السنن الكبرى، للبيهقي (130/10).
(6) ذخيرة الحفاظ، لابن القيسراني (535/1).
(7) البدر المنير، لابن الملقن (505/9).
(8) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، للهيثمي (313/1).
(9) إ تحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة (405/1).
(10) تقريب التهذيب، للبوصيري (ص: 504).
(11) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (68/8).
(12) تاريخ الإسلام (731/3)، الكاشف، للذهبي (213/2).
(13) إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (324/10).
(14) إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (324/10).
(15) تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين، لابن شاهين (ص: 163).
(16) الضعفاء الكبير، للعقيلي (127/4).
(17) الضعفاء والمتروكون، لابن الجوزي (95/3).
(18) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (68/8).
(19) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي (497/7).
(20) تاريخ ابن معين، رواية الدوري (276/3)، الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (68/8).
(21) تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للمزي (338/26)، ميزان الاعتدال، للذهبي (22/4).
(22) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (68/8).
(23) سنن الترمذي (303/4).

وقال ابن حبان[1]: كان منكر الحديث جدًا، يروى عن أبيه أشياء لا تُشبه حديثه كأنه كُرَيْب آخر فلمّا ظهر ذلك منه استحق ترك الاحتجاج به .

وقال البخاري في موضع آخر[2]: فيه نظر.

وقال الدارقطني في موضع آخر[3]: متروك.

- **خلاصة القول فيه، والمقارنة بين حكم الإمام يعقوب الفسوي وأحكام غيره من النقاد:**

الراوي ضعيف الحديث، والله سبحانه وتعالى أعلم.

وافق النقاد الإمام يعقوب الفسوي على تضعيفه.

الراوي الثالث: رِشْدِيْنُ بن سَعْدٍ بْنِ مُفْلِحِ الْمِصْرِيُّ[4]:

- **قال يعقوب الفسوي**[5]: رِشْدِيْنُ بن كُرَيْبٍ ومُحمَّدُ بن كُرَيْبٍ ضعيفا الحديث. ورِشْدِيْنُ بن سَعْدٍ المصري أضعف وأضعف.

وقال في موضع آخر[6]: لا ينبغي لأهل العلم أن يشغلوا أنفسهم بحديث هؤلاء.

- **أقوال النقاد في الراوي:**

وثقه الهيثم بن خارجة[7]، وقال أحمد بن حنبل[8]: أرجو أنه صالح الحديث، وفي موضع[9]: ليس يبالي عمن روى، ولكنه رجل صالح، ليس به بأس في حديث الرقائق، وفي موضع[10]: كذا وكذا، وفي موضع ضعفه، وقدم ابن لهيعة عليه[11]، وفي موضع آخر[12]: ليس أخبر أمره، لا أدري.

---

(1) المجروحين، لابن حبان (262/2).

(2) التاريخ الكبير، للبخاري (217/1).

(3) سؤالات البرقاني للدارقطني (ص: 61).

(4) رِشْدين بن سعد بن مُفْلِح المَهْري، أبو الحجاج المصري، من السابعة، مات سنة ثمان وثمانين ومائة، وله ثمان وسبعون سنة، ت ق. انظر: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 209).

(5) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (66/3).

(6) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (449/2).

(7) الضعفاء الكبير، للعقيلي (2 /66).

(8) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي (69/4).

(9) الضعفاء الكبير، للعقيلي (66/2).

(10) العلل ومعرفة الرجال، لأحمد رواية ابنه عبد الله (479/2).

(11) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (3 /513).

(12) العلل ومعرفة الرجال، لأحمد رواية المروذي وغيره (ص: 77).

وقال أبو سعيد بن يونس[1]: كان رجلًا صالحًا، لا يُشَكُّ في صلاحه وفضله، فأدركته غفلة الصالحين، فخلط في الحديث.

وقال الذهبي[2]: كان صالحًا عابدًا محدثًا، سيئ الحفظ، وزاد في موضع[3]: غير معتمد، وقال في موضع[4]: واه.

وقال أبو حاتم الرازي[5] والدارقطني[6] وأبو أحمد الحاكم[7] وابن عبد الهادي[8] : ليس بالقوي.

وضعفه ابن سعد[9] وابن معين[10] والفلاس[11] ومسلم[12] وأبو زرعة الرازي[13] وأبوداود[14] والنسائي[15] وابن قانع[16] والدارقطني[17] والبيهقي[18] وابن القيسراني[19] والإشبيلي[20] والعراقي[21]

---

(1) تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للمزي (9 /195).

(2) الكاشف، للذهبي (397/1).

(3) ميزان الاعتدال، للذهبي (49/2).

(4) تنقيح التحقيق، للذهبي (14/1).

(5) علل الحديث، لابن أبي حاتم (548/1).

(6) سنن الدارقطني (32/1).

(7) الأسامي والكنى، لأبي أحمد الحاكم (91/4).

(8) تنقيح التحقيق، لابن عبد الهادي (26/1).

(9) الطبقات الكبرى، لابن سعد (358/7).

(10) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي (68/4).

(11) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي (68/4).

(12) الكنى والأسماء، لمسلم (263/1).

(13) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (3 /513).

(14) تهذيب التهذيب، لابن حجر (3 /241).

(15) تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للمزي (195/9).

(16) إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (384/4).

(17) سنن الدارقطني (4 /114) ، الضعفاء والمتروكون، للدارقطني (153/2).

(18) السنن الكبرى (8 /238)، شعب الإيمان، للبيهقي (421/9).

(19) ذخيرة الحفاظ، لابن القيسراني (319/1).

(20) الأحكام الوسطى، للإشبيلي (1/ 185).

(21) تخريج أحاديث إحياء علوم الدين، للعراقي (685/2).

وابن حجر[1] والسيوطي[2] والشوكاني[3] والمتقي الهندي[4]، وزاد النسائي: لا يُكتَبُ حديثه، وكذا قال ابن معين مرة[5] وابن نمير[6].

وذكره أبو العرب[7] وأبو القاسم البلخي[8] وأبو بشر الدولابي[9] والمنتجالي[10] والعقيلي[11] وابن الجوزي[12] في الضعفاء.

وقال ابن معين[13] والذهبي[14] في موضع: لا شيء.

وقال ابن معين في موضع هو[15] وابن الجارود[16] وأبو داود[17] وابن القيسراني[18]: ليس بشيء، وقال ابن معين في موضع[19]: ليس برشيد، وقال في موضع آخر[20]: ليس من جمال المحامل.

واتهمه بعض النقاد برواية المناكير، فقال أبو حاتم الرازي[21]: منكر الحديث وفيه غفلة، ويحدث بالمناكير عن الثقات، ضعيف الحديث، ما أقربه من داود بن المحبر، وابن لهيعة أستر،

---

(1) تقريب التهذيب (ص: 209)، الدراية في تخريج أحاديث الهداية، لابن حجر (49/1).
(2) المقاصد الحسنة، للسخاوي (ص: 353).
(3) الفوائد المجموعة، للشوكاني (ص: 411).
(4) كنز العمال، للمتقي الهندي (382/11).
(5) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (3 /513).
(6) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (3 /513).
(7) إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (385/4).
(8) إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (385/4).
(9) إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (385/4).
(10) إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (385/4).
(11) الضعفاء الكبير، للعقيلي (66/2).
(12) الضعفاء والمتروكون، لابن الجوزي (284/1).
(13) المجروحين، لابن حبان (1 /304).
(14) تلخيص كتاب الموضوعات، للذهبي (ص: 39).
(15) تاريخ ابن معين، رواية الدارمي (ص: 109)، سؤالات ابن الجنيد (ص: 384).
(16) إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (383/4).
(17) سؤالات الآجري أبا داود السجستاني (180/2).
(18) تذكرة الحفاظ، لابن القيسراني (ص: 298).
(19) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي (68/4).
(20) الضعفاء الكبير، للعقيلي (2 /66).
(21) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (3 /513).

ورشدين أضعف، وقال الجوزجاني[1]: عنده معاضيل ومناكير كثيرة، سمعت ابن أبي مريم يثني عليه في دينه، فأما حديثه ففيه ما فيه، وقال الساجي[2]: كان عنده مناكير.

وقال قتيبة بن سعيد[3]: كان رشدين وابن لهيعة لا يباليان ما دفع إليهما فيقرآنه.

وقال ابن حبان[4]: كان ممن يُجيب في ما يُسأل ويقرأ كل ما يدفع إليه سواء كان ذلك من حديثه أو من غيره حديثه، ويُقلّبُ المناكير في أخباره على مستقيم حديثه.

وقال ابن عدي[5]: عامة أحاديثه عن من يرويه عنه، ما أقل فيها ممن يتابعه أحد عليه، وهو مع ضعفه يكتب حديثه.

وتركه بعض النقاد، فقال النسائي[6] والهيثمي[7] وابن حجر[8] والشوكاني في موضع آخر[9]: متروك الحديث، وقال البيهقي في موضع آخر[10]: غير محتج به.

- **خلاصة القول فيه، والمقارنة بين حكم الإمام يعقوب الفسوي وأحكام غيره من النقاد:**

الراوي ضعيف الحديث، والله سبحانه وتعالى أعلم.

أغلب النقاد وافق الإمام يعقوب الفسوي على تضعيفه.

وبعد دراسة أقوال النقاد في الرواة الثلاثة يتضح مدى دقة الإمام يعقوب الفسوي وخبرته بأحوال الرجال؛ حيث كان الراوي الأخير أضعفهم حالًا كما أخبر.

---

(1) أحوال الرجال، للجوزجاني (ص: 267).

(2) إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (4 /384).

(3) التاريخ الأوسط، للبخاري (2 /223).

(4) المجروحين، لابن حبان (1 /303).

(5) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي (85/4).

(6) الضعفاء والمتروكون، للنسائي (ص: 41).

(7) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، للهيثمي (119/1).

(8) التلخيص الحبير، لابن حجر (130/1).

(9) الفوائد المجموعة، للشوكاني (ص: 454).

(10) معرفة السنن والآثار، للبيهقي (469/14).

3- الرواة الذين قال فيهم، «أقل من فلان»:

الراوي الأول: مُوسَى بْنُ طَرِيفٍ الْأَسَدِيُّ الكُوفِيُّ[1]:

- **قال يعقوب الفسوي**[2]: موسى ضعيف يحتاج إلى من يُعَدِّلُه، وليس هو بثقة، وعَبَايَةُ أقل منه ليس حديثه بشيء.

- **أقوال النقاد في الراوي:**

ضعفه ابن معين[3] وأبو زرعة الرازي[4] والدارقطني[5] وابن القيسراني[6]، وقال الذهبي[7]: واه، وذكره العقيلي[8] وابن شاهين[9] وابن الجوزي[10] في الضعفاء.

وقد وصفه النقاد بأنه من غلاة الشيعة، فقال العقيلي[11]: غالي ملحد، وقال الذهبي[12]: من غلاة الشيعة.

وقال الجوزجاني[13] وابن عدي[14]: زائغ، وزاد: كان غاليًا في جملة الكوفيين، وليس له كثير حديث.

وقال ابن عبد البر[15]: قالوا لا نقبل تدليس الأعمش؛ لأنه إذا وقف أحال على غير ثقة، إذا سألته عمن هذا؟ قال: عن موسى بن طريف وعباية بن ربعي.

---

(1) موسى بن طريف الأسدي، روى عن أبيه وعباية بن ربعي، روى عنه الأعمش وعبد العزيز بن رفيع وفطر بن خليفة وسفيان بن زياد الأسدي. انظر: الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (148/8).

(2) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (192/3).

(3) تاريخ ابن معين، رواية الدوري (361/3)، الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (148/8).

(4) الضعفاء لأبي زرعة الرازي في أجوبته على أسئلة البرذعي (431/2).

(5) ميزان الاعتدال، للذهبي (208/4).

(6) ذخيرة الحفاظ، لابن القيسراني (927/2).

(7) تلخيص كتاب الموضوعات (ص: 360)، المغني في الضعفاء، للذهبي (684/2).

(8) الضعفاء الكبير، للعقيلي (415/3).

(9) تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين، لابن شاهين (ص: 172).

(10) الضعفاء والمتروكون، لابن الجوزي (146/3).

(11) الضعفاء الكبير، للعقيلي (415/3).

(12) ميزان الاعتدال، للذهبي (387/2).

(13) أحوال الرجال، للجوزجاني (ص: 52).

(14) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي (54/8).

(15) جامع التحصيل، للعلائي (ص: 79).

وقال أبو داود[1]: روى أحاديث مناكير، وقال ابن حبان[2]: كان ممن يأتي بالمناكير التي لا أصول لها عن أبيه وأقوام مشاهير.

وقال الدارقطني في موضع آخر[3]: متروك، وقال البيهقي[4]: لا يحتج به.

وكذبه أبو بكر بن عياش[5].

- **خلاصة القول فيه، والمقارنة بين حكم الإمام يعقوب الفسوي وأحكام غيره من النقاد:**

الراوي ضعيف جدًا شيعي غال، والله سبحانه وتعالى أعلم.

وافق النقاد الإمام يعقوب الفسوي على تضعيفه، ووافقه بعضهم على تضعيفه تضعيفًا شديدًا.

الراوي الثاني: عَبَايَةُ بْنُ رِبْعِيٍّ الْأَسَدِيُّ الكُوفِيُّ[6]:

- **قال يعقوب الفسوي**[7]: موسى ضعيف يحتاج إلى من يُعَدِّلُهُ وليس هو بثقة، وعَبَايَةُ أقل منه ليس حديثه بشيء.

- **أقوال النقاد في الراوي:**

ذكره ابن حبان في الثقات[8].

وقد وصفه النقاد بأنه من غلاة الشيعة، فقال أبو حاتم الرازي[9]: شيخ من عتق الشيعة، وقال العقيلي[10]: غالي ملحد، وقال الذهبي[11]: من غلاة الشيعة.

---

(1) سؤالات الآجري أبا داود السجستاني (291/1).

(2) المجروحين، لابن حبان (239/2).

(3) الضعفاء والمتروكون، للدارقطني (133/3).

(4) السنن الكبرى، للبيهقي (224/10).

(5) المجروحين، لابن حبان (239/2)، العلل المتناهية في الأحاديث الواهية، لابن الجوزي (462/2).

(6) عباية بن ربعي الأسدي الكوفي، روى عن علي بن أبي طالب وأبي أيوب الأنصاري وابن عباس، روى عنه خيثمة بن عبد الرحمن وسلمة بن كهيل والاعمش وموسى بن طريف. انظر: الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (29/7).

(7) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (192/3).

(8) الثقات، لابن حبان (281/5).

(9) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (29/7).

(10) الضعفاء الكبير، للعقيلي (415/3).

(11) ميزان الاعتدال، للذهبي (387/2).

وقال ابن عبد البر[1]: قالوا لا نقبل تدليس الأعمش؛ لأنه إذا وقف أحال على غير ثقة، إذا سألته عمن هذا؟ قال: عن موسى بن طريف وعباية بن ربعي.

وذكره العقيلي[2] والذهبي[3] في الضعفاء.

- **خلاصة القول فيه، والمقارنة بين حكم الإمام يعقوب الفسوي وأحكام غيره من النقاد:**

الراوي ضعيف شيعي غال، والله سبحانه وتعالى أعلم.

وافق أغلب النقاد الإمام يعقوب الفسوي على تضعيفه، وتفرد الإمام ابن حبان بذكره في الثقات.

وبالتالي كان الراوي أقل ضعفًا من سابقه كما أخبر الإمام يعقوب الفسوي، وهذا ما أيدته نتيجة دراسة حال الراويين.

4- الرواة الذين قال فيهم، «أمثل من فلان»:

الراوي الأول: مُحَمَّدُ بْنُ جَابِرِ بْنُ سَيَّارٍ اليَمَامِيُّ[4]:

- **قال يعقوب الفسوي**[5]: حدثنا أبو الوليد[6]، ثنا محمد بن جابر، ثنا أيوب بن عتبة[7]، ضعيفان، لا يُفْرَحُ بحديثهما. وكذلك أيوب بن جابر، وأيوب أَمْثَلُ من محمد بن جابر.

وقال في موضع آخر[8]: محمد بن جابر ضعيف.

- **أقوال النقاد في الراوي:**

قال محمد بن يحيى الذهلي[9]: لابأس به، وقال أبو حاتم الرازي[10]: محله الصدق.

---

(1) جامع التحصيل، للعلائي (ص: 79).

(2) الضعفاء الكبير، للعقيلي (415/3).

(3) المغني في الضعفاء، للذهبي (330/1).

(4) محمد بن جابر بن سيار بن طارق الحنفي اليمامي، أبو عبد الله، أصله من الكوفة، من السابعة، مات سنة سبع وسبعين ومائة، د ت ق. انظر: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 471).

(5) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (121/2).

(6) هو هشام بن عبد الملك الطيالسي.

(7) سبقت دراسته. انظر: (ص:194) من هذا البحث.

(8) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (60/3).

(9) تهذيب التهذيب، لابن حجر (90/9).

(10) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (219/7).



وقال أبو زرعة وأبو حاتم الرازيان[1]: صدوق إلا أن في حديثه تخاليط، وأما أصوله فهي صحاح، وقال الفلاس[2]: صدوق كثير الوهم،

وقال الهيثمي[3]: صدوق في نفسه، صحيح الكتاب، ولكنه ساء حفظه وقبل التلقين، وقال ابن حجر[4]: صدوق ذهبت كتبه فساء حفظه وخلط كثيرًا، وعمي فصار يُلقن.

وضعفه ابن مهدي[5] وابن معين[6] والعجلي[7] والنسائي[8] والدارقطني[9] والبيهقي[10] وابن القيسراني[11] والزيلعي[12] وابن الملقن[13] والهيثمي[14] والذهبي[15] وابن حجر[16]، وقال الذهبي في موضع[17]: سيئ الحفظ، وقال في موضع آخر[18]: ما هو بحجة، وله مناكير عدّة.

وقال الهيثمي في موضع[19]: ضعيف لسوء حفظه واختلاطه.

وقال ابن معين[20] وأبو داود[21] وابن الجارود[22] وابن القيسراني[23]: ليس بشيء.

---

(1) الضعفاء لأبي زرعة الرازي في أجوبته على أسئلة البرذعي (968/3)، الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (220/7).

(2) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (219/7).

(3) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، للهيثمي (227/2).

(4) تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 471).

(5) تهذيب التهذيب، لابن حجر (89/9).

(6) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (219/7).

(7) تهذيب التهذيب، لابن حجر (90/9).

(8) الضعفاء والمتروكون، للنسائي (ص: 92).

(9) سنن الدارقطني (53/2).

(10) السنن الكبرى، للبيهقي (212/1).

(11) ذخيرة الحفاظ، لابن القيسراني (301/1).

(12) نصب الراية، للزيلعي (61/1).

(13) البدر المنير، لابن الملقن (538/9).

(14) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، للهيثمي (288/6).

(15) تلخيص كتاب الموضوعات، للذهبي (ص: 176).

(16) الإصابة في تمييز الصحابة، لابن حجر (579/1).

(17) الكاشف، للذهبي (161/2).

(18) سير أعلام النبلاء، للذهبي (270/7).

(19) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، للهيثمي (184/1).

(20) تاريخ ابن معين، رواية الدارمي (ص: 201).

(21) تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للمزي (568/24).

(22) إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (328/2).

(23) تذكرة الحفاظ، لابن القيسراني (ص: 214).

وقال ابن معين في موضع آخر[1]: ليس حديثه بشيء، وقال الجوزجاني[2]: غير مقنع.

وقال البخاري[3] وقال أبو أحمد الحاكم[4]: ليس بالقوي عندهم، وقال البخاري موضع آخر[5]: يتكلمون فيه.

وقال ابن عدي[6]: ومع ما تكلم فيه من تكلم يُكْتَبُ حديثه، وقال الدارقطني في موضع آخر[7]: ضعيف، ولا يُترك، بل يُعتبر به.

ولكن تركه بعض النقاد، فقال أبو زرعة الرازي في موضع آخر[8]: ساقط الحديث عند أهل العلم، وقال البيهقي[9] والهيثمي[10] في موضع آخر: متروك، وقال ابن حزم[11]: هالك، وقال العقيلي[12]: لا يُتابع على عامة حديثه.

وقال ابن معين[13] وأحمد بن حنبل[14]: لا يُحدّث عنه إلا من هو شر منه.

بينما قال أبو الوليد الطيالسي[15]: نحن نظلم ابن جابر بامتناعنا التحديث عنه.

وقال أحمد بن حنبل[16]: يروي أحاديث مناكير، وهو معروف بالسماع يقولون رأوا في كتبه لحقًا، وقال أبو حاتم الرازي[17]: ذهبت كتبه في آخر عمره وساء حفظه، وكان يُلقن، وكان عبد الرحمن بن مهدي يحدث عنه ثم تركه بعد، وكان يروي أحاديث مناكير، وهو معروف بالسماع جيد

(1) تاريخ ابن أبي خيثمة (107/3)، تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين، لابن شاهين (ص: 167).

(2) أحوال الرجال، للجوزجاني (ص: 175).

(3) الضعفاء الصغير، للبخاري (ص: 119).

(4) الأسامي والكنى، لأبي أحمد الحاكم (236/5).

(5) التاريخ الأوسط، للبخاري (188/2).

(6) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي (342/7).

(7) سؤالات البرقاني للدارقطني (ص: 63).

(8) الضعفاء لأبي زرعة الرازي في أجوبته على أسئلة البرذعي (968/3).

(9) السنن الكبرى، للبيهقي (302/2).

(10) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، للهيثمي (189/8).

(11) المحلى بالآثار، لابن حزم (46/11).

(12) الضعفاء الكبير، للعقيلي (41/4).

(13) الضعفاء الكبير، للعقيلي (41/4).

(14) الضعفاء والمتروكون، لابن الجوزي (45/3).

(15) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (220/7).

(16) العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله (61/3).

(17) العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله (219/7).

اللقاء، رأوا في كتبه لحقًا، وقال ابن حبان[1]: كان أعمى يلحق في كتبه ما ليس من حديثه، ويسرق ما ذوكر به فيحدث به.

- **خلاصة القول فيه، والمقارنة بين حكم الإمام يعقوب الفسوي وأحكام غيره من النقاد:**

الراوي ضعيف، والله سبحانه وتعالى أعلم.

وافق أغلب النقاد الإمام يعقوب الفسوي على تضعيف الراوي.

الراوي الثاني: أَيُّوبُ بْنُ جَابِرِ بْنُ سَيَّارٍ اليَمَامِيُّ[2]:

- **قال يعقوب الفسوي**[3]: حدثنا أبو الوليد[4]، ثنا محمد بن جابر، ثنا أيوب بن عتبة، ضعيفان، لا يُفْرَحُ بحديثهما. وكذلك أيوب بن جابر، وأيوب أَمْثَلُ من محمد بن جابر.

وقال في موضع آخر[5]: أيوب بن جابر ضعيف.

- **أقوال النقاد في الراوي:**

قال أحمد بن حنبل[6]: ليس به بأس، وقال في موضع آخر[7]: حديثه يشبه حديث أهل الصدق.

وقال الفلاس[8]: صالح.

وقال ابن عدي[9]: أحاديثه صالحة متقاربة يُحمل بعضها بعضًا، وهو ممن يكتب حديثه.

(1) المجروحين، لابن حبان (270/2).

(2) أيوب بن جابر سيار السُّحَيمي، أبو سليمان اليمامي الكوفي، من الثامنة، د ت. انظر: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 118).

(3) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (121/2).

(4) هو هشام بن عبد الملك الطيالسي.

(5) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (60/3).

(6) سؤالات أبي داود للإمام أحمد (ص: 357).

(7) العلل ومعرفة الرجال، لأحمد رواية ابنه عبد الله (117/3).

(8) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (243/2).

(9) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي (17/2).

وضعفه ابن المديني[1] وابن معين[2] وأبو حاتم الرازي[3] والنسائي[4] وابن القيسراني[5] والهيثمي[6] والذهبي[7] والبوصيري[8] وابن حجر[9].

وقال أبو أحمد الحاكم[10]: ليس بالقوي عندهم، وقال الذهبي في موضع[11]: لين، وفي موضع آخر[12]: سيئ الحفظ.

وقال الدارقطني[13]: ضعيف، لا يُحتج به، وقال في موضع آخر[14]: ضعيف، ولا يُترك، بل يُعتبر به، وقال ابن حبان[15]: يخطئ حتى خرج عن حد الاحتجاج به؛ لكثرة وهمه، وقال ابن الأثير الجزري[16]: كان كثير الخطأ، لا يُحتج به.

وقال ابن معين[17] وابن الجارود[18] وابن القيسراني[19]: ليس بشيء،

وقال ابن معين في موضع آخر[20]: ليس حديثه بشيء، وقال الجوزجاني[21]: غير مقنع.

---

(1) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (243/2).
(2) تاريخ ابن معين، رواية الدوري (124/4)، الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (243/2).
(3) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (243/2).
(4) الضعفاء والمتروكون، للنسائي (ص: 15).
(5) ذخيرة الحفاظ، لابن القيسراني (230/1).
(6) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، للهيثمي (184/6).
(7) الكاشف، للذهبي (261/1).
(8) إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة، للبوصيري (204/2).
(9) تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 118).
(10) الأسامي والكنى، لأبي أحمد الحاكم (29/5).
(11) تنقيح التحقيق (340/1)، المقتنى في سرد الكنى، للذهبي (291/1).
(12) سير أعلام النبلاء، للذهبي (268/7).
(13) العلل الواردة في الأحاديث النبوية، للدارقطني (159/5).
(14) سؤالات البرقاني للدارقطني (ص: 63).
(15) المجروحين، لابن حبان (167/1).
(16) اللباب في تهذيب الأنساب، لابن الأثير الجزري (107/2).
(17) تاريخ ابن معين، رواية الدارمي (ص: 67)، سؤالات ابن الجنيد (ص: 460).
(18) إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (328/2).
(19) تذكرة الحفاظ، لابن القيسراني (ص: 250)
(20) تاريخ ابن أبي خيثمة (107/3)، تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين، لابن شاهين (ص: 167).
(21) أحوال الرجال، للجوزجاني (ص: 175).

قال الباحث: تعرض أئمة كبار للمفاضلة في الضعف بين حال الراوي وأخيه محمد بن جابر، كما فعل يعقوب الفسوي متوافقين معه في النتيجة التي وصل إليها بقوله: "وأيوب أَمْثَلُ من محمد بن جابر".

قال البخاري في "التاريخ الأوسط"[1]: هو أوثق من أخيه محمد.

وقال أبو زرعة الرازي[2]: واهي الحديث ضعيف، وهو أشبه من أخيه.

وقال أبو حاتم الرازي[3]: أيوب بن عتبة أحب إليَّ من محمد بن جابر.

وقال ابن القيسراني[4]: يُقال إنه أوثق من أخيه محمد بن جابر.

– **خلاصة القول فيه، والمقارنة بين حكم الإمام يعقوب الفسوي وأحكام غيره من النقاد:**

الراوي ضعيف، والله سبحانه وتعالى أعلم.

وافق أغلب النقاد الإمام يعقوب الفسوي على تضعيف الراوي، ووافقه بعض النقاد في نتيجة المفاضلة بين الراوي وأخيه؛ مما يدلل على المعرفة الواسعة والدقيقة للإمام يعقوب الفسوي بأحوال الرجال.

5- الرواة الذين قال فيهم، «فوق فلان»:

الراوي الأول: صَالِحُ بنُ أَبِي الأَخْضَرِ اليَمَامِيُّ البَصْرِيُّ[5]:

– **قال يعقوب الفسوي**[6]: محمد بن أبي حفصة بصري، يروي عن الزهري، وهو لَيِّنٌ إلا أنه فوق صالح بن أبي الأخضر.

وقال في موضع[7]: فيه ضعف، ليس بمتروك ولا يقوم حديثه مقام الحُجَّة.

---

(1) إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (328/2)، تهذيب التهذيب، لابن حجر (400/1). قال الباحث: هكذا نقل الإمامان مغلطاي وابن حجر، ولكني لم أجد تلك العبارة في "التاريخ الأوسط".

(2) الضعفاء لأبي زرعة الرازي في أجوبته على أسئلة البرذعي (796/3)، الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (243/2).

(3) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (2 /253).

(4) أطراف الغرائب والأفراد، لابن القيسراني (325/4).

(5) صالح بن أبي الأخضر اليمامي، مولى هشام بن عبد الملك، نزل البصرة، من السابعة، مات بعد الأربعين ومائة، 4. انظر: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 271).

(6) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (51/3).

(7) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (52/3–53).

وذكره في: بَابِ مَنْ يُرْغَبُ عَنِ الرِّوَايَةِ عَنْهُمْ[1].

- أقوال النقاد في الراوي:

قال الذهبي[2] وبرهان الدين الحلبي[3]: صالح الحديث.

وقال الساجي[4]: صدوق يهم ليس بحجة.

وضعفه يحيى القطان[5] وابن معين[6] وأحمد بن حنبل[7] والبخاري[8] وأبو زرعة الرازي[9] والنسائي[10] وابن القيسراني[11] والبوصيري[12] وابن حجر[13]، وزاد ابن حجر في موضع آخر[14]: يعتبر به، وكذا قال أحمد بن حنبل في موضع آخر [15].

وخالفهما الدارقطني بقوله[16]: لا يعتبر به. وأوضح السبب مكملًا قوله: لأن حديثه عن ابن شهاب، عرض وكتاب وسماع فقيل له، يميز بينهما؟ فقال: لا.

وذكره العقيلي[17] وابن الجوزي[18] والذهبي[19] في الضعفاء.

---

(1) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (40/3).

(2) ميزان الاعتدال، للذهبي (288/2).

(3) الكشف الحثيث، لبرهان الدين الحلبي (ص: 134).

(4) إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (318/6).

(5) ميزان الاعتدال، للذهبي (288/2).

(6) سؤالات ابن الجنيد (ص: 385).

(7) الضعفاء والمتروكون، لابن الجوزي (46/2).

(8) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي (100/5)، تاريخ دمشق، لابن عساكر (311/23).

(9) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (395/4).

(10) الضعفاء والمتروكون، للنسائي (ص: 57).

(11) ذخيرة الحفاظ، لابن القيسراني (1498/3).

(12) إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة، للبوصيري (435/2).

(13) التلخيص الحبير (105/2)، الدراية في تخريج أحاديث الهداية، لابن حجر (149/2).

(14) تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 271).

(15) تاريخ دمشق، لابن عساكر (306/23).

(16) سؤالات البرقاني للدارقطني (ص: 37).

(17) الضعفاء الكبير، للعقيلي (198/2).

(18) الضعفاء والمتروكون، لابن الجوزي (46/2).

(19) المغني في الضعفاء، للذهبي (302/1).

وقال البخاري[1]: لين، وقال أبو حاتم الرزي[2] والبزار[3]: لين الحديث، وزاد: وقد حدث عنه ناس كثير من أهل العلم، وقال ابن كثير[4]: قد احتمل حديثه أهل العلم، وقال الترمذي[5]: يضعف في الحديث.

وقال ابن عدي[6]: في بعض أحاديثه ما ينكر عليه، وهو من الضعفاء الذين يكتب حديثهم، وقال الهيثمي[7]: ممن يكتب حديثه على ضعفه.

وقال ابن معين مرة[8] والعجلي[9] والبزار[10]: ليس بالقوي، وزاد العجلي: يكتب حديثه، وزاد البزار: في الحديث.

وقال البزار[11] والبيهقي[12]: لم يكن بالحافظ.

وقال ابن معين[13] وعلي بن الجنيد[14] وابن القيسراني[15]: ليس بشيء، وقال ابن معين[16] وابن القيسراني[17] في موضع آخر: ليس بشيء في الزهري، وقال البخاري في موضع آخر[18]: ليس بشيء عن الزهري.

---

(1) التاريخ الكبير (273/4)، الضعفاء الصغير، للبخاري (ص: 75).
(2) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (395/4).
(3) مسند البزار (161/18).
(4) جامع المسانيد والسنن، لابن كثير (409/9).
(5) سنن الترمذي (320/5).
(6) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي (102/5).
(7) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، للهيثمي (171/1).
(8) تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للمزي (13/13).
(9) معرفة الثقات، للعجلي (463/1).
(10) مسند البزار (226/1).
(11) مسند البزار (220/14).
(12) دلائل النبوة، للبيهقي (65/6).
(13) تاريخ ابن معين، رواية الدوري (62/3).
(14) الضعفاء والمتروكون، لابن الجوزي (46/2)، إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (318/6).
(15) ذخيرة الحفاظ، لابن القيسراني (2230/4).
(16) تاريخ ابن معين، رواية الدارمي (ص: 43).
(17) ذخيرة الحفاظ، لابن القيسراني (765/2).
(18) تاريخ دمشق، لابن عساكر (311/23).

وقد فسر ابن حبان سبب تضعيف رواية الراوي عن الزهري خاصة، وهو اختلاطه وروايته للمقلوبات عنه، قال ابن حبان[1]: يروي عن الزهري أشياء مقلوبة، اختلط عليه ما سمع من الزهري بما وجد عنده مكتوبًا، فلم يكن يميز هذا من ذاك.

ثم بين ما يترتب على ذلك الاختلاط، فقال[2]: إن من اختلط عليه ما سمع بما لم يسمع، ثم لم يرع عن نشرها بعد علمه بما اختلط عليه منها حتى نشرها وحدثا بها، وهو لا يتيقن بسماعها لبالحري أن لا يحتج به في الأخبار.

وقال الجوزجاني[3]: اتهم في أحاديثه.

- **خلاصة القول فيه، والمقارنة بين حكم الإمام يعقوب الفسوي وأحكام غيره من النقاد:**

الراوي ضعيف يعتبر به، والله سبحانه وتعالى أعلم.

وافق أغلب النقاد الإمام يعقوب الفسوي على تضعيفه، ولم يوثقه سوى الإمامين الذهبي وبرهان الدين الحلبي.

وقد فسر العلماء سبب جرحهم له: وهو اختلاطه وعدم تمييزه لما سمع من الزهري بما وجد عنده مكتوبًا، وقد صرح الراوي نفسه بذلك، فقال عندما سأله محمد بن عبد الله الأنصاري: هل سمعت هذا الذي ترويه عن الزهري؟ قال: "منه ما حدثني به، ومنه ما قرأت عليه. فلا أدري ما هذا من هذا"[4].

وخالفه أغلب النقاد في جانب وضعه في: "بَابِ مَنْ يُرْغَبُ عَنِ الرِّوَايَةِ عَنْهُمْ"، حيث أشاروا إلى أن كثيرًا من أهل العلم قد حدثوا عنه واحتملوا حديثه، وأنه ممن يكتب حديثه على ضعفه.

الراوي الثاني: مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي حَفْصَةَ البَصْرِيُّ[5]:

- **قال يعقوب الفسوي**[6]: محمد بن أبي حفصة بصري، يروي عن الزهري، وهو لَيِّنٌ إلا أنه فوق صالح بن أبي الأخضر.

---

(1) المجروحين، لابن حبان (368/1).

(2) المجروحين، لابن حبان (368/1).

(3) أحوال الرجال، للجوزجاني (ص: 191).

(4) انظر: الطبقات الكبرى، لابن سعد (201/7).

(5) محمد بن أبي حفصة ميسرة، أبو سلمة البصري، من السابعة، خ م مد س. انظر: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 474).

(6) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (51/3).

- **أقوال النقاد في الراوي:**

وثقه ابن معين[1] وأبو داود[2] والذهبي[3]، وزاد: مشهور فيه شيء، وذكره ابن حبان في الثقات[4]، وقال: يخطئ.

وقال ابن المديني[5] وابن معين في موضع[6]: ليس به بأس، وقال أحمد بن حنبل[7]: صالح الحديث.

وقال ابن معين[8] وابن البَرْقي[9]: صويلح ليس بالقوي، وقال الدارقطني[10]: صالحٌ، يُعْتبر به، وقال الذهبي[11]: بالجَهْد أن يُعَدَّ حديثه حسنًا، وقال ابن حجر[12]: صدوق يخطئ.

وقال ابن معين في موضع[13]: ليس بالقوي، وقال الدارقطني في موضع آخر[14]: ليس بقوي، وقال أبو أحمد الحاكم[15]: ليس بالقوي عندهم، وقال الذهبي في موضع آخر[16]: فيه لين.

وضعفه يحيى القطان[17] وابن معين في موضع آخر[18] والنسائي[19] وابن القيسراني[20]،

---

(1) تاريخ ابن معين، رواية الدوري (3 /60).
(2) سؤالات الآجري أبا داود السجستاني (152/2).
(3) المغني في الضعفاء، للذهبي (2 /185).
(4) الثقات، لابن حبان (7 /407).
(5) تهذيب التهذيب، لابن حجر (544/3).
(6) تاريخ ابن معين، رواية الدارمي (ص213).
(7) ميزان الاعتدال، للذهبي (525/3).
(8) تاريخ ابن معين، رواية الدارمي (ص43)، الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (241/7).
(9) التعديل والتجريح لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح، لأبي الوليد الباجي (2 /642).
(10) سؤالات البرقاني للدارقطني (ص: 59).
(11) سير أعلام النبلاء، للذهبي (508/6).
(12) تقريب التهذيب، لابن حجر (ص 474).
(13) سير أعلام النبلاء، للذهبي (7 /59).
(14) من تكلم فيه وهو موثق، للذهبي (ص: 171).
(15) الأسامي والكنى، لأبي أحمد الحاكم (80/5).
(16) من تكلم فيه وهو موثق، للذهبي (ص: 171).
(17) سير أعلام النبلاء، للذهبي (7 /59).
(18) سؤالات ابن الجنيد لابن معين (ص 309).
(19) الضعفاء والمتروكون، للنسائي (ص: 95).
(20) ذخيرة الحفاظ، لابن القيسراني (1603/3).

وزاد ابن معين في موضع[1]: إلا إنه أقوى من صالح بن أبي الأخضر.

وقال في موضع غيره[2]: هو أحب إلي من صالح بن أبي الأخضر.

وقال ابن عدي[3]: روى عنه الثقات من الناس، وهو من الضعفاء الذين يُكتب حديثهم.

وذكره العقيلي[4] وابن شاهين[5] وابن الجوزي[6] في الضعفاء.

وقال ابن المديني[7]: سمعت معاذ بن معاذ قال: ما كتبت عنه، قلت لمعاذ: لِمَ؟ قال: لأنِّي رأيتُه يأتي أشعث بن عبد الملك[8]، فإذا قمنا جلس إلى صبيانٍ فأملوها عليه، وفي موضع[9]: كتبتُ عنه ثم رَغِبْتُ عنه، وقال أيضًا[10]: قلت ليحيى بن سعيد القطان هل كتبتَ عنه؟ فقال: كتبتُ حديثه كله، ثم رَمَيْتُ به بعد، وهو نحو صالح بن أبي الأخضر.

- **خلاصة القول فيه، والمقارنة بين حكم الإمام يعقوب الفسوي وأحكام غيره من النقاد:**

الراوي صدوق يخطئ، والله سبحانه وتعالى أعلم.

وافق بعض النقاد الإمام يعقوب الفسوي على تضعيفه، وخالفه بعضهم فوثقوه.

ووافقه الإمام ابن معين في نتيجة مفاضلته بين الراويين، فقال في (محمد بن أبي حفصة)[11]: "ضعيف، إلا أنه أقوى من صالح بن أبي الأخضر".

ومما يؤيد ذلك أمران:

الأول: ذكر الإمام يعقوب الفسوي للراوي (صالح بن أبي الأخضر) في: "بَابِ مَنْ يُرْغَبُ عَنِ الرِّوَايَةِ عَنْهُمْ"[12]، بينما لم يفعل ذلك بالراوي: (محمد بن أبي حفصة).

---

(1) سؤالات ابن الجنيد (ص: 396).

(2) تاريخ ابن معين، رواية الدوري (4 /291).

(3) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي (6 /260، 261).

(4) الضعفاء الكبير، للعقيلي (142/4).

(5) تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين، لابن شاهين (ص: 164).

(6) الضعفاء والمتروكون، لابن الجوزي (53/3).

(7) الضعفاء الكبير، للعقيلي (142/4).

(8) هو أشعث بن عبد الملك الحُمْراني بصري، يكنى أبا هانئ، ثقة فقيه، من السادسة، مات سنة ثنتين وأربعين وقيل سنة ست وأربعين ومائة، خت 4. انظر: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص 113).

(9) تهذيب التهذيب، لابن حجر (544/3).

(10) تهذيب التهذيب، لابن حجر (544/3).

(11) سؤالات ابن الجنيد (ص: 396).

(12) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (40/3).

والثاني: قول الإمام ابن حجر يُبَيِّن أن محمدًا عنده أفضل حالًا من صالح؛ فقال في حق الراوي: (محمد بن أبي حفصة): "صدوق يخطئ"[(1)]، وقال في الراوي (صالح بن أبي الأخضر): "ضعيف يعتبر به"[(2)].

وهذا يدل على المعرفة الواسعة والدراية الدقيقة عند الإمام يعقوب الفسوي بحال الراويين.

المطلب الثالث: جدول المقارنة ونتائجه:

وبعد هذه الجولة مع الرُّوَاة المُجرَّحين عند الإمام الناقد يَعقُوب الفَسَوي، والتي عُنيت فيها بالرجوع إلى أقوال الأئمة النُّقَّاد في جميع هؤلاء الرُّوَاة، والمقارنة بين حكم الإمام يَعقُوب الفَسَوي وأحكام غيره من النُّقَّاد، أعرض أهم ما توصلت إليه من نتائج وذلك من خلال الجدول التالي، ثم أسطر أهم ما وقفت عليه من ملاحظات:

(1) تقريب التهذيب، لابن حجر (ص 474).

(2) تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 271).



أولًا: جدول المقارنة:

مصطلحات التجريح عند الإمام يَعقُوب الفَسَوي

م	الرَّاوي	أخرج له	المُعدِّلون	المُجرِّحون	رأي ابن حجر	رأي الذهبي	رأي الباحث	ملاحظات
1- «فِيهِ ضَعْفٌ»:								**عدد الرُّوَاة: (2)**
1-	جَعْفَرُ بْنُ الْحَارِثِ	-	يزيد بن هارون، أحمد بن حنبل، أبو زرعة وأبو حاتم الرازيان، ابن حبان، الدارقطني، أبو عبد الله الحاكم، ابن حجر في أحد أقواله	أغلب النُّقَّاد	ضعيف	ضعفوه	ضعيف	
2-	عِيسَى بْنُ الْمُسَيَّبِ	-	ابن عدي، ابن حبان في أحد أقواله، الدارقطني	أغلب النُّقَّاد	-	-	ضعيف	اضطرب فيه قول ابن حبان

م	الرَّاوي	أخرج له	المُعدِّلون	المُجرِّحون	رأي ابن حجر	رأي الذهبي	رأي الباحث	ملاحظات
2- «فِي حَدِيثِهِ ضَعْفٌ»:								**عدد الرُّوَاة: (1)**
3-	عَبَّادُ بْنُ رَاشِدٍ	خ د س ق	أحمد بن حنبل، العجلي، الساجي، الأزدي، البزار، الذهبي، ابن حجر	بعض النُّقَّاد	صدوق له أوهام	صدوق	صدوق له أوهام	
3- «فِيهِ ضَعْفٌ، لَيْسَ بِمَتْرُوك وَلَا يَقُومُ حَدِيثُهُ مَقَامَ الْحُجَّةِ»:								**عدد الرُّوَاة: (5)**
4-	إِبْرَاهِيمُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ المَكِّيّ	د ق	أبو زرعة الرازي، ابن حبان	أغلب النُّقَّاد	مجهول الحال	لا يكاد يُعْرَف	ضعيف	ذكره يعقوب الفسوي في: "بَابِ مَنْ يُرْغَبُ عَنِ الرِّوَايَةِ عَنْهُمْ".

م	الرَّاوي	أخرج له	المُعدِّلون	المُجرِّحون	رأي ابن حجر	رأي الذهبي	رأي الباحث	ملاحظات
5-	إِسْمَاعِيلُ بْنُ رَافِعٍ المَدَنِيّ	بخ ت ق	ابن المبارك، البخاري، الساجي	أغلب النُّقَّاد	ضعيف الحفظ	ضعيف واه	ضعيف سيئ الحفظ	ذكره يعقوب الفسوي في: "بَابِ مَنْ يُرْغَبُ عَنِ الرِّوَايَةِ عَنْهُمْ".
6-	صَالِحُ بنُ أَبِي الأَخْضَرِ البَصْرِيّ	4	الذهبي، برهان الدين الحلبي	أغلب النُّقَّاد	ضعيف	صالح الحديث	ضعيف يعتبر به	ذكره يعقوب الفسوي في: "بَابِ مَنْ يُرْغَبُ عَنِ الرِّوَايَةِ عَنْهُمْ".
7-	طَلْحَةُ بْنُ عَمْرٍو بْنُ عُثْمَانَ المَكِّيّ	ق	-	كل النُّقَّاد	ضعيف	واه	متروك	ذكره يعقوب الفسوي في: "بَابِ مَنْ يُرْغَبُ عَنِ الرِّوَايَةِ عَنْهُمْ".
8-	مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي حُمَيْدٍ المَدِينِيّ	ت ق	-	كل النُّقَّاد	ضعيف	ضعيف	منكر الحديث	ذكره يعقوب الفسوي في: "بَابِ مَنْ يُرْغَبُ عَنِ الرِّوَايَةِ عَنْهُمْ".

م	الرَّاوي	أخرج له	المُعدِّلون	المُجرِّحون	رأي ابن حجر	رأي الذهبي	رأي الباحث	ملاحظات
4- «لَيْسَ بِمَتْرُوكٍ وَلَا هُوَ حُجَّة»:								**عدد الرُّوَاة: (3)**
9-	عِسْلُ بْنُ سُفْيَانَ	د ت	-	كل النُّقَّاد	ضعيف	لين	ضعيف	
10-	عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَلْحَةَ الْهَاشِمِيُّ الشَامِيّ	م د س ق	العجلي، أبو داود، النسائي، ابن حبان، ابن خلفون، ابن القطان	أغلب النُّقَّاد	صدوق قد يخطئ، أرسل عن ابن عباس ولم يره	-	صدوق مُرْسِل	قال الفسوي في موضع آخر: "ضعيف الحديث منكر، ليس بمحمود المذهب".
11-	مَيْمُون، أَبُو حَمْزَةَ الْأَعْوَرُ، القَصَّابُ	ت ق	-	كل النُّقَّاد	ضعيف	لين	ضعيف	
5- «لَيْسَ بِالْقَوِيّ»:								**عدد الرُّوَاة: (3)**
12-	عَبْدُ اللهِ بنُ إِدْرِيْسَ ابنِ يَزِيْدَ الأَوْدِيّ	ع	كل النُّقَّاد	-	ثقة	إمام حافظ	ثقة	

م	الرَّاوي	أخرج له	المُعدِّلون	المُجرِّحون	رأي ابن حجر	رأي الذهبي	رأي الباحث	ملاحظات
13-	مُحَمَّدُ بْنُ ثَابِتٍ الْبُنَانِيّ	ت	أبو عبد الله الحاكم	أغلب النُّقَّاد	ضعيف	–	ضعيف	قال الفسوي في موضع آخر: "ضعيف".
14-	مُحَمَّدُ بْنُ حِمْيَرَ الحِمْصِيّ	ت	أغلب النُّقَّاد	أبو حاتم الرازي، الشوكاني، السيوطي، الكناني، الفتني	صدوق	ما هو بذاك الحجة، حديثه يُعدُّ في الحِسان	صدوق	تبع يعقوب الفسوي في نفس عبارته: السيوطي والكناني والفتني.
6- «حَدِيثُهُ لَيْسَ بِالْقَوِيّ»:								عدد الرُّوَاة: (1)
15-	الأَحْوَصُ بْنُ حَكِيمٍ	ق	ابن المديني، العجلي	أغلب النُّقَّاد	ضعيف الحفظ، وكان عابدًا	ضُعِّف	ضعيف	
7- «لَيْسَ بِالْقَوِيّ وَلَا بِالْمَتْرُوك، هُوَ بَيْنَ ذَلِكَ»:								عدد الرُّوَاة: (2)
16-	إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُهَاجِرٍ	م 4	سفيان الثوري	بعض النُّقَّاد	صدوق لَيِّنُ	–	صدوق لَيِّنُ	قال الفسوي في

م	الرَّاوي	أخرج له	المُعدِّلون	المُجرِّحون	رأي ابن حجر	رأي الذهبي	رأي الباحث	ملاحظات
	ابْنِ جَابِرٍ		أحمد بن حنبل، ابن سعد، أبو داود، النسائي، الساجي، ابن حجر		الحفظ		الحفظ	موضع آخر: "له شَرَفٌ ونَبَالَة، حَدِيثُهُ لَيِّن، كوفي".
17-	إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُهَاجِرٍ	ت ق	-	كل النُّقَّاد	ضعيف	واه	ضعيف	
8- «فِيهِ لِينٌ»:								**عدد الرُّوَاة: (1)**
18-	الْحَجَّاجُ بْنُ نُصَيْرٍ	ت	ابن معين في أحد أقواله، ابن عدي، ابن حبان	أغلب النُّقَّاد	ضعيف، كان يقبل التلقين	ضعيف	ضعيف كان يقبل التلقين	زاد الفسوي: "كان شَيْخًا مُغَفَّلًا سَلِيمًا. وكان ابنُ ابْنَةِ الْأَزْهَرِ أَدْخَلَ عليه أحاديث". فأضاف فائدة بذكر اسم الذي لقنه وهو ابْنُ ابْنَةِ الْأَزْهَرِ. ويعتبر الراوي من شيوخ الفسوي.

م	الرَّاوي	أخرج له	المُعدِّلون	المُجرِّحون	رأي ابن حجر	رأي الذهبي	رأي الباحث	ملاحظات
9- «فِي حَدِيثِهِ لِينٌ»:								**عدد الرُّوَاة: (2)**
19-	خَالِدُ بْنُ يَزِيْدُ بنِ أَبِي مَالِكٍ	ق	العجلي، أحمد بن صالح، أبو زرعة الرازي والدمشقي	أغلب النُّقَّاد	ضعيف	ضعفوه	ضعيف الحديث	قال الفسوي في موضع آخر: "ضعيف الحديث"
20-	يَزِيْدُ بنُ أَبِي مَالِكٍ	د س ق	كل النُّقَّاد	-	صدوق ربما وهم	صدوق	صدوق	
10- «لَيِّنٌ»، «لَيِّنُ الْحَدِيثِ»:								**عدد الرُّوَاة: (8)**
21-	رَقَبَةُ بنُ مَصْقَلَةَ	خ م ت س فق	يحيى بن إسحاق	أغلب النُّقَّاد	ثقة مأمون	ثقة	ثقة	
22-	سَعِيدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الجُمَحِيّ	عخ م د س ق	أغلب النُّقَّاد	ابن حبان الساجي، ابن القيسراني	صدوق له أوهام	وثق	صدوق	
23-	عَبَّادُ بْنُ مَنْصُورٍ	خت 4	يحيى القطان، العجلي، ابن حجر	أغلب النُّقَّاد	صدوق، رمي بالقدر، وكان يدلس، وتغير بأخرة	ضعيف	ضعيف	قال الفسوي في موضع: "في حديثه ضعف"، وقال في موضع آخر: "ضعيف".

م	الرَّاوي	أخرج له	المُعدِّلون	المُجرِّحون	رأي ابن حجر	رأي الذهبي	رأي الباحث	ملاحظات
24-	عَمْرُو بْنُ عَطَاءِ بْنِ وَرَازٍ	د ق	ابن حبان	أغلب النُّقَّاد	ضعيف	واه	لَيِّن	ذكره الفسوي في: بَابِ مَنْ يُرْغَبُ عَنِ الرِّوَايَةِ عَنْهُمْ.
25-	مُحَمَّدُ بْنُ قَيْسٍ الْمُرْهِبِيُّ	عس	أغلب النُّقَّاد	أحمد بن حنبل في أحد أقواله	مقبول	–	صدوق	اضطرب فيه قول أحمد
26-	مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي حَفْصَةَ	خ م مد س	ابن المديني، ابن معين في أحد اقواله، أحمد بن حنبل، أبو داود، الدارقطني، ابن حبان، الذهبي، ابن حجر	بعض النقاد	صدوق يخطئ	ثقة مشهور فيه شيء	صدوق يخطئ	
27-	مُعَانُ بْنُ رِفَاعَةَ	ق	ابن المديني في أحد أقواله دحيم، محمد بن عوف، أحمد بن حنبل، أبو داود	أغلب النُّقَّاد	صاحب حديث ليس بمتقن	لَيِّنُ الحديث كثير الإرسال	لين الحديث	اضطرب فيه قول ابن المديني

م	الرَّاوي	أخرج له	المُعدِّلون	المُجرِّحون	رأي ابن حجر	رأي الذهبي	رأي الباحث	ملاحظات
28-	مَيْمُونُ بن سِيَاه	خ س	أغلب النُّقَّاد	ابن معين، أبو داود، ابن القيسراني	صدوق عابد يخطئ	صدوق	صدوق عابد يخطئ	قال الفسوي في موضع آخر: "فيه ضعف".
11- «مَسْتُورٌ»:								**عدد الرُّوَاة: (1)**
29-	رَاشِدُ بْنُ مَعْبَدٍ	-	أبو داود، ابن حبان في أحد أقواله	أغلب النُّقَّاد	-	-	ضعيف	اضطرب فيه قول ابن حبان
12- «مَسْتُورٌ، وَفِي حَدِيثِهِ لِين»:								**عدد الرُّوَاة: (1)**
30-	سُوَيْدُ بنُ عَبْدِ العَزِيْزِ	ت ق	دحيم	أغلب النُّقَّاد	ضعيف جدًا	ضعيف جدًا	ضعيف الحديث	قال الفسوي في موضع آخر: ضعيف الحديث. ووثقه دحيم مع إشارته للخطأ في حديثه.

م	الرَّاوي	أخرج له	المُعدِّلون	المُجرِّحون	رأي ابن حجر	رأي الذهبي	رأي الباحث	ملاحظات
13- «لَا أَعْرِفُهُ»:								**عدد الرُّوَاة: (1)**
31-	حَامِدُ الهَمْدَانِيّ	–	–	كل النُّقَّاد	–	–	مجهول	جاءت عبارة الكناني مطابقة لعبارة الفسوي
14- «لَا يُعْرَفُ»:								**عدد الرُّوَاة: (2)**
32-	الْحَارِثُ بْنُ شِبْلٍ	–	ابن حبان	أغلب النُّقَّاد	ضعيف	–	ضعيف	زاد الفسوي: مهجور
15- «مَجْهُولٌ»:								**عدد الرُّوَاة: (2)**
33-	عُمَرُ بنُ ذَرّ	–	–	–	–	–	مجهول	لم يرد فيه أقوال للنقاد
34-	هَرِمُ بْنُ نَسِيبٍ	4	أغلب النُّقَّاد	البخاري، أبو أحمد الحاكم	مقبول	–	صدوق	

م	الرَّاوي	أخرج له	المُعدِّلون	المُجرِّحون	رأي ابن حجر	رأي الذهبي	رأي الباحث	ملاحظات
16- «مُضْطَرِبُ الْحَدِيثِ»:								**عدد الرُّوَاة: (1)**
35-	عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْمَسْعُودِيّ	خت 4	أغلب النُّقَّاد	أبو زرعة الرازي، العقيلي	صدوق اختلط قبل موته	حديثه في حد الحسن	صدوق اختلط	وثقه أغلب النقاد مع ذكر صفة اختلاطه وتغيره في آخر حياته التي أشار إليها الفسوي.
17- «لَا يَخْتَلِفُونَ فِي ضَعْفِهِ»:								**عدد الرُّوَاة: (1)**
36-	إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْحَكَمِ ابْنِ أَبَانٍ	فق	أحمد بن حنبل ومحمد ابن رافع	أغلب النُّقَّاد	ضعيف وصل مراسيل	تركوه، وقل من مشاه على ضعفه، روى عن أبيه مرسلات فوصلها	ضعيف	لم يرضَه من وثقه بعد اختلاطه. وذكره يعقوب الفسوي في: "بَابِ مَنْ يُرْغَبُ عَنِ الرِّوَايَةِ عَنْهُمْ".

م	الرَّاوي	أخرج له	المُعدِّلون	المُجرِّحون	رأي ابن حجر	رأي الذهبي	رأي الباحث	ملاحظات
18- «ضَعِيفٌ»، «ضَعِيفُ الحَدِيثِ»:								**عدد الرُّوَاة: (15)**
37-	بِشْرُ بْنُ نُمَيْرٍ	ق	-	كل النُّقَّاد	متروك متهم	هالك	متروك	زاد الفسوي: "تَرَكَ عَلِيُّ بْنُ الْمَدِينِيِّ الرواية عنه".
38-	بَكْرُ بنُ الشَّروس	-	-	-	-	-	ضعيف	لم يرد فيه أقوال للنقاد
39-	حُمَيْدُ بْنُ مَالِكٍ	-	-	كل النُّقَّاد	ضعيف	ضعيف	ضعيف	
40-	حَنْظَلَةُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْقَاص	-	ابن حبان	أغلب النُّقَّاد	-	-	ضعيف	
41-	رِشْدِيْنُ بنُ سَعْدٍ	ت ق	الهيثم بن خارجة، أحمد بن حنبل		واه	ضعيف	ضعيف الحديث	قال الفسوي في موضع آخر: "لا ينبغي لأهل العلم أن يشغلوا أنفسهم بحديث هؤلاء.

م	الرَّاوي	أخرج له	المُعدِّلون	المُجرِّحون	رأي ابن حجر	رأي الذهبي	رأي الباحث	ملاحظات
42-	رِشْدِينُ بْنُ كُرَيْبٍ	ت ق	–	كل النُّقَّاد	ضعيف	ضعيف	ضعيف	ذكره الفسوي في: "بَابِ مَنْ يُرْغَبُ عَنِ الرِّوَايَةِ عَنْهُمْ".
43-	سَعِيدُ بْنُ سِنَانٍ	ق	–	كل النُّقَّاد	متروك	متروك	ضعيف الحديث	
44-	شَيْبَةُ بْنُ نَعَامَةَ	–	ابن حبان في أحد أقواله	أغلب النُّقَّاد	–	–	ضعيف	اضطرب فيه قول ابن حبان
45-	عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ زَحْرٍ	بخ 4	البخاري، أحمد بن صالح، أبو زرعة الرازي، النسائي، ابن القيم، ابن جحر	أغلب النُّقَّاد	صدوق يخطئ	ضعيف	ضعيف	
46-	مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ ابْنِ أَبِي فُدَيْكٍ	ع	أغلب النُّقَّاد	ابن سعد	صدوق	صدوق	صدوق	ذكره الفسوي في: بَابِ مَنْ يُرْغَبُ عَنِ الرِّوَايَةِ عَنْهُمْ.
47-	مُحمَّدُ بْنُ كُرَيْبٍ	ق	–	كل النُّقَّاد	ضعيف	ضعفوه	ضعيف	

م	الرَّاوي	أخرج له	المُعدِّلون	المُجرِّحون	رأي ابن حجر	رأي الذهبي	رأي الباحث	ملاحظات
48-	مَسْلَمَةُ بْنُ عَلِيٍّ	ق	-	كل النُّقَّاد	متروك	تركوه	متروك الحديث	قال الفسوي في موضع آخر: "لا ينبغي لأهل العلم أن يشغلوا أنفسهم بحديث هؤلاء". وذكره في: بَابِ مَنْ يُرْغَبُ عَنِ الرِّوَايَةِ عَنْهُمْ.
49-	الْوَلِيدُ بْنُ أَبِي ثَوْرٍ	بخ د ت ق	-	كل النُّقَّاد	ضعيف	ضعفوه	ضعيف	
50-	يَحْيَى بْنُ أَبِي حَيَّةَ	د ت ق	أبو نُعَيْم بن دُكَيْن، يزيد بن هارون، ابن نمير، ابن معين والعجلي-في أحد أقوالهما- أبو زرعة، ابن خراش، الساجي	أغلب النُّقَّاد	ضعفوه لكثرة تدليسه	-	ضعيف مُدَلِّس	زاد الفسوي: "كان يُدَلِّس". ونقل ابن عبد البر والنووي الإجماع على أنه مُدَلِّس.
51-	يَزِيدُ بْنُ بَزِيعٍ	-	-	كل النُّقَّاد	-	لا يكاد يُعْرَف	ضعيف	

م	الرَّاوي	أخرج له	المُعدِّلون	المُجرِّحون	رأي ابن حجر	رأي الذهبي	رأي الباحث	ملاحظات
19- «ضَعِيفٌ، لَا يُفْرَحُ بِحَدِيثِهِ»:								**عدد الرُّوَاة: (4)**
52-	الْفَيْضُ بْنُ الْفَضْلِ	-	ابن حبان	-	-	-	ضعيف	شيخ يعقوب الفسوي
53-	أَيُّوبُ بْنُ جَابِرٍ	د ت	أحمد بن حنبل، الفلاس، ابن عدي	أغلب النُّقَّاد	ضعيف	ضعيف	ضعيف	قال الفسوي في موضع آخر: "ضعيف".
54-	أَيُّوبُ بنُ عُتْبَةَ	ق	-	كل النُّقَّاد	ضعيف	ضعيف	ضعيف	
55-	مُحَمَّدُ بْنُ جَابِرٍ	د ت ق	محمد بن يحيى الذهلي، أبو زرعة وأبو حاتم، الفلاس	أغلب النُّقَّاد	ضعيف	ضعيف	ضعيف	قال الفسوي في موضع آخر: "ضعيف".
20- «ضعيف ضعيف»:								**عدد الرُّوَاة: (1)**
56-	عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي حُمَيْدٍ	ق	-	كل النُّقَّاد	متروك الحديث	متروك الحديث	متروك الحديث	

م	الرَّاوي	أخرج له	المُعدِّلون	المُجرِّحون	رأي ابن حجر	رأي الذهبي	رأي الباحث	ملاحظات
21- «ضَعِيفٌ جِدًا»:								عدد الرُّوَاة: (1)
57-	حُصَيْنُ بْنُ عُمَرَ	ت	العجلي في أحد أقواله	أغلب النُّقَّاد	متروك	ضعيف بمرة	ضعيف جدًا	اضطرب فيه قول العجلي
22- «يُعْرَفُ وَيُنْكَرُ»:								عدد الرُّوَاة: (2)
58-	عُمَرُ بْنُ مُوسَى بْنِ وَجِيه	–	–	كل النُّقَّاد	هالك	متروك	متروك منسوب إلى الوضع	قال الفسوي في موضع ليس بشيء
59-	يَحْيَى بْنُ الْعَلَاءِ	د ق	–	كل النُّقَّاد	ضعيف جدًا	متروك الحديث	متروك الحديث رمي بالوضع	
23- «يُعْرَفُ حَدِيثُهُ وَيُنْكَرُ»:								عدد الرُّوَاة: (3)
60-	الْأَصْبَغُ بْنُ نُبَاتَةَ	ق	العجلي	أغلب النُّقَّاد	متروك رمي بالرفض	تركوه	متروك رمي بالرفض	قال الفسوي في موضع آخر:

م	الرَّاوي	أخرج له	المُعدِّلون	المُجرِّحون	رأي ابن حجر	رأي الذهبي	رأي الباحث	ملاحظات
							والوضع	ليس حديثه بشيء وذكره في: "بَابِ مَنْ يُرْغَبُ عَنِ الرِّوَايَةِ عَنْهُمْ".
61-	سَعْدُ بْنُ طَرِيفٍ	ت ق	–	كل النُّقَّاد	متروك	متروك	متروك رمي بالرفض والوضع	قال الفسوي في موضع: حديثه وروايته ليس بشيء، وفي موضع آخر: لا يُذْكَرُ حديثه ولا يُكْتَبُ إلا للمعرفة. وذكره في: بَابِ مَنْ يُرْغَبُ عَنِ الرِّوَايَةِ عَنْهُمْ.
62-	عَبْدُ الْوَاحِدِ بْنُ مَيْمُونٍ	–	ابن معين	أغلب النُّقَّاد	–	–	ضعيف	

م	الرَّاوي	أخرج له	المُعدِّلون	المُجرِّحون	رأي ابن حجر	رأي الذهبي	رأي الباحث	ملاحظات
24- «مُنْكَرُ الْحَدِيثِ»:								عدد الرُّوَاة: (6)
63-	إِبْرَاهِيم بن إِسْمَاعِيل، قُعَيْس	–	ابن حبان	أغلب النُّقَّاد	–	ضعيف	ضعيف الحديث	
64-	الْحَارِثُ بْنُ نَبْهَانَ	ت ق	ابن عدي	أغلب النُّقَّاد	متروك	ضعفوه	منكر الحديث متروك	قال الفسوي في موضع: ضعيف، وقال في موضع آخر: ضعيف، ليس حديثه بشيء.
65-	عَبْدُ الْقَاهِرِ بْنُ السَّرِيُّ	د ق	كل النُّقَّاد	–	مقبول	صدوق	صدوق يهم	
66-	عِيسَى بْنُ مَيْمُونٍ	ت ق	حماد بن سلمة، ابن معين في أحد أقواله	أغلب النقاد	ضعيف	ساقط	متروك الحديث	قال الفسوي في موضع آخر: ليس حديثه بشيء وذكره في: بَابِ مَنْ يُرْغَبُ عَنِ الرِّوَايَةِ عَنْهُمْ.

م	الرَّاوي	أخرج له	المُعدِّلون	المُجرِّحون	رأي ابن حجر	رأي الذهبي	رأي الباحث	ملاحظات
67-	كُرَيْزُ بْنُ حَكِيمٍ	-	-	كل النُّقَّاد	-	-	منكر الحديث	تبع الدارقطني الفسوي بتمام عبارته
68-	يَزِيدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الدَّالَانِيّ	4	أبو حاتم الرازي، الحاكم، ابن معين، النسائي، أحمد بن حنبل، المنذري، البخاري، الذهبي، ابن حجر	بعض النُّقَّاد	صدوق، يخطئ كثيرًا وكان يدلس	صدوق، له أوهام	صدوق، له أوهام	شارك ابن سعد وإبراهيم الحربي الفسوي بنفس الحكم.
25- «مُنْكَرُ الْحَدِيثِ، ضَعِيفٌ»:								**عدد الرُّوَاة: (4)**
69-	حَبِيبُ بْنُ حَسَّانٍ	-	ابن عدي	أغلب النُّقَّاد	-	-	منكر الحديث	قال الفسوي في موضع آخر: ليس حديثه بشيء
70-	زَيْدُ بْنُ جَبِيرَةَ	ت ق	-	كل النُّقَّاد	متروك	متروك	متروك	
71-	عُمَرُ بْنُ صُهْبَانَ	ق	أحمد بن صالح	أغلب النُّقَّاد	ضعيف	واه	ضعيف منكر الحديث	

م	الرَّاوي	أخرج له	المُعدِّلون	المُجرِّحون	رأي ابن حجر	رأي الذهبي	رأي الباحث	ملاحظات
72-	وَاصِلُ بْنُ السَّائِبِ	ت ق	–	كل النُّقَّاد	ضعيف	واه	ضعيف	
26- «مُنْكَرُ الْحَدِيثِ مَهْجُورٌ»:								**عدد الرُّوَاة: (1)**
73-	فَائِدُ بْنُ عَبْدِ الرّحمن أَبُو الوَرْقَاءِ	ت ق	أبو عبد الله الحاكم في أحد أقواله	أغلب النُّقَّاد	متروك	تركوه	متروك متهم في روايته عن عبد الله بن أبي أوفى	قال الفسوي في موضع آخر: ضعيف. وذكره في بَابِ مَنْ يُرْغَبُ عَنِ الرِّوَايَةِ عَنْهُمْ.
27- «مُنْكَرُ الْحَدِيثِ، لَا يُحْتَجُّ بِرِوَايَتِهِ وَلَا يَكْتُبُ أَهْلُ الْعِلْمِ حَدِيثَهُ إِلَّا لِلْمَعْرِفَةِ»:								**عدد الرُّوَاة: (1)**
74-	مَرْوَانُ بْنُ سَالِمٍ	ق	–	كل النُّقَّاد	متروك	متروك	متروك رُمِيَ بالوضع	ذكره يعقوب الفسوي في: "بَابِ مَنْ يُرْغَبُ عَنِ الرِّوَايَةِ عَنْهُمْ".

م	الرَّاوي	أخرج له	المُعدِّلون	المُجرِّحون	رأي ابن حجر	رأي الذهبي	رأي الباحث	ملاحظات
28- «غَيْرُ ثِقَةٍ وَلَا مَأْمُونٌ»:								عدد الرُّوَاة: (1)
75-	مِيْنَاءُ بنُ أَبَي مِيْنَاءُ	ت	ابن حبان في أحد أقواله	أغلب النُّقَّاد	متروك، ورمي بالرفض	ساقط	شيعي منكر الحديث متروك	اضطرب فيه قول ابن حبان
29- «ضَعِيفٌ، غَيْرُ ثِقَةٍ»:								عدد الرُّوَاة: (1)
76-	مُحَمَّدُ بْنُ مَرْوَانَ	–	–	كل النُّقَّاد	متهم بالكذب	تركوه واتهم	متروك متهم بالكذب	
30- «ضَعِيفٌ، لَيْسَ بِثِقَةٍ»:								عدد الرُّوَاة: (1)
77-	مُوسَى بْنُ طَرِيفٍ	–	–	كل النُّقَّاد	–	واه	ضعيف جدًا شيعي غال	

م	الرَّاوي	أخرج له	المُعدِّلون	المُجرِّحون	رأي ابن حجر	رأي الذهبي	رأي الباحث	ملاحظات
31- «لَيْسَ حَدِيثُهُ بشَيْءٍ»، «حَدِيثُهُ وَرِوَايَاتُهُ لَيْسَ بشَيْءٍ»:								عدد الرُّوَاة: (5)
78-	حَبَّةُ بْنُ جُوَيْنٍ	س	أحمد بن حنبل، العجلي، ابن خلفون، ابن حجر	أغلب النُّقَّاد	صدوق له أغلاط	-	ضعيف	
79-	رُشَيْدٌ الْهَجَرِيّ	-	-	كل النُّقَّاد	-	-	ضعيف	
80-	زِيَادُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ	عخ م ت ق	النسائي، ابن حبان، ابن خلفون، ابن حجر	أغلب النُّقَّاد	صدوق سيئ الحفظ	لين	ضعيف	قال الفسوي في موضع آخر: "ضعيف، لا يفرح بحديثه".
81-	سَيْفُ بْنُ عُمَرَ	ت	-	كل النُّقَّاد	ضعيف	متروك باتفاق	متروك متهم بوضع الحديث	ذكره يعقوب الفسوي في: "بَابِ مَنْ يُرْغَبُ عَنِ الرِّوَايَةِ عَنْهُمْ".

م	الرَّاوي	أخرج له	المُعدِّلون	المُجرِّحون	رأي ابن حجر	رأي الذهبي	رأي الباحث	ملاحظات
82-	عَبَايَةُ بْنُ رِبْعِيٍّ	–	ابن حبان	أغلب النُّقَّاد	–	–	ضعيف شيعي غال	
32- «ضَعِيفٌ، لَيْسَ حَدِيثُهُ بِشَيْءٍ»:								**عدد الرُّوَاة: (2)**
83-	سَعِيدُ بْنُ رَاشِدٍ	–	–	كل النُّقَّاد	واه	واه	متروك	قال الفسوي في موضع آخر: "ضعيف".
84-	الضَّحَّاكُ بْنُ نَبْرَاسٍ	بخ	حبان بن هلال، البزار	أغلب النُّقَّاد	لين الحديث	–	ضعيف الحديث	قال الفسوي في موضع آخر: "لَيِّنُ الحديث".
33- «لَا يَسْوِي حَدِيثُهُ شَيْئًا»:								**عدد الرُّوَاة: (3)**
85-	عُبيدة بن مُعَتِّب	خت د ت ق	عثمان بن أبي شيبة، البرقي، الساجي	أغلب النُّقَّاد	ضعيف واختلط بأخرة	ضعيف	ضعيف، واختلط بأخرة	ذكره يعقوب الفسوي في: بَابِ مَنْ يُرْغَبُ عَنِ الرِّوَايَةِ عَنْهُمْ.

م	الرَّاوي	أخرج له	المُعدِّلون	المُجرِّحون	رأي ابن حجر	رأي الذهبي	رأي الباحث	ملاحظات
86-	قَطَنُ بْنُ سُعَيْرُ	–	–	كل النُّقَّاد	–	–	ضعيف	
87-	مُحَمَّدُ بْنُ سَالِمٍ	ت	–	كل النُّقَّاد	ضعيف	واه	متروك الحديث	قال الفسوي في موضع آخر: "ضعيف لا يفرح بحديثه". وذكره في: "بَابِ مَنْ يُرْغَبُ عَنِ الرِّوَايَةِ عَنْهُمْ".
34- «ضَعِيفٌ، لَا يَسْوِي حَدِيثُهُ شَيْئًا»:								**عدد الرُّوَاة: (1)**
88-	عَطَاءُ بْنُ عَجْلَانَ	ت	العجلي	أغلب النُّقَّاد	متروك	تركوه	متروك متهم بالكذب	قال الفسوي في موضع: "ضعيف ليس حديثه بشيء"، وفي موضع آخر: "لا يُكْتَبُ حديثه".

م	الرَّاوي	أخرج له	المُعدِّلون	المُجرِّحون	رأي ابن حجر	رأي الذهبي	رأي الباحث	ملاحظات
35- «شَبِيهٌ بِالْمَتْرُوكِ»:								**عدد الرُّوَاة: (1)**
89-	عَبْدُ الْغَفَّارِ بْنُ الْقَاسِمِ	–	–	كل النُّقَّاد	–	تركوه	متروك الحديث رافضي رمي بالوضع	ذكره يعقوب الفسوي في: "بَابِ مَنْ يُرْغَبُ عَنِ الرِّوَايَةِ عَنْهُمْ".
36- «مَتْرُوكٌ»:								**عدد الرُّوَاة: (2)**
90-	الْحَسَنُ بْنُ دِينَارٍ	–	–	كل النُّقَّاد	–	متروك	متروك متهم بالكذب	قال الفسوي مرة أخرى: ضعيف.
91-	حَرَامِ بْنِ عُثْمَانَ	د س	–	كل النُّقَّاد	متروك	متروك	متروك	
37- «مَتْرُوكٌ مَهْجُورٌ»:								**عدد الرُّوَاة: (2)**
92-	فُرَاتُ بْنُ السَّائِبِ	–	–	كل النُّقَّاد	–	متروك	متروك متهم بالوضع	قال الفسوي في موضع آخر: "لا ينبغي لأهل العلم أن يشغلوا أنفسهم بحديث هؤلاء".

م	الرَّاوي	أخرج له	المُعدِّلون	المُجرِّحون	رأي ابن حجر	رأي الذهبي	رأي الباحث	ملاحظات
93-	الْقَاسِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ عُمَرَ الْعُمَرِيُّ	ق	–	كل النُّقَّاد	متروك	تركوه	متروك متهم بالوضع	ذكره يعقوب الفسوي في: "بَابِ مَنْ يُرْغَبُ عَنِ الرِّوَايَةِ عَنْهُمْ".
38- «ضَعِيفٌ مَتْرُوكٌ مَهْجُورٌ»:								عدد الرُّوَاة: (2)
94-	جَعْفَرُ بنُ رَبِيْعَةَ	ع	أغلب النُّقَّاد	ابن معين	ثقة	–	ثقة	
95-	جَعْفَرُ بْنُ الزُّبَيْرِ	ق	–	كل النُّقَّاد	متروك الحديث	ساقط الحديث	متروك يضع الحديث	
39- «ضَعِيفٌ ذَاهِبٌ»:								عدد الرُّوَاة: (1)
96-	عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ هَارُونَ بْنِ عَنْتَرَةَ	–	–	كل النُّقَّاد	–	متروك باتفاق	متروك رمي بالوضع	

م	الرَّاوي	أخرج له	المُعدِّلون	المُجرِّحون	رأي ابن حجر	رأي الذهبي	رأي الباحث	ملاحظات
40- «ضَعِيفٌ مَتْرُوكُ الْحَدِيثِ»:								عدد الرُّوَاة: (4)
97-	زِيَادُ بْنُ مَيْمُونٍ	–	–	كل النُّقَّاد	متروك	–	ضعيف متروك الحديث كذاب	قال الفسوي في موضع آخر: "ليس حديثه بشيء".
98-	عُثْمَانُ بْنُ مِقْسَمٍ	–	ابن مهدي، الفلاس	أغلب النُّقَّاد	ضعيف	ضعيف	متروك متهم بالكذب	
99-	عَدِيُّ بْنُ الْفَضْلِ	ق	–	كل النُّقَّاد	متروك الحديث	تركوه	متروك الحديث	قال الفسوي في موضع: "ضعيف".
100-	غَالِبُ بْنُ عُبَيْدِ اللَّهِ	–	–	كل النُّقَّاد	متروك	تركوه	ضعيف متروك الحديث	من شيوخ الفسوي. وقال في موضع: لا ينبغي لأهل العلم أن يشغلوا أنفسهم بحديث هؤلاء. وذكره في: بَابِ مَنْ يُرْغَبُ عَنِ الرِّوَايَةِ عَنْهُمْ.

م	الرَّاوي	أخرج له	المُعدِّلون	المُجرِّحون	رأي ابن حجر	رأي الذهبي	رأي الباحث	ملاحظات
41- «ضَعِيفٌ ضَعِيفٌ مَتْرُوكٌ»:								**عدد الرُّوَاة: (1)**
101-	نَصْرُ بْنُ طَرِيفٍ	-	-	كل النُّقَّاد	ضعيف	متروك	ضعيف متروك الحديث	
42- «لَا يُكْتَبُ حَدِيثُهُ»:								**عدد الرُّوَاة: (4)**
102-	أَيُّوبَ بْنِ خُوطٍ	د ق	-	كل النُّقَّاد	متروك	-	متروك الحديث	
103-	الرَّبِيعُ بْنُ بَدْرٍ	ت ق	-	كل النُّقَّاد	متروك	متروك	متروك الحديث	قال الفسوي في موضع آخر: "ضعيف، ليس حديثه بشيء"، وقال في موضع آخر: "ضعيف متروك".

م	الرَّاوي	أخرج له	المُعدِّلون	المُجرِّحون	رأي ابن حجر	رأي الذهبي	رأي الباحث	ملاحظات
104-	نُوحُ بْنُ دَرَّاجٍ	فق	ابن نمير، ابن معين في أحد أقواله، أبو زرعة	أغلب النُّقَّاد	متروك	-	متروك متهم بالكذب	
105-	يُوسُفُ بْنُ خَالِدٍ	ق	-	كل النُّقَّاد	متروك	متروك	متروك متهم بالكذب	
43- «لَا يُذْكَرُ حَدِيثُهُ وَلَا يُكْتَبُ إِلَّا لِلْمَعْرِفَةِ»:								**عدد الرُّوَاة: (3)**
106-	عَلِيُّ بْنُ الحَزَوَّر	ق	-	كل النُّقَّاد	متروك	متروك	متروك	
107-	عِيسَى بْنِ قِرْطَاسٍ	فق	-	كل النُّقَّاد	متروك	-	متروك	قال الفسوي في موضع آخر: "فيه ضعف".
108-	النَّضْرُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ	ت	-	كل النُّقَّاد	متروك	ساقط	متروك	

م	الرَّاوي	أخرج له	المُعدِّلون	المُجرِّحون	رأي ابن حجر	رأي الذهبي	رأي الباحث	ملاحظات
44- «ضَعِيفٌ، لَا يُكْتَبُ حَدِيثُهُ»:								**عدد الرُّوَاة: (2)**
109-	عُمَرُ بنُ حَبِيْبٍ	ق	ابن قانع، الساجي	أغلب النُّقَّاد	ضعيف	–	ضعيف	
110-	الوَلِيدُ بْنُ عَمْرِو	–	ابن حبان	أغلب النُّقَّاد	–	–	ضعيف	
45- «ضَعِيفٌ، لَا يُكْتَبُ حَدِيثُهُ إِلَّا لِلْمَعْرِفَة»:								**عدد الرُّوَاة: (2)**
111-	يَاسِينُ بْنُ مُعَاذٍ	–	–	كل النُّقَّاد	–	واه	ضعيف جدًا	ذكره الفسوي في: بَابِ مَنْ يُرْغَبُ عَنِ الرِّوَايَةِ عَنْهُمْ.
112-	يحيى بن أبي أُنَيْسَة	ت	–	كل النُّقَّاد	ضعيف	متروك الحديث	متروك الحديث متهم بالكذب	قال الفسوي في موضع: "متروك الحديث"، وفي موضع: "لا ينبغي لأهل العلم أن يشغلوا أنفسهم بحديث هؤلاء".

م	الرَّاوي	أخرج له	المُعدِّلون	المُجرِّحون	رأي ابن حجر	رأي الذهبي	رأي الباحث	ملاحظات
46- «لَا يُكْتَبُ حَدِيثُهُ إِلَّا لِلْمَعْرِفَةِ، وَلَا يُحْتَجُّ بِرِوَايَتِهِ»:								عدد الرُّوَاة: (2)
113-	أُسَامَةُ بْنُ زَيْدِ ابْنِ أَسْلَمَ	ق	ابن خلفون	أغلب النُّقَّاد	ضعيف من قبل حفظه	ضعفوه	ضعيف	
114-	عُثْمَانُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْوَقَّاصِيّ	ت	-	كل النُّقَّاد	متروك الحديث	متروك الحديث	متروك متهم بالكذب	ذكره يعقوب الفسوي في: "بَابِ مَنْ يُرْغَبُ عَنِ الرِّوَايَةِ عَنْهُمْ".
47- «مَرْغُوبٌ عَنْ حَدِيثِهِ وَرِوَايَتِهِ»:								عدد الرُّوَاة: (1)
115-	سَعِيدُ بْنُ سَالِمٍ	د س	أغلب النُّقَّاد	ابن معين ابن القيسراني في أحد أقوالهما العجلي، الدارمي، العقيلي، الساجي، ابن حبان	صدوق يهم، ورمي بالإرجاء، وكان فقيهًا.	صدوق	صدوق مرجئ يهم	زاد الفسوي: "وكان له رأي سوء، وكان داعية" ولعل هذا الذي دفعه لترك حديثه.

م	الرَّاوي	أخرج له	المُعدِّلون	المُجرِّحون	رأي ابن حجر	رأي الذهبي	رأي الباحث	ملاحظات
48- «يُنْسَبُ إِلَى الْكَذِبِ»:								**عدد الرُّوَاة: (1)**
116-	إِبْرَاهِيْمُ بنُ مُحَمَّدِ بنِ أَبِي يَحْيَى	ق	الشافعي، ابن الأصبهاني، ابن عُقْدة، ابن عدي	أغلب النُّقَّاد	متروك	متروك	متروك منسوب إلى الكذب	زاد الفسوي: "جَهْمِيٌّ، قَدَرِيٌّ، مُعْتَزِلِيٌّ، رَافِضِيٌّ" وقال في موضع آخر: "منكر الحديث ضعيف". وقال العلائي: "الأكثرون ضعفوه، وتَبَيَّنَ لهم من حاله ما لم يطلع عليه الشافعي".
49- «كَذَّابٌ»:								**عدد الرُّوَاة: (2)**
117-	الْحَسَنُ بْنُ زِيَادٍ اللُّؤْلُؤِيّ	-	مسلمة بن قاسم، ابن حبان	أغلب النُّقَّاد	-	-	كذاب	

م	الرَّاوي	أخرج له	المُعدِّلون	المُجرِّحون	رأي ابن حجر	رأي الذهبي	رأي الباحث	ملاحظات
118-	الهَيْثَمُ بْنُ عَدِيّ	–	–	كل النُّقَّاد	–	متروك الحديث	متروك الحديث متهم بالكذب	
50- «يَضَعُ الْحَدِيثَ»:								**عدد الرُّوَاة: (1)**
119-	وَهْبُ بنُ وَهْبِ بنِ كَثِيْرٍ	–	–	كل النُّقَّاد	كذاب يضع الحديث	متروك الحديث	كذاب يضع الحديث	زاد الفسوي: "قدري، رجل سُوء، كان يُكَذِّبُ مُجَاوِبَه". وذكره في: "بَابِ مَنْ يُرْغَبُ عَنِ الرِّوَايَةِ عَنْهُمْ".
51- «كَذَّابٌ يَضَعُ الْحَدِيثَ»:								**عدد الرُّوَاة: (1)**
120-	سُلَيْمَانُ بْنُ عَمْرٍو	–	–	كل النُّقَّاد	ساقط	كذاب	كذاب يضع الحديث	قال ابن حجر: "كذبه ونسبه إلى الوضع فوق الثلاثين نفسًا".

ثانيًا: نتائج المقارنة:

وبعد هذا العرض يمكن الوقوف على نتائج وملاحظات عدَّة، منها:

1- بلغ عدد الرواة المُجرَّحين المدروسين -كنماذج- (120) راويًا باستعمال مصطلحات وعبارات متنوعة في ألفاظها، مختلفة في مدلولاتها، وقد أكثر من استعمال بعض هذه المصطلحات والعبارات، وقلَّلَ من استعمال البعض الآخر كما يلاحظ من خلال الجدول السابق، وكان مصطلح «ضعيف» وما شابهه من أكثر المصطلحات استعمالًا.

2- وافق النُّقَّادُ الإمام يَعقُوب الفَسَوي في أحكامه على الرُّوَاة في أغلب الأحيان، فقد:

- وافقه كل النُّقَّاد في جرح (56) من الرُّوَاة، أي ما نسبته (46.7%) تقريبًا.
- ووافقه أغلب النُّقَّاد في جرح (48) من الرُّوَاة، أي ما نسبته (40%) تقريبًا.
- ووافقه بعض النُّقَّاد في جرح (4) من الرُّوَاة، أي ما نسبته (3.3%) تقريبًا.
- وخالفه كل النُّقَّاد في جرح (3) من الرُّوَاة، أي ما نسبته (2.5%) تقريبًا.
- وخالفه أغلب النُّقَّاد في جرح (9) من الرُّوَاة، أي ما نسبته (7.5%) تقريبًا.

وهذه الإحصائية تبيّن مدى اعتدال الإمام يَعقُوب الفَسَوي وتوسطه في أحكامه على الرُّوَاة وجرحهم.

3- جرَّح الإمام يَعقُوب الفَسَوي اثني عشر من الرُّوَاة الذين عدَّلهم أغلب أو كل النُّقَّاد، وهم:

الرَّاوي	أخرج له	قول الإمام يَعقُوب الفَسَوي	قول الإمام ابن حجر	قول الإمام الذهبي	قول الباحث
جَعْفَرُ بنُ رَبِيْعَةَ	ع	"ضعيف، متروك مهجور"	ثقة	-	ثقة
عَبْدُ اللهِ بنُ إِدْرِيْسَ الأَوْدِيّ	ع	"ليس بالقوي"	ثقة	إمام حافظ	ثقة
سَعِيدُ بْنُ سَالِمٍ	د س	"مرغوب عن حديثه وروايته"	صدوق يهم، ورمي بالإرجاء، وكان فقيهًا.	صدوق	صدوق مرجئ يهم

الرَّاوي	أخرج له	قول الإمام يَعقُوب الفَسَوي	قول الإمام ابن حجر	قول الإمام الذهبي	قول الباحث
سَعِيدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الجُمَحِيّ	عخ م د س ق	"لَيِّنُ الحديث"	صدوق له أوهام	وثق	صدوق
عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْمَسْعُودِيّ	خت 4	"مضطرب الحديث"	صدوق اختلط قبل موته	حديثه في حد الحسن	صدوق اختلط
عَبْدُ الْقَاهِرِ بْنُ السَّرِيّ	د ق	"منكر الحديث"	مقبول	صدوق	صدوق يهم
مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي فُدَيْكٍ	ع	"ضعيف"	صدوق	صدوق	صدوق
مُحَمَّدُ بْنُ حِمْيَرَ	ت	"ليس بالقوي"	صدوق	ما هو بذاك الحجة، حديثه يُعدُّ في الحِسان	صدوق
مُحَمَّدُ بْنُ قَيْسٍ الْمُرْهِبِيّ	عس	"لَيِّنُ الحديث"	مقبول	–	صدوق
مَيْمُونُ بن سِيَاه	خ س	"لَيِّنُ الحديث"	صدوق عابد يخطئ	صدوق	صدوق عابد يخطئ
هَرِمُ بْنُ نَسِيبٍ	4	"مَجْهُولٌ لَا يُدْرَى مَنْ هُوَ"	مقبول	–	صدوق
يَزِيْدُ بنُ أَبِي مَالِكٍ	د س ق	"في حديثه لين"	صدوق ربما وهم	صدوق	صدوق

وبعد هذا العرض يمكن الوقوف على ملاحظات عدَّة، منها:

أ. اتفق الشيخان (البخاري ومسلم) على الرواية لـ (3) رواة في الصحيحين. وانفرد الإمام البخاري بالرواية عن راو واحد في الصحيح، وكذا الإمام مسلم في صحيحه. وروى الإمام البخاري لـراو واحد تعليقًا.

ب. روى أصحاب السنن (أبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه) لـ (5) رواة منهم، وهم: جعفر ابن ربيعة وعبد الله بن إدريس الأوْدِي وعبد الرحمن بن عبد الله المسعودي ومحمد بن إسماعيل ابن أبي فُدَيْك وهَرِم بن نَسِيب.

- واشترك (أبو داود والنسائي وابن ماجه) في الرواية لراويين منهم، وهما: سعيد بن عبد الرحمن الجُمَحي ويزيد بن أَبي مالك.
- واشترك (أبو داود وابن ماجه) في الرواية لراو واحد منهم، وهو: عبد القاهر بن السَّرِي.
- واشترك (أبو داود والنسائي) في الرواية لراو واحد منهم، وهو: سعيد بن سالم.

بينما تفرد الترمذي في الرواية لراو واحد منهم، وهو: محمد بن حِمْيَر، وكذلك تفرد النسائي بالرواية لراو واحد منهم، وهو: ميمون بن سِيَاه.

ت. حكم الإمام الذهبي على ثمانية رواة منهم، وجاءت بالمجمل في مرتبة (الصدوق) التي يُحسّن حديث أصحابها.

ث. بينما حكم الإمام ابن حجر على جميعهم، وجاءت أحكامه بين أعلى درجات التوثيق وأدناه، وبيان حكمه كالآتي:

- قوله: "ثقة" في حق راويين منهم.
- قوله: "صدوق" في حق راويين أيضًا.
- قوله: "صدوق يهم" -وما في معناها- في حق خمسة منهم.
- قوله: "مقبول" في حق ثلاثة رواة منهم.

ج. اجتهد الباحث في بيان خلاصة الحكم على جميعهم، وجاءت الخلاصة في ثلاث مراتب من مراتب التعديل، وبيانها كالآتي:

- "ثقة" في حق راويين منهم.
- "صدوق" في حق ستة منهم.
- "صدوق يهم" -وما في معناها- في حق أربعة منهم.

ح. اضطرب قول الإمام أحمد بن حنبل في الراوي: "محمد بن قيس"، فوثقه مرة وجرحه أخرى.

خ. تبع الإمام يَعقُوب الفَسَوي الأئمة السيوطي والكناني والفتني في الحكم على الراوي: "محمد بن حِمْيَر" بنحو حكم الإمام يَعقُوب الفَسَوي.

4- جرَّح الإمام يَعقُوب الفَسَوي أربعة من الرُّوَاة الذين عدَّلهم بعض النُّقَّاد، وهم:

الرَّاوي	أخرج له	قول الإمام يَعقُوب الفَسَوي	قول الإمام ابن حجر	قول الإمام الذهبي	قول الباحث
إِبْرَاهِيمُ بْنِ مُهَاجِرِ	م 4	"ليس بالقوي ولا بالمتروك، هو بين ذلك"	صدوق لَيِّنُ الحفظ	-	صدوق لَيِّنُ الحفظ
عَبَّادُ بْنُ رَاشِدٍ	خ د س ق	"في حديثه ضعف"	صدوق له أوهام	صدوق	صدوق يهم
مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي حَفْصَةَ	خ م مد س	"لَيِّنٌ"	صدوق يخطئ	ثقة مشهور، فيه شيء	صدوق يخطئ
يَزِيدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ	4	"منكر الحديث"	صدوق يخطئ كثيرًا، وكان يدلس	صدوق، له أوهام	صدوق، له أوهام

وترجع مخالفة الإمام يَعقُوب الفَسَوي لبعض النُّقَّادُ إلى المعرفة الخاصة بالرُّوَاة، وزيادة العلم بأحوالهم وأخبارهم، يؤكد ذلك ما يلي:-

أ. اشترك الإمام البخاري مع الإمام مسلم بالرواية لراو واحد في الصحيح، وتفرد كل منهما عن الآخر بالرواية عن راو واحد أيضًا.

ب. واشترك أصحاب السنن الثلاثة (أبو داود والنسائي وابن ماجه) بالرواية لثلاثة منهم، وشاركهم أيضًا الإمام الترمذي بالرواية، ولكنه انفرد عنهم بعدم الرواية عن: "عباد بن راشد"، بينما انفرد الإمام النسائي عنهم بالرواية عن: "محمد بن أبي حفصة".

ت. جاءت أحكام الإمام ابن حجر وأحكام الباحث في الرواة بألفاظ تحمل نفس المعنى (صدوق يخطئ).

ث. اتفق الإمامان الذهبي وابن حجر والباحث في نحو لفظ الحكم على الراويين: "محمد بن أبي حفصة"، و"يزيد بن عبد الرحمن".

واختلفا في الراوي "عباد بن راشد"، حيث عدله الإمام الذهبي مطلقًا، بينما عدله الإمام ابن حجر مع طعن في ضبطه، وكذا فعل الباحث.

ج. واتفق الإمام ابن حجر والباحث مع الإمام يَعقُوب الفَسَوي في نتيجة الحكم على الراوي: "إبراهيم بن مهاجر"؛ حيث قال فيه الإمام ابن حجر: "صدوق لَيِّنُ الحفظ"؛ وقد أثنى عليه الإمام الفَسَوي مع تليين حديثه، فقال في موضع آخر[1]: "له شَرَفٌ ونَبَالَة، حَدِيثُهُ لَيِّن، كوفي". في حين الإمام الذهبي لم يحكم عليه.

5- الدقة والأمانة والموضوعية والإنصاف في تعديل الرِّواة، فمن أمانته وموضوعيته أنه يبين مرتبة الراوي العامة إجمالًا، ثم يفصل القول في سبب العلة، من ذلك قوله في شيخه "الحَجَّاج بن نُصَيْر"[2]: "حدثنا الحَجَّاج بن نُصَيْر....، فِيهِ لِينٌ، كان شَيْخًا مُغَفَّلًا سَلِيمًا، وكان ابنُ ابْنَةِ الْأَزْهَرُ أَدْخَلَ عليه أحاديث"، وهذا غاية في الإنصاف ودلالة على علمه الدقيق بحال الراوي.

6- تضعيف الإمام يَعقُوب الفَسَوي لبعض شيوخه، حيث قال[3]: حَدَّثَنِي الفَيْض بن العَبَّاس...، وهو ضعيف، لا يُفْرَحُ بحديثه. وهذا يدل على معرفته الواسعة والدقيقة بحال شيوخه الذين روى عنهم.

7- تنوع ألفاظ الجرح عند الإمام يَعقُوب الفَسَوي في الراوي الواحد، من ذلك: قوله في "الضَّحَّاك بن نَبَرَاس" في موضع: " لَيِّنُ الحديث"، وقال في موضع آخر: "ضعيف، ليس حديثه بشيء".

8- تفرد بعض النقاد المشهورين بالتساهل في توثيق عدد من الرواة المجروحين، وبيان ذلك كالآتي:

- تفرد الإمام العجلي بتوثيق راويين، وهما: " الأصبغ بن نُبَاتة"، و"عطاء بن عجلان".
- وتفرد الإمام ابن خلفون في توثيق راو واحد، وهو: "أسامة بن زيد بن أسلم".
- بينما تفرد الإمام ابن حبان في توثيق ثلاثة رواة، وهم: "إبراهيم بن إسماعيل"، و"عمرو بن عطاء"، و"الوليد بن عمرو". في حين نجده وثق راويًا واحدًا من الذين ضعفهم الإمام يَعقُوب الفَسَوي ولم يرد فيهم أقوالًا من النُّقَّاد جرحًا أو تعديلًا، وهو: "الفيض بن الفضل".

(1) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (3/ 93).
(2) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (114/2).
(3) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (58/3).

9- مصطلح «يُعْرَف وَيُنْكَر»، «يُعْرَف حديثه وَيُنْكَر» من المصطلحات التي تفيد الجرح الشديد عند الإمام يَعقُوب الفَسَوي، خلافًا لمن جعله في أدنى مراتب الجرح كالإمام الذهبي[1] ووافقه الإمام العراقي[2] والإمام السخاوي[3]، ومما يدل على ذلك:

أ. ذكر الإمام يَعقُوب الفَسَوي أغلب رواة هذا المصطلح في: "باب من يُرْغَب عن الرواية عنهم".

ب. اتفاق أحكام الإمامين الناقدين الذهبي وابن حجر على هؤلاء الرواة –غالبًا– بالتعبير بـ (متروك) ونحوها من عبارات الجرح الشديد.

10- بلغ عدد الرواة المحكوم عليهم عند الإمام يَعقُوب الفَسَوي بألفاظ وعبارات متنوعة –ممن ذكرهم في: "باب من يُرْغَب عن الرواية عنهم"– ثلاثة وعشرون راويًا، وكانوا ممن جرحهم الإمام يَعقُوب الفَسَوي جرحًا عاديًّا أو شديدًا أو ممن رماهم بالكذب ووضع الحديث.

وهذا يدل على أن من ذكرهم في هذا الباب ليسوا كلهم ممن يطرح حديثهم، بل يوجد منهم ممن يعتبر ويستشهد بحديثهم، ويدل على ذلك أنه ذكر في هذا الباب جميع الرواة الذين قال في حقهم: "فيهم ضعف، ليسوا بمتروكين ولا يقوم حديثهم مقام الحجة"، وهذه اللفظة من ألفاظ الجرح الخفيف التي لا يسقط من قيلت فيه عن مرتبة الاستشهاد بحديثه إذا جاء من طريق أخرى، كما مر معنا سابقًا.

11- اتفق الشيخان (البخاري ومسلم) على الرواية لـ (5) رواة في الصحيحين.

وانفرد الإمام البخاري بالرواية عن راويين في الصحيح.

وروى لـ (3) رواة تعليقًا.

وانفرد الإمام مسلم بالرواية عن (4) رواة في الصحيح.

وهؤلاء الرواة الذين أخرج لهم الشيخان في الغالب ممن ضعفهم الإمام يَعقُوب الفَسَوي ضعفًا عاديًّا أو شديدًا.

12- اتفق أصحاب السنن الأربعة (أبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه) على الرواية لـ (10) رواة في سننهم، وهذا بيان لعدد الرواة المخرج حديثهم في كل كتاب على حدة:

أ. سنن أبي داود، واشتمل على (26) راويًا.

---

(1) ميزان الاعتدال، للذهبي (4/1).

(2) شرح التبصرة والتذكرة، للعراقي (376/1).

(3) فتح المغيث، للسخاوي (114/2).

ب. سنن الترمذي، واشتمل على (43) راويًا.

ت. سنن النسائي، واشتمل على (20) راويًا.

ث. سنن ابن ماجه، واشتمل على (58) راويًا.

13- ومن أبرز ما يلاحظ على هذا البيان المذكور أمران:

أ. أن إخراج الإمام ابن ماجه لعدد (58) راويًا -أي ما يعادل نصف عدد الرواة المدروسين تقريبًا- يدل على أن "سنن ابن ماجه" أقل درجة -من الناحية الحديثة- من باقي السنن الثلاثة الأخرى، وأكثر رواية عن الضعفاء والمجروحين؛ ويشهد لذلك ما قاله الحافظ ابن حجر في "النكت"[1]: "كتاب ابن ماجه؛ فإنه تفرد فيه بإخراج أحاديث عن رجال متهمين بالكذب وسرقة الأحاديث، وبعض تلك الأحاديث لا تعرف إلا من جهتهم... وقد حكم أبو زرعة الرازي على أحاديث كثيرة منه بكونها باطلة أو ساقطة أو منكرة".

ب. أقل كتب السنن الثلاثة الأخرى إخراجًا لحديثهم -على الترتيب- النسائي ثم أبو داود ثم الترمذي، وهذا الترتيب المذكور قد أقره الحافظ ابن حجر آنفًا في "نكته"، حيث قال[2]: "وفي الجملة فكتاب النسائي أقل الكتب بعد (الصحيحين) حديثًا ضعيفًا ورجلًا مجروحًا، ويقاربه كتاب أبي داود وكتاب الترمذي".

14- حكم الإمام الذهبي على (87) من الرواة الذين حكم عليهم الإمام يَعقُوب الفَسَوي، وبيان ذلك كالآتي:

أ. وافقه الإمام الذهبي لعدد (75) منهم في جرحهم عمومًا بنحو لفظ الإمام يَعقُوب الفَسَوي أو قريبًا منه.

ب. وخالفه لعدد (12) منهم؛ حيث ضعفهم الإمام يَعقُوب الفَسَوي -غالبًا-، في حين وصفهم الإمام الذهبي بعبارة: "صدوق"، أو بعبارات صريحة في التوثيق.

15- بينما حكم الإمام ابن حجر على (95) من الرواة، وبيان ذلك:

أ. وافقه الإمام ابن حجر لعدد (73) منهم في جرحهم عمومًا بنحو لفظ الإمام يَعقُوب الفَسَوي أو قريبًا منه.

---

(1) النكت على كتاب ابن الصلاح، لابن حجر (1/485-486).

(2) النكت على كتاب ابن الصلاح، لابن حجر (1/484).

ب. وخالفه لعدد (22) منهم؛ حيث ضعفهم الإمام يَعقُوب الفَسَوي –غالبًا–، في حين وصفهم الإمام ابن حجر بعبارة: "صدوق"، أو: "صدوق يهم"، أو بعبارات صريحة في التوثيق.

16- اجتهد الباحث في بيان خلاصة الحكم على جميع الرواة المجرحين عند الإمام يَعقُوب الفَسَوي، وبيان ذلك:

أ. وافق الباحث الإمام يَعقُوب الفَسَوي لعدد (102) منهم في جرحهم عمومًا بنحو لفظ الإمام يَعقُوب الفَسَوي أو قريبًا منه.

ب. وخالفه لعدد (18) منهم؛ حيث ضعفهم الإمام يَعقُوب الفَسَوي –غالبًا–، في حين وصفهم الباحث بعبارة: "صدوق"، أو: "صدوق يهم"، أو بعبارات صريحة في التوثيق.

المبحث الثالث

مراتبُ الجَرْحِ عندَ الإمامِ يَعقُوبَ بنِ سُفيانَ الفَسَوي

(دراسةٌ مقارنةٌ بمراتب الجَرْح عند النُّقَّاد)

إن الأئمة النُّقَّاد–ومنهم الإمام الناقد يَعقُوب الفَسَوي– قد أصدروا أحكامًا على الرُّوَاة تتفاوت في عباراتها وتختلف في مدلولاتها بحسب مكانة الرَّاوي مما روى، فمن الرُّوَاة: "من هو العَدْل الحُجَّة، كالشابِّ القوي المُعَافَى، ومنهم: من هو ثِقَة صَدُوق، كالشابِّ الصحيح المتوسط في القُوَّة، ومنهم: من هو صَدُوق أو لا بأس به، كالكَهْل المُعَافَى، ومنهم: الصَدُوق الذي فيه لين، كمن هو في عافيةٍ لكن يَوْجعَهُ رأسُه أو به دُمَّل، ومنهم: الضعيف كالذي تَحامَل ويشهَدُ الجماعة محمومًا، ولا يرمي جَنْبَه، ومنهم: الضعيف الواهي، كالرجل المريض في الفراش وبالتَّطبيب تُرجى عافيته، ومنهم: الساقط المتروك، كصاحب المَرَض الحَادّ الخَطِر، وآخر: حاله كحال من سَقَطَتْ قُوَّتُه، وأشرف على التَّلَف، وآخر: من الهالكين، كالمُحتَضَر الذي يُنازِع، وآخر: من الكذَّابين الدجّالين"[(1)].

وقد اجتهد العلماء في ترتيب مصطلحات الجَرْح والتَّعْدِيل وعباراته التي استعملها الأئمة النُّقَّاد في إصدار أحكامهم على الرُّوَاة، وظهرت صور عدَّة في ترتيبها على مراتب، ترجع إلى "أنَّ أئمة الجَرْح والتَّعْدِيل قد أطلقوا كثيرًا من الألفاظِ في هذا المجال، ولم يضعوا –غالبًا– أمام كل لفظة ما يبين الأساس الذي جعلهم يطلقونها على الرَّاوي، إذ أنَّهم لو فعلوا ذلك لسهلت مهمة إلحاق ألفاظهم في مراتب لا يُختلف عليها، ولهذا جاء الاختلاف بين هؤلاء الأئمة وإن لم يكن كبيرًا، والحق أنَّ موضوع ترتيب ألفاظ الجَرْح والتَّعْدِيل يحتاج إلى كثير من البحث والتقصي والتطواف في كل كتب الجَرْح والتَّعْدِيل، حتى يمكن أن تُعرف مذاهبهم وأسسهم في إطلاق الألفاظ على الرُّوَاة، لأنَّه يبدو أنَّ كل إمام له منهجه الخاص في ذلك"[(2)].

وفيما يلي بيان لصور مراتب الجَرْح عند العلماء المتقدمين والمتأخرين وصولًا إلى صورتها العامَّة التي وضعها الحافظ ابن حجر العسقلانِيّ باعتباره من المتأخرين، ثم إلى اللكنوي باعتباره من المعاصرين، ومن ثم الاجتهاد في تصنيف مصطلحات الجرح وعباراته عند الإمام الناقد يَعقُوب الفَسَوي بالنسبة إلى هذه المراتب.

---

(1) ذكر من يُعتمد قوله في الجَرْح والتَّعْدِيل، للذهبي (ص:184- 185).

(2) ابن أبي حاتم الرازي وأثره في علوم الحديث، لرفعت فوزي (ص:234).

المطلب الأول: مراتب الجَرْح عند النُّقَّاد من زمن الإمام عبد الرحمن بن مهدي (ت: 198هـ)، إلى زمن الإمام اللكنوي (ت: 1304هـ):

لعل أول من تكلم في مراتب الرواة الإمام عبد الرحمن بن مهدي (ت:198ه)، فقد جعل مراتب الجَرْح والتَّعْدِيل ثلاث مراتب رئيسة، مرتبتان للتَّعْدِيل والثالثة للتَّجريح، قال أبو موسى محمد ابن المثنى[1]، سمعت ابن مهدي، يقول: "الناس ثلاثة، رجل حافظ متقن فهذا لا يختلف فيه، وآخر يهم والغالب على حديثه الصحة، فهذا لا يترك حديثه، وآخر يهم والغالب على حديثه الوهم ، فهذا يترك حديثه".

وكذلك صنع الإمام مسلم (ت:261ه) لما تكلم في مقدمة صحيحه عن مراتب الرواة، إلا أنه جعل المرتبة الثانية للمتوسطين، فقال[2]: "... إنا نعمد إلى جملة ما أسند من الأخبار عن رسول الله **r** ، فنقسمها على ثلاثة أقسام، وثلاث طبقات من الناس على غير تكرار...فأما القسم الأول، فإنا نتوخى أن نقدم الأخبار التي هي أسلم من العيوب من غيرها، وأنقى من أن يكون ناقلوها أهل استقامة في الحديث، وإتقان لما نقلوا، لم يوجد في روايتهم اختلاف شديد، ولا تخليط فاحش، كما قد عثر فيه على كثير من المحدثين، وبان ذلك في حديثهم، فإذا نحن تقصينا أخبار هذا الصنف من الناس، أتبعناها أخبارا يقع في أسانيدها بعض من ليس بالموصوف بالحفظ والإتقان، كالصنف المقدم قبلهم، على أنهم وإن كانوا فيما وصفنا دونهم، فإن اسم الستر، والصدق، وتعاطي العلم يشملهم... فهم وإن كانوا بما وصفنا من العلم، والستر عند أهل العلم معروفين، فغيرهم من أقرانهم ممن عندهم ما ذكرنا من الإتقان، والاستقامة في الرواية يفضلونهم في الحال والمرتبة، لأن هذا عند أهل العلم درجة رفيعة، وخصلة سنية... فأما ما كان منها عن قوم هم عند أهل الحديث متهمون، أو عند الأكثر منهم، فلسنا نتشاغل بتخريج حديثهم... وأشباههم ممن اتهم بوضع الأحاديث، وتوليد الأخبار، وكذلك، من الغالب على حديثه المنكر، أو الغلط أمسكنا أيضًا عن حديثهم".

ثم جاء الإمام عبد الرحمن بن أبي حاتم الرَّازي (ت:327ه)، وكان له ترتيبان، أما الأول، فقد قال[3]: "...ثم احتيج إلى تبيين طبقاتهم –أي الرواة– ومقادير حالاتهم وتباين درجاتهم ليعرف من كان منهم في منزلة الانتقاد والجهبذة والتنقير والبحث عن الرجال والمعرفة بهم، وهؤلاء هم أهل

---

(1) الكفاية في علم الرواية، للخطيب البغدادي (ص: 143).

(2) انظر: مقدمة صحيح مسلم، لمسلم (3/1-5).

(3) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (6/1).

التزكية والتعديل والجرح، ويعرف من كان منهم عدلًا في نفسه من أهل الثبت في الحديث والحفظ له والإتقان فيه، هؤلاء هم أهل العدالة، ومنهم الصدوق في روايته الورع في دينه الثبت الذي يهم أحيانًا وقد قبله الجهابذة النقاد، فهذا يحتج بحديثه أيضًا، ومنهم الصدوق الورع المغفل الغالب عليه الوهم والخطأ والسهو والغلط، فهذا يكتب من حديثه الترغيب والترهيب والزهد والآداب، ولا يحتج بحديثه في الحلال والحرام، ومنهم من قد ألصق نفسه بهم ودلسها بينهم، ممن قد ظهر للنقاد العلماء بالرجال منهم الكذب، فهذا يترك حديثه ويطرح روايته ويسقط ولا يشتغل به"، وهذا الترتيب الأول جعل فيه مرتبتين للتعديل، والباقيتين للتجريح.

قال الباحث: ويلاحظ أن الإمام ابن أبي حاتم متأثر في المراتب الثلاث الأخيرة، بترتيب الإمام عبد الرحمن بن مهدي، ويلاحظ أيضًا أن ترتيبه أوضح من ترتيب الإمام مسلم، ولعل الأخير معذور لمناسبة كلامه للمقام الذي ذكر فيه، وأغفل الإمام ابن أبي حاتم أهل البدع والأهواء.

وأما الترتيب الثاني، وهو المشهور، فقد جعل مراتب الجَرْح والتَّعْدِيل ثماني مراتب، أربع للتَّعديل، وأربع للجَرْح، وهذه المراتب ما تدل عليه الألفاظ التي يطلقها الأئمة النقاد على الرواة لبيان حالتهم من حيث الجرح والتعديل، وسيذكر الباحث مراتب الجرح للاختصار، حيث قال[1]: "ووجدت الألفاظ في الجرح والتعديل على مراتب شتى...:

1- إذا أجابوا في الرجل: «بلين الحديث»، فهو ممن يُكتَبُ حديثُه وينظر فيه اعتبارًا.

2- وإذا قالوا: «ليس بالقوي»، فهو بمنزلة الأولى في كتب حديثه إلَّا أنَّه دونه.

3- وإذا قالوا: «ضعيف الحديث»، فهو دون الثانية لا يُطرح حديثه؛ بل يُعتبر به.

4- وإذا قالوا: «متروك الحديث»، أو «ذاهب الحديث»، أو «كَذَّاب»، فهو ساقط الحديث لا يُكتَبُ حديثُه".

ثم جاء الخطيب البَغْداديُّ (ت:463هـ)، وأشار فقط إلى أعلى مراتب الجَرْح والتَّعْدِيل وأدناها، فقال[2]: "فأما أقسام العبارات بالإخبار عن أحوال الرواة فأرفعها أن يقال: «حجة» أو «ثقة»، وأدونها أن يقال: «كذاب» أو «ساقط»".

ثم أتى أبو علي الحسين بن محمد الجيَّاني الغساني (ت: 498هـ)، فقسم رواة الحديث سبع طبقات، جعل ثلاثًا منها مقبولة، وثلاثًا متروكة، وسابعة مختلف فيها، وسأكتفي بذكر مراتب

(1) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (37/2).

(2) الكفاية في علم الرواية، للخطيب البغدادي (ص: 22)

الجرح، حيث يقول[1]: "الناقلون سبع طبقات ثلاث مقبولة وثلاث متروكة والسابعة مختلف فيها... وثلاث طبقات أسقطهم أهل المعرفة، الأولى: من وسم بالكذب ووضع الحديث، الثانية: من غلب عليه الغلط والوهم، والثالثة: طائفة غلت في البدعة ودعت إليها وحرفت الروايات، وزادت فيها ليحتجوا بها، والسابعة: قوم مجهولون انفردوا بروايات لم يتابعوا عليها فقبلهم قوم ووقفهم آخرون".

ثم جاء الإمام ابن الصلاح (ت:643هـ)، وكان أول من أثنى على تقسيم ابن أبي حاتم وبإجادته فيه، وذكر أنه يوافقه على ترتيبه، وإن كانت له إضافات في الألفاظ، فقال[2]: "في بيان الألفاظ المستعملة بين أهل هذا الشأن في الجرح والتعديل، وقد رتبها أبو محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي في كتابه في الجرح والتعديل فأجاد وأحسن، ونحن نرتبها كذلك، ونورد ما ذكره، ونضيف إليه ما بلغنا في ذلك عن غيره إن شاء الله تعالى"، وذكر ابن الصلاح مراتب الجرح، ولم يزد على ابن أبي حاتم شيئًا، ثم أضاف ألفاظًا في الجَرْح لم يشرحها ابن أبي حاتم الرَّازي وغيره، وتبع النووي[3] كلاً من ابن أبي حاتم وابن الصلاح، ولم يزد عليهما شيئًا.

ثم جاء الحافظ الذهبي[4] (ت:748هـ) وقسمها إلى تسع مراتب، أربع للتعديل، وخمس للتجريح، بدأ مراتب الجَرْح بأردئها بخلاف سابقيه.

ثم جاء الحافظ برهان الدين أبو إسحاق إبراهيم بن موسى بن أيوب الأبناسي[5] (ت:802هـ)، وتبع الذهبي في صنيعه.

ثم جاء الحافظ زين الدِّين العراقي[6] (ت:806هـ) ووافق الحافظ الذهبي على صنيعه في تقسيم مراتب الجَرْح والتَّعْدِيل، مع إضافته لبعض ألفاظ التَّعْدِيل التي لم يذكرها الذهبي، وابن أبي حاتم، وابن الصلاح.

ثم أدلى الحافظ ابن حجر العسقلانِيّ (ت852هـ) بدلوه فأفاد وأجاد، وكان عليه عند المتأخرين الاعتماد، وكان له ترتيبان، الأول ذكره في "نزهة النظر"[7]، فقال في مراتب التجريح: "أسوأُها الوصف بما دل على المبالغة فيه، وأصرح ذلك التعبير بأَفْعَلَ، كأكذب الناس، وكذا قولهم: إليه المنتهى في الوضع، أو رُكْن الكذب، ونحو ذلك، ثم: دجّال، أو وَضّاع، أو كذّاب؛ لأنها وإن

---

(1) شرح صحيح مسلم، للنووي (28/1).
(2) مقدمة ابن الصلاح، لابن الصلاح (ص: 121).
(3) التقريب والتيسير، للنووي (ص: 52).
(4) ميزان الاعتدال، للذهبي (4/1).
(5) الشذا الفياح من علوم ابن الصلاح، للأبناسي (268/1).
(6) شرح التبصرة والتذكرة، للعراقي (376/1).
(7) نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر، لابن حجر (ص: 136).

كان فيها نوعُ مبالغةٍ، لكنها دون التي قبلها، وأَسْهَلُها، أي: الألفاظ الدالة على الجرح، قولهم: فلانٌ لَيِّنٌ، أو سَيِّءُ الحفظ، أو: فيه أدنى مقالٍ، وبَيْنَ أسوأِ الجرح وأسهلِهِ مراتبُ لا تخفى".

ثم أجمل ابن حجر المراتب، فقال: "قولهم: متروكٌ، أو ساقطٌ، أو فاحشُ الغلطِ، أو منكرُ الحديثِ، أشدُّ مِن قولهم: ضعيفٌ، أو ليس بالقوي، أو فيه مقالٌ".

والترتيب الثاني: ذكره ابن حجر في مقدمة كتابه "التقريب"[1]، فيه تفصيل أكثر دقة مما ورد في النخبة وشرحها، وهو أدق أيضًا من ترتيب الذهبي، ويبدو أن لابن أبي حاتم بعض التأثير على ابن حجر في هذا الترتيب، وإن كانت لابن حجر أصالة واضحة، وقسم مراتب الجَرْح والتَّعْدِيل إلى اثنتي عشرة مرتبة، ست مراتب للتَّعْدِيل ومثلها للجَرْح، ومراتب الجَرْح، وهي:

- الأولى: مَنْ رَوَى عنه أكثر من واحد ولم يُوثَّق، وإليه الإشارة بلفظ: «مستور»، أو «مجهول الحال».
- الثانية: مَنْ لم يوجد فيه توثيقٌ لمعتبَر، ووجد فيه إطلاق الضَّعْف، ولو لم يُفَسَّرْ، وإليه الإشارة بلفظ: «ضعيف».
- الثالثة: مَنْ لم يَرْوِ عنه غير واحد، ولم يُوثَّق، وإليه الإشارة بلفظ: «مجهول».
- الرابعة: مَنْ لم يُوثَّق البتةَ، وضُعِّف مع ذلك بقادح، وإليه الإشارة: «بمتروك»، أو «متروك الحديث»، أو «واهي الحديث»، أو «ساقط».
- الخامسة: مَنْ اتُّهم بالكَذِّب.
- السادسة: مَنْ أُطلق عليه اسم الكَذب، والوضع».

وقد أحسن شمس الدين السخاوي وأجاد في بيان هذه المراتب، مستفيدًا من شيخه الحافظ ابن حجر، وأطال النفس عمن سبقه في تفصيل هذه المراتب، وذكر ألفاظ كل مرتبة في أكثر من خمس عشرة صفحة من كتابه "فتح المغيث"[2]، ويُلاحظ في تقسيمه ما يلي:

1- أن السخاوي فصَّل في هذا المقام تفصيلاً حسنًا، وجعل لكل من ألفاظ الجرح والتعديل ست مراتب، فلم يذكر الصحابة ضمن المراتب، كما أنه زاد في مراتب الجرح مرتبة سادسة، وهي أسوؤها عنده، وهي الوصف بما دل على المبالغة فيه، كقولهم أكذب الناس، أو إليه المنتهى في الوضع، أو ركن الكذب.

2- أنه زاد عن كل من سبقه في إيراد ألفاظ قالها النقاد في الرواة تعديلاً وتجريحًا.

---

(1) (ص: 74).
(2) (114/2).



3- أنه وضع كل لفظة في المرتبة المناسبة لها، مع شرح معانى بعض الألفاظ لغة واصطلاحًا، فهو بذلك يقدم لنا تعريفات لبعض المصطلحات التي أطلقها علماء الجرح والتعديل.

4- عقب على المراتب ببيان الحكم في أهل هذه المراتب وما يحتج، أو لا يحتج بأهلها.

وبدأ كلامه قائلًا[1]: "وجدت من الألفاظ في ذلك، يعني: بدون استقصاء، وإلا فمن نظر كتب الرجال، ككتاب ابن أبي حاتم المذكور، والكامل لابن عدي، والتهذيب وغيرها، ظفر بألفاظ كثيرة، ولو اعتنى بارع بتتبعها، ووضع كل لفظة بالمرتبة المشابهة لها، مع شرح معانيها لغةً واصطلاحًا لكان حسنًا، وقد كان شيخنا -يعني: ابن حجر- يلهج بذكر ذلك، فما تيسر، والواقف على عبارات القوم يفهم مقاصدهم بما عرف من عباراتهم في غالب الأحوال، وبقرائن ترشد إلى ذلك".

ثم ختم الكلام على مراتب الجرح والتعديل اللكنوي (ت:1304هـ) في "الرفع والتكميل"[2]، وكان متبعًا لمن سبق.

المطلب الثاني: مراتب الجَرْح عند الإمام يَعقُوب بن سُفيانَ الفسَوي:

من خلال تتبع مصطلحات الإمام يَعقُوب الفَسَوي وعباراته في جرح الرُّوَاة، والوقوف على مدلولاتها، والتعرف على أحوال الرُّوَاة الذين أطلقت في حقهم، والمقارنة بين أحكامه وأحكام غيره من النُّقَّاد، يمكن تقسيم تلك المصطلحات والعبارات بحسب ما تدل عليه أو تمثله في جرح الرُّوَاة إلى ثلاث مراتب، وسيقسم الباحث تلك المصطلحات والعبارات من الأخف إلى الأشد، وهي:

المرتبة الأولى: مرتبة الجرح العادي:

أولًا: وصف المرتبة:

وأهل هذه المرتبة هم من الضُّعَفَاء، الذين تُكتَبُ أحاديثُهم وتُخرج للاعتبار والاستشهاد، وقد ترتقي بالمتابعات والشواهد.

ثانيًا: مصطلحات المرتبة:

وقد أطلقت في حقِّهم المصطلحات والعبارات التالية:-

- «فيه ضعف». - «في حديثه ضعف».

(1) فتح المغيث، للسخاوي (114/2).

(2) الرفع والتكميل، للكنوي (ص: 129).



- «فيه ضعف، ليس بمتروك ولا يقوم حديثه مقام الحجة». - «ليس بمتروك ولا هو حجة».
- «ليس بالقوي». - «حديثه ليس بالقوي». - «ليس بالقوي ولا بالمتروك، هو بين ذلك».
- «فيه لين». - «في حديثه لين». - «لَيِّن». - «لَيِّن الحديث».
- «حديثه لَيِّن». - «مستور». - «مستور، وفي حديثه لين».
- «لا أعرفه». - «لا يُعْرَف». - «مجهول».
- «ضعيف». - «ضعيف الحديث». - «مضطرب الحديث».
- «ضعيف، لا يُفْرَح بحديثه». - «لا يختلفون في ضعفه».

المرتبة الثانية: مرتبة الجرح الشديد:

أولًا: وصف المرتبة:

وأهل هذه المرتبة هم من الضُّعَفَاء جدًا، الذين تُطرَحُ أحاديثُهم ولا يُحتجُّ بها، ولا يُستشهَدُ، ولا يُعتَبَرُ.

ثانيًا: مصطلحات المرتبة:

وقد أطلقت في حقِّهم المصطلحات والعبارات التالية:

- «ضعيف ضعيف». - «ضعيف جدًا».
- «يُعْرَف وَيُنْكَر». - «يُعرَف حديثه وَيُنْكَر». - «منكر الحديث».
- «منكر الحديث، ضعيف». - «منكر الحديث مهجور».
- «منكر الحديث، لا يُحتج بروايته ولا يَكتب أهل العلم حديثه إلا للمعرفة».
- «غير ثقة ولا مأمون». - «ضعيف، غير ثقة». - «ضعيف، ليس بثقة».
- «ليس بشيء». - «ضعيف، ليس حديثه بشيء».
- «ليس حديثه بشيء». - «حديثه ورواياته ليس بشيء».
- «لا يسوي حديثه شيئًا». - «ضعيف، لا يسوي حديثه شيئًا».
- «شبيه بالمتروك». - «متروك».
- «متروك مهجور». - «ضعيف متروك مهجور». - «ضعيف ذاهب».
- «ضعيف متروك الحديث». - «ضعيف ضعيف متروك».

- «لا يُكتب حديثه».
- «لا يُذْكَر حديثه ولا يُكتب إلا للمعرفة».
- «ضعيف، لا يُكتب حديثه».
- «ضعيف، لا يُكتب حديثه إلا للمعرفة».
- «لا يُكتب حديثه إلا للمعرفة، ولا يُحتج بروايته».
- «مرغوب عن حديثه وروايته».
- «باب من يُرْغَب عن الرواية عنهم».

المرتبة الثالثة: مرتبة الرَّمي بالكذب والوضع:

أولًا: وصف المرتبة:

وأهل هذه المرتبة هم من الكَذَّابين والوضَّاعين، تُطْرَحُ أحاديثُهم ولا تُكتَبُ لا احتجاجًا ولا اعتبارًا؛ بل لا تحلُّ روايتها إلا لبيان وضعها.

ثانيًا: مصطلحات المرتبة:

وقد أطلقت في حقِّهم المصطلحات والعبارات التالية:

- «يُنْسَب إلى الكذب».
- «كذَّاب».
- «يضع الحديث».
- «كَذَّاب يضع الحديث».

ومن خلال هذه المراتب لا بد من تسجيل الملاحظات التالية:-

1- مراتب الرُّوَاة المُجرَّحين عند الإمام يَعقُوب الفَسَوي يمكن أن تحصر في درجات ثلاث:

أ. درجة للاعتبار، وهي: المرتبة الأولى: مرتبة الجَرْح اليسير.

ب. درجتان للرَّد، وهما: المرتبة الثانية: مرتبة الجَرْح الشديد، والمرتبة الثالثة: مرتبة الرَّمْي بالكذب والوضع.

2- يترتب على مراتب الرُّوَاة السابقة معرفة أقسام الحديث، فحديث أهل الجَرْح عند الإمام يَعقُوب الفَسَوي على منزلتين، هما:

أ. الحديث الضعيف: وهو ما لا يُحتَجُّ به من الحديث، ويُكتَبُ للاعتبار ويُبحَثُ له عن شواهد ومتابعات، وتشمل أحاديث رواة المرتبة الأولى: الجَرْح اليسير.

ب. الحديث المردود: وهو ما يطرح من الحديث ولا يُحتَجُّ، ولا يُستشهَدُ، ولا يُعتبَرُ به، ويشمل:

- أحاديث رواة المرتبة الثانية: الجَرْح الشَّديد، وأحاديثهم تُطرح، ولا يُحتَجُّ بها، ولا يُستشهَدُ، ولا يُعتبَرُ.

- وأحاديث رواة المرتبة الثالثة: الرَّمْيُ بالكذب والوضع، وأحاديثهم تحرمُ روايتها مع العلم بوضعها في أي معنى كان سواء في الأحكام والقصص والترغيب وغيرها، إلَّا مبيَّنًا أي مقرونًا ببيان وضعها.

3- لم يصرح الإمام يَعقُوب الفَسَوي بهذه المراتب، ولم يقسّم الرُّوَاة أو الأحاديث إلى مراتب، سواء بالشكل المذكور أو بأي شكل آخر.

ولكن هذه المراتب استنبطت من خلال تتبع أقوال وعبارات الإمام يَعقُوب الفَسَوي في جَرْح الرِّجَال، والنظر في مدلولاتها، والمقارنة بين أحكامه وأحكام غيره من النُّقَّاد.

والذي يبدو أنَّ مراتب الجَرْح والتَّعْدِيل، وتصنيف الرُّوَاة والأحاديث إلى مراتب ودرجات لم تدون في عصر الإمام يَعقُوب الفَسَوي ومن قبله في مُصنَّفات، إلَّا أنَّها كانت معروفة لدى النُّقَّاد المشتغلين في هذا العلم- وَاللَّهُ أَعْلَمُ-.

ويمكن القول أنَّ الإمام يَعقُوب الفَسَوي وأقرانه من النُّقَّاد قد مهدوا الطريق لمن جاء بعدهم من النُّقَّاد؛ لبناء مراتب الجَرْح والتَّعْدِيل في صورتها العامة والمشهورة، مع العلم أنَّ أول من تكلَّم في مراتب الجَرْح والتَّعْدِيل هو الإمام عبد الرحمن بن مهدي (ت: 198هـ) من أتباع التابعين[1]، وأول مَنْ دَوَّن ذلك هو الإمام ابن أبي حاتم الرَّازي (ت: 327هـ) في كتابه "الجَرْح والتَّعْدِيل"[2].

---

(1) انظر: مراتب الجرح والتعديل، لإسماعيل رضوان، ونزار ريان (ص: 10).

(2) انظر: الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (37/2).

المبحث الرابع

خصائصُ منهجِ الإمامِ يَعقُوبَ بنِ سُفيانَ الفَسَوي في الجَرْح

إنَّ للإمام يَعقُوب الفَسَوي منهجًا علميًا دقيقًا في نقد الرِّجَال، وتتبع أحوالهم جَرْحًا وتَعْدِيلًا، وبيان من تُقبَل رواياته ممن تُرَدّ، وهذا المنهج له خصائص مميزة، وقواعد وأسس واضحة يمكن استنباطها من خلال أقوال الإمام يَعقُوب الفَسَوي وعباراته الواردة في الجَرْح مما يسهم في رسم الهيكل العام لمنهجه النقدي، وهذه الخصائص تتمثل فيما يلي:-

1- التوسُّط والاعتدال في الجَرْح:

قسّم الحافظ الذهبي في كتابه "ذكر من يعتمد قوله في الجَرْح والتَّعْدِيل"[1] النُّقَّاد إلى متشددين متعنتين، ومعتدلين منصفين، ومتساهلين، ولا تخلو أي طبقة من طبقات النُّقَّاد في أيِّ زمان من هذه الأقسام، وهذا ما أكده الحافظ ابن حجر في "النكت"[2]، فقال: "وذلك أنَّ كل طَبَقة من نقاد الرِّجَال لا تخلو من متشدد ومتوسط:

- فمن الأولى: شعبة وسفيان الثَّوري، وشعبة أشدّ منه.

- ومن الثانية: يحيى القطان وعبد الرحمن بن مهدي، ويحيى أشدّ من عبد الرحمن.

- ومن الثالثة: يحيى بن معين وأحمد، ويحيى أشدّ من أحمد.

- ومن الرابعة: أبو حاتم والبخاري، وأبو حاتم أشدّ من البخاري.

وقال النَّسائي: لا يُترك الرجلُ عندي حتى يُجمع على تركه، فأمَّا إذا وثَّقَهُ ابن مهدي وضعفه يحيى القطان مثلًا، فإنَّه لا يُترك لما عُرف من تشديد يحيى ومن هو مثله في النَّقْد".

ويلاحظ أنَّ الإمام يَعقُوب الفَسَوي لم يذكر في أي قسم من هذه الأقسام، والذي يترجح لي، -وَاللَّهُ أَعْلَمُ- أنَّه من النُّقَّاد المتوسطين المعتدلين المنصفين في جرح الرِّجَال، ويرجع ذلك إلى أمرين، هما:

أ. لم أجد من وصفه قديمًا أو حديثًا بالتشدد أو التساهل في جرح الرِّجَال، ولو عُرف بشيءٍ من ذلك لاشتهر أمره كما هو حال غيره.

ب. وافق النقاد الإمام يَعقُوب الفَسَوي في أغلب أحكامه على الرواة، ولو كان متشددًا أو متساهلًا لشذّ عن أكثرهم.

---

(1) انظر: (ص:171- 172).

(2) النّكَت على كِتَاب ابن الصلاح، لابن حجر (482/1).

ج. محاكاته للأئمة المعتدلين من خلال استخدامه لنفس ألفاظ وعبارات الجرح والتعديل التي استخدموها.

وبناءً على ما سبق يمكن القول أنَّ الإمام يَعقُوب الفَسَوي كان من النُّقَّاد المعتدلين المتوسطين في جرح الرِّجَال، والبعيدين عن التشدد أو التساهل، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

2- الدقة والأمانة والموضوعية في جرح الرِّجَال:

اتَّسم منهج الإمام يَعقُوب الفَسَوي في جرح الرِّجَال بالدّقة والأمانة والموضوعية، فقد سار وفق قواعد علمية دقيقة بعيدًا عن اتِّباع الهوى والمحاباة، مستشعرًا بذلك عظم الأمانة التي حُمِّلها، أمانة الحفاظ على سُنَّة النبي r والدفاع عنها.

3- اعتماد مصادر علمية في الجرح:

الناقد يعتمد في عمله على مصدرين:

- الأول: حصيلة من قبله من النُّقَّاد: وتتمثل في المادة التي استخلصها النُّقَّاد قبله من خلال دراستهم للرُّوَاة، ومروياتهم، وبها يستطيع الناقد متابعة تلك الدراسة لأولئك الرُّوَاة الذين لم يدركهم، مع ما ينضم إلى ذلك من نتائج يتوصل إليها من تجمع تلك المادة عنده من مصادرها المختلفة.

- الثاني: دراسته الخاصة القائمة على جمعه الأحاديث، والمقارنة بينها، ودراستها، وتمحيصها مع دراسة أحوال الرُّوَاة وتتبع أخبارهم، بالإضافة إلى ما يقف عليه عند النُّقَّاد المُعاصرين(1).

ويلاحظ من خلال تتبع أقوال الإمام يَعقُوب الفَسَوي وعباراته في جرح الرُّوَاة أنَّه اعتمد على المصدرين معًا وبطريقة متفاوتة، فقد اعتمد على المصدر الأول، وبصورة كبيرة، وأما المصدر الثاني فإنَّه اعتمد عليه أيضًا بصورة كبيرة، حيث إنَّ أغلب أقواله وعباراته في جرح الرُّوَاة والتي تم عرضها من خلال هذا الفصل تصلح لأن تكون نماذج على ذلك، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

4- اعتباره لأحكام بعض النُّقَّاد ومخالفته لأحكام آخرين:

كان الإمام يَعقُوب الفَسَوي يعتبر بأحكام بعض النُّقَّاد، فيوافقهم في جرح الرِّجَال أحيانًا كثيرة، وقد تكون هذه الموافقة:

---

(1) انظر: يحيى بن معين وكِتَابه التاريخ، لأحمد نور سيف (ص:69).

أ. موافقة صريحة واضحة، حيث ينقل الإمام يَعقُوب الفَسَوي قول الناقد ويعزوه إلى قائله، من ذلك قوله[1]: "حَرَامِ بْنِ عُثْمَانَ مديني أنصاري متروك، سَمِعْتُ حَرْمَلَةَ[2] قال: قَالَ الشَّافِعِيُّ: الرِّوَايَةُ عن حَرَامٍ حَرَامٌ".

ب. موافقة غير صريحة، تتضح من خلال موافقة الإمام يَعقُوب الفَسَوي لأحكام كثير من النُّقَّاد في الرِّجَال. والنماذج على ذلك متعددة ومتنوعة فيما مضى.

وفي المقابل نجد أنَّ الإمام يَعقُوب الفَسَوي قد يخالف بعض النُّقَّاد في أحكامهم، من ذلك قوله[3]: "عُثْمَانُ الْبُرِّيُّ ضعيف متروك، تركه ابن المبارك ويحيى بن سعيد –القطان– والناس، وكان عبد الرحمن بن مهدي يقول فيه غير ما قال غيره، زعم أنه لا بأس به".

ونجد أيضًا نقل العلماء أحكامه في بعض الرُّوَاة بتمامها، من ذلك: تفرده بالحكم على "كُرَيْزُ بن حَكِيم الشامي" بأنه: "مُنْكَرُ الحديث"[4]، فتبعه الإمام الدارقطني في نفس الحكم[5].

وهذا إنَّ دلَّ على شيءٍ فإنَّما يدلُّ على استقلال الإمام يَعقُوب الفَسَوي في رأيه وحكمه على الرِّجَال، حيث إنَّ أحكامه نابعة من دراسته الخاصة القائمة على جمع الأحاديث، والمقارنة بينها، ودراستها، وتمحيصها مع دراسة أحوال الرُّوَاة وتتبع أخبارهم، مع عدم إهماله للحصيلة العلمية المستفادة من النقاد الذين سبقوه في هذا الميدان.

5- استعمال الجرح المطلق والجرح النسبي في بيان أحوال الرُّوَاة:

جرَّح الإمام يَعقُوب الفَسَوي عددًا من الرُّوَاة، واستعمل في ذلك الجَرْح المطلق والجَرْح النسبي، أما الجَرْح المطلق فيقصد به الحكم بجرح الرَّاوي بلفظ مطلق، دون قصد مقارنة حاله بحال غيره من الرُّوَاة، وقد تمَّ عرض نماذج كثيرة ومتعددة من ذلك في هذا الفصل.

وأَمّا الجَرْح النسبي، فيقصد به الحكم بجرح الرَّاوي نسبيًا بعد المعارضة بين مروياته ومرويات غيره من الرُّوَاة، وقد تمَّ إفراد مبحث خاص به في هذا الفصل[6].

---

(1) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (138/3).

(2) هو حرملة بن يحيى التجيبي المصري.

(3) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (123/2).

(4) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (141/3).

(5) انظر: سؤالات البرقاني للدارقطني (ص: 58).

(6) انظر: (ص:104)، من هذا البحث.

6- استعمال مصطلحات وعبارات للجَرْح، متنوعة الألفاظ، مختلفة الدلالات، متعددة المراتب:

استعمل الإمام يَعقُوب الفَسَوي في جرح الرُّواة مصطلحات وعبارات كثيرة متنوعة في ألفاظها مختلفة في دلالاتها، وهي: «فيه ضعف»، «في حديثه ضعف»، «فيه ضعف، ليس بمتروك ولا يقوم حديثه مقام الحجة»، «ليس بمتروك ولا هو حجة»، «ليس بالقوي»، «حديثه ليس بالقوي»، «ليس بالقوي ولا بالمتروك، هو بين ذلك»، «فيه لين»، «في حديثه لين»، «لَيِّن»، «لَيِّن الحديث»، «حديثه لَيِّن»، «مستور»، «مستور،وفي حديثه لين»، «لا أعرفه»،«لا يُعْرَف»، «مجهول»، «مضطرب الحديث»، «ضعيف»، «ضعيف الحديث»، «لا يختلفون في ضعفه»، «ضعيف، لا يُفْرَح بحديثه»، «ضعيف ضعيف»، «ضعيف جدًا»، «يُعْرَف وَيُنْكَر»، «يُعرَف حديثه وَيُنْكَر»، «منكر الحديث»، «منكر الحديث، ضعيف»، «منكر الحديث مهجور»، «منكر الحديث، لا يُحتج بروايته ولا يَكتب أهل العلم حديثه إلا للمعرفة»، «غير ثقة ولا مأمون»، «ضعيف، غير ثقة»، «ضعيف، ليس بثقة»، «ليس بشيء»، «ليس حديثه بشيء»، «حديثه ورواياته ليس بشيء»، «ضعيف، ليس حديثه بشيء»، «لا يسوي حديثه شيئًا»، «ضعيف، لا يسوي حديثه شيئًا»، «شبيه بالمتروك»، «متروك»، «متروك مهجور»، «ضعيف متروك مهجور»، «ضعيف ذاهب»، «ضعيف متروك»، «ضعيف ضعيف متروك»، «لا يُكتب حديثه»، «لا يُذْكَر حديثه ولا يُكتب إلا للمعرفة»، «ضعيف، لا يُكتب حديثه»، «ضعيف، لا يُكتب حديثه إلا للمعرفة»، «لا يُكتب حديثه إلا للمعرفة، ولا يُحتج بروايته»، «مرغوب عن حديثه وروايته»، «باب من يُرْغَب عن الرواية عنهم»، «يُنْسَب إلى الكذب»، «كذَّاب»، «كذَّاب يضع الحديث»، «يضع الحديث».

ويمكن وضع هذه المصطلحات والعبارات بحسب دلالاتها، وما تمثله في جرح الرُّوَاة في مراتب ثلاث، هي:

- الأولى: مرتبة الجرح العادي.
- الثانية: مرتبة الجرح الشديد.
- الثالثة: مرتبة الرَّمْي بالكذب والوضع.

مع ملاحظة أنَّ المرتبة الأولى للاعتبار، والمرتبتين الثانية والثالثة للرَّد.

7- التوسُّط والاعتدال في عبارات الجَرْح:

وهذا منهج سار عليه كبار أئمة الجرح والتعديل كيحيى القطان وعبد الرحمن بن مهدي.

ومن المعلوم أن ألفاظ الأئمة في الجرح تختلف بحسب منهج قائلها؛ فمنهم من يكون شديد اللفظ والعبارة، كالإمام الشافعي، دليل ذلك ما أخرجه الإمام السخاوي في "فتح المغيث"[1]، قال: "رُوِّينا عن المُزَنِي، قال: سمعني الشافعي يومًا، وأنا أقول: فلان كَذَّاب، فقال لي: يا أبا إبراهيم أكْسُ ألفاظَك أحْسِنْها، لا تقل فلان: كَذَّاب، ولكن قل: حديثه ليس بشيء".

ومنهم من يكون رقيق اللفظ والعبارة، كالإمام أحمد بن حنبل، دليل ذلك تفسر الإمام الذهبي لعبارة الإمام أحمد "كذا وكذا"، فقال[2]: "هي بالاستقراء كناية عمن فيه لين".

وكما ثبت في النقطة المتقدمة من توسط الإمام يَعقُوب الفَسَوي في جرح الرواة؛ فإن عباراته أيضًا في الجرح جاءت بألفاظ متوسطة ومعتدلة بعيدة عن تشدد في العبارات أو تساهل ورقّة في الألفاظ.

8- تضعيف بعض الرُّوَاة أثناء التعريف بهم:

كان الإمام يَعقُوب الفَسَوي يُضَعِّف بعض الرُّوَاة أثناء التعريف بهم، مما يدلُّ على معرفته الواسعة وإحاطته الكاملة بأحوالهم، وأمثلة ذلك كثيرة كما مر معنا في هذا الفصل.

9- تضعيف بعض شيوخه أثناء التعريف بهم:

كان الإمام يَعقُوب الفَسَوي يُضَعِّف بعض شيوخه أثناء التعريف بهم، مما يدلُّ على معرفته الواسعة بهم، وخبرته الدقيقة بأحوالهم، من ذلك: قوله[3]: حدثنا غالب بن عبيد الله الجزري العقيلي، وهو ضعيف متروك الحديث، لا يُكْتَبُ حديثه ولا يروي عنه أهل العلم، إنما يروي عنه أهل الغفلة، فأما عقلاء أهل العلم فلا يعبأون بحديثه.

10- تضعيف الراوي مع الإشارة إلى بدعته:

كان الإمام يَعقُوب الفَسَوي يُضَعِّف بعض الرُّوَاة ويشير إلى بدعتهم، مما يدلُّ على إنصافه ومعرفته بأحوالهم، من ذلك: قوله في "ثُوَير بن أبي فاخِتة": "شيعي لَيِّنُ الحديث"[4].

---

(1) (292/2).

(2) ميزان الاعتدال، للذهبي (483/4).

(3) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (122/2).

(4) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (112/3).

11- تفسير الجرح أحيانًا:

كان من منهج الإمام يَعقُوب الفَسَوي في جرح الرُّوَاة يتسم بالنزاهة وسداد الرأي، ومن الأدلة الواضحة على ذلك أنَّه كان يفسر الجرح أحيانًا، مما يساعد في الوقوف على أسباب الجرح في الرَّاوي عنده، والتي تنقسم إلى قسمين:

- أولًا: الجَرْح بسبب الطعن في عدالة الرَّاوي، من ذلك: قوله[1]: "إبراهيم بن أبي يحيى، جَهْمِيٌّ، قَدَرِيٌّ، مُعْتَزِلِيٌّ، رَافِضِيٌّ يُنْسَبُ إلى الكذب".

- ثانيًا: الجَرْح بسبب الطعن في ضبط الرَّاوي، من ذلك: قوله[2]: "عبد الرحمن بن عبد الله المسعودي الكوفي مضطرب الحديث، وتغيَّر بآخِرة".

ويلاحظ من خلال أقوال الإمام يَعقُوب الفَسَوي وعباراته، أنَّه كان يفسر الجرح أحيانًا بنقل أقوال غيره من النُّقَّاد، من ذلك: قوله في "إبراهيم بن إسماعيل المدني الكوفي"[3]: "هو عندي مُنْكَرُ الحديث. قال أبو حفص الأبار: أول ما طلبت الحديث رأيت أهل العلم ينكرون حديثه، وكذلك حماد ابن يحيى الأبح[4] كنت أرى لهؤلاء من أهل الحديث يتقون حديثهما ويستخفون بحديثهما".

وكان في بعض المواطن يأتي بتفسير الجَرْح على لسان غيره من النُّقَّاد، من ذلك، قوله[5]:

"أخبرني شبابة بن سوار، قال: قلت ليونس بن أبي إسحاق: ثُوَير -بن أبي فاختة- لأي شيء تركته؟ قال: لأنه رافضي".

12- عدم تفسير الجَرْح غالبًا:

علمنا في الفقرة السابقة أنَّ الإمام يَعقُوب الفَسَوي كان يفسر الجَرْح أحيانًا، ولكن بالنظر في أقواله وعباراته الواردة في الجَرْح يتبيَّن أنَّه كان لا يفسر الجَرْح في مواطن عديدة، من ذلك قوله[6]: "عبيد اللَّه بن زَحْر ضعيف".

ومما لا شك فيه أنَّ الإمام يَعقُوب الفَسَوي كان لا يطلق أي حكم من أحكامه على الرُّوَاة جزافًا؛ بل إنَّ ذلك يأتي بعد دراسة شاملة وتتبع علمي دقيق لأحوال الرُّوَاة وأخبارهم.

---

(1) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (55/3).

(2) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (655/2).

(3) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (82/3).

(4) هو حماد بن يحيى الأبح، أبو بكر السلمي البصري، صدوق يخطئ، من الثامنة، قد ت. انظر: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 179).

(5) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (112/3).

(6) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (434/2).

13- تكرار عبارات الجرح في الراوي الواحد:

كان الإمام يَعقُوب الفَسَوي كعادة بعض النُّقَّاد يكرر وينوع في عبارات التوثيق في نفس الراوي، وإن دل ذلك فإنما يدل على سعة اطلاعه، وعلمه الدقيق بأحوال الرجال، من ذلك: قوله في "سَعْدُ بْنُ طَرِيفٍ": "يُعْرَفُ حَدِيثُهُ وَيُنْكَر"[1]، وفي موضع[2]: "حديثه وروايته ليس بشيء"، وفي موضع آخر[3]: "لا يُذْكَرُ حديثه ولا يُكْتَبُ إلا للمعرفة".

14- التفرد بتضعيف بعض الرُّوَاة:

انفرد الإمام يَعقُوب الفَسَوي بتضعيف بعض الرواة، وكان هذا التفرد على ضربين:

أ. التفرد بالحكم على الراوي من بين النقاد، فكان هو المعتمد في الحكم عليه، من ذلك: قوله في "بكر بن الشّروس": "ضعيف"[4].

ب. التفرد بمخالفة توثيق النقاد للراوي: من ذلك: قوله في "يزيد بن أبي مالك": "في حديثه لين"[5].

15- بيان مذهب بعض الأئمة في الرجال:

كان الإمام يَعقُوب الفَسَوي يشير في أثناء كلامه في الرواة إلى مذهب ومنهج بعض الأئمة النقاد البارعين في نقد الرجال، من ذلك: بيان مذهب الإمام سفيان الثوري في تكنيته للرجال، فقال[6]: "حَدَّثْتُ عن سفيان، عن عُبيدة بن مُعَتِّب الضَّبِّيِّ، وحديثه لا يَسْوِي شيئًا، وكان الثَّوري إذا حَدَّثَ عنه كَنَّاه، قال: أبو عبد الكريم. ولا يكاد سفيان يُكَنِّي رجلًا إلا وفيه ضعف، يَكْرَهُ أَنْ يُظْهِرَ اسْمَهُ فيَنَفِرَ منه الناس".

ومن ذلك أيضًا: الثناء على مذهب الإمام أحمد بن حنبل في كلامه في المبتدعة، فقال[7]: "وأمَّا الحِمَّانِيّ[8] فأن أحمد بن حنبل سيّئ الرَّأْي فيه، وأبو عبد الله مُتَحَرٍّ في مذهبه، مذهبه أحمد من مذهب غيره".

---

(1) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (3 /66).
(2) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (3 /58).
(3) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (3 /64).
(4) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (3 /53).
(5) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (2 /454).
(6) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (145/3).
(7) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (82/3).
(8) هو عبد الحميد بن عبد الرحمن الحِمَّاني، أبو يحيى الكوفي، لقبه بَشْمِين، صدوق يخطئ ورمي بالإرجاء، من التاسعة، مات سنة اثنتين ومائتين، خ م د ت ق. انظر: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 334).

الفصل الثالث

منهج الإمام يعقوب بن سفيان الفسوي

في التعديل

ويشتمل على أربعة مباحث :

المبحث الأول: مصطلحات التعديل عند الإمام يعقوب الفسوي ومدلولاتها.

المبحث الثاني: الرواة المعدلون عند الإمام يعقوب الفسوي.

المبحث الثالث: مراتب التعديل عند الإمام يعقوب الفسوي.

المبحث الرابع: خصائص منهج الإمام يعقوب الفسوي في التَّعْدِيل.

المبحث الأَوَّل

مصطلحاتُ التَّعْدِيلِ عندَ الإمامِ يَعقُوبَ بنِ سُفيانَ الفَسَوي ومدلولاتها

(دراسةٌ تطبيقيةٌ من خلال ألفاظ الإمام يَعقُوب الفَسَوي وعباراته في التَّعْدِيل)

تَكَلَّمَ الإمام الناقد يعقوب الفسوي في تعديل عدد من الرُّوَاة، وقد استعمل مصطلحات وعبارات متنوعة في ألفاظها، مختلفة في مدلولاتها أحيانًا، وجاءت هذه المصطلحات والعبارات في سياق التعديل المطلق والنسبي للرُّوَاة.

وقصدت بعبارة "التَّعْدِيل المطلق"[1]: الحكم بتعديل الرَّاوِي بلفظ مطلق، دون قصد مقارنة حاله بحال غيره من الرُّوَاة. وهذا التعريف اقتضته الدراسة.

وفيما يلي عرض للمصطلحات والعبارات التي استعملها الإمام الناقد يعقوب الفسوي في تعديل الرِّجَال، مع الاجتهاد في بيان مدلولاتها، ويمكن تقسيم هذه المصطلحات إلى قسمين رئيسين:

- الأَوَّل: مصطلحات التَّعْدِيل المطلق.
- الثاني: مصطلحات التَّعْدِيل النِّسبي.

المطلب الأَوَّل: مصطلحات التعديل المطلق عند الإمـام يعقوب الفسوي ومنهجه في استعمالها:

استعمل الإمام يعقوب الفسوي مصطلحات وعبارات للتَّعْدِيل، شأنه كشأن باقي النُّقَّاد، في استعمالها لفظًا ودلالة أحيانًا، وهي: «إليهم تنتهي الأمانة في العلم والإتقان والحفظ، وليس منهم واحد إلا هو حُجَّة»، «الغاية في الإتقان والحفظ»، «إمام في العلم»، «ثقة مع تكرير الصفة لفظًا»، «ثقة مع تكرير الصفة معنىً»، «ثقة»، «من ثقات التابعين»، «ثقة، مع زيادة صفة»، «ثبت»، «حجة»، «متقن»، «حافظ»، «مستقيم الحديث»، «لا بأس به»، «ليس به بأس»، «لا بأس به مع زيادة صفة»، «صالح الحديث»، «صالح مع زيادة صفة»، «حسن الحديث»، «شيخ»، وفيما يلي تفصيل ذلك:

أولًا: «إليهم تنتهي الأمانة في العلم والإتقان والحفظ»، «الغاية في الإتقان والحفظ»:

هذه العبارات من ألفاظ المدح الرفيع، وتدل على أن الراوي قد بلغ المنتهى في الإمامة، والغاية في الثقة، وسيأتي توضيح المقصود بـ: "الإتقان والحفظ" في هذا المبحث.

---

(1) الإمام ابن نمير ومنهجه في نقد الرجال، لأحمد عودة (ص: 116).

وقد استعمل الإمام يَعقُوب الفَسَوي هذه المصطلحات في عدد من الرواة، من ذلك قوله في: "مالِك بن أنَس الأَصْبَحيّ[1]"[2]، و"سفيان بن سعيد الثَّوْرِيّ[3]"[4]، و"سفيان بن عُيَيْنَة الهلاليّ[5]"[6]: "مالك والثوري وابن عُيَيْنَة إليهم تنتهي الأمانة في العلم والإتقان والحفظ، وليس منهم واحد إلا هو حُجَّة"[7].

وقال في: "محمد بن المُنكدر المدنيّ"[8]: " وهو الغاية في الإتقان والحفظ والزهد، وهو حُجَّة"[9].

ثانيًا: «إمام في العلم»:

هذه العبارة يقصد بها الإشارة إلى مرتبة الراوي الرفيعة في التعديل، أو الإشارة إلى مرتبة الراوي العالية في الفقه أو الزهد أو غير ذلك، وأكثر ما تطلق في المحدثين[10] .

وقد استعمل الإمام يَعقُوب الفَسَوي هذه المصطلح في راوٍ واحد، وهو: "يحيى بن سعيد

---

(1) الأصبحي: هذه النسبة إلى ذي أصبح واسمه الحارث بن عوف بن مالك بن زيد بن شداد بن زرعة وهو من يعرب بن قحطان وأصبح صارت قبيلة، وهي قبيلة من حمير من اليمن. انظر: جمهرة أنساب العرب، لابن حزم (435/1)، الأنساب، للسمعاني (281/1)، اللباب في تهذيب الأنساب، لابن الأثير الجزري (69/1).

(2) مالك بن أنس بن مالك بن أبي عامر بن عمرو الأصبحي، أبو عبد الله المدني، من السابعة، مات سنة تسع وسبعين ومائة، وكان مولده سنة ثلاث وتسعين، وقال الواقدي بلغ تسعين سنة، ع. انظر: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 516).

(3) الثوري: هذه النسبة إلى بطن من همدان وبطن من تميم، أما ثور تميم فمنهم سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري. انظر: الأنساب المتفقة، لابن القيسراني (ص: 180)، الأنساب، للسمعاني (152/3).

(4) سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري، أبو عبد الله الكوفي، من رؤوس الطبقة السابعة، مات سنة إحدى وستين ومائة وله أربع وستون. انظر: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 244).

(5) الهلالي: هذه النسبة إلى بنى هلال، وهي قبيلة نزلت الكوفة. انظر: الأنساب، للسمعاني (13 /440).

(6) سفيان بن عيينة بن أبي عمران ميمون الهلالي، أبو محمد الكوفي ثم المكي، من رؤوس الطبقة الثامنة، مات في رجب سنة ثمان وتسعين ومائة وله إحدى وتسعون سنة، ع. انظر: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 245).

(7) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (1 /347).

(8) محمد بن المنكدر بن عبد الله بن الهُدَير التيمي المدني، من الثالثة، مات سنة ثلاثين ومائة، ع. انظر: تقريب التهذيب، لابن حجر (1 /508).

(9) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (1 /347).

(10) انظر: شفاء العليل بألفاظ وقواعد الجرح والتعديل، لمصطفى بن إسماعيل (ص:88).

الأنصارِيّ"[1]، حيث قال فيه: " إمام في العلم"[2].

ثالثًا: «ثقة»، «من ثقات التابعين»، «ثقة» مع تكرير الصفة لفظًا أو معنًى، «ثقة» مع زيادة صفة:

الثِقَة: "من جَمَعَ الوصفين: العدالة، وتمام الضبط"[3] ، والعدالة: أنَّ يكون الرَّاوي مسلمًا، بالغًا، عاقلًا، سالمًا من أسباب الفسق وخوارم المروءة[4] ، أما الضبط: أنْ يكون الرَّاوي متيقظًا غير مغفَّل، حافظًا إن حَدَّث من حفظه، ضابطًا لكتابه إن حَدَّث من كتابه[5] .

ومن نزلَ عن تمام الضبط إلى أول درجات النقصان لا يقال فيه «ثِقَة»، قال البقاعي [6]: "ومن نزلَ عن التمام إلى أول درجاتِ النقصان، قيل فيه صَدُوق، أو لا بأس به، ونحو ذلك، ولا يقال فيه ثِقَة إلَّا مع الإرداف بما يزيلُ اللبَس".

وعليه فإنَّ المصطلحات «ثِقَة»، «من الثِّقات»...إلخ، من مصطلحات التَّعْدِيل المطلق، وتدل على التَّعْدِيل التَّام للرَّاوي والتوثيق، ولا تنصرف إلى غيره إلَّا بدليل.

مع العلم أنَّ التوثيق درجات، وأنَّ الثِقَة قد يُخطئ، قال الحافظ الذهبي[7] : "وليس مِن حَدِّ الثِقَة: أنَّهُ لا يَغلَطُ ولا يُخطِئ، فمن الذي يَسلمُ من ذلك غيرُ المعصومِ r الذي لا يُقَرّ على خطأ".

وأيضًا من الألفاظ المستعملة في هذا الباب «ثقة مأمون»، هذا اللفظ من ألفاظ المدح الرفيع إما في الإتقان وإما في الدين ويكون معناه «إما ثقة متقن» وإما «ثقة عابد ورع صادق»، لكنهم قد يقولون هذا على المبتدع؛ فيكون المعنى أنه عدل في دينه، وما وقع في حديثه من المناكير على سبيل الوهم لا العمد، وقد يقولون ذلك فيمن يحافظ على أصوله[8] .

وقد استعمل الإمام يَعقُوب الفَسَوي هذه المصطلحات على وجهين:

---

(1) يحيى بن سعيد بن قيس الأنصاري المدني، أبو سعيد القاضي، من الخامسة، مات سنة أربع وأربعين ومائة، ع. انظر تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 591).

(2) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (1 /348).

(3) النكت الوفيّة بما في شرح الألفية، للبقاعي (589/1).

(4) انظر: مقدمة ابن الصلاح، لابن الصلاح (ص: 104).

(5) انظر: مقدمة ابن الصلاح، لابن الصلاح (ص: 104-:105).

(6) النكت الوفية، للبقاعي (589/1).

(7) انظر: الموقظة، للذهبي (ص:78).

(8) شفاء العليل بألفاظ وقواعد الجرح والتعديل، لمصطفى بن إسماعيل (ص: 477).

– الأول: استعمال مطلق بدون زيادة: يفيد التَّعْدِيل التَّام للرَّاوي والتوثيق، من ذلك، قوله في: "الأسود بن قيس الكوفيّ"[1]: "كوفي ثقة"[2].

– الثاني: استعمال مقيد بزيادة: يفيد التَّعْدِيل التَّام للرَّاوي والتوثيق، والزيادة قد تحمل قرائن ودلالات جلية أو خفية تؤكد على دلالة المصطلح عند الإمام يَعقُوب الفَسَوي، وتبيَّن مدى علمه الدقيق بحال الرُّوَاة ومروياتهم، من ذلك، قوله في: "يحيى بن سعيد بن حَيَّان التيميّ"[3]: "ثقة مأمون"[4].

ومن ذلك أيضًا، قوله في حق: "إسماعيل بن أبي خالد البَجليّ"[5]: "حافظ ثقة"[6].

وقال في: "أجلح بن عبد الله الكوفيّ"[7]: "كوفي ثقة، في حديثه لين".

رابعًا: «مَلِيّ»:

فسر الإمام النووي –رحمه الله تعالى– (الْمَلِيِّ) في تعليقه على حديث رواه الإمام مسلم بسنده إلى سليمان بن موسى قال: " لَقِيتُ طَاوُسًا فَقُلْتُ حَدَّثَنِي فُلَانٌ كَيْتَ وَكَيْتَ فَقَالَ إِنْ كَانَ مَلِيًّا فَخُذْ عَنْهُ"[8]. قال النووي[9]: "وقوله: "إِنْ كَانَ مَلِيًّا" يعني ثِقَةً ضَابِطًا مُتْقِنًا يُوثَقُ بِدِينِهِ وَمَعْرِفَتِهِ وَيُعْتَمَدُ عَلَيْهِ كَمَا يُعْتَمَدُ عَلَى مُعَامَلَةِ الْمَلِيِّ بِالْمَالِ ثِقَةً بِذِمَّتِهِ".

وقد استعمل الإمام يَعقُوب الفَسَوي هذه المصطلح مضافًا إلى لفظ التوثيق، حيث أطلقه في حق راويين، وهما: عبد الله بن مسلمة القَعْنَبِيّ ويحيى بن عَبد الله بن بُكَيْر، حيث قال[10]: "ابْنُ مَسْلَمَةَ وَابْنُ بُكَيْرٍ ثِقَتَانِ مَلِيَّانِ".

---

(1) الأسود بن قيس العبدي، ويقال العجلي الكوفي، أبو قيس، من الرابعة، ع. انظر: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 111).

(2) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (2 /660).

(3) يحيى بن سعيد بن حيان، أبو حيان التيمي الكوفي، من السادسة، مات سنة خمس وأربعين ومائة، ع. انظر: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 590).

(4) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (3 /241).

(5) إسماعيل بن أبي خالد الأحمسي مولاهم البجلي، من الرابعة، مات سنة ست وأربعين ومائة، ع. انظر: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 107).

(6) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (3 /94).

(7) أجلح بن عبد الله بن حجية، أبو حجية الكندي، من السابعة مات سنة خمس وأربعين ومائة، بخ 4. انظر: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 96).

(8) انظر: صحيح مسلم (1 /15) ، المقدمة، بَابُ في أَنَّ الْإِسْنَادَ مِنَ الدِّينِ وأن الرواية لا تكون إلا عن الثقات.

(9) شرح النووي على مسلم، للنووي (85/1).

(10) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (347/1).

خامسًا: «ثبت»:

قال السخاوي–رحمه الله تعالى–[1] –معرفًا (الثبت): "الثابت القلب واللسان والكتاب والحجة".

قال الصنعاني–رحمه الله تعالى–[2] : "الضابط الجيد الضبط، فلا بد حينئذ مما يدل على العدالة فإذا قال: ثبت؛ أفاد ذلك وزيادة فإن معناه ما تطمئن به النهي وتقنع به، فيثبت عندها؛ أي لا تطلب عليه مزيدًا، إذ ذلك لا يكون إلا لمن جمع مع الضبط العدالة".

وقد استعمل الإمام يَعقُوب الفَسَوي هذه المصطلح أيضًا على وجهين:

– الأول: استعمال مطلق بدون زيادة: يفيد التَّعْدِيل التَّام للرَّاوي والتوثيق، من ذلك؛ قوله في: "إبراهيم بن هشام بن يحيى الغَسَّانيّ" [3]: "ثَبْتٌ"[4].

– الثاني: استعمال مقيد بزيادة: يفيد التَّعْدِيل التَّام للرَّاوي والتوثيق، والزيادة قد تحمل قرائن ودلالات جلية أو خفية تؤكد على دلالة المصطلح عند الإمام يَعقُوب الفَسَوي، وتبيَّن مدى علمه الدقيق بحال الرُّوَاة ومروياتهم، من ذلك، قوله في: "حُرَيْث بن السَّائب التَّميمي"[5]: "ثبت لا بأس به"[6].

سادسًا: «حجة»:

هذه اللفظة أعلى من قولهم في الراوي أنه "ثقة". والحجة أقوى من الثقة[7].

ومما يدل على ذلك:

أ– أن الْآجُرِّيَّ سأل أبا داود عن سُلَيْمَانَ ابْنِ بِنْتِ شُرَحْبِيلَ، فَقَالَ: "ثِقَةٌ يُخْطِئُ، كَمَا يُخْطِئُ النَّاسُ، قَالَ الْآجُرِّيُّ: فَقُلْتُ: هُوَ حُجَّةٌ؟ قَالَ: الْحُجَّةُ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ"[8].

---

(1) فتح المغيث، للسخاوي (115/2).

(2) توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار، للصنعاني (160/2).

(3) إبراهيم بن هشام بن يحيى بن يحيى، أبو إسحاق الغَسَّاني، مات سنة ثمان وثلاثين ومائتين. انظر: تاريخ دمشق، لابن عساكر (267/7).

(4) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (2 /453).

(5) حُرَيْثُ بْنُ السَّائِبِ التَّميمي، الهلالي البصري، المؤذن، من السابعة، بخ مد ت. انظر: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 156).

(6) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (2 /116).

(7) انظر: فتح المغيث، للسخاوي (117/2).

(8) سؤالات الآجري أبا داود السجستاني (190/2).

ب- قول عثمان بن أبي شيبة في أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يُونُسَ: "ثِقَةٌ وَلَيْسَ بِحُجَّةٍ"[1].

ج- قول ابن معين في مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ: "ثِقَةٌ وَلَيْسَ بِحُجَّةٍ"[2].

وقد استعمل الإمام يَعقُوب الفَسَوي في عدد من الرواة، منهم: "الليث بن سعد المصرِيّ"[3]، حيث قال فيه: "حُجَّة"[4].

سابعًا: «متقن»:

ذكر السخاوي أن هذا المصطلح يدل على زيادة الضبط، فقال[5]: " والظاهر أن مجرد الوصف بالإتقان كذلك، قياسا على الضبط؛ إذ هما متقاربان، لا يزيد الإتقان على الضبط سوى إشعاره بمزيد الضبط".

والذي يظهر أن هذه اللفظة تدل على أنَّ الراوي ثقةٌ؛ لأن الإتقان إما أن يكون سببه عدالة في الدين فهذا ظاهر في إثبات العدالة والإتقان، وإما أن يكون سببه الاجتهاد في الطلب وطول الممارسة والخبرة في هذا الشأن[6] .

وقد استعمل الإمام يَعقُوب الفَسَوي هذه المصطلح على وجهين:

- الأول: ذكر وصف الإتقان في سياق صيغة أفعل التفضيل: من ذلك، قوله في: "أحمد بن صالح المصريّ"[7]: "كان مِن خِيَارِ الْمُتْقِنِين"[8].

- الثاني: ذكر لفظ الاتقان مع وصف آخر يدل على تكرار التوثيق معنى: من ذلك، قوله في: "محمد بن قيس الأسديّ"[9]: "ثقة متقن"[10].

(1) تهذيب التهذيب، لابن حجر (50/1).
(2) تاريخ ابن معين، رواية الدوري (225/3).
(3) الليث بن سعد بن عبد الرحمن الفهمي، أبو الحارث المصري، من السابعة، مات في شعبان سنة خمس وسبعين ومائة، ع. انظر: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 464).
(4) الليث بن سعد بن عبد الرحمن الفهمي، أبو الحارث المصري، من السابعة، مات في شعبان سنة خمس وسبعين ومائة، ع. انظر: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 464).
(5) فتح المغيث، للسخاوي (116/2)
(6) انظر: شفاء العليل بألفاظ وقواعد الجرح والتعديل، لمصطفى بن إسماعيل (ص:121).
(7) أحمد بن صالح المصري، أبو جعفر ابن الطبري، من العاشرة، مات سنة ثمان وأربعين ومائتين وله ثمان وسبعون سنة، خ د. انظر: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 80).
(8) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (2 /434).
(9) محمد بن قيس الأسدي الوالبي الكوفي، من كبار السابعة. انظر: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 503).
(10) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (3 /96).

ثامنًا: «حافظ»:

يطلق هذا اللفظ ويراد به ضبط الفؤاد وإتقان الرواية، كما هو موجود بكثرة في تراجم الحفاظ المشاهير...لكن هذا اللفظ قد يطلق فيمن هو كثير العلم واسع الرواية، وإن لم يكن متقنًا لحديثه، فكم من رجل يصفه الحافظ الذهبي في "تذكرة الحفاظ" وغيرها من كتبه بأنه من الحفاظ ومع ذلك يصفه بلين في حديثه وبأوهام في روايته، وهناك حالة ثالثة لهذا اللفظ وهي ضبط الكتاب، فهذا اللفظ إن أطلق فالمراد منه ضبط الفؤاد إلا إذا ظهرت قرينة تدل على غيره فيعمل بها، والله تعالى أعلم[1] .

وقد استعمل الإمام يَعقُوب الفَسَوي هذه المصطلح أيضًا على وجهين:

– الأول: استعمال مطلق بدون زيادة: يفيد التَّعْدِيل التَّام للرَّاوي والتوثيق، من ذلك؛ قوله في: "محمد بن عبد العزيز الرمليّ"[2]: "كان حافظًا"[3].

– الثاني: استعمال مقيد بزيادة: يفيد التَّعْدِيل التَّام للرَّاوي والتوثيق، والزيادة قد تحمل قرائن ودلالات جلية أو خفية تؤكد على دلالة المصطلح عند الإمام يَعقُوب الفَسَوي، وتبيِّن مدى علمه الدقيق بحال الرُّوَاة ومروياتهم، من ذلك، قوله في: "إِسْمَاعِيلُ بنُ أَبِي خَالِدِ البَجَلِيُّ"[4]: "كان أُمِّيًّا حَافِظًا ثقة"[5].

وقال في: "وكيع بن الجراح الكوفيّ"[6]: "خَيْرٌ فَاضِلٍ حَافِظٍ"[7].

تاسعًا: «مستقيم الحديث»، «حديثه مستقيم»:

هذه اللفظة تدل على أنَّ الراوي ثقةٌ؛ لأن استقامة الحديث معناها أن الراوي وافق الثقات، ومن وافق الثقات فهو ثقة[8] .

---

(1) شفاء العليل بألفاظ وقواعد الجرح والتعديل، لمصطفى بن إسماعيل (ص:333).

(2) محمد بن عبد العزيز العمري الرملي، ابن الواسطي، من العاشرة، خ تم س. انظر: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 493).

(3) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (2/ 437).

(4) إسماعيل بن أبي خالد الأحمسي مولاهم البجلي، من الرابعة، مات سنة ست وأربعين ومائة، ع. انظر: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 107).

(5) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (3/ 94).

(6) وكيع بن الجراح بن مليح الرُّؤَاسِي، أبو سفيان الكوفي، من كبار التاسعة، مات في آخر سنة ست، أو أول سنة سبع وتسعين ومائة وله سبعون سنة، ع. انظر: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 581).

(7) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (1/ 728).

(8) انظر: شفاء العليل بألفاظ وقواعد الجرح والتعديل، لمصطفى بن إسماعيل (ص:124).

قال ابن حبان[1] في ترجمة سفيان بن مسكين: "تفقدت حديثه على أن أرى فيه شيئًا يغرب فلم أره إلا مستقيم الحديث".

وقد استعمل الإمام يَعقُوب الفَسَوي هذه المصطلح على وجهين:

- الأول: استعمال مطلق بدون زيادة: يفيد التَّعْدِيل التَّام للرَّاوي والتوثيق، من ذلك، قوله في: "يزيد بن خُمَيْر الرَّحبيّ الشاميّ"[2]، حيث قال فيه: "مستقيم الحديث"[3].

- الثاني: استعمال مقيد بزيادة: يفيد التَّعْدِيل التَّام للرَّاوي والتوثيق، والزيادة قد تحمل قرائن ودلالات جلية أو خفية تؤكد على دلالة المصطلح عند الإمام يَعقُوب الفَسَوي، وتبيَّن مدى علمه الدقيق بحال الرُّوَاة ومروياتهم، من ذلك، قوله في: "عَنْبَسة بن سعيد بن ضُرَيس الرازيّ"[4]، حيث قال فيه: "ثقة، مستقيم الحديث"[5].

عاشرًا: «لا بأس بهِ»، «ليس بهِ بأس»، «لا بأس به مع زيادة صفة»:

"لا بأس به"، "ليس به بأس" من مصطلحات التَّعْدِيل المطلق، وتدل على تَعْدِيل الرَّاوي دون البلوغ به إلى درجة "الثِقَة".

وهي تساوي مصطلح "صَدُوق" في المرتبة، قال الإمام ابن أبي حاتم في "الجَرْح والتَّعْدِيل"[6]: "وجدت الألفاظ في الجَرْح والتَّعْدِيل على مراتب شتى، وإذا قيل للواحد: "ثِقَة"، أو "متقن ثَبتٌ"، فهو ممن يُحتجُّ بحديثه"، وإذا قيل له: "صَدُوق"، أو "محله الصدق"، أو "لا بأس به"، فهو ممن يُكتب حديثه وينظر فيه، وهي المنزلة الثانية".

وتشترك مع مصطلح "ثِقَة" في مطلق الثِقَة، والتوثيق درجات، يشهد لذلك: ما أخرجه الإمام أبو بَكْر أحمد بن أبي خَيْثَمة في "تاريخه"[7] : "قلت ليحيى بن معين: إنك تقول فلان "ليس به

---

(1) الثقات، لابن حبان (289/8).

(2) يَزِيدُ بْنُ خُمَيْرٍ الرَّحبي، أبو عمر الحمصي، من الخامسة، بخ م 4. انظر: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 600).

(3) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (2 /425).

(4) عنبسة بن سعيد بن الضُرَيس الأسدي، أبو بكر الكوفي، قاضي الري، من الثامنة، خت ت س. انظر: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 432).

(5) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (3 /83).

(6) (37/2).

(7) تاريخ ابن أبي خيثمة، لأحمد بن أبي خَيْثَمة (192/5).

بأس"، وفلان "ضعيف"، قال: إذا قلت "ليس به بأس" فهو ثِقَة، وإذا قلت لك هو "ضعيف"، فليس هو بثِقَة لا يُكْتَب حديثه".

وعقَّب الإمام العراقي على قول الإمام ابن معين، فقال[1] : "قلتُ: ولم يقل ابنُ معينٍ إن قولي: ليسَ بهِ بأسٌ، كقولي: ثِقَة، حَتَّى يلزمَ منه التساوي بينَ اللَّفظَيْنِ، إنَّما قال: إنَّ مَنْ قال فيه هذا فهو ثِقَة، وللثِقَة مراتبُ. فالتعبيرُ عنهُ بقولهم: ثِقَة أرفع من التعبيرِ عنه بأنَّهُ لا بأس بهِ، وإنِ اشتركا في مُطلقِ الثِقَة، وَاللَّهُ أَعْلَمُ".

وفي كلام الإمام دُحَيْم ما يوافق كلام الإمام ابن معين، فقد أخرج الإمام أبو زُرعة الدِّمَشْقِي في "تاريخه"[2] قال: قلت لعبد الرحمن بن إبراهيم "دُحَيْم"- يعني الذي كان في أهل الشام كأبي حاتم في أهل المَشرق-: "ما تقول في عليّ بن حَوْشَب الفزَارِي؟"، قال: "لا بأس به"، قال: "فقلت: ولِمَ لا تقول: ثِقَة، ولا نعلمُ إلَّا خيرًا؟"، قال: "قد قلت لك: إنَّه ثِقَة".

وبالنظر في كلام الإمام يَعقُوب الفَسَوي في نَقْدِ الرِّجَالِ، يتبيّن أنَّه استعمل هذه المصطلحات بزيادة تارة، من ذلك: قوله في:"حكيم بن الدَّيْلَم المدائنيّ"[3]: "ثقة كوفي لا بأس به"[4].

وقال في: "عبد الرحمن بن زياد بن أَنْعُم الإفريقيّ"[5]: " لا بأس به، وفي حديثه ضعف"[6].

واستعملها بدون زيادة تارة أخرى، من ذلك: قوله في: "يحيى بن الحارث الذِّمارِيّ الشَّاميّ"[7]: "ليس به بأس"[8].

حادي عشر: «صالح الحديث»، «صالح مع زيادة صفة»:

مصطلح "صالح" من مصطلحات التَّعْدِيل الدَّالَّة على التَّعْدِيل القريب من الجَرْح غالبًا، قال الحافظ الذهبي في مقدمة "ميزان الاعتدال"[9] ، وبعد ذكره لمصطلح "صالح" وشبهه: "فإنَّ هذا

---

(1) شرح التبصرة والتذكرة، للعراقي (373/1- 374).
(2) تاريخ أبي زرعة الدمشقي (ص:177).
(3) حَكِيمُ بْنُ الدَّيْلَمِ المَدائني، من السادسة، بخ د ت س. انظر: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 176).
(4) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (3 /88).
(5) عبد الرحمن بن زياد بن أنعم الإفريقي، قاضيها، من السابعة، مات سنة ست وخمسين ومائة، بخ د ت ق. انظر: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 340).
(6) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (433/2).
(7) يحيى بن الحارث الذماري، أبو عمرو الشامي القارئ، من الخامسة، مات سنة خمس وأربعين ومائة وهو ابن سبعين سنة، 4. انظر: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 589).
(8) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (2 /461).
(9) (3/1- 4).



وشبهه يدل على عدم الضعف المطلق"، وإذا قيل في حق الرَّاوي: "صالح الحديث" فهو صالح للاعتبار لا للاحتجاج، يشهد لذلك: ما أخرجه الإمام عبد الرحمن بن أبي حاتم في "الجرح والتعديل"[1] ، عن أبيه، قال– أي في الرَّاوي عمر بن رُوْبة التَغْلِبي[2] "–: "صالح الحديث"، فقال له–أي عبد الرحمن–: "تقوم به الحُجَّةُ؟"، فقال: "لا، ولكن صالح".

وقال الإمام ابن الصلاح في "مقدمته"[3] : "جاء عن أبي جعفر أحمد بن سنان قال: كان عبد الرحمن بن مهدي ربما جرى ذكر حديث الرجل فيه ضعف، وهو رجل صدوق، فيقول: رجل صالح الحديث، والله أعلم".

وبحسب سياق الكلام قد تنصرف دلالة هذا المصطلح إلى التَّعْدِيل التَّام للرَّاوي، أو ما دون ذلك، وهذا ما يظهر واضحًا في استعمال الإمام يَعقُوب الفَسَوي لهذا المصطلح فقد استعمله بزيادة، وهذه الزيادة تحمل قرائن ودلالات جلية تبيّن مراده، فقد أطلقه تارة وأراد به تَعْدِيل الرَّاوي وتوثيقه، من ذلك: قوله في: "مُحَمَّدُ بنُ طَلْحَةَ بنِ مُصَرِّفٍ اليَامِيّ"[4]: "رجل صالح راجح"[5].

وأطلقه تارة أخرى، وأراد به تعديل الرَّاوي دون البلوغ به إلى درجة التوثيق، من ذلك: قوله في: "يحيى بن سُلَيْم الطَّائفيّ"[6]: "رجل صالح، وكتابه لا بأس به"[7].

وتجدر الإشارة إلى أنَّ بعض النُّقَّاد يطلق مصطلح "صالح" ويريد به الثناء على الرَّاوي في دينه لا في حديثه، قال الحافظ ابن حجر في "النُّكَت"[8] : "وقول الخليلي: إنَّه شيخ صالح، أراد به في دينه لا في حديثه؛ لأنَّ من عادتهم إذا أرادوا وصف الرَّاوي بالصلاحية في الحديث قيدوا ذلك، فقالوا: صالح الحديث. فإذا أطلقوا الصلاح، فإنَّما يريدون له في الديانة، وَاللَّهُ أَعْلَمُ".

---

(1) انظر: الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (108/6).

(2) عمر بن رُوْبة التَغْلِبي، حمصيّ، روى عن: أبي كبشة الأنْماري، وعبد الواحد النَصْري، وروى عنه: إسماعيل بن عَيَّاش، ومحمد بن حرب. انظر: الكاشف، للذهبي (60/2).

(3) مقدمة ابن الصلاح، لابن الصلاح (ص: 125).

(4) محمد بن طلحة بن مُصَرِّفٍ اليامي، كوفي من السابعة مات سنة سبع وستين ومائة، خ م د ت عس ق. انظر: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 485).

(5) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (178/3).

(6) يحيى بن سُلَيْم الطائفي، نزيل مكة، من التاسعة، مات سنة ثلاث وتسعين ومائة، ع. انظر: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 591).

(7) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (3 /51).

(8) (680/2).

ثاني عشر: «حسن الحديث»، «حسن الحديث مع زيادة صفة»:

عبارة ترادف قولهم «صالح الحديث»، للدلالة على النزول في مرتبة الراوي، ويؤكد ذلك ما قاله الإمام ابن أبي حاتم-رحمه الله تعالى-[1]: "شيبان النحوي كوفي، حسن الحديث، صالح الحديث، يكتب حديثه ولا يحتج به":، وهذا الكلام أطلقه أيضًا في عبارة «صالح الحديث»، وهي تعادلها تقريبًا، إلا إذا وردت معها زيادة ترفع بمرتبة الراوي إلى الثقة.

وقد استعمل الإمام يَعقُوب الفَسَوي هذه المصطلح أيضًا على وجهين:

- الأول: استعمال مطلق بدون زيادة: يفيد تَعْدِيل الرَّاوي دون البلوغ به إلى درجة «الثِقَة»، من ذلك، قوله في: "حبيب بن صالح الطَّائيّ الحمصيّ "[2]: "حسن الحديث"[3].

- الثاني: استعمال مقيد بزيادة: يفيد تَعْدِيل الرَّاوي مع البلوغ به إلى درجة «الثِّقَة»، والزيادة قد تحمل قرائن ودلالات جلية أو خفية تصرف دلالة المصطلح إلى التوثيق التَّام للرَّاوي، من ذلك، قوله في: "هلال بن أبي مَيْمُونة المدنيّ" [4]: "ثقة، حسن الحديث"[5].

ثالث عشر: «شيخ»:

الشَّيْخُ لغةً: مَن استبانت فيه السِّنُّ وظهر عليه الشيبُ، وقيل: هو شيخ من خمسين إلى آخره، وقيل غير ذلك[6].

وأما في اصطلاح النُّقَّاد فقد أُطلق مصطلح "شَيخ، وكان له دلالات عدّة، منها:

1- أنَّ الرَّاوي في أدنى درجات التَّعْدِيل، وأشهر من استعمله على هذا النحو الإمام أبو حاتم الرَّازي، فقال في "الجرح والتعدِيل"[7]: "وجدت الألفاظ في الجَرْح والتَّعْدِيل على مراتب شتى، وإذا قيل للواحد: "ثِقَة"، أو "متقن ثَبتٌ"، فهو ممن يُحتجُّ بحديثه"، وإذا قيل له: "صَدُوق"، أو "محله الصدق"، أو "لا بأس به"، فهو ممن يكتب حديثه وينظر فيه، وهي المنزلة الثانية، وإذا قيل: "شيخ"، يكتب حديثه وينظر فيه إلّا أنَّه دون الثانية" إلى آخر كلامه، وهذا ما ذهب إليه

(1) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (356/4).

(2) حبيب بن صالح، أو ابن أبي موسى الطائي، أبو موسى الحمصي، من السابعة مات سنة سبع وأربعين ومائة، د ت ق. انظر: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 151).

(3) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (355/2).

(4) هلال بن علي بن أسامة، ويقال: ابن أبي ميمونة، العامري المدني، من الخامسة، مات سنة خمسة وعشرين ومائة، ع. انظر: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 576).

(5) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (2 /466).

(6) انظر: لسان العرب، لابن منظور (31/3).

(7) (37/2).



الإمام المزي أيضًا، قال الإمام الزركشي[1]: "قال الحافظ جمال الدِّين المَزّي المراد بقولهم شيخ: أنَّه لا يترك ولا يُحتجُّ بحديثه مستقلًا".

2- أنَّ الرَّاوي في مرتبة دون مرتبة الأئمة والحفاظ، فقد يكون ثِقَة أو ما دون ذلك، قال الإمام ابن رجب الحَنبَلي[2]: "والشيوخ في اصطلاح أهل العلم عبارة عمَّن دون الأئمة والحفاظ، وقد يكون فيهم الثِقَة وغيره".

3- أنَّ الرَّاوي مُقل في الرِّوَايَةِ وليس من أهل العلم، قال الإمام ابن القَطّان الفَاسي[3]: "فأمّا قول أبي حاتم فيه: شيخ، فليس بتعريف بشيء من حاله، إلَّا أنَّه مُقل ليس من أهل العلم، وإنَّما وقعت له رواية أخذت عنه".

4- التعريف بالرَّاوي، من ذلك: قوله في: "سعيد بن القَعْقاع الطَّائيّ": "كان شيخًا قديمًا، وكان شاعرًا"[4].

ومن ذلك أيضًا، قوله في حق: "محمد بن العلاء": "شيخ من أهل المسجد"[5].

وقال في: "يحيى بن ميسرة": "شيخ يكنى أبا يزيد"[6].

ومن خلال تتبع أقوال الإمام يَعقُوب الفَسَوي وعباراته المختلفة في نقد الرِّجَالِ يتبيّن أنَّه استعمل هذا المصطلح على وجهين:

- الأول: التعريف بالرَّاوي، والنماذج على ذلك متعددة، منها ما سبق ذكره من أقوال الإمام يَعقُوب الفَسَوي في: "سعيد بن القَعْقاع الطَّائيّ، ومحمد بن العلاء ، ويحيى بن ميسرة".

- والثاني: بيان مرتبة الرَّاوي من الجَرْح والتَّعْدِيل، وفي هذه الحالة كان يقرن الإمام يَعقُوب الفَسَوي مصطلح "شيخ" بمصطلح آخر من مصطلحات النَّقْد الحديثي، وعندها يتبع مصطلح "شيخ" في دلالته للمصطلح المقرون به، فقد يقصد به توثيق الرَّاوي أو ما دون ذلك، ومن ذلك: قوله في: "المَعْمر بن قيس المراديّ": "شيخ جليل، ثقة كوفيّ"[7].

وقال في: "الزِّبرقان بن عبد الله العبديّ"[8]: "شيخ لا بأس به".

---

(1) النُّكت على مقدّمة ابن الصلاح، للزركشي (434/3).
(2) شرح علل الترمذي، لابن رجب الحنبلي (461/1).
(3) بيان الوهم والإيهام الواقعين في كتاب الأحكام، بابن القَطّان (627/4).
(4) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (2 /684).
(5) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (1 /132).
(6) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (2 /270).
(7) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (3 /96).
(8) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (3 /103).

المطلب الثاني: مصطلحات التعديل النسبي عند الإمام يعقوب الفسوي ومنهجه في استعمالها:

يمكن تعريف "التَّعْدِيل النِّسبي" بأنَّه: الحكم بتعديل الرَّاوي نسبيًا بعد المعارضة بين مروياته ومرويات غيره من الرُّوَاة، وهذا التعريف لم يسبق أن ذُكر في كتب مصطلح الحديث أو الجَرْح والتَّعْدِيل، ولكن اقتضته مجريات البحث.

و"المعارضة"، هي: مقابلة المرويات بعضها ببعض، ومقارنتها، ومن الملاحظ أنهم يشيرون إليها دائمًا في الفحص والتنقيب، نظرًا لأهميتها، واعتمادهم عليها وكِتَاب التمييز لمسلم، وغيره من كتب العِلَل صورة واضحة لهذه المعارضة.

وكما يتكشف بها كذب الرُّوَاة، وانتحالهم ما ليس من حديثهم، يتكشف بها كذلك جوانب كثيرة من وهم الرُّوَاة وسهوهم وغلطهم، فيحكم على الرَّاوي بالضبط والإتقان، أو الخلل اليسير أو الكثير مع الصدق في اللسان.

فيحكم للشيخ باستقامة حديثه، ويحكم بها عند الاختلاف تارة للشيخ وتارة لتلاميذه، ويبرأ منها تارة أخرى لمجيئها عن غيرهم ويُحمّل نتائجها إن خالف الثِّقات وأتى بالمعضلات"[1].

و"المعارضة بين الرِّوايات المختلفة لمعرفة الحديث الصحيح وتمييز الصواب من الخطأ ونَقْدِ الرِّجَالِ، وإنزالهم منازلهم الطبيعية بدأت من عهد النبي- صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم- وترعرعت وتفرعت واستعملت من قبل المُحَدِّثين النُّقَّاد كافة حتى أصبحت منهجهم العلمي في الأقطار والأزمان، غير أنَّ هذا المنهج توسع كثيرًا بمرور الزمن وتنَّوعت طرقه وأسبابه ونشأت في ظله مناهج أخرى للمقارنات"[2].

وكان الإمام يَعقُوب الفَسَوي يلتزم بهذا المنهج العلمي فقد عارض وقابل بين الرُّوَاة في أكثر من موطن وباستخدام مصطلحين، وهما: "أثبت"، "أوثق"، وفيما يلي تفصيل ذلك:

أولًا: «أَثبت من فلان»:

هذا المصطلح بصيغة أفعل التفضيل من مصطلحات التَّعْدِيل النسبي الدال على توثيق الراوي، فالثبت كما هو معلوم "من جَمَعَ الوصفين: العدالة، وتمام الضبط"،

(1) يحيى بن معين وكتابه التاريخ، لأحمد نور سيف (85/1).

(2) منهج النَّقْد عند المُحَدِّثين، ويليه كتاب التمييز للإمام مسلم، لمحمد مصطفى الأعظمي (ص: 66).

وقد استعمل الإمام يَعقُوب الفَسَوي هذا المصطلح في المعارضة والمقابلة بين الرُّوَاة، وذلك في قوله[1]: "محمد بن مُسلم الطَّائفيّ وإن كان سفيان بن عُيَيْنَة أثبت منه، فهو أيضًا ثقة لا بأس به".

ثانيًا: «أَوثق من فلان»:

الثِقَة كما هو معلوم "من جَمَعَ الوصفين: العدالة، وتمام الضبط"، ومصطلح "أوثق" بصيغة أفعل التفضيل يفيد على التَّعْدِيل النِّسبي للرَّاوي والتوثيق.

وقد استعمل الإمام يَعقُوب الفَسَوي هذا المصطلح في المعارضة والمقابلة بين الرُّوَاة، وذلك في تعليقه على رجال حديث أورده بسنده، فقال[2]: "هؤلاء عندي أوثق من أهل الكوفة، وإن لم يكونوا وُثْقٌ فلا يَقِلُّونَ عنهم".

---

(1) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (1 /435).

(2) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (2 /498).

المبحث الثاني

الرُّوَاة المُعَدّلون عند الإمام يَعقُوب بن سُفيانَ الفَسَوي

(دراسةٌ مقارنةٌ بين أحكام الإمام يَعقُوب الفَسَوي وأحكام غيره من النُّقَّاد)

إنَّ الناظر في أقوال الإمام يَعقُوب الفَسَوي وعباراته في نقد الرِّجَال يَجدُ أنَّه تكلَّم في تعديل ما يزيد عن ستمائة راوٍ من الرُّوَاة، من بلدان متعددة من بلدان العالم الإسلامي.

وسيقوم الباحث باستقراء أحكام الإمام يَعقُوب الفَسَوي في عدد من الرُّوَاة المُعَدّلين، ومقارنتها بأحكام النُّقَّاد الآخرين، سيما من اشتهر منهم واعتمدت أقوالهم في الجَرْح والتَّعْدِيل، كفيلٌ بأن يعطي تصوُّرًا واضحًا عن خصائص المنهج النقدي الذي اتبعه الإمام يَعقُوب الفَسَوي في الرِّجَال، ويُجلي مرتبته بين النُّقَّاد.

مع العلم أنَّ أحكام النُّقَّاد في الرَّاوي الواحد قد تختلف أحيانًا، وهذا ما حصل مع الإمام يَعقُوب الفَسَوي في تعدد أحكامه على بعض الرواة، وسيقوم الباحث بإبراز هذا التعدد كما سيظهر في هذا المبحث. "وهذا الاختلاف في الحقيقة ظاهرة طبيعية ناتجة عن سبر النُّقَّاد وتتبعهم لأحوال الرُّوَاة، فقد يحكم بعضهم على الرَّاوي بحكم، ثم تنكشف له أمور عن حال ذلك الرَّاوي تجعله يعدل عن رأيه فيه إلى رأي آخر، وقد تختلف أقوال الناقد الواحد في الرَّاوي الواحد لاعتبارات أخرى"[1] ، قال الإمام اللكنَوي في "الرفع والتكميل"[2] : "كثيرًا ما تجدُ الاختلاف عند ابن مَعِين وغيره من أئمة النَّقْد في حقّ راوٍ، وهو قد يكون لتغير الاجتهاد، وقد يكون لاختلاف كيفية السؤال".

وعليه فإنَّه ينبغي على الباحث إن أراد التعرف على أحوال الرِّجَال بكل دقة ونزاهة، البحث "عن رأي كل إمام من أئمة الجَرْح والتَّعْدِيل واصطلاحه مستعينًا على ذلك بتتبع كلامه في الرُّوَاة، واختلاف الرِّوَايَةِ عنه في بعضهم، مع مقارنة كلامه بكلام غيره[3] .

وفي هذا المبحث سيتم عرض نماذج من الرُّوَاة المُعَدّلين عند الإمام يَعقُوب الفَسَوي بحسب المصطلحات والعبارات التي قيلت في حقهم، مع الاجتهاد في المقارنة بين أحكامه وأحكام غيره من النُّقَّاد، ثم الوقوف على خلاصة القول في الحكم على الرَّاوي.

---

(1) الإمام علي بن المديني ومنهجه في نقد الرجال، لإكرام الله إمداد الحق (ص:525).

(2) (ص:13).

(3) التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل، لعبد الرحمن المعلمي (1/257-258).

المطلب الأول: الرُّوَاة المُعدّلون بمصطلحات التَّعْدِيل المطلق:

عدَّل الإمام يَعقُوب الفَسَوي عددًا من الرُّوَاة باستعمال مصطلحات التَّعْدِيل وعباراته، وهم كالتالي:

1- الرُّوَاة الذين قال فيهم، "إِلَيْهِمْ تَنْتَهِي الْأَمَانَةُ فِي الْعِلْمِ وَالْإِتْقَانِ وَالْحِفْظِ، وليس منهم واحد إلا هو حُجَّة ":

الراوي الأول: مَالِكُ بْنُ أَنَسِ الأَصْبَحَيُّ(1) (2):

- **قال يعقوب الفسوي**(3): **مالك** والثوري وابن عُيَيْنَةَ إليهم تنتهي الأمانة في العلم والإتقان والحفظ، وليس منهم واحد إلا هو حُجَّة.

- **أقوال النقاد في الراوي:**

قال ابن سعد(4): ثقة مأمون ثبت ورع فقيه عالم حُجَّة، وقال الطحاوي(5): إمام حافظ ثبت فِي روايته.

وقال سفيان الثوري(6) وأحمد بن حنبل(7) والدارقطني(8) والحاكم(9) والبيهقي(10): إمام، وزاد الدارقطني: حافظ، وزاد الحاكم: يُجْمَعُ حَدِيثُهُ، وقال وهيب بن خالد(11) وسفيان بن عيينة(12) ويحيى

---

(1) الأصبحي: هذه النسبة إلى ذي أصبح واسمه الحارث بن عوف بن مالك بن زيد بن شداد بن زرعة وهو من يعرب بن قحطان وأصبح صارت قبيلة، وهي قبيلة من حمير من اليمن. انظر: جمهرة أنساب العرب، لابن حزم (435/1)، الأنساب، للسمعاني (281/1)، اللباب في تهذيب الأنساب، لابن الأثير الجزري (69/1).

(2) مالك بن أنس بن مالك بن أبي عامر بن عمرو الأصبحي، أبو عبد الله المدني، من السابعة، مات سنة تسع وسبعين ومائة، وكان مولده سنة ثلاث وتسعين، وقال الواقدي بلغ تسعين سنة، ع. انظر: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 516).

(3) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (1 /347).

(4) الطبقات الكبرى، لابن سعد (469/5).

(5) شرح مشكل الآثار، للطحاوي (125/13).

(6) التاريخ الأوسط، للبخاري (220/2).

(7) العلل ومعرفة الرجال، لأحمد رواية المروذي (1 /121).

(8) سنن الدارقطني (472/3).

(9) معرفة علوم الحديث، للحاكم (ص: 95).

(10) السنن الكبرى، للبيهقي (605/1).

(11) تذكرة الحفاظ، للذهبي (155/1).

(12) التاريخ الكبير، للبخاري (310/7).

ابن سعيد القطان[1] وعبد الرحمن بن مهدي[2]: إمام في الحديث، وقال ابن القطان[3]: إمام الفقهاء والمحدثين، المبرز عليهم ذو الفضل، والعقل، والحكمة.

وقد وصفه غير واحد من النقاد بأنه: (إمام أهل الحجاز)، منهم أبو حاتم الرازي[4]، وأبو السعادات ابن الأثير الجزري[5]، وزاد: بل إمام الناس في الفقه والحديث. ووصفه غيرهم بأنه: (إمام دار الهجرة)، منهم: ابن الملقن[6]، والذهبي[7]، وابن حجر[8]، وزاد الذهبي: الإمام الحافظ فقيه الأمة شيخ الإسلام، وزاد ابن حجر: رأس المتقنين وكبير المتثبتين.

وقال أحمد بن حنبل مرة[9]: حُجَّة.

ووثقه ابن معين[10] وأبو حاتم الرازي[11] والدارقطني[12] والبيهقي[13].

وقال عبد الرحمن بن مهدي [14]: ما رأيت رجلًا أعقل من مالك ومناقبه كثيرة جدًا.

وقال الشافعي[15]: لولا مالك وسفيان –الثوري– لذهب علم الحجازِ، وقَالَ أيضا[16]: إذا جاء الأثر، فمالك النجم.

ولم يكن الشافعي يقدم على مالك في الحديث أحدًا[17].

---

(1) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (30/1)، تاريخ ابن أبي خيثمة (341/4).
(2) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (31/1)، العلل الصغير، للترمذي (ص: 748).
(3) بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام، لابن القطان (631/5).
(4) الجرح ولتعديل، لابن أبي حاتم (17/1).
(5) جامع الأصول في أحاديث الرسول، لأبي السعادات ابن الأثير للجزري (180/1).
(6) البدر المنير، لابن الملقن (654/1).
(7) تذكرة الحفاظ، للذهبي (154/1).
(8) تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 516).
(9) العلل ومعرفة الرجال، لأحمد رواية المروذي (ص: 57).
(10) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (16/1).
(11) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (17/1).
(12) سنن الدارقطني (85/2).
(13) السنن الكبرى، للبيهقي (59/2).
(14) تهذيب التهذيب، لابن حجر (9/10).
(15) آداب الشافعي ومناقبه، لابن أبي حاتم (ص: 157).
(16) آداب الشافعي ومناقبه، لابن أبي حاتم (ص: 150).
(17) آداب الشافعي ومناقبه، لابن أبي حاتم (ص: 153).

وقال النسائي[1]: أمناء الله عز وجل على علم رسول الله –صلى الله عليه وسلم– ثلاثة: شعبة بن الحجاج ، ويحيى بن سعيد القطان ، ومالك بن أنس.

وقال أيضا[2]: ما أحد عندي بعد التابعين أنبل من مالك بن أنس ولا أجل ولا آمن على الحديث منه.

وقال البيهقي[3]: قد أجمع الحفاظ على فضل حفظ مالك بن أنس على حفظ غيره.

وقال أحمد بن حنبل[4]: كان مالك من أثبت الناس، وقد كان يُخطئ.

وذكره العجلي[5] وابن حبان[6] في الثقات. وقال ابن حبان عنه في موضع آخر[7]: من سادات أتباع التابعين وجلة الفقهاء والصالحين ممن كثرت عنايته بالسنن وجمعه لها، وذبه عن حريمها وقمعه من خالفها أو رام مباينتها، مؤثرًا لسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم على غيرها من المخترعات الداحضة قائلا بها دون الاعتماد على المقايسات الفاسدة.

وإضافة لما تقدم من كلام النقاد في الإمام مالك، فإنه يعتبر من أشد الناس انتقاء للرجال، فكان لا يحدث إلا عن ثقة كما ذكر ذلك غير واحد من أهل العلم.

قال بِشْرُ بن عمر[8]: سألت مالك بن أنس عن رجل فقال: هل رَأَيْتَهُ في كُتُبِي؟ قُلْتُ: لا، قال: لو كان ثِقَةً لَرَأَيْتَهُ في كُتُبِي.

وقال ابن حبان[9]: كان أول من انتقى الرجال من الفقهاء بالمدينة وأعرض عمن ليس بثقة في الحديث، ولم يكن يروي إلا ما صح ولا يحدث إلا عن ثقة مع الفقه والدين والفضل والنسك.

وقال ابن حجر[10]: من عُرف من حاله أنه لا يروي إلا عن ثقة، فإنه إذا روى عن رجل وصف بكونه ثقة عنده، كمالك، وشعبة، والقطان، وابن مهدي، وطائفة ممن بعدهم.

---

(1) تسمية من لم يرو عنه غير رجل واحد، للنسائي (ص: 122).
(2) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، لابن عبد البر (63/1).
(3) السنن الصغير، للبيهقي (204/4).
(4) العلل ومعرفة الرجال، لأحمد رواية المروذي (ص: 204).
(5) معرفة الثقات، للعجلي (259/2).
(6) الثقات، لابن حبان (459/7).
(7) مشاهير علماء الأمصار، لابن حبان (ص: 223).
(8) الضعفاء الكبير، للعقيلي (14/1).
(9) الثقات، لابن حبان (459/7).
(10) لسان الميزان، لابن حجر (210/1).

قال الباحث: ومن يكون هكذا حاله لابد من أن يكون حديثه صحيحًا في أعلى درجات الصحة.

قال البخاري[1]: أَصَحُّ الأسانيد كُلِّها: مالك عن نافع عن ابن عمر.

وقال يحيى بن سعيد القطان[2]: ليس في القوم أَصَحُّ حديثا من مالك.

وقال الشافعي[3] عن كتاب الإمام مالك (المُوَطَّأ): ما في الأرض كتاب من العلم أكثر صوابًا من مُوَطَّأ مالك.

قال الباحث: وكلام الشافعي هذا محمول على ما قبل ظهور الصحيحين-البخاري ومسلم-، فقد اتفقت الأمة على تلقيهما بالقبول، ولم يحصل ذلك لموطأ الإمام مالك.

- خلاصة القول فيه، والمقارنة بين حكم الإمام يعقوب الفسوي وأحكام غيره من النقاد:

الراوي ثقة ثبت حجة إمام دار الهجرة، والله سبحانه وتعالى أعلم.

وافق النقاد الإمام يعقوب الفسوي في توثيق الراوي مطلقًا، وجاءت عبارات التوثيق عند بعضهم بنحو الإمام يعقوب الفسوي من التوثيق العالي.

وأما عن قول الإمام أحمد بن حنبل[4]: كَانَ مَالك من أثبت النَّاس، **وَقد كَانَ يُخطئ.**

فقد بينه بأن له أخطاء يسيرة في الرواية عن الزهري[5].

قال أحمد[6]: كنت أنا وعلي بن المديني فذكرنا أثبت من يروي عن الزهري، فقال علي: سفيان بن عيينة، وقلت أنا مالك بن أنس، وقلت: مالك أقل خطأ عن الزهري، وابن عيينة يخطئ في نحو من عشرين حديثا عن الزهري، في حديث كذا وكذا فذكرت منها ثمانية عشر حديثا،

(1) معرفة السنن والآثار، للبيهقي (14/ 396).
(2) المراسيل، لابن أبي حاتم (ص: 6).
(3) آداب الشافعي ومناقبه، لابن أبي حاتم (ص: 150).
(4) العلل ومعرفة الرجال، لأحمد رواية المروذي (ص: 204).
(5) هو محمد بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب بن عبد الله بن الحارث بن زهرة بن كلاب القرشي الزهري، وكنيته أبو بكر، الفقيه الحافظ متفق على جلالته وإتقانه وثبته، وهو من رؤوس الطبقة الرابعة، مات سنة خمس وعشرين ومائة. انظر: تقريب التهذيب (1/ 506).
(6) العلل ومعرفة الرجال، لأحمد رواية ابنه عبد الله (1/27-28).

وقلت: هات ما أخطأ مالك، فجاء بحديثين أو ثلاثة، فرجعت، فنظرت فيما أخطأ فيه ابن عيينة، فإذا هي أكثر من عشرين حديثا.

وقال أيضًا: عند مالك عن الزهري نحو من ثلاثمائة حديث كذا عند ابن عيينة عنه نحو الثلاثمائة.

فاستنتج الإمام أحمد من هذه المقارنة والسبر أن مالكا أثبت في الزهري من ابن عيينة.

قال الباحث: وبهذا يتبين أن ما قصده الإمام أحمد من الخطأ في حق الإمام مالك لا يضره. والوهم والسهو والنسيان من جِبِلَّةِ الإنسان، لذلك سمي إنسانًا على قول بعض اللغويين(1)، ومن هنا لم يسلم من الوهم والغلط كبير أحد من الأئمة، كما نبه الإمام الترمذي فقال(2): لم يسلم من الخطأ والغلط كبير أحد من الأئمة مع حفظهم.

وقال ابن معين(3): لست أعجب مِمَّن يحدث فيخطئ إنما العجب مِمَّن يحدث فَيُصيب.

وقال سفيان الثوري(4): ليس يكاد يفلت من الغلط أحدٌ، إذا كان الغالب على الرجل الحفظ فهو حافظ وإن غلط، وإن كان الغالب عليه الغلط تُرِك.

وقال ابن حبان(5): وليس من الإنصاف ترْك حديث شيخ ثبت صحت عدالته بأوهام يهم في روايته، ولو سلَكْنا هذا المسلك؛ لَلَزِمَنا ترْك حديث الزهري، وابن جريج، والثوري، وشعبة، لأنهم أهل حفظ وإتقان، وكانوا يحدّثون من حفظهم، ولم يكونوا معصومين حتى لا يَهِمُوا في الروايات، بل الاحتياط والأولى في مثل هذا قبول ما يروى الثبْت من الرِّوايات.

وذكَرَ الذهبيُّ خطأً وقع لعبد الله بن عثمان الملقَّب بعَبْدان، ثم قال(6): قلت: عَبْدَانُ حافظٌ صدوق، ومَنِ الذي يَسْلَمُ من الوَهَمِ؟!.

---

(1) انظر: لسان العرب، لابن منظور (11/6).
(2) سنن الترمذي (243/6).
(3) تاريخ ابن معين، رواية الدوري (13/3).
(4) الكفاية، للخطيب البغدادي (ص 228).
(5) الثقات، لابن حبان (97/7).
(6) سير أعلام النبلاء، للذهبي (172/14).

الراوي الثاني: سُفْيَانُ بْنُ سَعِيدٍ الثَّوْرِيُّ[1] [2]:

- **قال يعقوب الفسوي**[3]: مالك **والثوري** وابن عُيَيْنَةَ إليهم تنتهي الأمانة في العلم والإتقان والحفظ، وليس منهم واحد إلا هو حُجَّة.

- **وقال في موضع آخر**[4]: أجمع أصحابنا أَنَّ أبا نُعَيْمٍ[5] غاية في الإتقان والحفظ وأنه حُجَّةٌ، وكذلك كان **سفيان الثوري** في زمانه.

- **أقوال النقاد في الراوي:**

قال ابن سعد[6]: كان ثقةً مأمونًا ثبتًا كثير الحديث حُجَّة، وقال أبو حاتم الرازي[7]: فقيه حافظ زاهد، إمام أهل العراق.

وقال الخطيب البغدادي[8]: كان إمامًا من أئمة المسلمين، وعَلَمًا من أعلام الدين، مجمعًا على إمامته بحيث يستغنى عن تزكيته، مع الإتقان، والحفظ، والمعرفة، والضبط، والورع، والزهد، وقال ابن حجر[9]: ثقة حافظ فقيه عابد إمام حجة.

وقال شعبة[10] ويحيى بن معين[11] وأبو زرعة[12] والذهبي[13]: أمير المؤمنين في الحديث، وزاد أبو زرعة: الحافظ، الفقيه، العابد، الإمام، الحجة.

(1) الثوري: هذه النسبة إلى بطن من همدان وبطن من تميم، أما ثور تميم فمنهم سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري. انظر: الأنساب المتفقة، لابن القيسراني (ص: 180) ، الأنساب، للسمعاني (152/3).

(2) سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري، أبو عبد الله الكوفي، من رؤوس الطبقة السابعة، مات سنة إحدى وستين ومائة وله أربع وستون، ع. انظر: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 244).

(3) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (1/ 347).

(4) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (2/ 633).

(5) هو الفضل بن دُكَين.

(6) الطبقات الكبرى، لابن سعد (350/6).

(7) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (66/1).

(8) تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي (154/9).

(9) تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 244).

(10) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (118/1).

(11) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (119/1).

(12) الضعفاء لأبي زرعة الرازي في أجوبته على أسئلة البرذعي (41/1).

(13) تذكرة الحفاظ، للذهبي (4/1).



وقال عبد الرحمن بن مهدي[1] والحاكم[2] **والبيهقي**[3] وابن القطان[4] وابن الملقن[5]: إمام، وزاد الحاكم: حافظ متقن، وزاد البيهقي: حافظ، وقال الحاكم مرة[6]: إمام الصنعة، وقال في موضع آخر[7]: إمام عصره وزاهد زمان.

وقال زائدة[8] وأبو حاتم الرازي[9] والذهبي[10]: حُجَّة، وزاد الذهبي: ثبت، متفق عليه.

وقال الترمذي[11]: شعبة[12] وسفيان هما من هما ليس شأنهما هيناً، بل هما جبلان.

وقال النسائي[13]: هو أجل من أن يقال فيه ثقة، وهو أحد الأئمة الذين أرجو أن يكون الله تعالى ممن جعله للمتقين إمامًا، وقال الدارقطني[14]: مِنَ الرُّفَعَاءِ الثِّقَات، وقال ابن معين مرة[15]: ثقة.

وقال الأوزاعي[16]: لو خيرت لهذه الأمة من ينظر لها ما اخترت لها إلا سفيان بن سعيد.

وقال أيضًا[17]: لم يبق رجل واحد يجتمع عليه العامة بالرضا والصحة إلا ما كان من رجل واحد بالكوفة – يقصد سفيان الثوري–.

---

(1) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (31/1) ، العلل الصغير، للترمذي (ص: 748).

(2) المستدرك على الصحيحين، للحاكم (296/4).

(3) السنن الصغير، للبيهقي (115/4).

(4) بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام، لابن القطان (577/5).

(5) البدر المنير، لابن الملقن (654/1).

(6) المستدرك على الصحيحين، للحاكم (251/4).

(7) تاريخ نيسابور، للحاكم (ص: 16).

(8) حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، لأبي نعيم الأصفهاني (359/6).

(9) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (11/1).

(10) ميزان الاعتدال، للذهبي (169/2).

(11) سؤالات الترمذي للبخاري حول أحاديث في جامع الترمذي (275/1).

(12) هو شعبة بن الحجاج بن الورد العتكي مولاهم، أبو بسطام الواسطي البصري، ثقة حافظ متقن، هو أول من فتش بالعراق عن الرجال وذب عن السنة، وكان عابدا، من السابعة، مات سنة ستين ومائة. انظر: تقريب التهذيب، لابن حجر (1 /266).

(13) التعديل والتجريح، لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح، لأبي الوليد الباجي (700/2)، إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (395/5-396).

(14) سنن الدارقطني (315/1).

(15) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (66/1).

(16) تاريخ دمشق، لابن عساكر (123/7).

(17) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (56/1).

وقال ابن أبي ذئب[1]: ما رأيت رجلًا أشبه بالتابعين من سفيان الثوري.

وقال شعبة مرة[2]: إن سفيان الثوري ساد الناس بالورع والعلم.

وكان ابن معين لا يقدم على سفيان الثوري في زمانه أحدا فِي الفقه والحديث والزهد وكل شيء[3].

وقال أحمد بن عبد الله بن يونس[4]: كان يقال: الناس ثلاثة، ابن عباس في زمانه، والشعبي[5] في زمانه، والثوري في زمانه.

وقال ابن حبان[6]: كَانَ سُفْيَان من سَادَات أهل زَمَانه فقها وورعًا وحفظًا وإتقانًا شمائله في الصّلاح والورع أَشْهَرُ مِنْ أَنْ يُحْتَاجَ إِلَى الإغراق فِي ذكرهَا.

وقال أبو الحسن ابن الأثير الجزري[7]: كان من سادات أهل زمانه ورعًا وفقهًا وحفظًا وإتقانًا.

وقال أبو السعادات ابن الأثير الجزري[8]: إمام المسلمين، وحجة الله على خلقه، تفوت فضائلَهُ الإحصاءُ، وتُعجز العادِّين، جمع في زمنه بين الفقه، والاجتهاد فيه، والحديث، والزهد، والعبادة، والورع، والثقة، وإليه المنتهى في علم الحديث، وغيره من العلوم. أجمع الناس على دينه وزهده وورعه وثقته، ولم يختلفوا في ذلك، وهو أحد الأئمة المجتهدين، وأحد أقطاب الإسلام، وأركان الدين.

وقال حماد بن أسامة[9]: كان زائدة يرى الثوري سيد المسلمين، وقال زائدة مرة[10]: ذلك أعلم الناس في أنفسنا، وقال ابن المبارك[11]: لا أعلم على وجه الأرض أعلم من سفيان الثوري،

---

(1) معرفة الثقات، للعجلي (410/1).
(2) تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي (169/9).
(3) تاريخ ابن معين، رواية الدوري (96/3).
(4) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (119/1).
(5) هو عامر بن شراحيل الشعبي، أبو عمرو، ثقة مشهور فقيه فاضل، من الثالثة، مات بعد المائة، وله نحو من ثمانين. انظر: تقريب التهذيب، لابن حجر (1 /287).
(6) الثقات لابن حبان (402/6).
(7) اللباب في تهذيب الأنساب، لأبي الحسن ابن الأثير الجزري (244/1).
(8) جامع الأصول لأبي السعادات ابن الأثير الجزري (466/12).
(9) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (118/1).
(10) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (55/1).
(11) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (56/1).

وقال أيضا[1]: ما رأيت أحدًا خيرًا من سفيان، وقال في موضع آخر[2]: ما رأيت مثل سفيان، كأنه خلق لهذا الشأن، وقال سفيان بن عيينة[3]: ما رأيت رجلًا أعلم بالحلال والحرام من سفيان الثوري، وقال مالك بن أنس[4]: كانت العراق تجيش علينا بالدرهم والثياب ثم صارت تجيش علينا بِالْعلمِ منذ جاء سفيان، وقال الذهبي مرة[5]: أحد الأعلام علمًا وزهدًا.

قال الباحث: وزيادة لما تقدم في الدلالة على رفعة شأن سفيان الثوري أنه هو الملقب بمحدث وفقيه العرب.

قال مطرف بن مازن[6]: قال لنا معمر لما بلغه أن سفيان قادم عليهم اليمن: أنه قد قدم عليكم محدث العرب.

وقال محمد بن المعتمر بن سليمان قال قلت لأبي: من فقيه العرب؟ قال[7]: سفيان الثوري.

- خلاصة القول فيه، والمقارنة بين حكم الإمام يعقوب الفسوي وأحكام غيره من النقاد:

الراوي إمام ثقة متقن حجة، والله سبحانه وتعالى أعلم.

وافق النقاد الإمام يعقوب الفسوي في توثيق الراوي مطلقًا، وجاءت عبارات التوثيق عند بعضهم بنحو الإمام يعقوب الفسوي من التوثيق العالي.

الراوي الثالث: سُفْيَانُ بنُ عُيَيْنَةَ الهِلالِيُّ[8] [9]:

- **قال يعقوب الفسوي**[10]: مالك والثوري **وابن عُيَيْنَةَ** إليهم تنتهي الأمانة في العلم والإتقان والحفظ، وليس منهم واحد إلا هو حُجَّة.

---

(1) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (56/1).

(2) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (56/1).

(3) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (55/1).

(4) تاريخ ابن معين، رواية الدوري (453/4).

(5) الكاشف، للذهبي (449/1).

(6) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (57/1).

(7) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (57/1).

(8) الهلالي: هذه النسبة إلى بنى هلال، وهي قبيلة نزلت الكوفة. انظر: الأنساب، للسمعاني (13 /440).

(9) سفيان بن عيينة بن أبي عمران ميمون الهلالي، أبو محمد الكوفي ثم المكي، من رؤوس الطبقة الثامنة، مات في رجب سنة ثمان وتسعين ومائة وله إحدى وتسعون سنة، ع. انظر: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 245).

(10) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (1 /347).

- **أقوال النقاد في الراوي:**

قال ابن سعد[1]: كان ثقةً ثَبْتًا كثير الحديث حُجَّةً، وقال العجلي[2]: ثقة ثبت في الحديث، وكان بعض أهل الحديث يقول هو أثبت الناس في حديث الزهري، وكان حسن الحديث، وكان يعد من حكماء أصحاب الحديث، وقال ابن خراش[3]: ثقة مأمون ثبت، وقال الحاكم[4]: حافظ ثقة ثبت، وقال اللالكائي[5]: هو مُستغن عن التزكية لحفظه وتثبته وإتقانه، وقال أبو الحسن ابن الأثير الجزري[6]: كان حافظًا متقنًا ورعًا، وقال الذهبي [7]: كان إمامًا حجةً حافظًا واسع العلم كبير القدر، اتفقت الأئمة على الاحتجاج بابن عيينة لحفظه وأمانته، وقال ابن حجر [8] وابن الكيال[9]: ثقة حافظ إمام، وزاد ابن حجر: فقيه حُجَّةً.

وقال محمد بن يوسف الْفِرْيَابِيُّ: سُئِلَ سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ عَنْ سُفْيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ، فقال[10]: ذاك أَحَدَ الأَحَدِين.

وقال معمر بن راشد[11] وابن معين[12] وأبو حاتم الرازي[13] والبيهقي[14]: ثقة، وزاد أبو حاتم الرازي: إمام، وزاد البيهقي: حُجَّةٌ، وكذا قال أبو حاتم الرازي مرة[15]، وقال البيهقي في موضع آخر[16]: حافظ حُجَّةٌ.

---

(1) الطبقات الكبرى، لابن سعد (42/6).

(2) معرفة الثقات، للعجلي (417/1).

(3) إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (416/5).

(4) المستدرك على الصحيحين، للحاكم (191/1).

(5) إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (416/5).

(6) اللباب في تهذيب الأنساب، لأبي الحسن ابن الأثير الجزري (396/3).

(7) تذكرة الحفاظ، للذهبي (193/1-194).

(8) تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 245).

(9) الكواكب النيرات، لابن الكيال (ص: 221).

(10) الإرشاد في معرفة علماء الحديث، للخليلي (368/1).

(11) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (52/1).

(12) سؤالات ابن الجنيد (ص: 308).

(13) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (52/1).

(14) السنن الكبرى، للبيهقي (36/4).

(15) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (11/1).

(16) السنن الكبرى، للبيهقي (386/2).

وقال الخليلي[1]: إمام، مُتَّفَقٌ عليه بلا مُدَافَعَة، وقال ابن القطان[2]: إمام أهل الحديث.

وقال ابن المديني[3]: ما في أصحاب الزهري أتقن من ابن عُيَيْنَة.

وقال ابن مهدي[4]: كان من أعلم الناس بحديث أهل الحجاز.

وقال الشافعي[5]: لولا مالك وسفيان لذهب علم الحجازِ، وقال أيضا[6]: ما رأيت أحدًا من الناس فيه من آلة العلم، ما في سُفْيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ، وما رأيت أَحَدًا أَكَفَّ عَنِ الفُتيا منه، وما رأيت أَحَدًا أحسن لتفسير الحديث منه، وقال أحمد بن حنبل[7]: ما رأيت أحدًا من الفقهاء والعلماء أعلم بالقرآن والمناسك من ابن عيينة، وقال ابن حبان[8] والسمعاني[9]: كان من الحفاظ المتقنين وأهل الورع في الدين، ممن عنى بعلم كتاب الله وكثرة تلاوته له وسهره فيه، وزاد ابن حبان: عنى بعلم السنن وواظب على جمعها والتفقه فيها إلى أن مات.

- **خلاصة القول فيه، والمقارنة بين حكم الإمام يعقوب الفسوي وأحكام غيره من النقاد:**

الراوي ثقة حجة إمام، والله سبحانه وتعالى أعلم.

وافق النقاد الإمام يعقوب الفسوي في توثيق الراوي مطلقًا، وجاءت عبارات التوثيق عند بعضهم بنحو الإمام يعقوب الفسوي من التوثيق العالي.

2- الرُّوَاة الذين قال فيهم، "الغَايَةُ فِي الْإِتْقَانِ وَالْحِفْظِ":

الراوي الأول: مُحَمَّدُ بنُ الْمُنْكَدِرِ المَدَنيُّ[10]:

- **قال يعقوب الفسوي**[11]: ابن المنكدر وهو الغاية في الإتقان والحفظ والزهد، وهو حُجَّة.

---

(1) الإرشاد في معرفة علماء الحديث، للخليلي (354/1).
(2) بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام، لابن القطان (632/5).
(3) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (52/1).
(4) العلل ومعرفة الرجال، لأحمد رواية ابنه عبد الله (482/3).
(5) آداب الشافعي ومناقبه، لابن أبي حاتم (ص: 157).
(6) آداب الشافعي ومناقبه، لابن أبي حاتم (ص: 158).
(7) العلل ومعرفة الرجال، لأحمد رواية ابنه عبد الله (444/3).
(8) مشاهير علماء الأمصار، لابن حبان (ص: 236).
(9) الأنساب، للسمعاني (13 /440-441).
(10) محمد بن المنكدر بن عبد الله بن الهُدَير التيمي المدني، من الثالثة، مات سنة ثلاثين ومائة،ع. انظر: تقريب التهذيب، لابن حجر (1 /508).
(11) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (1 /347).

- **أقوال النقاد في الراوي:**

قال إبراهيم بن المنذر[1]: غاية في الحفظ والإتقان والزهد، حُجَّة، وقال الشافعي[2]: غاية في الثقة والفضلِ في الدين والورع، وقال الواقدي[3]: كان ثقةً ورعًا عابدًا قليل الحديث.

وقال عبد الله بن الزبير الحُميدي[4]: حافظ، وقال يعقوب بن شيبة[5]: صحيح الحديث جدًا.

وقال الذهبي[6]: الإمام شيخ الإسلام، وقال في موضع آخر[7]: مُجمَع على ثقته وتقدمه في العلم والعمل.

ووثقه ابن معين[8] والعجلي[9] وأبو حاتم الرازي[10] وابن القطان[11] وابن حجر[12]، وزاد: فاضل. وقال سفيان بن عيينة[13]: كان من معادن الصدق يجتمع إليه الصالحون.

وقال مالك[14]: كان سيد الْقُرَّاء لا تكاد تسأله عن حديث إلا بكى، وكنت إذا وجدت من قلبي قسوة أتيته فأتعظ به وانتفع بنفسي أيامًا، وكان كثير الصلاة بالليل، وقال ابن حبان[15]: كان محمد من سادات قريش وعباد أهل المدينة وقراء التابعين، وقال في موضع آخر[16]: كان من سادات الْقُرَّاء لا يتمالك البكاء إذا قرأ أحد حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم.

---

(1) تهذيب التهذيب، لابن حجر (475/9).
(2) الرسالة، للشافعي (468/1).
(3) إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (368/10).
(4) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (98/8).
(5) تهذيب التهذيب، لابن حجر (475/9).
(6) تذكرة الحفاظ، للذهبي (95/1).
(7) تذكرة الحفاظ، للذهبي (96/1).
(8) تاريخ ابن معين، رواية الدارمي (ص: 203).
(9) معرفة الثقات، للعجلي (255/2).
(10) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (98/8).
(11) بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام، لابن القطان (516/5).
(12) تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 508).
(13) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (42/1).
(14) تذكرة الحفاظ، للذهبي (96/1)، إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (368/10-369).
(15) مشاهير علماء الأمصار، لابن حبان (ص: 107).
(16) الثقات، لابن حبان (350/5).

- **خلاصة القول فيه، والمقارنة بين حكم الإمام يعقوب الفسوي وأحكام غيره من النقاد:**

الراوي إمام متقن، والله سبحانه وتعالى أعلم.

وافق النقاد الإمام يعقوب الفسوي في توثيق الراوي مطلقًا، ووافقه البعض في التوثيق عاليًا كما في عبارة الإمام الشافعي: "غاية في الثقة والفضلِ في الدين والورع".

وتوثيق الإمام يعقوب الفسوي مطابق للفظ عبارة الإمام إبراهيم بن المنذر، فكأنه أخذها عنه.

الراوي الثاني: الفَضلُ بنُ دُكَيْن الكوفيُّ[1]:

- **قال يعقوب الفسوي**[2]: أجمع أصحابنا أَنَّ أبا نُعَيْمٍ غاية في الإتقان والحفظ، وأنه حُجَّةٌ.

- **أقوال النقاد في الراوي:**

قال محمد بن سعد[3]: كان ثقةً مأمونًا كثير الحديث حُجَّةً.

وقال أحمد بن حنبل[4]: حُجَّة ثبت، وقال في موضع آخر[5]: كَيِّسٌ يتحرى الصدق.

وقال أبو حاتم الرازي[6] وابن عمار[7] وابن حبان[8]: حافظ متقن، وزاد أبو حاتم الرازي وابن حبان: ثقة، وكذا قال ابن المديني[9] والنسائي[10]، وزاد: مأمون، وقال الذهبي[11]: حافظ حُجَّةً، وقال أبو داود[12]: حافظ جدًا.

(1) الفضل بن دُكَيْن الكوفي، واسم دكين عمرو بن حماد بن زهير التيمي مولاهم الأحول، أبو نُعَيم المُلائي، من التاسعة، مات سنة ثماني عشرة وقيل تسع عشرة ومائة وكان مولده سنة ثلاثين. انظر: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 446).

(2) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (2 /633).

(3) الطبقات الكبرى، لابن سعد (369/6).

(4) العلل ومعرفة الرجال، لأحمد رواية المروذي (ص: 57).

(5) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (61/7).

(6) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (62/7).

(7) تهذيب التهذيب، لابن حجر (273/8).

(8) مشاهير علماء الأمصار، لابن حبان (ص: 275).

(9) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (62/7).

(10) تهذيب التهذيب، لابن حجر (276/8).

(11) ميزان الاعتدال، للذهبي (350/3).

(12) سؤالات الآجري أبا داود السجستاني (ص: 99).

وقال العجلي[1] ويعقوب بن شيبة[2] وابن حجر[3]: ثقة ثبت، وزاد يعقوب بن شيبة: صدوق. وقال الخطيب البغدادي[4]: وكان أبو نُعَيم مزاحًا ذا دعابة، مع تدينه وثقته وأمانته، وقال ابن حبان مرة[5]: كان أتقن أهل زمانه، وقال أحمد بن صالح[6]: ما رأيت محدثًا أصدق من أبي نُعَيم يعني الفضل بن دُكَيْن.

وقال الحسين بن إدريس: خرج علينا عثمان بن أبي شيبة فقال[7]: حدثنا الأسد فقلنا من هو؟ فقال: الفضل بن دُكَيْن.

- **خلاصة القول فيه، والمقارنة بين حكم الإمام يعقوب الفسوي وأحكام غيره من النقاد:**

الراوي ثقة ثبت، والله سبحانه وتعالى أعلم.

وافق النقاد الإمام يعقوب الفسوي في توثيق الراوي مطلقًا، وجاءت عبارات التوثيق عند بعضهم بنحو الإمام يعقوب الفسوي من التوثيق العالي.

3- الرُّوَاة الذين قال فيهم، "إِمَامٌ فِي الْعِلْمِ":

الراوي: يَحْيَى بنُ سَعِيْدِ الأَنْصَارِيُّ[8]:

- **قال يعقوب الفسوي**[9]: يحيى بن سعيد إِمَامٌ في العِلْم، وهو حُجَّة.

- **أقوال النقاد في الراوي:**

قال ابن سعد[10]: كان ثقةً كثير الحديث حجةً ثبتًا، وقال أحمد بن حنبل مرة[11]: أَثْبَتُ الناس.

---

(1) معرفة الثقات، للعجلي (205/2).

(2) تهذيب التهذيب، لابن حجر (272/8).

(3) تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 446).

(4) تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي (343/12).

(5) الثقات، لابن حبان (319/7).

(6) تاريخ أسماء الثقات، لابن شاهين (ص: 186).

(7) تهذيب التهذيب، لابن حجر (273/8).

(8) يحيى بن سعيد بن قيس الأنصاري المدني، أبو سعيد القاضي، من الخامسة، مات سنة أربع وأربعين ومائة،ع. انظر تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 591).

(9) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (1 /348).

(10) الطبقات الكبرى، لابن سعد (424/5).

(11) سير أعلام النبلاء، للذهبي (180/6).

وقال النسائي[1] وابن حجر[2]: ثقة ثبت، وقال النسائي في موضع آخر[3]: ثقة مأمون.

وقال الذهبي[4]: الإمام العلامة المُجَوِّدُ عالم المدينة في زمانه، وقال مرة[5]: حافظ فقيه حُجَّة،

وقال ابن حبان[6]: كان من فقهاء أهل المدينة ومتقنيهم، وقال الخليلي[7]: من الأئمة الفقهاء.

ووثقه ابن معين[8] وأحمد بن حنبل[9] والعجلي[10] وأبو زرعة الرازي[11] وأبو حاتم الرازي[12]، وزاد العجلي: كان له فقه ولي القضاء وكان رجلًا صالحًا.

وقال هشام بن عروة[13]: العَدْلُ الرِّضَي الأَمِيْنُ، وقال سفيان الثوري[14]: من حفاظ الناس، وقال أيضا[15]: كان أَجَلَّ عند أهل المدينة من الزهري، وقال جرير بن عبد الحميد[16]: مَا رأيت شيخاً أنبل منه.

وقال وهيب بن خالد[17]: قَدِمْتُ المدينة فلم أَلْقَ بها أحداً إلا وأنتَ تَعْرِفُ وَتُنْكِرُ غير يحيى بن سعيد ومالك، وقال سفيان بن عيينة[18]: محدثو الحجاز: ابن شهاب، ويحيى بن سعيد، وابن جريج[19]، يجيئون بالحديث على وجهه.

(1) تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للمزي (31/ 356).
(2) تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 591).
(3) تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للمزي (31/ 356).
(4) سير أعلام النبلاء، للذهبي (177/6).
(5) الكاشف، للذهبي (366/2).
(6) مشاهير علماء الأمصار، لابن حبان (ص: 130).
(7) الإرشاد في معرفة علماء الحديث، للخليلي (206/1).
(8) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (149/9).
(9) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (149/9).
(10) معرفة الثقات، للعجلي (352/2).
(11) الجرح والتعديل (149/9).
(12) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (149/9).
(13) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (148/9).
(14) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (148/9).
(15) سير أعلام النبلاء، للذهبي (180/6).
(16) العلل ومعرفة الرجال، لأحمد رواية ابنه عبد الله (480/3)، الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (148/9).
(17) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (148/9).
(18) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (148/9).
(19) هو عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج الأموي مولاهم المكي، ثقة فقيه فاضل، من السادسة، مات سنة خمسين ومائة وقد جاز السبعين. انظر: تقريب التهذيب، لابن حجر (1/ 363).

وقال على بن المديني[1]: لم يكن بالمدينة بعد كبار التابعين أعلم من ابن شهاب ويحيى ابن سعيد الأنصاري وأبى الزناد[2] وبكير بن عبد الله بن الأشج[3].

- خلاصة القول فيه، والمقارنة بين حكم الإمام يعقوب الفسوي وأحكام غيره من النقاد:

الراوي ثقة إمام حجة، والله سبحانه وتعالى أعلم.

وافق النقاد الإمام يعقوب الفسوي في توثيق الراوي مطلقًا، وجاءت عبارات التوثيق عند بعضهم بنحو الإمام يعقوب الفسوي من التوثيق العالي.

4- الرُّوَاة الذين قال فيهم، "ثِقَةٌ ثِقَةٌ":

الراوي الأول: عُثْمَانُ بْنُ عَاصِمِ الأَسَدِيُّ[4]:

- **قال يعقوب الفسوي**[5]: حدثنا سفيان[6] عن أبي حَصِين عثمان بن عاصم أسدي شريف ثقة ثقة كوفي.

- أقوال النقاد في الراوي:

قال العجلي[7] والذهبي[8] وابن حجر[9]: ثقة ثبت، وقال ابن عبد البر[10]: أجمعوا على أنه ثقة حافظ، وقال عبد الرحمن بن مهدى[11]: حفاظ الكوفة أربعة: وبدأ بأبي حَصِين.

---

(1) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (149/9).

(2) هو عبد الله بن ذكوان القرشي، أبو عبد الرحمن المدني المعروف بأبي الزناد، ثقة فقيه، من الخامسة، مات سنة ثلاثين ومائة. انظر: تقريب التهذيب، لابن حجر (1 /302).

(3) هو بكير بن عبد الله بن الأشج مولى بني مخزوم، أبو عبد الله المدني نزيل مصر، ثقة، من الخامسة، مات سنة عشرين ومائة. انظر: تقريب التهذيب، لابن حجر (1 /128).

(4) عثمان بن عاصم بن حَصِين الأسدي الكوفي، أبو حَصِين، من الرابعة، مات سنة سبع وعشرين ومائة. انظر: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 384).

(5) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (3 /88).

(6) هو الثوري.

(7) قال الباحث: لم أجد عبارة العجلي في كتابه "معرفة الثقات"، ولكن نقلها عنه ابن عساكر في تاريخه. انظر: تاريخ دمشق، لابن عساكر (408/38).

(8) الكاشف، للذهبي (8/2).

(9) تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 384).

(10) إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (157/9).

(11) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (161/6).

ووثقه ابن معين[1] والعجلي[2] ويعقوب بن شيبة[3] وأبو حاتم الرازي[4] والنسائي[5] وابن خراش[6] وابن شاهين[7]، وذكره ابن حبان في الثقات[8].

وقال الشعبي[9] وابن خلفون[10]: رجل صالح.

وقال سعيد بن أبي سعيد الرازي[11]: سُئل أحمد بن حنبل عن أبى حَصِين فأثنى عليه.

– خلاصة القول فيه، والمقارنة بين حكم الإمام يعقوب الفسوي وأحكام غيره من النقاد:

الراوي ثقة ثبت، والله سبحانه وتعالى أعلم.

وافق النقاد الإمام يعقوب الفسوي على توثيقه مطلقًا، ووافقه بعضهم على تكرار صيغة التوثيق.

الراوي الثاني: قَيْسُ بْنُ مُسْلِمِ الكوفيُّ[12]:

– **قال يعقوب الفسوي**[13]: حدثنا سفيان[14] عن قيس بن مسلم ثقة ثقة، وكان مُرْجِئًا كوفيًا.

– أقوال النقاد في الراوي:

قال ابن سعد[15]: ثقة ثبت له حديث صالح، وقال شعبة[16] والذهبي[17]: ثبت.

---

(1) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (161/6).
(2) معرفة الثقات، للعجلي (129/2).
(3) تاريخ دمشق، لابن عساكر (408/38).
(4) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (161/6).
(5) تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للمزي (405/19).
(6) تاريخ دمشق، لابن عساكر (409/38).
(7) تاريخ أسماء الثقات، لابن شاهين (ص: 139).
(8) الثقات، لابن حبان (200/7).
(9) العلل ومعرفة الرجال، لأحمد رواية ابنه عبد الله (283/1).
(10) إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (156/9).
(11) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (161/6).
(12) قيس بن مسلم الجدلي، أبو عمرو الكوفي، من السادسة، مات سنة عشرين ومائة، ع. انظر: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 458).
(13) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (3 /86).
(14) هو الثوري.
(15) الطبقات الكبرى، لابن سعد (314/6).
(16) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (103/7).
(17) الكاشف، للذهبي (141/2).

ووثقه يحيى بن معين[1] وأحمد بن حنبل[2] والعجلي[3] وأبو حاتم الرازي[4] والنسائي[5] وابن حجر[6]، وزاد النسائي: وكان يرى الإرجاء، وزاد ابن حجر: رُمِي بالإرجاء.

وقال أحمد بن حنبل[7] وأبو داود[8]: مرجئ. وذكره ابن حبان في الثقات[9].

- خلاصة القول فيه، والمقارنة بين حكم الإمام يعقوب الفسوي وأحكام غيره من النقاد:

الراوي ثقة مرجئ، والله سبحانه وتعالى أعلم.

وافق النقاد الإمام يعقوب الفسوي على توثيقه، ووافقه على تكرار صيغة التوثيق الإمام ابن سعد فقط.

الراوي الثالث: مَنْصُورُ بْنُ زَاذَانَ الوَاسِطِيُّ[10]:

- **قال يعقوب الفسوي[11]**: منصور بن زاذان واسطي ثقة ثقة.

- أقوال النقاد في الراوي:

قال ابن سعد[12] وابن حجر[13]: ثقة ثبت، وزاد ابن حجر: عابد، وقال الدارقطني[14]: من الثقات الحفاظ، وقال الذهبي[15]: ثقة كبير الشأن.

---

(1) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (104/7).

(2) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (104/7).

(3) معرفة الثقات للعجلي (222/2).

(4) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (104/7).

(5) تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للمزي (83/24).

(6) تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 458).

(7) العلل ومعرفة الرجال لأحمد، رواية ابنه عبد الله (144/2).

(8) تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للمزي (83/24).

(9) الثقات، لابن حبان (309/5).

(10) منصور بن زاذان الواسطي، أبو المغيرة الثقفي، من السادسة، مات سنة تسع وعشرين ومائة، ع. انظر: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 546

(11) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (3 /77).

(12) الطبقات الكبرى، لابن سعد (226/7).

(13) تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 546).

(14) العلل الواردة في الأحاديث النبوية، للدارقطني (237/2).

(15) الكاشف، للذهبي (296/2).

ووثقه ابن معين[1] وأحمد بن حنبل[2] وأبو حاتم الرازي[3] والنسائي[4].

وذكره ابن حبان[5] وابن شاهين[6] في الثقات.

وقال العجلي[7]: رجل صالح متعبد.

- **خلاصة القول فيه، والمقارنة بين حكم الإمام يعقوب الفسوي وأحكام غيره من النقاد:**

الراوي ثقة ثبت عابد، والله سبحانه وتعالى أعلم.

وافق النقاد الإمام يعقوب الفسوي على توثيقه، ووافقه بعضهم على تكرار صيغة التوثيق.

5- الرُّوَاة الذين قال فيهم، "ثِقَةٌ مُتْقِنٌ":

الراوي الأول: جَعْفَرُ بْنُ سُلَيْمَانَ الضُّبَعِيُّ[8] [9]:

- **قال يعقوب الفسوي**[10]: جعفر بن سليمان الضُّبَعِيُّ كان ثقةً، مُتْقِنًا، حَسَنَ الْأَخْذِ، حَسَنَ الْأَدَاءِ، إلا أَنَّهُ كان قَرِيبَ الدَّارِ مِن أَبِي بكر وعمر ابني علي بن المُقدِّمي.

- **أقوال النقاد في الراوي:**

قال السمعاني[11]: كان ثقةً متقنًا، وكان يبغض الشيخين أبا بكر وعمر رضي الله عنهما.

---

(1) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (172/8).

(2) العلل ومعرفة الرجال لأحمد، رواية ابنه عبد الله (486/2)، سؤالات أبي داود للإمام أحمد (ص: 320) ، الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (172/8).

(3) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (172/8).

(4) تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للمزي (524/28).

(5) الثقات، لابن حبان (474/7).

(6) تاريخ أسماء الثقات، لابن شاهين (ص: 218).

(7) معرفة الثقات، للعجلي (298/2).

(8) جعفر بن سليمان الضُّبَعي، أبو سليمان البصري، من الثامنة، مات سنة ثمان وسبعين ومائة، بخ م 4. انظر: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 140).

(9) الضُّبَعِيُّ: هذه النسبة إلى المحلة التي سكنها بنو ضبيعة بن قيس بن ثعلبة بالبصرة نزلها غيرهم فنسبوا أيضًا إليها. انظر: الأنساب، للسمعاني (8 /376).

(10) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (1 /169).

(11) الأنساب، للسمعاني (8 /377).



وقال ابن معين[1]: ثقة يتشيع ليس به بأس، وقال الذهبي[2]: صدوق صالح ثقة مشهور.

ووثقه يزيد بن هارون[3] وابن المديني[4] وابن معين[5] والعجلي[6] والذهبي مرة[7]، وزاد يزيد ابن هارون والعجلي: وكان يتشيع، وزاد الذهبي: فيه شيء.

وذكره ابن حبان[8] وابن شاهين[9] في الثقات، وقال ابن حبان: من الثقات المتقنين في الروايات غير إنه كان ينتحل الميل إلى أهل البيت ولم يكن بداعية إلى مذهبه.

ووثقه بعض النقاد يسيرًا، فقال ابن سعد[10]: وكان ثقة وبه ضعف، وكان يتشيع، وقال الجوزجاني[11]: روى أحاديث منكرة، وهو ثقة متماسك كان لا يكتب.

ونزل به البعض إلى درجة الصدوق، فقال الحاكم[12] والذهبي مرة[13] وابن حجر[14]: صدوق، وزاد ابن حجر: زاهد لكنه كان يتشيع.

وقال أحمد بن حنبل[15]: لا بأس به، وعامة حديثه رقائق، وقال ابن عدي[16]: ولجعفر حديث صالح وروايات كثيرة، وهو حسن الحديث، وهو معروف في التشيع وجمع الرقاق وجالس زهاد البصرة فحفظ عنهم الكلام الرقيق في الزهد، وأرجو أنه لا بأس به.

---

(1) من كلام أبي زكريا يحيى بن معين في الرجال (ص: 68).

(2) المغني في الضعفاء، للذهبي (132/1).

(3) إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (220/3).

(4) سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني (ص: 53).

(5) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (481/2).

(6) معرفة الثقات، للعجلي (269/1).

(7) الكاشف، للذهبي (294/1).

(8) الثقات، لابن حبان (140/6).

(9) تاريخ أسماء الثقات، لابن شاهين (ص: 55).

(10) الطبقات الكبرى، لابن سعد (212/7).

(11) أحوال الرجال، للجوزجاني (ص: 184).

(12) إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (221/3).

(13) من تكلم فيه وهو موثق، للذهبي (ص: 149).

(14) تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 140).

(15) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (481/2).

(16) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي (389/2).

وقد اتهمه غير واحد من الأئمة بنكارة حديثه، منهم ابن المديني، فقال مرة[1]: أكثر جعفر ابن سليمان عن ثابت البُناني، وكتب مراسيل وفيها أحاديث مناكير عن ثابت عن النبي صلى الله عليه وسلم.

وقال الأزدي[2]: كان فيه تحامل على بعض السلف، وكان لا يكذب في الحديث، ويؤخذ عنه الزهد والرقائق، وأما الحديث فعامة حديثه عن ثابت وغيره فيها نظر ومنكر، وقال ابن الجوزي[3]: في بعض حديثه منكر، وقال السعدي[4]: روى مناكير، وهو متماسك، لا يكذب.

ولَعلَّ علة النكارة وبدعة التشيع جعلت غير واحد من الأئمة يطعن في جعفر، بل ولا يكتب حديثه، فقال الذهبي[5]: فيه تشيع وله ما يُنكر وكان لا يكتب، وقال ابن شاهين[6]: إنما تكلم فيه لعلة المذهب، وما رأيت من طعن في حديثه إلا ابن عمار بقوله: جعفر بن سليمان ضعيف، وقال البزار[7]: لم نسمع أحدا يطعن عليه في الحديث ولا في خطأ فيه إنما ذكرت عنه شيعيته، وأما حديثه فمستقيم.

ويستغرب كلام البزار وابن شاهين هذا لوجود من طعن في حديث جعفر غير ابن عمار، فقال ابن عبد البر[8]: ليس جعفر بن سليمان بحجة عندهم فيما انفرد به لسوء حفظه وكثرة غلطه، وإن كان رجلًا صالحًا.

وقال ابن معين[9]: كان يحيى بن سعيد–القطان– لا يكتب حديثه. وقال ابن معين في موضع آخر[10]: كان يحيى بن سعيد لا يروي عنه، وكان يستضعفه.

وقال أحمد بن سنان[11]: رأيت عبد الرحمن بن مهدي لا ينشط لحديث جعفر بن سليمان. قال ابن سنان[12]: وأنا أستثقل حديثه.

---

(1) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (481/2).
(2) إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (219/3).
(3) الضعفاء والمتروكون، لابن الجوزي (171/1).
(4) سير أعلام النبلاء، للذهبي (245/7).
(5) المغني في الضعفاء، للذهبي (132/1).
(6) المختلف فيهم، لابن شاهين (ص: 23).
(7) إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (218/3).
(8) الاستذكار، لابن عبد البر (8 /337).
(9) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي (379/2).
(10) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي (379/2).
(11) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (481/2).
(12) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (481/2).

ولكنَّ ابن معين أثبت رواية ابن مهدي عنه، واستغرب ترك يحيى القطان ذلك.

قيل ليحيى بن معين[1]: إن يحيى–بن سعيد القطان– كان لا يروي عنه، فقال: كان ابن مهدي يروي عنه فما يسوى قول يحيى فيه شيئا؟.

وقال البخاري[2]: يخالف في بعض حديثه، وقال البيهقي[3]: فيه نظر.

وذكره ابن شاهين[4] وابن الجوزي[5] في الضعفاء.

– خلاصة القول فيه، والمقارنة بين حكم الإمام يعقوب الفسوي وأحكام غيره من النقاد:

الراوي ثقة شيعي زاهد، والله سبحانه وتعالى أعلم.

وافق أغلب النقاد الإمام يعقوب الفسوي على توثيقه، وتكلم فيه الأئمة يحيى القطان وابن المديني وابن عمار وابن عبد البر وابن الجوزي والسعدي، ولم يتطرق الإمام يعقوب الفسوي إلى آفة تشيعه التي رُمي بها، ولعلها لا تضر.

وأما عن قول الإمام السمعاني[6]: "كان يبغض الشيخين أبا بكر وعمر رضي الله عنهما"؛ فلأنه يُروى عنه أنه قيل له: تشتم أبا بكر وعمر؟ فقال: أما السب فلا ولكن بغضاً، ما شئت[7].

ولكنَّ ابن عدي أجاب عن هذه الحكاية بما قاله الإمام زكريا الساجي، قال ابن عدي[8]: "سمعت الساجي يقول: وأما الحكاية التي رويت عنه إنَّما عنى به جارين كانا له وقد تأذى بهما، يُكَنَّى أحدهما أبا بكر، ويسمى الآخر عمر، فسئل عنهما فقال: السب لا ولكن بغضًا بآلك ولم يعن به الشيخين".

قال الباحث: وقد أشار الإمام يعقوب الفسوي إلى هذا بقوله: "إلا أَنَّهُ كَانَ قَرِيبَ الدَّارِ مِن أَبِي بكر وعمر ابني علي بن المُقدِّمي".

---

(1) إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (220/3).

(2) التاريخ الكبير، للبخاري (192/2)

(3) السنن الكبرى، للبيهقي (523/1).

(4) تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين، لابن شاهين (ص: 66).

(5) الضعفاء والمتروكون، لابن الجوزي (171/1).

(6) الأنساب، للسمعاني (8 /377).

(7) انظر: الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي (380/2)، المختلف فيهم، لابن شاهين (ص: 23)، ميزان الاعتدال، للذهبي (409/1).

(8) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي (380/2).

والذي يدل على عدم بغضه للشيخين أنه روى أحاديثًا في فضائلهما، ولو كان يبغضهما كما قيل لما روى لهما البتة، قال الإمام ابن عدي[1]: "والذي ذكر فيه من التشيع والروايات التي رواها الّتي يستدل بها على أَنَّهُ شيعي فقد روى فِي فضائل الشيخين أَيضًا كما ذكرت بعضها".

وأما عن اتهامه بالنكارة في الحديث، فلعلها من الراوي عنه، كما قال الإمام ابن عدي[2]: "وأحاديثه ليست بالمنكرة وما كان منها منكرًا فلعل البلاء فيه من الراوي عنه، وهو عندي ممن يجب أن يقبل حديثه".

فهذا الاتهام لم يثبت في حقه كما يفهم من كلام الإمام ابن عَدِي، وإن ثَبَتَ فإنَّه لا يضر في عدالته، قال الإمام اللكنوي في "الرفع والتكميل"[3]: "لا تَضر النكارة إِلَّا عند كثرة المخالفة للثِّقات".

الراوي الثاني: عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ أَبِي سُلَيْمَانَ الْعَرْزَمِيُّ[4] [5]:

- **قال يعقوب الفسوي**[6]: حدثنا سفيان[7]عن عبد الملك بن أبي سليمان العرزمي ثقة، متقن، فقيه.

وقال في موضع آخر[8]: حدثنا أَبُو نُعَيْم[9] عن سفيان[10] عن عبد الملك بن أبي سليمان، وهو فَزَارِيٌّ مِن أَنْفَسِهِم ثقة.

- **أقوال النقاد في الراوي:**

قال ابن سعد[11] والعجلي[12]: ثقة ثبت، وزاد ابن سعد: مأمون.

---

(1) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي (380/2).

(2) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي (380/2).

(3) (ص: 205).

(4) عبد الملك بن أبي سليمان ميسرة العرزمي، من الخامسة، مات سنة خمس وأربعين ومائة، خت م 4. انظر: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 363).

(5) هذه النسبة إلى عَرْزَم، وهو بطن من فزارة، وجبانة عَرْزَم بالكوفة معروفة، ولعل هذه القبيلة نزلت بها فنسب الموضع إليهم. انظر: الأنساب، للسمعاني (271/9).

(6) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (3 /94-95).

(7) هو الثوري.

(8) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (2 /652).

(9) هو الفضل بن دُكَين.

(10) هو الثوري.

(11) الطبقات الكبرى، لابن سعد (337/6).

(12) معرفة الثقات، للعجلي (103/2).

وقال أحمد بن حنبل[1]: ثقة ثقة، وقال ابن عمار[2]: ثقة حجة، وقال ابن معين[3]: ثقة صدوق.

وقال الترمذي[4] وابن عبد الهادي[5]: ثقة مأمون، وزاد الترمذي: عند عند أهل الحديث، لا نعلم أحدًا تكلم فيه غير شعبة من أجل هذا الحديث[6].

قال الباحث: وتكلم فيه أيضًا ابن معين –في أحد أقواله– كما سيأتي.

وقال سفيان الثوري[7]: ميزان[8].

وقال سفيان الثوري[9] وأحمد بن حنبل في موضع[10]: من الحفاظ.

(1) إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (315/8).

(2) تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي (396/10).

(3) تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي (394/10).

(4) سنن الترمذي، للترمذي (643/3).

(5) تنقيح التحقيق، لابن عبد الهادي (175/4).

(6) يَقصِدُ حديث الشُّفْعَة للجار، وهو عَنْ جَابِرِ بنِ عَبدِ اللَّهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «الجَارُ أَحَقُّ بِشُفْعَتِهِ، يُنْتَظَرُ بِهِ وَإِنْ كَانَ غَائِبًا، إِذَا كَانَ طَرِيقُهُمَا وَاحِدًا». انظر: سنن أبي داود (286/3)، ح 3518، وسنن الترمذي (643/3)، ح 1369، وسنن ابن ماجه (833/2)، ح 2494. قال الترمذي: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ، وَلَا نَعْلَمُ أَحَدًا رَوَى هَذَا الحَدِيثَ غَيْرَ عَبْدِ المَلِكِ بْنِ أَبِي سُلَيْمَانَ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ جَابِرٍ، وَقَدْ رَوَى وَكِيعٌ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ عَبْدِ المَلِكِ بْنِ أَبِي سُلَيْمَانَ هَذَا الحَدِيثَ. قال الباحث: هذا حديث صحيح، صححه ابن عبد الهادي في تنقيح التحقيق (175/4)، والألباني في إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل (378/5)، وصحيح الجامع الصغير وزيادته (596/1)، وقال حسين سليم أسد الداراني: إسناده صحيح. انظر: سنن الدارمي (1714/3)، ح 2669.

(7) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (82/1).

(8) الميزان: لقب يستعمله بعض النقاد في الثناء على بعض الحفاظ لشدة ضبطهم وكمال إتقانهم. انظر: لسان المحدثين (معجم مصطلحات المحدثين)، لمحمد خلف سلامة (124/1).

(9) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (366/5).

(10) العلل ومعرفة الرجال، لأحمد رواية ابنه عبد الله (534/1).

ووثقه ابن معين[1] وأحمد بن حنبل[2] والعجلي[3] والنسائي[4] والدارقطني[5] وابن عبد البر[6] والذهبي[7].

وذكره ابن حبان[8] وابن شاهين[9] وابن خلفون[10] في الثقات.

ونزل به جماعة من النقاد مع خطأ في حديثه، قال أبو داود[11]: قلت لأحمد عبد الملك بن أبي سليمان قال: ثقة، قلت: يخطئ، قال: نعم، وكان من أحفظ أهل الكوفة إلا أنه رفع أحاديث عن عطاء[12].

وقال السمعاني[13] والذهبي في موضع[14]: ثقة يخطئ.

ونزل به جماعة أخرى عن درجة الثقة، فقال أبو زرعة الرازي[15]: لا بأس به، وقال الساجي[16] وابن حجر[17]: صدوق، وزاد ابن حجر: له أوهام.

---

(1) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (357/5).
(2) العلل ومعرفة الرجال، لأحمد رواية ابنه عبد الله (409/1)، الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (367/5)، سؤالات الآجري أبا داود السجستاني (287/1).
(3) تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي (396/10).
(4) تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للمزي (328/18).
(5) سؤالات البرقاني للدارقطني (ص: 45).
(6) الاستذكار، لابن عبد البر (69/7).
(7) ميزان الاعتدال (656/2)، المغني في الضعفاء (406/2)، من تكلم فيه وهو موثق، للذهبي (ص: 125).
(8) الثقات، لابن حبان (97/7).
(9) تاريخ أسماء الثقات، لابن شاهين (ص: 158)
(10) إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (316/8).
(11) سؤالات أبي داود للإمام أحمد (ص: 296-297).
(12) هو عطاء بن أبي رباح، واسم أبي رباح أسلم القرشي مولاهم المكي، ثقة فقيه فاضل، لكنه كثير الإرسال، من الثالثة، مات سنة أربع عشرة ومائة على المشهور، وقيل إنه تغير بأخرة ولم يكثر ذلك منه، ع. انظر: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 391).
(13) الأنساب، للسمعاني (272/9)، إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (314/8).
(14) الكاشف، للذهبي (665/1).
(15) الضعفاء لأبي زرعة الرازي في أجوبته على أسئلة البرذعي (905/3).
(16) إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (315/8).
(17) تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 363).

وقال ابن معين مرة[1]: ضعيف. وقال محمد بن أبي صفوان[2]: حدثني أمية قال: قلت لشعبة مالك لا تحدث عن عبد الملك بن أبي سليمان؟ قال: تركت حديثه، قال: قلت تحدث عن فلان وتدع عبد الملك بن أبي سليمان ؟ قال: تركته، قلت: إنه كان حسن الحديث، قال: من حُسنها فررت. وقال شعبة مرة[3]: لو روى عبد الملك بن أبي سليمان حديثا آخر مثل حديث الشُّفْعَة لطرحت حديثه.

- خلاصة القول فيه، والمقارنة بين حكم الإمام يعقوب الفسوي وأحكام غيره من النقاد:

الراوي ثقة مأمون، والله سبحانه وتعالى أعلم.

وافق أغلب النقاد الإمام يعقوب الفسوي على توثيقه، وتكلم فيه الإمام شعبة والإمام ابن معين في أحد أقواله-تبعًا له-.

وإنما تكلم فيه الإمام شعبة لسببين: الأول: هو تفرده بحديث الشفعة للجار، قال الإمام الذهبي[4]: "تكلم فيه شعبة لتفرده عن عطاء بخبر الشفعة للجار". والثاني: لأنه رفع أحاديث عن عطاء، قال الإمام الخطيب البغدادي في تعليقه على قول الإمام أحمد ابن حنبل[5]: "كان من أحفظ أهل الكوفة إلا أنه رفع أحاديث عن عطاء". قال[6]: "ولأجل هذا تكلم شعبة في عبد الملك".

قال الباحث: وهذا الوهم لا يطعن في إتقان الراوي، لأنه لا يسلم من الوهم حتى كبار الحفاظ، وقد أجاد الإمام ابن حبان في بيان ذلك، حيث قال عن الراوي-عبد الملك بن أبي سليمان-[7]: "ربما أخطأ، وكان من خيار أهل الكوفة وحفاظهم، والغالب على من يحفظ ويحدث من حفظه أن يهم. وليس من الإنصاف ترك حديث شيخ ثَبتٍ صحت عدالته بأوهام يهم في روايته، ولو سلكنا هذا المسلك للزمنا ترك حديث الزهري وابن جريج والثوري وشعبة، لأنهم أهل حفظ وإتقان وكانوا يحدثون من حفظهم ولم يكونوا معصومين حتى لا يَهِموا في الروايات، بل الاحتياط والأولى في مثل هذا قبول ما يروى الثبت من الروايات، وترك ما صح أنه وهم فيها ما لم يفحش ذلك منه حتى يغلب على صوابه، فان كان كذلك استحق الترك حينئذ".

---

(1) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (367/5).
(2) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (146/1).
(3) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (367/5).
(4) ميزان الاعتدال، للذهبي (656/2).
(5) سؤالات أبي داود للإمام أحمد (ص: 296-297).
(6) تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي (394/10).
(7) الثقات، لابن حبان (97/7-98).

بل عاب الخطيب البغدادي اختيار الإمام شعبة ترك التحديث عن عبد الملك بن أبي سليمان بقوله[1]: "قد أساء شعبة في اختياره حيث حدَّث عن محمَّد بن عبيد الله العَرْزَميِّ وترك التحديث عن عبد الملك بن أبي سليمان، لأنَّ محمَّد بن عبيد الله لم يختلف الأئمة من أهل الأثر في ذهاب حديثه وسقوط روايته، وأمَّا عبد الملك فثناؤهم عليه مستفيضٌ، وحُسنُ ذكرهم له مشهورٌ".

وقال ابن عبد الهادي في تعليقه على حديث عبد الملك في الشفعة[2]: "واعلم أنَّ حديث عبد الملك حديثٌ صحيحٌ، ولا منافاة بينه وبين رواية جابر المشهورة، وهي: "الشفعة في كل ما لم يقسم، فإذا وقعت الحدودُ فلا شفعة"، فإنَّ في حديث عبد الملك: "إذا كان طريقهما واحدًا"، وحديث جابر المشهور لم ينف فيه استحقاق الشُفْعة إلا بشرط تصرف الطرق.

فنقول: إذا اشترك الجاران في المنافع- كالبئر أو السطح أو الطريق- فالجار أحقُّ بصقب جاره، لحديث عبد الملك؛ وإذا لم يشتركا في شيءٍ من النافع فلا شُفْعة، لحديث جابرٍ المشهور.

وطَعْنُ شعبة في عبد الملك بسبب هذا الحديث لا يقدح في عبد الملك، فإنَّ عبد الملك ثقةٌ مأمونٌ، وشعبة لم يكن من الحذَّاق في الفقه، ليجمع بين الأحاديث إذا ظهر تعارضها، وإنَّما كان إمامًا في الحفظ، وطَعْنُ من طَعَنَ عليه سواه إنَّما هو اتباعٌ لشعبة، وقد احتجَّ مسلمٌ في صحيحه بحديث عبد الملك، وخرَّج له أحاديث، واستشهد به البخاريُّ".

قال شعيب الأرنؤوط[3]: ويُشبه أن يكون إنما لم يخرجا حديثه هذا لتفرده به، وإنكار الأئمة عليه فيه، وجعله بعضهم رأياً لعطاء أدرجه عبد الملك في الحديث.

الراوي الثالث: مُحَمَّدُ بْنُ قَيْسٍ الْأَسَدِيُّ الكُوفِيُّ[4]:

- **قال يعقوب الفسوي**[5]: حدثنا سُفيان[6] عن محمد بن قيس الأسدي قاضي عمر بن عبد العزيز، وهو ثقة متقن، حدثنا عنه أبو نُعَيم[7].

---

(1) تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي (394/10).

(2) تنقيح التحقيق، لابن عبد الهادي (175/4).

(3) انظر تعليق الشيخ شعيب الأرنؤوط على الحديث رقم14253 من مسند أحمد (156/22).

(4) محمد بن قيس الأسدي الوالبي الكوفي، من كبار السابعة، بخ م د س. انظر: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 503).

(5) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (3 /96).

(6) هو الثوري.

(7) هو الفضل بن دُكَين.

وقال في موضع آخر[1]: حدثنا أبو نُعَيم قال: حدثنا محمد بن قيس الأسدي، وهو ثقة.

– **أقوال النقاد في الراوي:**

قال ابن معين[2] وأحمد بن حنبل[3]: ثقة ثقة، وقال أحمد بن حنبل في موضع[4]: ثقة لا يشك فيه، وهو أوثق من ذلك.

ووثقه ابن سعد[5] ووكيع بن الجراح[6] وابن معين[7] وعلي بن المديني[8] وأحمد بن حنبل[9] والعجلي[10] وأبو داود[11] والنسائي[12] وابن شاهين[13] وابن حجر[14].

وذكره ابن حبان[15] وابن شاهين[16] في الثقات، وقال ابن حبان: كان من المتقنين.

ونزل به بعض النقاد إلى مرتبة الصدوق، فقال أبو حاتم الرازي[17]: لا بأس به، صالح الحديث، وقال ابن عدي[18]: هو عندي ممن ليس به بأس، وقال الذهبي[19]: صدوق، وقال مرة[20]: وُثِّق، وهو إلى الاحتجاج أقرب، حديثه حسن.

---

(1) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (233/3).
(2) تاريخ أسماء الثقات، لابن شاهين (ص: 212).
(3) العلل ومعرفة الرجال، لأحمد رواية ابنه عبد الله (86/3).
(4) العلل ومعرفة الرجال، لأحمد رواية ابنه عبد الله (505/2)، الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (62/8).
(5) الطبقات الكبرى، لابن سعد (343/6).
(6) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (61/8).
(7) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (62/8).
(8) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (62/8).
(9) العلل ومعرفة الرجال، لأحمد رواية ابنه عبد الله (189/2).
(10) إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (319/10).
(11) سؤالات الآجري أبا داود السجستاني (162/1).
(12) تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للمزي (320/26).
(13) تاريخ أسماء الثقات، لابن شاهين (ص: 214).
(14) تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 503).
(15) الثقات، لابن حبان (427/7).
(16) تاريخ أسماء الثقات، لابن شاهين (ص: 212).
(17) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (62/8).
(18) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي (495/7).
(19) الكاشف، للذهبي (212/2).
(20) ميزان الاعتدال، للذهبي (16/4).

وقال يحيى بن معين[1]: قال أبو نُعَيم: محمد بن قيس الأسدي مُرجِئ. قال يحيى: وكان أبو نُعَيم إذا قال في إنسان إنه مُرجِئ فهو من خيار الناس.

وقال ابن معين مرة[2]: ليس بشيء.

وأجاب الذهبي عن ذلك، فقال[3]: محمد بن قيس الأسدي ضعفه بعضهم بلا حجة، ووثقه الحفاظ الكبار.

- خلاصة القول فيه، والمقارنة بين حكم الإمام يعقوب الفسوي وأحكام غيره من النقاد:

الراوي ثقة، والله سبحانه وتعالى أعلم.

وافق أغلب النقاد الإمام يعقوب الفسوي على توثيقه مطلقًا، ووافقه بعضهم على تكرار صيغة التوثيق، وتكلم فيه ابن معين في أحد أقواله بلا حجة كما قال الذهبي.

6- الرُّوَاة الذين قال فيهم، "ثِقَةٌ مَأْمُونٌ":

الراوي الأول: مَسْعُودُ بْنُ سَعْدٍ الْجُعْفِيُّ[4]:

- **قال يعقوب الفسوي**[5]: حدثنا مسعود بن سعد الجُعفي، وهو كوفي ثقة مأمون روى عنه عبد الرحمن بن مهدي.

- أقوال النقاد في الراوي:

وثقه ابن معين[6] والعجلي[7] والنسائي[8] والدارقطني[9] وابن حجر[10]، وزاد: عابد.

---

(1) تاريخ ابن معين، رواية الدوري (24/4).

(2) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي (494/7).

(3) المغني في الضعفاء، للذهبي (626/2).

(4) مسعود بن سعد الجعفي، أبو سعد الكوفي، من التاسعة، قد س. انظر: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 528).

(5) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (3 /241).

(6) معرفة الرجال، لابن معين (102/1) ، الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (284/8).

(7) معرفة الثقات، للعجلي (276/2).

(8) تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للمزي (475/27).

(9) العلل الواردة في الأحاديث النبوية، للدارقطني (75/2).

(10) تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 528).



وذكره ابن حبان[1] وابن شاهين[2] في الثقات.

وقال أبو داود[3]: ما سمعتُ إلا خيرًا.

وقال يحيى بن آدم[4] وابن معين مرة[5]: من خيار عباد الله.

وقال الذهبي[6]: صدوق، وقال البزار[7]: صالح الحديث.

وقال أبو حاتم الرازي[8]: يُكتَب حَدِيثُه.

- **خلاصة القول فيه، والمقارنة بين حكم الإمام يعقوب الفسوي وأحكام غيره من النقاد:**

الراوي ثقة، والله سبحانه وتعالى أعلم.

وافق النقاد الإمام يعقوب الفسوي على توثيقه.

الراوي الثاني: يَحْيَى بْنُ سَعِيدِ بنِ حَيَّانَ التَّيْمِيُّ[9]:

- **قال يعقوب الفسوي**[10]: حدثنا سفيان[11] عن أبي حَيَّانَ يحيى بن سعيد التَّيْمِيِّ، روى عنه أئمة الكوفة، وهو ثقة مأمون، كوفي، روى عن أيوب بن كيسان.

وقال في موضع آخر[12]: كوفي ثقة.

(1) الثقات، لابن حبان (190/9).

(2) تاريخ أسماء الثقات، لابن شاهين (ص: 228).

(3) سؤالات الآجري، لأبي داود السجستاني (154/1).

(4) التاريخ الكبير، للبخاري (423/7).

(5) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (283/8).

(6) الكاشف، للذهبي (257/2).

(7) تهذيب التهذيب، لابن حجر (117/10).

(8) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (283/8).

(9) يحيى بن سعيد بن حيان، أبو حيان التيمي الكوفي، من السادسة، مات سنة خمس وأربعين ومائة، ع. انظر: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 590).

(10) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (3 /241).

(11) هو الثوري.

(12) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (239/3).

- أقوال النقاد في الراوي:

قال العجلي[1]: ثقة صالح، مبرز، صاحب سنة، وقال النسائي[2]: ثقة ثبت، وقال الذهبي[3]: إمام ثبت.

ووثقه ابن سعد[4] وابن معين[5] والفلاس[6] والترمذي[7] والمنتجالي[8] وابن عساكر[9] والذهبي[10] وابن القطان[11] وابن حجر[12]، وزاد ابن سعد: وله أحاديث صالحة، وزاد ابن حجر: عابد. وكان سفيان الثوري يُعَظِّمه ويُوَثِّقهُ[13]، وقال ابن عبد البر[14]: ثقة عند جميعهم.

وذكره ابن حبان[15] وابن شاهين[16] في الثقات، وقال ابن حبان: كان من المتهجدين.

وقال مسلم بن الحجاج[17]:من خيار الناس، وقال أحمد بن حنبل[18]: من خيار عباد الله.

وقال محمد بن فضيل[19]: صدوق، وقال أبو حاتم الرازي[20]: صالح.

---

(1) معرفة الثقات، للعجلي (352/2).
(2) إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (311/12).
(3) الكاشف، للذهبي (366/2).
(4) الطبقات الكبرى، لابن سعد (338/6).
(5) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (149/9).
(6) إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (311/12).
(7) سنن الترمذي (624/4).
(8) إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (311/12).
(9) تاريخ دمشق، لابن عساكر (71/39).
(10) تاريخ الإسلام، للذهبي (11/15).
(11) بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام، لابن القطان (490/4).
(12) تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 590).
(13) انظر: الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (149/9).
(14) إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (311/12).
(15) الثقات، لابن حبان (592/7).
(16) تاريخ أسماء الثقات، لابن شاهين (ص: 262).
(17) تهذيب التهذيب، لابن حجر (215/11).
(18) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (196/2).
(19) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (149/9).
(20) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (149/9).

- **خلاصة القول فيه، والمقارنة بين حكم الإمام يعقوب الفسوي وأحكام غيره من النقاد:**

الراوي ثقة مأمون، والله سبحانه وتعالى أعلم.

وافق النقاد الإمام يعقوب الفسوي على توثيقه مطلقًا، ووافقه بعضهم على تكرار صيغة التوثيق.

7- الرُّوَاة الذين قال فيهم، "ثِقَةٌ حَافِظٌ":

الراوي: إِسْمَاعِيلُ بنُ أَبِي خَالِدِ البَجَلِيُّ[1]:

- **قال يعقوب الفسوي**[2]: حدثنا سفيان[3] عن إسماعيل بن أبي خالد أبي عبد الله، واسم أبي خالد هُرْمُزٌ، وكان أُمِّيًّا حَافِظًا ثقة.

- **أقوال النقاد في الراوي:**

قال العجلي[4] والخطيب البغدادي[5]: كان إسماعيل طحانًا ثبتًا في الحديث رجلًا صالحًا، وزاد العجلي: ثقة، وقال ابن خلفون[6]: هو أحد الثقات الأثبات وهو إمام من أئمة المسلمين في الحديث، وقال يعقوب بن شيبة[7] وابن حجر[8]: ثقة ثبت، وقال ابن أبي عاصم[9]: من أثبت أهل الكوفة، وقال الذهبي[10]: أجمعوا على إتقانه، والاحتجاج به.

وقال سفيان الثوري[11]: حُفَّاظ الناس ثلاثة: إسماعيل بن أبي خالد، وعبد الملك بن أبي

(1) إسماعيل بن أبي خالد الأحمسي مولاهم البجلي، من الرابعة، مات سنة ست وأربعين ومائة، ع. انظر: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 107).
(2) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (3 /94).
(3) هو الثوري.
(4) معرفة الثقات، للعجلي (225/1).
(5) المتفق والمفترق، للخطيب البغدادي (356/1).
(6) إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (163/2).
(7) تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للمزي (75/3).
(8) تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 107).
(9) الآحاد والمثاني، لابن أبي عاصم (94/1).
(10) سير أعلام النبلاء، للذهبي (311/6).
(11) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (174/2).

سليمان، ويحيى بن سعيد الأنصاري.

وقال الذهبي مرة[1]: الحافظ، وقال ابن عمار[2]: حجة.

وقال مروان بن معاوية[3]: كان إسماعيل بن أبي خالد يسمى الميزان[4].

ووثقه ابن مهدي[5] وابن معين[6] والعجلي مرة[7] وأبو حاتم الرازي[8] والنسائي[9] والدارقطني[10] وابن عبد البر[11].

وذكره ابن حبان[12] وابن شاهين[13] في الثقات، وقال ابن حبان: وكان شيخًا صالحًا.

- **خلاصة القول فيه، والمقارنة بين حكم الإمام يعقوب الفسوي وأحكام غيره من النقاد:**

الراوي ثقة ثبت، والله سبحانه وتعالى أعلم.

وافق النقاد الإمام يعقوب الفسوي على توثيقه مطلقًا، ووافقه بعضهم على تكرار صيغة التوثيق.

---

(1) الكاشف، للذهبي (245/1).
(2) تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للمزي (75/3).
(3) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (175/2).
(4) تقدم بيان معنى "الميزان". انظر (ص:456)، من هذا البحث.
(5) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (175/2).
(6) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (175/2).
(7) معرفة الثقات، للعجلي (224/1).
(8) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (175/2).
(9) تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للمزي (75/3).
(10) الإلزامات والتتبع، للدارقطني (ص: 303).
(11) الاستذكار، لابن عبد البر (281/4).
(12) الثقات، لابن حبان (19/4).
(13) تاريخ أسماء الثقات، لابن شاهين (ص: 26).

8- الرُّوَاة الذين قال فيهم، "ثِقَةٌ رَاجِحٌ":

الراوي: جُهَيْرُ بْنُ يَزِيدَ البَصْرِيُّ[1]:

- **قال يعقوب الفسوي**[2]: حدثنا ابنُ قَعْنَبٍ[3] قال: حدثنا جُهَيرُ بنُ يَزَيْدٍ[4] وأثنى عليه خيرًا، هو وسليمان بن حرب[5] وهو ثقة راجِح.

وقال في موضع آخر[6]: حَدَّثَنَا ابْنُ قُعْنُبٍ قال: حدثنا جُهَيْرُ بْنُ يَزِيدَ بصري ثقة.

- **أقوال النقاد في الراوي:**

وثقه ابن معين[7] وأحمد بن حنبل[8] وأبو داود[9] وابن شاهين[10].

وذكره ابن حبان[11] في الثقات.

وقال يحيى القطان[12]: لم يكن به بأس.

---

(1) جهير بن يزيد العبدي من عبد القيس، بصري، أبو حفص، روى عن ابن سيرين ومعاوية بن قرة روى عنه القعنبي وموسى بن اسماعيل. انظر: الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (547/2).

(2) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (2 /114).

(3) هو عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ بْنِ قَعْنَبٍ.

(4) قال الباحث: تحرف في المطبوع من كتاب "المعرفة والتاريخ" (114/2) : "جهير بن يزيد" إلى: "جهير بن زيد"، والصواب ما أثبته، ويشهد لذلك ما أخرجه الإمام يعقوب الفسوي نفسه في موضع آخر بإثبات الاسم الصحيح للراوي وهو: "جُهَيْرُ بْنُ يَزِيدَ"، قال يعقوب الفسوي: حَدَّثَنَا ابْنُ قُعْنُبٍ قَالَ: حَدَّثَنَا جُهَيْرُ بْنُ يَزِيدَ بَصْرِيٌّ ثِقَةٌ. انظر: المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (3 /123).

ويلاحظ ورود الاسم "جُهَيْرٌ" على صورتين في "المعرفة والتاريخ": مرة بالتصغير ومرة على وزن عَظِيم. وقد أشار لذلك الإمام ابن حجر بقوله: "جهير بِصِيغَة التصغير وَقيل بِوَزْن عَظِيم". انظر: تعجيل المنفعة، لابن حجر (400/1).

(5) هو سليمان بن حرب الأزدي الواشحي البصري، قاضي مكة، ثقة إمام حافظ، من التاسعة مات سنة أربع وعشرين ومائتين وله ثمانون سنة، ع. انظر: تقريب التهذيب، لابن حجر (1 /250).

(6) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (3 /123).

(7) سؤالات ابن الجنيد (ص: 322)، الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (548/2).

(8) العلل ومعرفة الرجال، لأحمد رواية ابنه عبد الله (492/2).

(9) سؤالات الآجري أبا داود السجستاني (51/2).

(10) تاريخ أسماء الثقات، لابن شاهين (ص: 56).

(11) الثقات، لابن حبان (158/6).

(12) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (548/2).

وقال أبو زرعة[1] وأبو حاتم[2] الرازيان وأبو داود مرة[3]: لا بأس به.

- خلاصة القول فيه، والمقارنة بين الإمام يعقوب الفسوي وأحكام غيره من النقاد:

الراوي ثقة، والله سبحانه وتعالى أعلم.

وافق النقاد الإمام يعقوب الفسوي على توثيقه.

9- الرُّوَاة الذين قال فيهم، "ثِقَةٌ مَلِيٌّ":

الراوي الأول: عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ بْنِ قَعْنَب الْقَعْنَبِيُّ[4]:

- **قال يعقوب الفسوي**[5]: ابنُ مَسْلَمَة ثِقَةٌ مَلِيٌّ...، وهو حُجَّة.

- أقوال النقاد في الراوي:

قال ابن معين[6]: ثقة مأمون، وهو رجل صدق، وقال العجلي[7]: ثقة رجل صالح، وقال أبو حاتم الرازي[8]: ثقة حُجَّة، وقال أبو زرعة الرازي[9]: ما كتبت عن أحد أَجَلُّ في عيني منه، وقال الذهبي[10]: الإمام الثبت القدوة شيخ الإسلام.

---

(1) الضعفاء لأبي زرعة الرازي في أجوبته على أسئلة البرذعي (854/3)، الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (548/2).

(2) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (548/2).

(3) سؤالات الآجري لأبي داود السجستاني (37/2).

(4) عبد الله بن مسلمة بن قعنب القعنبي الحارثي، أبو عبد الرحمن البصري، أصله من المدينة وسكنها مُدَّة، من صغار التاسعة، مات في أول سنة إحدى وعشرين بمكة، خ م د ت س. انظر: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 323).

(5) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (1 /347).

(6) تاريخ ابن معين، رواية ابن محرز (101/1).

(7) معرفة الثقات، للعجلي (61/2).

(8) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (181/5).

(9) الضعفاء لأبي زرعة الرازي في أجوبته على أسئلة البرذعي (896/3)، الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (181/5).

(10) سير أعلام النبلاء، للذهبي (367/8).



ووثقه ابن معين[1] مرة وابن قانع[2] والحاكم[3] وابن الأثير الجزري[4] وابن حجر[5]، وزاد الحاكم: زاهد، وزاد ابن حجر: عابد.

وذكره ابن حبان[6] وابن شاهين[7] في الثقات.

وقال ابن حبان: كان من المتقنين في الحديث.

- خلاصة القول فيه، والمقارنة بين حكم الإمام يعقوب الفسوي وأحكام غيره من النقاد:

الراوي ثقة حُجَّة مأمون، والله سبحانه وتعالى أعلم.

وافق النقاد الإمام يعقوب الفسوي على توثيقه مطلقًا، ووافقه بعضهم على تكرار صيغة التوثيق.

الراوي الثاني: يَحيَى بْنُ عَبْدُ اللَّهِ بْنِ بُكَيْر الْمِصْرِيُّ[8]:

- قال يعقوب الفسوي[9]: ابْنُ بُكَيْر ثِقَةٌ مَلِيٌّ...، وهو حُجَّة.

- أقوال النقاد في الراوي:

وثقه الخليلي[10] وابن قانع[11] والذهبي[12]، وزاد الخليلي: تفرد بأحاديث عن مالك، وكان أبو حاتم يُثني عليه. وذكره ابن حبان في الثقات[13].

---

(1) تاريخ أسماء الثقات، لابن شاهين (ص: 132).

(2) إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (204/8).

(3) سؤالات السجزي للحاكم (ص: 201-202).

(4) اللباب في تهذيب الأنساب، لابن الأثير الجزري (50/3).

(5) تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 323).

(6) الثقات، لابن حبان (353/8).

(7) تاريخ أسماء الثقات، لابن شاهين (ص: 132).

(8) يحيى بن عبد الله بن بكير المخزومي مولاهم المصري، من كبار العاشرة، مات سنة إحدى وثلاثين ومائة، وله سبع وسبعون، خ م ق. انظر: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 592).

(9) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (1/ 347).

(10) الإرشاد في معرفة علماء الحديث، للخليلي (262/1).

(11) إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (335/12).

(12) من تكلم فيه وهو موثق (ص: 197)، ميزان الاعتدال، للذهبي (391/4).

(13) الثقات، لابن حبان (262/9).



وقال الساجي[1]: صدوق، وقال الدارقطني[2]: عندي ما به بأس.

وقال الذهبي[3]: الإمام المحدث الحافظ الصدوق.

وقال مرة[4]: كان صدوقاً واسع العلم مفتياً، وقال أيضًا[5]: كان غزير العلم، عارفاً بالحديث وأيام الناس، بصيراً بالفتوى، صادقاً دَيِّنا، وقال في موضع آخر[6]: كان من أوعية العلم مع الصدق والأمانة.

وقال ابن عدي[7]: كان جار الليث بن سعد، وهو أثبت الناس فيه، وعنده عن الليث ما ليس عند أحد، وقال الباجي: وهو ثبت في الليث.

وقال مسلم[8]: تُكُلِّم في سماعه عن مالك لأنه كان بعرض حديثه، وقال مسلمة بن قاسم[9]: تُكُلِّم فيه؛ لأن سماعه من مالك إنما كان بعرض حبيب، وقال الباجي[10]: تَكَلَّم أهل الحديث في سماعه الموطأ من مالك، لأنَّه إنما سمع بقراءة حبيب كاتب الليث.

أما النسائي، فقال مرة[11]: ضعيف، وقال في موضع آخر[12]: ليس بثقة.

وذكره ابن شاهين[13] وابن الجوزي[14] في الضعفاء.

وقال أبو حاتم الرازي[15]: يكتب حديثه، ولا يحتج به، كان يفهم هذا الشأن.

---

(1) إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (336/12).
(2) من تكلم فيه وهو موثق، للذهبي (ص: 197).
(3) سير أعلام النبلاء، للذهبي (29/9).
(4) الكاشف، للذهبي (369/2).
(5) سير أعلام النبلاء، للذهبي (29/9).
(6) تذكرة الحفاظ، للذهبي (8/2).
(7) تهذيب التهذيب، لابن حجر (238/11).
(8) فتح الباري، لابن حجر (452/1).
(9) تهذيب التهذيب، لابن حجر (238/11).
(10) التعديل والتجريح، للباجي (1213/3).
(11) الضعفاء والمتروكون، للنسائي (ص: 107).
(12) تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للمزي (403/31).
(13) تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين، لابن شاهين (ص: 195).
(14) الضعفاء والمتروكون، لابن الجوزي (198/3).
(15) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (165/9).

قال الباحث: أما عن كلامهم في سماعه من مالك، فتحت عنوان: (ذكر مَن سمع مِن ثقة مع ضعيف فأخذ حديثه وهو لا يشعر)، قال ابن رجب[1]: ومنهم: يحيى بن بكير وغيره ممن سمع من مالك بعرض حبيب، كاتبه. قال عباس وغيره عن ابن معين: حبيب كان يقرأ على مالك وكان يخطرف للناس، ويصفح ورقتين وثلاثة. قال يحيى: سألوني عنه بمصر، فقلت: ليس بشيء. قال: وكان يحيى بن بكير سمع بعرض حبيب، وهو شر العرض.

قال الأثرم عن أحمد: كان مالك إذا حدث من حفظه كان أحسن مما يعرضون عليه، يقرؤون عليه الخطأ، وهو شبه النائم. قال ابن حبان: امتحن أهل المدينة بحبيب بن أبي حبيب الوراق، كان يدخِل عليهم الحديث، فمن سمع بقراءته عليهم فسماعه لا شيء.

قال الباحث: وقد نقل الذهبي عن أسلم بن عبد العزيز أنه قال[2]: حدثنا بَقِي بن مَخْلَدَ أن يحيى بن بُكير سمع الموطأ من مالك سبع عشرة مرة. وهذا النقل يثبت سماع يحيى بن بُكير من مالك وينفي الاعتراض عليه ومن اعتمد هذا السبب في تضعيف يحيى بن بُكير، فلا يقبل منه ذلك لأنه لم يكن لديه سبب للتضعيف والله أعلم.

ولعل هذا السبب هو الذي جعل أبي حاتم أن لا يحتج به، مع أنه أثني عليه، فقال: يكتب حديثه ولا يحتج به، كان يفهم هذا الشأن.

ويبدو أن الذهبي لم يقنع بهذا السبب ليكون مبررا لأبي حاتم، فقال[3]: قد عُلِم تعنُّت أبي حاتم في الرجال، وإلا فالشيخان قد احتجا به.

واعترض الذهبي أيضا على تضعيف النسائي، فقال[4]: نعم، قال النسائي: ضعيف، وأسرف، بحيث إنه قال في وقت آخر: ليس بثقة. وأين مثل ابن بكير في إمامته وبصره بالفتوى وغزارة علمه.

وقال أيضًا[5]: وما أدري ما لاح للنسائي منه حتى ضعفه، وقال مرة: ليس بثقة، وهذا جرح مردود، فقد احتج به الشيخان، وما علمت له حديًثا منكرا حتى أورده.

وأثنى عليه الذهبي، فقال[6]: صاحب حديث ومعرفة، يحتج به في الصحيحين.

---

(1) شرح علل الترمذي، لابن رجب (830/2).
(2) سير أعلام النبلاء، للذهبي (29/9).
(3) تذكرة الحفاظ، للذهبي (8/2).
(4) تذكرة الحفاظ، للذهبي (8/2).
(5) سير أعلام النبلاء، للذهبي (29/9).
(6) من تكلم فيه وهو موثق، للذهبي (ص: 197).

وقال البخاري[1]: ما روى ابن بكير عن أهل الحجاز في التاريخ فإني أتقيه.

قال ابن حجر[2]: فهذا يدلُّك على أنه يَنْتَقِي حديث شيوخه، ولهذا ما أخرج عنه عن مالك سوى خمسة أحاديث مشهورة متابعة، ومعظم ما أخرج عنه عن الليث.

وكذا قال الباجي[3]: ومعظم ما أخرج عنه عن الليث.

قال الباحث: وهو من شيوخ البخاري، والبخاري أعلم بشيوخه، حيث لقيهم وعرف أحوالهم واطلع على أحاديثهم، فماز جيدها من رديئها.

قال ابن حجر[4]: ولا شك أن المرء أشد معرفة بحديث شيوخه، وبصحيح حديثهم من ضعيفه ممن تقدم عن عصرهم.

- **خلاصة القول فيه، والمقارنة بين حكم الإمام يعقوب الفسوي وأحكام غيره من النقاد:**

الراوي ثقة، والله سبحانه وتعالى أعلم.

وافق النقاد الإمام يعقوب الفسوي على توثيقه، وتكلم فيه الإمام أبو حاتم الرازي والإمام النسائي، وقد أجاب الإمام الذهبي عن ذلك.

10- الرُّوَاة الذين قال فيهم، "ثِقَةٌ عَدْلٌ":

الراوي الأول: إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَيَّاش الحِمْصِيُّ[5]:

- **قال يعقوب الفسوي**[6]: تَكَلَّم قوم في إسماعيل، وإسماعيل ثقة عدل أعلم الناس بحديث الشام، ولا يدفعه دافع، وأكثر ما تَكَلَّمُوا قالوا: يُغْرِبُ عن ثِقات المَدنيِّينَ والمَكِّيِّين.

- **وقال أيضا**[7]: كنت أسمع أصحابنا يقولون: علم الشام عند إسماعيل بن عياش والوليد بن مسلم، سمعت أبا اليمان[8] يقول: وكان أصحابنا لهم رغبة في العلم وطلب شديد بالشام والمدينة ومكة،

---

(1) تهذيب التهذيب (238/11)، فتح الباري، لابن حجر (452/1).

(2) فتح الباري، لابن حجر (452/1).

(3) التعديل والتجريح، للباجي (1213/3).

(4) النكت على كتاب ابن الصلاح، لابن حجر (288/1).

(5) إسماعيل بن عيَّاش بن سُليم العنسي، أبو عتبة الحمصي، من الثامنة، مات سنة إحدى وثمانين ومائة، وله بضع وسبعون سنة، ي 4. انظر: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 109).

(6) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (2/ 424).

(7) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (2/ 423).

(8) هو الحكم بن نافع البهراني، أبو اليمان الحمصي، ثقة ثبت، من العاشرة، مات سنة اثنتين وعشرين ومائتين. انظر: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 176).

وكانوا يقولون: نجهد في الطلب ونستعب أبداننا ونغيب، فإذا جئنا وجدنا كل ما كتبنا عند إسماعيل.

- أقوال النقاد في الراوي:

قال ابن المديني[1]: رجلان هما صاحبا حديث بلدهما: إسماعيل بن عياش وعبد الله بن لهيعة.

وقال أحمد بن حنبل[2]: ليس أحد أروى لحديث الشاميين من إسماعيل بن عياش والوليد ابن مسلم، وقال أيضا[3]: كان إسماعيل بن عياش صاحب حديث، وقال يزيد بن هارون[4]: ما رأيت أحفظ من إسماعيل بن عياش، وقال الذهبي[5]: الحافظ، الإمام، محدث الشام، بقية الأعلام.

وقال ابن معين[6]: ثقة، وهو أحب إلي من فرج بن فضالة.

وذكره ابن شاهين[7] وابن خلفون[8] في الثقات. وقيل لابن معين[9]: أيما أثبت، بقية -بن الوليد- أو إسماعيل بن عياش؟ قال: كلاهما صالحان.

وقال مرة[10]: ليس به بأس، وقال في موضع[11]: أرجو أن لا يكون به بأس، وقال في موضع آخر[12]: ليس به في أهل الشام بأس والعراقيون يكرهون حديثه.

---

(1) تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي (221/6)، تاريخ دمشق، لابن عساكر (43/9).

(2) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (165/2)، تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي (221/6)، تاريخ دمشق، لابن عساكر (43/9).

(3) تاريخ أسماء الثقات، لابن شاهين (ص: 27).

(4) سؤالات الآجري أبا داود السجستاني (240/2)، الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي (477/1)، تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي (220/6).

(5) سير أعلام النبلاء، للذهبي (318/7).

(6) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي (473/1)، تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي (224/6)، تاريخ دمشق، لابن عساكر (46/9).

(7) تاريخ أسماء الثقات، لابن شاهين (ص: 27).

(8) إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (198/2).

(9) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي (473/1)، تاريخ دمشق، لابن عساكر (48/9).

(10) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (192/2)، تاريخ دمشق، لابن عساكر (48/9).

(11) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي (472/1)، تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي (224/6)، تاريخ دمشق، لابن عساكر (48/9).

(12) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي (473/1).

قال أبو زرعة الرازي[1]: صدوق إلا أنه غلط في حديث الحجازيين والعراقيين.

وقال الذهبي[2]: صدوق في حديث أهل الشام، مضطرب جدا في حديث أهل الحجاز.

وقال ابن حجر[3]: صدوق في روايته عن أهل بلده مُخَلِّط في غيرهم.

وقال علاء الدين رضا[4]: صدوق في روايته عن أهل بلده من الشاميين، مستقيم الحديث عنهم لم يخلط فيه، فمن روى عنه حديثه عن الشاميين، إنما يروي أحاديث مستقيمة لا اختلاط فيها، ولكن حديثه عن غير الشاميين من العراقيين والحجازيين فقد وقع له اختلاط فيها.

قال الباحث: أما عن كلامهم في روايته عن غير أهل بلده، فتحت عنوان: (ذكر طائفة من الثقات، حدثوا عن أهل إقليم فحفظوا حديثهم، وحدثوا عن غيرهم فلم يحفظوا)، قال ابن رجب[5]: فمنهم إسماعيل بن عياش الحمصي أبو عتبة، إذا حدث عن الشاميين فحديثه عنهم جيد، وإذا حدث عن غيرهم فحديثه مضطرب.

قال البخاري[6] وأبو بشر الدولابي[7]: ما روى عن الشاميين فهو أصح.

وقال النسائي[8]: صالح في حديث أهل الشام.

وقال ابن عبد البر[9]: حديثه عن أهل الشام خاصة مستقيم.

وقال ابن القطان[10]: وهو ضعيف في غير الشاميين.

وضعف روايته عن غير الشاميين أيضا: النسائي وأبو أحمد الحاكم والبرقي والساجي[11].

---

(1) الضعفاء لأبي زرعة الرازي في أجوبته على أسئلة البرذعي (847/3)، الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (192/2).

(2) المغني في الضعفاء، للذهبي (85/1).

(3) تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 109).

(4) الاغتباط بمن رمي من الرواة بالاختلاط، لعلاء الدين رضا (1 /56).

(5) شرح علل الترمذي، لابن رجب (129/1).

(6) التاريخ الكبير، للبخاري (1 /369).

(7) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي (474/1)، تاريخ دمشق، لابن عساكر (46/9).

(8) تهذيب التهذيب، لابن حجر (325/1).

(9) جامع بيان العلم وفضله، لابن عبد البر (164/1).

(10) بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام، لابن القطان (212/2).

(11) انظر: إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (197/2)، تهذيب التهذيب، لابن حجر (325/1).

قال العقيلي[1]: إذا حدث عن غير أهل الشام اضطرب، وأخطأ.

وقال الدارقطني[2]: مضطرب الحديث عن غير الشاميين.

وقال البخاري[3]: منكر الحديث عن أهل الحجاز وأهل العراق.

وقال الترمذي[4]: سمعت محمد بن إسماعيل-البخاري-، يقول: إن إسماعيل بن عياش يروي عن أهل الحجاز، وأهل العراق أحاديث مناكير، كأنه ضعف روايته عنهم فيما يتفرد به، وقال: إنما حديث إسماعيل بن عياش عن أهل الشأم.

وقال البيهقي[5]: لا يحتج به خاصة إذا روى عن أهل الحجاز.

قال ابن معين[6]: كان ثقة فيما روى عن أصحابه أهل الشام، وما روى عن غيرهم يخلط فيه، وقال مرة[7]: إذا حدث عن الشاميين وذكر الخبر فحديثه مستقيم، وإذا حدث عن الحجازيين والعراقيين خلط ما شئت.

وقال يعقوب بن شيبة[8]: ثقة عند يحيى بن معين وأصحابنا فيما روى عن الشاميين خاصة، وفي روايته عن أهل العراق وأهل المدينة اضطراب كثير، وكان عالمًا بناحيته.

وقال ابن المديني[9]: كان يُوثَّق فيما روى عن أصحابه أهل الشام، فأما ما روى عن غير أهل الشام ففيه ضعف، وقال أيضا[10]: ما كان أحد أعلم بحديث أهل الشام من إسماعيل بن عياش، لو ثبت على حديث أهل الشام، ولكنه خلط في حديثه عن أهل العراق.

وقال الفلاس[11]: إذا حدث عن أهل بلاده فصحيح، وإذا حدث عن أهل المدينة فليس بشيء.

---

(1) الضعفاء الكبير، للعقيلي (88/1).
(2) سنن الدارقطني (208/5).
(3) العلل الكبير، للترمذي (ص: 58).
(4) سنن الترمذي (1 /237).
(5) السنن الكبرى، للبيهقي (365/1).
(6) الضعفاء الكبير، للعقيلي (89/1)، تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي (224/6)، تاريخ دمشق، لابن عساكر (49/9).
(7) تاريخ دمشق، لابن عساكر (49/9).
(8) تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي (225/6).
(9) سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني (ص: 161)، تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي (225/6).
(10) تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي (225/6).
(11) تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي (225/6)، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للمزي (176/3).

وقال البخاري[1]: إذا حدث عن أهل بلده فصحيح، وإذا حدث عن غير أهل بلده ففيه نظر.

وقال أبو بكر المروذي[2]: سألته يعني أحمد بن حنبل: فحَسَّن روايته عن الشاميين، وقال: هو فيهم أحسن حالا مما روى عن المدنيين وغيرهم، وقال أبو داود عنه[3]: ما حدث عن مشايخهم، قلت: الشاميين قال: نعم، فأما ما حدث عن غيرهم فعنده مناكير، وقال عبد الله ابن أحمد[4]: سألت أحمد بن حنبل عن إسماعيل بن عياش فقال: في روايته عن أهل العراق وأهل الحجاز بعض الشيء، وروايته عن أهل الشام كأنه أثبت وأصح، وقال أحمد أيضًا[5]: ما روى عن الشاميين صحيح وما روى عن أهل الحجاز فليس بصحيح.

وقال دحيم[6]: إسماعيل في الشاميين غاية، وخلط عن المدنيين.

وقال الذهبي[7]: وهو فيهم كثير الغلط بخلاف أهل بلده، فإنه يحفظ حديثهم، ويكاد أن يتقنه. إن شاء الله.

وقال الجوزجاني[8]: سألت أبا مسهر عن إسماعيل بن عياش وبقية –بن الوليد–، فقال: كل منهم كان يأخذ عن غير ثقة، فإذا أخذت حديثهم عن الثقات فهو ثقة.

وقال الجوزجاني مرة[9]: أما إسماعيل فما أشبه حديثه بثياب نيسابور يرقم على الثوب المائة وأقل وشراءه دون عشرة، وكان أروى الناس عن الكذابين، وهو في حديث الثقات من الشاميين أحمد منه في حديث غيرهم.

وقال ابن عدي[10]: إذا روى عن الحجازيين فلا يخلو من غلط إما أن يكون حديثا برأسه أو مرسلا يوصله أو موقوفا يرفعه، وحديثه عن الشاميين إذا روى عنه ثقة فهو مستقيم، وهو في الجملة ممن يكتب حديثه ويحتج به في حديث الشاميين خاصة.

---

(1) تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي (223/6).

(2) العلل ومعرفة الرجال، لأحمد رواية المروذي وغيره (ص: 141).

(3) سؤالات أبي داود للإمام أحمد (ص: 264).

(4) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (192/2).

(5) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي (472/1).

(6) تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للمزي (176/3)، الكاشف، للذهبي (249/1).

(7) سير أعلام النبلاء، للذهبي (318/7).

(8) أحوال الرجال، للجوزجاني (ص: 296).

(9) أحوال الرجال، للجوزجاني (ص: 297).

(10) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي (488/1).

وقال الذهبي[1]: حديث إسماعيل عن الحجازيين والعراقيين، لا يحتج به، وحديثه عن الشاميين صالح من قبيل الحسن، ويحتج به إن لم يعارضه أقوى منه.

وقال أيضا[2]: ليس بالقوي، وحديثه عن الحجازيين منكر ضعيف بخلاف الشاميين.

قال أبو حاتم الرازي[3]: لين يكتب حديثه. وقال ابن المديني[4] والنسائي[5] والدارقطني[6]: ضعيف، وزاد الدارقطني في موضع[7]: لا يعتبر به، وقال ابن خراش[8] والجورقاني[9]: ضعيف الحديث.

وقال الدارقطني مرة[10]: مضطرب الحديث، وقال في موضع آخر[11]: متروك الحديث.

وقال ابن خزيمة[12] والبيهقي[13]: لا يحتج به، وقال ابن المبارك[14]: لا أستحلي حديثه.

وقال أبو إسحاق الفزاري[15]: اكتب عن بقية-بن الوليد-، ما روى عن المعروفين، ولا تكتب عنه ما روى عن غير المعروفين، ولا تكتب عن إسماعيل بن عياش، ما روى عن المعروفين، ولا عن غيرهم. وقال مرة[16]: ذاك رجل لا يدري ما يخرج من رأسه.

وقال علي بن المديني[17]: حدث عنه عبد الرحمن بن مهدي قديمًا وتركه، وقال الفلاس[18]: كان عبد الرحمن بن مهدي لا يحدث عنه.

---

(1) سير أعلام النبلاء، للذهبي (323/7).
(2) من تكلم فيه وهو موثق، للذهبي (ص: 47).
(3) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (192/2).
(4) تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي (225/6).
(5) الضعفاء والمتروكون، للنسائي (ص: 16).
(6) سنن الدارقطني (412/5).
(7) سؤالات البرقاني للدارقطني (ص: 41).
(8) تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي (226/6).
(9) الأباطيل والمناكير والصحاح والمشاهير، للجورقاني (269/2).
(10) سنن الدارقطني (432/3).
(11) سنن الدارقطني (432/3).
(12) ميزان الاعتدال، للذهبي (244/1)، تهذيب التهذيب، لابن حجر (325/1).
(13) السنن الكبرى، للبيهقي (197/3).
(14) إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (196/2).
(15) صحيح مسلم (25/1)، الضعفاء الكبير، للعقيلي (90/1).
(16) تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي (226/6).
(17) تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي (225/6).
(18) سير أعلام النبلاء، للذهبي (322/7)، تهذيب التهذيب، لابن حجر (324/1).

وقال محمد بن المثنى[1]: ما سمعت عبد الرحمن–بن مهدي– يحدث عن إسماعيل بن عياش قط.

قال الباحث: ويُستَغرب من الإمام يعقوب الفسوي ذكره لإسماعيل بن عياش في: (باب مَنْ يُرْغَبُ عَنِ الرِّوَايَةِ عَنْهُمْ)[2]، مع ثنائه الواسع عليه كما تقدم.

ولعله بسبب إعراض عبد الرحمن بن مهدي عن حديثه، قال يعقوب الفسوي[3]: قال علي ابن المديني: ضرب عبد الرحمن–بن مهدي–على حديث إسماعيل بن عياش وعلى حديث المبارك ابن فضالة.

وقال وكيع[4]: قدم علينا إسماعيل بن عياش فأخذ مني أطراف إسماعيل بن أبي خالد فرأيته وهو يخلط في أخذه. وذكره ابن الكيال[5] في المختلطين.

وأما عن سبب اختلاطه فقد بيَّنه ابن حبان، وهو (كِبَرُ السِّن)، فقال[6]: كان إسماعيل بن عياش من الحفاظ المتقنين في حداثته، فلما كبر تَغيَّر حفظه، فما حفظ في صباه وحداثته أتى به على جهته، وما حفظ على الكِبَر من حديث الغُرَباء خلط فيه، وأدخل الإسناد في الإسناد وألزق المتن بالمتن وهو لا يعلم، ومن كان هذا نعته حتى صار الخطأ في حديثه يكثر خرج عن الاحتجاج به فيما لم يخلط فيه.

قال أبو عبد الله الحاكم[7]: أحد أئمة أهل الشام، وقد نسب إلى سوء الحفظ، وقال مرة[8]: هو مع جلالته إذا انفرد بحديث لم يقبل منه لسوء حفظه، وروي عن علي بن حجر أنه قال: حجة لولا كثرة وهمه.

ولكن ابن معين أورد سببا آخر لاختلاطه، وهو (ضياع كتابه)، فقال[9]: ثقة فيما روى عن الشاميين، وأما روايته عن أهل الحجاز فإن كتابه ضاع فخلط في حفظه عنهم.

---

(1) تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للمزي (175/3).

(2) انظر: المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (46/3)، إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (198/2)، تهذيب التهذيب، لابن حجر (326/1).

(3) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (46/3).

(4) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (191/2).

(5) الكواكب النيرات، لابن الكيال (ص: 98).

(6) المجروحين، لابن حبان (125/1).

(7) المستدرك على الصحيحين، للحاكم (679/1).

(8) سؤالات السجزي للحاكم (ص: 217).

(9) تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي (224/6).

قال الباحث: وكلا السببين محتملان.

– خلاصة القول فيه، والمقارنة بين حكم الإمام يعقوب الفسوي وأحكام غيره من النقاد:

الراوي صدوق في روايته عن الشاميين ضعيف في روايته عن غيرهم، والله سبحانه وتعالى أعلم.

وافق بعض النقاد الإمام يعقوب الفسوي على تعديله، ولكن كان حكمه أعلى من أحكامهم، وخالفه أغلب النقاد في التفريق بين رواية الراوي عن أهل بلده وعن غيرهم، فإن الإمام يعقوب الفسوي لم يفرق واعتبره ثقة مطلقًا، ولكنه أشار إلى كلام النقاد فيه بقوله: "وأكثر ما تَكَلَّمُوا قالوا: يُغْرِبُ عن ثقات المَدنيِّينَ والمَكِّيِّين". وتَكَلَّم فيه أبو حاتم الرازي وابن المديني والدارقطني والنسائي وابن خراش والجورقاني وأبو إسحاق الفزاري وابن خزيمة والبيهقي.

ولا يُسَلَّم لهم بإطلاق الضعف فيه وإخراجه عن حد الاحتجاج به، ولعل ما أرادوه من الضعف أنه ضعيف في غير الشاميين، قال علاء الدين رضا[1]: "أما إطلاق الضعف فيه كما فعل النسائي وإخراجه عن حد الاحتجاج به كما زعم ابن حبان فإنه لا يصح، فضعفه إنما جاء من اختلاطه في الرواية عن غير الشاميين.

أما عن الشاميين فإنه ثقة مستقيم الحديث، ولعل هذ ما يعنيه النسائي بالضعف، أي ضعيف في غير الشاميين، وذلك لوجود قول آخر للنسائي: صالح في حديث أهل الشام. أما كلام أبي إسحاق الفزاري فيه وقوله: ذاك رجل لا يدري ما يخرج من رأسه. فهذا غلو وإسراف في الجرح لا يقبل في مثل إسماعيل بن عياش فإنه عالم أهل الشام وصاحب حديثهم".

وقال الإمام ابن حجر[2]: "حديثه عن الشاميين قوي ولا يغتر بقول البيهقي فيه، فإن روايته عن الشاميين قوية عند البخاري وقد صحح الترمذي بعضها".

ويكفي للراوي شهادة الإمام البخاري له وقوله فيه: "إذا حدث عن أهل بلده فهو صحيح"[3].

---

(1) الاغتباط بمن رمي من الرواة بالاختلاط، لعلاء الدين رضا (1/ 56).

(2) فتح الباري، لابن حجر (665/9).

(3) تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي (223/6).

الراوي الثاني: حَيْوَةُ بْنُ شُرَيْح المِصْرِيُّ[1]:

- **قال يعقوب الفسوي**[2]: حدثنا الْمُقْرِئُ[3] حدثنا حَيْوَةُ بْنُ شُرَيْحٍ، وهو كِنْدِيٌّ شَرِيفٌ ثِقَةٌ عَدْلٌ رَضِيٌّ، يُكَنَى أبا زُرْعَة، تُوُفِّيَ سَنة ثمانٍ وخمسين ومائة.

- **أقوال النقاد في الراوي:**

قال أحمد بن حنبل[4]: ثقة ثقة، وقال ابن حجر[5]: ثقة ثبت، وزاد ابن حجر: فقيه زاهد.

ووثقه ابن سعد[6] وابن معين[7] وأحمد بن حنبل مرة[8] والعجلي[9] وأبو حاتم الرازي[10] ومسلمة بن قاسم[11]، ومحمد بن عوف الحمصي[12]، وزاد العجلي: رجل صالح.

وذكره ابن حبان[13] وابن شاهين[14] في الثقات.

وقال ابن حبان: كان مستجاب الدعوة، وكان من المبرزين في العبادة والزهد.

وقال أحمد بن حنبل مرة[15]: رجل صالح له أشياء حسان.

(1) حَيْوَةُ بْنُ شُرَيْحٍ بن صَفوان التُّجِيْبِيُّ، أبو زرعة المصري، من السابعة، مات سنة ثمان وخمسين ومائة، ع. انظر: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 185).

(2) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (2 /455).

(3) هو عبد الله بن يزيد المكي، أبو عبد الرحمن المقرئ، أصله من البصرة أو الأهواز، ثقة فاضل، أقرأ القرآن نيفًا وسبعين سنة، من التاسعة، مات سنة ثلاث عشرة ومائتين وقد قارب المائة، وهو من كبار شيوخ البخاري، ع. انظر: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 330).

(4) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (306/3).

(5) تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 185).

(6) الطبقات الكبرى، لابن سعد (357/7).

(7) سؤالات ابن الجنيد (ص: 327) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (307/3).

(8) العلل ومعرفة الرجال، لأحمد رواية ابنه عبد الله (52/3) سؤالات أبي داود للإمام أحمد (ص: 244).

(9) الثقات، للعجلي (329/1).

(10) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (307/3).

(11) تهذيب التهذيب، لابن حجر (70/3).

(12) تاريخ أسماء الثقات، لابن شاهين (ص: 72).

(13) الثقات، لابن حبان (246/6).

(14) تاريخ أسماء الثقات، لابن شاهين (ص: 72).

(15) العلل ومعرفة الرجال، لأحمد (ص: 188).

وقال الذهبي[1]: الإمام الرباني الفقيه، شيخ الديار المصرية.

- **خلاصة القول فيه، والمقارنة بين حكم الإمام يعقوب الفسوي وأحكام غيره من النقاد:**

الراوي ثقة ثبت زاهد، والله سبحانه وتعالى أعلم.

وافق النقاد الإمام يعقوب الفسوي على توثيقه مطلقًا، ووافقه بعضهم على تكرار صيغة التوثيق.

الراوي الثالث: الْوَلِيدُ بْنُ هِشَامٍ المُعَيْطِيُّ[2]:

- **قال يعقوب الفسوي**[3]: الوليد بن هشام المُعَيْطِي، وهو ثقة عدل.

- **أقوال النقاد في الراوي:**

وثقه ابن معين[4] والعجلي[5] والذهبي[6] وابن حجر[7].

وذكره ابن حبان في الثقات[8].

- **خلاصة القول فيه، والمقارنة بين حكم الإمام يعقوب الفسوي وأحكام غيره من النقاد:**

الراوي ثقة، والله سبحانه وتعالى أعلم.

وافق النقاد الإمام يعقوب الفسوي على توثيقه.

---

(1) سير أعلام النبلاء، للذهبي (404/6).

(2) الوليد بن هشام بن معاوية بن هشام بن عقبة بن أبي مُعَيط الأموي، أبو يعيش المعيطي، من السادسة، م 4. انظر: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 584).

(3) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (2 /464).

(4) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (20/9)، تاريخ دمشق، لابن عساكر (313/63).

(5) معرفة الثقات، للعجلي (445/2)، تاريخ دمشق، لابن عساكر (314/63).

(6) الكاشف، للذهبي (355/2).

(7) تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 584).

(8) الثقات، لابن حبان (555/7).

11- الرُّوَاة الذين قال فيهم، "ثِقَةٌ صَالِحٌ":

الراوي: حَمْزَةُ بْنُ حَبِيبٍ الزَّيَّاتُ[1] الْكُوفِيُّ[2]:

- **قال يعقوب الفسوي**[3]: حدثنا حمزة الزَّيَّات، وهو رجل صالح ثقة.

- **أقوال النقاد في الراوي:**

قال ابن الجزري[4]: كان إمامًا حجةً ثقةً ثبتًا رضيًا، قيِّمًا بكتاب الله، بصيرًا بالفرائض عارفًا بالعربية، حافظًا للحديث، عابدًا خاشعًا زاهدًا ورعًا قانتًا لله عديم النظير، وقال الذهبي[5]: كان إمامًا قَيِّمًا لكتاب الله قانتًا لله، ثخين الورع رفيع الذكر، عالمًا بالحديث والفرائض.

وقال ابن سعد[6] والعجلي[7]: رجل صالح صاحب سنة، وزاد ابن سعد: صدوق، وزاد العجلي: ثقة.

ووثقه ابن معين[8] وأحمد بن حنبل[9]، وذكره ابن حبان في الثقات[10]، وقال: كان من علماء أهل زمانه بالقراءات، وكان من خيار عباد الله عبادةً وفضلًا وورعًا ونسكًا، وكذا قال ابن منجويه[11]. وقال النسائي[12]: ليس به بأس.

وقال الأزدي[13] والساجي[14]: صدوق سيئ الحفظ ليس بمتقن في الحديث.

---

(1) الزَّيَّاتُ: هذه النسبة إلى بيع الزيت وهو نوع من الأدهان يكون أكثرها بالشام، وكذلك إلى جلبه ونقله من بلد إلى بلد، انظر: الأنساب، للسمعاني (355/6).

(2) حمزة بن حبيب الزيات القارئ، أبو عمارة الكوفي التيمي، مولاهم، من السابعة، مات سنة ست أو ثمان وخمسين ومائة وكان مولده سنة ثمانين، م 4. انظر: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 179).

(3) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (3/ 180).

(4) غاية النهاية في طبقات القراء، لابن الجزري (263/1).

(5) سير أعلام النبلاء، للذهبي (530/6).

(6) الطبقات الكبرى، لابن سعد (359/6).

(7) معرفة الثقات، للعجلي (322/1).

(8) سؤالات ابن الجنيد (ص: 366)، الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (210/3).

(9) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (210/3).

(10) الثقات، لابن حبان (228/6).

(11) تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للمزي (316/7).

(12) تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للمزي (316/7).

(13) ميزان الاعتدال، للذهبي (605/1)، تهذيب التهذيب، لابن حجر (28/3).

(14) ميزان الاعتدال، للذهبي (605/1)، تهذيب التهذيب، لابن حجر (28/3).

وقال ابن حجر[1]: صدوق زاهد ربما وهم.

- **خلاصة القول فيه، والمقارنة بين حكم الإمام يعقوب الفسوي وأحكام غيره من النقاد:**

الراوي ثقة، والله سبحانه وتعالى أعلم.

وافق النقاد الإمام يعقوب الفسوي على توثيقه، وكانت أحكام بعضهم أعلى من حكمه من التوثيق العالي.

وتوثيق الإمام يعقوب الفسوي مطابق للفظ عبارة الإمام العجلي من دون الزيادة "صاحب سنة"، فكأنه أخذها عنه.

12- الرُّوَاة الذين قال فيهم، "ثِقَةٌ لَا بَأْسَ به":

الراوي الأول: حَكِيمُ بْنُ الدَّيْلَمِ المَدائِنِيُّ [2]:

- **قال يعقوب الفسوي**[3]: حدثنا سفيان[4] عَنْ حَكِيْمِ بْنِ الدَّيْلَمِ، وهو ثقة كوفي لا بأس به.

وقال في موضع[5]: كوفي ثقة.

وقال في موضع آخر[6]: كوفي لا بأس به.

- **أقوال النقاد في الراوي:**

قال ابن عبد البر[7]: ثقة مأمون.

ووثقه ابن معين[8] والعجلي[9] والنسائي[10] والخطيب البغدادي[11] وابن خلفون[12].

---

(1) تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 179).

(2) حَكِيمُ بْنُ الدَّيْلَمِ المَدائني، من السادسة، بخ د ت س. انظر: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 176).

(3) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (3/ 88).

(4) هو الثوري.

(5) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (3/ 194).

(6) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (3/ 113).

(7) الاستذكار (482/8)، التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، لابن عبد البر (333/17).

(8) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (204/3).

(9) معرفة الثقات، للعجلي (316/1).

(10) تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للمزي (194/7).

(11) تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي (255/8).

(12) إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (121/4).

وذكره ابن حبان[1] وابن شاهين[2] في الثقات.

وقال سفيان الثوري[3] وأحمد بن حنبل[4]: شيخ صدق، وقال ابن حجر[5]: صدوق.

وقال أبو حاتم الرازي[6]: لا بأس به، وهو صالح يكتب حديثه، ولا يحتج به.

- **خلاصة القول فيه، والمقارنة بين حكم الإمام يعقوب الفسوي وأحكام غيره من النقاد:**

الراوي ثقة، والله سبحانه وتعالى أعلم.

وافق أغلب النقاد الإمام يعقوب الفسوي على توثيقه مطلقًا، ووافقه بعضهم على تكرار صيغة التوثيق، وتكلم فيه الإمام أبو حاتم الرازي وهو جراح متشدد متعنت.

الراوي الثاني: عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الرَّازِيُّ[7]:

- **قال يعقوب الفسوي**[8]: عبد الله بن عبد الله الرازي، كان ثقة لا بأس به، قاضي الرَّي.

- **أقوال النقاد في الراوي:**

وثقه ابن نمير[9] وأحمد بن حنبل[10] والعجلي[11] وابن ماجه[12] والطحاوي[13] والذهبي[14].

---

(1) الثقات، لابن حبان (215/6).

(2) تاريخ أسماء الثقات، لابن شاهين (ص: 71).

(3) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (639/2)، الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (204/3)، تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي (256/8).

(4) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (204/3).

(5) تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 176).

(6) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (204/3).

(7) عبد الله بن عبد الله الرازي، أبو جعفر القاضي، من الرابعة، د ت عس ق. انظر: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 310).

(8) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (3 /220).

(9) إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (22/8).

(10) تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي (5/10).

(11) معرفة الثقات، للعجلي (44/2).

(12) سنن ابن ماجه (1 /166).

(13) شرح معاني الآثار، للطحاوي (383/1).

(14) الكاشف، للذهبي (566/1).



وذكره ابن حبان[1] وابن شاهين[2] وابن خلفون[3] في الثقات.

وقال النسائي[4] وابن عبد الرحيم[5]: ليس به بأس، وقال ابن حجر[6]: صدوق.

وقال ابن المديني[7]: معروف.

- **خلاصة القول فيه، والمقارنة بين حكم الإمام يعقوب الفسوي وأحكام غيره من النقاد:**

الراوي ثقة، والله سبحانه وتعالى أعلم.

وافق النقاد الإمام يعقوب الفسوي على توثيقه.

الراوي الثالث: مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ الطَّائِفِيُّ[8]:

- **قال يعقوب الفسوي**[9]: محمد بن مسلم الطائفي، وإن كان سفيان بن عيينة أثبت منه، فهو أيضًا ثقة لا بأس به.

- **أقوال النقاد في الراوي:**

قال ابن عبد البر[10]: ثقة لا بأس به، وقال أبو داود[11]: ثقة ليس به بأس.

ووثقه ابن معين[12] والعجلي[13] وأبو داود[14].

---

(1) الثقات، لابن حبان (7/7).

(2) تاريخ أسماء الثقات، لابن شاهين (ص: 124).

(3) إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (22/8).

(4) تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للمزي (185/15).

(5) إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (22/8)

(6) تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 310).

(7) تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي (6/10)، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للمزي (184/15).

(8) محمد بن مسلم الطائفي، واسم جده سوس وقيل سوسن، من الثامنة، مات سنة سبع وسبعين ومائة، خت م 4. انظر: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 506).

(9) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (1 /345).

(10) الاستذكار، لابن عبد البر (594/8).

(11) إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (339/10).

(12) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (77/8)، الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي (295/7).

(13) معرفة الثقات، للعجلي (254/2).

(14) تهذيب التهذيب، لابن حجر (445/9).



وذكره ابن حبان[1] في الثقات، وقال: كان يخطئ، وقال الذهبي[2]: فيه لين وقد وُثِّق.

وقال ابن معين[3] وأبو داود مرة[4]: ليس به بأس، وقال ابن عدي[5]: صالح الحديث لا بأس به، ولم أر له حديثا منكرًا.

وقال ابن المديني[6]: كان صالحًا وسطًا، وقال ابن بشكوال[7]: شيخ صالح.

وقال ابن معين في موضع آخر[8]: لم يكن به بأس، وكان سفيان بن عيينة أثبت منه ومن أبيه ومن أهل قريته، كان إذا حدث من حفظه كأنه يخطئ وكان إذا حدث من كتابه فليس به بأس، وقال ابن مهدي[9]: كُتُبُ مُحَمَّدٍ صِحَاح.

وقال الساجي[10]: صدوق يهم في الحديث.

وقال ابن حجر[11]: صدوق يخطئ من حفظه.

وقال النسائي[12]: ليس بذلك القوي، وقال أحمد بن حنبل[13]: ما أضعف حديثه وضعفه جدًا، وقال عبد الملك بن عبد الحميد الميموني[14]: قال: سمعت أحمد بن حنبل يقول: إذا حدث محمد بن مسلم، من غير كتاب يعني أخطأ، قلت: الطائفي؟ قال: نعم، ثم ضعفه على كل حال من كتاب وغير كتاب، فرأيته عنده ضعيفًا.

وقال ابن حزم[15]: سَاقِطٌ أَلْبَتَّة.

---

(1) الثقات، لابن حبان (399/7).
(2) الكاشف، للذهبي (219/2).
(3) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي (295/7).
(4) تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للمزي (414/26).
(5) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي (296/7).
(6) سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني (ص: 136).
(7) شيوخ عبد الله بن وهب القرشي، لابن بشكوال (114/1).
(8) تاريخ ابن معين، رواية الدوري (76/3)، الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (77/8).
(9) التاريخ الكبير، للبخاري (224/1).
(10) إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (339/10).
(11) تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 506).
(12) السنن الكبرى، للنسائي (435/5).
(13) العلل ومعرفة الرجال، لأحمد رواية ابنه عبد الله (189/1).
(14) الضعفاء الكبير، للعقيلي (134/4).
(15) حجة الوداع، لابن حزم (ص: 452).

- **خلاصة القول فيه، والمقارنة بين حكم الإمام يعقوب الفسوي وأحكام غيره من النقاد:**

الراوي صدوق، والله سبحانه وتعالى أعلم.

وافق أغلب النقاد الإمام يعقوب الفسوي على توثيقه، وتكلم فيه الإمام أحمد بن حنبل والنسائي وابن حزم.

13- الرُّوَاة الذين قال فيهم، "ثَبْتٌ لَا بَأْسَ به":

الراوي: حُرَيْثُ بْنُ السَّائِبِ التَّميميُّ[1]:

- **قال يعقوب الفسوي**[2]: حُرَيْث شيخ ثبت لا بأس به.

- **أقوال النقاد في الراوي:**

وثقه ابن معين[3] والذهبي[4].

وذكره ابن حبان[5] وابن شاهين[6] وابن خلفون[7] في الثقات.

وقال العجلي[8]: لا بأس به، وقال أبو حاتم الرازي[9]: ما به بأس، وقال ابن معين مرة[10]: صالح.

وقال ابن حجر[11]: صدوق يخطئ.

---

(1) حُرَيْثُ بْنُ السَّائِبِ التَّميمي، الهلالي البصري، المؤذن، من السابعة، بخ مد ت. انظر: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 156).

(2) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (2 /116).

(3) تاريخ ابن معين، رواية الدوري (133/4).

(4) الكاشف، للذهبي (318/1).

(5) الثقات، لابن حبان (234/6).

(6) تاريخ أسماء الثقات، لابن شاهين (ص: 74).

(7) إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (41/4).

(8) معرفة الثقات، للعجلي (290/1).

(9) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (264/3).

(10) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (264/3).

(11) تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 156).

وقال أبو حاتم الرازي مرة[1]: ضعيف الحديث، وقال الساجي[2]: ضعيف، وقال أبو داود[3]: ليس بشيء. وقال ابن عدي[4]: ليس لحُرَيث بن السائب إلا اليسير من الحديث.

وقال أحمد بن نصر الخزاعي[5]: سألت النَّضْرَ بْنَ شُمَيْلٍ عن حديث حريث بن السائب، فقال: بين المُطيع وبين المُدبر العاصي.

وقال الساجي[6]: قال أحمد بن حنبل: روى عن الحسن، عن حمران، عن عثمان حديثًا منكرًا، (يعني الذي أخرجه الترمذي)[7].

---

(1) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (264/3).

(2) انظر: الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي (477/2)، الضعفاء والمتروكون، لابن الجوزي (196/1) ، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للمزي (561/5)، المغني في الضعفاء (154/1)، ميزان الاعتدال، للذهبي (474/1).

(3) سؤالات الآجري أبا داود السجستاني (445/1).

(4) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي (477/2).

(5) العلل ومعرفة الرجال، لأحمد رواية ابنه عبد الله (69/2).

(6) إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (40/4) ، تهذيب التهذيب، لابن حجر (234/2).

(7) قال الإمام الترمذي: حَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ بْنُ عَبْدِ الوَارِثِ، قَالَ: حَدَّثَنَا حُرَيْثُ بْنُ السَّائِبِ، قَالَ: سَمِعْتُ الحَسَنَ، يَقُولُ: حَدَّثَنِي حُمْرَانُ بْنُ أَبَانَ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ، أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «لَيْسَ لِابْنِ آدَمَ حَقٌّ فِي سِوَى هَذِهِ الخِصَالِ، بيت يَسْكُنُهُ وَثَوْبٌ يُوَارِي عَوْرَتَهُ وَجِلْفُ الخُبْزِ وَالمَاءِ». «هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ وَهُوَ حَدِيثُ الحُرَيْثِ بْنِ السَّائِبِ». وَسَمِعْتُ أَبَا دَاوُدَ سُلَيْمَانَ بْنَ سَلْمٍ البَلْخِيَّ، يَقُولُ: قَالَ النَّضْرُ بْنُ شُمَيْلٍ: «جِلْفُ الخُبْزِ يَعْنِي لَيْسَ مَعَهُ إِدَامٌ». انظر: سنن الترمذي (571/4)، ح (2341).
قال الباحث: وصحح الحديث أيضًا الحاكم ووافقه الذهبي وأقرهما المناوي. انظر: المستدرك على الصحيحين، للحاكم (347/4)، ح (7866)، التيسير بشرح الجامع الصغير، للمناوي (328/2). وتابع الإمام أحمد على تضعيفه أئمة العلل: العقيلي والدارقطني وابن الجوزي، قال العقيلي: "هذه رواية لينة"، وقال أيضا: "حريث بن السائب عن الحسن ولا يتابع على حديثه". وقال الدارقطني: "وَهِمَ حُريث في هذا الحديث، والصواب: عن الحسن، عن حمران، عن بعض أهل الكتاب"، وقال ابن الجوزي: "وهذا حديث لا يصح عن رسول اللَّه صلى الله عليه وسلم". انظر: الضعفاء الكبير، للعقيلي (287/1)، العلل الواردة في الأحاديث النبوية، للدارقطني (29/3)، العلل المتناهية في الأحاديث الواهية، لابن الجوزي (314/2).
وضعفه أيضًا من العلماء المعاصرين: الألباني وشعيب الأرنؤوط، قال الألباني: "حديث منكر"، وقال معقبا على بيان الإمام أحمد لعلة الحديث: "فثبت أن الحديث من الإسرائيليات أخطأ الحريث هذا في رفعه". وقال شعيب الأرنؤوط: "إسناده ضعيف ولا يصح عن النبي صلى الله عليه وسلم". انظر: سلسلة الأحاديث الضعيفة، للألباني (3 /175)، مسند أحمد، تحقيق شعيب الأرنؤوط وآخرون (1 /494).
خلاصة الحكم على الحديث: ضعيف، وَهِمَ الراوي (حُرَيْثُ بْنُ السَّائِبِ) في رفعه للنبي صلى الله عليه وسلم. والله سبحانه وتعالى أعلم.

وقد ذكر الأثرم عن أحمد علته[1]. فقال: سُئل أحمد، عن حُرَيث. فقال: هذا شيخ بصري روى حديثًا منكرًا، عن الحسن، عن حمران، عن عثمان، كل شيء فضل، عن ظل بيت، وجلف الخبز، وثوب يواري عورة ابن آدم فلا حق لابن آدم فيه. قال: قلت: قتادة يخالفه. قال: نعم، سعيد، عن قتادة، عن الحسن، عن حمران، عن رجل من أهل الكتاب. قال أحمد: حدثناه روح، حدثنا سعيد، يعني عن قتادة، به.

- خلاصة القول فيه، والمقارنة بين حكم الإمام يعقوب الفسوي وأحكام غيره من النقاد:

الراوي صدوق يَهِم، والله سبحانه وتعالى أعلم.

وافق أغلب النقاد الإمام يعقوب الفسوي على توثيقه، وتكلم فيه الإمام أبو حاتم الرازي- في أحد أقواله- وأبو داود والساجي، ولكنهم لم يذكروا سببًا.

14- الرُّوَاة الذين قال فيهم، "ثِقَةٌ حَدِيثُهُ حُجَّة":

الراوي الأول: عَطَاءُ بنُ السَّائِبِ الكُوفِيُّ[2]:

- **قال يعقوب الفسوي**[3]: عَطَاءُ بنُ السَّائِبِ ثقة حديثه حُجَّة، ما روى عنه سفيان الثوري وشعبة ابن الحجاج وحماد بن سلمة، وسماع هؤلاء سماع قديم، وكان عطاء تَغَيَّر بأَخَرَة فرواية جرير ابن عبد الحميد ومحمد بن فضيل وطبقتهم ضعيفة.

- أقوال النقاد في الراوي:

وثقه أيوب السَّخْتِياني[4] وابن سعد[5] وأبو إسحاق الفَزَاري[6] والعجلي[7] وأبو داود[8]

---

(1) انظر: تهذيب التهذيب، لابن حجر (234/2).

(2) عطاء بن السَّائب، أبو محمد ويقال أبو السائب الثقفي الكوفي، من الخامسة، مات سنة ست وثلاثين ومائة، خ 4. انظر: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 391).

(3) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (3 /84).

(4) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (6 /333).

(5) الطبقات الكبرى، لابن سعد (6 /328).

(6) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي (5 /362)، وعند ابن أبي حاتم قال أبو إسحاق: من البقايا. انظر: الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (6 /333).

(7) معرفة الثقات، للعجلي (2 /135).

(8) عون المعبود شرح سنن أبي داود، للعظيم آبادي (1 /291).

والمنذري[1] والهيثمي[2]، وذكره ابن حبان[3] في الثقات.

وقال الساجي[4]: ثقة صدوق لم يتكلم الناس في حديثه القديم.

وقال النسائي[5]: ثقة، وقَيَّده في حديثه القديم، وقال الطبراني[6]: ثقة اختلط في آخر عمره.

وقال الذهبي[7]: ثقة فيه لين، وقال في موضع[8]: حسن الحديث، وقال في موضع آخر[9]: صدوقٌ تَغَيَّرَ.

وقال العجلي مرة[10]: جائز الحديث، وقال المنذري في موضع آخر[11]: فيه مقال.

واختلف فيه قول ابن معين ففي حين وثقه في موضع[12]، فقد ضَعَّفه في موضع آخر[13]، وفي موضع غيره[14]: لا يُحْتَجُّ بحديثه، وسئل عن يزيد بن أبي زياد فقال: ضعيف الحديث، فقيل: أَيُّما أحب إليك هو أو عطاء بن السائب؟ فقال[15]: ما أقربهما.

ووثقه أحمد بن حنبل بتكرير لفظ التوثيق، وزاد[16]: رجل صالح، وقال في موضع آخر قال[17]: ثَبْت، وفي موضع آخر قَيَّد صلاحه بمن سمع منه قديمًا، فقال[18]: صالحٌ من سمع منه قديمًا، وقد تَغَيَّر فإنَّه ليس بذاك؛ إنَّه ليرفع إلى ابن عباس، وسئل عن ثُوَيْر بن أبي

(1) الترغيب والترهيب، للمنذري (2/ 291).
(2) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، للهيثمي (65/1).
(3) الثقات، لابن حبان (7/ 251).
(4) تهذيب التهذيب، لابن حجر (3/ 105).
(5) تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للمزي (20/ 92).
(6) من اسمه عطاء من رواة الحديث، للطبراني (ص: 27).
(7) الكاشف، للذهبي (2/ 22).
(8) المغني في الضعفاء، للذهبي (614/1).
(9) ذكر من تكلم فيه وهو موثق، للذهبي (ص376).
(10) معرفة الثقات، للعجلي (2/ 135).
(11) عون المعبود شرح سنن أبي داود، للعظيم آبادي (4/ 267).
(12) تاريخ ابن معين، رواية الدارمي (ص93).
(13) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي (5/ 362).
(14) تاريخ ابن معين، رواية الدوري (4/ 59).
(15) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي (5/ 362).
(16) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (6/ 334).
(17) العلل ومعرفة الرجال، لأحمد رواية المروذي وغيره (ص: 51).
(18) العلل ومعرفة الرجال، لأحمد رواية ابنه عبد الله (414/1).

فاختة، وليث ابن أبي سُلَيْم، ويزيد بن أبي زياد، فقال: ما أقرب بعضهم من بعض، قيل له: عطاء ابن السائب فقال[1]: مَنْ سمع منه قديمًا، وعلى هذا تبعه البخاري فقال[2]: أحاديثه القديمة صحيحة.

وقال إسماعيل بن عُلَيَّة سألت عنه شعبة فقال: إذا حَدَّثَكَ عن رجلٍ واحدٍ فهو ثقة، وإذا جمع فقال[3]: زاذان[4]، وميسرة[5]، وأبو البَخْتَرِيُّ[6] فاتَّقِهِ، كان الشيخ قد تَغَيَّر، وقال شعبة في موضع[7]: كان نَسِيًّا، وجعله في موضع آخر من الثلاثة الذين في القلب منهم هاجس [8] .

وقال أبو حاتم الرازي[9]: كان عطاء محله الصدق قديمًا قبل أن يختلط، صالحٌ مستقيمُ الحديث، ثم بأخرة تَغَيَّرَ حفظه، في حديثه تخاليطٌ كثيرةٌ.

وقال ابن حجر[10]: صدوقٌ اختلط، وقال في موضع آخر[11]: من مشاهير الرواة الثقات إلا أنَّه اختلط فَضَعَّفُوه بسبب ذلك، وقال ابن عدي[12]: وقد اختلط في آخر عمره، فمن سمع منه قديمًا مثل الثوري وشعبة فحديثه مستقيم، ومن سمع منه بعد الاختلاط فأحاديثه فيها بعض النُّكرة.

وقال عثمان بن أبى شيبة[13]: سألت جريرًا –يعني بن عبد الحميد– عن ليث –بن أبي سُلِيم، وعطاء بن السائب، ويزيد بن أبي زياد، فقال: كان يزيد أحسنهم استقامة في الحديث، ثم عطاء.

---

(1) العلل ومعرفة الرجال، لأحمد رواية ابنه عبد الله (3 /50).

(2) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي (5 /362).

(3) الطبقات الكبرى، لابن سعد (8 /457).

(4) هو أبو عمر الكِنْدِيُّ البَزَّاز، ويكنى أبا عبد الله أيضًا، صدوق يرسل، وفيه شيعية. انظر: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 213).

(5) هو ميسرة بن يعقوب، أبو جميلة الطُهَوِيُّ الكوفي، مقبول. انظر: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 555).

(6) هو سعيد بن فيروز بن أبي عمران الطَّائي مولاهم الكوفي، ثقة ثبت، فيه تشيع قليل، كثير الإرسال. انظر: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 240).

(7) سؤالات الآجري أبا داود السجستاني (340/1).

(8) الضعفاء الكبير، للبخاري (3 /1094)، والهاجس هو الخاطر. انظر: مختار الصحاح، للزبيدي (ص: 324)، والمراد بهذه العبارة أنه يحمل عليهم.

(9) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (6 /334).

(10) تقريب التهذيب، لابن حجر (ص 391).

(11) فتح الباري، لابن حجر (425/1).

(12) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي (5 /361، 364).

(13) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (6 /333).

وقال إسماعيل بن عُلَيَّة[1]: هو أضعف عندي من ليث–بن أبي سُلَيْم–، والليث ضعيف، وفي موضع آخر[2]: لم أكتب عنه إلا لوحًا واحدًا فمحوتُ أحد الجانبين.

وقال الدارقطني[3]: تركوه، وعَلَّق ابن حجر على ذلك فقال[4]: كذا قال، ولعله أراد بالتَّرك ما يتعلق بحديثه في الاختلاط. وذكره العلائي في المختلطين[5].

ويبدو أن كل من تكلم في حديث عطاء إنما كان كلامه بسبب الاختلاط، قال يحيى القطان[6]: ما سمعت أحدًا من الناس يقول في عطاء شيئًا في حديثه القديم.

وممن ذكر اختلاطه: ابن سعد[7]، وابن معين[8]، وأحمد[9]، والعجلي[10]، والترمذي[11]، والنسائي[12]، والطحاوي[13]، والعقيلي[14]، والطبراني[15]، والدارقطني[16]، والحاكم[17]، ابن الصلاح[18]، والذهبي[19]، والهيثمي[20]، وابن حجر [21].

(1) الطبقات الكبرى، لابن سعد (6 /338).
(2) الطبقات الكبرى، لابن سعد (6 /338).
(3) سؤالات الحاكم للدارقطني (ص 262).
(4) تهذيب التهذيب، لابن حجر (3 /105).
(5) المختلطين، للعلائي (ص: 82)
(6) التاريخ الكبير، للبخاري (6 /465).
(7) الطبقات الكبرى، لابن سعد (328/6).
(8) تاريخ ابن معين، رواية الدوري (3 /309 – 328)، سؤالات ابن الجنيد لابن معين (ص 478).
(9) العلل ومعرفة الرجال، لأحمد رواية ابنه عبد الله (414/1).
(10) معرفة الثقات، للعجلي (2 /135).
(11) سنن الترمذي (5 /122).
(12) تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للمزي (20 /92).
(13) شرح مشكل الآثار، للطحاوي (293/6).
(14) الضعفاء الكبير، للبخاري (3 /1094).
(15) تهذيب التهذيب، لابن حجر (3 /105).
(16) سؤالات السلمي للدارقطني (ص366).
(17) تهذيب التهذيب، لابن حجر (3 /105).
(18) مقدمة ابن الصلاح، لابن الصلاح (ص392).
(19) انظر: الكاشف (2 /22)، ذكر من تكلم فيه وهو موثق (ص376)، المغني في الضعفاء (614/1)، ميزان الاعتدال، للذهبي (3 /70).
(20) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، الهيثمي (65/1).
(21) تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 391).



وقد توصل ابن حبان إلى خلاصة مفيدة فقال[1]: كان قد اختلط بأخرة، ولم يَفْحُشْ خطؤه حتى يستحق أن يُعْدَلَ به عن مسلك العدول بعد تقدم صحة ثباته في الروايات، وهذا يدل على أنَّ اختلاطه لم يكن فاحشًا.

وأما عن سماع حماد بن سلمة منه، فقد ذكر الدارقطني أن أيوب السَّخْتِيَاني وحماد بن سلمة سمعا من أيوب قبل اختلاطه وبعده[2]، ورجَّح ابن حجر أن سماع أيوب كان قبل اختلاطه، وأنَّ حماد بن سلمة سمع منه في المرتين[3]، وخالفه ابن معين فأكَّد سماع حماد بن سلمة من عطاء قبل اختلاطه[4]، وقد تابعه عبد العزيز بن أبي رواد.

- خلاصة القول فيه، والمقارنة بين حكم الإمام يعقوب الفسوي وأحكام غيره من النقاد:

الراوي ثقة مختلط، فمن سمع منه قبل اختلاطه فحديثه صحيح، ومن سمع منه بعد ذلك ففيه نظر، والله سبحانه وتعالى أعلم.

وافق أغلب النقاد الإمام يعقوب الفسوي على توثيقه، وتكلم فيه الإمام ابن معين ولعله بسبب الاختلاط. ونجد أن كلام الإمام يعقوب الفسوي في اختلاط الراوي كان موافقًا لما ذكره النقاد، حيث قال: "ما روى عنه سفيان وشعبة وحماد بن سلمة، وسماع هؤلاء سماع قديم، وكان عطاء تَغَيَّر بأَخَرَة فرواية جرير وابن فضيل وطبقتهم ضعيفة".

قال الإمام يحيى بن معين[5]: "إن جريرًا وابن فضيل وهؤلاء سمعوا من عطاء بن السائب بآخرة"، فقال رجل ليحيى: كان عطاء بن السائب قد خلط؟ قال: "نعم"، قال يحيى: "وحماد بن سلمة سمع من عطاء بن السائب قديمًا قبل الاختلاط".

الراوي الثاني: عَبْدُ العَزِيْزِ بنُ رُفَيْعٍ الأَسَدِيُّ[6]:

- قال يعقوب الفسوي[7]: عبد العزيز في عداد المكيِّين، وهو ثقة يقوم حديثه مقام الحُجَّةِ.

---

(1) الثقات، لابن حبان (7/ 251).

(2) انظر: سؤالات السلمي للدارقطني (ص366).

(3) انظر: تهذيب التهذيب، لابن حجر (105/3).

(4) انظر: سؤالات ابن الجنيد لابن معين (ص 478).

(5) انظر: سؤالات ابن الجنيد لابن معين (ص 478).

(6) عَبْدُ العَزِيْزِ بنُ رُفَيْعٍ الأَسَدِيُّ، أبو عبد الله المكي نزيل الكوفة، من الرابعة، مات سنة ثلاثين ومائة، وقد جاوز التسعين، ع. انظر: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 357).

(7) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (3/ 85).

وقال في موضع آخر[1]: عبد العزيز بن رفيع كوفي نزل مكة، وهو ثقة.

- أقوال النقاد في الراوي:

وثقه ابن معين[2] وأحمد بن حنبل[3] والعجلي[4] وأبو حاتم الرازي[5] والنسائي[6] وابن شاهين[7] والذهبي[8] وابن حجر[9]، وذكره ابن حبان في الثقات[10].

وقال يعقوب بن شيبة[11]: يقوم حديثه مقام الحُجَّةِ.

وقال أبو نعيم الأصبهاني[12]: يَجْمَعُ حَدِيثَهُ.

- خلاصة القول فيه، والمقارنة بين حكم الإمام يعقوب الفسوي وأحكام غيره من النقاد:

الراوي ثقة، والله سبحانه وتعالى أعلم.

وافق النقاد الإمام يعقوب الفسوي على توثيقه، وجاءت عبارته مطابقة لعبارة الإمام يعقوب ابن شيبة، فكأنه أخذها عنه.

---

(1) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (3 /241).

(2) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (381/5).

(3) العلل ومعرفة الرجال، لأحمد رواية ابنه عبد الله (485/2)، سؤالات أبي داود للإمام أحمد (ص: 301)، الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (381/5).

(4) معرفة الثقات، للعجلي (96/2).

(5) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (381/5).

(6) تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للمزي (135/18).

(7) تاريخ أسماء الثقات، لابن شاهين (ص: 161).

(8) تاريخ الإسلام (352/12)، سير أعلام النبلاء (525/5)، الكاشف، للذهبي (655/1).

(9) تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 357).

(10) الثقات، لابن حبان (123/5).

(11) تهذيب التهذيب، لابن حجر (338/6).

(12) حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، لأبي نعيم الأصفهاني (353/3).



15- الرُّوَاة الذين قال فيهم، "ثِقَةٌ مُسْتَقِيمُ الْحَدِيثِ":

الراوي: عَنْبَسَةُ بْنُ سَعِيدِ بْنِ ضُرَيسٍ الرازيُّ[1]:

- **قال يعقوب الفسوي**[2]: عنبسة بن سعيد كوفي ثقة مستقيم الحديث، وكان قاضيًا على الرَّي.

وقال في موضع آخر[3]: كوفي ثقة.

- **أقوال النقاد في الراوي:**

وثقه ابن معين[4] وأحمد بن حنبل[5] والعجلي[6] وأبو زرعة[7] وأبو حاتم[8] الرازيان وأبو داود[9] وابن القطان[10] والذهبي[11] وابن حجر[12].

وزاد أبو حاتم الرازي: لا بأس به، وكذا قال أحمد بن حنبل مرة[13].

وقال ابن معين مرة[14] والنسائي[15]: ليس به بأس.

وذكره ابن حبان في الثقات[16]، وقال: وكان ممن يخطئ.

---

(1) عنبسة بن سعيد بن الضُرَيس الأسدي، أبو بكر الكوفي، قاضي الري، من الثامنة، خت ت س. انظر: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 432).

(2) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (3/ 83).

(3) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (3/ 133).

(4) تاريخ ابن معين، رواية ابن محرز (112/1)، ورواية الدارمي (ص: 184)، ورواية الدوري (270/3).

(5) سؤالات أبي داود للإمام أحمد (ص: 358).

(6) معرفة الثقات، للعجلي (194/2).

(7) الضعفاء لأبي زرعة الرازي في أجوبته على أسئلة البرذعي (919/3).

(8) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (399/6).

(9) سؤالات الآجري للإمام أبي داود السجستاني (236/1).

(10) بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام، لابن القطان (406/3).

(11) المغني في الضعفاء (494/2)، ميزان الاعتدال، للذهبي (300/3).

(12) تقريب التهذيب لابن حجر (ص: 432).

(13) تهذيب التهذيب لابن حجر (155/8).

(14) سؤالات ابن الجنيد (ص: 387).

(15) تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للمزي (407/22).

(16) الثقات، لابن حبان (289/7).

- **خلاصة القول فيه، والمقارنة بين حكم الإمام يعقوب الفسوي وأحكام غيره من النقاد:**

الراوي ثقة، والله سبحانه وتعالى أعلم.

وافق النقاد الإمام يعقوب الفسوي على توثيقه مطلقًا، ووافقه بعضهم على تكرار صيغة التوثيق.

16- الرُّوَاة الذين قال فيهم، "ثِقَةٌ حَسَنُ الْحَدِيثِ":

الراوي الأول: شُرَحْبيلُ بنُ مُسْلِمٍ الشَّاميُّ [1]:

- **قال يعقوب الفسوي**[2]: حدثنا آدم[3] قال: حدثنا إسماعيل بن عَيَّاش قال: حدثني شُرَحْبيل بن مُسْلِمٍ، وهو من ثقات أهل الشام حسن الحديث.

- **أقوال النقاد في الراوي:**

وثقه ابن معين[4] وابن نمير[5] والعجلي[6].

وقال أحمد بن حنبل[7]: ما روى ابن عَيَّاش وهو إسماعيل عن شيخ أَوْثَقُ من شُرَحْبيل ابن مسلم، وقال مرة[8]: من ثقات الشَّاميين.

وذكره ابن حبان[9] وابن خلفون[10] في الثقات.

وقال ابن حجر[11]: صدوق فيه لين.

---

(1) شُرَحْبيلُ بنُ مُسْلِمِ بن حامد الخولاني الشامي، من الثالثة، د ت ق. انظر: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 576).

(2) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (2/ 456).

(3) هو آدم بن أبي إياس عبد الرحمن العسقلاني، أبو الحسن، ثقة عابد، من التاسعة مات سنة إحدى وعشرين ومائة. انظر: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 265).

(4) تاريخ ابن معين، رواية الدوري (428/4).

(5) إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (232/6).

(6) معرفة الثقات، للعجلي (451/1).

(7) سؤالات أبي داود للإمام أحمد (ص: 262).

(8) تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للمزي (431/12).

(9) الثقات، لابن حبان (363/4).

(10) إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (232/6).

(11) تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 265).

وقال ابن معين في موضع آخر[1]: ضعيف.

- **خلاصة القول فيه، والمقارنة بين حكم الإمام يعقوب الفسوي وأحكام غيره من النقاد:**

الراوي ثقة، والله سبحانه وتعالى أعلم.

وافق أغلب النقاد الإمام يعقوب الفسوي على توثيقه، وضَعَّفه الإمام ابن معين -في أحد أقواله-.

الراوي الثاني: عَبْدُ الْحَمِيدِ بنُ جَعْفَرٍ الأَنصَارِيُّ[2]:

- **قال يعقوب الفسوي**[3]: حدثنا أبو عاصم[4] عن عبد الحميد بن جعفر مدني أنصاري ثقة، وإن تكلَّم فيه سفيان[5] فهو ثقة حسن الحديث.

- **أقوال النقاد في الراوي:**

قال أحمد بن حنبل[6]: ثقة ثقة، وقال ابن معين[7] وأحمد بن حنبل مرة[8]: ثقة ليس به بأس، وقال الساجي[9]: ثقة صدوق.

ووثقه ابن سعد[10] وابن معين[11] وابن المديني[12] وابن نمير[13] والذهبي[14]، وزاد ابن سعد: كثير الحديث.

---

(1) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (340/4).

(2) عبد الحميد بن جعفر بن عبد الله بن الحكم بن رافع الأنصاري، من السادسة، مات سنة ثلاث وخمسين ومائة، ع. انظر: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 333).

(3) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (2 /458).

(4) هو الضحاك بن مخلد بن الضحاك بن مسلم الشيباني، أبو عاصم النبيل البصري، ثقة ثبت، من التاسعة، مات سنة اثنتي عشرة ومائتين. انظر: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 280).

(5) هو الثوري.

(6) العلل ومعرفة الرجال، لأحمد رواية ابنه عبد الله (153/3).

(7) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (10/6).

(8) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (10/6).

(9) تهذيب التهذيب، لابن حجر (112/6).

(10) الطبقات الكبرى، لابن سعد (5 /450).

(11) تاريخ ابن معين، رواية ابن محرز (97/1)، ورواية الدارمي (ص: 96).

(12) سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني (ص: 100).

(13) تهذيب التهذيب، لابن حجر (112/6).

(14) الكاشف، للذهبي (614/1).

وذكره ابن حبان[1] وابن شاهين[2] في الثقات، وقال ابن حبان: ربما أخطأ.

وقال ابن معين[3] وأحمد بن حنبل مرة[4] والنسائي[5]: ليس به بأس.

وزاد ابن معين: كان قدريًّا يرى رأي أهل القدر، وقال في موضع آخر[6]: ليس بحديثه بأس، هو صالح، وقال ابن عدي[7]: أرجو أنه لا بأس به، وهو ممن يكتب حديثه.

وقال أبو حاتم الرازي[8]: محله الصدق، وقال الذهبي في موضع آخر[9] وابن حجر[10]: صدوق، وزاد ابن حجر: رمي بالقدر، وربما وهم.

وضعفه سفيان الثوري، قال أحمد بن حنبل[11]: سمعت يحيى –القطان– يقول: كان سفيان –الثوري– يُضَعِّف عبد الحميد بن جعفر، وما لعبد الحميد ما أقرب حديثه ليس به بأس.

وقال يحيى بن سعيد القطان [12]: كان سفيان الثوري يَحْمِلُ على عبد الحميد بن جعفر، ولا أدري ما كان شأنه وشأنه.

وورد أيضًا تضعيف يحيى القطان له، حيث قال ابن معين[13]: كان يحيى القطان يُضَعِّف عبد الحميد بن جعفر، فقيل له: قد روى عنه يحيى بن سعيد، قال: روى عنه ويضعفه، قال ابن معين: وقد كان يحيى بن سعيد يروي عن قومٍ وما كانوا يساوون عنده شيئًا.

وقال النسائي في موضع آخر[14]: ليس بالقوي.

---

(1) الثقات، لابن حبان (122/7).
(2) تاريخ أسماء الثقات، لابن شاهين (ص: 159).
(3) تاريخ ابن معين، رواية الدوري (165/3)، سؤالات ابن الجنيد (ص: 308).
(4) العلل ومعرفة الرجال، لأحمد رواية ابنه عبد الله (489/2)، سؤالات أبي داود للإمام أحمد (ص: 220).
(5) تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للمزي (418/16).
(6) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (10/6).
(7) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي (7 /5).
(8) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (10/6).
(9) المغني في الضعفاء (368/1)، من تكلم فيه وهو موثق، للذهبي (ص: 116).
(10) تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 333).
(11) العلل ومعرفة الرجال، لأحمد رواية ابنه عبد الله (153/3)، المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (427/1).
(12) الطبقات الكبرى، لابن سعد (5 /450).
(13) تاريخ ابن معين، رواية الدوري (4 /197).
(14) الضعفاء والمتروكون، للنسائي (1 /72).

- **خلاصة القول فيه، والمقارنة بين حكم الإمام يعقوب الفسوي وأحكام غيره من النقاد:**

الراوي ثقة قَدَري، والله سبحانه وتعالى أعلم.

وافق أغلب النقاد الإمام يعقوب الفسوي على توثيقه، إلا أن الإمام سفيان الثوري حمل عليه، واستغرب الإمام يحيى القطان ذلك منه.

وكلام الإمام يعقوب الفسوي فيه دقيق؛ حيث وثقه مع إشارته لانتقاد الإمام الثوري له.

الراوي الثالث: هِلَالُ بنُ أَبِي مَيْمُونَة المَدَنِيُّ[1]:

- **قال يعقوب الفسوي**[2]: هلال ثقة حسن الحديث يروي عن عطاء بن يسار[3] أَحَادِيثَ حِسَانًا، وحديثه يقام مقام الحُجَّةِ.

- **أقوال النقاد في الراوي:**

وثقه مسلمة بن قاسم[4] والدارقطني[5] والذهبي[6] وابن حجر[7]، وزاد الدارقطني: مُحْتَج به، وذكره ابن حبان في الثقات[8].

وقال النسائي[9]: ليس به بأس.

وقال أبو حاتم الرازي[10]: شيخ يكتب حديثه.

---

(1) هلال بن علي بن أسامة، ويقال: ابن أبي ميمونة، العامري المدني، من الخامسة، مات سنة خمسة وعشرين ومائة، ع. انظر: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 576).

(2) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (2 /466).

(3) هو عطاء بن يسار الهلالي، أبو محمد المدني، ثقة فاضل صاحب مواعظ وعبادة، من صغار الثانية، مات سنة أربع وتسعين. انظر: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 392).

(4) إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (178/12).

(5) سؤالات الحاكم لأبي الحسن الدارقطني (ص: 19).

(6) تاريخ الإسلام (472/12)، ميزان الاعتدال، للذهبي (311/4).

(7) تقريب التهذيب، لابن حجر (1 /576).

(8) الثقات، لابن حبان (505/5).

(9) تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للمزي (344/30).

(10) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (76/9).



- **خلاصة القول فيه، والمقارنة بين حكم الإمام يعقوب الفسوي وأحكام غيره من النقاد:**

الراوي ثقة، والله سبحانه وتعالى أعلم.

وافق النقاد الإمام يعقوب الفسوي على توثيقه.

17- الرُّوَاة الذين قال فيهم، "ثِقَةٌ":

الراوي الأول: إِسْمَاعِيلُ بْنُ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي الْمُهَاجِرِ الدِّمَشْقِيُّ[1]:

- **قال يعقوب الفسوي**[2]: إسماعيل بن عبيد الله بن أبي المهاجر مَخْزُومِي شامي ثقة.

- **أقوال النقاد في الراوي:**

قال سعيد بن عبد العزيز[3]: ثقة صدوق. ووثقه أحمد بن حنبل[4] والعجلي[5] ومعاوية بن صالح[6] والدارقطني[7] وابن خلفون[8] والذهبي[9] وابن حجر[10]، وزاد ابن خلفون: صالحًا فاضلًا، وذكره ابن حبان في الثقات[11].

وقال الأوزاعي[12]: كان مأمونًا على ما حَدَّث، وقال المفضل بن غسان الغلابي[13]: ممن يُرضى به في الحديث.

- **خلاصة القول فيه، والمقارنة بين حكم الإمام يعقوب الفسوي وأحكام غيره من النقاد:**

الراوي ثقة، والله سبحانه وتعالى أعلم.

وافق النقاد الإمام يعقوب الفسوي على توثيقه بمثل الإمام يعقوب الفسوي، ووثقه بعضهم بتكرار صيغة التوثيق.

---

(1) إسماعيل بن عبيد الله بن أبي المهاجر، المخزومي مولاهم الدمشقي، أبو عبد الحميد، من الرابعة، مات سنة إحدى وثلاثين ومائة، وله سبعون سنة، خ م د س ق. انظر: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 109).

(2) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (2 /614).

(3) تاريخ دمشق، لابن عساكر (433/8).

(4) التعديل والتجريح، لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح، لأبي الوليد الباجي (370/1).

(5) معرفة الثقات، للعجلي (226/1).

(6) تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للمزي (147/3).

(7) الضعفاء والمتروكون للدارقطني (161/2).

(8) إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (192/2).

(9) سير أعلام النبلاء، للذهبي (514/5).

(10) تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 109).

(11) الثقات، لابن حبان (40/6).

(12) التعديل والتجريح، لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح، لأبي الوليد الباجي (370/1).

(13) تاريخ دمشق، لابن عساكر (433/8).



الراوي الثاني: الأَخْضَرُ بْنُ عَجْلَانَ البَصريُّ[1]:

- **قال يعقوب الفسوي[2]:** أَخْضَرُ بْنُ عَجْلَانَ ثقة.

- **أقوال النقاد في الراوي:**

وثقه البخاري[3] وابن معين[4] والنسائي[5].

وذكره ابن حبان[6] وابن شاهين[7] في الثقات.

وقال ابن معين في موضع[8]: صالح، وقال في موضع آخر[9]: ليس به بأس، وكذا قال أبو داود[10]، وقال أحمد بن حنبل[11]: ما أرى بِهِ بأس، وقال الذهبي[12] وابن حجر[13]: صدوق، وقال أبو حاتم الرازي[14]: يكتب حديثه.

وضعفه الأزدي[15].

- **خلاصة القول فيه، والمقارنة بين حكم الإمام يعقوب الفسوي وأحكام غيره من النقاد:**

الراوي ثقة، والله سبحانه وتعالى أعلم.

وافق بعض النقاد الإمام يعقوب الفسوي على توثيقه مطلقًا، ونزل بعضهم به إلى مرتبة التوثيق المتوسط، وقد تكَلَّم فيه الإمام الأزدِي، ولكنه لم يذكر السبب.

---

(1) الأخضر بن عجلان الشيباني البصري، من الرابعة، 4. انظر: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 97).
(2) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (2/ 126).
(3) العلل الكبير، للترمذي (ص: 179).
(4) تاريخ ابن معين، رواية الدوري (306/4).
(5) تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للمزي (295/2).
(6) الثقات، لابن حبان (89/6).
(7) تاريخ أسماء الثقات، لابن شاهين (ص: 40).
(8) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (341/2).
(9) تاريخ ابن معين، رواية الدوري (101/4).
(10) سؤالات الآجري للإمام أبي داود السجستاني (58/2).
(11) العلل ومعرفة الرجال، لأحمد رواية ابنه عبد الله (111/3).
(12) الكاشف، للذهبي (230/1).
(13) تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 97).
(14) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (341/2).
(15) ميزان الاعتدال، للذهبي (168/1)، إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (24/2).

الراوي الثالث: آدَمُ بْنُ عَلِيٍّ العِجليُّ[1]:

- **قال يعقوب الفسوي**[2]: حدثنا سفيان[3] عن آدم بن علي، روى عنه الأئمة من الكوفيين، وهو كوفي ثقة.

- **أقوال النقاد في الراوي:**

وثقه ابن معين[4] والذهبي[5]، وذكره ابن حبان في الثقات[6].

وقال أبو حاتم الرازي[7]: شيخ، وقال النسائي[8]: ليس به بأس، وقال ابن حجر[9]: صدوق.

- **خلاصة القول فيه، والمقارنة بين حكم الإمام يعقوب الفسوي وأحكام غيره من النقاد:**

الراوي ثقة، والله سبحانه وتعالى أعلم.

وافق بعض النقاد الإمام يعقوب الفسوي على توثيقه مطلقًا، وكانت أحكام بعضهم دون حكمه من التعديل المتوسط.

الراوي الرابع: أَسْلَمُ المِنْقَرِيُّ الْكُوفِيُّ[10]:

- **قال يعقوب الفسوي**[11]: حدثنا سفيان[12] عن أَسْلَمَ المِنْقَرِيِّ شريف ثقة.

---

(1) آدم بن علي العجلي الشيباني، من الثالثة، خ س. انظر: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 86).
(2) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (3/ 96).
(3) هو الثوري.
(4) تاريخ ابن معين، رواية الدارمي (ص: 66)، ورواية الدوري (447/3).
(5) الكاشف، للذهبي (230/1).
(6) الثقات، لابن حبان (51/4).
(7) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (267/2).
(8) تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للمزي (309/2).
(9) تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 86).
(10) أسلم المِنْقَرِيُّ، يكنى أبا سعيد، مات سنة اثنتين وأربعين ومائة، من السادسة، د. انظر: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 105).
(11) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (3/ 96).
(12) هو الثوري.



- **أقوال النقاد في الراوي:**

وثقه ابن معين[1] وابن نمير[2] وأحمد بن حنبل[3] والنسائي[4] والذهبي[5] وابن حجر[6].

وذكره ابن حبان[7] وابن شاهين[8] وابن خلفون[9] في الثقات.

وقال أبو حاتم الرازي[10]: صالح.

- **خلاصة القول فيه، والمقارنة بين حكم الإمام يعقوب الفسوي وأحكام غيره من النقاد:**

الراوي ثقة، والله سبحانه وتعالى أعلم.

وافق النقاد الإمام يعقوب الفسوي على توثيقه.

الراوي الخامس: الأَسْوَدُ بْنُ قَيْسٍ الْكُوفِيُّ[11]:

- **قال يعقوب الفسوي**[12]: الأسود بن قيس كوفي ثقة.

- **أقوال النقاد في الراوي:**

قال الذهبي[13]: مُجمَع على ثقته.

---

(1) العلل ومعرفة الرجال، لأحمد رواية ابنه عبد الله (21/3)، الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (308/2).

(2) تهذيب التهذيب، لابن حجر (267/1).

(3) العلل ومعرفة الرجال، لأحمد رواية ابنه عبد الله (283/3)، سؤالات أبي داود للإمام أحمد (ص: 303)، الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (308/2).

(4) تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للمزي (532/2).

(5) الكاشف، للذهبي (242/1).

(6) تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 105).

(7) الثقات، لابن حبان (74/6).

(8) تاريخ أسماء الثقات، لابن شاهين (ص: 41).

(9) إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (132/2).

(10) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (308/2).

(11) الأسود بن قيس العبدي، ويقال العجلي الكوفي، أبو قيس، من الرابعة، ع. انظر: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 111).

(12) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (2 /660).

(13) تاريخ الإسلام، للذهبي (65/13).

وثقه ابن معين[1] وأحمد بن حنبل[2] والعجلي[3] وأبو حاتم الرازي[4] والنسائي[5] وابن القطان[6] والذهبي[7] وابن حجر[8]، وزاد العجلي: حسن الحديث، وذكره ابن حبان في الثقات[9].

وقال شريك بن عبد الله النخعي[10]: أما والله إن كان لصدوق الحديث، عظيم الأمانة.

- **خلاصة القول فيه، والمقارنة بين حكم الإمام يعقوب الفسوي وأحكام غيره من النقاد:**

الراوي ثقة، والله سبحانه وتعالى أعلم.

وافق النقاد الإمام يعقوب الفسوي على توثيقه.

الراوي السادس: الْحَسَنُ بْنُ عُبَيد اللهِ النَّخَعِيُّ الكُوفيُّ[11]:

- **قال يعقوب الفسوي**[12]: حدثنا سفيان[13] عن الحسن بن عبيد الله وهو نخعي ثقة، من خيار أهل الكوفة.

- **أقوال النقاد في الراوي:**

وثقه يحيى القطان[14] وابن سعد[15] وابن معين[16] وأبو حاتم الرازي[17] والعجلي[18]

---

(1) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (292/2).
(2) سؤالات أبي داود للإمام أحمد (ص: 302).
(3) معرفة الثقات، للعجلي (228/1).
(4) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (292/2).
(5) تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للمزي (230/3).
(6) بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام، لابن القطان (196/4).
(7) الكاشف، للذهبي (251/1).
(8) تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 111).
(9) (9) الثقات، لابن حبان (32/4).
(10) تهذيب التهذيب، لابن حجر (341/1).
(11) الحسن بن عبيد الله بن عروة النخعي، أبو عروة الكوفي، من السادسة، مات سنة تسع وثلاثين ومائة، م 4. انظر: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 162).
(12) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (3 /92).
(13) هو الثوري.
(14) تهذيب التهذيب، لابن حجر (292/2).
(15) الطبقات الكبرى، لابن سعد (336/6).
(16) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (23/3).
(17) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (23/3).
(18) معرفة الثقات، للعجلي (296/1).



والنسائي[1] والذهبي[2] وابن حجر[3]، وزاد ابن معين: صالح، وزاد يحيى القطان: صدوق، وكذا قال الساجي[4]، وقال ابن معين[5] مرة وأحمد بن حنبل[6]: ليس به بأس.

وذكره ابن حبان[7] وابن شاهين[8] في الثقات.

وقال البخاري[9]: لم أخرج حديث الحسن بن عبيد الله لأن عامة حديثه مضطرب. وضعفه الدارقطني بالنسبة للأعمش[10]، فقال في "العلل" بعد أن ذكر حديثًا للحسن خالفه فيه الأعمش[11]: الحسن ليس بالقوي، ولا يقاس بالأعمش.

- **خلاصة القول فيه، والمقارنة بين حكم الإمام يعقوب الفسوي وأحكام غيره من النقاد:**

الراوي ثقة، والله سبحانه وتعالى أعلم.

وافق أغلب النقاد الإمام يعقوب الفسوي على توثيقه، وقد تَكَلَّم فيه الإمام البخاري، وضعفه الإمام الدارقطني بالنسبة للأعمش.

الراوي السابع: الْحَسَنُ بْنُ عُقْبَةَ الْمُرَادِيُّ الكُوفيُّ[12]:

- **قال يعقوب الفسوي**[13]: حدثنا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى[14] عن أَبِي كِبْرَانَ الْحَسَنِ بْنِ عُقْبَةَ الْمُرَادِيِّ، وهو ثقة.

---

(1) تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للمزي (201/6).

(2) الكاشف، للذهبي (327/1).

(3) تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 162).

(4) تهذيب التهذيب، لابن حجر (292/2).

(5) تاريخ ابن معين، رواية الدارمي (ص: 93).

(6) سؤالات أبي داود للإمام أحمد (ص: 302).

(7) الثقات، لابن حبان (160/6).

(8) تاريخ أسماء الثقات، لابن شاهين (ص: 60).

(9) تهذيب التهذيب، لابن حجر (292/2).

(10) هو سليمان بن مهران الأسدي الكاهلي، أبو محمد الكوفي الأعمش، ثقة حافظ عارف بالقراءات، لكنه يدلس، من الخامسة، مات سنة سبع وأربعين أو ثمان وكان مولده أول سنة إحدى وستين، ع. انظر: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 254).

(11) العلل الواردة في الأحاديث النبوية، للدارقطني (204/2).

(12) الحسن بن عقبة، أبو كِبْرَان المُراديُّ الكوفيُّ، مات سنة خمسون ومائة. انظر: تاريخ الإسلام، للذهبي (845/3).

(13) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (3 /83).

(14) هو عبيد الله بن موسى بن أبي المختار بن باذام العبسي الكوفي، أبو محمد، ثقة كان يتشيع، من التاسعة، مات سنة ثلاث عشرة ومائتين، ع. انظر: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 375).

- **أقوال النقاد في الراوي:**

وثقه ابن معين[1] وأحمد بن حنبل[2].

وذكره ابن حبان[3] وابن شاهين[4] في الثقات.

وقال أبو حاتم الرازي[5]: شيخ يكتب حديثه.

- **خلاصة القول فيه، والمقارنة بين حكم الإمام يعقوب الفسوي وأحكام غيره من النقاد:**

الراوي ثقة، والله سبحانه وتعالى أعلم.

وافق النقاد الإمام يعقوب الفسوي على توثيقه.

الراوي الثامن: الْحَكَمُ بْنُ عُتَيْبَةَ الْكُوفِيُّ[6]:

- **قال يعقوب الفسوي[7]:** الحَكَمُ بنُ عُتَيْبَةَ وهو مَوْلَى كِنْدَةَ ثِقَةٌ فَقِيهٌ.

- **أقوال النقاد في الراوي:**

قال ابن مهدي[8] والعجلي[9] والنسائي[10] وابن حجر[11]: ثقة ثبت.

وزاد ابن حجر: فقيه إلا أنه ربما دلس، وقال ابن سعد[12]: كان ثقةً ثقةً فقيهًا عَالِمًا عَالِيًا رَفِيعًا كَثِيرَ الحديث.

---

(1) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (29/3).

(2) سؤالات أبي داود للإمام أحمد (ص: 302).

(3) الثقات، لابن حبان (167/8).

(4) تاريخ أسماء الثقات، لابن شاهين (ص: 60).

(5) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (29/3).

(6) الحكم بن عُتَيْبَة، أبو محمد الكندي الكوفي، من الخامسة، مات سنة ثلاث عشرة ومائة أو بعدها وله نَيِّف وستون، ع. انظر: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 175).

(7) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (2 /656).

(8) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (139/1).

(9) معرفة الثقات، للعجلي (312/1).

(10) تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للمزي (119/7).

(11) تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 175).

(12) الطبقات الكبرى، لابن سعد (324/6).



ووثقه شعبة[1] وابن معين[2] وأبو حاتم الرازي[3] والحاكم[4] والذهبي[5]، وذكره ابن حبان في الثقات[6].

- **خلاصة القول فيه، والمقارنة بين حكم الإمام يعقوب الفسوي وأحكام غيره من النقاد:**

الراوي ثقة ثبت، والله سبحانه وتعالى أعلم.

وافق النقاد الإمام يعقوب الفسوي على توثيقه مطلقًا، وجاءت عبارات التوثيق عند بعضهم بأرفع من الإمام يعقوب الفسوي من التوثيق العالي.

الراوي التاسع: السَّائِبُ بْنُ مَالِكٍ، وَقِيلَ: ابْنُ يَزِيدَ أَوْ زَيْدٍ، الْكُوفِيُّ[7]:

- **قال يعقوب الفسوي[8]:** السَّائبِ بن يزيد ثقة.

- **أقوال النقاد في الراوي:**

وثقه ابن معين[9] والعجلي[10] والذهبي[11] وابن حجر[12].

وذكره ابن حبان[13] وابن خلفون[14] في الثقات.

---

(1) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (138/1).

(2) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (125/3).

(3) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (125/3).

(4) المستدرك على الصحيحين، للحاكم (170/1).

(5) الكاشف، للذهبي (345/1).

(6) الثقات، لابن حبان (144/4).

(7) السائب بن مالك أو ابن زيد أو ابن يزيد الكوفي، والد عطاء، من الثانية، بخ 4. انظر: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 228).

(8) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (2/ 614).

(9) تاريخ ابن معين، رواية الدارمي (ص: 115).

(10) معرفة الثقات، للعجلي (385/1).

(11) الكاشف (425/1)، ميزان الاعتدال، للذهبي (114/2).

(12) تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 228).

(13) الثقات، لابن حبان (326/4).

(14) إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (205/5).



- **خلاصة القول فيه، والمقارنة بين حكم الإمام يعقوب الفسوي وأحكام غيره من النقاد:**

الراوي ثقة، والله سبحانه وتعالى أعلم.

وافق النقاد الإمام يعقوب الفسوي على توثيقه.

الراوي العاشر: عَبْدُ الْوَاحِدِ بنُ وَاصِل البصريُّ[1]:

- **قال يعقوب الفسوي**[2]: أَبُو عُبَيْدَةَ الْحَدَّادُ عَبْدُ الْوَاحِدِ بن واصل ثقة.

- **أقوال النقاد في الراوي:**

وثقه ابن معين[3] والعجلي[4] ويعقوب بن شيبة[5] وأبو داود[6] والدارقطني[7] والخطيب البغدادي[8] والذهبي[9] وابن حجر[10]، وزاد يعقوب بن شيبة: صالح الحديث، وزاد ابن حجر: تكلم فيه الأزدي بغير حجة. وذكره ابن حبان[11] وابن شاهين[12] في الثقات.

وقال ابن معين مرة[13]: كان من المتثبتين، ما أعلم أنا أخذنا عليه خطأ البتة، جيد القراءة لكتابه. وقال أحمد بن حنبل[14]: لم يكن صاحب حفظ، وكان كتابه صحيحًا.

---

(1) عبد الواحد بن واصل السدوسي مولاهم، أبو عبيدة الحداد البصري، نزيل بغداد، من التاسعة، مات سنة تسعين ومائة، خ د ت س. انظر: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 367).

(2) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (3 /123).

(3) تاريخ ابن معين، رواية الدوري (79/4).

(4) معرفة الثقات، للعجلي (415/2).

(5) تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي (5/11).

(6) سؤالات الآجري أبا داود السجستاني (51/2).

(7) تهذيب التهذيب، لابن حجر (440/6).

(8) تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي (4/11).

(9) الكاشف، للذهبي (673/1).

(10) تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 367).

(11) الثقات، لابن حبان (426/8).

(12) تاريخ أسماء الثقات، لابن شاهين (ص: 161).

(13) تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي (4/11).

(14) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (24/6)، تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي (5/11).

وقال في موضع آخر[1]: أخشى أن يكون ضعيفًا، وضعفه الأزدي[2].

- خلاصة القول فيه، والمقارنة بين حكم الإمام يعقوب الفسوي وأحكام غيره من النقاد:

الراوي ثقة، والله سبحانه وتعالى أعلم.

وافق أغلب النقاد الإمام يعقوب الفسوي في توثيقه، وتكلم فيه الإمام الأزدي بغير حجة كما **قال الإمام ابن حجر.**

الراوي الحادي عشر: الْعَلاءُ بْنُ خَالِدٍ الأَسَدِيُّ الْكَاهِلِيُّ الكُوفِيُّ[3]:

- **قال يعقوب الفسوي**[4]: حدثني محمد بن كثير[5] قال: حدثنا سفيان[6] عن العلاء بن خالد الأسدي، كوفي ثقة.

- أقوال النقاد في الراوي:

وثقه العجلي[7] والذهبي[8]، وقال أبو داود[9]: أرجو أن يكون ثقة.

وذكره ابن حبان في الثقات[10].

وقال أبو حاتم الرازي[11] والذهبي مرة[12] وابن حجر[13]: صدوق، وزاد أبو حاتم الرازي: لا بأس به، وقال ابن معين[14]: ليس به بأس.

---

(1) ميزان الاعتدال، للذهبي (677/2)، تهذيب التهذيب، لابن حجر (440/6).

(2) المغني في الضعفاء، للذهبي (411/2).

(3) العلاء بن خالد الأسدي الكاهلي، من السادسة، م ت. انظر: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 434).

(4) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (3 /114).

(5) هو محمد بن كثير العبدي البصري، ثقة، من كبار العاشرة، مات سنة ثلاث وعشرين ومائتين وله تسعون سنة، ع. انظر: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 504).

(6) هو الثوري.

(7) معرفة الثقات، للعجلي (149/2).

(8) المغني في الضعفاء (439/2)، ميزان الاعتدال، للذهبي (98/3).

(9) سؤالات الآجري أبا داود السجستاني (303/1).

(10) الثقات، لابن حبان (264/7).

(11) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (355/6).

(12) الكاشف، للذهبي (103/2).

(13) تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 504).

(14) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (355/6).



وقال يحيى القطان[1]: تركت العلاء، ثم كتبت عن سفيان –الثوري– عنه.

وقال العقيلي[2]: يضطرب في حديثه.

- **خلاصة القول فيه، والمقارنة بين حكم الإمام يعقوب الفسوي وأحكام غيره من النقاد:**

الراوي صدوق، والله سبحانه وتعالى أعلم.

وافق أغلب النقاد الإمام يعقوب الفسوي على توثيقه، وتكَلَّم فيه الإمام يحيى القطان والإمام العقيلي، ولكن دون ذكر السبب.

الراوي الثاني عشر: الْعَلَاءُ بْنُ صَالِحٍ الكُوفِيُّ[3]:

- **قال يعقوب الفسوي**[4]: حدثنا عبيد الله بن موسى[5] قال: أخبرنا العلاء بن صالح كوفي ثقة.

- **أقوال النقاد في الراوي:**

وثقه ابن معين[6] وابن نمير[7] والعجلي[8] وأبو داود[9] وابن شاهين[10] والذهبي[11].

وذكره ابن حبان في الثقات[12].

---

(1) التاريخ الكبير (516/6)، الضعفاء الصغير، للبخاري (ص: 110).

(2) الضعفاء الكبير، للعقيلي (344/3).

(3) العلاء بن صالح التيمي الكوفي، من السابعة، د ت س. انظر: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 435).

(4) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (132/3).

(5) هو عبيد الله بن موسى بن أبي المختار بن باذام العبسي الكوفي، أبو محمد، ثقة كان يتشيع، من التاسعة، مات سنة ثلاث عشرة ومائتين، ع. انظر: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 375).

(6) تاريخ ابن معين، رواية الدوري (269/3).

(7) تهذيب التهذيب، لابن حجر (184/8).

(8) معرفة الثقات، للعجلي (149/2).

(9) تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للمزي (512/22).

(10) تاريخ أسماء الثقات، لابن شاهين (ص: 174).

(11) الكاشف، للذهبي (104/2).

(12) الثقات، لابن حبان (268/7).

وقال ابن معين مرة[1] وأبو زرعة[2] وأبو حاتم[3] الرازيان: لا بأس به، وقال يعقوب ابن شيبة[4]: مشهور. وقال ابن خزيمة[5]: شيخ.

وقال ابن حجر[6]: صدوق له أوهام.

وقال ابن المديني[7]: روى أحاديث مناكير.

- **خلاصة القول فيه، والمقارنة بين حكم الإمام يعقوب الفسوي وأحكام غيره من النقاد:**

الراوي ثقة، والله سبحانه وتعالى أعلم.

وافق أغلب النقاد الإمام يعقوب الفسوي على توثيقه، ولم يتكلَّم فيه سوى الإمام علي ابن المديني بقوله: "روى أحاديث مناكير"، وهذا لا يَضَرُّ في عدالته إلا إذا كثر.

الراوي الثالث عشر: الْعَلاءُ بْنُ عَبْدِ الْكَرِيمِ الْيَامِيُّ الْكُوفِيُّ[8]:

- **قال يعقوب الفسوي**[9]: حدثنا قَبِيصَةُ[10] قال: حدثنا سفيان عن العلاء بن عبد الكريم اليامي، وهو ثقة، وقد سمع أبو نُعَيْم[11] من العلاء.

---

(1) تاريخ ابن معين، رواية الدارمي (ص: 137)، ورواية الدوري (17/4).

(2) الضعفاء لأبي زرعة الرازي في أجوبته على أسئلة البرذعي (920/3)، الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (357/6).

(3) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (357/6).

(4) تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للمزي (512/22).

(5) تهذيب التهذيب، لابن حجر (184/8).

(6) تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 375).

(7) تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للمزي (512/22).

(8) العلاء بن عبد الكريم اليامي، أبو عون الكوفي، من السادسة، مات سنة ثمان وأربعين ومائة، قد فق. انظر: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 435).

(9) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (3 /109).

(10) قبيصة بن عقبة بن محمد بن سفيان السُوائي، أبو عامر الكوفي، صدوق ربما خالف، من التاسعة، مات سنة خمس عشرة ومائتين، ع. انظر: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 435).

(11) هو الفضل بن دكين.



- **أقوال النقاد في الراوي:**

وثقه وكيع بن الجراح[1] وابن معين[2] وأحمد بن حنبل[3] والعجلي[4] وأبو حاتم الرازي[5] وابن حجر[6]، وذكره ابن حبان في الثقات[7].

وقال سفيان الثوري[8]: كان مرضيًّا، وقال أبو حاتم[9]: أثنى عليه أبو نُعَيْم.

وقال الدارقطني[10]: حافظ.

- **خلاصة القول فيه، والمقارنة بين حكم الإمام يعقوب الفسوي وأحكام غيره من النقاد:**

الراوي ثقة، والله سبحانه وتعالى أعلم.

وافق النقاد الإمام يعقوب الفسوي على توثيقه.

الراوي الرابع عشر: عَلِيُّ بْنُ صَالِحِ بْنِ صَالِحِ بْن حَيّ الكوفيُّ[11]:

- **قال يعقوب الفسوي**[12]: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى عن الْحَسَنِ[13] وَعَلِيٍّ ابني صالح، وهما ثقتان.

---

(1) التاريخ الكبير، للبخاري (515/6).

(2) تاريخ ابن معين، رواية الدارمي (ص: 142)، الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (358/6).

(3) العلل ومعرفة الرجال، لأحمد رواية ابنه عبد الله (395/1).

(4) معرفة الثقات، للعجلي (150/2).

(5) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (358/6).

(6) تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 435).

(7) الثقات، لابن حبان (264/7).

(8) التاريخ الكبير، للبخاري (515/6).

(9) تهذيب التهذيب، لابن حجر (188/8).

(10) العلل الواردة في الأحاديث النبوية، للدارقطني (42/4).

(11) علي بن صالح بن صالح بن حي الهمداني، أبو محمد الكوفي، أخو حسن، من السابعة، مات سنة إحدى وخمسين ومائة، م 4. انظر: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 402).

(12) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (3 /132).

(13) هو الحسن بن صالح بن صالح بن حي الهمداني الثوري، ثقة فقيه عابد، رمي بالتشيع، من السابعة، مات سنة تسع وستين ومائة، وكان مولده سنة مائة، بخ م 4. انظر: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 161).

- **أقوال النقاد في الراوي:**

وثقه ابن سعد[1] وابن معين[2] وأحمد بن حنبل[3] والعجلي[4] والنسائي[5] وابن حجر[6]، وزاد ابن سعد: قليل الحديث، وزاد ابن معين في موضع[7]: مأمون، وزاد ابن حجر: عابد.

وذكره ابن حبان[8] وابن شاهين[9] وابن خلفون[10] في الثقات.

وقال أحمد بن حنبل مرة[11]: صالح الحديث.

وضعفه ابن معين في موضع آخر[12].

- **خلاصة القول فيه، والمقارنة بين حكم الإمام يعقوب الفسوي وأحكام غيره من النقاد:**

الراوي ثقة عابد، والله سبحانه وتعالى أعلم.

وافق أغلب النقاد الإمام يعقوب الفسوي على توثيقه، وضعفه الإمام ابن معين –في أحد أقواله–.

الراوي الخامس عشر: المُخْتَارُ بْنُ فُلْفُلٍ الكُوفيُّ[13]:

- **قال يعقوب الفسوي**[14]: حدثنا سفيان[15] عن المختار بن فلفل، وهو ثقة كوفي.

---

(1) الطبقات الكبرى، لابن سعد (353/6).
(2) تاريخ ابن معين، رواية الدوري (268/3)، الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (190/6).
(3) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (190/6).
(4) معرفة الثقات، للعجلي (154/2).
(5) تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للمزي (466/20).
(6) تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 402).
(7) تهذيب التهذيب، لابن حجر (333/7).
(8) الثقات، لابن حبان (208/7).
(9) تاريخ أسماء الثقات، لابن شاهين (ص: 141).
(10) إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (334/9).
(11) العلل ومعرفة الرجال، لأحمد رواية المروذي وغيره (ص: 200).
(12) انظر: إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (334/9).
(13) المُختار بن فُلفُل، مولى عمرو بن حريث، من الخامسة، م د ت س. انظر: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 523).
(14) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (3 /151).
(15) هو الثوري.



- أقوال النقاد في الراوي:

وثقه ابن معين[1] وابن عمار[2] وأحمد بن حنبل[3] والعجلي[4] وأبو حاتم الرازي[5] والنسائي[6] والذهبي[7]، وذكره ابن حبان[8] وابن شاهين[9] في الثقات، وقال ابن حبان: يخطئ كثيرًا.

وقال أحمد بن حنبل مرة[10]: لا أعلم به بأسًا، لا أعلم إلا خيرًا، وقال أبو داود[11]: ليس به بأس، وقال أبو حاتم الرازي مرة[12]: شيخ كوفي.

وقال البزار[13]: صالح الحديث، وقد احتملوا حديثه.

وقال ابن حجر[14]: صدوق له أوهام.

وتكلم فيه السليماني فعَدّه في رواة المناكير عن أنس[15].

- خلاصة القول فيه، والمقارنة بين حكم الإمام يعقوب الفسوي وأحكام غيره من النقاد:

الراوي ثقة، والله سبحانه وتعالى أعلم.

وافق أغلب النقاد الإمام يعقوب الفسوي على توثيقه، وتكلم فيه السليماني فعده في رواة المناكير عن أنس.

---

(1) من كلام أبي زكريا يحيى بن معين في الرجال (ص: 35).

(2) تاريخ دمشق، لابن عساكر (141/57).

(3) سؤالات الاثرم لأحمد بن حنبل (ص: 52).

(4) معرفة الثقات، للعجلي (267/2).

(5) تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للمزي (320/27).

(6) تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للمزي (320/27).

(7) الكاشف، للذهبي (248/2).

(8) الثقات، لابن حبان (429/5).

(9) تاريخ أسماء الثقات، لابن شاهين (ص: 228).

(10) العلل ومعرفة الرجال، لأحمد رواية ابنه عبد الله (504/2).

(11) سؤالات الآجري أبا داود السجستاني (230/1).

(12) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (310/8).

(13) إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (106/11).

(14) تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 523).

(15) انظر: تهذيب التهذيب، لابن حجر (69/10).

الراوي السادس عشر: المطَّلِبُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَنْطَب المَخزوميُّ الْقُرَشِيُّ[1]:

- **قال يعقوب الفسوي**[2]: المطلب بن عبد الله بن حنطب المخزومي ثقة.

- **أقوال النقاد في الراوي:**

وثقه أبو زرعة الرازي[3] والدارقطني[4] وابن عبد البر[5]، وذكره ابن حبان في الثقات[6].

وقال ابن حجر[7]: صدوق كثير التدليس والإرسال.

وقال ابن سعد[8]: كثير الحديث، وليس يحتج بحديثه، لأنه يرسل عن النبي صلى الله عليه وسلم كثيرًا وليس له لقي.

- **خلاصة القول فيه، والمقارنة بين حكم الإمام يعقوب الفسوي وأحكام غيره من النقاد:**

الراوي ثقة، والله سبحانه وتعالى أعلم.

وافق أغلب النقاد الإمام يعقوب الفسوي على توثيقه، وضعفه الإمام ابن سعد بسبب إرساله.

الراوي السابع عشر: الْمُغِيرَةُ بْنُ النُّعْمَانِ الْكُوفِيُّ[9]:

- **قال يعقوب الفسوي**[10]: المغيرة بن النعمان كوفي ثقة.

---

(1) المطلب بن عبد الله بن المطلب بن حنطب بن الحارث المخزومي، من الرابعة، ر 4. انظر: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 534).

(2) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (472/2).

(3) الضعفاء لأبي زرعة الرازي في أجوبته على أسئلة البرذعي (940/3)، الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (359/8).

(4) سؤالات البرقاني، للدارقطني (ص: 44).

(5) الاستذكار، لابن عبد البر (561/8).

(6) الثقات، لابن حبان (450/5).

(7) تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 534).

(8) الطبقات الكبرى، لابن سعد (332/5).

(9) المغيرة بن النعمان النخعي الكوفي، من السادسة، خ م د ت س. انظر: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 543).

(10) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (3 /102).



- أقوال النقاد في الراوي:

وثقه ابن معين[1] والعجلي[2] وأبو حاتم الرازي[3] وأبو داود[4] والذهبي[5] وابن حجر[6].

وذكره ابن حبان[7] وابن شاهين[8] في الثقات.

وقال أبو حاتم الرازي مرة[9]: صالح.

- خلاصة القول فيه، والمقارنة بين حكم الإمام يعقوب الفسوي وأحكام غيره من النقاد:

الراوي ثقة، والله سبحانه وتعالى أعلم.

وافق النقاد الإمام يعقوب الفسوي على توثيقه.

الراوي الثامن عشر: الْمُفَضَّلُ بْنُ فَضَالَةَ بْنِ عُبَيْدٍ الْقِتْبَانِيُّ المِصريُّ[10]:

- قال يعقوب الفسوي[11]: حدثنا ابْنُ بُكَيْرٍ[12] قال: حدثنا الْمُفَضَّلُ بْنُ فَضَالَةَ بْنِ عُبَيْدٍ أَبُو مُعَاوِيَةَ الْحِمْيَرِيُّ ثُمَّ الْقِتْبَانِيُّ، وهو ثقة.

---

(1) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (231/8).

(2) معرفة الثقات، للعجلي (294/2).

(3) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (231/8).

(4) سؤالات الآجري لأبي داود السجستاني (166/1).

(5) الكاشف، للذهبي (288/2).

(6) تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 543).

(7) الثقات، لابن حبان (466/7).

(8) تاريخ أسماء الثقات، لابن شاهين (ص: 219).

(9) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (231/8).

(10) المفضل بن فضالة بن عبيد بن ثمامة القِتْباني المصري، أبو معاوية القاضي، من الثامنة، مات سنة إحدى وثمانين ومائة، ع. انظر: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 544).

(11) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (446/2).

(12) هو يحيى بن عبد الله بن بكير المخزومي مولاهم المصري، وقد ينسب إلى جده، ثقة في الليث، من كبار العاشرة، مات سنة إحدى وثلاثين ومائتين وله سبع وسبعون، خ م ق. انظر: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 592).

- **أقوال النقاد في الراوي:**

وثقه ابن معين[1] وابن يونس[2] والذهبي[3] والهيثمي[4] والبوصيري[5] وابن حجر[6]، وزاد الذهبي: إمام، وزاد مرة أخرى[7]: محتج به في الكتب...قد يغرب، وزاد ابن حجر: فاضل عابد أخطأ ابن سعد في تضعيفه.

وذكره ابن حبان[8] في الثقات. وقال أبو حاتم الرازي[9] وابن خراش[10]: صدوق. وقال أبو زرعة الرازي[11] والبزار[12]: لا بأس به. وقال ابن شاهين[13]: رجل صدق.

وقال ابن معين مرة[14] [15]: كان رجل سوء شاطر خبيث، لم يكن موضع أن يكتب عنه.

---

(1) تاريخ ابن معين، رواية الدارمي (ص: 204)، الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (317/8).

(2) تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للمزي (418/28).

(3) الكاشف، للذهبي (289/2).

(4) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، للهيثمي (28/3).

(5) مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه، للبوصيري (113/3).

(6) تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 544).

(7) الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم، للذهبي (ص: 168).

(8) الثقات، لابن حبان (184/9).

(9) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (317/8).

(10) تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للمزي (417/28).

(11) الضعفاء لأبي زرعة الرازي في أجوبته على أسئلة البرذعي(942/3)، الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (317/8).

(12) مسند البزار، للبزار (248/13).

(13) تاريخ أسماء الثقات، لابن شاهين (ص: 230).

(14) سؤالات ابن الجنيد لابن معين (ص: 398).

(15) قال الباحث: ويروى عن ابن معين أنه قال فيه : رجل صدق، كذا قال المزي في تهذيبه وهو في تاريخ ابن معين، رواية الدوري (439/4) ، لكن مغلطاي رد على المزي، وشنع، فقال في الإكمال (337/11) : وفي قول المزي عن عباس، عن يحيى: كان رجل صدق، وكان إذا جاءه رجل قد انكسرت يده أو رجله جبرها، وكان يصنع الأرجية، نظر؛ لأن الذي وصفه يحيى بهذا نسبه عباس بن محمد عن يحيى بن معين بصريًا، روى عنه يونس بن محمد وحجاج، فالمزي قد رد على صاحب «الكمال»، كذا ذكره في الرواة عن القاضي يونس بن محمد، وقال: إنما روى عن المفضل بن فضالة البصري، فكان ينبغي له أن ينظر في تاريخ عباس ابن محمد الكبير يجد ما أنكره قد وقع فيه، يزيد ذلك وضوحًا ذكر أبي العرب هذا في ترجمة المفضل بن فضالة البصري.

وذكره البلخي[1] وأبو العرب[2] في جملة الضعفاء، وزاد أبو العرب: وكان رجلًا صالحًا.

وقال ابن سعد[3]: منكر الحديث، وقال ابن الجارود[4]: ليس بذاك.

- **خلاصة القول فيه، والمقارنة بين حكم الإمام يعقوب الفسوي وأحكام غيره من النقاد:**

الراوي ثقة، قد يغرب، والله سبحانه وتعالى أعلم.

وافق أغلب النقاد الإمام يعقوب الفسوي في توثيق الراوي.

الراوي التاسع عشر: الْمِقْدَامُ بْنُ شُرَيْحِ بْنِ هَانِئٍ الْحَارِثِيُّ الْكُوفِيُّ[5]:

- **قال يعقوب الفسوي**[6]: حدثنا سفيان[7] عن المِقْدام بن شُرَيْح بن هَانئ بن يزيد، كوفي ثقة.

- **أقوال النقاد في الراوي:**

وثقه أحمد بن حنبل[8] وأبو حاتم الرازي[9] والنسائي[10] وابن حجر[11]، وزاد أبو حاتم الرازي: صالح الحديث، وذكره ابن حبان[12] وابن شاهين[13] في الثقات.

وقال الذهبي[14]: صدوق.

---

(1) إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (337/11).

(2) إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (337/11).

(3) الطبقات الكبرى، لابن سعد (524/9).

(4) الطبقات الكبرى، لابن سعد (524/9).

(5) المقدام بن شريح بن هانئ بن يزيد الحارثي الكوفي، من السادسة، بخ م 4. انظر: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 545).

(6) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (3 /95).

(7) هو الثوري.

(8) العلل ومعرفة الرجال، لأحمد رواية ابنه عبد الله (429/2)، سؤالات أبي داود للإمام أحمد (ص: 302).

(9) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (302/8).

(10) تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للمزي (457/28).

(11) تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 545).

(12) الثقات، لابن حبان (7 /504).

(13) تاريخ أسماء الثقات، لابن شاهين (ص: 235).

(14) الكاشف، للذهبي (290/2).

- **خلاصة القول فيه، والمقارنة بين حكم الإمام يعقوب الفسوي وأحكام غيره من النقاد:**

الراوي ثقة، والله سبحانه وتعالى أعلم.

وافق النقاد الإمام يعقوب الفسوي على توثيقه.

الراوي العشرون: الْوَلِيدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي مَالِكٍ الدِّمَشْقِيُّ[1]:

- **قال يعقوب الفسوي**[2]: الوليد بن أبي مالك شامي ثقة.

- **أقوال النقاد في الراوي:**

وثقه أحمد بن حنبل[3] والعجلي[4] وابن حجر[5]، وذكره ابن حبان في الثقات[6].

وقال ابن خراش[7] والدارقطني[8]: لابأس به، وقال المفضل بن الغلابي[9]: ليس بحديثه بأس، وقال الذهبي[10]: صالح.

وقال يعقوب بن شيبة[11]: في حديثه ضعف.

- **خلاصة القول فيه، والمقارنة بين حكم الإمام يعقوب الفسوي وأحكام غيره من النقاد:**

الراوي ثقة، والله سبحانه وتعالى أعلم.

وافق أغلب النقاد الإمام يعقوب الفسوي في توثيقه، وضعفه الإمام يعقوب بن شيبة من غير بيان السبب.

---

(1) الوليد بن عبد الرحمن بن أبي مالك الهمداني، أبو العباس الدمشقي، نزيل الكوفة، من الخامسة، مات سنة خمس وعشرين ومائة، ت س. انظر: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 582).

(2) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (454/2).

(3) تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للمزي (41/31).

(4) معرفة الثقات، للعجلي (343/2).

(5) تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 582).

(6) الثقات، لابن حبان (492/5).

(7) تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للمزي (41/31).

(8) تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للمزي (41/31).

(9) تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للمزي (41/31).

(10) الكاشف، للذهبي (352/2).

(11) تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للمزي (41/31).

18- الرُّوَاة الذين قال فيهم، "مِن ثِقَاتُ التَّابِعِينَ مِنْ أَهْلِ مِصْرَ":

الراوي الأول: إِيَّاسُ بْنُ عَامِرٍ الْغَافِقِيُّ[1] الْمِصْرِيُّ[2]:

- ذكره يعقوب الفسوي في ثقات المصريين[3].

- أقوال النقاد في الراوي:

ذكره ابن حبان في الثقات[4]، وقال في "صحيحه"[5]: من ثقات المصريين.

وقال العجلي[6]: لا بأس به، وقال السمعاني[7]: شيخ صالح.

وقال ابن حجر [8]: صدوق.

وقال الذهبي[9]: ليس بالمعروف.

- خلاصة القول فيه، والمقارنة بين حكم الإمام يعقوب الفسوي وأحكام غيره من النقاد:

الراوي صدوق، والله سبحانه وتعالى أعلم.

وافق أغلب النقاد الإمام يعقوب الفسوي على توثيقه، ولكن كانت أحكامهم دون حكمه، وتبع الإمام ابن حبان الإمام يعقوب الفسوي في الحكم على الراوي، وجهله الإمام الذهبي والعبرة بمن عرفه.

---

(1) الْغَافِقِيُّ: هذه النسبة إلى غافق بن العاص بن عمرو بن مازن بن الأزد بن الغوث، قاله خليفة بن خياط. وقال غيره: غافق بن الشاهد بن عك بن عدثان بن عبد الله بطن من الأزد. انظر: الأنساب، للسمعاني (6/10)، اللباب في تهذيب الأنساب، لابن الأثير الجزري (373/2).

(2) إياس بن عامر الغافقي المصري، من الثالثة، مات سنة أربع وسبعين ومائة، د ق. انظر: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 116).

(3) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (2 /502).

(4) الثقات، لابن حبان (33/4).

(5) صحيح ابن حبان (226/5).

(6) معرفة الثقات، للعجلي (239/1).

(7) الأنساب، للسمعاني (7/10).

(8) تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 116).

(9) المستدرك على الصحيحين، للحاكم (347/1).

الراوي الثاني: ثُمَامَةُ بْنُ شُفَيٍّ الْإِسْكَنْدَرَانِيُّ[1] الْمِصْرِيُّ[2]:

- ذكره يعقوب الفسوي في ثقات المصريين[3].

- أقوال النقاد في الراوي:

وثقه النسائي[4] والذهبي[5] وابن حجر[6]، وذكره ابن حبان[7] وابن خلفون[8] في الثقات.

- خلاصة القول فيه، والمقارنة بين حكم الإمام يعقوب الفسوي وأحكام غيره من النقاد:

الراوي ثقة، والله سبحانه وتعالى أعلم

وافق النقاد الإمام يعقوب الفسوي على توثيقه.

الراوي الثالث: سُلَيْمَانُ بْنُ زِيَادٍ الْحَضْرَمِيُّ[9] الْمِصْرِيُّ[10]:

- ذكره يعقوب الفسوي في ثقات المصريين[11].

- أقوال النقاد في الراوي:

وثقه ابن معين[12] وابن حجر[13].

---

(1) الإسكندراني: هذه النسبة الى الإسكندرية وهي بلدة على طرف بحر المغرب من آخر حد ديار مصر، بناها ذو القرنين الإسكندر وإليه نسب البلدة. انظر: الأنساب، للسمعاني (236/1).

(2) ثُمَامَةُ بْنُ شُفَيٍّ الْهَمْدَانِيُّ، أبو علي الأصبحي المصري، نزيل الإسكندرية، من الثالثة، قال ابن يونس: مات في خلافة هشام بن عبد الملك قبل العشرين ومائة ، م د س. انظر: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 134).

(3) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (2 /501).

(4) تهذيب التهذيب، لابن حجر (28/2).

(5) الكاشف، للذهبي (285/1).

(6) تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 134).

(7) الثقات، لابن حبان (97/4).

(8) إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (105/3).

(9) الحَضْرَمِيُّ: هذه النسبة إلى حضر موت وهي من بلاد اليمن من أقصاها. انظر: الأنساب، للسمعاني (180/4).

(10) سليمان بن زياد الحضرمي المصري، من الخامسة، مات سنة سبعة عشر ومائة، تم ق. انظر: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 251).

(11) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (2 /496).

(12) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (118/4).

(13) تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 251).

وقال الذهبي[1]: وُثِّق، وذكره ابن حبان في الثقات[2].

وقال أبو حاتم الرازي[3]: شيخ صحيح الحديث.

وقال النسائي[4]: ليس به بأس.

- **خلاصة القول فيه، والمقارنة بين حكم الإمام يعقوب الفسوي وأحكام غيره من النقاد:**

الراوي ثقة، والله سبحانه وتعالى أعلم.

وافق أغلب النقاد الإمام يعقوب الفسوي على توثيقه.

الراوي الرابع: سُلَيْمَانُ بْنُ عَمْرٍو الْعُتْوَارِيُّ[5] الْمِصْرِيُّ[6]:

- **ذكره يعقوب الفسوي في ثقات المصريين[7].**

- **أقوال النقاد في الراوي:**

وثقه يحيى بن بكير[8] وابن معين[9] وأحمد بن حنبل[10] والعجلي[11] والدارقطني[12] والحاكم[13] والسمعاني[14] وابن حجر[15].

---

(1) الكاشف، للذهبي (459/1).

(2) الثقات، لابن حبان (314/4).

(3) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (118/4).

(4) تهذيب التهذيب، لابن حجر (193/4).

(5) العُتْوَاريُّ: هذه النسبة إلى بطن من كنانة، وهو عتوارة بن عامر بن ليث بن بكر بن عبد مناة بن كنانة ابن خزيمة. انظر: اللباب في تهذيب الأنساب، لابن الأثير الجزري (322/2).

(6) سليمان بن عمرو بن عبد، أو عبيد الليثي العتواري، أبو الهيثم المصري، من الرابعة، بخ 4. انظر: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 253).

(7) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (2/ 493).

(8) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (436/2).

(9) تاريخ ابن معين، رواية الدوري (424/4)، الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (131/4).

(10) العلل ومعرفة الرجال، لأحمد رواية المروذي وغيره (ص: 109).

(11) معرفة الثقات، للعجلي (436/2).

(12) سؤالات البرقاني للدارقطني (ص: 34).

(13) المستدرك على الصحيحين، للحاكم (677/1).

(14) الأنساب، للسمعاني (232/9).

(15) تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 253).



وذكره ابن حبان[1] وابن شاهين[2] وابن خلفون[3] في الثقات،

وقال ابن حبان في موضع آخر[4]: من ثقات أهل فلسطين.

وقال ابن معين في موضع آخر[5]: صدوق.

- **خلاصة القول فيه، والمقارنة بين حكم الإمام يعقوب الفسوي وأحكام غيره من النقاد:**

الراوي ثقة، والله سبحانه وتعالى أعلم.

وافق النقاد الإمام يعقوب الفسوي على توثيقه.

الراوي الخامس: مُحَمَّدُ بْنُ هَدِيَّةَ الصَّدَفِيُّ[6] الْمِصْرِيُّ[7]:

- **ذكره يعقوب الفسوي في ثقات المصريين[8].**

- **أقوال النقاد في الراوي:**

وثقه العجلي[9]، وذكره ابن حبان في الثقات[10].

وقال ابن حجر[11]: مقبول.

وقال الذهبي[12]: لا يعرف.

---

(1) الثقات، لابن حبان (316/4).

(2) تاريخ أسماء الثقات، لان شاهين (ص: 99)

(3) إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (80/6)

(4) صحيح ابن حبان (7/5)

(5) إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (81/6)

(6) الصَّدَفِيُّ: هذه النسبة إلى الصِدف، وهي قبيلة من حِمْيَر نزلت مصر، وهو الصِدف بن سهل بن عمرو بن قيس بن معاوية بن جشم بن عبد شمس بن وائل بن الغوث بن جيدان بن قطن بن عريب بن زهير بن أيمن بن الهميسع بن حمير بن سبأ. انظر: الأنساب، للسمعاني (286/8-287).

(7) محمد بن هدية الصدفي، أبو يحيى المصري، من الثالثة، عخ. انظر: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 511).

(8) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (2 /528).

(9) معرفة الثقات، للعجلي (256/2).

(10) الثقات، لابن حبان (381/5).

(11) تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 511).

(12) المغني في الضعفاء (641/2)، ميزان الاعتدال، للذهبي (58/4).

- خلاصة القول فيه، والمقارنة بين حكم الإمام يعقوب الفسوي وأحكام غيره من النقاد:

الراوي ثقة، والله سبحانه وتعالى أعلم.

وافق النقاد الإمام يعقوب الفسوي على توثيقه، ولا يضره عدم معرفة الإمام الذهبي به؛ لأن مع الإمام يعقوب الفسوي زيادة علم بحاله، ومن علم حجة على من لم يعلم.

19- الرُّوَاة الذين قال فيهم، "ثَبْتٌ":

الراوي الأول: إِبْرَاهِيمُ بْنُ هِشَامِ بْنِ يَحيَى الْغَسَّانِيُّ [1]:

- قال يعقوب الفسوي[2]: إبراهيم ثَبْتٌ.

- أقوال النقاد في الراوي:

وثقه الطبراني[3]، وذكره ابن حبان في الثقات[4].

وضعفه أبو الطاهر المقدسي[5]، وذكره ابن الجوزي في الضعفاء[6]، وقال الذهبي[7]: متروك.

وقال أبو زرعة[8] وأبو حاتم[9] الرازيان: كذاب.

وقال علي بن الحسين بن الجنيد[10]: صدق أبو حاتم، ينبغي أن لا يحدث عنه.

- خلاصة القول فيه، والمقارنة بين حكم الإمام يعقوب الفسوي وأحكام غيره من النقاد:

الراوي ضعيف، والله سبحانه وتعالى أعلم.

خالف أغلب النقاد الإمام يعقوب الفسوي والإمام الطبراني في توثيقهما للراوي.

---

(1) إبراهيم بن هشام بن يحيى بن يحيى، أبو إسحاق الغَسَّاني، مات سنة ثمان وثلاثين ومائتين. انظر: تاريخ دمشق، لابن عساكر (267/7).

(2) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (2/ 453).

(3) المغني في الضعفاء (29/1)، ميزان الاعتدال، للذهبي (73/1).

(4) الثقات، لابن حبان (79/8).

(5) لسان الميزان، لابن حجر (381/1).

(6) الضعفاء والمتروكون، لابن الجوزي (59/1).

(7) ميزان الاعتدال، للذهبي (378/4).

(8) الضعفاء لأبي زرعة الرازي في أجوبته على أسئلة البرذعي (794/3).

(9) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (143/2).

(10) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (143/2).

الراوي الثاني: عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْحَارِثِ الزُّبَيدِيُّ الكوفيُّ[1]:

- **قال يعقوب الفسوي**[2]: عبد الله بن الحارث ثَبْتٌ، وهو مُعَلِّمٌ.

- **أقوال النقاد في الراوي:**

قال ابن معين[3]: ثبت، ووثقه النسائي[4] والذهبي[5] وابن حجر[6].

وذكره ابن حبان في الثقات[7].

وقال ابن خلفون[8]: كان رجلًا صالحًا، وقال ابن معين[9] وأحمد بن حنبل[10]: كان مُعَلِّما.

- **خلاصة القول فيه، والمقارنة بين حكم الإمام يعقوب الفسوي وأحكام غيره من النقاد:**

الراوي ثقة، والله سبحانه وتعالى أعلم.

وافق النقاد الإمام يعقوب الفسوي على توثيقه، وجاءت عبارة الإمام ابن معين مطابقة لعبارة الإمام يعقوب الفسوي، ووافقه أيضًا الإمام ابن معين والإمام أحمد بن حنبل في عبارة أنه: "مُعَلِّم".

20- الرُّوَاة الذين قال فيهم، "حُجَّة":

الراوي الأول: حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ البَصريُّ[11]:

- **قال يعقوب الفسوي**[12]: حماد بن سلمة حُجَّة.

---

(1) عبد الله بن الحارث الزُّبَيدي الكوفي، المعروف بالمكتب، من الثالثة، بخ م 4. انظر: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 299).

(2) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (1/ 436).

(3) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (31/5).

(4) تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للمزي (402/14).

(5) الكاشف، للذهبي (544/1).

(6) تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 299).

(7) الثقات، لابن حبان (24/5).

(8) إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (297/7).

(9) تاريخ ابن معين، رواية الدوري (471/4).

(10) العلل ومعرفة الرجال، لأحمد رواية ابنه عبد الله (313/2).

(11) حماد بن سلمة بن دينار البصري، أبو سلمة، من كبار الثامنة، مات سنة سبع وستين ومائة، خت م 4. انظر: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 178).

(12) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (1/ 348).

وقال في موضع آخر[1]: حماد بن سلمة ثقة.

- **أقوال النقاد في الراوي:**

قال العجلي[2]: ثقة رجل صالح حسن الحديث، وقال الساجي[3]: كان حافظًا ثقةً مأمونًا.

وقال عفان بن مسلم الصفار[4]: أمير المؤمنين، وقال حجاج بن المنهال[5]: من أئمة الدين، وقال الأزدي[6]: إمام في الحديث وفي السنة، صدوق حجة، من ذكره بشيء وإنه يريد شينه، وهو مُبَرَأ منه، وقال ابن عدي[7]: من أَجِلَّة المسلمين، وهو مفتي البصرة ومحدثها ومقرئها وعابدها، وقد حدث عنه من الأئمة من هو أكبر سنًا منه، وقال الحاكم[8]: إمام.

وقال ابن القطان[9]: أحد الأثبات في الحديث.

ووثقه ابن معين[10] وأحمد بن حنبل[11] والنسائي[12].

وذكره ابن حبان[13] وابن خلفون[14] في الثقات.

وقال ابن حبان في موضع آخر[15]: من عباد أهل البصرة ومتقنيهم ممن لزم العبادة والعلم والورع ونصرة السنة والطبق على البدع.

---

(1) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (2/ 661).

(2) معرفة الثقات، للعجلي (319/1).

(3) تهذيب التهذيب، لابن حجر (15/3).

(4) إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (144/4).

(5) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي (39/3)، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للمزي (263/7).

(6) إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (144/4).

(7) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي (59/3).

(8) المستدرك على الصحيحين، للحاكم (105/1).

(9) بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام، لابن القطان (630/5).

(10) سؤالات ابن الجنيد (ص: 316)، الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (142/3).

(11) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (2/ 133).

(12) التعديل والتجريح، لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح، لأبي الوليد الباجي (523/2)، تهذيب التهذيب، لابن حجر (15/3).

(13) الثقات، لابن حبان (216/6).

(14) إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (144/4).

(15) مشاهير علماء الأمصار، لابن حبان (ص: 248).



وقال ابن سعد[1]: ثقة كثير الحديث، وربما حدث بالحديث المنكر، وقال البيهقي[2]: أحد أئمة المسلمين، إلا أنه لما طعن في السن ساء حفظه، وقال الذهبي[3]: الإمام أحد الأعلام، وهو ثقة صدوق يغلط. وقال ابن حجر[4]: ثقة عابد أثبت الناس في ثابت، وتغير حفظه بأخرة.

وقال ابن معين: رجل صدق[5]، وقال سفيان بن عيينة[6] وأحمد بن حنبل مرة[7]: صالح، وقال النسائي مرة[8]: ليس به بأس.

- **خلاصة القول فيه، والمقارنة بين حكم الإمام يعقوب الفسوي وأحكام غيره من النقاد:**

الراوي إمام ثقة، والله سبحانه وتعالى أعلم.

وافق النقاد الإمام يعقوب الفسوي على توثيقه.

الراوي الثاني: اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ الْمِصْرِيُّ[9]:

- **قال يعقوب الفسوي**[10]: الليث بن سعد حُجَّة.

- **أقوال النقاد في الراوي:**

قال ابن خزيمة[11]: عالم أهل مصر وفقيههم، أحد علماء أهل زمانه غير مدافع صاحب حفظ وإتقان، وقال الخليلي[12]: إمام وقته بلا مُدَافَعَة، وقال الذهبي[13]: أحد الأعلام والأئمة الأثبات، ثقة حُجَّة بلا نزاع.

---

(1) الطبقات الكبرى، لابن سعد (208/7).

(2) إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (145/4).

(3) الكاشف، للذهبي (349/1).

(4) تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 178).

(5) تاريخ ابن معين، رواية الدوري (312/4).

(6) إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (148/4).

(7) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (141/3).

(8) التعديل والتجريح، لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح، لأبي الوليد الباجي (523/2)، إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (145/4).

(9) الليث بن سعد بن عبد الرحمن الفهمي، أبو الحارث المصري، من السابعة، مات في شعبان سنة خمس وسبعين ومائة، ع. انظر: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 464).

(10) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (1 /348).

(11) السنن الكبرى، للبيهقي (17/4).

(12) الإرشاد في معرفة علماء الحديث، للخليلي (201/1).

(13) ميزان الاعتدال، للذهبي (423/3).

وقال أحمد بن حنبل[1] وابن حجر[2]: ثقة ثبت، وزاد: فقيه إمام مشهور.

وقال الدارقطني[3]: ثقة متقن.

وقال البيهقي[4]: إمام حافظ.

وقال أحمد بن صالح[5] وأحمد بن حنبل في موضع[6]: إمام.

ووثقه ابن سعد[7] وابن معين[8] وأحمد بن حنبل مرة[9] والعجلي[10] ويعقوب بن شيبة[11] والنسائي[12]، وزاد ابن سعد: كثير الحديث صحيحه، وكذا قال أحمد بن حنبل في موضع آخر[13].

وقال ابن معين مرة[14] وابن المديني[15] والذهبي[16]: ثبت.

وذكره ابن حبان[17] وابن شاهين[18] في الثقات،

وقال ابن حبان في موضع آخر[19]: كان أحد الأئمة في الدنيا فقهًا وورعًا وفضلًا وعلمًا ونجدةً وسخاءً.

---

(1) تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي (12/13)، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للمزي (261/24).

(2) تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 464).

(3) الإلزامات والتتبع، للدارقطني (ص: 355).

(4) السنن الكبرى، للبيهقي (17/4).

(5) تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي (13/13)، تاريخ دمشق، لابن عساكر (363/50).

(6) تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي (13/13)، تاريخ دمشق، لابن عساكر (363/50).

(7) الطبقات الكبرى، لابن سعد (358/7).

(8) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (179/7).

(9) تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للمزي (261/24).

(10) معرفة الثقات، للعجلي (230/2).

(11) تاريخ دمشق، لابن عساكر (364/50).

(12) تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي (14/13)، تاريخ دمشق، لابن عساكر (364/50).

(13) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (179/7).

(14) تاريخ دمشق، لابن عساكر (363/50).

(15) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (179/7)، تاريخ دمشق، لابن عساكر (363/50).

(16) الكاشف، للذهبي (151/2).

(17) الثقات، لابن حبان (360/7).

(18) تاريخ أسماء الثقات، لابن شاهين (ص: 196).

(19) مشاهير علماء الأمصار، لابن حبان (ص: 303).

وقال الفلاس[1] وأبو زرعة الرازي[2] والأزدي[3] وابن خراش[4]: صدوق، وزاد: صحيح الحديث.

- **خلاصة القول فيه، والمقارنة بين حكم الإمام يعقوب الفسوي وأحكام غيره من النقاد:**

الراوي ثقة ثبت إمام حجة، والله سبحانه وتعالى أعلم.

وافق النقاد الإمام يعقوب الفسوي على توثيقه، وجاءت أحكام بعضهم أعلى من حكمه من التوثيق الرفيع.

21- الرُّوَاة الذين قال فيهم، "مُتْقِنٌ":

الراوي الأول: أَحْمَدُ بنُ صَالِحٍ المِصْرِيُّ، المعروف بـ "ابن الطَّبَرِيّ"[5]:

- **قال يعقوب الفسوي**[6]: سمعت أحمد بن صالح أبا جعفر، وكان مِن خِيَارِ الْمُتْقِنِين.

وقال في موضع آخر: كتبتُ عن ألف شيخ وكسر، ما أحد منهم أتخذه عند الله حُجَّةً إلا أحمد بن حنبل[7] وأحمد بن صالح.

- **أقوال النقاد في الراوي:**

قال ابن نمير[8]: حدثنا أحمد بن صالح، وإذا جاوزتَ الفُراتَ فليس أحد مثلَهُ، وقال الذهبي[9]: الإمام الكبير، حافظ زمانه بالديار المصرية، وكان رأسا في هذا الشأن، قَلَّ أن ترى العيون مثله مع الثقة والبراعة.

(1) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (179/7).

(2) الضعفاء لأبي زرعة الرازي في أجوبته على أسئلة البرذعي (926/3)، الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (180/7).

(3) تهذيب التهذيب، لابن حجر (465/8).

(4) تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي (14/13)، تاريخ دمشق، لابن عساكر (364/50).

(5) أحمد بن صالح المصري، أبو جعفر ابن الطبري، من العاشرة، مات سنة ثمان وأربعين ومائتين وله ثمان وسبعون سنة، خ د. انظر: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 80).

(6) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (2 /434).

(7) هو أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني المروزي، نزيل بغداد، أبو عبد الله، أحد الأئمة ثقة حافظ فقيه حجة، وهو رأس الطبقة العاشرة، مات سنة إحدى وأربعين وله سبع وسبعون سنة، ع. انظر: تقريب التهذيب، لابن حجر (1 /84).

(8) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (56/2).

(9) سير أعلام النبلاء، للذهبي (518/9).



وقال البخاري[1]: ثقة صدوق، ما رأيت أحدًا يتكلَّمُ فيه بحُجَّة، كان أحمدُ بن حنبل، وعليٌّ -ابن المديني-، وابن نُمَيْر، وغيرُهم يُثَبِّتون أحمد بن صالح، كان يحيى -بن معين- يقول: سلُوا أحمد فإنَّه أثبت.

وقال ابن عبد البر[2]: ثقة صالح مأمون أحد أئمة الحديث.

وقال ابن حجر[3] وأبو الوليد الباجي[4]: من أئمة الحديث الحفاظ المتقنين.

وقال الخليلي[5] وابن حجر[6]: ثقة حافظ، وقال العقيلي[7] والكجي[8] وأبو بكر المعافري[9] وأبو الحسن محمد بن محمد الباهلي[10] وأبو جعفر النَّحات[11]: إمام ثقة، وزاد الكجي: أحفظ حفاظ الأثر، عالمًا بعلل الحديث بمصر، وقال الذهبي مرة[12]: ثقة ثبت.

وقال مسلمة بن قاسم[13]: الناس مجمعون على ثقة أحمد بن صالح لعلمه وخيره وفضله، وأن أحمد بن حنبل وغيره كتبوا عنه ووثقوه.

ووثقه العجلي[14] وأبو حاتم الرازي[15] والدارقطني[16].

وقال ابن عدي[17]: من حفاظ الحديث وخاصة لحديث الحجاز، ومن المشهورين بمعرفته، وحدث عنه من حدث من الثقات واعتمدوه حفظًا وإتقانًا.

---

(1) تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي (423/4).
(2) إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (59/1).
(3) فتح الباري، لابن حجر (386/1).
(4) التعديل والتجريح، لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح، لأبي الوليد الباجي (325/1).
(5) الإرشاد في معرفة علماء الحديث، للخليلي (424/1).
(6) تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 80).
(7) تهذيب التهذيب، لابن حجر (42/1).
(8) إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (58/1).
(9) إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (59/1).
(10) إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (58/1).
(11) إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (58/1).
(12) من تكلم فيه وهو موثق، للذهبي (ص: 35).
(13) تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للمزي (348/1).
(14) معرفة الثقات، للعجلي (192/1).
(15) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (56/2).
(16) إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (58/1).
(17) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي (300/1).

وقال أبو عبد الله محمد بن عبد الرحمن سهل ابن مخلد العزال[1]: كان من حفاظ الحديث، واعيًا رأسًا في علم الحديث وعلله، وقال الخطيب البغدادي: كان أحد حفاظ الأثر، عالمًا بعلل الحديث، بصيرًا باختلافه، وقال ابن يونس[2]: كان حافظًا للحديث.

وذكره ابن حِبَّان في الثِّقات[3]، وقال: كان أحـمد هذا في الحديث وحفظه ومعرفة التاريخ وأسباب المُحَدِّثين عند أهل مصر كأحمد بن حنبل عند أصحابنا بالعراق، ولكنه كان صلَفًا[4] تياهًا[5] لا يكاد يعرف أقدار من يختلف إليه فكان يُحسد على ذلك.

وقال الذهبي[6]: حافظ الديار المصرية وعالمها، ثِقَة جبل، لم يلتفت إلى قول يحيى ابن معين فيه: كَذَّاب يتفلسف، ولا قول النسائي: ليس بثقة، قد احتجَّ به البخاري، ولكنه فيه تيبُّس وجفاء عفا الله عنه، وكان شيخًا في العلم متفننًا.

وقال أبو داود[7]: ليس هو كما يتوهم الناس، يعني ليس بذلك في الجلالة، وقال النسائي[8]: ليس بثقة، وقال الدارقطني[9]: ضعيف.

وقال ابن معين[10]: رأيته كذَّابًا، وقال مرة[11]: كـذَّاب يتفلسف.

– خلاصة القول فيه، والمقارنة بين حكم الإمام يعقوب الفسوي وأحكام غيره من النقاد:

الراوي ثقة متقن، والله سبحانه وتعالى أعلم.

---

(1) تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي (421/4).

(2) تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي (319/5) ، الطيوريات، للسِّلفي (571/2) ، تاريخ دمشق، لابن عساكر (188/71)، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للمزي (345/1).

(3) الثقات، لابن حبان (25/8).

(4) صلَف: الصَّلَف مجاورةُ القدر في الظَّرْف والبراعة والادّعاءُ فوق ذلك تكبرًا. انظر: لسان العرب، لابن منظور (19/9) ، (مادة: صلف).

(5) تياه: التَّيه، الصَّلَفُ والكِبْر. انظر: لسان العرب، لابن منظور (482/13)، (مادة: تيه).

(6) الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم، للذهبي (ص: 46).

(7) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي (296/1).

(8) الضعفاء والمتروكون، للنسائي (ص: 22).

(9) الضعفاء والمتروكون، لابن الجوزي (72/1).

(10) الضعفاء والمتروكون، لابن الجوزي (73/1).

(11) تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي (423/4).

وافق أغلب النقاد الإمام يعقوب الفسوي على توثيقه، وضَعَّفه النسائي، والدارقطني-في أحد أقواله-، واتهمه ابن معين بالكذب، ولكن قال الذهبي[1]: "لم يلتفت إلى قول يحيى بن معين فيه: كَذَّاب يتفلسف، ولا قول النسائي: ليس بثقة، قد احتَجَّ به البخاري، ولكنه فيه تيبس وجفاء عفا الله عنه، وكان شيخًا في العلم متفننًا".

وكلام الإمام النسائي في الراوي لا يضره، قال الإمام الخليلي[2]: "وتكلَّم فيه أبو عبدالرحمن النسائي، واتفق الحفاظ على أنَّ كلامه فيه تحامل، ولا يقدح كلام أمثاله فيه".

وأما عن سبب تضعيف النسائي له، هو ما ذكره الإمام مسلمة بن قاسم[3]: "أن أحمد بن صالح كان لا يحدث أحدًا حتى يشهد عنده رجلان من المسلمين أنه من أهل الخير والعدالة، وكان يحدثه ويبذل له علمه، فأتى النسائي ليسمع منه، فدخل بلا إذن، ولم يأته برجلين يشهدان له بالعدالة، فلما رآه في مجلسه أنكره، وأمر بإخراجه، فضعفه النسائي لهذا".

والذي تكلَّم فيه الإمام ابن معين ليس أحمد بن صالح المصري؛ بل أحمد بن صالح الشمومي، قال الإمام ابن حبان[4]: "فإنَّ ذاك أحمد بن صالح الشمومي، شيخ كان بمكة يضع الحديث، سأل معاوية بن صالح يحيى بن معين عنه، فأما هذا فإنه مقارن يحيى بن معين في الحفظ والإتقان كان أحفظ بحديث المصريين والحجازيين من يحيى بن معين".

ويقوي ما قاله الإمام ابن حبان توثيق الإمام ابن معين للراوي[5].

الراوي الثاني: الوَلِيدُ بنُ مُسْلِمٍ القُرَشيُّ الدِّمَشْقِيُّ[6]:

- **قال يعقوب الفسوي**[7]: الوليد مضى على سُنَّتِهِ مَحْمُودًا عند أهل العلم مُتْقِنًا صَحِيحًا صَحِيحَ العِلْم.

---

(1) الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم، للذهبي (ص: 46).

(2) الإرشاد في معرفة علماء الحديث، للخليلي (424/1).

(3) تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للمزي (348/1).

(4) الثقات، لابن حبان (25/8).

(5) انظر: تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي (423/4)، تهذيب التهذيب (42/1)، فتح الباري، لابن حجر (386/1).

(6) الوليد بن مسلم القُرَشي، مولاهم، أبو العباس الدِّمَشْقِي، من الثامنة، مات آخر سنة أربع، أو أوَّل سنة خمس وتسعين ومائة، 4. انظر: تقريب التهذيب، لابن حجر (1 /584).

(7) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (2 /424).

- أقوال النقاد في الراوي:

قال صدقة بن الفضل المروزي[1]: حافظ متقن، وقال الذهبي[2]: ثقة حافظ.

وقال الحاكم[3]: أحفظ وأتقن وأعرف بحديث بلده، وقال الخليلي[4]: مُقَدَّمٌ على جميع أهل الشام، مُتَّفَقٌ عليه.

ووثقه أبو مسهر الغساني[5] وابن سعد[6] وأحمد بن حنبل[7] والعجلي[8] ويعقوب بن شيبة[9] وابن عدي[10] وابن حجر[11]، وزاد ابن سعد: كثير الحديث والعلم، وزاد ابن حجر: لكنه كثير التدليس والتسوية، وذكره ابن حبان في الثقات[12].

وقال أبو حاتم الرازي[13]: صالح الحديث.

- خلاصة القول فيه، والمقارنة بين حكم الإمام يعقوب الفسوي وأحكام غيره من النقاد:

الراوي ثقة، والله سبحانه وتعالى أعلم.

وافق النقاد الإمام يعقوب الفسوي على توثيقه، وجاءت أحكام بعضهم بنحو حكمه.

---

(1) تاريخ دمشق، لابن عساكر (290/63).
(2) الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم، للذهبي (ص: 186).
(3) المستدرك على الصحيحين، للحاكم (686/1).
(4) الإرشاد في معرفة علماء الحديث، للخليلي (441/1).
(5) تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للمزي (94/31).
(6) الطبقات الكبرى، لابن سعد (327/7).
(7) تاريخ دمشق، لابن عساكر (287/63).
(8) معرفة الثقات، للعجلي (343/2).
(9) تاريخ دمشق، لابن عساكر (288/63).
(10) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي (394/3).
(11) تقريب التهذيب، لابن حجر (1 /584).
(12) الثقات، لابن حبان (222/9).
(13) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (17/9).

22- الرُّوَاة الذين قال فيهم، "حافظ":

الراوي الأول: مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ الرَّمْلِيُّ[1]:

- **قال يعقوب الفسوي**[2]: حدثني محمد بن عبد العزيز الرَّمْلِيُّ، وكان حافظًا.

- **أقوال النقاد في الراوي:**

وثقه العجلي[3]، وذكره ابن حبان في الثقات[4]، وقال: ربما خالف، وقال ابن جحر[5]: صدوق يهم.

وقال أبو حاتم الرازي[6]: كان عنده غرائب، ولم يكن عندهم بالمحمود، هو إلى الضعف ما هو، وقال أبو زرعة الرازي[7]: ليس بالقوى، وقال البزار[8]: لم يكن بالحافظ.

- **خلاصة القول فيه، والمقارنة بين حكم الإمام يعقوب الفسوي وأحكام غيره من النقاد:**

الراوي صدوق يَهِم، والله سبحانه وتعالى أعلم.

وافق بعض النقاد الإمام يعقوب الفسوي على توثيقه، وخالفه البعض الآخر، وتكلم فيه الإمام أبو زرعة وأبو حاتم الرازيان والبزار.

وهذا الراوي شيخ الإمام البخاري روى له في الصحيح مما يقوي حاله، وهو أيضًا شيخ الإمام يعقوب الفسوي فهو أعلم بحاله.

أما عن قول الإمام البزار: "لم يكن بالحافظ"، فإنما قال ذلك عقب حديث في مسنده[9]، عند تفضيل رواية على رواية، فليس منه هذا بتضعيف مطلقًا، بل معناه لم يبلغ درجات الحفظ العليا.

فلم يبق سوى قول الإمام أبي زرعة وأبي حاتم الرازيان، ولعلهما قالا ذلك لبعض أوهامه؛ لذا قال الإمام ابن حجر: "صدوق يهم".

---

(1) محمد بن عبد العزيز العمري الرملي، ابن الواسطي، من العاشرة، خ تم س. انظر: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 493).

(2) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (2/ 437).

(3) معرفة الثقات، للعجلي (247/2).

(4) الثقات، لابن حبان (81/9).

(5) تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 493).

(6) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (8/8).

(7) الضعفاء لأبي زرعة الرازي في أجوبته على أسئلة البرذعي (826/3)، الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (8/8).

(8) مسند البزار (430/11).

(9) انظر: مسند البزار (430/11)، ح 5287.

الراوي الثاني: وَكِيعُ بنُ الجَرَّاحِ الكُوفِيُّ[1]:

- **قال يعقوب الفسوي**[2]: وَكِيعٌ خَيْرُ فَاضِلٍ حَافِظٍ.

- **أقوال النقاد في الراوي:**

قال ابن سعد[3]: كان ثقةً مأمونًا عالمًا رفيعًا كثيرَ الحديث حجةً، وقال العجلي[4]: ثقة عابد صالح أديب من حفاظ الحديث.

وقال يعقوب بن شيبة[5]: كان خيرًا فاضلًا حافظًا، وقال ابن حجر[6]: ثقة حافظ عابد.

وقال ابن القطان[7]: أحد الأئمة في الحديث، وقال الذهبي[8]: الحافظ أحد الأئمة الأعلام.

وقال ابن معين[9]: ما رأيت رجلًا قط أحفظ من وكيع. وقال أحمد بن حنبل[10]: ما رأيت أحدا أوعى للعلم منه، ولا أحفظ، وقال مرة[11]: كان وكيع مطبوع الحفظ، كان حافظًا حافظًا.

ووثقه علي بن المديني[12] وابن معين[13] وأبو حاتم الرازي[14] والدارقطني[15] وابن بشكوال[16].

---

(1) وكيع بن الجراح بن مليح الرُّؤَاسِي، أبو سفيان الكوفي، من كبار التاسعة، مات في آخر سنة ست، أو أول سنة سبع وتسعين ومائة وله سبعون سنة، ع. انظر: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 581).

(2) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (1/ 728).

(3) الطبقات الكبرى، لابن سعد (365/6).

(4) معرفة الثقات، للعجلي (341/2).

(5) تهذيب التهذيب، لابن حجر (130/11).

(6) تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 581).

(7) بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام، لابن القطان (631/5).

(8) ميزان الاعتدال، للذهبي (335/4).

(9) تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي (478/13).

(10) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (38/9).

(11) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (38/9).

(12) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (38/9).

(13) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (39/9).

(14) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (39/9).

(15) سنن الدارقطني (315/1).

(16) شيوخ عبد الله بن وهب القرشي، لابن بشكوال (248/1).

وذكره ابن حبان في الثقات[1]، وقال: كان حافظًا متقنًا.

وقال الفضل بن دُكَين[2] وابن معين[3] وأحمد بن حنبل[4]: ثبت.

- **خلاصة القول فيه، والمقارنة بين حكم الإمام يعقوب الفسوي وأحكام غيره من النقاد:**

الراوي ثقة حافظ إمام، والله سبحانه وتعالى أعلم.

وافق النقاد الإمام يعقوب الفسوي في توثيق الراوي مطلقًا، وجاءت عبارات التوثيق عند بعضهم بنحو الإمام يعقوب الفسوي من التوثيق العالي.

وتوثيق الإمام يعقوب الفسوي مطابق للفظ عبارة الإمام يعقوب بن شيبة، فكأنه أخذها عنه.

23- الرُّوَاة الذين قال فيهم، "مُسَتْقَيمُ الْحَدِيثِ، حَدِيثُهُ مُسَتْقَيِم":

الراوي الأول: مَكْحُوْلٌ الأَزْدِيُّ البَصْرِيُّ[5]:

- **قال يعقوب الفسوي**[6]: مكحول بصري ليس هو مكحول الشامي، وحديثه مستقيم قد سمع من ابن عمر.

- **أقوال النقاد في الراوي:**

وثقه ابن معين[7]، وذكره ابن حبان في الثقات[8].

وقال أبو حاتم الرازي[9]: لا بأس بحديثه، وقال ابن حجر[10]: صدوق.

وقال أحمد بن حنبل[11]: ما أقرب أحاديثه عن ابن عمر.

---

(1) الثقات، لابن حبان (562/7).

(2) تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للمزي (478/30).

(3) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (38/9).

(4) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (38/9).

(5) مكحول الأزدي البصري، أبو عبد الله، من الرابعة، بخ. انظر: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 545).

(6) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (119/2).

(7) تاريخ ابن معين، رواية الدوري (175/4)، الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (407/8).

(8) الثقات، لابن حبان (447/5).

(9) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (407/8).

(10) تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 545).

(11) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (407/8).

وضعفه أبو داود[1].

– خلاصة القول فيه، والمقارنة بين حكم الإمام يعقوب الفسوي وأحكام غيره من النقاد:

الراوي صدوق، والله سبحانه وتعالى أعلم.

وافق أغلب النقاد الإمام يعقوب الفسوي على توثيقه، وضعفه الإمام أبو داود ولكن دون ذكر السبب.

الراوي الثاني: يَزِيدُ بْنُ خُمَيْرٍ الرَّحَبِيُّ الشّامِيُّ[2]:

– **قال يعقوب الفسوي**[3]: يزيد شامي قدم واسط، وسمع منه شعبة بواسط، وهو مستقيم الحديث.

– أقوال النقاد في الراوي:

وثقه شعبة بن الحجاج[4] وابن معين[5] والنسائي[6] والذهبي[7].

وذكره ابن حبان[8] وابن شاهين[9] في الثقات.

وقال شعبة مرة[10] وأبو حاتم الرازي[11] وابن حجر[12]: صدوق، وزاد أبو حاتم الرازي: صالح الحديث، وكذا قال أحمد بن حنبل[13].

---

(1) سؤالات الآجري أبا داود السجستاني (150/2).

(2) يزيد بن خُمَيْر الرَّحبي، أبو عمر الحمصي، من الخامسة، بخ م 4. انظر: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 600).

(3) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (2 /425).

(4) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (259/9).

(5) تاريخ ابن معين، رواية الدارمي (ص: 227)، الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (259/9).

(6) تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للمزي (118/32).

(7) الكاشف، للذهبي (381/2).

(8) الثقات، لابن حبان (535/5).

(9) تاريخ أسماء الثقات، لابن شاهين (ص: 257).

(10) تهذيب التهذيب، لابن حجر (324/11).

(11) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (259/9).

(12) تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 600).

(13) العلل ومعرفة الرجال، لأحمد رواية ابنه عبد الله (287/2)، الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (259/9).

وقال أحمد بن حنبل في موضع[1]: ما أحسن حديثه وأصحه، ورفع أمره، وقال في موضع آخر[2]: كان كيسًا، وحديثه حسن، وقال النسائي في موضع آخر [3]: ليس به بأس.

- **خلاصة القول فيه، والمقارنة بين حكم الإمام يعقوب الفسوي وأحكام غيره من النقاد:**

الراوي ثقة، والله سبحانه وتعالى أعلم.

وافق النقاد الإمام يعقوب الفسوي على توثيقه.

الراوي الثالث: يَعْلَى بْنُ حَكِيمٍ الثَّقَفِيُّ الْمَكِّيُّ [4]:

- **قال يعقوب الفسوي**[5]: يعلى بن حكيم ويعلى بن مسلم مَكِّيَّانِ مستقيما الحديث.

- **أقوال النقاد في الراوي:**

وثقه ابن معين[6] وأحمد بن حنبل[7] وأبو زرعة الرازي[8] والنسائي[9] وابن القطان[10] والذهبي[11] وابن حجر[12].

وذكره ابن حبان[13] وابن شاهين[14] في الثقات.

---

(1) المؤتلف والمختلف، للدارقطني (673/2).

(2) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (259/9).

(3) تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للمزي (118/32).

(4) يعلى بن حكيم الثقفي مولاهم المكي، نزيل البصرة، من السادسة، خ م د س ق. انظر: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 609).

(5) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (240/3).

(6) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (303/9).

(7) العلل ومعرفة الرجال، لأحمد رواية ابنه عبد الله (487/2)، سؤالات أبي داود للإمام أحمد (ص: 325) ، الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (303/9).

(8) الضعفاء لأبي زرعة الرازي في أجوبته على أسئلة البرذعي (957/3)، الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (303/9).

(9) تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للمزي (384/32).

(10) بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام، لابن القطان (320/2).

(11) سير أعلام النبلاء (165/6)، الكاشف، للذهبي (397/2).

(12) تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 609).

(13) الثقات، لابن حبان (653/7).

(14) تاريخ أسماء الثقات، لابن شاهين (ص: 265).

وقال أبو حاتم الرازي[1]: لا بأس به، وقال ابن خراش[2]: صدوق .

- **خلاصة القول فيه، والمقارنة بين حكم الإمام يعقوب الفسوي وأحكام غيره من النقاد:**

الراوي ثقة، والله سبحانه وتعالى أعلم.

وافق النقاد الإمام يعقوب الفسوي على توثيقه.

الراوي الرابع: يَعْلى بْن مُسْلِمِ بْن هُرْمُز الْمَكِّيُّ[3]:

- **قال يعقوب الفسوي**[4]: يعلى بن حكيم ويعلى بن مسلم مَكِّيَّانِ مستقيما الحديث.

- **أقوال النقاد في الراوي:**

وثقه ابن معين[5] وأبو زرعة الرازي[6] وابن حجر [7].

وذكره ابن حبان[8] وابن شاهين[9] في الثقات.

- **خلاصة القول فيه، والمقارنة بين حكم الإمام يعقوب الفسوي وأحكام غيره من النقاد:**

الراوي ثقة، والله سبحانه وتعالى أعلم.

وافق النقاد الإمام يعقوب الفسوي على توثيقه.

---

(1) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (303/9).

(2) تاريخ دمشق، لابن عساكر (194/74)، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للمزي (384/32).

(3) يعلى بن مسلم بن هرمز المكي، أصله من البصرة، من السادسة، خ م د ت س. انظر: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 609).

(4) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (240/3).

(5) تاريخ ابن معين، رواية الدوري (84/3) ، الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (302/9).

(6) الضعفاء لأبي زرعة الرازي في أجوبته على أسئلة البرذعي (957/3)، الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (302/9).

(7) تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 609).

(8) الثقات، لابن حبان (653/7).

(9) تاريخ أسماء الثقات، لابن شاهين (ص: 266).

24- الرُّوَاة الذين قال فيهم، "ثِقَةٌ، فِي حَدِيثِهِ اضْطِرَابٌ":

الراوي: عَاصِمُ بنُ أَبِي النَّجُوْدِ الأَسَدِيُّ الْكُوفيُّ[1]:

- **قال يعقوب الفسوي**[2]: حدثنا سفيان[3] عن عَاصِمِ بْنِ أَبِي النَّجُودِ بَهْدَلَةَ في حديثه اضطراب، وهو ثقة.

- **أقوال النقاد في الراوي:**

وثقه ابن معين[4] وأحمد بن حنبل[5] وأبو زرعة الرازي[6] وابن سعد[7] والعجلي[8] والمنتجالي[9]، وزاد ابن معين: لا بأس به، وزاد أحمد بن حنبل: صالح، وكذا قال أبو حاتم الرازي[10].

وذكره ابن حبان[11] وابن شاهين[12] في الثقات، وقال ابن معين مرة[13] والنسائي[14]: ليس به بأس.

وقال الذهبي[15]: كان عاصم ثبتاً في القراءة، صدوقاً في الحديث، وقال في موضع[16]: صدوق.

---

(1) عاصم بن بهدلة، وهو ابن أبي النَّجود، الأسدي مولاهم الكوفي، أبو بكر المقرىء، من السادسة، مات سنة ثمان وعشرين ومائة، ع. انظر: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 285).

(2) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (3 /104).

(3) هو الثوري.

(4) تاريخ أسماء الثقات، لابن شاهين (ص: 150)، إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (101/7).

(5) العلل ومعرفة الرجال، لأحمد رواية ابنه عبد الله (420/1)، سؤالات أبي داود للإمام أحمد (ص: 293) ، ميزان الاعتدال، للذهبي (358/2).

(6) الضعفاء لأبي زرعة الرازي في أجوبته على أسئلة البرذعي (885/3)، الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (341/6).

(7) الطبقات الكبرى، لابن سعد (317/6).

(8) تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للمزي (477/13).

(9) إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (100/7).

(10) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (341/6).

(11) الثقات، لابن حبان (256/7).

(12) تاريخ أسماء الثقات، لابن شاهين (ص: 150).

(13) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (341/6).

(14) تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للمزي (478/13).

(15) سير أعلام النبلاء، للذهبي (260/5).

(16) من تكلم فيه وهو موثق، للذهبي (ص: 104).

لكنَّ عاصم بن أبي النجود صاحب القراءة المشهورة لم يكن بذاك في الحديث، حيث بَيَّنَ بعض العلماء أنه لم يكن بالحافظ، وله أوهام في الحديث.

قال ابن سعد[1]: كان عاصم ثقة إلا أنه كان كثير الخطأ في حديثه، وقال أبو حاتم الرازي[2]: محله عندي محل الصدق صالح الحديث، ولم يكن بذاك الحافظ، وقال ابن حجر[3]: صدوق له أوهام، حجة في القراءة، وحديثه في الصحيحين مقرون، وقال الذهبي في موضع[4]: ثبت في القراءة، وهو في الحديث دون الثبت صدوق يهم، حسن الحديث.

ونزل به أيضًا عن مرتبة الثقة أبو حاتم الرازي، فقال[5]: ليس محله هذا أن يقال هو ثقة، وقد تكلم فيه ابن عُلَيَّة، فقال: كأن كل من كان اسمه عاصمًا سيئ الحفظ، وقال يحيى القطان[6]: ما وجدت رجلًا اسمه عاصم إلا وجدته رديء الحفظ.

وقال الدارقطني[7]: في حفظه شيء، وقال العقيلي[8]: لم يكن فيه إلا سوء الحفظ، وقال النسائي مرة[9]: ليس بحافظ، وقال البزار[10]: لم يكن بالحافظ، ولا نعلم أحدا ترك حديثه على ذلك، وهو مشهور، وقال ابن خراش[11]: في حديثه نكرة.

- **خلاصة القول فيه، والمقارنة بين حكم الإمام يعقوب الفسوي وأحكام غيره من النقاد:**

الراوي ثبت في القراءة، صدوق يهم في الحديث، والله سبحانه وتعالى أعلم.

وافق النقاد الإمام يعقوب الفسوي في توثيقه، ووافقه بعضهم في توهيم حديثه.

وهذا الوهم والاضطراب سببه سوء حفظه، وهذا أمر غير مستغرب أن يتقن العالم فنًّا دون آخر، قال الإمام الدارقطني[12]: "وما زال في كل وقت يكون العَالِمُ إماماً في فَنٍّ مُقصِّراً في فُنُوْنٍ".

---

(1) الطبقات الكبرى، لابن سعد (317/6).

(2) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (341/6).

(3) تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 285).

(4) ميزان الاعتدال، للذهبي (357/2).

(5) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (341/6).

(6) ميزان الاعتدال، للذهبي (357/2).

(7) سؤالات البرقاني للدارقطني (ص: 49).

(8) المغني في الضعفاء، للذهبي (322/1).

(9) سير أعلام النبلاء (260/5) ، المغني في الضعفاء، للذهبي (322/1).

(10) إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (100/7)، تهذيب التهذيب، لابن حجر (40/5).

(11) تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للمزي (478/13).

(12) سير أعلام النبلاء، للذهبي (260/5).

25- الرُّوَاة الذين قال فيهم، "ثِقَةٌ، فِي حَدِيثِهِ لِينٌ":

الراوي الأول: أَجْلَحُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْكِنْدِيُّ الْكُوفِيُّ[1]:

- **قال يعقوب الفسوي**[2]: حدثنا سفيان[3] عن أجلح، كوفي ثقة، في حديثه لين.

- **أقوال النقاد في الراوي:**

وثقه العجلي[4] وابن معين[5]، وذكره ابن خلفون في الثقات[6].

وقال ابن معين في موضع[7]: ليس به بأس، وقال في موضع آخر[8]: صالح.

وقال الفلاس[9] وابن عدي[10]: مستقيم الحديث صدوق، وزاد ابن عدي: له أحاديث صالحة، يروي عنه الكوفيون وغيرهم، ولم أجد له شيئًا منكرًا مجاوز للحد لا إسنادًا ولا متنًا، وهو أرجو أنه لا بأس به إلا أنه يعد في شيعة الكوفة، وقال الذهبي[11] وابن حجر[12]: صدوق شيعي.

وقد جمع الساجي بين عدالته وجرح ضبطه كما فعل الإمام يعقوب الفسوي، فقال[13]: ضعيف، وهو صدوق.

وتَكَلَّم في الراوي جماعة من النقاد، فقال ابن سعد[14]: ضعيف جدًا.

---

(1) أجلح بن عبد الله بن حجية، أبو حجية الكندي، من السابعة مات سنة خمس وأربعين ومائة، بخ 4. انظر: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 96).

(2) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (3/ 104).

(3) هو الثوري.

(4) معرفة الثقات، للعجلي (212/1).

(5) تاريخ ابن معين، رواية الدوري (269/3)، ورواية الدارمي (ص: 77).

(6) إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (15/2).

(7) تاريخ ابن معين، رواية الدوري (454/3).

(8) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (347/2).

(9) تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للمزي (279/2).

(10) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي (140/2).

(11) من تكلم فيه وهو موثق، للذهبي (ص: 34).

(12) تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 96).

(13) إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (14/2).

(14) الطبقات الكبرى، لابن سعد (337/6).

وقال أبو داود[1]: ضعيف، وقال النسائي[2]: ضعيف ليس بذاك، وكان له رأي سوء.

وقال أبو حاتم الرازي[3]: لين ليس بالقوى، يكتب حديثه ولا يحتج به.

وقال ابن حبان[4]: كان لا يدرك ما يقول، ويقلب الأسامي.

وذكره أبو القاسم البلخي[5] وأبو العرب[6] وابن الجوزي[7] في الضعفاء.

وقال يحيى القطان[8]: في نفسي منه، وقال العجلي مرة[9]: جائز الحديث، وليس بالقوي في عداد الشيوخ، وقال الجوزجاني[10]: مفتري، وقال ابن الجارود[11]: ليس بشيء.

وتكلم جماعة أخرى من النقاد في حديث الراوي، فقال أحمد بن حنبل مرة[12]: روى أجلح غير حديث منكر، وقال العقيلي[13]: روى عن الشعبي أحاديث مضطربة لا يتابع عليها.

- خلاصة القول فيه، والمقارنة بين حكم الإمام يعقوب الفسوي وأحكام غيره من النقاد:

الراوي صدوق شيعي يهم، والله سبحانه وتعالى أعلم.

وافق بعض النقاد الإمام يعقوب الفسوي في توثيقه، ووافقه بعضهم في جانب تضعيف حديثه، وضعفه بعضهم مطلقًا، ووافقه بعضهم في الجمع بين العدالة والضعف في حديثه كالإمام الساجي.

(1) سؤالات الآجري أبا داود السجستاني (ص: 179).
(2) تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للمزي (278/2).
(3) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (347/2).
(4) المجروحين، لابن حبان (175/1).
(5) إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (14/2).
(6) إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (14/2).
(7) الضعفاء والمتروكون، لابن الجوزي (64/1).
(8) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (347/2).
(9) معرفة الثقات، للعجلي (212/1).
(10) أحوال الرجال، للجوزجاني (ص: 59).
(11) إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (14/2).
(12) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (347/2).
(13) الضعفاء الكبير، للعقيلي (123/1).

الراوي الثاني: عَبْدُ الأَعْلَى بْنُ عَامِرٍ الثَّعْلَبِيُّ الْكُوفِيُّ[1]:

- **قال يعقوب الفسوي**[2]: حدثنا أبو نعيم[3] قال: حدثنا سفيان[4] عن عبد الأعلى بن عامر، وهو شيخ نبيل، وفي حديثه لين، وهو ثقة كوفي.

- **وقال في موضع آخر**[5]: عبد الأعلى بن عامر الثعلبي عن ابنِ الحَنَفِيَّةِ[6]، يُضَعَّفُ، يقولون: إنما هو صحيفة.

- **أقوال النقاد في الراوي:**

قال ابن معين[7]: ثقة.

وقال الساجي[8] وابن حجر[9]: صدوق يهم.

وقال يحيى القطان[10]: يعرف وينكر.

وقال الفلاس[11]: كان عبد الرحمن بن مهدى لا يحدث عن عبد الأعلى الثعلبي، وكان يحيى يعنى بن سعيد يحدثنا عن عبد الأعلى.

وقال ابن سعد[12] وأحمد بن حنبل[13] وأبو زرعة[14] والجوزجاني[15]: ضعيف الحديث.

---

(1) عبد الأعلى بن عامر الثعلبي الكوفي، من السادسة، 4. انظر: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 331).

(2) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (3 /94).

(3) هو الفضل بن دكين.

(4) هو الثوري.

(5) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (65/3).

(6) هو محمد بن علي بن أبي طالب الهاشمي، أبو القاسم ابن الحنفية المدني، ثقة عالم، من الثانية، مات بعد الثمانين، ع. انظر: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 497).

(7) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي (546/6).

(8) تهذيب التهذيب، لابن حجر (95/6).

(9) تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 331).

(10) الضعفاء الكبير، للعقيلي (3 /58).

(11) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (6 /26).

(12) الطبقات الكبرى، لابن سعد (6 /326).

(13) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (6 /26).

(14) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (6 /26).

(15) أحوال الرجال، للجوزجاني (ص: 57).



وقال ابن معين مرة[1]: ليس بذاك القوى، وكذا قال النسائي[2]، وفي موضع للنسائي[3]: ليس بالقوي ويكتب حديثه، وزاد أبو زرعة: ربما رفع الحديث، وربما وقفه.

وقال ابن حبان[4]: كان ممن يخطئ ويقلب فكثر ذلك في قلة روايته، فلا يعجبني الاحتجاج به إذا انفرد، على أن الثوري كان شديد الحمل عليه، وقال الدارقطني[5]: يعتبر به، وقال في موضع[6]: ليس بالقوي عندهم، وقال في موضع آخر[7]: ضعيف، وكذا قال البيهقي[8].

وأما عن رواية الراوي عن ابن الحنفية فقد ضعفها أهل العلم، كما فعل الإمام يعقوب الفسوي.

قال يحيى القطان[9]: سألت الثوري عن أحاديث عبد الأعلى عن ابن الحنفية فضعفها.

وقال ابن عدي[10]: حدث عنه الثقات، ويحدث عن سعيد بن جبير وابن الحنفية وأبي عبد الرحمن السلمي بأشياء لا يتابع عليها.

وسبب تضعيفها هو أنها كانت من صحيفة، كما ذكر الإمام يعقوب الفسوي.

قال ابن مهدى[11]: سألت سفيان عن حديث عبد الأعلى فقال: كنا نرى أنها من كتاب ابن الحنفية ولم يسمع منه شيئًا.

وقال أبو حاتم الرازي[12]: ليس بقوى، فسأله ابنه عن ما يروى عن ابن الحنفية عن علي رضي الله عنه؟ قال: شبه ريح لم يصححها، قلت له: لِمَ؟ قال: وقع إليه كتاب الحارث الأعور.

---

(1) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (6 /26).

(2) الضعفاء والمتروكون، للنسائي (ص: 69).

(3) تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للمزي (16 /355).

(4) المجروحين، لابن حبان (2 /155).

(5) سؤالات البرقاني للدارقطني (ص: 47).

(6) العلل الواردة في الأحاديث النبوية، للدارقطني (2 /105).

(7) سنن الدارقطني (3/121).

(8) معرفة السنن والآثار، للبيهقي (3/245).

(9) التاريخ الكبير، للبخاري (6 /72).

(10) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي (5 /316).

(11) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (6 /26).

(12) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (6 /26).

- **خلاصة القول فيه، والمقارنة بين حكم الإمام يعقوب الفسوي وأحكام غيره من النقاد:**

الراوي صدوق يهم، والله سبحانه وتعالى أعلم.

وافق بعض النقاد الإمام يعقوب الفسوي على توثيقه، ووافقه أغلبهم في جانب تضعيفه، وفي روايته عن ابن الحنفية علة لأنه لم يسمع منه، وإنما كانت من صحيفة كما ذكر الإمام يعقوب الفسوي.

الراوي الثالث: فِرَاسُ بْنُ يَحْيَى الْهَمْدَانِيُّ الْكُوفِيُّ[1]:

- **قال يعقوب الفسوي**[2]: حدثنا سفيان[3] عن فراس وهو ابن يحيى خارفي، وكان مَكِّيًّا، وفي حديثه لين، وهو ثقة.

- **أقوال النقاد في الراوي:**

وثقه ابن سعد[4] وابن معين[5] وأحمد بن حنبل[6] وابن عمار[7] والعجلي[8] وأبو حاتم الرازي[9] والنسائي[10]، وزاد العجلي: ليس بكثير الحديث، وزاد أبو حاتم الرازي: ما بحديثه بأس.

وذكره ابن حبان[11] وابن شاهين[12] في الثقات، وقال ابن حبان: وكان متقنًا.

---

(1) فراس بن يحيى الهمداني الخارفي، أبو يحيى الكوفي المكتب، من السادسة، مات سنة تسع وعشرين ومائة، ع. انظر: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 444).

(2) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (3/ 92).

(3) هو الثوري.

(4) الطبقات الكبرى، لابن سعد (333/6).

(5) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (91/7).

(6) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (91/7)، سؤالات الآجري أبا داود السجستاني (ص: 181).

(7) تاريخ أسماء الثقات، لابن شاهين (ص: 187)، تهذيب التهذيب، لابن حجر (259/8).

(8) معرفة الثقات، للعجلي (204/2).

(9) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (91/7).

(10) تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للمزي (153/23).

(11) الثقات، لابن حبان (322/7).

(12) تاريخ أسماء الثقات، لابن شاهين (ص: 187).

وقال يعقوب بن شيبة[1]: في حديثه لين وهو ثقة.

وقال عثمان بن أبي شيبة[2] وابن حجر[3]: صدوق، وزاد ابن حجر: ربما وهم.

وقال أحمد بن حنبل مرة[4]: فيه شيء من ضعف.

- **خلاصة القول فيه، والمقارنة بين حكم الإمام يعقوب الفسوي وأحكام غيره من النقاد:**

الراوي ثقة ربما وهم، والله سبحانه وتعالى أعلم.

وافق أغلب النقاد الإمام يعقوب الفسوي على توثيقه.

وعبارة الإمام يعقوب الفسوي مطابقة للفظ عبارة الإمام يعقوب بن شيبة، فكأنه أخذها عنه.

26- الرُّوَاة الذين قال فيهم، "لَا بَأْسَ بِهِ، لَيسَ بِهِ بَأْس":

الراوي الأول: إِبْرَاهِيمُ بْنُ عَبْدِ الأَعْلَى الْكُوفِيُّ[5]:

- **قال يعقوب الفسوي**[6]: حدثنا سفيان[7] عن إبراهيم بن عبد الأعلى، لا بأس به.

- **أقوال النقاد في الراوي:**

وثقه العجلي[8] وأحمد بن حنبل[9] والنسائي[10] والذهبي[11] وابن حجر[12].

---

(1) تهذيب التهذيب، لابن حجر (259/8).

(2) تاريخ أسماء الثقات، لابن شاهين (ص: 187)، تهذيب التهذيب، لابن حجر (259/8).

(3) تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 444).

(4) العلل ومعرفة الرجال، لأحمد رواية ابنه عبد الله (318/1).

(5) إبراهيم بن عبد الأعلى الجعفي مولاهم الكوفي، من السادسة، م د س ق. انظر: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 91).

(6) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (88/3).

(7) هو الثوري.

(8) معرفة الثقات، للعجلي (202/1).

(9) العلل ومعرفة الرجال، لأحمد رواية ابنه عبد الله (49/2)، الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (112/2).

(10) تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للمزي (131/2).

(11) الكاشف، للذهبي (216/1).

(12) تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 91).



وذكره ابن حبان[1] وابن شاهين[2] في الثقات.

وقال ابن معين[3]: ليس به بأس، وقال في موضع آخر[4]: صالح،

وكذا قال أبو حاتم الرازي[5]، وزاد: يكتب حديثه.

- **خلاصة القول فيه، والمقارنة بين حكم الإمام يعقوب الفسوي وأحكام غيره من النقاد:**

الراوي ثقة، والله سبحانه وتعالى أعلم.

وافق النقاد الإمام يعقوب الفسوي على توثيقه، وجاءت أحكام أغلبهم أعلى من حكمه، وشاركه الإمام ابن معين والإمام أبو حاتم الرازي في نفس الحكم.

الراوي الثاني: حَبِيبُ بْنُ أَبِي عَمْرَةَ الْأَزْدِيُّ[6]:

- **قال يعقوب الفسوي**[7]: حدثنا سفيان[8] عن حبيب بن أبي عمرة، لا بأس به.

- **أقوال النقاد في الراوي:**

وثقه جرير بن عبد الحميد[9] وابن سعد[10] وابن معين[11] وأحمد بن حنبل[12] والنسائي[13]

---

(1) الثقات، لابن حبان (17/6).

(2) تاريخ أسماء الثقات، لابن شاهين (ص: 33).

(3) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (112/2).

(4) تاريخ أسماء الثقات، لابن شاهين (ص: 33)، إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (237/1).

(5) الجرح والتعديل (112/2).

(6) حبيب بن أبي عمرة القصاب، أبو عبد الله الحِماني الكوفي، من السادسة، مات سنة اثنتين وأربعين ومائة، خ م خد ت س ق. انظر: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 151).

(7) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (106/3).

(8) هو الثوري.

(9) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (106/3).

(10) الطبقات الكبرى، لابن سعد (330/6).

(11) تاريخ ابن معين، رواية الدوري (389/3) ، سؤالات ابن الجنيد (ص: 478).

(12) العلل ومعرفة الرجال، لأحمد رواية ابنه عبد الله (518/1)، ورواية المروذي وغيره (ص: 61)، الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (106/3).

(13) تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للمزي (388/5).



والذهبي[1] وابن حجر[2]، وزاد ابن سعد: قليل الحديث.

وذكره ابن حبان[3] وابن شاهين[4] وابن خلفون[5] في الثقات.

وقال أبو حاتم الرازي[6]: صالح.

- **خلاصة القول فيه، والمقارنة بين حكم الإمام يعقوب الفسوي وأحكام غيره من النقاد:**

الراوي ثقة، والله سبحانه وتعالى أعلم.

وافق النقاد الإمام يعقوب الفسوي على توثيقه، ولكن كانت أحكامهم أعلى من حكمه.

الراوي الثالث: سَعْدُ بْنُ إِيَاسٍ، أَبُو عَمْرٍو الشَّيْبَانِيُّ [7]:

- **قال يعقوب الفسوي**[8]: حدثنا سفيان[9] عن أبي رباح عن أبي عمرو الشَّيْبَانِيِّ، لا بأس به.

- **أقوال النقاد في الراوي:**

قال اللالكائي[10]: مجمع على ثقته.

وثقه ابن سعد[11] وابن معين[12] والعجلي[13] والذهبي[14].

---

(1) الكاشف، للذهبي (309/1).

(2) تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 151).

(3) الثقات، لابن حبان (177/6).

(4) تاريخ أسماء الثقات، لابن شاهين (ص: 64).

(5) إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (371/3).

(6) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (106/3).

(7) سعد بن إياس، أبو عمرو الشيباني الكوفي، من الثانية، مات سنة خمس أو ست وتسعين وهو ابن عشرين ومائة سنة، ع. انظر: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 230).

(8) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (153/3).

(9) هو الثوري.

(10) تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للمزي (259/10).

(11) الطبقات الكبرى، لابن سعد (161/6).

(12) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (79/4).

(13) معرفة الثقات، للعجلي (394/1).

(14) الكاشف، للذهبي (428/1).

وكذلك وثقه البوصيري[1] وابن حجر[2]، وذكره ابن حبان في الثقات[3].

- **خلاصة القول فيه، والمقارنة بين حكم الإمام يعقوب الفسوي وأحكام غيره من النقاد:**

الراوي ثقة، والله سبحانه وتعالى أعلم.

وافق النقاد الإمام يعقوب الفسوي على توثيقه، ولكن كانت أحكامهم أعلى من حكمه.

الراوي الرابع: صَاعِدُ بْنُ مُسْلِمٍ، أَبُو الْعَلاءِ الْيَشْكُرِيُّ[4]:

- **قال يعقوب الفسوي**[5]: حدثنا سفيان[6] عن صَاعِدٍ، كوفي لا بأس به.

- **أقوال النقاد في الراوي:**

ذكره ابن حبان في الثقات[7].

وضعفه أبو زرعة الرازي[8] والنسائي[9]، وذكره ابن عدي[10] والعقيلي[11] وابن الجوزي[12] في الضعفاء.

وقال ابن عدي: لا أعرف له حديثا منكر المتن فأذكره، وفي مقدار ما يروي لا يتبين صدقه من ضعفه.

---

(1) مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه، للبوصيري (120/4).

(2) تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 230).

(3) الثقات، لابن حبان (273/4).

(4) صاعد بن مسلم اليشكري، مولى الشعبي، كوفي روى عن الشعبي، روى عنه الثوري وعبد الواحد بن زياد وعيسى بن يونس وأبو معاوية الضرير، وغيرهم. انظر: الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (453/4).

(5) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (153/3).

(6) هو الثوري.

(7) الثقات، لابن حبان (477/6).

(8) الضعفاء لأبي زرعة الرازي في أجوبته على أسئلة البرذعي (431/2)، سؤالات البرذعي لأبي زرعة (ص: 19)، الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (453/4).

(9) الضعفاء والمتروكون، لابن الجوزي (45/2).

(10) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي (140/5).

(11) الضعفاء الكبير، للعقيلي (217/2).

(12) الضعفاء والمتروكون، لابن الجوزي (45/2).

وقال ابن معين[1]: ليس بشيء، وقال الفلاس[2]: متروك الحديث، وقال الذهبي[3]: واه.

ويستغرب من ابن حبان ذكره للراوي في "المجروحين" حيث قال[4]: منكر الحديث على قلة روايته.

وقال الفلاس مرة[5]: كان يحيى القطان وعبد الرحمن بن مهدي لا يحدثان عن صاعد اليشكري.

- خلاصة القول فيه، والمقارنة بين حكم الإمام يعقوب الفسوي وأحكام غيره من النقاد:

الراوي ضعيف، والله سبحانه وتعالى أعلم.

خالف النقاد الإمام يعقوب الفسوي في توثيقه، ولم يوثقه أحد من النقاد غيره، واضطرب فيه قول الإمام ابن حبان.

الراوي الخامس: عَبْدُ اللَّهِ بْنُ شُبْرُمَةَ الْكُوفِيُّ[6]:

- قال يعقوب الفسوي[7]: حدثنا سفيان[8] عن ابن شُبْرُمَةَ، واسمه عبد الله لا بأس به.

- أقوال النقاد في الراوي:

وثقه ابن سعد[9] وأحمد بن حنبل[10] والعجلي[11] وأبو حاتم الرازي[12] والنسائي[13]

---

(1) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (453/4).
(2) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (453/4).
(3) تاريخ الإسلام، للذهبي (893/3).
(4) المجروحين، لابن حبان (378/1).
(5) المجروحين، لابن حبان (378/1).
(6) عبد الله بن شُبْرُمَةَ بن الطفيل بن حسان الضبي، أبو شبرمة الكوفي، من الخامسة، مات سنة أربع وأربعين ومائة، خت م د س ق. انظر: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 307).
(7) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (102/3).
(8) هو الثوري.
(9) الطبقات الكبرى، لابن سعد (337/6).
(10) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (82/5).
(11) معرفة الثقات، للعجلي (34/2).
(12) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (82/5).
(13) تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للمزي (78/15).

وابن حجر[1]، وزاد ابن سعد: قليل الحديث.

وذكره ابن حبان[2] وابن شاهين[3] وابن خلفون[4] في الثقات.

- **خلاصة القول فيه، والمقارنة بين حكم الإمام يعقوب الفسوي وأحكام غيره من النقاد:**

الراوي ثقة، والله سبحانه وتعالى أعلم.

وافق النقاد الإمام يعقوب الفسوي على توثيقه، ولكن كانت أحكامهم أعلى من حكمه.

الراوي السادس: عَزرَة بْنُ ثَابِتٍ بْن أَبي زَيد الأَنصارِيُّ البَصرِيُّ[5]:

- **قال يعقوب الفسوي**[6]: محمد بن ثابت وعزرة بن ثابت أخوان ولا بأس بهما.

- **أقوال النقاد في الراوي:**

وثقه ابن معين[7] والعجلي[8] وأبو داود[9] والنسائي[10] والدارقطني[11] وابن حجر[12].

وذكره ابن حبان[13] وابن شاهين[14] في الثقات، وقال ابن حبان: ثقة متقن.

وقال أبو حاتم الرازي[15]: ليس به بأس.

---

(1) تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 307).

(2) الثقات، لابن حبان (5/7).

(3) تاريخ أسماء الثقات، لابن شاهين (ص: 130).

(4) إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (396/7).

(5) عزرة بن ثابت بن أبي زيد بن أخطب الأنصاري بصري، من السابعة، خ م قد ت س ق. انظر: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 390).

(6) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (665/2).

(7) تاريخ ابن معين، رواية الدارمي (ص: 146) ، الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (22/7).

(8) معرفة الثقات، للعجلي (134/2).

(9) تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للمزي (50/20).

(10) تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للمزي (50/20).

(11) سنن الدارقطني (335/1).

(12) تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 390).

(13) الثقات، لابن حبان (299/7).

(14) تاريخ أسماء الثقات، لابن شاهين (ص: 175).

(15) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (22/7).

- خلاصة القول فيه، والمقارنة بين حكم الإمام يعقوب الفسوي وأحكام غيره من النقاد:

الراوي ثقة، والله سبحانه وتعالى أعلم.

وافق النقاد الإمام يعقوب الفسوي على توثيقه، وجاءت أحكام أغلبهم أعلى من حكمه، وشاركه الإمام أبو حاتم الرازي في نفس الحكم.

الراوي السابع: عَطِيَّةُ بْنُ الْحَارِثِ، أَبُو رَوْقٍ الْهَمْدَانِيُّ الْكُوفِيُّ[1]:

- قال يعقوب الفسوي[2]: حدثنا سفيان[3] عن أبي رَوْقٍ، لا بأس به.

وقال في موضع آخر[4]: أبو رَوْق عطية بن الحارث، ثقة.

- أقوال النقاد في الراوي:

قال أحمد بن حنبل[5]: مقارب الحديث ثقة، وذكره ابن حبان في الثقات[6].

وقال أبو حاتم الرازي[7] وابن حجر[8]: صدوق، وقال أحمد بن حنبل مرة[9] والنسائي[10]: ليس به بأس، وقال ابن معين[11]: صالح.

وقال البيهقي[12]: ليس بقوي، ضعفه يحيى بن معين.

- خلاصة القول فيه، والمقارنة بين حكم الإمام يعقوب الفسوي وأحكام غيره من النقاد:

الراوي صدوق، والله سبحانه وتعالى أعلم.

---

(1) عطية بن الحارث، أبو رَوْق الهمداني الكوفي، صاحب التفسير، من الخامسة، د س ق.
انظر: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 393).

(2) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (106/3).

(3) هو الثوري.

(4) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (199/3).

(5) سؤالات أبي داود للإمام أحمد (ص: 305).

(6) الثقات، لابن حبان (277/7).

(7) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (382/6).

(8) تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 393).

(9) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (382/6).

(10) تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للمزي (144/20).

(11) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (382/6).

(12) السنن الكبرى، للبيهقي (201/1).

وافق أغلب النقاد الإمام يعقوب الفسوي على توثيقه، وشاركه الإمام أحمد بن حنبل والنسائي في نفس الحكم.

وضعفه الإمام البيهقي دون ذكر السبب، والذي يظهر أنه اعتمد في تضعيفه على الإمام ابن معين، والصواب أن ابن معين لم يضعفه، بل ضعف ابنه – عمرو-: قال الدوري[1]: "سمعت يحيى يقول: ابن أبى روق قد رأيته وليس بثقة".

وقد سبق بيان تعديل ابن معين للراوي، بقوله: "صالح".

الراوي الثامن: كُلَيْبُ بْنُ وَائِلِ بْنِ بَيْحانَ التَّيْمِيُّ الْبَكْرِيُّ الْمَدَنِيُّ[2]:

– **قال يعقوب الفسوي**[3]: حدثنا سفيان[4] عن كُلَيْبِ بْنِ وَائِلٍ، كوفي لا بأس به.

– **أقوال النقاد في الراوي:**

وثقه ابن معين[5] والدارقطني[6]، وذكره ابن حبان في الثقات[7].

وقال ابن معين في موضع[8] وأبو داود[9]: ليس به بأس، وقال أحمد بن حنبل[10]: ما أرى به بأس، وقال ابن حجر[11]: صدوق.

وقال العجلي[12]: يكتب حديثه.

وضعفه أبو زرعة الرازي[13].

---

(1) تاريخ ابن معين، رواية الدوري (309/3).

(2) كليب بن وائل التيمي البكري المدني، نزيل الكوفة، من الرابعة، خ د ت. انظر: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 462).

(3) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (3 /101).

(4) هو الثوري.

(5) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (167/7).

(6) سؤالات الحاكم للدارقطني (ص: 266).

(7) الثقات، لابن حبان (337/5).

(8) تاريخ ابن معين، رواية الدوري (344/3).

(9) تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للمزي (215/24).

(10) العلل ومعرفة الرجال، لأحمد رواية المروذي وغيره (ص: 186).

(11) تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 462).

(12) معرفة الثقات، للعجلي (228/2).

(13) الضعفاء لأبي زرعة الرازي في أجوبته على أسئلة البرذعي (823/3)، الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (167/7).

- **خلاصة القول فيه، والمقارنة بين حكم الإمام يعقوب الفسوي وأحكام غيره من النقاد:**

الراوي صدوق، والله سبحانه وتعالى أعلم.

وافق أغلب النقاد الإمام يعقوب الفسوي على توثيقه، وشاركه الإمام ابن معين وأحمد بن حنبل وأبو داود في نفس الحكم، وضعفه الإمام أبو زرعة الرازي دون ذكر السبب.

الراوي التاسع: مُعَاوِيَةُ بْنُ إِسْحَاقَ بْنِ طَلْحَةَ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ الْقُرَشِيُّ التَّيْمِيُّ[1]:

- **قال يعقوب الفسوي**[2]: حدثنا سفيان[3] عن معاوية بن إسحاق، لا بأس به.

- **وذكره يعقوب الفسوي ضمن جماعة من الكوفيين، وقال**[4]: هؤلاء كوفيون ثقات.

- **أقوال النقاد في الراوي:**

وثقه ابن سعد[5] وابن معين[6] وأحمد بن حنبل[7] والعجلي[8] والدارقطني[9] والنسائي[10]، وقال الذهبي[11]: وُثِّق، وذكره ابن حبان[12] وابن شاهين[13] في الثقات.

وقال أبو حاتم الرازي[14]: لا بأس به، وقال ابن حجر[15]: صدوق ربما وهم.

---

(1) معاوية بن إسحاق بن طلحة بن عبيد الله التيمي، أبو الأزهر، من السادسة، خ قد س ق. انظر: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 537).

(2) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (3 /95).

(3) هو الثوري.

(4) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (239/3).

(5) الطبقات الكبرى، لابن سعد (329/6).

(6) تاريخ ابن معين، رواية الدارمي (ص: 170) ، سؤالات ابن الجنيد (ص: 389).

(7) العلل ومعرفة الرجال، لأحمد رواية ابنه عبد الله (481/2)، الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (381/8).

(8) معرفة الثقات، للعجلي (283/2).

(9) سؤالات الحاكم للدارقطني (ص: 277).

(10) تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للمزي (161/28).

(11) الكاشف، للذهبي (274/2).

(12) الثقات، لابن حبان (467/7).

(13) تاريخ أسماء الثقات، لابن شاهين (ص: 220).

(14) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (381/8).

(15) تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 537).

وقال أبو زرعة الرازي[1]: شيخ واه.

– **خلاصة القول فيه، والمقارنة بين حكم الإمام يعقوب الفسوي وأحكام غيره من النقاد:**

الراوي ثقة، والله سبحانه وتعالى أعلم.

وافق أغلب النقاد الإمام يعقوب الفسوي على توثيقه، وشاركه الإمام أبو حاتم الرازي في نفس الحكم، وضعفه الإمام أبو زرعة الرازي دون ذكر السبب.

الراوي العاشر: مُوسَى بْنُ الْمُسَيِّبِ الْكُوفِيُّ[2]:

– **قال يعقوب الفسوي**[3]: حدثنا سفيان[4] عن موسى بن المُسَيَّبِ، لا بأس به.

– **أقوال النقاد في الراوي:**

وثقه العجلي[5]، وذكره ابن حبان[6] وابن شاهين[7] في الثقات.

وقال ابن معين[8] وأبو حاتم الرازي[9] والذهبي[10]: صالح، وقال ابن حجر: صدوق لا يلتفت إلى الأزدي في تضعيفه، وقال أحمد بن حنبل[11]: ما أعلم إلا خيرًا .

وضعفه الأزدي[12].

---

(1) الضعفاء لأبي زرعة الرازي في أجوبته على أسئلة البرذعي (829/3) ، الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (381/8).

(2) موسى بن المسيب الثقفي، أبو جعفر الكوفي البزاز، من السادسة، عخ س ق. انظر: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 554).

(3) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (102/3).

(4) هو الثوري.

(5) معرفة الثقات، للعجلي (306/2).

(6) الثقات، لابن حبان (456/7).

(7) تاريخ أسماء الثقات، لابن شاهين (ص: 222).

(8) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (162/8).

(9) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (162/8).

(10) الكاشف، للذهبي (308/2).

(11) العلل ومعرفة الرجال، لأحمد رواية ابنه عبد الله (463/3)، الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (162/8).

(12) انظر: ميزان الاعتدال، للذهبي (223/4)، تهذيب التهذيب، لابن حجر (373/10).

- **خلاصة القول فيه، والمقارنة بين حكم الإمام يعقوب الفسوي وأحكام غيره من النقاد:**

الراوي صدوق، والله سبحانه وتعالى أعلم.

وافق أغلب النقاد الإمام يعقوب الفسوي على توثيقه، وضعفه الإمام الأزدي، ولا يلتفت إلى تضعيفه كما ذكر الإمام ابن حجر.

الراوي الحادي عشر: نَهشَلُ بْن مُجَمِّع الضَّبِّيُّ[1]:

- **قال يعقوب الفسوي**[2]: حدثنا سفيان[3] عن نَهْشَلٍ الضَّبِّيِّ، لا بأس به كوفي.

- **وقال في موضع آخر**[4]: حدثنا أبو نعيم[5] وقبيصة[6] قالا: حدثنا سفيان[7] عن نهشل الضبي، وهو ثقة.

- **أقوال النقاد في الراوي:**

وثقه ابن معين[8] وأبو داود[9]، وذكره ابن حبان[10] وابن شاهين[11] في الثقات.

وقال أبو حاتم الرازي[12]: لا بأس به يكتب حديثه، وقال ابن حجر: صدوق.

وقال سفيان الثوري[13]: مرضي.

- **خلاصة القول فيه، والمقارنة بين حكم الإمام يعقوب الفسوي وأحكام غيره من النقاد:**

الراوي ثقة، والله سبحانه وتعالى أعلم.

وافق النقاد الإمام يعقوب الفسوي في توثيق الراوي.

---

(1) نَهْشَلٍ بن مُجَمِّع الضَّبِّيُّ الكوفي، من السابعة، س. انظر: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 566).
(2) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (153/3).
(3) هو الثوري.
(4) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (187/3).
(5) هو الفضل بن دكين.
(6) هو قبيصة بن ذؤيب.
(7) هو الثوري.
(8) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (495/8).
(9) تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للمزي (35/30).
(10) الثقات، لابن حبان (542/7).
(11) تاريخ أسماء الثقات، لابن شاهين (ص: 243).
(12) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (495/8).
(13) العلل ومعرفة الرجال، لأحمد رواية ابنه عبد الله (392/3)، التاريخ الكبير، للبخاري (115/8)، الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (495/8).

الراوي الثاني عشر: نَهِيكُ بْنُ يَرِيمَ الْأَوْزَاعِيُّ [1]:

- **قال يعقوب الفسوي**[2]: حدثنا عبد الرحمن بن إبراهيم قال: حدثنا الوليد[3]، قال: حدثنا الأوزاعي، قال: حدثني نَهِيكُ بْنُ يَرِيمَ الأوزاعي- لا بأس به- عن مغيث بن سمي الأوزاعي -وهؤلاء رجال الشام ليس فيهم إلا ثقة-.

- **أقوال النقاد في الراوي:**

وثقه ابن حجر[4]، وذكره أبو زرعة الدمشقي في نفر ثقات[5]، وذكره ابن حبان في الثقات[6].

وقال ابن معين[7]: ليس به بأس، وقال الذهبي[8]: صدوق.

- **خلاصة القول فيه، والمقارنة بين حكم الإمام يعقوب الفسوي وأحكام غيره من النقاد:**

الراوي ثقة، والله سبحانه وتعالى أعلم.

وافق النقاد الإمام يعقوب الفسوي في توثيق الراوي.

الراوي الثالث عشر: هَارُونُ بْنُ عَنْتَرَةَ الشَّيْبَانِيُّ الْكُوفِيُّ[9]:

- **قال يعقوب الفسوي**[10]: حدثنا سفيان[11] عن هارون بن عنترة [ابن][12] أبي وكيع، وهو كوفي الأصل، لا بأس به.

---

(1) نَهِيكُ بْنُ يَرِيمَ الأوزاعي الشامي، من السادسة، ق. انظر: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 566).

(2) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (438/2).

(3) هو الوليد بن مسلم الدمشقي.

(4) تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 566).

(5) تاريخ أبي زرعة الدمشقي (72/1)، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للمزي (35/30).

(6) الثقات، لابن حبان (545/7).

(7) تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للمزي (35/30).

(8) الكاشف، للذهبي (327/2).

(9) هارون بن عنترة بن عبد الرحمن الشيباني، أبو عبد الرحمن أو أبو عمرو ابن أبي وكيع الكوفي، من السادسة، مات سنة اثنتين وأربعين ومائة، د س فق. انظر: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 569).

(10) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (100/3-101).

(11) هو الثوري.

(12) أضافها الباحث، وهي ساقطة من النسخة المطبوعة.



- **وقال في موضع آخر**[1]: وبه عن سفيان[2] عن هارون بن أبي وكيع، وأبو وكيع عنترة، وهارون يكنى أبا عمرو، وهو كوفي ثقة.

- **أقوال النقاد في الراوي:**

وثقه ابن سعد[3] وابن معين[4] وأحمد بن حنبل[5] والعجلي[6]، وقال الذهبي[7]: وثقوه، وذكره ابن حبان[8] وابن شاهين[9] في الثقات، وقال ابن حبان: الله المستعان على إثباته.

وقال أبو زرعة الرازي[10] وابن حجر[11]: لا بأس به، وزاد أبو زرعة الرازي: مستقيم الحديث. وقال الدارقطني[12]: يحتج به، وضعفه في موضع آخر[13].

وذكره أبو العرب[14] وابن الجوزي[15] في الضعفاء.

وقال أبو أحمد الحاكم[16]: ليس بالمتين عندهم.

ويستغرب من ابن حبان ذكره للراوي في "المجروحين" فقال[17]: منكر الحديث جدًا يروي المناكير الكثيرة، حتى يسبق إلى القلب أنه المتعمد لها، لا يجوز الاحتجاج به بحال.

---

(1) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (146/3).
(2) هو الثوري.
(3) الطبقات الكبرى، لابن سعد (336/6).
(4) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (92/9).
(5) العلل ومعرفة الرجال، لأحمد رواية ابنه عبد الله (472/2)، سؤالات أبي داود للإمام أحمد (ص: 301)، الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (92/9).
(6) معرفة الثقات، للعجلي (323/2).
(7) الكاشف، للذهبي (330/2).
(8) الثقات، لابن حبان (282/5).
(9) تاريخ أسماء الثقات، لابن شاهين (ص: 249).
(10) الضعفاء لأبي زرعة الرازي في أجوبته على أسئلة البرذعي (946/3)، الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (92/9).
(11) تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 569).
(12) سؤالات البرقاني للدارقطني (ص: 40).
(13) انظر: ميزان الاعتدال، للذهبي (666/2).
(14) إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (112/12).
(15) الضعفاء والمتروكون، لابن الجوزي (171/3).
(16) إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (112/12).
(17) المجروحين، لابن حبان (93/3).

قال الباحث: أسرف الإمام ابن حبان بقوله: لا يجوز الاحتجاج به بحال؛ وذلك بسبب أنه يروي المناكير الكثيرة كما قال. ولعل النكارة ليست منه بل من الراوي عنه، قال الإمام الذهبي[1]: "الظاهر أن النكارة من الراوي عنه".

ويؤيد ما قاله الإمام الذهبي ما ذكره الإمام أبو نعيم في ترجمة: (عبد الملك بن هارون)، قال[2]: "عبد الملك بن هارون بن عنترة الشيباني روى عن أبيه مناكير".

- **خلاصة القول فيه، والمقارنة بين حكم الإمام يعقوب الفسوي وأحكام غيره من النقاد:**

الراوي لا بأس به، والله سبحانه وتعالى أعلم.

وافق أغلب النقاد الإمام يعقوب الفسوي على توثيقه، وتكلم فيه الإمام أبو أحمد الحاكم، والإمامان: ابن حبان والدارقطني -في أحد قوليهما-.

ولعل من تكلم فيه بسبب النكارة في حديثه، والظاهر أنها من الراوي عنه كما ذكر الإمام الذهبي.

الراوي الرابع عشر: يَحْيَى بْنُ الْحَارِثِ الذِّمَارِيُّ الشَّامِيُّ[3]:

- **قال يعقوب الفسوي**[4]: يحيى بن الحارث الذِّمَارِي يروي عنه أهل الشام، وهو شامي ليس به بأس.

- **أقوال النقاد في الراوي:**

وثقه ابن معين[5] ودحيم[6] وأبو حاتم الرازي[7] وأبو داود[8] والذهبي[9] وابن حجر[10].

---

(1) ميزان الاعتدال، للذهبي (285/4).

(2) الضعفاء، لأبي نعيم الأصفهاني (ص: 105).

(3) يحيى بن الحارث الذماري، أبو عمرو الشامي القارئ، من الخامسة، مات سنة خمس وأربعين ومائة وهو ابن سبعين سنة، 4. انظر: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 589).

(4) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (2/ 461).

(5) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (136/9).

(6) تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للمزي (258/31).

(7) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (136/9).

(8) سؤالات الآجري أبا داود السجستاني (209/2).

(9) الكاشف، للذهبي (363/2).

(10) تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 589).



وذكره ابن حبان[1] وابن شاهين[2] في الثقات.

وقال أحمد بن حنبل[3] وأبو داود في موضع[4]: لا بأس به، وقال ابن معين في موضع[5]: ليس به بأس، وقال أبو حاتم الرازي في موضع آخر[6]: صالح الحديث.

- **خلاصة القول فيه، والمقارنة بين حكم الإمام يعقوب الفسوي وأحكام غيره من النقاد:**

ثقة، والله سبحانه وتعالى أعلم.

وافق النقاد الإمام يعقوب الفسوي على توثيقه، وكانت أحكام أغلبهم أعلى من حكمه، وشاركه الإمام ابن معين وأحمد بن حنبل وأبو داود في نفس الحكم.

الراوي الخامس عشر: يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ الْبَجَلِيُّ الكوفيُّ[7]:

- **قال يعقوب الفسوي**[8]: حدثنا إسحاق بن إبراهيم المكي عن ابن المبارك عن يحيى بن أيوب البجلي، وليس به بأس.

- **أقوال النقاد في الراوي:**

وثقه أبو داود[9] والبزار[10] والذهبي[11]، وذكره ابن حبان[12] وابن شاهين[13] في الثقات.

---

(1) الثقات، لابن حبان (530/5).

(2) تاريخ أسماء الثقات، لابن شاهين (ص: 259).

(3) سؤالات أبي داود للإمام أحمد (ص: 256).

(4) سؤالات الآجري أبا داود السجستاني (218/2).

(5) تاريخ ابن معين، رواية الدوري (463/4).

(6) تاريخ دمشق، لابن عساكر (110/64).

(7) يحيى بن أيوب بن أبي زرعة بن عمرو بن جرير البجلي الكوفي، من السابعة، خت د ت. انظر: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 588).

(8) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (137/3).

(9) سؤالات الآجري أبا داود السجستاني (170/1).

(10) مسند البزار (10/9).

(11) الكاشف، للذهبي (361/2).

(12) الثقات، لابن حبان (594/7).

(13) تاريخ أسماء الثقات، لابن شاهين (ص: 260).

وقال ابن معين[1]: ليس به بأس، وقال ابن حجر[2]: لا بأس به.

وضعفه ابن معين في موضع آخر[3].

- خلاصة القول فيه، والمقارنة بين حكم الإمام يعقوب الفسوي وأحكام غيره من النقاد:

الراوي لا بأس به، والله سبحانه وتعالى أعلم.

وافق أغلب النقاد الإمام يعقوب الفسوي على توثيقه، وشاركه الإمام ابن معين والإمام ابن حجر في نفس الحكم، وضعفه الإمام ابن معين -في أحد قوليه-.

27- الرُّوَاة الذين قال فيهم، "لَا بَأْسَ بِهِ، وَفِي حَدِيثِهِ ضَعْفٌ":

الراوي: عَبْدُ الرَّحْمَنِ بنُ زِيَادِ بنِ أَنْعُمَ الإِفْرِيْقِيُّ[4]:

- **قال يعقوب الفسوي**[5]: حدثنا أبو عبد الرحمن المقرئ، قال: حدثنا عبد الرحمن بن زياد بن أَنْعُمَ وهو في عداد المصريين لا بأس به، وفي حديثه ضعف.

- أقوال النقاد في الراوي:

وثقه يحيى القطان[6] وسحنون المصري[7]، وذكره ابن شاهين في الثقات[8].

وقال أبو بكر بن أبي داود[9] : رجل صالح.

وقال الترمذي[10]: ورأيت محمد بن إسماعيل -البخاري- يقوي أمره، ويقول: هو مقارب الحديث. وقوى الفلاس أمره أيضاً، فقال[11]: هو مليح الحديث، ليس مثل غيره في الضعف.

(1) تاريخ ابن معين، رواية الدوري (302/3)، ورواية الدارمي (ص: 235)، الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (127/9).

(2) تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 588).

(3) انظر: الضعفاء الكبير، للعقيلي (390/4) ، تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين، لابن شاهين (ص: 196).

(4) عبد الرحمن بن زياد بن أنعم الإفريقي، قاضيها، من السابعة، مات سنة ست وخمسين ومائة، بخ د ت ق. انظر: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 340).

(5) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (433/2).

(6) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي (458/5).

(7) تهذيب التهذيب، لابن حجر (176/6).

(8) تاريخ أسماء الثقات، لابن شاهين (ص: 147).

(9) الضعفاء والمتروكون، لابن الجوزي (94/2).

(10) سنن الترمذي (384/1).

(11) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (235/5).



واختلف النقاد في الاحتجاج بحديثه، وممن احتج بحديثه مع الثناء عليه أحمد بن صالح فقال[1]: يحتج بحديثه وهو صحيح الكتاب، وكان ينكر على من تكلم فيه.

قال الباحث: وإنكار أحمد بن صالح ليس في محله لوجود من ضَعَّفَ حديثه مع كتابته.

قال ابن معين[2]: ضعيف ويكتب حديثه، وإنما أنكر عليه الأحاديث الغرائب التي يجيء بها، وقال المفضل بن غسان الغلابي[3]: يضعفونه، ويكتب حديثه.

وكان أبو حاتم الرازي مع عدم الاحتجاج بحديثه، فقال[4]: يكتب حديثه ولا يحتج به.

وقد توسط جماعة من النقاد في الحكم على الراوي، وفرقوا بين عدالته وضبطه، فأثبتوا عدالته وجرحوا ضبطه تمامًا كما فعل الإمام يعقوب الفسوي، بقوله: (لا بأس به، وفي حديثه ضعف).

فقال ابن معين[5]: ليس به بأس، وفيه ضعف، وقال يعقوب بن شيبة[6] : هو ضعيف الحديث، وهو ثقة صدوق، رجل صالح، وقال الجوزجاني[7]: غير محمود في الحديث، وكان صادقًا خشنًا، وقال صالح جزرة[8]: منكر الحديث، ولكنه كان رجلًا صالحًا.

وقال ابن حجر[9]: ضعيف في حفظه، وكان رجلًا صالحًا.

وقد ضعفه يحيى القطان[10] وابن معين مرة [11] وأبو زرعة الرازي[12]

(1) تاريخ دمشق، لابن عساكر (354/34).
(2) تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي (214/10).
(3) تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي (215/10).
(4) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (235/5).
(5) تاريخ ابن معين، رواية الدوري (421/4).
(6) تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي (215/10).
(7) أحوال الرجال، للجوزجاني (ص: 263).
(8) تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي (215/10).
(9) تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 340).
(10) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (234/5).
(11) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (235/5).
(12) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (235/5).

والترمذي[1] والنسائي[2] والدارقطني[3] والساجي[4] وابن بشكوال[5] والهيثمي[6]، وزاد الدارقطني: لا يحتج به، وقال ابن حبان[7]: يروي الموضوعات عن الثقات، ويأتي عن الأثبات ما ليس من أحاديثهم.

وقال أحمد بن حنبل[8]: ليس بشيء، وقال مرة[9]: منكر الحديث، وقال البخاري[10]: في حديثه بعض المناكير.

وقال أبو زرعة الرازي[11] والدارقطني[12] مرة: ليس بالقوي.

وقال البيهقي[13]: غير قوي، وقال مرة[14]: غير محتج به.

وقال ابن خراش[15]: متروك الحديث.

- **خلاصة القول فيه، والمقارنة بين حكم الإمام يعقوب الفسوي وأحكام غيره من النقاد:**

الراوي لا بأس به، وفي حديثه ضعف، والله سبحانه وتعالى أعلم.

وافق بعض النقاد الإمام يعقوب الفسوي في توثيقه، ووافقه بعضهم في تضعيف حديثه، وضعفه بعضهم مطلقًا، ووافقه بعضهم في الجمع بين العدالة والضعف في حديثه.

وعبارة الإمام يعقوب الفسوي مطابقة للفظ عبارة الإمام ابن معين، فكأنه أخذها عنه.

---

(1) سنن الترمذي (76/1).
(2) الضعفاء والمتروكون، للنسائي (ص: 66).
(3) سنن الدارقطني (217/2).
(4) تاريخ دمشق، لابن عساكر (363/34)، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للمزي (108/17).
(5) شيوخ عبد الله بن وهب القرشي، لابن بشكوال (169/1).
(6) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، للهيثمي (133/4).
(7) المجروحين، لابن حبان (50/2).
(8) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (235/5).
(9) تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي (214/10).
(10) الضعفاء الصغير، للبخاري (ص: 84).
(11) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (235/5).
(12) الضعفاء والمتروكون، للدارقطني (161/2).
(13) السنن الكبرى، للبيهقي (252/1).
(14) السنن الكبرى (654/2)، معرفة السنن والآثار، للبيهقي (228/4).
(15) تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي (215/10).



وأما عن سبب تضعيف حديثه فهو إما لجهالة شيوخه، قال الإمام أبو حاتم الرازي[1] : "الأحاديث التي تنكر عليه عن شيوخ لا نعرفهم، فربما تكون من أهل بلده أولا تكون".

وقال الإمام البزار[2]: "كان حسن العقل، ولكن وقع على شيوخ مجاهيل فحدث عنهم بأحاديث مناكير، فضعف حديثه".

وإما عن روايته الأحاديث الغرائب، قال الإمام ابن المديني[3]: "كان أصحابنا يضعفونه، وأنكر أصحابنا عليه أحاديث تفرد بها لا تعرف".

وقال الإمام ابن معين[4]: "إنما أنكر عليه الأحاديث الغرائب التي يجيء بها".

ولكن الإمام أبو بكر بن أبي داود أورد سببًا آخر، فقال[5] : "إنما تكلم الناس في عبدالرحمن بن زياد بن أنعم وضعفوه لأنه روى عن مسلم بن يسار، فقيل له أين رأيت مسلم بن يسار؟ فقال: بإفريقية، فكذبه الناس فضعفوه، وقالوا: ما دخل مسلم بن يسار إفريقية قط يعنون البصري، ولم يعلموا أن مسلم بن يسار آخر يقال له أبو عثمان الطنبدي، وطنبد بطن من اليمن وعنه روى، وكان الإفريقي رجلًا صالحًا".

قال الباحث: وهذا القدح في ضبط حديثه لكثرة روايته المنكرات، لا يخل بعدالته، فقد يجتمع ذلك في نفس الراوي، قال الإمام ابن القطان[6]: "الحق فيه أنه ضعيف لكثرة روايته المنكرات، وهو أمر يعتري الصالحين".

لذا كان حكم الإمام يعقوب الفسوي في الراوي، وتبعه عليه جماعة من أهل العلم كالإمام صالح جزرة والإمام ابن حجر.

28- الرُّوَاة الذين قال فيهم، "لَا بَأْسَ بِهِ، فِي حَدِيثِهِ لِينٌ":

الراوي: طَلْحَةُ بْنُ يَحْيَى بْنِ طَلْحَةَ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ التَّيمِيُّ[7]:

---

(1) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (235/5).

(2) مسند البزار (16 /243).

(3) تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي (214/10).

(4) تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي (214/10).

(5) الضعفاء والمتروكون، لابن الجوزي (94/2).

(6) تهذيب التهذيب، لابن حجر (176/6).

(7) طلحة بن يحيى بن طلحة بن عبيد الله التيمي المدني، نزيل الكوفة، من السادسة، مات سنة ثمان وأربعين ومائة، م 4. انظر: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 283).

- **قال يعقوب الفسوي**[1]: حدثنا سفيان[2] عن طلحة بن يحيى، شريف، لا بأس به، في حديثه لين.

- **أقوال النقاد في الراوي:**

وثقه ابن سعد[3] وابن معين[4] وأحمد بن حنبل[5] والعجلي[6] ويعقوب بن شيبة[7] والدارقطني[8]، وزاد ابن سعد: له أحاديث صالحة.

وذكره ابن حبان[9] وابن شاهين[10] وابن خلفون[11] في الثقات، وقال ابن حبان: كان يخطئ.

وقال أحمد بن حنبل مرة[12]: صالح الحديث، وكذا قال أبو حاتم الرازي[13]، وزاد: حسن الحديث، صحيح الحديث، وقال أبو زرعة الرازي[14] والنسائي[15]: صالح.

وقال ابن عدي[16]: روى أحاديث رواه عنه الثقات، وما برواياته عندي بأس، وقال أبوداود[17]: ليس به بأس، وقال ابن القطان[18]: لا بأس به.

---

(1) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (107/3).
(2) هو الثوري.
(3) الطبقات الكبرى، لابن سعد (343/6).
(4) تاريخ ابن معين، رواية الدارمي (ص: 136)، سؤالات ابن الجنيد (ص: 389)، الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (477/4).
(5) إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (87/7).
(6) معرفة الثقات، للعجلي (481/1).
(7) تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للمزي (443/13).
(8) سؤالات الحاكم للدارقطني (ص: 228).
(9) الثقات، لابن حبان (487/6).
(10) تاريخ أسماء الثقات، لابن شاهين (ص: 121).
(11) إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (87/7).
(12) العلل ومعرفة الرجال، لأحمد رواية ابنه عبد الله (498/2)، الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (477/4).
(13) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (477/4).
(14) الضعفاء لأبي زرعة الرازي (884/3)، الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (477/4).
(15) تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للمزي (443/13).
(16) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي (180/5).
(17) سؤالات الآجري أبا داود السجستاني (160/1).
(18) بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام، لابن القطان (595/4).

وقال الساجي[1]: صدوق لم يكن بالقوي، وقال ابن حجر[2]: صدوق يخطئ.

وقال يحيى القطان[3]: لم يكن بالقوي، وقال النسائي في موضع آخر[4]: ليس بالقوي.

وقال البخاري[5]: منكر الحديث.

- **خلاصة القول فيه، والمقارنة بين حكم الإمام يعقوب الفسوي وأحكام غيره من النقاد:**

الراوي صدوق يخطئ، والله سبحانه وتعالى أعلم.

وافق أغلب النقاد الإمام يعقوب الفسوي في توثيقه، ووافقه بعضهم في تضعيف حديثه، وضعفه بعضهم مطلقًا.

29- الرُّوَاة الذين قال فيهم، "صَالِحُ الْحَدِيثِ":

الراوي الأول: إِسْحَاقُ بْنُ رَاشِدٍ الجَزَرِيُّ[6]:

- **قال يعقوب الفسوي**[7]: إسحاق بن راشد صالح الحديث.

- **وقال في موضع آخر**[8]: إسحاق بن راشد جَزَرِيٌّ حسن الحديث.

- **أقوال النقاد في الراوي:**

وثقه ابن معين[9] وأحمد بن حنبل[10] والمفضل بن غسان الغلابي[11]

---

(1) تهذيب التهذيب، لابن حجر (28/5).

(2) تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 283).

(3) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (477/4).

(4) الضعفاء والمتروكون، للنسائي (ص: 60).

(5) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي (180/5)، وفي كتب البخاري ذكره بدون الحكم عليه.

(6) إسحاق بن راشد الجزري، أبو سليمان، من السابعة، مات في خلافة أبي جعفر، خ 4. انظر: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 100).

(7) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (345/1).

(8) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (434/1).

(9) تاريخ ابن معين، رواية الدوري (73/3) ، الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (220/2).

(10) العلل ومعرفة الرجال، لأحمد رواية المروذي وغيره (ص: 83).

(11) تاريخ دمشق، لابن عساكر (213/8).

والعجلي[1] والنسائي[2] والذهبي[3] وابن حجر[4]، وزاد ابن حجر: في حديثه عن الزهري بعض الوهم.

وذكره ابن حبان[5] وابن شاهين[6] في الثقات.

وقال ابن معين في موضع[7]: صالح الحديث، وقال في موضع آخر[8] والنسائي[9]: ليس به بأس، وزاد ابن معين: في غير الزهري، وقال الذهبي مرة[10]: صدوق.

وقال أبو حاتم الرازي[11]: شيخ.

وقال ابن خزيمة[12]: لا يحتج بحديثه.

قال الباحث: وقد تكلم جماعة من أهل العلم في في حديث الراوي عن الزهري.

وقبل الخوض في الكلام في حديثه عن الزهري لا بد من معرفة صحة سماعه من الزهري؛ فقد سأل أبو عبد الله الحاكم الدارقطني عن إسحاق بن راشد، فقال[13]: تكلموا في سماعه من الزهري، وقالوا: إنه وجده في كتاب.

قال الحاكم في "معرفة علوم الحديث"[14]: (الجنس السادس من التدليس): قوم رووا عن شيوخ لم يروهم قط، ولم يسمعوا منهم، إنما قالوا: قال فلان. فحمل ذلك عنهم على السماع، وليس عندهم عنهم سماع عال ولا نازل.

(1) معرفة الثقات، للعجلي (218/1).
(2) التعديل والتجريح، لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح، لأبي الوليد الباجي (376/1).
(3) المغني في الضعفاء، للذهبي (70/1).
(4) تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 100).
(5) الثقات، لابن حبان (51/6).
(6) تاريخ أسماء الثقات، لابن شاهين (ص: 35).
(7) تاريخ ابن معين، رواية الدوري (252/4).
(8) تاريخ دمشق، لابن عساكر (213/8).
(9) تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للمزي (421/2).
(10) الكاشف (235/1)، من تكلم فيه وهو موثق (ص: 42)، ميزان الاعتدال، للذهبي (190/1).
(11) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (220/2).
(12) تاريخ دمشق، لابن عساكر (214/8).
(13) سؤالات الحاكم للدارقطني (ص: 184).
(14) معرفة علوم الحديث، للحاكم (ص: 109).



ثم قال[1]: أخبرنا عبد الرحمن بن حمدان الجلاب بهمذان، قال: حدثنا إبراهيم بن نصر، قال: ثنا أبو الوليد الطيالسي قال: حدثني صاحب لي من أهل الري يقال له: أشرس، قال: قدم علينا محمد بن إسحاق، فكان يحدثنا عن إسحاق بن راشد، فقدم علينا إسحاق بن راشد، فجعل يقول: ثنا الزهري، وحدثنا الزهري. قال فقلت له: أين لقيت ابن شهاب؟ قال: لم ألقه، مررت ببيت المقدس فوجدت كتابًا له ثم.

وقد أشار كل من ابن عساكر وابن حجر إلى ضعف هذه القصة، فقال ابن عساكر[2]: وقد قيل: إن إسحاق لم يلق الزهري.

وقال ابن حجر[3]: ورُوي عن ابن المديني عن الطيالسي عن أَشْرَس – رجل من أهل الرّيّ – ما يدل على أنه لم يلق الزهري. ورَوَى ابن أبي خَيْثَمَة بإسناد جيد عن إسحاق أنه لقي الزهري. وقد صرح الذهبي بسماع الراوي من الزهري[4].

ومما يدل على عدم صحة هذه القصة أيضًا ثبوت ما يعارضها؛ فقد قال ابن سعد[5]: أخبرنا عبد الله بن جعفر الرقي، قال: حدثنا عبيد الله بن عمرو، قال: قال لي إسحاق بن راشد: كان الزهري إذا ذكر أهل العراق ضعف علمهم. – قال – قلت: إن بالكوفة مولى لبني أسد يروي أربعة آلاف حديث. قال: أربعة آلاف! قال قلت: نعم، إن شئت جئتك ببعض علمه. قال: فجيء به. فأتيته به، قال فجعل يقرأ، وأعرف التغيير فيه، وقال: والله إن هذا لعلم، ما كنت أرى أحدا يعلم هذا.

ومما يدل أيضًا على سماع إسحاق من الزهري: رواية البخاري في "صحيحه" تصريح إسحاق بالتحديث عن الزهري: فقد روي من طريق موسى بن أعين: حدثنا إسحاق بن راشد، أن الزهري حدثه، قال: أخبرني عبد الرحمن بن عبد الله بن كعب بن مالك، عن أبيه، قال: سمعت أبي كعب بن مالك..."[6]. فذكر قصة تخلف كعب عن غزوة تبوك.

---

(1) معرفة علوم الحديث، للحاكم (ص: 110).

(2) تاريخ دمشق، لابن عساكر (212/8).

(3) فتح الباري، لابن حجر (389/1).

(4) انظر: من تكلم فيه وهو موثق، للذهبي (ص: 42).

(5) الطبقات الكبرى، لابن سعد (332/6).

(6) انظر: صحيح البخاري (70/6) ، ح 4677، كِتَابُ تَفْسِيرِ القُرْآنِ، بَابُ {وَعَلَى الثَّلاَثَةِ الَّذِينَ خُلِّفُوا حَتَّى إِذَا ضَاقَتْ عَلَيْهِمُ الأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ، وَضَاقَتْ عَلَيْهِمْ أَنْفُسُهُمْ وَظَنُّوا أَنْ لاَ مَلْجَأَ مِنَ اللَّهِ إِلَّا إِلَيْهِ، ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ لِيَتُوبُوا، إِنَّ اللَّهَ هُوَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ} [التوبة: 118].

والبخاري -رحمه الله تعالى- معروف بتحريه وشدة تنقيره عن أحوال الرجال، فصنيعه هذا يدل على ثبوت سماع إسحاق من الزهري.

وإضافة على ثبوت سماعه، فقد أخرج له البخاري فيما تابعه غيره من الرواة عن الزهري.

قال ابن حجر[1]: غالب ما أخرج له البخاري ما شاركه فيه غيره عن الزهري، وهي مواضع يسيرة.

وبهذه الأدلة يتبين أن إسحاق بن راشد قد سمع من الزهري، وأن القصة التي نُقلت عنه بأنه لم يسمع من الزهري غير صحيحة. وتقدم أن الذين وصفوه بالتدليس لم يذكروا لذلك مستندا إلا تلك القصة، وقد ثبت عدم صحتها، وبذلك يخرج إسحاق بن راشد من جماعة الموصوفين بالتدليس.

وأما حديثه عن الزهري:

فقد تقدم أنه تكلم فيه ابن معين والذهلي والنسائي؛ فقال ابن معين[2]: ليس في الزهري بذاك.

وقال محمد بن يحيى الذهلي[3]: مضطرب في حديث الزهري.

وقال النسائي[4]: ليس بذاك القوي في الزهري.

وذكره ابن رجب في (أصحاب الزهري الذين ضعفوا فيه)[5].

- خلاصة القول فيه، والمقارنة بين حكم الإمام يعقوب الفسوي وأحكام غيره من النقاد:

الراوي ثقة، وقد ثبت سماعه من الزهري، لكن في حديثه عن الزهري بعض الوهم، كما قال ابن حجر، لذلك لا يقبل من حديثه عن الزهري إلا ما وافقه عليه غيره، والله سبحانه وتعالى أعلم.

وافق النقاد الإمام يعقوب الفسوي على توثيقه، وجاءت عبارته مطابقة لعبارة الإمام ابن معين-في أحد أقواله-، وتكلموا في حديثه عن الزهري كما تقدم بيانه.

---

(1) فتح الباري، لابن حجر (389/1).
(2) تاريخ دمشق، لابن عساكر (213/8).
(3) التعديل والتجريح، لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح، لأبي الوليد الباجي (376/1).
(4) السنن الكبرى، للنسائي (407/3).
(5) انظر: شرح علل الترمذي، لابن رجب (808/2).

الراوي الثاني: بَدرُ بنُ الْخَلِيلِ الأَسَدِيُّ الْكُوفِيُّ[1]:

- **قال يعقوب الفسوي**[2]: بدر بن الخليل صالح الحديث.
- **أقوال النقاد في الراوي:**

وثقه ابن معين[3]، وذكره ابن حبان[4] وابن شاهين[5] في الثقات.

وقال الدارقطني[6]: لا بأس به.

وقال ابن معين[7] والدارقطني[8] في موضع آخر: صالح الحديث.

وقال أبو حاتم الرازي[9]: شيخ.

- **خلاصة القول فيه، والمقارنة بين حكم الإمام يعقوب الفسوي وأحكام غيره من النقاد:**

الراوي صالح الحديث، والله سبحانه وتعالى أعلم.

وافق النقاد الإمام يعقوب الفسوي على توثيقه، وجاءت عبارته مطابقة لعبارة الإمام ابن معين والدارقطني -في أحد قوليهما-.

الراوي الثالث: الصَّعِقُ بْنُ حَزْنٍ الْبَكْرِيُّ الْبَصريُّ[10]:

- **قال يعقوب الفسوي**[11]: حدثنا سُلَيْمَانُ[12] عن الصَّعِقِ بْنِ حَزَنٍ وهو صالح الحديث.

---

(1) بدر بن خليل الأسدي الكوفي، يروي عن أبي وائل، روى عنه وكيع وأبو أسامة. انظر: الثقات، لابن حبان (116/6).

(2) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (3 /190).

(3) تاريخ ابن معين، رواية الدوري (510/3)، الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (412/2).

(4) الثقات، لابن حبان (116/6).

(5) تاريخ أسماء الثقات، لابن شاهين (ص: 49).

(6) سؤالات البرقاني للدارقطني (ص: 18).

(7) تاريخ ابن معين، رواية الدوري (354/3).

(8) المؤتلف والمختلف، للدارقطني (2 /888).

(9) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (412/2).

(10) الصَّعِقُ بْنُ حَزْنٍ الْبَكْرِيُّ الْبَصريُّ، أبو عبد الله، من السابعة، بخ م مد س. انظر: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 276).

(11) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (662/2).

(12) هو سليمان بن حرب الأزدي الواشحي البصري، قاضي مكة، ثقة إمام حافظ، من التاسعة، مات سنة أربع وعشرين ومائتين وله ثمانون سنة، ع. انظر: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 250).

- **أقوال النقاد في الراوي:**

وثقه ابن معين[1] والعجلي[2] وأبو زرعة الرازي[3].

وكذلك وثقه أبو داود[4] والنسائي[5] والذهبي[6].

وذكره ابن حبان[7] وابن خلفون[8] في الثقات.

وقال ابن معين مرة[9]: ليس به بأس، وقال أبو حاتم الرازي[10]: ما به بأس.

وقال موسى بن إسماعيل التبوذكي وابن حجر[11]: صدوق، وزاد: يهم وكان زاهدًا.

وقال الدارقطني[12]: ليس بالقوي.

- **خلاصة القول فيه، والمقارنة بين حكم الإمام يعقوب الفسوي وأحكام غيره من النقاد:**

الراوي صدوق، والله سبحانه وتعالى أعلم.

وافق النقاد الإمام يعقوب الفسوي على توثيقه، وضعفه الإمام الدارقطني من غير بيان السبب.

---

(1) تاريخ ابن معين، رواية الدارمي (ص: 133)، سؤالات ابن الجنيد (ص: 413).

(2) قال الباحث: نقل ابن حجر عن العجلي توثيقه ولم أقف على توثيقه في النسخة المطبوعة من ثقات العجلي. انظر: تهذيب التهذيب، لابن حجر (424/4).

(3) الضعفاء لأبي زرعة الرازي في أجوبته على أسئلة البرذعي (883/3)، الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (456/4).

(4) سؤالات الآجري أبا داود السجستاني (163/2).

(5) تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للمزي (176/13).

(6) الكاشف، للذهبي (503/1).

(7) الثقات، لابن حبان (479/6).

(8) إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (378/6).

(9) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (456/4).

(10) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (456/4).

(11) تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 276).

(12) الإلزامات والتتبع، للدارقطني (ص: 169).



الراوي الرابع: عُبَادَةُ بْنُ مُسْلِمٍ الْفَزَارِيُّ البَصْرِيُّ[1]:

- **قال يعقوب الفسوي**[2]: حدثنا أَبُو نُعَيْمٍ[3] قال: ثنا عُبَادَةُ بْنُ مُسْلِمٍ الْفَزَارِيُّ، وهو صالح الحديث، وقد روى عنه سفيان الثوري وغيره.

- **وقال في موضع آخر**[4]: حدثنا أَبُو نُعَيْمٍ قال: ثنا عُبَادَةُ بْنُ مُسْلِمٍ الْفَزَارِيُّ، وهو ثقة.

- **أقوال النقاد في الراوي:**

قال ابن معين[5]: ثقة ثقة.

ووثقه وكيع بن الجراح[6] وابن معين مرة[7] والنسائي[8] وابن حجر[9]، وزاد: اضطرب فيه قول ابن حبان، وذكره ابن حبان[10] وابن شاهين[11] وابن خلفون[12] في الثقات.

وقال أبو حاتم الرازي[13]: لا بأس به.

أما عن قول ابن حجر: اضطرب فيه قول ابن حبان؛ فلأنه ذكره في "المجروحين"، فقال[14]: منكر الحديث على قلته ساقط الاحتجاج بما يرويه، ... كوفي يخطئ.

- **خلاصة القول فيه، والمقارنة بين حكم الإمام يعقوب الفسوي وأحكام غيره من النقاد:**

الراوي ثقة، والله سبحانه وتعالى أعلم.

---

(1) عبادة بن مسلم الفزاري، أبو يحيى البصري، من السادسة، بخ 4. انظر: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 292).

(2) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (187/3).

(3) هو الفضل بن دكين.

(4) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (234/3).

(5) تاريخ أسماء الثقات، لابن شاهين (ص: 175).

(6) التاريخ الكبير، للبخاري (95/6).

(7) تاريخ ابن معين، رواية الدوري (371/3)، الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (96/6).

(8) تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للمزي (191/14).

(9) تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 292).

(10) الثقات، لابن حبان (160/7).

(11) تاريخ أسماء الثقات، لابن شاهين (ص: 175).

(12) إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (193/7).

(13) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (96/6).

(14) المجروحين، لابن حبان (173/2).



وافق النقاد الإمام يعقوب الفسوي على توثيقه، واضطرب فيه قول الإمام ابن حبان كما ذكر الإمام ابن حجر.

30- الرُّوَاة الذين قال فيهم، "رَجُلٌ صَالِحٌ رَاجِحٌ":

الراوي: مُحَمَّدُ بنُ طَلْحَةَ بنِ مُصَرِّفٍ اليَامِيُّ[1]:

- **قال يعقوب الفسوي**[2]: محمد بن طلحة مات أبوه وهو صغير جدًا، وقد تَكَلَّمَ الناس في روايته عن أبيه إلا أنه في الجملة رجل صالح راجح.

- **أقوال النقاد في الراوي:**

وثقه ابن معين[3] والذهبي[4]، وقال أحمد بن حنبل[5] [6]: ثقة إلا أنه كان لا يكاد يقول في شيء من حديثه: حدثنا، وقال العجلي[7]: ثقة إلا أنه سمع من أبيه وهو صغير.

وذكره ابن حبان في الثقات[8]، وقال: يخطئ، وكذا قال أبو داود[9].

وقال العجلي في موضع آخر[10]: لا بأس به، وقال ابن معين فى موضع[11]: ليس به بأس، وقال ابن معين[12] مرة وأبو زرعة الرازي[13]: صالح.

---

(1) محمد بن طلحة بن مُصَرِّفٍ اليامي، كوفي من السابعة مات سنة سبع وستين ومائة، خ م د ت عس ق. انظر: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 485).

(2) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (178/3).

(3) الضعفاء والمتروكون، لابن الجوزي (72/3).

(4) تاريخ الإسلام (497/4)، الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم (ص: 160)، سير أعلام النبلاء (37/7)، المغني في الضعفاء، للذهبي (595/2).

(5) التعديل والتجريح، لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح، لأبي الوليد الباجي (635/2)، الضعفاء الكبير، للعقيلي (85/4).

(6) قال الباحث: وفي رواية بدل: "ثقة"، " لابأس به". انظر: الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (292/7).

(7) معرفة الثقات، للعجلي (241/2).

(8) الثقات، لابن حبان (388/7).

(9) سؤالات الآجري أبا داود السجستاني (301/1).

(10) معرفة الثقات، للعجلي (241/2).

(11) تاريخ ابن معين، رواية الدارمي (ص: 205).

(12) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (292/7)، الضعفاء الكبير، للعقيلي (85/4).

(13) الضعفاء لأبي زرعة الرازي في أجوبته على أسئلة البرذعي (930/3).

وقال أبو زرعة الرازي[1] والذهبي[2] مرة: صدوق، وزاد: مشهور، محتج به في الصحيحين، وقال ابن حجر[3]: صدوق له أوهام، وأنكروا سماعه من أبيه لصغره.

وقد أشار الإمام يعقوب الفسوي إلى مثل كلام الإمام ابن حجر، بقوله: "وقد تَكَلَّمَ الناس في روايته عن أبيه".

وحتى أن الراوي نفسه (محمد بن طلحة) يشير إلى مشكلة روايته عن أبيه، فقال[4]: أهاب حديث أبي، والله ما أذكره إلا كالحلم.

وقال مظفر بن مدرك[5]: قال محمد بن طلحة: أدركت أبي كالحلم. وقد روى عن أبيه أحاديث صالحة، وقال في موضع آخر[6]: ليس بشيء، وكذا قال ابن معين في موضع[7].

وضعفه مظفر بن مدرك [8] وابن معين[9]،

وقال ابن معين في موضع آخر[10]: كان يقال ثلاثة كان يُتَّقى حديثهم: محمد بن طلحة ابن مصرف، وأيوب بن عتبة، وفليح بن سليمان.

وقال النسائي[11]: ليس بالقوي.

وقال ابن سعد[12]: كانت له أحاديث منكرة. قال عفان: كان محمد بن طلحة يروي عن أبيه. وأبوه قديم الموت. وكان الناس كأنهم يكذبونه ولكن من يجترئ أن يقول له أنت تكذب، كان من فضله.

---

(1) الضعفاء لأبي زرعة الرازي في أجوبته على أسئلة البرذعي (930/3)، الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (292/7).

(2) ميزان الاعتدال، للذهبي (587/3).

(3) تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 485).

(4) التعديل والتجريح، لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح، لأبي الوليد الباجي (635/2).

(5) تاريخ ابن معين، رواية ابن محرز (131/1)، الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (292/7).

(6) تاريخ ابن معين، رواية الدوري (408/3).

(7) الضعفاء الكبير، للعقيلي (85/4).

(8) تاريخ ابن معين، رواية الدوري (381/4).

(9) تاريخ ابن معين، رواية ابن محرز (67/1)، الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (292/7).

(10) العلل ومعرفة الرجال، لأحمد رواية ابنه عبد الله (596/2)، الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (292/7).

(11) الضعفاء والمتروكون، للنسائي (ص: 93).

(12) الطبقات الكبرى، لابن سعد (354/6).

- خلاصة القول فيه، والمقارنة بين حكم الإمام يعقوب الفسوي وأحكام غيره من النقاد:

الراوي صدوق يخطئ، والله سبحانه وتعالى أعلم.

وافق أغلب النقاد الإمام يعقوب الفسوي على توثيقه، وجاءت عبارته مطابقة لعبارة الإمام ابن معين والإمام أبي زرعة الرازي- في أحد أقوالهما- مع زيادة "راجح" عند الفسوي، وضعفه الأئمة مظفر بن مدرك وابن معين – في أحد أقوالهما- وابن سعد والنسائي.

ولعل السبب في التضعيف هو رواية الراوي عن أبيه وهو صغير، كما أشار لذلك الإمام ابن حجر بقوله: "وأنكروا سماعه من أبيه لصغره". ولعل هذا ما قصده الإمام ابن سعد بقوله: "له أحاديث منكرة".

وبالجملة يعتبر حديث الراوي في مرتبة الحديث الحسن، قال الإمام الذهبي[1]: "ويجيء حديثه من أداني مراتب الصحيح، ومن أجود الحسن، وبهذا يظهر لك أن (الصحيحين) فيهما الصحيح وما هو أصح منه".

31- الرُّوَاة الذين قال فيهم، "رَجُلٌ صَالِحٌ وَكِتَابُهُ لَا بَأْسَ بِهِ":

الراوي: يَحْيَى بْنُ سُلَيْمٍ الطَّائِفِيُّ[2]:

- قال يعقوب الفسوي[3]: يَحْيَى بْنُ سُلَيْمٍ الطَّائِفِيُّ سُنِّيٌّ رَجُلٌ صَالِحٌ وَكِتَابُهُ لَا بَأْسَ بِهِ، وَإِذَا حَدَّثَ مِنْ كِتَابِهِ فَحَدِيثُهُ حَسَنٌ، وَإِذَا حَدَّثَ حِفْظًا فَيُعْرَفُ وَيُنْكَرُ.

- أقوال النقاد في الراوي:

وثقه ابن سعد[4] وابن معين[5] وأحمد بن حنبل[6] والعجلي[7] والذهبي[8]

---

(1) سير أعلام النبلاء، للذهبي (37/7).

(2) يحيى بن سُلَيْم الطائفي، نزيل مكة، من التاسعة، مات سنة ثلاث وتسعين ومائة، ع. انظر: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 591).

(3) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (3 /51).

(4) الطبقات الكبرى، لابن سعد (5 /500).

(5) تاريخ ابن معين، رواية الدوري (60/3).

(6) انظر: الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي (9 / 64).

(7) معرفة الثقات، للعجلي (353/2).

(8) الكاشف، للذهبي (367/2).

والهيثمي[1] والبوصيري[2] والزيلعي[3].

وذكره ابن حبان في الثقات[4]، وقال: يخطئ، وابن شاهين[5]، وقال: كان جائز الحديث، وكان رجلاً صالحًا.

وقال ابن عدي[6]: أحاديثه صالحة متقاربة، وهو صدوق لا بأس به.

وقال ابن القطان[7] والساجي[8]: صدوق، وزاد يهم في الحديث، وأخطأ في أحاديث رواها عبيد الله بن عمر لم يحمده أحمد. وكذا ابن حجر قال[9]: صدوق سيئ الحفظ.

وقال أبو بشر الدولابي[10] والنسائي[11]: ليس بالقوي، ووثقه النسائي مرة: إلا في عبيد الله ابن عمر[12]، وقال في موضع آخر[13]: ليس به بأس، وهو منكر الحديث عن عبيد الله ابن عمر.

وقال أبو حاتم الرازي[14]: شيخ صالح، محله الصدق، ولم يكن بالحافظ، يكتب حديثه ولا يحتج به.

وقال الضياء المقدسي[15]: قال أبو حاتم: لا يحتج به، ولم يبين الجرح!! وقد وثقه يحيى ابن معين وروى له البخاري ومسلم.

قال الباحث: وجمهور من تكلم فيه من العلماء، تكلموا فيه من جهة حفظه، لا سيما في روايته عن عبيد الله بن عمر.

---

(1) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، للهيثمي (3 /299).
(2) مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه، للبوصيري (2 /144).
(3) نصب الراية لأحاديث الهداية، للزيلعي (4 /203).
(4) الثقات، لابن حبان (615/7).
(5) تاريخ أسماء الثقات، لابن شاهين (ص: 261).
(6) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي (64/9).
(7) التلخيص الحبير، لابن حجر (43/2).
(8) تهذيب التهذيب، لابن حجر (227/11).
(9) تقريب التهذيب، لابن حجر (1 /591).
(10) تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للمزي (368/31).
(11) الضعفاء والمتروكون، للنسائي (ص: 108).
(12) انظر: لسان الميزان، لابن حجر (432/7).
(13) تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للمزي (368/31).
(14) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (156/9).
(15) الأحاديث المختارة، للضياء المقدسي (55/10).

فقال أحمد بن حنبل[1]: يحيى بن سليم كذا، وكذا، والله إن حديثه يعني فيه شيء، كأنه لم يحمده، وقال[2]: أتيته فكتبت عنه شيئاً، فرأيته يخلط في الحديث، فتركته، وقال[3]: يحيى بن سليم مضطرب الحديث، روى عن عبيد الله مناكير، وقال مرة أخرى[4]: كان قد أتقن حديث ابن خثيم، كانت عنده في كتاب، فقلنا له: أعطنا كتابك، فقال: أعطوني مصحفاً رهناً، قلنا: من أين لنا مصحف ونحن غُرَباء، وقال البخاري[5]: رجل صالح صاحب عبادة يهم الكثير في حديثه، إلا أحاديث كان يُسأل عنها، فأما غير ذلك فيهم الكثير، روى عن عبيد الله بن عمر أحاديث يهم فيها، وأشار البزاز إلى خطئه في روايته عن عبيد الله بن عمر[6]، وقال ابن حجر[7]: وهو كما قال وهو ضعيف في عبيد الله بن عمر، وقال الخليلي[8]: أخطأ في أحاديث. ومثّل لذلك بثلاثة أحاديث جميعها عن عبيد الله بن عمر، وقال أبو أحمد الحاكم[9]: ليس بالحافظ عندهم، وقال الدارقطني[10]: سيئ الحفظ، وقال البيهقي[11]: كثير الوهم، سيئ الحفظ، وقال الشوكاني[12]: فيه مقال، وأورده العقيلي في الضعفاء[13].

- خلاصة القول فيه، والمقارنة بين حكم الإمام يعقوب الفسوي وأحكام غيره من النقاد:

الراوي صدوق سيئ الحفظ، لاسيما في روايته عن عبيد الله بن عمر، والله سبحانه وتعالى أعلم.

وافق بعض النقاد الإمام يعقوب الفسوي على توثيقه، وكانت أحكام بعضهم أعلى من حكمه حيث وثقوه مطلقًا، وضعفه الأئمة أبو حاتم الرازي وأبو أحمد الحاكم والدارقطني والبيهقي والشوكاني.

---

(1) العلل ومعرفة الرجال، لأحمد رواية ابنه عبد الله (480/2)

(2) انظر: شرح علل الترمذي، لابن رجب (1 /504).

(3) سؤالات أبي داود للإمام أحمد (ص 236).

(4) العلل ومعرفة الرجال، لأحمد رواية ابنه عبد الله (480/2).

(5) العلل الكبير، للترمذي (ص: 395).

(6) انظر: فتح الباري، لابن حجر (4 /93).

(7) انظر: فتح الباري، لابن حجر (4 /93).

(8) الإرشاد في معرفة علماء الحديث، للخليلي (1 /384).

(9) تهذيب التهذيب، لابن حجر (227/11).

(10) تهذيب التهذيب، لابن حجر (227/11).

(11) السنن الكبرى، للبيهقي (429/9).

(12) نيل الأوطار، للشوكاني (7 /2).

(13) الضعفاء الكبير، للعقيلي (4 /406).

ولعل السبب في التضعيف هو رواية الراوي عن عبيد الله بن عمر خاصة، كما أشار لذلك الإمام ابن حجر بقوله[1]: "والتحقيق أن الكلام فيه إنما وقع في روايته عن عبيد الله بن عمر خاصة".

ولذا فإن إطلاق القول بعدم الاحتجاج بحديثه كما فعل أبو حاتم الرازي، فهو في غاية التشدد غير المطلوب.

ومن غير الإنصاف أيضًا إطلاق القول بتضعيفه، كما فعل بعض النقاد.

وبذلك يتبين دقة إنصاف الإمام يعقوب الفسوي في حكمه على الراوي؛ وذلك لتفريقه بين الرواية من حفظه أو من كتابه، حيث قال: "سُنِّيٌّ رَجُلٌ صَالِحٌ وَكِتَابُهُ لَا بَأْسَ بِهِ، وَإِذَا حَدَّثَ مِنْ كِتَابِهِ فَحَدِيثُهُ حَسَنٌ، وَإِذَا حَدَّثَ حِفْظًا فَيُعْرَفُ وَيُنْكَرُ".

32- الرُّوَاة الذين قال فيهم، "حَسَنُ الْحَدِيثِ":

الراوي الأول: حَبِيبُ بْنُ صَالِحٍ الطَّائِيُّ الْحِمْصِيُّ [2]:

- **قال يعقوب الفسوي**[3]: حدثنا محمد بن مصفى[4] قال: حدثنا بقية[5] قال: حدثنا حبيب ابن صالح، وهو حسن الحديث.

- **أقوال النقاد في الراوي:**

وثقه يزيد بن عبد ربه[6] والجوزجاني[7] والذهبي[8] وابن حجر [9].

---

(1) فتح الباري، لابن حجر (418/4).

(2) حبيب بن صالح، أو ابن أبي موسى الطائي، أبو موسى الحمصي، من السابعة مات سنة سبع وأربعين ومائة، د ت ق. انظر: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 151).

(3) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (355/2).

(4) هو محمد بن مصفى بن بهلول الحمصي القرشي، صدوق له أوهام، وكان يدلس، من العاشرة، مات سنة ست وأربعين ومائتين، د س ق. انظر: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 507).

(5) هو بقية بن الوليد بن صائد بن كعب الكلاعي، أبو يُحمِد، صدوق كثير التدليس عن الضعفاء، من الثامنة مات سنة سبع وتسعين ومائة وله سبع وثمانون، خت م 4. انظر: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 126).

(6) تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للمزي (382/5).

(7) ميزان الاعتدال، للذهبي (455/1).

(8) تاريخ الإسلام، للذهبي (837/3).

(9) تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 151).

وذكره ابن حبان[1] وابن خلفون[2] في الثقات.

وقال أبو زرعة الرازي[3]: مشهور في بلده بالفضل والعلم.

- **خلاصة القول فيه، والمقارنة بين حكم الإمام يعقوب الفسوي وأحكام غيره من النقاد:**

الراوي ثقة، والله سبحانه وتعالى أعلم.

وافق النقاد الإمام يعقوب الفسوي على توثيقه، وكانت أحكامهم أعلى من حكمه من التوثيق المطلق.

الراوي الثاني: صَدَقَةُ بنُ يَزِيْدَ الخُرَاسَانِيُّ الدِّمَشْقِيُّ[4]:

- **قال يعقوب الفسوي**[5]: حدثني محمد بن عبد العزيز الرملي[6]، حدثنا الوليد[7] عن صدقة بن يزيد دمشقي حسن الحديث.

- **أقوال النقاد في الراوي:**

وثقه أبو زرعة الدمشقي[8]، وذكره ابن شاهين في الثقات[9].

وقال ابن معين[10]: ليس به بأس، وقال في موضع[11]: صالح الحديث، وقال أبو حاتم الرازي[12]: صالح.

---

(1) الثقات، لابن حبان (182/6).

(2) إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (369/3).

(3) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (104/3).

(4) صدقة بن يزيد الدمشقي، أصله خراساني نزل بيت المقدس، وروى عن: قتادة، وحماد بن أبي سليمان، وبنت واثلة بن الأسقع، ويحيى بن أَبِي كثير، وعدة، وعنه: محمد بن شعيب، والوليد بن مسلم، وضمرة بْن ربيعة، ورواد ابْن الجراح، وغيرهم، مات سنة نيف وخمسين ومائة. انظر: تاريخ الإسلام، للذهبي (87/4).

(5) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (438/2).

(6) هو محمد بن عبد العزيز العمري الرملي، ابن الواسطي، صدوق يهم، وكانت له معرفة، من العاشرة، خ تم س. انظر: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 493).

(7) هو الوليد بن مسلم القرشي مولاهم أبو العباس الدمشقي، ثقة لكنه كثير التدليس والتسوية، من الثامنة، مات آخر سنة أربع أو أول سنة خمس وتسعين ومائة، 4. انظر: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 584).

(8) تاريخ دمشق، لابن عساكر (41/24).

(9) تاريخ أسماء الثقات، لابن شاهين (ص: 118).

(10) سؤالات الآجري أبا داود السجستاني (211/2).

(11) تاريخ ابن معين، رواية الدوري (417/4).

(12) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (431/4).

وضعفه ابن معين[1] وأبو حاتم الرازي مرة[2] وأحمد بن حنبل[3] والنسائي[4]، وقال الجوزجاني[5]: لين الحديث.

وقال ابن عدي[6]: أحاديثه أقرب للضعف من الصدق.

وذكره ابن الجارود[7] والساجي[8] والعقيلي[9] وابن الجوزي[10] في الضعفاء.

وقال البخاري[11]: منكر الحديث.

وقال ابن حبان[12]: كان ممن يحدث عن الثقات بالأشياء المعضلات على قلة روايته، لا يجوز الاشتغال بحديثه عند الاحتجاج به.

وقال ابن حجر[13]: متروك عند الأكثر.

- خلاصة القول فيه، والمقارنة بين حكم الإمام يعقوب الفسوي وأحكام غيره من النقاد:

الراوي ضعيف، والله سبحانه وتعالى أعلم.

خالف أغلب النقاد الإمام يعقوب الفسوي في توثيقه.

(1) سؤالات ابن الجنيد (ص: 359).
(2) لسان الميزان، لابن حجر (315/4).
(3) العلل ومعرفة الرجال، لأحمد رواية ابنه عبد الله (551/1)، الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (431/4).
(4) الضعفاء والمتروكون، للنسائي (ص: 58).
(5) أحوال الرجال، للجوزجاني (ص: 274).
(6) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي (124/5).
(7) لسان الميزان، لابن حجر (315/4).
(8) لسان الميزان، لابن حجر (315/4).
(9) الضعفاء الكبير، للعقيلي (206/2).
(10) الضعفاء والمتروكون، لابن الجوزي (55/2).
(11) تاريخ دمشق، لابن عساكر (42/24).
(12) المجروحين، لابن حبان (374/1).
(13) أمالي الأذكار في فضل صلاة التسبيح، لابن حجر (ص: 59).

الراوي الثالث: مُصْعَبُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ شُرَحْبِيلٍ الْمَكِّيُّ[1]:

- **قال يعقوب الفسوي**[2]: حدثنا سعيد[3] عن سفيان[4] عن مصعب بن محمد بن شُرَحْبِيلَ، أَحَدُ بَنِي عَبْدِ الدَّارِ حسن الحديث.

- **أقوال النقاد في الراوي:**

وثقه ابن معين[5]، وقال الذهبي[6]: وُثِّق،

وذكره ابن حبان في الثقات[7]. وقال ابن حجر[8]: لا بأس به. وقال ابن عيينة وأبو حاتم الرازي[9]: صالح، وزاد: يكتب حديثه ولا يحتج به[10]. وقال أحمد بن حنبل[11]: لا أعلم إلا خيرًا.

- **خلاصة القول فيه، والمقارنة بين حكم الإمام يعقوب الفسوي وأحكام غيره من النقاد:**

الراوي صدوق، والله سبحانه وتعالى أعلم.

وافق النقاد الإمام يعقوب الفسوي على توثيقه.

33- الرُّوَاة الذين قال فيهم، "شَيْخٌ":

الراوي الأول: جَحْشُ بْنُ زِيَادٍ الضَّبِّيُّ[12]:

---

(1) مصعب بن محمد بن عبد الرحمن بن شرحبيل العبدري المكي، من الخامسة، د س ق. انظر: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 533).

(2) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (355/2).

(3) هو سعيد بن أسد بن موسى الأُمَوي المصري، أبو عثمان، روى عن: ضَمْرة، ووالده، وله مصنَّفات في فضائل التّابعين، وكان فاضلًا، مات سنة تسعٍ وعشرين ومائتين. انظر: تاريخ الإسلام، للذهبي (572/5).

(4) هو الثوري.

(5) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (305/8).

(6) الكاشف، للذهبي (268/2).

(7) الثقات، لابن حبان (480/7).

(8) تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 533).

(9) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (305/8).

(10) قال الباحث: وهذه الزيادة لا توجد في كتاب ابن أبي حاتم، وإنما ذكرتها كتب الجرح والتعديل، انظر: ميزان الاعتدال، للذهبي (122/4) ، تهذيب التهذيب، لابن حجر (165/10).

(11) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (305/8).

(12) جَحْشُ بْنُ زِيَادٍ الضَّبِّيُّ، يعد في الكوفيين، سمع الاحنف وعن تميم بن حذلم، روى عنه الثوري وأبو بكر ومحمد بن فضيل بن غزوان. انظر: التاريخ الكبير، للبخاري (253/2).

- **قال يعقوب الفسوي**[1]: حدثنا أبو نُعَيم[2] قال: ثنا سفيان[3] عن جَحْشٍ شيخ.

- **أقوال النقاد في الراوي:**

ذكره ابن حبان في الثقات[4].

- **خلاصة القول فيه، والمقارنة بين حكم الإمام يعقوب الفسوي وأحكام غيره من النقاد:**

الراوي صدوق، والله سبحانه وتعالى أعلم.

وافق النقاد الإمام يعقوب الفسوي على توثيقه.

الراوي الثاني: حَرِيش بْن سُلَيم الكُوفيُّ[5]:

- **قال يعقوب الفسوي**[6]: حدثنا سفيان[7] عن حَرَيْشٍ الكاتب، كوفي، شيخ.

- **أقوال النقاد في الراوي:**

وثقه أبو داود[8]، وذكره ابن حبان[9] وابن خلفون[10] في الثقات.

وقال الذهبي[11]: صدوق، وقال في موضع آخر[12]: وُثِّق. وقال ابن حجر[13]: مقبول.

وقال ابن معين[14]: ليس بشيء.

---

(1) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (3/ 102).
(2) هو الفضل بن دكين.
(3) هو الثوري.
(4) الثقات، لابن حبان (157/6).
(5) حَرِيش بْن سُلَيم، أو ابن أبي حريش الجعفي أو الثقفي الكوفي، أبو سعيد، من السابعة، د س. انظر: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 157).
(6) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (104/3).
(7) هو الثوري.
(8) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (292/3)، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للمزي (585/5).
(9) الثقات، لابن حبان (245/6).
(10) إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (47/4).
(11) المغني في الضعفاء، للذهبي (155/1).
(12) الكاشف، للذهبي (319/1).
(13) تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 157).
(14) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (292/3).

- **خلاصة القول فيه، والمقارنة بين حكم الإمام يعقوب الفسوي وأحكام غيره من النقاد:**

الراوي صدوق، والله سبحانه وتعالى أعلم.

وافق أغلب النقاد الإمام يعقوب الفسوي على توثيقه، وضعفه الإمام ابن معين ولكن دون ذكر السبب.

الراوي الثالث: ناجِيَةُ بْنُ إياسٍ المُحارِبِيُّ[1]:

- **قال يعقوب الفسوي**[2]: حدثنا قبيصة[3] قال: ثنا سفيان[4]عن ناجية المحاربي، وهو شيخ.

- **أقوال النقاد في الراوي:**

ذكره ابن حبان في الثقات[5].

- **خلاصة القول فيه، والمقارنة بين حكم الإمام يعقوب الفسوي وأحكام غيره من النقاد:**

الراوي صدوق، والله سبحانه وتعالى أعلم.

وافق النقاد الإمام يعقوب الفسوي على توثيقه.

المطلب الثاني: الرُّوَاة المُعدّلون بمصطلحات التَّعْدِيل النسبي:

عدَّل الإمام يَعقُوب الفَسَوي عدد من الرُّوَاة باستعمال مصطلحات التَّعْدِيل النِّسبي، وهم كالتالي:-

1- الرُّوَاة الذين قال فيهم «أَثبت من فلان»:

المفاضلة بين محمد بن مسلم الطائفي، و سفيان بن عيينة:

- **قول يَعقُوب الفَسَوي في الرَّاويين**[6]: "محمد بن مسلم الطائفي[7] وإن كان سفيان بن عُيَيْنَة[8] أثبت منه، فهو أيضًا ثقة لا بأس به".

---

(1) ناجِيَة بن إياس المُحارِبِيُّ، عن ابن أبي ليلى، وأبي عُبَيدة، نَسَبَهُ يعلى بن الحارث، يُعَدُّ فِي الكوفيين، روى عنه أَبو إِسحاق الهَمدانِيُّ، والثوري. انظر: التاريخ الكبير، للبخاري (8/ 107).

(2) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (3 /109).

(3) هو قبيصة بن عقبة بن محمد بن سفيان السُّوائي، أبو عامر الكوفي، صدوق ربما خالف، من التاسعة، مات سنة خمس عشرة ومائتين، ع. انظر: تقريب التهذيب (ص: 453).

(4) هو الثوري.

(5) الثقات، لابن حبان (539/7).

(6) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (1 /435).

(7) محمد بن مسلم الطائفي. تقدَّمت ترجمته (ص:484) من هذا البحث.

(8) سفيان بن عُيَيْنَة. تقدَّمت ترجمته (ص:441) من هذا البحث.

- **أقوال النقاد في محمد بن مسلم الطائفي:** تقدَّمت أقوال النُّقَّاد في الراوي[1].

- **أقوال النقاد في سفيان بن عيينة:** تقدَّمت أقوال النُّقَّاد في الراوي[2].

- **خلاصة القول في الرُّوَاة والمقارنة بين حكم الإمام يعقوب الفسوي وأحكام غيره من النقاد:**

سفيان بن عُيَيْنَة "ثقة حجة إمام"، وأما محمد بن مسلم الطائفي "صدوق"، والله أعلم.

وقد فاضل الإمام يعقوب الفسوي بين محمد، وسفيان، فبيّن أنَّ سفيان أثبت وأتقن، وهذا لا يتعارض مع أقوال النُّقَّاد الذين أثنوا على سفيان كثيراً.

2- الرُّوَاة الذين قال فيهم «أَوثق من فلان»:

المفاضلة بين رواة حديث (مصريين)، وبين أهل الكوفة:

- **قول يَعقُوب الفَسَوي في الرُّوَاة**[3]: حدثنا سعيد بن أبي مريم[4]، وعمرو بن الربيع بن طارق[5]، وابن بكير[6]، قالوا: حدثنا ابن لهيعة[7]، عن عبد الملك بن عبد العزيز بن مليل[8]: أن أباه أخبره، أنه سمع عبد الله بن الحارث بن جَزْء الزُّبَيْدي[9]، وذكر الحديث.

قال أبو يوسف: هؤلاء عندي أوثق من أهل الكوفة، وإن لم يكونوا وُثْقٌ فلا يَقِلُّونَ عنهم.

---

(1) انظر: أقوال النُّقَّاد فيه (ص:484) من هذا البحث.

(2) انظر: أقوال النُّقَّاد فيه (ص:441) من هذا البحث.

(3) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (1/ 435).

(4) هو سعيد بن الحكم بن محمد بن سالم بن أبي مريم الجمحي بالولاء، أبو محمد المصري، وقد ينسب إلى جد جده، ثقة ثبت فقيه، من كبار العاشرة، مات سنة أربع وعشرين ومائتين، وله ثمانون سنة، ع. انظر: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 234).

(5) هو عمرو بن الربيع بن طارق الكوفي، نزل مصر، ثقة، من كبار العاشرة، مات سنة تسع عشرة ومائتين، خ م د. انظر: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 421).

(6) هو يحيى بن عبد الله بن بكير المخزومي، مولاهم المصري، وقد ينسب إلى جده، ثقة في الليث، وتكلموا في سماعه من مالك، من كبار العاشرة، مات سنة إحدى وثلاثين ومائتين، وله سبع وسبعون سنة، خ م ق. انظر: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 592).

(7) هو عبد الله بن لهيعة بن عقبة الحضرمي، أبو عبد الرحمن المصري القاضي، صدوق، من السابعة، خلط بعد احتراق كتبه، ورواية ابن المبارك وابن وهب عنه أعدل من غيرهما، وله في مسلم بعض شيء مقرون، مات سنة أربع وسبعين وقد ناف على الثمانين م د ت ق. انظر: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 319).

(8) لم يعثر الباحث على ترجمة له ولا لأبيه، ولكن الإمام الفسوي ذكر أباه في "ثقات التابعين من أهل مصر". انظر: المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (2/498).

(9) هو صحابي جليل مشهور.



المطلب الثالث: جدول المقارنة ونتائجه:

وبعد هذه الجولة مع الرُّوَاة المُعدَّلين عند الإمام الناقد يَعقُوب الفَسَوي، والتي عُنيت فيها بالرجوع إلى أقوال الأئمة النُّقَّاد في جميع هؤلاء الرُّوَاة، والمقارنة بين حكم الإمام يَعقُوب الفَسَوي وأحكام غيره من النُّقَّاد، أعرض أهم ما توصلت إليه من نتائج وذلك من خلال الجدول التالي، ثم أسطر أهم ما وقفت عليه من ملاحظات:

أولًا: جدول المقارنة:

مصطلحات التَّعْدِيل عند الإمام يَعقُوب الفسَوي

م	الرَّاوي	أخرج له	المُعدِّلون	المُجرِّحون	رأي ابن حجر	رأي الذهبي	رأي الباحث	ملاحظات
1- «إِلَيْهِمْ تَنْتَهِي الْأَمَانَةُ فِي الْعِلْمِ وَالْإِتْقَانِ وَالْحِفْظِ»:								عدد الرُّوَاة: (3)
1-	مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ الأَصْبَحِيّ	ع	كل النُّقَّاد	-	إمام دار الهجرة رأس المتقنين وكبير المتثبتين	الإمام الحافظ فقيه الأمة شيخ الإسلام	ثقة ثبت حجة إمام دار الهجرة	
2-	سُفْيَانُ بْنُ سَعِيدٍ الثَّوْرِيّ	ع	كل النُّقَّاد	-	ثقة حافظ فقيه عابد إمام حجة	حجة ثبت متفق عليه	إمام ثقة متقن حجة	
3-	سُفْيَانُ بنُ عُيَيْنَةَ الهِلاليّ	ع	كل النُّقَّاد	-	ثقة حافظ إمام فقيه حجة	كان إمامًا حجةً حافظًا واسع العلم كبير القدر، اتفقت الأئمة على الاحتجاج به	ثقة حجة إمام	
2- «الغَايَةُ فِي الْإِتْقَانِ وَالْحِفْظِ»:								عدد الرُّوَاة: (2)
4-	مُحَمَّدُ بنُ الْمُنْكَدِرِ	ع	كل النُّقَّاد	-	ثقة فاضل	الإمام شيخ الإسلام مُجمَع على ثقته وتقدمه في العلم والعمل	إمام متقن	

م	الرَّاوي	أخرج له	المُعدِّلون	المُجرِّحون	رأي ابن حجر	رأي الذهبي	رأي الباحث	ملاحظات
5-	الفَضلُ بنُ دُكَيْن	ع	كل النُّقَّاد	-	ثقة ثبت	حافظ حجة	ثقة ثبت	
3- «إِمَامٌ فِي الْعِلْمِ»:								عدد الرُّوَاة: (1)
6-	يَحْيَى بنُ سَعِيْدٍ الأَنْصَارِيّ	ع	كل النُّقَّاد	-	ثقة ثبت	حافظ فقيه حجة	ثقة إمام حجة	
4- «ثِقَةٌ ثِقَةٌ»:								عدد الرُّوَاة: (3)
7-	عُثْمَانُ بْنُ عَاصِم	ع	كل النُّقَّاد	-	ثقة ثبت	ثقة ثبت	ثقة ثبت	
8-	قَيْسُ بْنُ مُسْلِم	ع	كل النُّقَّاد	-	ثقة	ثبت	ثقة مرجئ	
9-	مَنْصُورُ بْنُ زَاذَان	ع	كل النُّقَّاد	-	ثقة ثبت عابد	ثقة كبير الشأن	ثقة ثبت عابد	

م	الرَّاوي	أخرج له	المُعدِّلون	المُجرِّحون	رأي ابن حجر	رأي الذهبي	رأي الباحث	ملاحظات
5- «ثِقَةٌ مُتْقِنٌ»:								عدد الرُّوَاة: (3)
10-	جَعْفَرُ بْنُ سُلَيْمَانَ	بخ م 4	أغلب النُّقَّاد	يحيى تلقطان، ابن المديني، ابن عمار، ابن عبد البر، ابن الجوزي، السعدي.	صدوق زاهد لكنه كان يتشيع	ثقة فيه شيء	ثقة شيعي زاهد	أضاف الفسوي: "إلا أَنَّهُ كَانَ قَرِيبَ الدَّارِ مِن أَبِي بكر وعمر ابني علي بن المُقدِّمي". وتكلموا فيه لآفة تشيعه والنكارة في الحديث، وقد أجاب عنهما ابن عدي. وقال ابن معين: "كان ابن مهدي يروي عنه فما يسوى قول يحيى القطان فيه شيئًا".
11-	عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ أَبِي سُلَيْمَانَ	خت م 4	أغلب النُّقَّاد	شعبة، ابن معين في أحد أقواله –تبعًا لشعبة–	صدوق له أوهام	ثقة	ثقة مأمون	تكلم فيه شعبة لتفرده عن عطاء بخبر الشفعة للجار. قال ابن عبد الهادي: حديث عبد الملك حديثٌ صحيحٌ...وطَعْنُ شعبة في عبد الملك بسبب هذا الحديث لا يقدح فيه وهو ثقةٌ مأمونٌ

م	الرَّاوي	أخرج له	المُعدِّلون	المُجرِّحون	رأي ابن حجر	رأي الذهبي	رأي الباحث	ملاحظات
12-	مُحَمَّدُ بْنُ قَيْسٍ الْأَسَدِيّ	بخ م د س	أغلب النُّقَّاد	ابن معين في أحد أقواله	ثقة	صدوق	ثقة	قال الذهبي: "ضعفه بعضهم بلا حجة، ووثقه الحفاظ الكبار".
6- «ثِقَةٌ مَأْمُونٌ»:								**عدد الرُّوَاة: (2)**
13-	مَسْعُودُ بْنُ سَعْدٍ	قد س	كل النُّقَّاد	-	ثقة عابد	صدوق	ثقة	
14-	يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ ابنِ حَيَّانَ	ع	كل النُّقَّاد	-	ثقة عابد	إمام ثبت	ثقة مأمون	
7- «ثِقَةٌ حَافِظٌ»:								**عدد الرُّوَاة: (1)**
15-	إِسْمَاعِيلُ بن أَبِي خَالِد	ع	كل النُّقَّاد	-	ثقة ثبت	حافظ	ثقة ثبت	
8- «ثِقَةٌ رَاجِحٌ»:								**عدد الرُّوَاة: (1)**
16-	جُهَيْرُ بْنُ يَزِيدَ	-	كل النُّقَّاد	-	-	-	ثقة	
9- «ثِقَةٌ مَلِيٌّ»:								**عدد الرُّوَاة: (2)**
17-	عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ الْقَعْنَبِيُّ	خ م د ت س	كل النُّقَّاد	-	ثقة عابد	الإمام الثبت القدوة شيخ الإسلام	ثقة حجة مأمون	

م	الرَّاوي	أخرج له	المُعدِّلون	المُجرِّحون	رأي ابن حجر	رأي الذهبي	رأي الباحث	ملاحظات
18-	يَحيَى بْنُ عَبْدُ اللَّهِ بْنِ بُكَيْر	خ م ق	أغلب النُّقَّاد	أبو حاتم الرازي، النسائي	ثقة في الليث، وتكلموا في سماعه من مالك	ثقة	ثقة	قال بَقِي بن مَخْلَدَ: "يحيى بن بُكير سمع الموطأ من مالك سبع عشرة مرة". وقد رد الذهبي عن تضعيف أبو حاتم الرازي والنسائي.
10- «ثِقَةٌ عَدْلٌ»:								**عدد الرُّوَاة: (3)**
19-	إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَيَّاش	ي 4	بعض النُّقَّاد	أبو حاتم الرازي، ابن المديني، الدارقطني، النسائي، ابن خراش، الجورقاني، أبو إسحاق الفزاري، ابن خزيمة، البيهقي.	صدوق في روايته عن أهل بلده، مُخَلِّط في غيرهم.	صدوق في حديث أهل الشام، مضطرب جدًا في حديث أهل الحجاز.	صدوق في روايته عن الشاميين ضعيف في روايته عن غيرهم	أضاف الفسوي: "أعلم الناس بحديث الشام، ولا يدفعه دافع، وأكثر ما تَكَلَّمُوا قالوا: يُغْرِبُ عن ثِقات المَدنيِّينَ والمَكِّيِّين". قال علاء الدين رضا: "أما إطلاق الضعف فيه، وإخراجه عن حد الاحتجاج به فإنه لا يصح، فضعفه إنما جاء من اختلاطه في الرواية عن غير الشاميين أما عن الشاميين فإنه ثقة مستقيم الحديث".

م	الرَّاوي	أخرج له	المُعدِّلون	المُجرِّحون	رأي ابن حجر	رأي الذهبي	رأي الباحث	ملاحظات
20-	حَيْوَةُ بْنُ شُرَيْح	ع	كل النُّقَّاد	-	ثقة ثبت فقيه زاهد	الإمام الرباني الفقيه، شيخ الديار المصرية	ثقة ثبت زاهد	
21-	الْوَلِيدُ بْنُ هِشَامٍ المُعَيْطِيّ	م 4	كل النُّقَّاد	-	ثقة	ثقة	ثقة	
11- «ثِقَةٌ صَالِحٌ»:								عدد الرُّوَاة: (1)
22-	حَمْزَةُ بْنُ حَبِيبٍ الزَّيَّاتُ	م 4	كل النُّقَّاد	-	صدوق زاهد ربما وهم	-	ثقة	
12- «ثِقَةٌ لَا بَأْسَ به»:								عدد الرُّوَاة: (3)
23-	حَكِيمُ بْنُ الدَّيْلَمِ	بخ د ت س	أغلب النُّقَّاد	تكلم فيه أبو حاتم الرازي	صدوق	-	ثقة	لم يذكر سبب الجرح
24-	عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الرَّازِيّ	د ت عس ق	كل النُّقَّاد	-	صدوق	ثقة	ثقة	

م	الرَّاوِي	أخرج له	المُعدِّلون	المُجرِّحون	رأي ابن حجر	رأي الذهبي	رأي الباحث	ملاحظات
25-	مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ الطَّائِفِيّ	خت م 4	أغلب النُّقَّاد	أحمد بن حنبل، النسائي، ابن حزم	صدوق يخطئ من حفظه	فيه لين وقد وُثِّق	صدوق	لعل سبب الجرح كما قال ابن حجر.
13- «ثَبْتٌ لَا بَأْسَ به»:								**عدد الرُّوَاة: (1)**
26-	حُرَيْثُ بْنُ السَّائِبِ	بخ مد ت	أغلب النُّقَّاد	أبو حاتم في أحد أقواله، أبو داود، الساجي	صدوق يخطئ	ثقة	صدوق يهم	لم يذكر سبب الجرح
14- «ثِقَةٌ حَدِيثُهُ حُجَّة»:								**عدد الرُّوَاة: (2)**
27-	عَطَاءُ بنُ السَّائِبِ	خ 4	أغلب النُّقَّاد	ابن معين	صدوق اختلط	ثقة فيه لين	ثقة مختلط، فمن سمع منه قبل اختلاطه فحديثه صحيح، ومن سمع منه بعد ذلك ففيه نظر	ضَعَّفَه ابن معين بسبب اختلاطه كما قال ابن حجر.
28-	عَبْدُ العَزِيْزِ بْنُ رُفَيْعٍ	ع	كل النُّقَّاد	-	ثقة	ثقة	ثقة	

م	الرَّاوي	أخرج له	المُعدِّلون	المُجرِّحون	رأي ابن حجر	رأي الذهبي	رأي الباحث	ملاحظات
15- «ثِقَةٌ مُسْتَقِيمُ الْحَدِيثِ»:								**عدد الرُّوَاة: (1)**
29-	عَنْبَسَةُ بْنُ سَعِيدٍ	خت ت س	كل النُّقَّاد	-	ثقة	ثقة	ثقة	
16- «ثِقَةٌ حَسَنُ الْحَدِيثِ»:								**عدد الرُّوَاة: (3)**
30-	شُرَحْبِيلُ بنُ مُسْلِم	د ت ق	أغلب النُّقَّاد	ابن معين في أحد أقواله	صدوق فيه لين	-	ثقة	لم يذكر سبب الجرح
31-	عَبْدُ الْحَمِيدِ بنُ جَعْفَرٍ الأَنْصَارِيُّ	ع	أغلب النُّقَّاد	يحيى القطان، سفيان الثوري النسائي	صدوق رمي بالقدر، وربما وهم	ثقة	ثقة قدري	لم يذكر سبب الجرح
32-	هِلَالُ بنُ أَبِي مَيْمُونَة	ع	كل النُّقَّاد	-	ثقة	ثقة	ثقة	
17- «ثِقَةٌ»:								**عدد الرُّوَاة: (20)**
33-	إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي الْمُهَاجِرِ	خ م د س ق	كل النُّقَّاد	-	ثقة	ثقة	ثقة	

م	الرَّاوي	أخرج له	المُعدِّلون	المُجرِّحون	رأي ابن حجر	رأي الذهبي	رأي الباحث	ملاحظات
34-	الأَخْضَرُ بْنُ عَجْلَانَ	4	أغلب النُّقَّاد	الأزدي	صدوق	صدوق	ثقة	لم يذكر سبب الجرح
35-	آدَمُ بْنُ عَلِيٍّ العِجليّ	خ س	كل النُّقَّاد	-	صدوق	ثقة	ثقة	
36-	أَسْلَمُ المِنْقَرِيّ	د	كل النُّقَّاد	-	ثقة	ثقة	ثقة	
37-	الأَسْوَدُ بْنُ قَيْسٍ	ع	كل النُّقَّاد	-	ثقة	ثقة	ثقة	
38-	الْحَسَنُ بْنُ عُبَيْدِ اللهِ	م 4	أغلب النُّقَّاد	البخاري، الدارقطني	ثقة	ثقة	ثقة	ضعفه الدارقطني بالنسبة للأعمش
39-	الْحَسَنُ بْنُ عُقْبَةَ	-	كل النُّقَّاد	-	-	-	ثقة	
40-	الْحَكَمُ بْنُ عُتَيْبَةَ	ع	كل النُّقَّاد	-	ثقة ثبت فقيه إلا أنه ربما دلس	ثقة	ثقة ثبت	
41-	السَّائِبُ بنُ يزيد	بخ 4	كل النُّقَّاد	-	ثقة	ثقة	ثقة	
42-	عَبْدُ الْوَاحِدِ بنُ وَاصِل	خ د ت س	أغلب النُّقَّاد	الأزدي	ثقة	ثقة	ثقة	تكلم فيه الأزدي بغير حجة كما قال ابن حجر.

م	الرَّاوي	أخرج له	المُعدِّلون	المُجرِّحون	رأي ابن حجر	رأي الذهبي	رأي الباحث	ملاحظات
43-	الْعَلَاءُ بْنُ خَالِدٍ	م ت	أغلب النُّقَّاد	يحيى القطان، العقيلي	صدوق	ثقة	صدوق	لم يذكر سبب الجرح
44-	الْعَلَاءُ بْنُ صَالِحٍ	د ت س	أغلب النُّقَّاد	ابن المديني	صدوق له أوهام	ثقة	ثقة	قال ابن المديني: "روى أحاديث مناكير". وهذا لا يَضرّ في عدالته إلا إذا كثُر".
45-	الْعَلَاءُ بْنُ عَبْدِ الْكَرِيمِ الْيَامِيّ	قد فق	كل النُّقَّاد	–	ثقة	–	ثقة	
46-	عَلِيُّ بْنُ صَالِحٍ	م 4	أغلب النُّقَّاد	ابن معين في أحد أقواله	ثقة عابد	–	ثقة عابد	
47-	المُخْتَارُ بْنُ فُلْفُلٍ	م د ت س	أغلب النُّقَّاد	السليماني	صدوق له أوهام	ثقة	ثقة	تكلم فيه السليماني فعده في رواة المناكير عن أنس.
48-	المطَّلِبُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ	ر 4	أغلب النُّقَّاد	ابن سعد	صدوق كثير التدليس والإرسال	–	ثقة	ضعفه ابن سعد بسبب إرساله.

م	الرَّاوي	أخرج له	المُعدِّلون	المُجرِّحون	رأي ابن حجر	رأي الذهبي	رأي الباحث	ملاحظات
49-	الْمُغِيرَةُ بْنُ النُّعْمَانِ	خ م د ت س	كل النُّقَّاد	-	ثقة	ثقة	ثقة	
50-	الْمُفَضَّلُ بْنُ فَضَالَةَ	ع	أغلب النُّقَّاد	ابن سعد، ابن الجارود	ثقة فاضل عابد	ثقة إمام	ثقة قد يغرب	قال ابن حجر: "أخطأ ابن سعد في تضعيفه"
51-	الْمِقْدَامُ بْنُ شُرَيْحٍ	بخ م 4	كل النُّقَّاد	-	ثقة	صدوق	ثقة	
52-	الْوَلِيدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ	ت س	أغلب النُّقَّاد	يعقوب بن شيبة	ثقة	صالح	ثقة	لم يذكر سبب الجرح
18- «مِن ثِقَاتُ التَّابِعِينَ مِنْ أَهْلِ مِصْرَ»:								**عدد الرُّوَاة: (5)**
53-	إِيَّاسُ بْنُ عَامِرٍ	د ق	أغلب النُّقَّاد	الذهبي	صدوق	ليس بالمعروف	صدوق	جهله الذهبي والعبرة بمن عرفه.
54-	ثُمَامَةُ بْنُ شُفَيٍّ	م د س	كل النُّقَّاد	-	ثقة	ثقة	ثقة	
55-	سُلَيْمَانُ بْنُ زِيَادٍ	تم ق	كل النُّقَّاد	-	ثقة	وُثِّق	ثقة	

م	الرَّاوي	أخرج له	المُعدِّلون	المُجرِّحون	رأي ابن حجر	رأي الذهبي	رأي الباحث	ملاحظات
56-	سُلَيْمَانُ بْنُ عَمْرٍو	بخ 4	كل النُّقَّاد	-	ثقة	-	ثقة	
57-	مُحَمَّدُ بْنُ هَدِيَّةَ	عخ	أغلب النُّقَّاد	الذهبي	مقبول	لا يعرف	ثقة	لا يضره عدم معرفة الذهبي به لوجود من وثقه
19- «ثَبْتٌ»:								**عدد الرُّوَاة: (2)**
58-	إِبْرَاهِيمُ بْنُ هِشَامِ	-	الطبراني وابن حبان	أغلب النُّقَّاد	-	متروك	ضعيف	
59-	عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْحَارِثِ	بخ م 4	كل النُّقَّاد	-	ثقة	ثقة	ثقة	
20- «حُجَّةٌ»:								**عدد الرُّوَاة: (2)**
60-	حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ	خت م 4	كل النُّقَّاد	-	ثقة عابد أثبت الناس في ثابت، وتغير حفظه بأخرة	الإمام أحد الأعلام، وهو ثقة صدوق يغلط	إمام ثقة	

م	الرَّاوي	أخرج له	المُعدِّلون	المُجرِّحون	رأي ابن حجر	رأي الذهبي	رأي الباحث	ملاحظات
61-	اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ	ع	كل النُّقَّاد	-	ثقة ثبت فقيه إمام مشهور	أحد الأعلام والأئمة الأثبات، ثقة حُجَّة بلا نزاع	ثقة ثبت إمام حجة	
21- «مُتْقِنٌ»:								**عدد الرُّوَاة: (2)**
62-	أَحْمَدُ بنُ صَالِحٍ	خ د	أغلب النُّقَّاد	النسائي، الدارقطني في أحد أقواله	ثقة حافظ	ثقة ثبت	ثقة متقن	قال الخليلي: "تكلَّم فيه النسائي، واتفق الحفاظ على أنَّ كلامه فيه تحامل، ولا يقدح كلام أمثاله فيه".
63-	الوَلِيدُ بنُ مُسْلِمٍ	4	كل النُّقَّاد	-	ثقة لكنه كثير التدليس والتسوية	ثقة حافظ	ثقة	
22- «حَافِظ»:								**عدد الرُّوَاة: (2)**
64-	مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ	خ تم س	بعض النُّقَّاد	أبو زرعة، أبو حاتم، البزار	صدوق يهم	-	صدوق يهم	شيخ يعقوب الفسوي
65-	وَكِيعُ بنُ الجَرَّاحِ	ع	كل النُّقَّاد	-	ثقة حافظ عابد	الحافظ أحد الأئمة الأعلام	ثقة حافظ إمام	وثقه الفسوي عاليًا: "خَيْرُ فَاضِلٍ حَافِظٍ"

م	الرَّاوي	أخرج له	المُعدِّلون	المُجرِّحون	رأي ابن حجر	رأي الذهبي	رأي الباحث	ملاحظات
23- «مُسْتَقِيمُ الْحَدِيثِ»:								**عدد الرُّوَاة: (3)**
66-	يَزِيدُ بْنُ خُمَيْرٍ	بخ م 4	كل النُّقَّاد	–	صدوق	ثقة	ثقة	
67-	يَعْلَى بْنُ حَكِيمٍ	خ م د س ق	كل النُّقَّاد	–	ثقة	ثقة	ثقة	
68-	يَعْلى بْن مُسْلِم	خ م د ت س	كل النُّقَّاد	–	ثقة	–	ثقة	
24- «حَدِيثُهُ مُسْتَقِيم»:								**عدد الرُّوَاة: (1)**
69-	مَكْحُوْلٌ الأَزْدِيّ	بخ	أغلب النُّقَّاد	أبو داود	صدوق	–	صدوق	لم يذكر سبب
25- «ثِقَةٌ، فِي حَدِيثِهِ اضْطِرَابٌ»:								**عدد الرُّوَاة: (1)**
70-	عَاصِمُ بنُ أَبِي النَّجُوْدِ	ع	أغلب النُّقَّاد	البزار، ابن خراش، النسائي في أحد أقواله	صدوق له أوهام، حجة في القراءة، وحديثه في الصحيحين مقرون	ثبت في القراءة، وهو في الحديث دون الثبت صدوق يهم، حسن الحديث	ثبت في القراءة، صدوق يهم في الحديث	

م	الرَّاوي	أخرج له	المُعدِّلون	المُجرِّحون	رأي ابن حجر	رأي الذهبي	رأي الباحث	ملاحظات
26- «ثِقَةٌ، فِي حَدِيثِهِ لِينٌ»:								**عدد الرُّوَاة: (3)**
71-	أَجْلَحُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ	بخ 4	بعض النُّقَّاد	ابن سعد، أبو حاتم، ابن حبان، الجوزجاني، أبو داود، النسائي، ابن الجارود، العجلي في أحد أقواله	صدوق شيعي	صدوق شيعي	صدوق شيعي يهم	ذكر بعض العلماء أن السبب في جرحه هو: الضعف في بعض حديثه وهذا ما أشار إليه الفسوي.
72-	عَبْدُ الأَعْلَى بْنُ عَامِرٍ الثَّعْلَبِيّ	4	ابن معين، الساجي، ابن حجر	أغلب النُّقَّاد	صدوق يهم	-	صدوق يهم	يرجع سبب الجرح إلى رواية عن ابن الحنفية لأنه لم يسمع منه، وإنما كانت من صحيفة كما ذكر يعقوب الفسوي في موضع: "عن ابنِ الحَنَفِيَّةِ، يُضَعَّفُ، يقولون: إنما هو صحيفة".

م	الرَّاوي	أخرج له	المُعدِّلون	المُجرِّحون	رأي ابن حجر	رأي الذهبي	رأي الباحث	ملاحظات
73-	فِرَاسُ بْنُ يَحْيَى الْهَمْدَانِيُّ	ع	أغلب النُّقَّاد	أحمد بن حنبل في أحد أقواله	صدوق ربما وهم	–	ثقة ربما وهم	لم يذكر سبب الجرح
27- «لَا بَأْسَ بِهِ»، «لَيسَ بِهِ بَأْس»:								**عدد الرُّوَاة: (15)**
74-	إِبْرَاهِيمُ بْنُ عَبْدِ الأَعْلَى	م د س ق	كل النُّقَّاد	–	ثقة	ثقة	ثقة	
75-	حَبِيبُ بْنُ أَبِي عَمْرَةَ	خ م خد ت س ق	كل النُّقَّاد	–	ثقة	ثقة	ثقة	
76-	سَعْدُ بْنُ إِيَاسٍ	خ س	كل النُّقَّاد	–	ثقة	ثقة	ثقة	
77-	صَاعِدُ بْنُ مُسْلِمٍ	–	ابن حبان في أحد أقواله	أغلب النُّقَّاد	–	واه	ضعيف	اضطرب فيه قول ابن حبان
78-	عَبْدُ اللَّهِ بْنُ شُبْرُمَةَ	خت م د س ق	كل النُّقَّاد	–	ثقة	–	ثقة	

م	الرَّاوي	أخرج له	المُعدِّلون	المُجرِّحون	رأي ابن حجر	رأي الذهبي	رأي الباحث	ملاحظات
79-	عَزرَةُ بْنُ ثَابِتٍ	خ م قد ت س ق	كل النُّقَّاد	-	ثقة	-	ثقة	
80-	عَطِيَّةُ بْنُ الْحَارِثِ	د س ق	أغلب النُّقَّاد	البيهقي	صدوق	-	صدوق	وثقه الفسوي في موضع آخر
81-	كُلَيْبُ بْنُ وَائِلٍ	خ د ت	أغلب النُّقَّاد	أبو زرعة	صدوق	-	صدوق	لم يذكر سبب الجرح
82-	مُعَاوِيَةُ بْنُ إِسْحَاقَ	خ قد س ق	أغلب النُّقَّاد	أبو زرعة الرازي	صدوق ربما وهم	وُثِّق	ثقة	وثقه الفسوي في موضع آخر
83-	مُوسَى بْنُ الْمُسَيِّبِ	عخ س ق	أغلب النُّقَّاد	الأزدي	صدوق	صالح	صدوق	لا يلتفت إلى الأزدي في تضعيفه كما ذكر ابن حجر
84-	نَهشَلُ بْن مُجَمِّع	س	كل النُّقَّاد	-	صدوق	-	ثقة	وثقه الفسوي في موضع آخر
85-	نَهِيكُ بْنُ يَرِيمَ	ق	كل النُّقَّاد	-	ثقة	صدوق	ثقة	وثقه الفسوي في موضع آخر
86-	هَارُونُ بْنُ عَنْتَرَةَ	د س فق	أغلب النُّقَّاد	أبو أحمد الحاكم، ابن حبان والدارقطني -في أحد قوليهما-	لا بأس به	وثقوه	لا بأس به	وثقه الفسوي في موضع آخر. وتُكُلِّم فيه بسبب النكارة في حديثه، والظاهر أنها من الراوي عنه كما ذكر الذهبي.

م	الرَّاوي	أخرج له	المُعدِّلون	المُجرِّحون	رأي ابن حجر	رأي الذهبي	رأي الباحث	ملاحظات
87-	يَحْيَى بْنُ الْحَارِثِ	4	كل النُّقَّاد	-	ثقة	ثقة	ثقة	
88-	يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ	خت د ت	أغلب النُّقَّاد	ابن معين في أحد أقواله	لا بأس به	-	لا بأس به	لم يذكر سبب الجرح
28- «لَا بَأْسَ بِهِ، وَفِي حَدِيثِهِ ضَعْفٌ»:								**عدد الرُّوَاة: (1)**
89-	عَبْدُ الرَّحْمَنِ ابنُ زِيَادٍ	بخ د ت ق	بعض النُّقَّاد	أغلب النُّقَّاد	ضعيف في حفظه، وكان رجلًا صالحًا	-	لا بأس به، وفي حديثه ضعف	تبع الفسوي صالح جزرة وابن حجر في الحكم على الراوي.
29- «لَا بَأْسَ بِهِ، فِي حَدِيثِهِ لِينٌ»:								**عدد الرُّوَاة: (1)**
90-	طَلْحَةُ بْنُ يَحْيَى	م 4	أغلب النُّقَّاد	يحيى القطان، البخاري، النسائي في أحد أقواله	صدوق يخطئ	-	صدوق يخطئ	

م	الرَّاوي	أخرج له	المُعدِّلون	المُجرِّحون	رأي ابن حجر	رأي الذهبي	رأي الباحث	ملاحظات
30- «صَالِحُ الْحَدِيثِ»:								عدد الرُّوَاة: (4)
91-	إِسْحَاقُ بْنُ رَاشِدٍ	خ 4	أغلب النُّقَّاد	ابن خزيمة	ثقة في حديثه عن الزهري بعض الوهم	ثقة	ثقة، وقد ثبت سماعه من الزهري، لكن في حديثه عن الزهري بعض الوهم	قال الفسوي في موضع آخر: "حسن الحديث". وتكلموا في حديثه عن الزهري.
92-	بَدرُ بنُ الْخَلِيلِ	-	كل النُّقَّاد	-	-	-	صالح الحديث	
93-	الصَّعِقُ بْنُ حَزْنٍ	بخ م مد س	أغلب النُّقَّاد	الدارقطني	صدوق يهم وكان زاهدًا	ثقة	صدوق	لم يذكر سبب الجرح
94-	عُبَادَةُ بْنُ مُسْلِمٍ	بخ 4	أغلب النُّقَّاد	ابن حبان في أحد أقواله	ثقة اضطرب فيه قول ابن حبان	-	ثقة	وثقه الفسوي في موضع آخر. واضطرب فيه قول ابن حبان.
31- «رَجُلٌ صَالِحٌ رَاجِحٌ»:								عدد الرُّوَاة: (1)
95-	مُحَمَّدُ بنُ طَلْحَةَ ابن مُصَرِّفٍ	خ م د ت عس ق	أغلب النُّقَّاد	مظفر بن مدرك وابن معين في أحد أقوالهما، ابن سعد والنسائي	صدوق له أوهام، وأنكروا سماعه من أبيه لصغره	ثقة	صدوق يخطئ	أنكروا سماعه من أبيه لصغره. وقد أشار الفسوي لذلك بقوله: "وقد تَكَلَّمَ الناس في روايته عن أبيه".

م	الرَّاوي	أخرج له	المُعدِّلون	المُجرِّحون	رأي ابن حجر	رأي الذهبي	رأي الباحث	ملاحظات
32- «رَجُلٌ صَالِحٌ، وَكِتَابُهُ لَا بَأْسَ بِهِ»:								عدد الرُّوَاة: (1)
96-	يَحْيَى بْنُ سُلَيْمٍ	ع	أغلب النُّقَّاد	أبو حاتم الرازي، أبو أحمد الحاكم، الدارقطني، البيهقي، الشوكاني	صدوق سيئ الحفظ	ثقة	صدوق سيئ الحفظ، لاسيما في روايته عن عبيد الله بن عمر	فرق الفسوي بين رواية الراوي من حفظه أو من كتابه، بقوله: "وَإِذَا حَدَّثَ مِنْ كِتَابِهِ فَحَدِيثُهُ حَسَنٌ، وَإِذَا حَدَّثَ حِفْظًا فَيُعْرَفُ وَيُنْكَرُ". قال ابن حجر: الكلام فيه إنما وقع في روايته عن عبيد الله بن عمر خاصة
33- «حَسَنُ الْحَدِيثِ»:								عدد الرُّوَاة: (3)
97-	حَبِيبُ بْنُ صَالِحٍ	د ت ق	كل النُّقَّاد	-	ثقة	ثقة	ثقة	
98-	صَدَقَةُ بنُ يَزِيْدَ	-	أغلب النُّقَّاد	ابن معين، أبو حاتم الرازي، أبو زرعة الدمشقي، ابن شاهين	متروك عند الأكثر	-	ضعيف	قال ابن حبان: "كان ممن يحدث عن الثقات بالأشياء المعضلات على قلة روايته".

م	الرَّاوي	أخرج له	المُعدِّلون	المُجرِّحون	رأي ابن حجر	رأي الذهبي	رأي الباحث	ملاحظات
99-	مُصْعَبُ بْنُ مُحَمَّدٍ	د س ق	كل النُّقَّاد	-	لا بأس به	وُثِّق	صدوق	
34- «شَيْخٌ»: عدد الرُّوَاة: (3)								
100-	جَحْشُ بْنُ زِيَادٍ	د ت ق	كل النُّقَّاد	-	-	-	صدوق	تفرد ابن حبان بتوثيقه
101-	حَرِيش بْن سُلَيم	د س	أغلب النُّقَّاد	ابن معين	مقبول	صدوق	صدوق	لم يذكر السبب
102-	ناجِيَةُ بْنُ إِياسٍ	د س ق	كل النُّقَّاد	-	-	-	صدوق	تفرد ابن حبان بتوثيقه

ثانيًا: نتائج المقارنة:

وبعد هذا العرض يمكن الوقوف على نتائج وملاحظات عدَّة، منها:

1- بلغ عدد الرواة المعدلين المدروسين -كنماذج- (102) راويًا باستعمال مصطلحات وعبارات متنوعة في ألفاظها، مختلفة في مدلولاتها، وكان مصطلح «ثقة» وما شابهه من أكثر المصطلحات استعمالًا.

2- وافق النُّقَّادُ الإمام يَعقُوب الفَسَوي في أحكامه على الرُّوَاة في أغلب الأحيان، فقد:

- وافقه كل النُّقَّاد في تعديل (55) من الرُّوَاة، أي ما نسبته (53.9%) تقريبًا.
- ووافقه أغلب النُّقَّاد في تعديل (42) من الرُّوَاة، أي ما نسبته (41.1%) تقريبًا.
- ووافقه بعض النُّقَّاد في تعديل (3) من الرُّوَاة، أي ما نسبته (2.9%) تقريبًا.
- وخالفه أغلب النُّقَّاد في تعديل (5) من الرُّوَاة، أي ما نسبته (4.9%) تقريبًا.

وهذه الإحصائية تبيّن مدى اعتدال الإمام يَعقُوب الفَسَوي وتوسطه في أحكامه على الرُّوَاة وتعديلهم.

3- عدَّل الإمام يَعقُوب الفَسَوي خمسة من الرُّوَاة الذين جرَّحهم أغلب النُّقَّاد، وهم:

الرَّاوِي	أخرج له	قول الإمام يَعقُوب الفَسَوي	قول الإمام ابن حجر	قول الإمام الذهبي	قول الباحث
إِبْرَاهِيمُ بْنُ هِشَامِ ابْنِ يَحيَى	-	"ثَبْتٌ"	-	متروك	ضعيف
صَاعِدُ بْنُ مُسْلِمٍ	-	"لَا بَأْسَ بِهِ"	-	واه	ضعيف
صَدَقَةُ بنُ يَزِيْدَ	-	"حَسَنُ الْحَدِيثِ"	متروك عند الأكثر	-	ضعيف
عَبْدُ الأَعْلَى ابْنُ عَامِرٍ	4	"ثِقَةٌ، فِي حَدِيثِهِ لِينٌ"	صدوق يهم	-	صدوق يهم
عَبْدُ الرَّحْمَنِ بنُ زِيَادِ ابنِ أَنْعُمَ	بخ د ت ق	"لَا بَأْسَ بِهِ، وَفِي حَدِيثِهِ ضَعْفٌ"	ضعيف في حفظه، وكان رجلًا صالحًا	-	لا بأس به، وفي حديثه ضعف

وبعد هذا العرض يمكن الوقوف على ملاحظات عدَّة، منها:

أ. لم يروِ الشيخان (البخاري ومسلم) لأحد منهم في الصحيح.

ب. روى أصحاب السنن (أبو داود والترمذي وابن ماجه) لراويين منهم، وهما: "عبد الأعلى بن عامر، وعبد الرحمن بن زياد بن أَنْعُم". بينما روى الإمام النسائي لراو واحد، وهو: "عبد الأعلى ابن عامر".

ت. حكم الإمام الذهبي على راويين منهم بالضعف، ولم ترد عنه أقوال في باقي الرواة.

ث. حكم الإمام ابن حجر على ثلاثة منهم، ولم ترد عنه أقوال في باقي الرواة، وبيان حكمه كالآتي:

- خالفه الإمام ابن حجر في راو واحد، وهو: "صَدَقَة بن يزيد"؛ حيث وصفه بالضعف فقال: "متروك عند الأكثر".
- ووافقه في راويين بوصف قريب من حكم الإمام يَعقُوب الفَسَوي، وهما: "عبد الأعلى بن عامر، وعبد الرحمن بن زياد بن أَنْعُم".

ج. حكم الباحث على ثلاثة منهم بالضعف، ووافق الباحث الإمام يَعقُوب الفَسَوي في راويين بوصف قريب من حكمه، وهما: "عبد الأعلى بن عامر، وعبد الرحمن بن زياد بن أَنْعُم"؛ حيث تبع الباحث الإمام ابن حجر في نفس حكمه على الأول، بينما تبع الإمام يَعقُوب الفَسَوي في نفس حكمه على الآخر.

ح. اضطرب قول الإمام ابن حبان في الراوي: "صاعد بن مسلم"، فوثقه مرة وجرحه أخرى.

خ. تبع الإمام يَعقُوب الفَسَوي الإمامين صالح جزرة وابن حجر في الحكم على الراوي: "عبد الرحمن بن زياد بن أَنْعُم" بنحو حكم الإمام يَعقُوب الفَسَوي .

د. فَصَّل الإمام يَعقُوب الفَسَوي في بعض الرواة الذين عدلهم وخالف في تعديلهم أغلب النُّقَّاد، فقال في عبد الأعلى بن عامر: "عن ابنِ الحَنَفِيَّة، يُضَعَّفُ، يقولون: إنما هو صحيفة"، وهذا يفيد أنَّ الضعف ليس في كل مروياته، إنَّما من روايته عن ابنِ الحَنَفِيَّةِ خاصة، مع ذكره لسبب الضعف، ويعتبر هذا إنصافًا للراوي ودراية بحاله خلافًا لمن ضعفه مطلقًا من النُّقَّاد.

4- عدَّل الإمام يَعقُوب الفَسَوي ثلاثة من الرُّوَاة الذين عدَّلهم بعض النُّقَّاد، وهم:

الرَّاوي	أخرج له	قول الإمام يَعقُوب الفَسَوي	قول الإمام ابن حجر	قول الإمام الذهبي	قول الباحث
إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَيَّاش	ي 4	"ثِقَةٌ عَدْلٌ"	صدوق في روايته عن أهل بلده، مُخَلِّط في غيرهم.	صدوق في حديث أهل الشام، مضطرب جدًا في حديث أهل الحجاز.	صدوق في روايته عن الشاميين ضعيف في روايته عن غيرهم
أَجْلَحُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ	بخ 4	"ثِقَةٌ، فِي حَدِيثِهِ لِينٌ"	صدوق شيعي	صدوق شيعي	صدوق شيعي يهم
مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ	خ تم س	"حَافِظ"	صدوق يهم	-	صدوق يهم

وترجع مخالفة الإمام يَعقُوب الفَسَوي لبعض النُّقَّادُ إلى المعرفة الخاصة بالرُّوَاة، وزيادة العلم بأحوالهم وأخبارهم، يؤكد ذلك ما يلي:-

أ. تفرد الإمام البخاري عن الإمام مسلم بالرواية عن أحدهم في الصحيح، بينما لم يروِ الإمام مسلم لأي منهم في صحيحه.

ب. روى أصحاب السنن الأربعة (أبو داود والنسائي والترمذي وابن ماجه) لراويين منهم، وهما: "إسماعيل بن عَيَّاش، وأجلح بن عبد الله"، بينما انفرد عنهم الإمام النسائي بالرواية عن: "محمد بن عبد العزيز الرملي".

ت. اتفق الإمامان الذهبي وابن حجر في لفظ الحكم على الراوي: "أجلح بن عبد الله"؛ حيث قالا فيه: "صدوق شيعي"، ووافقهما الباحث لكن مع زيادة (يهم)، مشيرًا بذلك إلى وجود ضعف في حديثه كما نبه لذلك الإمام يَعقُوب الفَسَوي.

ث. واتفق الباحث أيضًا معهما في الحكم على الراوي: " إسماعيل بن عَيَّاش" بألفاظ تحمل نفس المعنى.

ج. وخالف الإمام ابن حجر والباحث الإمام يَعقُوب الفَسَوي في الحكم على الراوي: "محمد بن عبد العزيز"؛ حيث قالا فيه: "صدوق يهم"، في حين أن الإمام الذهبي لم يحكم عليه.

ح. الرَّاوي "محمد بن عبد العزيز" من شيوخ الإمام يَعقُوب الفَسَوي، الذين روى عنهم، وهو أعلم بشيوخه وأحوالهم من غيره.

خ. توثيق الإمام يَعقُوب الفَسَوي للراوي المبتدع: "أجلح بن عبد الله" الذي وصفه الإمامان الذهبي وابن حجر بالتشيع.

د. فَصَّل الإمام يَعقُوب الفَسَوي في بعض الرواة الذين عدلهم وخالف في تعديلهم أغلب النُّقَّاد، فقال في إسماعيل بن عَيَّاش: "تَكَلَّم قوم في إسماعيل، وإسماعيل ثقة عدل أعلم الناس بحديث الشام، ولا يدفعه دافع، وأكثر ما تَكَلَّمُوا قالوا: يُغْرِبُ عن ثِقات المَدنيِّينَ والمَكِّيِّين". فأشار الإمام يَعقُوب الفَسَوي إلى ضعف روايته عن غير أهل بلده من الشاميين، أما روايته عن أهل الشام فصحيحة مقبولة عند العلماء.

5- الدقة والأمانة والموضوعية والإنصاف في تعديل الرِّواة، فمن أمانته وموضوعيته أنه يبين مرتبة الراوي العامة إجمالًا، ثم يفصل القول في سبب العلة، من ذلك قوله في يحيى بن سُلَيْم: "رَجُلٌ صَالِحٌ وَكِتَابُهُ لَا بَأْسَ بِهِ، وَإِذَا حَدَّثَ مِنْ كِتَابِهِ فَحَدِيثُهُ حَسَنٌ، وَإِذَا حَدَّثَ حِفْظًا فَيُعْرَفُ وَيُنْكَرُ"، ففرق الإمام يَعقُوب الفَسَوي بين رواية الراوي من حفظه أو من كتابه، وهذا غاية في الإنصاف ودلالة بعلمه الدقيق بحال الراوي.

وعليه، يمكن القول بأَنَّ الإمام يَعقُوب الفَسَوي كان إمامًا في هذا الشأن، وكان له آراؤه وأحكامه المستقلة والمنصفة في نقد الرِّجَال.

6- تفرد الإمام ابن حبان في توثيق اثنين من الرواة الذين وثقهم الإمام يَعقُوب الفَسَوي ولم ترد فيهم أقوال من النُّقَّاد جرحًا أو تعديلًا، وهم: جحش بن زياد، وناجية بن إياس.

7- توثيق الإمام يَعقُوب الفَسَوي لبعض شيوخه، حيث قال: "حدثني محمد بن عبد العزيز الرملي، وكان حافظًا"، وهذا يدل على معرفته الواسعة بحال شيوخه الذين روى عنهم.

8- تنوع ألفاظ التوثيق عند الإمام يَعقُوب الفَسَوي في الراوي الواحد، من ذلك: قال في عطية بن الحارث في موضع: "لابأس به"، وفي موضع آخر: "ثقة"، وقال في إسحاق بن راشد في موضع: "صالح الحديث"، وفي موضع آخر: "حسن الحديث".

9- يلاحظ أنَّ بعض النُّقَّاد الذين تكلَّموا في الرُّوَاة المُعدَّلين عند الإمام يَعقُوب الفَسَوي تكلَّموا بلا حُجَّة، وهذا ما أشار إليه غير واحد من النُّقَّاد، فمثلًا: تكلَّم الإمام سفيان الثَّوري في عبد الحميد ابن جعفر الأَنْصَاري، فقال الإمام يحيى بن سعيد القطان[1]: "كان سفيان الثَّوري يَحْمِلُ على عبد الحميد بن جعفر ولا أدري ما كان شأنه وشأنه".

(1) الطبقات الكبرى، لابن سعد (5/ 450).

وتكلَّم الإمام ابن سعد في المُفَضل بن فَضالة بن عبيد فقال[1]: "منكر الحديث"، بينما رجح الإمام ابن حجر خطأه، فقال[2]: "ثقة فاضل عابد أخطأ ابن سعد في تضعيفه".

وتكلَّم الإمام الأزدي في عبد الواحد بن واصل، فضعفه [3]: فقال الإمام ابن حجر[4]: "ثقة، تكلم فيه الأزدي بغير حُجَّة".

كما أَنَّ بعض هؤلاء النُّقَّاد كان ممن عُرِّف بالتشدد والتعنت في الرِّجَال، كالإمام أبي حاتم الرَّازي، والإمام يحيى بن سعيد القطان، والإمام النَّسائي، وقد قال الإمام الذهبي[5] في أمثال هؤلاء: "إذا وثَّق رجلًا أُخِذَ بتوثيقه، وإذا ضعَّف رجلًا ننظر هل وافقه غيرُه على تضعيفه، فإنْ وافقه، ولم يُوثِّق ذاك أحَدٌ من الحُذَّاق، فهو ضعيف، وإن وثَّقه أحَدٌ فهذا الذي قالوا فيه: لا يُقبل تَجْريحُه إلَّا مفسَّرًا، يعني لا يكفي أن يقول فيه ابنُ معين مثلًا: هو ضعيف، ولم يُوضِّح سبَبَ ضعفه، وغيرُه قد وثَّقه، فمثلُ هذا يُتوقَّف في تصحيح حديثه، وهو إلى الحُسْنِ أقرب".

10- اتفق الشيخان (البخاري ومسلم) على الرواية لـ (32) راويًا في الصحيحين.

وانفرد الإمام البخاري بالرواية عن (9) رواة في الصحيح.

وروى لـ (6) رواة تعليقًا.

وانفرد الإمام مسلم بالرواية عن (19) راويًا في الصحيح.

وهؤلاء الرواة الذين أخرج لهم الشيخان في الغالب ممن وثقهم الإمام يَعقُوب الفَسَوي عاليًا أو توثيقًا صريحًا.

11- حكم الإمام الذهبي على (70) من الرواة الذين حكم عليهم الإمام يَعقُوب الفَسَوي، وبيان ذلك:

أ. وافقه الإمام الذهبي لعدد (58) منهم في تعديلهم عمومًا بنحو لفظ الإمام يَعقُوب الفَسَوي أو قريبًا منه.

ب. وخالفه لعدد (12) منهم؛ حيث وثقهم الإمام يَعقُوب الفَسَوي -غالبًا-، في حين وصفهم الإمام الذهبي بعبارة: "صدوق"، أو بعبارات صريحة في التضعيف.

---

(1) الطبقات الكبرى، لابن سعد (9/ 524).

(2) تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 544).

(3) المغني في الضعفاء، للذهبي (411/2).

(4) تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 367).

(5) ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل، للذهبي (ص:172).

12- بينما حكم الإمام ابن حجر على (96) من الرواة، وبيان ذلك:

أ. وافقه الإمام ابن حجر لعدد (68) منهم في تعديلهم عمومًا بنحو لفظ الإمام يَعقُوب الفَسَوي أو قريبًا منه.

ب. وخالفه لعدد (28) منهم؛ حيث وثقهم الإمام يَعقُوب الفَسَوي -غالبًا-، في حين وصفهم الإمام ابن حجر بعبارة: "صدوق"، أو: "صدوق يهم"، أو بعبارات صريحة في التضعيف.

13- اجتهد الباحث في بيان خلاصة الحكم على جميع الرواة المعدلين عند الإمام يَعقُوب الفَسَوي، وبيان ذلك:

أ. وافق الباحث الإمام يَعقُوب الفَسَوي لعدد (91) منهم في تعديلهم عمومًا بنحو لفظ الإمام يَعقُوب الفَسَوي أو قريبًا منه.

ب. وخالفه لعدد (11) منهم؛ حيث وثقهم الإمام يَعقُوب الفَسَوي -غالبًا-، في حين وصفهم الباحث بعبارة: "صدوق"، أو: "صدوق يهم"، أو بعبارات صريحة في التضعيف.

المبحث الثالث

مراتبُ التَّعْدِيْلِ عندَ الإمامِ يَعقُوبَ بنِ سُفيانَ الفَسَوي

(دراسةٌ مقارنةٌ بمراتب التعديل عند النُّقَّاد)

لقد اجتهد العلماء في ترتيب مصطلحات الجَرْح والتَّعْدِيل وعباراته التي استعملها الأئمة النُّقَّاد في إصدار أحكامهم على الرُّوَاة، وظهرت صور عدَّة في ترتيبها على مراتب.

وفيما يلي بيان لصور مراتب التَّعْدِيل عند العلماء المتقدمين والمتأخرين والمعاصرين وصولًا إلى اللكنوي (ت:1304هـ)، باعتباره من المعاصرين، ومن ثم الاجتهاد في تصنيف مصطلحات التَّعْدِيل وعباراته عند الإمام الناقد يَعقُوب الفَسَوي بالنسبة إلى هذه المراتب.

المطلب الأول: مراتب التعديل عند النُّقَّاد من زمن الإمام عبد الرحمن بن مهدي (ت: 198هـ)، إلى زمن الإمام اللكنوي (ت:1304هـ):

لعل أولَّ من تكلم في مراتب الرواة الإمام عبد الرحمن بن مهدي (ت:198ه)، فقد جعل مراتب الجَرْح والتَّعْدِيل ثلاث مراتب رئيسة، مرتبتان للتَّعْدِيل والثالثة للتَّجريح، قال أبو موسى محمد بن المثنى[1]، سمعت ابن مهدي ، يقول: "الناس ثلاثة، رجل حافظ متقن فهذا لا يختلف فيه، وآخر يهم والغالب على حديثه الصحة، فهذا لا يترك حديثه، وآخر يهم والغالب على حديثه الوهم ، فهذا يترك حديثه"، وكذلك صنع الإمام مسلم (ت:261ه) لما تكلم في مقدمة صحيحه عن مراتب الرواة، إلا أنه جعل المرتبة الثانية للمتوسطين، فقال[2]:"... إنا نعمد إلى جملة ما أسند من الأخبار عن رسول الله r ، فنقسمها على ثلاثة أقسام، وثلاث طبقات من الناس على غير تكرار... فأما القسم الأول، فإنا نتوخى أن نقدم الأخبار التي هي أسلم من العيوب من غيرها، وأنقى من أن يكون ناقلوها أهل استقامة في الحديث، وإتقان لما نقلوا، لم يوجد في روايتهم اختلاف شديد، ولا تخليط فاحش، كما قد عثر فيه على كثير من المحدثين، وبان ذلك في حديثهم، فإذا نحن تقصينا أخبار هذا الصنف من الناس ، أتبعناها أخبارا يقع في أسانيدها بعض من ليس بالموصوف بالحفظ والإتقان، كالصنف المقدم قبلهم، على أنهم وإن كانوا فيما وصفنا دونهم، فإن اسم الستر، والصدق، وتعاطي العلم يشملهم... فهم وإن كانوا بما وصفنا من العلم، والستر عند أهل العلم معروفين، فغيرهم من أقرانهم ممن عندهم ما ذكرنا من الإتقان، والاستقامة في الرواية يفضلونهم في الحال والمرتبة، لأن هذا عند أهل العلم درجة رفيعة، وخصلة سنية... فأما ما كان منها عن قوم هم عند

---

(1) الكفاية في علم الرواية، للخطيب البغدادي (ص: 143).

(2) انظر: مقدمة صحيح مسلم، لمسلم (1/3-5).

أهل الحديث متهمون، أو عند الأكثر منهم ، فلسنا نتشاغل بتخريج حديثهم... وأشباههم ممن اتهم بوضع الأحاديث، وتوليد الأخبار، وكذلك، من الغالب على حديثه المنكر، أو الغلط أمسكنا أيضًا عن حديثهم".

ثم جاء الإمام عبد الرحمن بن أبي حاتم الرَّازي (ت:327هـ)، وكان له ترتيبان، أما الأول، فقد قال[1]:"... ثم احتيج إلى تبيين طبقاتهم –أي الرواة– ومقادير حالاتهم وتباين درجاتهم ليعرف من كان منهم في منزلة الانتقاد والجهبذة والتنقير والبحث عن الرجال والمعرفة بهم، وهؤلاء هم أهل التزكية والتعديل والجرح، ويعرف من كان منهم عدلًا في نفسه من أهل الثبت في الحديث والحفظ له والإتقان فيه، هؤلاء هم أهل العدالة، ومنهم الصدوق في روايته الورع في دينه الثبت الذي يهم أحيانًا وقد قبله الجهابذة النقاد، فهذا يحتج بحديثه أيضًا، ومنهم الصدوق الورع المغفل الغالب عليه الوهم والخطأ والسهو والغلط، فهذا يكتب من حديثه الترغيب والترهيب والزهد والآداب، ولا يحتج بحديثه في الحلال والحرام، ومنهم من قد ألصق نفسه بهم ودلسها بينهم، ممن قد ظهر للنقاد العلماء بالرجال منهم الكذب، فهذا يترك حديثه ويطرح روايته ويسقط ولا يشتغل به"، هذا الترتيب الأول جعل فيه مرتبتين للتعديل، والباقيتين للتجريح.

قال الباحث: ويلاحظ أن الإمام ابن أبي حاتم متأثر في المراتب الثلاث الأخيرة، بترتيب الإمام عبد الرحمن بن مهدي، ويلاحظ أيضًا أن ترتيبه أوضح من ترتيب الإمام مسلم، ولعل الأخير معذور لمناسبة كلامه للمقام الذي ذكر فيه، وأغفل الإمام ابن أبي حاتم أهل البدع والأهواء.

وأما الترتيب الثاني، وهو المشهور، فقد جعل مراتب الجَرْح والتَّعْدِيل ثماني مراتب، أربع للتَّعديل، وأربع للجَرْح، وهذه المراتب ما تدل عليه الألفاظ التي يطلقها الأئمة النقاد على الرواة لبيان حالتهم من حيث الجرح والتعديل، وسيذكر الباحث مراتب التعديل للاختصار، حيث قال[2]: "ووجدت الألفاظ في الجرح والتعديل على مراتب شتى...:

1– إذا قيل للواحد: «ثِقَة» أو «متقن ثَبْتٌ»، فهو ممن يُحتَجُ بحديثه.

2– وإذا قيل له: «صَدُوق» أو «محله الصدق» أو «لا بأس به»، فهو ممن يُكتَبُ حديثُه وينظر فيه.

3– وإذا قيل: «شيخ»، يُكتَبُ حديثه وينظر فيه إلا أنَّه دون الثانية.

4– وإذا قيل: «صالح الحديث»، فإنَّه يُكتَبُ حديثُه للاعتبار".

---

(1) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (6/1).

(2) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (37/2).

ثم جاء الخطيب البَغْداديُّ (ت:463هـ)، وأشار فقط إلى أعلى مراتب الجَرْح والتَّعْدِيل وأدناها، فقال[1]: "فأما أقسام العبارات بالإخبار عن أحوال الرواة فأرفعها أن يقال: «حجة» أو «ثقة»، وأدونها أن يقال: «كذاب» أو «ساقط»".

ثم أتى أبو علي الحسين بن محمد الجيَّاني الغساني (ت: 498هـ)، فقسم رواة الحديث سبع طبقات، جعل ثلاثًا منها مقبولة، وثلاثًا متروكة، وسابعة مختلف فيها، وسأكتفي بذكر مراتب التعديل، حيث يقول[2]: "الناقلون سبع طبقات ثلاث مقبولة وثلاث متروكة والسابعة مختلف فيها... فالأولى: أئمة الحديث وحفاظه وهم الحجة على من خالفهم ويقبل انفرادهم، الثانية: دونهم في الحفظ والضبط، لحقهم في بعض روايتهم وهم وغلط، والغالب على حديثهم الصحة ويصحح ما وهموا فيه من رواية الأولى وهم لاحقون بهم، الثالثة: جنحت إلى مذاهب من الأهواء غير غالية ولا داعية، وصح حديثها، وثبت صدقها، وقل وهمها، فهذه الطبقات احتمل أهل الحديث الرواية عنهم، وعلى هذه الطبقات يدور نقل الحديث".

ثم جاء الإمام ابن الصلاح (ت:643هـ)، وكان أول من أثنى على تقسيم ابن أبي حاتم وبإجادته فيه، وذكر أنه يوافقه على ترتيبه، وإن كانت له إضافات في الألفاظ، فقال[3]:"في بيان الألفاظ المستعملة بين أهل هذا الشأن في الجرح والتعديل، وقد رتبها أبو محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي في كتابه في الجرح والتعديل فأجاد وأحسن، ونحن نرتبها كذلك، ونورد ما ذكره، ونضيف إليه ما بلغنا في ذلك عن غيره إن شاء الله تعالى"، وذكر ابن الصلاح مراتب التعديل، ولم يزد على ابن أبي حاتم شيئًا، ثم أضاف ألفاظًا في التعديل لم يشرحها ابن أبي حاتم الرَّازي وغيره، ويلاحظ على مراتب التعديل عنده، ما يلي: الأولى: زاد على ابن أبي حاتم «ثبت»، «حجة»، «حافظ»، «ضابط».

الثانية: لم يزد عليها ألفاظًا، ولكنه شرح قول ابن أبي حاتم، "فهو ممن يكتب حديثه وينظر فيه"، فقال[4]: "هذا كما قال؛ لأن هذه العبارات لا تشعر بشريطة الضبط، فينظر في حديثه ويختبر"، ثم عرّفنا طريقة اختبار الراوي، بأن نعتبر رواياته بروايات الثقات المعروفين بالضبط والإتقان.

الثالثة: لم يعقب على ما ذكره ابن أبي حاتم.

الرابعة: ذكرها وعقب عليها بما يشرح عبارة «صالح الحديث».

---

(1) الكفاية في علم الرواية، للخطيب البغدادي (ص: 22)

(2) شرح صحيح مسلم، للنووي (28/1).

(3) مقدمة ابن الصلاح، لابن الصلاح (ص: 121).

(4) مقدمة ابن الصلاح، لابن الصلاح (ص: 123).

و تبع النووي[1] كلاً من ابن أبي حاتم وابن الصلاح، ولم يزد عليهما شيئًا.

ثم جاء الحافظ الذهبي (ت:748هـ) في كتابه "ميزان الاعتدال"[2]، فقسمها إلى تسع مراتب، أربع منها للتعديل، فأضاف مرتبة أعلى من المرتبة الأولى عند الإمام ابن أبي حاتم، وهي: تكرار لفظ التَّعْدِيل «كثِقَة ثِقَة»، و«ثبت حجة»، و«ثبت حافظ»، «ثِقَة متقن»، وجعل المرتبة الثالثة والرابعة عند الإمام أبي حاتم مرتبة واحدة، ووضع فيها الألفاظ: «ثِقَة صَدُوق»، «لا بأس به»، "«ليس به بأس»، وفَرَّق بين «لا بأس به» و«محله الصدق»، حيث جعل لفظ «لا بأس به» في المرتبة الثالثة، ولفظ «محله الصدق» في المرتبة الرابعة، بينما كان الإمام ابن أبي حاتم قد وضعهما معًا في المرتبة الثانية.

ثم جاء الحافظ برهان الدين أبو إسحاق إبراهيم بن موسى بن أيوب الأبناسي[3] (ت:802هـ)، وتبع الذهبي في صنيعه.

ثم جاء الحافظ زين الدِّين العراقي[4] (ت:806هـ) ووافق الحافظ الذهبي على صنيعه في تقسيم مراتب الجَرْح والتَّعْدِيل، مع إضافته لبعض ألفاظ التَّعْدِيل التي لم يذكرها الذهبي، وابن أبي حاتم، وابن الصلاح، حيث قال: "وأما تمييز الألفاظ التي زدتها على كتاب ابن الصلاح، فهي المرتبة الأولى بكمالها، وفي المرتبة الثالثة قولهم: «مأمون خيَار»، وفي المرتبة الرابعة قولهم: «فلان إلى الصِّدْق ما هو»، و «شيخ وسط»، و«وسط»، و «جيّد الحديث»، و«حسن الحديث»، و «صُويلح»، و «صَدُوق إن شاء الله»، و«أرجو أنه لا بأس به»، وهو نظيرُ «ما أعلمُ به بأسًا»، والأولى أرفع؛ لأنه لا يلزم من عدم العلم حصول الرجاء بذلك"، ثم أردف قائلًا: "فهذه الألفاظ لم يذكُرها ابنُ أبي حاتم، ولا ابنُ الصلاح، وهي موجودةٌ في كلامِ أئَمةِ أهلِ هذا الشأن، وأشرتُ إلى ذلك بقولي: وزِدْتُ ما في كَلَامِ أهلِهِ وجدت".

ثم أدلى الحافظ ابن حجر العسقلانِيّ(ت852هـ) بدلوه فأفاد وأجاد، وكان عليه عند المتأخرين الاعتماد، وكان له ترتيبان، الأول ذكره في "نزهة النظر"[5]، فقال في مراتب التعديل: "ومن المهم أيضا معرفة مراتب التعديل، وأرفعها: الوصف أيضا بما دل على المبالغة فيه، وأصرح ذلك: التعبير بأفعل؛ كـ: «أوثق الناس»، أو «أثبت الناس»، أو «إليه المنتهى في التثبت»، ثم ما تأكد بصفة من الصفات الدالة على التعديل، أو صفتين؛ كـ: «ثقة ثقة»، أو «ثبت ثبت»، أو «ثقة

---

(1) التقريب والتيسير، للنووي (ص: 52).
(2) ميزان الاعتدال، للذهبي (4/1).
(3) الشذا الفياح من علوم ابن الصلاح، للأبناسي (268/1).
(4) شرح التبصرة والتذكرة، للعراقي (376/1).
(5) نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر، لابن حجر (ص: 136).

حافظ»، أو «عدل ضابط»، أو نحو ذلك، وأدناها ما أشعر بالقرب من أسهل التجريح؛ كـ: «شيخ»، و«يروى حديثه»، و«يعتبر به»، ونحو ذلك.

وبين ذلك مراتب لا تخفى".

والترتيب الثاني: ذكره ابن حجر في مقدمة كتابه "تقريب التهذيب"[1]، فيه تفصيل أكثر دقة مما ورد في النخبة وشرحها، وهو أدق أيضًا من ترتيب الذهبي، ويبدو أن لابن أبي حاتم بعض التأثير على ابن حجر في هذا الترتيب، وإن كانت لابن حجر أصالة واضحة، وقسم مراتب الجَرْح والتَّعْدِيل إلى اثنتي عشرة مرتبة، ست مراتب للتَّعْدِيل ومثلها للجَرْح، ومراتب التعديل، هي:

وبدأ بمراتب التَّعْدِيل، وهي:

- الأولى: الصَّحَابة .
- الثانية: مَنْ أُكِّد مدحه، إمَّا بأفعل: «كأوثق الناس»، أو بتكرير الصفة لفظًا: «كثِقَة ثِقَة»، أو معنى «كثِقَة حافظ».
- الثالثة: مَنْ أُفرد بصفة: «كثِقَة»، أو «متقن»، أو «ثَبت»، أو «عَدْل».
- الرابعة: من قَصَر عن الثالثة قليلًا، وإليه الإشارة بـ: «صَدُوق»، أو «لا بأس به»، أو «ليس به بأس».
- الخامسة: مَنْ قَصَرَ عن الرابعة قليلًا، وإليه الإشارة بـ: «صَدُوق سيئ الحفظ»، أو «صَدُوق يَهِم»، أو «له أوهام»، أو «يخطئ»، أو «تغير بأَخَرة»، ويلتحق بذلك مَنْ رُمي بنوع من البدعة ... مع بيان الداعية من غيره.
- السادسة: مَنْ ليس له من الحديث إلا القليل، ولم يثبت فيه ما يُترك حديثه من أجله، وإليه الإشارة بلفظ: «مقبول» حيث يتابع، وإلا «فلين الحديث».

ويلاحظ أنَّ الحافظ ابن حجر أضاف على سابقيه الآتي: المرتبة الأولى من مراتب التَّعْدِيل: مرتبة الصَّحَابة، وهي أعلى من المرتبة التي أضافها الحافظ الذهبي ووافقه عليها الحافظ العراقي، كما أضاف القسم الأول من المرتبة الثانية من مراتب التَّعْدِيل: من وصف بأفعل التفضيل «كأثبت الناس»، و«أوثق الناس»، و«إليه المنتهى في التثبت»، وأضاف لفظة «مقبول» في المرتبة السادسة.

(1) (ص: 74).

وقد أحسن شمس الدين السخاوي وأجاد في بيان هذه المراتب، مستفيدًا من شيخه الحافظ ابن حجر، وأطال النفس عمن سبقه في تفصيل هذه المراتب، وذكر ألفاظ كل مرتبة في أكثر من خمس عشرة صفحة من كتابه "فتح المغيث"[1]، ويُلاحظ في تقسيمه ما يلي:

1- أن السخاوي فصَّل في هذا المقام تفصيلاً حسنًا، وجعل لكل من ألفاظ الجرح والتعديل ست مراتب، فلم يذكر الصحابة ضمن المراتب، كما أنه زاد في مراتب الجرح مرتبة سادسة، وهي أسوؤها عنده، وهي الوصف بما دل على المبالغة فيه، كقولهم أكذب الناس، أو إليه المنتهى في الوضع، أو ركن الكذب.

2- أنه زاد عن كل من سبقه في إيراد ألفاظ قالها النقاد في الرواة تعديلاً وتجريحًا.

3- أنه وضع كل لفظة في المرتبة المناسبة لها، مع شرح معانى بعض الألفاظ لغة واصطلاحًا، فهو بذلك يقدم لنا تعريفات لبعض المصطلحات التي أطلقها علماء الجرح والتعديل.

4- عقب على المراتب ببيان الحكم في أهل هذه المراتب وما يحتج، أو لا يحتج بأهلها.

وبدأ كلامه قائلًا[2]: "وجدت من الألفاظ في ذلك، يعني: بدون استقصاء، وإلا فمن نظر كتب الرجال، ككتاب ابن أبي حاتم المذكور، والكامل لابن عدي، و التهذيب وغيرها، ظفر بألفاظ كثيرة، ولو اعتنى بارع بتتبعها، ووضع كل لفظة بالمرتبة المشابهة لها، مع شرح معانيها لغةً واصطلاحًا لكان حسنًا، وقد كان شيخنا-يعني: ابن حجر- يلهج بذكر ذلك، فما تيسر، والواقف على عبارات القوم يفهم مقاصدهم بما عرف من عباراتهم في غالب الأحوال، وبقرائن ترشد إلى ذلك".

ثم ختم الكلام على مراتب الجرح والتعديل اللكنوي (ت:1304هـ) في "الرفع والتكميل"[3]، وكان متبعًا لمن سبق.

---

(1) (114/2).

(2) فتح المغيث، للسخاوي (114/2).

(3) الرفع والتكميل، للكنوي (ص: 129).

المطلب الثاني: مراتب التعديل عند الإمام يَعقُوب بن سُفيانَ الفسَوي:

من خلال تتبع مصطلحات الإمام يَعقُوب الفَسَوي وعباراته في تعديل الرُّوَاة، والوقوف على مدلولاتها، والتعرف على أحوال الرُّوَاة الذين أطلقت في حقهم، والمقارنة بين أحكامه وأحكام غيره من النُّقَّاد، يمكن تقسيم تلك المصطلحات والعبارات بحسب ما تدل عليه أو تمثله في تعديل الرُّوَاة إلى أربع مراتب، وسيقسم الباحث تلك المصطلحات والعبارات من التعديل الرفيع إلى الأدنى، هي:

المرتبة الأولى: مرتبة التوثيق الرفيع:

أولًا: وصف المرتبة:

وهم الرُّوَاة الثِّقات الأثبات الذين تُقبل رواياتُهم، ويُحتَجُ بأحاديثهم، وقد وثقهم الإمام يَعقُوب الفَسَوي بأعلى عبارات التوثيق، مثل: صيغة «أفعل التفضيل»، أو «تكرار صفة التوثيق فيهم لفظًا أو معنى»، أو توثيق الراوي والتأكيد بالثناء على حديثه.

ثانيًا: مصطلحات المرتبة:

وقد أطلقت في حقِّهم المصطلحات والعبارات التالية:-

- «إليهم تنتهي الأمانة في العلم والإتقان والحفظ».
- «الغاية في الإتقان والحفظ».
- «إمام في العلم».
- «ثقة ثقة».
- «ثقة متقن».
- «ثقة مأمون».
- «ثقة حافظ».
- «ثقة راجح».
- «ثقة ملي».
- «ثقة عدل».
- «ثقة صالح».
- «ثقة حديثه حجة».
- «ثقة مستقيم الحديث».
- «ثقة حسن الحديث».
- «ثقة لا بأس به».
- «ثبت لا بأس به».

المرتبة الثانية: مرتبة التوثيق العادي:

أولًا: وصف المرتبة:

وهم الرُّوَاة الذين وثقهم الإمام يَعقُوب الفَسَوي بصيغ التوثيق المفردة، وهم يشتركون مع أهل المرتبة الأولى في أصل التوثيق، ولكنهم لم يبلغوا درجة التوثيق الرفيع، وهم ممن تُقبل رواياتُهم، ويُحتَجُ بأحاديثهم أيضًا.

ثانيًا: مصطلحات المرتبة:

وقد أطلقت في حقهم المصطلحات والعبارات التالية:

- «ثقة».
- «من ثقات التابعين».
- «ثبت».
- «حجة».
- «متقن».
- «حافظ».
- «مستقيم الحديث».
- «حديثه مستقيم».

المرتبة الثالثة: مرتبة التوثيق المتوسط:

أولًا: وصف المرتبة:

وهم الرُّوَاة الذين نزلوا عن درجة التوثيق التام، حيث خَفَّ ضبطهم قليلاً، وهم ممن تُقبل رواياتُهم، ويُحتَجُ بأحاديثهم أيضًا.

ثانيًا: مصطلحات المرتبة:

وقد أطلقت في حقهم المصطلحات والعبارات التالية:-

- «لا بأس به». - «ليس به بأس».
- «صالح الحديث». - «رجل صالح راجح».
- «رجل صالح، وكتابه لابأس به». - «حسن الحديث». - «شيخ».

المرتبة الرابعة: مرتبة التوثيق الأدنى:

أولًا: وصف المرتبة:

وهم الرُّوَاة الموصوفين بالتوثيق المشعر بالضعف أو اللين أو الاضطراب في الحديث، وهم ممن تُكتبُ رواياتُهم، ولا يُحتجُ بأحاديثهم؛ بل تكتب للاعتبار، ويبحث لها عن شواهد ومتابعات.

ثانيًا: مصطلحات المرتبة:

وقد أطلقت في حقهم المصطلحات والعبارات التالية:-

- «ثقة، في حديثه اضطراب». - «ثقة، وفي حديثه لين».
- «لا بأس به، وفي حديثه ضعف». - «لا بأس به، وفي حديثه لين».

ومن خلال هذه المراتب لا بد من تسجيل الملاحظات التالية:

1- مراتب الرُّوَاة المُعدَّلين عند الإمام يَعقُوب الفَسَوي يمكن أن تحصر في أربع درجات:

أ. ثلاث درجات للاحتجاج، وهما: المرتبة الأولى والثانية والثالثة.

ب. درجة للاعتبار، وهي: المرتبة الرابعة.

2- يترتب على مراتب الرُّوَاة السابقة معرفة أقسام الحديث، فحديث أهل العدالة عند الإمام يَعقُوب الفَسَوي على منزلتين، هما:

أ. الحديث الصحيح: وهو ما يُحتَجُ به من الحديث، والصحيح على درجات، فهو يشمل:

- أحاديث رواة المرتبة الأولى والثانية: التَّعْدِيل الرفيع، وأحاديثهم في أعلى درجات القَبُول.

- وأحاديث رواة المرتبة الثالثة: التَّعْدِيل دون البلوغ درجة التوثيق، وأحاديثهم في وسط درجات القبول، وهو ما يُعرف بالحديث الحسن عند من قسَّم الحديث على ثلاث مراتب.

ب. الحديث الضعيف: وهو ما لا يُحتَجُ به من الحديث، ويُكتبُ للاعتبار ويبحث له عن شواهد ومتابعات، وتشمل أحاديث رواة المرتبة الرابعة من مراتب التَّعْدِيل.

3- لم يصرح الإمام يَعقُوب الفَسَوي بهذه المراتب، ولم يقسّم الرُّوَاة أو الأحاديث إلى مراتب، سواء بالشكل المذكور أو بأي شكل آخر، ولكن هذه المراتب استنبطت من خلال تتبع أقوال الإمام يَعقُوب الفَسَوي وعباراته في تعديل الرِّجَال، والنظر في مدلولاتها، والمقارنة بين أحكامه وأحكام غيره من النُّقَّاد.

والذي يظهر للباحث أنَّ مراتب الجَرْح والتَّعْدِيل، وتصنيف الرُّوَاة والأحاديث إلى مراتب ودرجات دونت في عصر الإمام يَعقُوب الفَسَوي ومن قبله في مُصَنَّفات، إلَّا أنَّها كانت معروفة لدى النُّقَّاد المشتغلين في هذا العلم وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وكما علمنا أنَّ أَوَّل من تكلَّم في مراتب الجَرْح والتَّعْدِيل هو الإمام عبد الرحمن بن مهدي (ت198هـ) من أتباع التابعين[1]، وأول دَوَّن ذلك هو الإمام ابن أبي حاتم الرَّازي (ت327هـ) في كتابه "الجَرْح والتَّعْدِيل"[2]، وأنَّ الإمام يَعقُوب الفَسَوي وأقرانه من النُّقَّاد قد مهدوا الطريق لمن جاء بعدهم من النُّقَّاد لبناء مراتب الجَرْح والتَّعْدِيل في صورتها العامَّة والمشهورة.

(1) انظر: مراتب الجرح والتعديل، د. إسماعيل سعيد رضوان، د. نزار عبد القادر ريان (ص:10).
(2) انظر: (37/2).

المبحث الرابع

خصائصُ مَنْهَجُ الإمامِ يَعقُوبَ بنِ سُفيانَ الفَسَوي في التَّعْدِيل

إنَّ للإمام يَعقُوب الفَسَوي منهجًا علميًا دقيقًا في نقد الرِّجَال، وتتبع أحوالهم جَرْحًا وتَعْدِيلًا، وبيان من تُقبَل رواياته ممن تُردّ، وهذا المنهج له خصائص مميزة، وقواعد وأسس واضحة يمكن استنباطها من خلال أقوال الإمام يَعقُوب الفَسَوي وعباراته الواردة في التَّعْدِيل مما يسهم في رسم الهيكل العام لمنهجه النقدي، وهذه الخصائص تتمثل فيما يلي:-

1- التوسُّط في التَّعْدِيل:

علمنا أنَّ كل طَّبَقة من طبقات النُّقَّاد لا تخلو من متشدد ومتوسط ومتساهل، وأنَّ الإمام يَعقُوب الفَسَوي لم يُذكر في أي قسم من هذه الأقسام.

والذي يترجح لي، -وَاللَّهُ أَعْلَمُ- أنَّه من النُّقَّاد المتوسطين المعتدلين المنصفين في تعديل الرِّجَال، ويرجع ذلك إلى أمرين، هما:

أ. لم أجد من وصفه قديمًا أو حديثًا بالتشدد أو التساهل في تعديل الرِّجَال، ولو عُرف بشيءٍ من ذلك لاشتهر أمره كما هو حال غيره.

ب. موافقة النقاد الإمام يَعقُوب الفَسَوي في أغلب أحكامه على الرواة، ولو كان متشددًا أو متساهلًا لشذّ عن أكثرهم.

ج- محاكاته للأئمة المعتدلين من خلال استخدامه لنفس ألفاظ وعبارات الجرح والتعديل التي استخدموها.

وبناءً على ما سبق يمكن القول باطمئنان أنَّ الإمام يَعقُوب الفَسَوي كان من النُّقَّاد المعتدلين المتوسطين في تعديل الرِّجَال، والبعيدين عن التشدد أو التساهل، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

2- الدقة والأمانة والموضوعية في تعديل الرِّجَال:

اتَّسم منهج الإمام يَعقُوب الفَسَوي في تعديل الرِّجَال بالدِّقة والأمانة والموضوعية، فقد سار وفق قواعد علمية دقيقة بعيدًا عن اتِّباع الهوى والمحاباة، مستشعرًا بذلك عظم الأمانة التي حُمِّلها، أمانة الحفاظ على سُنَّة النبي r والدفاع عنها، والنماذج على ذلك كثيرة ومتعددة.

فمن أمانته وموضوعيته أنه يبين مرتبة الراوي العامة إجمالًا، ثم يفصل القول في سبب العلة، وفي مواطن كان يعدِّل الرُّواة مع الإشارة إلى ما طرأ على أحاديثهم من آفة وعلة.

3- اعتماد مصادر علمية دقيقة في التَّعْدِيل:

الناقد يعتمد في عمله على مصدرين:

- الأول: حصيلة من قبله من النُّقَّاد: وتتمثل في المادة التي استخلصها النُّقَّاد قبله من خلال دراستهم للرُّوَاة، ومروياتهم، وبها يستطيع الناقد متابعة تلك الدراسة لأولئك الرُّوَاة الذين لم يدركهم، مع ما ينضم إلى ذلك من نتائج يتوصل إليها من تجمع تلك المادة عنده من مصادرها المختلفة.

- الثاني: دراسته الخاصة القائمة على جمعه الأحاديث، والمقارنة بينها، ودراستها، وتمحيصها مع دراسة أحوال الرُّوَاة وتتبع أخبارهم، بالإضافة إلى ما يقف عليه عند النُّقَّاد المُعاصرين[1] .

ويلاحظ من خلال تتبع أقوال الإمام يَعقُوب الفَسَوي وعباراته في تعديل الرُّوَاة أنَّه اعتمد على المصدرين معًا وبطريقة متوازنة.

4- اعتباره لأحكام بعض النُّقَّاد ومخالفته لأحكام آخرين:

كان الإمام يَعقُوب الفَسَوي يعتبر بأحكام بعض النُّقَّاد فيوافقهم في تعديل الرِّجَال أحيانًا كثيرة، وقد تكون هذه الموافقة:

أ. موافقة صريحة واضحة، حيث ينقل الإمام يَعقُوب الفَسَوي قول الناقد ويعزوه إلى قائله، من ذلك قوله[2]: "عبد الله بن العلاء بن زَبْر أبو زَبْر ثقة دمشقي، أثنى عليه عبد الرحمن بن إبراهيم وذكر أنه ثقة".

ب. موافقة غير صريحة، تتضح من خلال موافقة الإمام يَعقُوب الفَسَوي لأحكامِ كثيرٍ من النُّقَّاد في الرِّجَال، والنماذج على ذلك متعددة ومتنوعة فيما مضى.

وفي المقابل نجد أنَّ الإمام يَعقُوب الفَسَوي قد يخالف بعض النُّقَّاد في أحكامهم، مخالفة صريحة أو غير صريحة.

وهذا إنَّ دَلَّ على شيءٍ فإنَّما يدلُّ على استقلال الإمام يَعقُوب الفَسَوي في رأيه وحكمه على الرِّجَال، حيث إنَّ أحكامه نابعة من دراسته الخاصة القائمة على جمع الأحاديث، والمقارنة بينها، ودراستها، وتمحيصها مع دراسة أحوال الرُّوَاة وتتبع أخبارهم، مع عدم إهماله للحصيلة العلمية المستفادة من النُّقَّاد الذين سبقوه في هذا الميدان.

---

(1) انظر: يحيى بن معين وكِتَابه التاريخ، لأحمد نور سيف (ص: 69).

(2) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (2/ 452).

5- استعمال التَّعْدِيل المطلق والتَّعْدِيل النسبي في بيان أحوال الرُّوَاة:

عدَّل الإمام يَعقُوب الفَسَوي عدد من الرُّوَاة، واستعمل في ذلك التَّعْدِيل المطلق والتَّعْدِيل النسبي، أما التَّعْدِيل المطلق فيقصد به الحكم بتعديل الرَّاوي بلفظ مطلق، دون قصد مقارنة حاله بحال غيره من الرُّوَاة، وقد تمَّ عرض نماذج كثيرة ومتعددة من ذلك في هذا الفصل.

وأمّا التَّعْدِيل النسبي، فيقصد به الحكم بتعديل الرَّاوي نسبيًا بعد المعارضة بين مروياته ومرويات غيره من الرُّوَاة، وهذه المعارضة كان لها وجوه عدَّة، منها:

- المعارضة والمقابلة بين الرَّاوي وأقرانه، من ذلك: قول الإمام يَعقُوب الفَسَوي(1): "محمد بن مُسلم الطَّائفيّ وإن كان سفيان بن عُيَيْنَة أثبت منه، فهو أيضًا ثقة لا بأس به".

- المعارضة والمقابلة بين رواة البلدان، من ذلك: تعليق الإمام يَعقُوب الفَسَوي على رجال حديث أورده بسنده، بقوله(2): "هؤلاء عندي أوثق من أهل الكوفة، وإن لم يكونوا وُثَّقٌ فلا يَقِلُّونَ عنهم".

6- استعمال مصطلحات وعبارات للتَّعْدِيل، متنوعة الألفاظ، مختلفة الدلالات، متعددة المراتب:

استعمل الإمام يَعقُوب الفَسَوي في تعديل الرُّواة مصطلحات وعبارات متنوعة في ألفاظها مختلفة في دلالاتها، وهي: «إليهم تنتهي الأمانة في العلم والإتقان والحفظ»، «الغاية في الإتقان والحفظ»، «إمام في العلم»، «ثقة ثقة»، «ثقة متقن»، «ثقة مأمون»، «ثقة حافظ»، «ثقة راجح»، «ثقة ملي»، «ثقة عدل»، «ثقة صالح»، «ثقة لا بأس به»، «ثبت لا بأس به»، «ثقة حديثه حجة»، «ثقة مستقيم الحديث»، «ثقة حسن الحديث»، «ثقة»، «من ثقات التابعين»، «ثبت»، «حجة»، «متقن»، «حافظ»، «مستقيم الحديث، حديثه مستقيم»، «ثقة، في حديثه اضطراب»، «ثقة، وفي حديثه لين»، «لا بأس به»، «ليس به بأس»، «لا بأس به، وفي حديثه ضعف»، «لا بأس به، وفي حديثه لين»، «صالح الحديث»، «رجل صالح راجح»، «رجل صالح، وكتابه لابأس به»، «حسن الحديث»، «شيخ».

ويمكن وضع هذه المصطلحات والعبارات بحسب دلالاتها، وما تمثله في تعديل الرُّوَاة في مراتب أربعة، هي:

- الأولى: مرتبة التوثيق الرفيع.

- الثانية: مرتبة التوثيق العادي.

---

(1) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (1/ 435).

(2) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (2/ 498).

- الثالثة: مرتبة التوثيق المتوسط.
- الرابعة: مرتبة التوثيق الأدنى.

مع ملاحظة أنَّ المراتب الأولى والثانية والثالثة للاحتجاج، والرابعة للاعتبار.

7- توثيق بعض الرُّوَاة أثناء التعريف بهم:

كان الإمام يَعقُوب الفَسَوي يوثق بعض الرُّوَاة أثناء التعريف بهم، مما يدلُّ على معرفته الواسعة وإحاطته الكاملة بأحوالهم، وأمثلة ذلك كثيرة كما مر معنا في هذا الفصل.

8- توثيق بعض شيوخه أثناء التعريف بهم:

كان الإمام يَعقُوب الفَسَوي يوثق بعض شيوخه أثناء التعريف بهم، مما يدلُّ على معرفته الواسعة بهم، وخبرته الدقيقة بأحوالهم، من ذلك: قوله[1]: "حَدَّثَنَا أَبُو الْأَسْوَدِ النَّضْرُ بْنُ عَبْدِ الْجَبَّارِ الْمُرَادِيُّ كَاتِبُ ابْنُ لَهِيعَةَ-وَكَانَ ثِقَةً- وَسَمِعْتُ أَحْمَدَ بْنَ صَالِحٍ أَبَا جَعْفَرٍ-وَكَانَ مِنْ خِيَارِ الْمُتْقِنِينَ- يُثْنِي عَلَيْهِ".

9- توثيق الراوي مع الإشارة إلى بدعته:

كان الإمام يَعقُوب الفَسَوي يوثق بعض الرُّوَاة ويشير إلى بدعتهم، مما يدلُّ على إنصافه ومعرفته بأحوالهم، من ذلك: قوله في "مُحَمَّدِ بْنِ فُضَيْلِ بن غزوان"[2]: "ثِقَةٌ شِيعِيٌّ".

10- تكرار عبارات التوثيق في الراوي الواحد:

كان الإمام يَعقُوب الفَسَوي كعادة بعض النُّقَّاد يكرر وينوع في عبارات التوثيق في نفس الراوي، وإن دل ذلك فإنما يدل على سعة اطلاعه، وعلمه الدقيق بأحوال الرجال، من ذلك: قوله في "عُبَادَةُ بْنُ مُسْلِمٍ الْفَزَارِيُّ": "ثقة"[3]، وقال في وموضع آخر: "صالح الحديث"[4].

11- عدم مؤاخذة الرَّاوي بالغلط والخطأ اليسير:

إنَّ الإنسان بطبيعته البشرية لا يسلم من الغلط والخطأ وإنْ كان ثِقَة، قال الذهبي[5] :

(1) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (2/ 434).
(2) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (112/3).
(3) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (234/3).
(4) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (187/3).
(5) انظر: الموقظة، للذهبي (ص: 78).

"وليس مِن حَدِّ الثِّقَة: أنَّهُ لا يَغلَطُ ولا يُخطِئ، فمن الذي يَسلمُ من ذلك غيرُ المعصومِ r الذي لا يُقَرّ على خطأ".

وقد كان الإمام يَعقُوب الفَسَوي كغيره من النُّقَّاد لا يؤاخذ الرَّاوي بالغلط والخطأ اليسير الذي لا يطعن في ضبطه. ومثال ذلك: عدم مؤاخذته للراوي "مالك بن أنس الأصبحي" الذي له أخطاء يسيرة في الرواية عن الزهري، كما بَيَّنَ ذلك الإمام أحمد بن حنبل[1].

مع العلم أن الإمام يَعقُوب الفَسَوي وصف الراوي "مَالِكُ بْنُ أَنَسِ الأَصْبَحِيُّ" بأعلى درجات التوثيق؛ حيث قال فيه[2]: "مالك والثوري وابن عُيَيْنَةَ إليهم تنتهي الأمانة في العلم والإتقان والحفظ، وليس منهم واحد إلا هو حُجَّة".

12- بيان قواعد مهمة في علم نقد الرجال:

تحدث بعض أئمة النقد الأثبات بكلمات مختصرات، وهي في هذا العلم كالقواعد الكليات، يدخل تحتها كثير من الجزئيات، تلزم المشتغلين بعلم الحديث ولا بد.

ومن ذلك: قوله[3]: "وآل أبي فَرْوَة كُلٌّ مَنْ حُدِّثَ عنه ثقة إلا إسحاق بن أبي فروة[4]، لا يُكْتَبُ حديثه".

13- التفريق بين مصطلح "ثقة" ومصطلح "لا بأس به":

من المعلوم أن مرتبة "ثقة" أعلى من مرتبة "لا بأس به" عند العلماء، وهذا ما كان ملاحظاً في هذه الدراسة، ويشهد لذلك أيضًا قول الإمام يعقوب الفسوي[5]: "وزكريا[6] أكبر من عمر[7]، وزكريا ثقة، وعمر لا بأس به".

---

(1) انظر: العلل ومعرفة الرجال، لأحمد رواية ابنه عبد الله (1/27-28).

(2) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (1/ 347).

(3) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (3/55).

(4) هو إسحاق بن عبد الله بن أبي فروة الأموي مولاهم المدني، متروك، من الرابعة، مات سنة أربع وأربعين ومائة، د ت ق. انظر: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 102).

(5) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (2/656).

(6) زكريا بن أبي زائدة خالد ويقال هبيرة بن ميمون الهمداني الوادعي، أبو يحيى الكوفي، ثقة وكان يدلس، من السادسة، مات سنة سبع أو ثمان أو تسع وأربعين ومائة، ع. انظر: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 216).

(7) عمر بن أبي زائدة الهمداني الوادعي الكوفي، أخو زكريا، صدوق رمي بالقدر، من السادسة، مات بعد الخمسين ومائة ، خ م س. انظر: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 412).

فلا يُظَن أنَّ اللفظين متساويان، وأما بالنسبة لما نقل عن بعض العلماء من مساواته للفظين وأنَّ كليهما واحد؛ فالإمام ابن معين –مثلًا– اشتهر عند المشتغلين بعلم الحديث قوله[1] : "إذا قلت: ليس به بأس فهو ثقة"، ولكن لا يلزم من ذلك تساوي اللفظين، فقد عَلَّق الإمام العراقي على هذا بقوله[2]: "لم يقل ابن معين: إن قولي: "ليس به بأس" كقولي: "ثقة" حتى يلزم منه التساوي بين اللفظين، إنما قال: إن من قال فيه هذا فهو ثقة، وللثقة مراتب فالتعبير عنه بقولهم: "ثقة" أرفع من التعبير عنه بأنه "لا بأس به" وإن اشتركا في مطلق الثقة".

ثم تابع العراقي كلامه قائلًا[3]: "ويدل على أن التعبير بثقة أرفع؛ أن عبد الرحمن بن مهدي قال: حدثنا أبو خلدة فقيل له: أكان ثقة؟ فقال: كان صدوقًا، وكان مأمونًا، وكان خيِّرًا –وفي رواية وكان خيارًا– الثقة: شعبة وسفيان. فانظر كيف وصف أبا خلدة بما يقتضي القبول، ثم ذكر أن هذا اللفظ يقال لمثل شعبة وسفيان".

ومما يؤيد ما توصلنا إليه من المفاضلة بين اللفظين هو جمع الإمام يعقوب الفسوي بينهما في مصطلح واحد، وهو: "ثقة لا بأس به"، وبتتبع الرواة الذين أطلق في حقهم هذا المصطلح تبين لنا أنهم –غالبًا– في مرتبة "الصدوق" عند الإمام ابن حجر.

لذلك يترجح لدى الباحث أن جمعه بين هذين اللفظين –(ثقة)، (لا بأس به)– دال على أن الأول يتعلق بعدالة الراوي والآخر يختص بضبطه. والله تعالى أعلم.

(1) تاريخ ابن أبي خيثمة، لأحمد بن أبي خَيْثَمة (192/5).

(2) شرح التبصرة والتذكرة، للعراقي (373/1-374).

(3) شرح التبصرة والتذكرة، للعراقي (374/1-375).

الخاتمـــــة

أولاً: النتائج.

ثانيًا: التوصيات.

الخاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، حمدًا لله رب العالمين بجميع محامده كلِّها على جميع نعمه علينا وعلى جميع خلقه، حمدًا يوافي نِعَمَهُ ويُكافِئُ مزيده، والصلاة والسلام على نبيِّنا محمد **r**، وعلى آله وصحبه، وسلم، وبعد...

سيستعرض الباحث في خاتمة الرسالة، أبرز النتائج التي توصل إليها من خلال الدراسة، مع التنصيص على أهم التوصيات المؤمل القيام بها، والله أسأل التوفيق والسداد.

أولًا: النتائج:

توصَّلْت من خلال هذا البحث، إلى نتائج مهمَّة، من أبرزها:

أولاً: يعتبر الإمام يعقوب بن سفيان الفَسَوي أبرز علماء بلاد فارس (إيران حاليًا) في زمانه، أي في القرن الثالث الهجري، وهو العصر الذهبي لعلم الحديث الشريف.

ثانيًا: كان الإمام يعقوب الفَسَوي من العلماء الرَّحَّالين الذين جابوا البلاد شرقًا وغربًا، حيث مكث في رحلته ثلاثين عامًا، التقى فيها بشيوخ وتلاميذ كثر، وجاوز عدد شيوخه الألف شيخ.

ثالثًا: الإمام يعقوب الفَسَوي سلفيُّ المنهج سنيُّ العقيدة، خلافًا لمن اتهمه بالتشيع، حيث أفنى عمره في خدمة السُّنَّة النَّبوية، ومدافعًا عنها.

رابعًا: كتاب "المعرفة والتاريخ" كتاب جليل غزير العلم جم الفوائد، ويُعدُّ مرجعًا هامًا من مراجع كتب الرجال، حيث اشتمل على مئات الأحكام في معرفة أحوال الرواة، وكذا في الجرح والتعديل.

خامسًا: تربط الإمام يعقوب الفَسَوي علاقة وطيدة بعلم التأريخ، وهو من رؤوسه في بلاد فارس، وهذا أضفى على كلامه عند التعريف بالرجال صبغة الخبير.

سادسًا: اتبع الإمام يعقوب الفَسَوي أصولًا علمية؛ لتحديد شخص الرَّاوي بكل دقةٍ، مما ساعده على إصدار أحكام مناسبة على الرُّوَاة ومروياتهم دقيقة في وقوعها، كما هي دقيقة في صوابها، وقد ترجم للرُّوَاة منذ الولادة وحتى الوفاة، مع التركيز على ثلاثة جوانب:

1- التعريف بالرُّوَاة من خلال ما يتعلق بأسمائهم.

2- التعريف بالرُّوَاة باستخدام التاريخ والأماكن.

3- التعريف بالرُّوَاة من خلال رواياتهم.

سابعًا: بلغ عدد الرواة المدروسين –كنماذج– عند الإمام يعقوب الفَسَوي اثنين وعشرين ومائتي راويًا، ما بين جرح وتعديل، تعرض منهم لمائة واثنين راويًا بألفاظ التعديل المختلفة، ولمائة وعشرين راويًا بألفاظ التجريح المختلفة.

ثامنًا: عبر الإمام يعقوب الفَسَوي بألفاظ جرح متعددة، متباينة الدلالات، بلغت ثلاثة وخمسين لفظًا من ألفاظ الجرح المطلق، وخمسة ألفاظ للجرح النِّسبي.

تاسعًا: عبر الإمام يعقوب الفَسَوي بألفاظ تعديل متعددة، مختلفة الدلالات، بلغت أربعة وثلاثين لفظًا من ألفاظ التعديل المطلق، ولفظين من ألفاظ التعديل النِّسبي.

عاشرًا: تميزت عبارات الإمام يعقوب الفَسَوي بالتوسُّط والاعتدال، في حكمه على المجروحين، مع شدته الواضحة على المبتدعة، والكذابين، والوضاعين.

حادي عشر: يعتبر الإمام يعقوب الفَسَوي من طبقة النُّقَّاد المعتدلين المتوسطين في حكمه على الرجال.

ثاني عشر: تكلم الإمام الذهبي في (157) راويًا ممن حكم عليهم الإمام يعقوب الفَسَوي جرحًا وتعديلًا، ووافقه الإمام الذهبي على (133) راويًا منهم، وخالفه في (24) راويًا.

ثالث عشر: تكلم الإمام ابن حجر في (191) راويًا ممن حكم عليهم الإمام يعقوب الفَسَوي جرحًا وتعديلًا، ووافقه الإمام ابن حجر على (141) راويًا منهم، وخالفه في (50) راويًا.

رابع عشر: اجتهد الباحث في بيان خلاصة الحكم على جميع الرواة الذين تكلم فيهم الإمام يعقوب الفَسَوي جرحًا وتعديلًا، ووافقه الباحث على (193) راويًا منهم، وخالفه في (29) راويًا.

خامس عشر: قسم الباحث مراتب الجرح والتعديل عند الإمام يعقوب الفَسَوي إلى سبع مراتب للجرح والتعديل، أربع للتعديل، وثلاث للتجريح، وبيانها كما يلي:

مراتب التعديل:

- الأولى: مرتبة التوثيق الرفيع.
- الثانية: مرتبة التوثيق العادي.
- الثالثة: مرتبة التوثيق المتوسط.
- الرابعة: مرتبة التوثيق الأدنى.

وأحاديث رواة المرتبة الأولى والثانية والثالثة يحتج بها، أما أحاديث رواة المرتبة الرابعة فتكتب للاعتبار.

مراتب الجرح:

- الأولى: مرتبة الجرح العادي.
- الثانية: مرتبة الجرح الشديد.
- الثالثة: الرَّمْي بالكذب والوضع.

وأحاديث رواة المرتبة الأولى تكتب للاعتبار، أما أحاديث رواة المرتبة الثانية، والثالثة تُردّ.

سادس عشر: اتَّبَع الإمام يعقوب الفَسَوي منهجًا علميًا دقيقًا في نقد الرجال، وتتبُّع أحوالهم جرحًا وتعديلًا، وهذا المنهج له خصائصه المميزة، وقواعده وأسسه الواضحة، ومن هذه الخصائص:

1- الدقة والأمانة والموضوعية.

2- اعتماد مصدرين علميين في نقد الرجال، هما:

أ. حصيلة من قبله من النُّقَّاد.

ب. دراسته الخاصة القائمة على جمعه الأحاديث، والمقارنة بينها، مع دراسة أحوال الرُّوَاة.

3- عدم مؤاخذة الرَّاوي بالغلط والخطأ اليسير.

4- توثيق أو تضعيف بعض الرُّوَاة –وقد يكونوا من شيوخه- أثناء التعريف بهم.

5- توثيق أو تضعيف الرَّاوي مع الإشارة إلى بدعته.

6- تكرار عبارات الجرح أو التعديل في الرَّاوي الواحد.

7- التفرد بتضعيف بعض الرُّوَاة.

8- تفسير الجرح أحيانًا، كبيان علة الإرسال والتدليس والاختلاط، وعدم تفسيره غالبًا.

9- بيان قواعد مهمة في علم نقد الرجال، وبيان مذهب بعض الأئمة في الرجال.

سابع عشر: ظهر للباحث جليًّا اتباع كثير من النُّقَاد للإمام يعقوب الفَسَوي في حكمه على الرُّوَاة، وكان أحيانًا المصدر الوحيد في معرفة أحوالهم.

ثامن عشر: مصطلح «يُعْرَف وَيُنْكَر»، «يُعْرَف حديثه وَيُنْكَر» من المصطلحات التي تفيد الجرح الشديد عند الإمام يعقوب الفَسَوي، خلافًا لمن جعله في أدنى مراتب الجرح كالإمام الذهبي ووافقه الإمامان العراقي والسخاوي.

تاسع عشر: ليس كل من ذكرهم الإمام يعقوب الفَسَوي في: "باب من يُرْغَب عن الرواية عنهم" ممن يطرح حديثهم، بل يوجد منهم ممن يعتبر ويستشهد بحديثهم.

عشرون: يعتبر "سنن النسائي" أقل الكتب بعد (الصحيحين) حديثًا ضعيفًا ورجلًا مجروحًا، ويقاربه "سنن أبي داود" ثم "سنن الترمذي"، وأكثرهم حديثا ضعيفًا ورجلًا مجروحًا هو "سنن ابن ماجه"؛ حيث بلغ عدد الرواة المجرحين المدروسين (120) راويًا، أخرج الإمام النسائي لـ(20) راويًا منهم، وأخرج الإمام أبي داود لـ(26) راويًا، وأخرج الإمام الترمذي لـ(43) راويًا، بينما أخرج الإمام ابن ماجه لـ(58) راويًا.

ثانيًا: التَّوصيات:

ومن باب تمام الفائدة إن شاء الله –تعالى– أشير إلى أبرز التوصيات التي استشعرت أهميتها من خلال إعدادي للبحث، والتي أوصي بها الباحثين وطلبة العلم، وهي:

أولًا: توجيه طلبة الدراسات العليا إلى الدراسات المتعلقة بمناهج الأئمة في نقد الرِّجَال، وإبراز جهودهم في حفظ السُّنَّة النبوية والذب عنها، حيث إن النُّقَّاد بالألوف.

ثانيًا: الاهتمام بإفراد مصنفات خاصة تُجمع فيها أقوال كل ناقد على حدة على غرار مصنفات الأئمة في هذا الباب، خاصة النُّقَّاد الذين اعتمدت أقوالهم في الجَرْح والتَّعْدِيل ولم تفرد أقوالهم في مصنفات.

ثالثًا: العمل على إخراج معجم لألفاظ وعبارات الجَرْح والتَّعْدِيل الصادرة عن النُّقَّاد، مع فهرستها بطريقة علمية، والاجتهاد في شرح معانيها والوقوف على مدلولاتها، وتحرير المصطلحات والعبارات الخاصة بإمام معين.

رابعًا: العناية بإخراج معجم للنُّقَّاد الذين تكلَّموا في الرِّجَال جرحًا وتعديلًا على مر العصور، مع ذكر ترجمة موجزة ومفيدة لكُلِّ ناقد تكون بمثابة مرجع لطلبة العلم.

خامسًا: تعريف جمهور المسلمين بعلمائهم وجهودهم في خدمة الإسلام، والحديث على وجه الخصوص.

سادسًا: التنقيب عن كتب النُّقَّاد المفقودة، وتخصيص ميزانية من الدول لذلك.

سابعًا: دراسة أحاديث كتاب "المعرفة والتاريخ" للإمام يعقوب الفَسَوي، مع اقتراح أن يكون العنوان: (الأحاديث المرفوعة في كتاب "المعرفة والتاريخ" للإمام يعقوب بن سفيان الفَسَوي جمع وتخريج ودراسة).

ثامنًا: تبني قسم الحديث الشريف وعلومه بكلية أصول الدين مشروعًا عنوانه:

(جمع وتخريج ودراسة أحاديث كتب التاريخ المسندة)؛ فهناك العديد من الكتب المختصة بعلم "التاريخ" المليئة بالأحاديث والآثار، ولم يُتَعَرَّض لدراستها -حسب علم الباحث-.

وفي الختام، أسأل الله العلي العظيم أن يرحم الإمام الناقد أبا يوسف يعقوب بن سفيان الفَسَوي الفارسي رحمة واسعة، ويجزيه عنا وعن الإسلام والمسلمين خير الجزاء.

وأسأله -سُبْحَانَه وتعالى- أن يجعل هذا العمل عملًا خالصًا لوجهه الكريم ويتقبله مني، وأنَّ يغفر لي زلاتي، وأن يوفِّقَنَي ويُسدِّدَني في القول والعمل، إنَّه ولي ذلك والقادر عليه وهو حسبي ونعم الوكيل.

وصلَّى اللهُ وسلَّم على سيِّدنا محمّد، وعلى آله وصحبه وعلى سائر النَّبِيِّين.

الفهارس العلمية

أولاً: فِهْرست الآيات القرآنية

طرف الآية	رقمها	الصفحة
سورة الحجرات		
﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ ...﴾	6	72،68
﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى...﴾	13	30
سورة الطلاق		
﴿وَأَشْهِدُوا ذَوَيْ عَدْلٍ مِنْكُمْ...﴾	2	73
سورة الانشقاق		
﴿لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَنْ طَبَقٍ﴾	19	76

ثانياً: فِهْرست الأحاديث النبوية الشريفة

ثالثًا: فِهْرست الأعلام المترجم لهم

أولاً: الرواة المجرحون

ثانياً: الرواة المعدلون

م	اسم الراوي	رقم الصفحة
210-	وَكِيعُ بنُ الجَرَّاحِ الكُوفِيُّ	531
211-	الْوَلِيدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي مَالِكٍ الدِّمَشْقِيُّ	515
212-	الوَلِيدُ بنُ مُسْلِمٍ القُرَشي الدِّمَشْقِيُّ	528
213-	الْوَلِيدُ بْنُ هِشَامٍ المُعَيْطِيُّ	477
214-	يَحْيَى بْنُ الْحَارِثِ الذِّمَارِيُّ الشَّامِيُّ	556
215-	يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ الْبَجَلِيُّ الكوفيُّ	557
216-	يَحْيَى بنُ سَعِيْدِ الأَنْصَارِيُّ	443
217-	يَحْيَى بْنُ سَعِيدِ بنِ حَيَّانَ التَّيْمِيُّ	459
218-	يَحْيَى بْنُ سُلَيْمٍ الطَّائِفِيُّ	572
219-	يَحيَى بْنُ عَبْدُ اللَّهِ بْنِ بُكَيْرٍ الْمِصْرِيُّ	465
220-	يَزِيدُ بْنُ خُمَيْرٍ الرَّحَبِيُّ الشّامِيُّ	533
221-	يَعْلَى بْنُ حَكِيمٍ الثَّقَفِيُّ الْمَكِّيُّ	534
222-	يَعْلَى بْنُ مُسْلِمِ بْنِ هُرْمُز الْمَكِّيُّ	535

رابعاً: فِهْرست المصادر والمراجع

«**القرآن الكريم**».

. أ .

1. «**أبجد العلوم**»، للقِنَّوجي، محمد صديق خان بن حسن بن علي (ت: 1307هـ)، دار ابن حزم، الطبعة الأولى، 1423 هـ.
2. «**ابن أبي حاتم الرازي وأثره في علوم الحديث**»، لرفعت فوزي عبدالمطلب، مكتبة الخانجي، القاهرة.
3. «**إتحاف الخِيَرة المهرة بزوائد المسانيد العَشَرَة**»، للبُوصَيرِيّ، أحمد بن أبي بكر ابن إسماعيل (ت: 840هـ)، تحقيق: دار المشكاة للبحث العلميّ، دار الوطن، الطبعة الأولى، 1420هـ.
4. «**إتحافُ المَهَرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة**»، لابن حجر العسقلانيّ، أحمد بن عليّ (ت: 852هـ)، تحقيق: يوسف المَرْعَشليّ، طبع مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشّريف بالتعاون مع مركز خدمة السُّنَّة والسّيرة النَّبويّة، المدينة المنوّرة، الطبعة الأولى، 1415هـ.
5. «**آثار البلاد وأخبار العباد**»، للقزويني، زكريا بن محمَّد (ت: 682هـ)، دار صادر، بيروت.
6. «**أحاديث معلة ظاهرها الصحة**»، لمقبل بن هادي الوادعي، دار الآثار للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، 1421هـ.
7. «**أحوال الرِّجال**»، للجُوزَجانيّ، إبراهيم بن يعقوب (ت: 259هـ)، تحقيق: صبحي السّامُرّائيّ، مؤسسة الرِّسالة، بيروت، 1405هـ.
8. «**أخبار القضاة**»، لابن حَيَّان، محمد بن خلف، (ت: 306هـ)، تحقيق: عبدالعزيز مصطفى المراغي، المكتبة التجارية الكبرى.
9. «**آداب الشافعي ومناقبه**»، لابن أبي حاتم، عبدالرَّحمن بن محمّد (ت: 327هـ)، تحقيق: عبدالغني عبدالخالق، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 1424هـ.

10. «**إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل**»، للألباني، محمد ناصر الدين (ت: 1420هـ)، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثانية 1405هـ.

11. «**أسنى المطالب في أحاديث مختلفة المراتب**»، للحوت، محمد بن محمد درويش، (ت: 1277هـ)، تحقيق: مصطفى عبدالقادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 1418هـ.

12. «**أشهر وجوه نقد المتن عند شيخ الإسلام**»، لبدر الدين بن محمد بن محسن العماش، مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة واللغة العربية وآدابها، المملكة العربية السعودية، العدد الثالث والثلاثون، المجلد السابع عشر، ربيع أول، 1426هـ.

13. «**أصول الجَرْح والتَّعْدِيل وعلمُ الرِّجَالِ**»، لنور الدين عتر، دار اليمامة، دمشق، 1421هـ.

14. «**أطراف الغرائب والأفراد للدَّارقُطنيّ**»، لابن القيسراني، محمّد بن طاهرٍ المقدسيّ (ت: 507هـ)، تحقيق: محمود محمد محمود حسن نصار السيد يوسف، دار الكتب العلمية، بيروت، 1419هـ.

15. «**إعلام الموقعين عن رب العالمين**»، لابن قَيِّم الجوزيَّة، محمد بن أبي بكر ابن أيوب ابن سعد (ت: 751هـ)، تحقيق: محمد عبدالسلام إبراهيم، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 1411هـ.

16. «**إغاثة اللهفان من مصايد الشيطان**»، لابن قَيِّم الجوزيَّة، محمد بن أبي بكر ابن أيوب بن سعد (ت: 751هـ)، تحقيق: محمد حامد الفقي، مكتبة المعارف، الرياض.

17. «**إكمال الإكمال**»، لابن نقطة، محمد بن عبدالغني بن أبي بكر (ت: 629 هـ)، تحقيق: عبد القيوم عبد رب النبي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، 1410هـ.

18. «**إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرِّجال**»، لمُغَلْطاي بن قَلِيْج بن عبدالله (ت: 762هـ)، تحقيق: عادل بن محمّد، وأسامة بن إبراهيم، الفاروق الحديثة للطباعة والنّشر، الطبعة الأولى، 1422هـ.

19. «**أمالي الأذكار في فضل صلاة التسبيح**»، لابن حجر العسقلانيّ، أحمد بن عليّ (ت: 852هـ)، تحقيق: كيلاني محمد خليفة، مؤسسة قرطبة، بيروت.

20. «**إنبـاه الـرواة علــى أنبـاء النحـاة**»، للقفطـي، جمـال الـدين أبـو الحسـن علـي بـن يوسـف القفطي (ت:636ﻫ)، الطبعة الأولى، 1424ﻫ.

21. «**الأباطيــــل والمنــــاكير والصــــحاح والمشــــاهير**»، للجورقــاني، الحسـين بــن إبـراهيم ابـن الحسـين ابـن جعفـر، (ت: 543هــ)، تحقيـق: عبـدالرحمن بـن عبـدالجبار الفريـوائي، دار الصـميعي للنشـر والتوزيـع، الريـاض، مؤسسـة دار الـدعوة التعليميـة الخيريـة، الهنـد، الطبعة الرابعة، 1422ﻫ.

22. «**الأجوبــة الفاضــلة للأسـئلة العشـرة الكاملــة**»، لأبـي الحسـنات محمـد عبـدالحي اللكنـوي الهنــدي (ت: 1344هــ)، وعليــه التعليقــات الحافلــة علــى الأجوبــة الفاضــلة بقلــم: عبــدالفتاح أبــو غــدة، مكتبــة المطبوعــات الإســلامية بحلــب، ودار الســلام للطباعــة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، الطبعة السادسة، 1430ﻫ.

23. «**الآحــاد والمثــاني**»، لابــن أبــي عاصــم، أحمــد بــن عمــرو بــن الضــحاك بــن مخلــد (ت: 287هــ)، تحقيــق: باســم فيصــل أحمــد الجــوابرة، دار الرايــة، الريــاض، الطبعــة الأولى، 1411ﻫ.

24. «**الأحاديــث المختــارة أو المســتخرج مــن الأحاديــث المختــارة ممــا لــم يخرجــه البخــاري ومســــلم فــــي صــــحيحيهما**»، لضــياء الــدين محمــد بــن عبدالواحــد المقدســي (ت: 643هــ)، تحقيــق: معــالي الأســتاذ عبــدالملك بــن عبــدالله بــن دهــيش، دار خضــر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الثالثة، 1420 ﻫ.

25. «**الأحكــام الوســطى مــن حــديث النبــي r** »، للإشـبيلي، عبـدالحق بـن عبـدالرحمن (582هــ)، تحقيــق: حمــدي الســلفي، وصــبحي الســامرائي، مكتبــة الرشــد، الريــاض، 1416ﻫ.

26. «**الإرشــادُ فــي معرفــة علمــاء الحــديث**»، لأبـي يعلـى الخليلـيّ، الخليـل بـن عبـدالله ابـن أحمـد (ت: 446هـ)، تحقيـق: محمّـد سـعيد عمـر إدريـس، مكتبـة الرُّشـد، الرِّيـاض، الطبعة الأولى، 1409ﻫ.

27. «**الأســامي والكنـــى**»، لأبـي أحمـد الحـاكم (ت: 378هــ)، تحقيـق: يوسـف بـن محمـد الدخيل، دار الغرباء الأثرية بالمدينة المنورة، الطبعة الأولى، 1994 م.

28. «**الاســتذكار**»، لابـن عبـد البـرِّ، يوسـف بـن عبـدالله (ت: 463هــ)، تحقيـق: سـالم محمـد عطا، محمد علي معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 1421ﻫ.

29. «**الاستيعاب في معرفة الأصحاب**»، لابن عبد البرِّ، يوسف بن عبدالله (ت: 463هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى، 1412 هـ.

30. «**الأسماء والصفات**»، للبيهقيّ، أحمد بن الحُسَين (ت: 458هـ)، تحقيق: عبدالله بن محمد الحاشدي، مكتبة السوادي، جدة، الطبعة الأولى، 1413 هـ.

31. «**الإسناد من الدين**»، لعبدالفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، الطبعة الأولى، 1412هـ.

32. «**الإصابة في تمييز الصَّحابة**»، لابن حجر العسقلانيّ، أحمد بن علي (ت: 852هـ)، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلى محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 1415هـ.

33. «**الاعتبار في الناسخ والمنسوخ من الآثار**»، للحازمي، محمد بن موسى بن عثمان، (ت : 584هـ)، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، الدكن، الطبعة الثانية، 1359 هـ.

34. «**الأعلام**»، للزركلي، خير الدين بن محمود بن محمد (ت:1396هـ)، دار العلم لملايين، الطبعة الخامسة عشر، 2002م.

35. «**الإعلان بالتوبيخ لمن ذم أهل التأريخ**»، للسخاوي، محمد بن عبدالرحمن ابن محمد (ت: 902هـ)، تحقيق: فرانز روزنثال، ترجمة: صالح أحمد العلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، 1407هـ.

36. «**الاغتباط بمن رمي من الرواة بالاختلاط**»، لبرهان الدين الحلبي، المعروف بسبط ابن العجمي، إبراهيم بن محمد بن خليل (ت: 841هـ)، تحقيق: علاء الدين علي رضا، دار الحديث، القاهرة، الطبعة الأولى، 1988م.

37. «**الإكمال في رَفْع الارتياب عن المُؤتلِف والمختلِف في الأسماء والكُنَى والأنساب**»، لابن ماكُولا، علي بن هبة الله بن عليّ (ت: 475هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 1411هـ.

38. «**الإلزامات والتتبع**»، للدَّارقطنيِّ، علي بن عمر (ت: 385هـ)، تحقيق: مقبل بن هادي الوداعي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية، 1405 هـ.

39. «**الألقاب**»، لابن الفرضي، محمد بن يوسف الأزدي (ت:403هـ)، تقديم وتحقيق وتعليق: محمد زينهم محمد عزب، دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى، 1412هـ.

40. «**الأم**»، للشافعي، محمد بن إدريس (ت: 204هـ)، دار المعرفة، بيروت، 1410هـ.

41. «**الإمام عليّ بن المديني ومنهجه في نقد الرجال**»، لإكرام الله إمْداد الحقّ، دار البشائر الإسلامية.

42. «**الإمام محمد بن عبدالله بن نُمَير الخارفي الهمداني الكوفي ومنهجه في نقد الرجال**»، لأحمد إدريس عودة، (رسالة دكتوراه غير منشورة)، 1433هـ.

43. «**الأنساب**»، للسَّمعانيّ، عبدالكريم بن محمّد (ت: 562هـ)، تحقيق: عبدالرحمن ابن يحيى المعلمي اليماني وغيره، مجلس دائرة المعارف العثمانية– حيدر آباد، الطبعة الأولى، 1382هـ.

- ب -

44. «**بحوث في تاريخ السنة المشرفة**»، لأكرم ضياء العمري، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، الطبعة الخامسة.

45. «**بيان الوهم والإيهام الواقعين في كتاب الأحكام**»، لابن القطّان الفاسيّ، علي ابن محمّد (ت: 628هـ)، تحقيق: الحسين آيت سعيد، دار طيبة، الرِّياض، الطبعة الأولى، 1418هـ.

46. «**البَاعثُ الحثيثُ شرح اختِصَارِ علومِ الحَديِث**»، لأحمد محمَّد شاكر، تعليق: محمد ناصر الدِّين الألباني، حقَّقه وتَمَّم حَواشيه: عليّ بن الحسن بن عليّ ابن عبدالحميد الحلبي الأثري، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة الأولى، 1417هـ.

47. «**البحر الزَّخَّار**»، المعروف بـ: «**مسند البزَّار**»، للبزَّار، أحمد بن عمرو (ت: 292هـ)، تحقيق: محفوظ الرَّحمن زين الله، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنوّرة، الطبعة الأولى، 1416هـ.

48. «**البداية والنِّهاية**»، لابن كثير، إسماعيل بن عمر بن كثير (ت: 774هـ)، تحقيق: عبدالله التركيّ، دار هجر، الطبعة الأولى، 1417هـ.

49. «**البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع**»، للشوكاني، محمد بن علي ابن محمد (ت: 1250هـ)، دار المعرفة، بيروت.

50. «**البدر المُنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشّرح الكبير**»، لابن المُلَقِّن، عمر بن علي (ت: 804هـ)، تحقيق: مصطفى أبو الغيط عبدالحي، وآخرون، دار الهجرة، الرّياض، الطبعة الأولى، 1425هـ.

51. «**البدور السافرة في أحوال الآخرة**»، للسيوطي، عبدالرحمن بن أبي بكر (ت:911هـ)، تحقيق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل الشافعي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ، 1416هـ.

52. «**البعث والنشور**»، للبيهقيّ، أحمد بن الحُسَين (ت: 458هـ)، تحقيق: عامر أحمد حيدر، مركز الخدمات والأبحاث الثقافية، بيروت، الطبعة: الأولى، 1406هـ.

. ت .

53. «**تاج العروس من جواهر القاموس**»، للزّبيدي، محمَّد مرتضى الحُسينيّ، (ت: 1205هـ)، التراث العربي، الكويت، سلسلة تصدرها وزارة الإعلام في الكويت، مطبعة حكومة الكويت.

54. «**تاريخ أبي زرعة الدمشقي**»، لأبي زرعة الدمشقي، عبد الرحمن بن عمرو بن عبد الله (ت: 281هـ)، رواية: أبي الميمون بن راشد، تحقيق: شكر الله نعمة الله القوجاني، مجمع اللغة العربية، دمشق.

55. «**تاريخ أسماءِ الثِّقات**»، لابن شاهين، عمر بن شاهين (ت: 385هـ)، تحقيق: صبحي السَّامُرّائيّ، الدَّار السلفية، الهند، الطبعة الأولى، 1404هـ.

56. «**تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين**»، لابن شاهين، عمر بن شاهين (ت: 385هـ)، تحقيق: عبدالرحيم محمد أحمد القشقري، الطبعة الأولى، 1409هـ.

57. «**تاريخ الإسلام السِّياسيّ والدِّيني والثَّقافيّ والاجتماعيّ**»، لحسن إبراهيم حسن، دار الجيل، بيروت، ومكتبة النهضة المصرية، القاهرة، الطبعة الرَّابعة عَشَر، 1416هـ.

58. «**تـــاريخ الإســـلام ووفيّـــات المشـــاهير والأعـــلام**»، للـذهبيّ، محمّـد بـن أحمـد (ت: 748هـ)، تحقيـق: بشـار عـواد معـروف، دار الغـرب الإسـلامي، بيـروت، الطبعـة الأولى، 2003م.

59. «**تـاريخ دمشـق**»، لابـن عسـاكر، علـي بـن الحسـن بـن هبـة الله (ت:571هـ)، تحقيـق: عمرو بن غرامة العمروي، دار الفكر، بيروت، 1415هـ.

60. «**تـاريخ عثمـان بـن سـعيد الـدَّارميّ (ت: 280هـ) عـن يحيـى بـن معـين (ت: 233هـ) فـي تجـريح الـرُّواة وتعـديلهم**»، تحقيـق: أحمـد محمّـد نـور سـيف، دار المأمون للتراث، دمشق، 1400هـ.

61. «**تـاريخ علمـاء الأنـدلس**»، لابـن الفرضـي، عبدالله بـن محمـد بـن يوسـف بـن نصـر، (ت: 403هـ)، عنـي بنشـره وصـححه ووقـف علـى طبعـه: السـيد عـزت العطـار الحسيني، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثانية، 1408هـ.

62. «**تـاريخ مدينـة السَّـلام وأخبـار محـدّثيها وذِكْـر قُطّانهـا العلمـاء مـن غيـر أهلِهـا ووارِدِيهـا**»، المعـروف بـ"تاريخ بغـداد"، للخطيـب البغـداديّ، أحمـد بـن علـي (ت: 463هـ)، تحقيـق: بشّـار عـوَّاد معـروف، دار الغـرب الإسـلاميّ، الطبعـة الأولـى، 1422هـ.

63. «**تـاريخ نيسـابور**»، للحـاكم النَّيسـابُوريِّ، محمَّـد بـن عبـدالله (ت: 405هـ)، كتابخانـة ابـن سينا، طهران.

64. «**تبيـين العجـب بمـا ورد فـي فضـل رجـب**»، لابـن حجـر العسـقلانيّ، أحمـد بـن علـيّ (ت: 852هـ)، تحقيق: إبراهيم بن إسماعيل آل عصر، الطبعة الأولى، 1408هـ.

65. «**تجريـد أسـانيد الكتـب المشـهورة والأجـزاء المنثـورة**»، لابـن حجـر، أحمـد بـن علـي (ت: 852هـ)، تحقيـق: محمـد شـكور الميـاديني، مؤسسـة الرسـالة، بيـروت، الطبعـة الأولى، 1418هـ.

66. «**تحريـر علـوم الحـديث**»، لعبـدالله بـن يوسـف الجـديع، مؤسسـة الريـان للطباعـة والنشـر والتوزيع، بيروت، الطبعة الأولى، 1424 هـ.

67. «**تحفـة الأحـوذي بشـرح جـامع الترمـذي**»، للمبـاركفورى، لعبـدالرحمن بـن عبـدالرحيم (ت: 1353هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت.

68. «**تخـــريج أحاديـــث إحيـــاء علـــوم الـــدين**»، للعراقـــي، عبـــدالرحيم بـــن الحســـين ابن عبدالرحمن (ت: 806هـ)، دار العاصمة، الرياض، الطبعة: الأولى، 1408 هـ.

69. «**تخـــريج الأحاديـــث والآثـــار الواقعـــة فـــي تفســـير الكشـــاف للزمخشـــري**»، للزَّيلعـــي، عبـــدالله بـــن يوســـف (ت:762هـــ)، تحقيـــق: عبـــدالله بـــن عبـــدالرحمن الســـعد، دار ابن خزيمة، الرياض، الطبعة الأولى، 1414هـ.

70. «**تـــدريب الـــرَّاوي فـــي شـــرح تقريـــب النَّـــواوِي**»، للسُّيوطي، عبـدالرَّحمن بـن أبـي بكـر (ت: 911هــ)، تحقيــق: طــارق عــوض الله محمّــد، دار العاصــمة، الرّيــاض، الطبعــة الأولى، 1424هـ.

71. «**تـــذكرة الحُفّـــاظ**»، للـذّهبيِّ، محمّـد بـــن أحمـد (ت: 748هــ)، دار الكتـب العلميـة، بيروت، تحقيق: زكريا عميرات، الطبعة الأولى، 1419هـ.

72. «**تـذكرة الحفـاظ (أطـراف أحاديـث كتـاب المجـروحين لابـن حبـان)**»، لابـن القيسـراني، محمّـد بـــن طـــاهرٍ المقدســـيّ (ت: 507هـــ)، تحقيـــق: حمـــدي عبدالمجيـــد الســـلفي، دار الصميعي للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة الأولى، 1415هـ.

73. «**تــذكرة الموضــوعات**»، للفَتَّنِـي، محمـد طـاهر بـن علـي (ت: 986هــ)، إدارة الطباعـة المنيرية، القاهرة، الطبعة الأولى، 1343هـ.

74. «**تسـمية مـا وردَ بـه الشّـيخُ أبـو بكـر أحمـد بـن علـيّ بـن ثابـت الخطيـب البغـدادي دمشـقَ، مـن الكتـب مـن روايتـه مـن الأجـزاء المسـموعة والكبـار المصـنفة، ومـا جـرى مجراهـا، سـوى الفوائـد والأمـالي والمنثـور، وتسـمية بعـض مـن صنّـفها**»، لمحمـد ابـن أحمـد بـن محمـد المالـكي الأندلسـي، [هـذا الجـزء مخطـوط بالمكتبـة الظاهريـة ضـمن مجمـوع رقمـه (17)، الرســالة السادســة منــه فــي (5) أوراق. وقـد نقـل نصــه بتمامــه الـدّكتور محمـود الطحـان فـي رسـالته للـدكتوراه: "الحـافظ الخطيـب البغـدادي وأثـره فـي علوم الحديث" (ص: 281 – 301)].

75. «**تسـمية مـن لـم يـرو عنــه غيـر رجـل واحـد**»، للنَّسائيّ، أحمد بـن شُـعَيب (303هــ)، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، دار الوعي، حلب، الطبعة الأولى، 1369هـ.

76. «**تعجيـــلُ المنفعـــةِ بزوائـــد رِجـــال الأئمّـــة الأربعـــة**»، لابـن حجـر، أحمـد بـن علـي (ت: 852هــ)، تحقيـق: إكـرام الله إمـداد الحـق، دار الكتـاب العربـيّ، بيـروت، الطّبعـة الأولى.

77. « **تعليقة على العلل لابن أبي حاتم**»، لابن عبدالهادي، محمد بن أحمد ابن عبدالهادي (ت: 744هـ)، تحقيق: سامي بن محمد بن جاد الله، أضواء السلف، الرياض، الطبعة الأولى، 1423هـ.

78. «**تغليق التعليق على صحيح البخاري**»، لابن حجر، أحمد بن علي (ت: 852هـ)، تحقيق: سعيد عبدالرحمن موسى القزقي، المكتب الإسلامي ، دار عمار – بيروت، عمان – الأردن، الطبعة الأولى، 1405هـ.

79. «**تقريب التهذيب**»، لابن حجر العسقلانيّ، أحمد بن علي (ت: 852هـ)، تحقيق: محمَّد عوامة، دار الرَّشيد، سوريا، الطبعة الأولى، 1406هـ.

80. « **تلخيص كتاب الموضوعات لابن الجوزي**»، للذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان (ت: 748هـ)، تحقيق: ياسر بن إبراهيم بن محمد، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى، 1419هـ.

81. «**تنبيه الهاجد إلى ما وقع من النظر في كتب الأماجد**»، لأبي إسحاق الحويني الأثري، محمد شريف، المحجة، مصر، الطبعة الأولى، 1418هـ.

82. «**تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة**»، للكناني، علي ابن محمد بن علي بن عبدالرحمن بن عراق (ت: 963هـ)، تحقيق: عبدالوهاب عبداللطيف وعبدالله محمد الصديق الغماري، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 1399 هـ.

83. «**تنقيح التحقيق في أحاديث التعليق**»، لابن عبدالهادي المقدسيّ، محمّد بن أحمد (ت: 744هـ)، تحقيق: سامي جاد الله، وعبدالعزيز الخبانيّ، أضواء السَّلف، الطبعة الأولى، 1428هـ.

84. «**تنقيح التحقيق في أحاديث التعليق**»، للذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان ابن قَايْماز (ت:748هـ)، تحقيق: مصطفى أبو الغيط عبدالحي عجيب، دار الوطن، الرياض، الطبعة الأولى، 1421هـ.

85. «**تهذيب التهذيب**»، لابن حجر، أحمد بن عليّ (ت: 852هـ)، مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند، الطبعة الأولى، 1326هـ.

86. «**تهذيب الكمال في أسماء الرجال**»، للمزّي، يوسف بن الزكي عبدالرَّحمن (ت: 742هـ)، تحقيق: بشار عواد معروف، مؤسسة الرّسالة، الطبعة الثانية، 1403هـ.

87. «**تهذيب اللغة**»، للأزهري، محمد بن أحمد الهروي، أبو منصور (ت: 370هـ)، تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى، 2001م.

88. «**توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار**»، للصَّنعاني، محمَّد بن إسماعيل (ت: 1182هـ)، تحقيق: صلاح عويضة، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 1417هـ.

89. «**توضيح المُشتَبِه في ضبط أسماءِ الرُّواة وأنسابِهِم وألقابِهِم وكُناهُم**»، لابن ناصر الدِّين الدِّمشقيّ، محمّد بن عبدالله (ت: 842هـ)، تحقيق: محمّد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرِّسالة، بيروت، الطبعة الثانية، 1993م.

90. «**تيسير مصطلح الحديث**»، لمحمود بن أحمد بن محمود الطحان، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة العاشرة، 1425هـ.

91. «**التاريخ الأوسط**»، المسمّى بـ: «**التاريخ الصّغير**»، للبخاريّ، محمّد بن إسماعيل (ت: 256هـ)، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، دار المعرفة، بيروت.

92. «**التاريخ الكبير**»، للبُخاريّ، محمّد بن إسماعيل (ت: 256هـ)، تحقيق: عبدالرَّحمن بن يحيى المُعلِّميّ، دار الكتب العلمية، بيروت، طبعة 1986م.

93. «**التاريخ الكبير، المعروف بتاريخ ابن أبي خيثمة**»، لأبي بكر أحمد بن أبي خيثمة (ت: 279هـ)، تحقيق: صلاح بن فتحي هلال، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، القاهرة، الطبعة الأولى، 1427هـ.

94. «**التاريخ**»، ليحيى بن معين (ت: 233هـ)، رواية العباس بن محمّد بن حاتم الدُّوريّ (ت: 271هـ)، تحقيق: أحمد محمّد نور سيف، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلاميّ، مكة المكرمة، 1399هـ.

95. «**التأصيل الشرعي لقواعد المُحَدِّثين**»، لعبدالله شعبان، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الثانية، 2008م.

96. «**التحقيق في مسائل الخلاف**»، لابن الجوزيّ، عبدالرَّحمن بن عليّ (ت: 597هـ)، تحقيق: مسعد عبدالحميد محمد السعدني، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 1415هـ.

97. «**الترغيب والترهيب**»، للمنذريّ، عبدالعظيم بن عبد القويّ (ت: 656هـ)، تحقيق: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 1417هـ.

98. «**التعديل والتجريح لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح**»، لأبي الوليد الباجي، سليمان بن خلف بن سعد بن أيوب بن وارث (ت: 474هـ)، تحقيق: أبو لبابة حسين، دار اللواء للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة الأولى، 1406هـ.

99. «**التعريفات**»، للجرجاني، علي بن محمد بن علي (ت: 816هـ)، ضبطه وصححه جماعة من العلماء بإشراف الناشر، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 1403هـ.

100. «**التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير في أصول الحديث**»، للنَّوويّ، يحيى بن شَرَف (ت: 676هـ)، تقديم وتحقيق وتعليق: محمد عثمان الخشت، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الأولى، 1405هـ.

101. «**التقييد لمعرفة رواة الأسانيد**»، لابن نقطة، محمد بن عبدالغني البغدادي ابن نقطة (ت: 629هـ)، تحقيق: كمال الحوت، دار الكتب العلمية، بيروت، 1408هـ.

102. «**التلخيصُ الحَبِير في تخريج أحاديث الرَّافعيّ الكبير**»، لابن حجر، أحمد ابن عليّ (852هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 1419هـ.

103. «**التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد**»، لابن عبد البرّ، يوسف ابن عبدالله (ت: 463هـ)، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي ومحمد عبدالكبير البكري ، طبع وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب، **1387هـ**.

104. «**التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل**»، لعبدالرحمن بن يحيى بن علي ابن محمد المعلمي اليماني (ت: 1386هـ)، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثانية، 1406هـ.

105. «**التيسير بشرح الجامع الصغير**»، للمناوي، عبدالرؤوف بن تاج العارفين ابن علي ابن زين العابدين (ت: 1031هـ)، مكتبة الإمام الشافعي، الرياض، الطبعة الثالثة، 1408هـ.

. ث .

106. «**الثِّقات**»، لابن حبان، محمّد بن حبان (ت: 354هـ)، دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن، الهند، الطبعة الأولى، 1393 هـ.

. ج .

107. «**جامعُ بيان العلم وفَضْلِه**»، لابن عبد البرّ، يوسف بن عبدالله (ت: 463هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، 1398هـ.

108. «**جامع الأحاديث، (الجامع الصغير وزياداته والجامع الكبير)**»، للسيوطي، عبدالرحمن بن أبي بكر (ت:911هـ)، دار الفكر، بيروت.

109. «**جامع الأصول في أحاديث الرسول**»، لابن الأثير، المبارك بن محمد بن محمد (ت: 66هـ)، تحقيق: عبدالقادر الأرناؤوط، مكتبة الحلواني ومطبعة الملاح ومكتبة دار البيان، الطبعة الأولى، 1389هـ.

110. «**جامع التحصيل في أحكام المراسيل**»، للعلائي، خليل بن كيكلدي (ت: 761هـ)، تحقيق: حمدي عبدالمجيد السلفي، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الثانية، 1407هـ.

111. «**جامع المسانيد والسُّنَن الهادي لأقوم سنن**»، لابن كثير، إسماعيل بن عمر ابن كثير (ت: 774هـ)، تحقيق: عبدالملك بن عبدالله الدهيش، دار خضر للطباعة والنشر والتوزيع بيروت، الطبعة الثانية، 1419هـ.

112. «**جمهرة أنساب العرب**»، لابن حزم الأندلسي (ت: 456هـ)، تحقيق: لجنة من العلماء، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 1403 هـ.

113. «**الجامع المسند الصَّحيح المختصر من أمورِ رَسُولِ اللهِ r وسُنَنِه وأيَّامِه**»، المسمَّى بـ: «**صحيح البخاريّ**»، للبخاريّ، محمَّد بن إسماعيل (ت: 256هـ)، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، الطبعة الأولى، 1422هـ.

114. «**الجامع لأخلاق الرَّاوي وآداب السَّامع**»، للخطيب البغداديّ، أحمد بن عليّ (ت: 463هـ)، تحقيق: الدكتور محمود الطحّان، مكتبة المعارف، الرياض، 1403هـ.

115. «**الجامع المختصر من السنن عن رسول الله r ومعرفة الصحيح والمعلول وما عليه العمل**» المعروف بـ: «**سُنَن الترمذيّ**»، للترمذيّ، محمّد بن عيسى (ت: 279هـ)، حكم على أحاديثه وآثاره وعلق عليه: محمد ناصر الدين الألباني، اعتنى به: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة الأولى.

116. «**الجرحُ والتَّعديل**»، لابن أبي حاتم، عبدالرَّحمن بن محمّد (ت: 327هـ)، تحقيق: عبدالرَّحمن المُعلِّمي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، عن مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن، الهند، الطبعة الأولى، 1271هـ.

117. «**الجرح والتعديل بين المتشددين والمتساهلين** »، لمحمد طاهر الجوابي، الدار العربية للكتاب، 1997م.

- ح -

118. «**حاشية السندي على سنن ابن ماجه**»، للسندي، محمد بن عبدالهادي التتوي، (ت: 1138هـ)، دار الجيل، بيروت.

119. «**حجة الوداع**»، لابن حزم، علي بن أحمد بن سعيد بن حزم (ت: 456هـ)، تحقيق: أبو صهيب الكرمي، بيت الأفكار الدولية، الرياض، الطبعة الأولى، 1998م.

120. «**حلية الأولياء وطبقات الأصفياء**»، لأبي نُعَيم الأصفهاني، أحمد بن عبدالله (ت: 430هـ)، السعادة، بجوار محافظة مصر، 1394هـ.

- خ -

121. «**خلاصة الأحكام في مهمات السنن وقواعد الإسلام**»، للنَّوويّ، يحيى بن شَرَف (ت: 676هـ)، تحقيق: حسين إسماعيل الجمل، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، 1418هـ.

122. «**خلاصة تذهيب تهذيب الكمال في أسماء الرِّجَالِ**»، لصفي الدين اليمني، أحمد بن عبدالله الخزرجي الأَنْصَاري (ت: بعد 923هـ)، مكتب المطبوعات الإسلامية، ودار البشائر، حلب، بيروت، الطبعة الخامسة، 1416 هـ.

123. «**الخلاصة في أصول الحديث**»، لشرف الدين حسن بن محمد الطيبي (ت: 743هـ)، مطبعة الإرشاد، بغداد، 1391هـ.

. د .

124. «**دراسات في علم المصطلح العربي**»، لعبدالصبور شاهين، مجلة القافلة، المملكة العربية السعودية، العدد الأول، المجلد الثاني والثلاثون، محرم، 1404هـ.

125. «**دلائل النبوة ومعرفة أحوال صاحب الشريعة**»، للبيهقيّ، أحمد بن الحُسَين (ت: 458هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 1405 هـ.

126. «**ديوان الإسلام**»، لأبي المعالي محمد بن عبدالرحمن بن الغزي (ت: 1167هـ)، تحقيق: سيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 1411 هـ.

127. «**الدراية في تخريج أحاديث الهداية**»، لابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي ابن محمد (ت: 852هـ)، تحقيق: السيد عبدالله هاشم اليماني المدني، دار المعرفة، بيروت.

. ذ .

128. «**ذخيرة الحُفَّاظ المُخَرَّج على الحروف والألفاظ**»، لمحمَّد بن طاهر المقدسيّ (ت: 507هـ)، تحقيق: عبدالرَّحمن الفِرْيَوائيّ، دار السَّلف، الرِّياض، 1416هـ.

129. «**ذكر أسماء من تكلم فيه وهو موثق**»، للذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان ابن قَايْماز (ت:748هـ)، تحقيق: محمد شكور بن محمود الحاجي أمرير الميادينى، مكتبة المنار، الزرقاء، الطبعة الأولى، 1406هـ.

130. «**ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل**»، للذهبي، محمد بن أحمد (ت: 748هـ)، تحقيق: عبدالفتاح أبو غدة، دار البشائر الإسلامية، بيروت، الطبعة الرابعة، 1410هـ.

- ر -

131. «**روضة الطالبين وعمدة المفتين**»، للنَّوويّ، يحيى بن شَرَف (ت: 676هـ)، تحقيق: زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، بيروت- دمشق- عمان، الطبعة الثالثة، 1412هـ.

132. «**الرسالة**»، للشافعي محمد بن إدريس (ت: 204هـ)، تحقيق: أحمد شاكر، مكتبة الحلبي، مصر، الطبعة الأولى، 1358هـ.

133. «**الرِّسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة**»، للكتاني، أبو عبدالله محمد بن أبي الفيض جعفر بن إدريس الحسني الإدريسي (ت: 1345هـ)، تحقيق: محمد المنتصر بن محمد الزمزمي، دار البشائر الإسلامية، بيروت، الطبعة السادسة، 1421هـ.

134. «**الرفع والتكميل في الجرح والتعديل**»، للكنوي، محمد عبدالحي بن محمد عبدالحليم (ت: 1304هـ)، تحقيق: عبدالفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، الطبعة الثالثة، 1407هـ.

135. «**الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم**»، للذهبي، محمد بن أحمد ابن عثمان بن قَايْماز (ت: 748هـ)، تحقيق: محمد إبراهيم الموصلي، دار البشائر الإسلامية، بيروت، الطبعة الأولى، 1412هـ.

- س -

136. «**سؤالاتُ ابنِ الجُنَيد ليحيى بن معين**» لإبراهيم بن عبدالله بن الجُنَيد، (ت: 260هـ تقريباً)، تحقيق: أحمد محمّد نور سيف، مكتبة الدار، المدينة المنورة، الطبعة الأولى، 1408هـ.

137. «**سُؤالاتُ أبي داود (ت: 275هـ) للإمام أحمد بن حنبل (ت: 241هـ) في جرح الرُّواة وتعديلهم**»، تحقيق: زياد محمّد منصور، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، طبعة 1414هـ.

138. «**سؤالات أبي عُبيد الآجُرِّي (ت: بعد 300هـ) أبا داود سُلَيمان بن الأَشْعَث السِّجْستانيّ (ت: 275هـ) في معرفة الرِّجال وجرحِهم وتعديلِهم**»، تحقيق: عبدالعليم البَسْتويّ، دار الاستقامة، مكّة المكرمة، ومؤسسة الرَّيان، بيروت، الطبعة الأولى، 1418هـ.

139. « **سؤالات البرذعي لأبي زرعة الرازي، ومعه كتاب أسامي الضعفاء**»، لأبي زرعة الرازي، عبيد الله بن عبدالكريم (ت: 264هـ)، تحقيق: محمد بن علي الأزهري، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، القاهرة، الطبعة الأولى، 2009 م.

140. «**سؤالات حمزة بن يوسف السهمي (ت: 327 هـ) للدارقطني**»، علي ابن عمر (ت: 385هـ)، تحقيق: موفق بن عبدالله بن عبدالقادر، مكتبة المعارف، الرياض، الطبعة الأولى، 1404هـ.

141. «**سؤالات البَرْقانيّ [أحمد بن محمّد] (ت: 425هـ) للدَّارقطنيّ**»، علي بن عمر (ت: 385هـ)، تحقيق: عبدالرَّحيم القشقريّ، النَّاشر: كتب خانه جميلي، باكستان، الطبعة الأولى، 1404هـ.

142. «**سُؤالاتُ الحاكم [محمّد بن عبدالله] (ت: 405هـ) للدَّارقطنيِّ**» علي بن عمر (ت: 385هـ)، تحقيق: مُوفَّق بن عبدالله بن عبدالقادر، مكتبة المعارف، الرِّياض، الطبعة الأولى، 1404هـ.

143. «**سُؤَالات السُّلَمِيّ [محمّد بن الحُسَين] (ت: 412هـ) للدَّارقُطنيّ**»، علي ابن عمر (ت: 385هـ)، تحقيق: فريق من الباحثين، بإشراف وعناية: سعد الحُمَيِّد وخالد الجُرَيسي، الطبعة الأولى، 1427هـ.

144. «**سؤالات محمّد بن عثمان بن أبي شَيْبة (ت: 297هـ) لعليّ بن المدينيّ** (ت: 234هـ)»، تحقيق: مُوفّق عبدالله عبدالقادر، مكتبة المعارف، الرِّياض، طبعة 1404هـ.

145. «**سؤالاتُ مسعود بن علي السِّجزيّ (ت: 438 أو 439هـ) مع أسئلة البغداديّين عن أحوال الرُّواة**» للحاكم النَّيسابوريّ، محمّد بن عبدالله (ت: 405هـ)، تحقيق: موفق عبدالقادر، دار الغرب الإسلاميّ، بيروت، الطَّبعة الأولى، 1408هـ.

146. «**سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة**»، للألباني، محمد ناصر الدين، (ت: 1420هـ)، دار المعارف، الرياض، الطبعة الأولى، 1412 هـ.

147. «**سِيَر أعلام النُّبلاء**»، للذَّهبيّ، محمّد بن أحمد (ت: 748هـ)، تحقيق: محمد أيمن الشبراوي، دار الحديث، القاهرة، 1427هـ.

148. «**سير السلف الصالحين**»، لقوام السُّنة، إسماعيل بن محمّد الأصبهاني، (ت: 535 هـ)، تحقيق: كرم بن حلمي بن فرحات بن أحمد، دار الراية للنشر والتوزيع، الرياض.

149. «**السُّنَّة قبل التّدوين**»، لمحمَّد عجاج الخطيب، أم القرى للطباعة والنشر، القاهرة، الطبعة الثانية، 1408هـ.

150. « **السُّنَّة ومكانتها في التشريع الإسلامي**»، لمصطفى بن حسني السباعي (ت: 1384هـ)، دار الوراق للنشر والتوزيع، دار السلام للنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الأولى، 1998 م.

151. «**السُّنن الصُّغرى**»، للنَّسائيِّ، أحمد بن شُعَيب (303هـ)، تحقيق: عبدالفتاح أبوغُدّة، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، الطبعة الثانية، 1406هـ.

152. «**السنن الصغير**»، للبيهقيّ، أحمد بن الحُسَين (ت: 458هـ)، تحقيق: عبدالمعطي أمين قلعجي، جامعة الدراسات الإسلامية، كراتشي. باكستان، الطبعة الأولى، 1410هـ.

153. «**السُّنن الكبرى**»، للبيهقيّ، أحمد بن الحُسَين (ت: 458هـ)، تحقيق: محمّد عبدالقادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثالثة، 1424 هـ.

154. «**السنن الكبرى**»، للنَّسائيّ، أحمد بن شُعَيب (303هـ)، تحقيق: حسن عبدالمنعم شلبي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، 1421 هـ.

155. «**السُّنَن**»، لأبي داود، سُلَيمان بن الأَشْعَث (ت: 275هـ)، تحقيق: محمّد محي الدِّين عبدالحميد، دار الفكر.

156. «**السُّنن**»، لابن ماجه، محمّد بن يزيد (ت:275هـ)، حكم على أحاديثه وآثاره وعلق عليه: محمد ناصر الدين الألباني، اعتنى به: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة الأولى.

157. «**السنن**»، للدَّارقطنيّ، علي بن عمر (ت: 385هـ)، تحقيق: شُعَيب الأرنَؤُوط وآخرون، مؤسسة الرِّسالة، الطبعة الأولى، 1424هـ.

ـ ش ـ

158. «**شذراتُ الذَّهب في أخبار من ذهب**»، لابن العِمَاد، عبدالحيّ بن أحمد (ت: 1089هـ)، تحقيق: عبدالقادر الأرنَؤُوط ومحمود الأرنَؤُوط، دار ابن كثير، دمشق، الطبعة الأولى، 1406هـ.

159. «**شرح التبصرة والتذكرة = شرح ألفية العراقي**»، لزين الدين العراقي، عبدالرحيم بن الحسين بن عبدالرحمن (ت: 806هـ)، تحقيق: عبداللطيف الهميم وماهر ياسين فحل، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى، 1423هـ.

160. «**شرح علل الترمذيّ**»، لابن رجب، عبدالرَّحمن بن أحمد (ت: 795هـ)، تحقيق: همَّام عبدالرَّحيم سعيد، مكتبة الرُّشد، الرِّياض، الطبعة الثانية، 1421هـ.

161. «**شرح مشكل الآثار**»، للطحاوي، أحمد بن محمد بن سلامة (ت: 321هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، 1415 هـ.

162. «**شرح نخبة الفكر في مصطلحات أهل الأثر**»، للملا علي بن سلطان القاري (ت: 1014هـ)، قدم له: الشيخ عبدالفتاح أبو غدة، حققه وعلق عليه: محمد نزار تميم وهيثم نزار تميم، دار الأرقم، بيروت.

163. «**شُعَب الإيمان**»، للبيهقيّ، أحمد بن الحُسَين (ت: 458هـ)، تحقيق: محمد السَّعيد بسيوني زَغلُول، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 1410هـ.

164. «**شفاء العليل بألفاظ وقواعد الجرح والتعديل**»، لمصطفى بن إسماعيل، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، مكتبة العلم، جدة، الطبعة الأولى، 1411هـ.

165. «**شيوخ عبدالله بن وهب القرشي**»، لابن بشكوال القرطبي، خلف بن عبدالملك بن مسعود، (ت: 578هـ)، تحقيق: عامر حسن صبري، دار البشائر الإسلامية، الطبعة الأولى، 1428 هـ.

166. «**الشذا الفياح من علوم ابن الصلاح**»، للأبناسي، إبراهيم بن موسى بن أيوب (ت: 802هـ)، تحقيق: صلاح فتحي هلل، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى، 1418هـ.

ـ ص ـ

167. «**صحيح ابن حبان بترتيب ابن بِلْبَان**»، لابن حبان، محمّد بن حبان (ت: 354هـ)، تحقيق: شُعَيب الأرنَؤُوط، مؤسسة الرِّسالة، الطبعة الثانية، 1414هـ.

168. «**صحيح ابن خزيمة**»، لابن خزيمة، محمد بن إسحاق (ت:311هـ)، تحقيق: محمد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي، بيروت.

169. «**صحيح الجامع الصغير وزياداته**»، للألباني، محمد ناصر الدين، (ت: 1420هـ)، المكتب الإسلامي.

170. «**صلة الخلف بموصول السلف**»، للرُّوداني، محمد بن محمد بن سليمان ابن الفاسي بن طاهر (ت: 1094هـ)، تحقيق: محمد حجي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، 1408هـ.

171. «**الصَّارِمُ المُنْكِي في الرَّدِّ عَلَى السُّبْكِي**»، لابن عبدالهادي المقدسيّ، محمّد ابن أحمد (ت: 744هـ)، تحقيق: عقيل بن محمد بن زيد المقطري اليماني، مؤسسة الريان، بيروت، الطبعة الأولى، 1424هـ.

ـ ض ـ

172. «**الضُّعفاء الصَّغير**»، للبخاريّ، محمّد بن إسماعيل (ت: 256هـ)، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، دار الوعي، حلب، 1369هـ.

173. «**الضُّعفاء الكبير**»، للعقيلي، محمد بن عمرو بن موسى بن حماد (ت: 322هـ)، تحقيق: عبدالمعطي أمين قلعجي، دار المكتبة العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 1404هـ.

174. «**الضُّعفاء والكذَّابين والمتروكينَ من رواة الأحاديث**»، لأبي زُرْعة الرَّازيّ، عُبَيد الله ابن عبدالكريم (ت: 264هـ)، المطبوع مع كتاب: «**أبو زرعة الرَّازيّ وجهوده في السُّنَّة النبويّة**»، لسعدي الهاشمي، مكتبة ابن القيم، الطبعة الثانية، 1409هـ.

175. «**الضَّعفاء والمتروكين**»، لابن الجوزيّ، عبدالرَّحمن بن عليّ (ت: 597هـ)، تحقيق: عبدالله القاضي، دار الكتب العلمية، بيروت، 1406هـ.



176. «**الضُّعفاء والمتروكين**»، للدَّارقطنيّ، علي بن عمر (ت: 385هـ)، تحقيق: موفق بن عبدالقادر، مكتبة المعارف، الرّياض، الطبعة الأولى، 1404هـ.

177. «**الضُّعفاء والمتروكين**»، للنَّسائيّ، أحمد بن شُعَيب (303هـ)، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، دار الوعي، حلب، 1369هـ.

178. «**الضُّعفاء**»، لأبي نُعَيم الأصفهاني، أحمد بن عبدالله (ت: 430هـ)، تحقيق: فاروق حمادة، دار الثقافة، الدار البيضاء، الطبعة الأولى، 1405هـ.

. ط .

179. «**طبقات الحفاظ**»، للسيوطي، عبدالرحمن بن أبي بكر (ت:911هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 1403هـ.

180. «**طبقات علماء الحديث**»، لابن عبدالهادي، محمد بن أحمد بن عبدالهادي (ت: 744هـ)، تحقيق: أكرم البوشي وإبراهيم الزيبق، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية، 1407هـ.

181. «**طبقات المُدلِّسين**» أو «**تعريفُ أهلِ التّقديسِ بمراتبِ المَوصُوفينَ بالتّدليسِ**»، لابن حجر، أحمد بن علي (ت: 852هـ)، تحقيق: عاصم بن عبدالله القَرْيوتي، مكتبة المنار، عمان، الطبعة الأولى، 1403هـ .

182. «**طبقات المفسِّرين**»، للداوودي، محمد بن علي بن أحمد (ت: 945هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت.

183. «**الطَّبقات الكبرى**»، لمحمّد بن سعد، (ت: 230هـ)، تحقيق: محمد عبدالقادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 1410هـ.

184. «**الطيوريات**»، انتخاب: أبو طاهر السِّلَفي، أحمد بن محمد (ت: 576هـ)، من أصول: أبو الحسين المبارك بن عبدالجبار الصيرفي الطيوري (ت: 500هـ)، دراسة وتحقيق: دسمان يحيى معالي، عباس صخر الحسن، مكتبة أضواء السلف، الرياض، الطبعة الأولى، 1425 هـ.

. ظ .

185. «**ظفر الأماني بشرح مختصر السيد الشريف الجُرجاني في مصطلح الحديث**»، لمحمَّد بن عبدالحي اللَّكْنوي الهندي، اعتنى به: الشيخ عبدالفتاح أبو غُدَّة، ، دار البشائر الإسلامية، حلب، الطبعة الثالثة، 1414هـ.

. ع .

186. «**علل الحديث**»، لابن أبي حاتم، عبدالرَّحمن بن محمّد (ت: 327هـ)، تحقيق: فريق من الباحثين، بإشراف: سعد بن عبدالله الحُمَيِّد وخالد بن عبدالرحمن الجُرَيسي، الطبعة الأولى، 1427هـ.

187. «**علم الرجال نشأته وتطوره من القرن الأول إلى نهاية القرن التاسع**»، لمحمد بن مطر بن عثمان آل مطر الزهراني (ت:1427هـ)، دار الهجرة للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة الأولى، 1417هـ.

188. «**عناية العلماء بالإسناد وعلم الجرح والتعديل وأثر ذلك في حفظ السنة النبوية**»، لصالح بن حامد بن سعيد الرفاعي، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف بالمدينة المنورة.

189. «**عون المعبود شرح سنن أبي داود**»، للعظيم آبادي، محمد أشرف بن أمير ابن علي بن حيدر (ت: 1329هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية، 1415 هـ.

190. «**العِبَر في خبر من غَبَر**»، للذّهبي، محمّد بن أحمد (ت: 748هـ)، تحقيق: محمّد بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 1405هـ.

191. «**العلل الصغير**»، للترمذيّ، محمّد بن عيسى (ت: 279هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر وآخرون، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

192. «**العلل الكبير**»، للترمذيّ، محمّد بن عيسى (ت: 279هـ)، ترتيب: أبو طالب القاضي، تحقيق: صبحي السَّامرائيّ وآخرون، عالم الكتب، بيروت، ومكتبة النَّهضة العربية، الطّبعة الأولى، 1409هـ.

193. «**العلل المتناهية في الأحاديث الواهية**»، لابن الجوزيّ، عبدالرَّحمن بن عليّ (ت: 597هـ)، تحقيق: إرشاد الحق الأثري، إدارة العلوم الأثرية، فيصل آباد، باكستان، الطبعة الثانية، 1401هـ.

194. «**العلل الواردة في الأحاديث النَّبويّة**»، للدَّارقطنيّ، علي بن عمر (ت: 385هـ)، تحقيق: محفوظ الرَّحمن زين الله السَّلفيّ، الطبعة الأولى، 1405هـ.

195. «**العلل ومعرفة الرِّجال**»، لأحمد بن حنبل (ت: 241هـ)، رواية ابنه عبدالله، تحقيق: وصيّ الله عباس، المكتب الإسلامي، ودار الخاني، بيروت، الرِّياض، الطبعة الأولى، 1408هـ.

196. «**العلل ومعرفة الرِّجال**»، لأحمد بن حنبل (ت: 241هـ)، رواية المروذي وغيره، تحقيق: وصيّ الله عباس، الدَّار السلفية، الهند، الطبعة الأولى، 1408هـ.

197. «**العلو للعلي الغفار في إيضاح صحيح الأخبار وسقيمها**»، للذهبيّ، محمّد ابن أحمد (ت: 748هـ)، تحقيق: أشرف بن عبدالمقصود، مكتبة أضواء السلف، الرياض، الطبعة الأولى، 1416هـ.

- غ -

198. «**غاية النِّهاية في طبقات القُرَّاء**»، لابن الجَزَريِّ، محمّد بن محمّد (ت: 833ه)، تحقيق: ج. برجستراسر، مكتبة ابن تيمية، القاهرة.

199. «**غريب الحديث**»، لأبي عُبيد القاسم بن سلاّم بن عبدالله الهروي(ت: 224هـ)، تحقيق: محمد عبد المعيد خان، مطبعة دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد- الدكن، الطبعة الأولى، 1384 هـ.

- ف -

200. «**فتح الباريّ بشرح صحيح البخاريّ**»، لابن حجر، أحمد بن علي (ت: 852هـ)، تحقيق وتعليق: عبدالعزيز بن باز، ومُحِبُّ الدّين الخطيب، ترقيم: محمّد فؤاد عبدالباقي، دار المعرفة، بيروت، 1379هـ.

201. «**فتح الباريّ شرح صحيح البخاري**»، لابن رجب، عبدالرَّحمن بن أحمد (ت: 795هـ)، تحقيق: مجموعة من المحققين، مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة النبوية، الطبعة الأولى، 1417هـ.

202. «**فتح الغفار الجامع لأحكام سنة نبينا المختار**»، للرباعي، الحسن بن أحمد بن يوسف (ت: 1276هـ)، تحقيق: مجموعة من المحققين بإشراف علي العمران، دار عالم الفوائد، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، 1427 هـ.

203. «**فتح المغيث بشرح ألفية الحديث**»، للسخاويّ، محمَّد بن عبدالرَّحمن (ت: 902هـ)، تحقيق: علي حسين علي، مكتبة السنة، مصر، الطبعة الأولى، 1424هـ.

204. «**فهرست ابن خير الإشبيلي**»، لأبي بكر محمد بن خير بن عمر بن خليفة الإشبيلي (ت: 575هـ)، تحقيق: محمد فؤاد منصور، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 1419هـ.

205. «**فوائد أبي يعلى الخليليّ**»، لأبي يعلى الخليليّ، الخليل بن عبدالله بن أحمد (ت: 446هـ)، تحقيق: طلعت بن فؤاد الحلواني، دار ماجد عسيري، جدة، الطبعة الأولى، 1422هـ.

206. «**فيض القدير شرح الجامع الصغير**»، للمناوي، عبدالرؤوف بن تاج العارفين ابن علي بن زين العابدين (ت: 1031هـ)، المكتبة التجارية الكبرى، مصر، الطبعة: الأولى، 1356هـ.

207. «**الفتح السماوي بتخريج أحاديث القاضي البيضاوي**»، للمناوي، عبدالرؤوف ابن تاج العارفين بن علي بن زين العابدين (ت: 1031هـ)، تحقيق: أحمد مجتبى، دار العاصمة، الرياض.

208. «**الفخري في الآداب السّلطانية والدول الإسلامية**»، لابن الطقطِقي، محمَّد ابن عليّ ابن طباطبا، (ت: 709هـ)، دار صادر، بيروت.

209. «**الفرق بين الفرق وبيان الفرقة الناجية**»، لعبد القاهر بن طاهر البغدادي (ت:429هـ)، دار الآفاق الجديدة، بيروت، الطبعة الثانية، 1977م.

210. «**الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة**»، لمحمد بن علي بن محمد الشوكاني، تحقيق: عبدالرحمن بن يحيى المعلمي اليماني، دار الكتب العلمية، بيروت.

211. « **الفوائد المستمدة من تحقيقات العلامة الشيخ عبدالفتاح أبو غُدَّة -رحمه الله- في علوم مصطلح الحديث**»، لماجد أحمد الدّرويش، دار الإمام أبي حنيفة.

- ق -

212. «**القــاموس المحــيط**»، للفيـروز آبـادي، محمـد بـن يعقـوب (ت: 817هـ)، تحقيـق: مكتـب تحقيـق التـراث فـي مؤسســة الرسـالة، بإشـراف: محمـد نعـيم العرقسُوســي، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، الطبعة الثامنة، 1426هـ.

213. «**القضــاء والقــدر**»، للبيهقـيّ، أحمـد بـن الحُسَـين (ت: 458هـ)، تحقيـق: محمـد ابن عبدالله آل عامر، مكتبة العبيكان، الرياض، الطبعة الأولى، 1421هـ.

214. «**القـراءة خلـف الإمـام**»، للبيهقـيّ، أحمـد بـن الحُسَـين (ت: 458هـ)، تحقيـق: محمد السعيد بن بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 1405هـ.

- ك -

215. «**كشـف الأسـتار عـن زوائـد البـزار**»، للهيثمـي، نـور الـدين علـي بـن أبـي بكـر ابـن سـليمان (ت: 807هـ)، تحقيـق: حبيـب الـرحمن الأعظمـي، الناشـر: مؤسسـة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، 1399هـ.

216. «**كشـف الظُّنـون عـن أسـامي الكتـب والفُنُـون**»، لحـاجي خليفـة، مصـطفى بـن عبدالله (ت: 1067هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

217. «**كنـز العمـال فـي سـنن الأقـوال والأفعـال**»، للمتقـي الهنـدي، علـي بـن حسام الـدين ابـن قاضـي خـان (ت: 975هـ)، تحقيـق: بكـري حيـاني وصـفوة السـقا، مؤسسـة الرسـالة، بيروت، الطبعة الخامسة، 1401هـ.

218. «**الكاشـف فـي معرفـة مـن لـه روايـةٌ فـي الكتـب السّـتة**»، للذَّهبيّ، محمّد بـن أحمـد (ت: 748هـ)، تحقيـق: محمّـد عوَّامـة، وأحمـد محمّـد الخطيـب، دار القبلـة للثّقافـة الإسلامية، ومؤسسة علوم القرآن، جُدّة، الطبعة الأولى، 1413هـ.

219. «**الكامــل فــي التــاريخ**»، لابـن الأثيـر الجـزري، علــي بـن أبــي الكـرم الشـيباني (630هـ)، صـححه: محمـد يوسـف الـدقاق، دار الكتـب العلميـة، بيـروت، الطبعـة الأولى، 1407هـ.

220. «**الكامــل فــي ضُــعفاء الرِّجــال**»، لابـن عَـدِي، عبـدالله بـن عَـدِي (ت: 365هـ)، تحقيـق: سـهيل زكّـار، يحيـى مختـار غـزَّاوي، دار الفكـر، بيـروت، الطبعـة الثالثـة، 1409هـ.

221. «**الكشفُ الحَثِيث عمّن رُمِي بوضع الحديث**»، لبرهان الدين الحلبي، المعروف بـ سِبط ابن العَجَميّ، إبراهيم بن محمّد، (ت: 841هـ)، تحقيق: صبحي السَّامُرّائيّ، عالم الكتب ومكتب النَّهضة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، 1407هـ.

222. «**الكِفايةُ في عِلْم الرِّواية**»، للخطيب البغداديّ، أحمد بن علي (ت: 463هـ)، تحقيق: أبو عبدالله السورقي وإبراهيم حمدي المدني، المكتبة العلمية، المدينة المنورة.

223. «**الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية**»، لأبي البقاء الكفوي، أيوب ابن موسى (ت: 1094هـ)، تحقيق: عدنان درويش ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة للنشر والتوزيع، بيروت، الطبعة الثانية، 1419هـ.

224. «**الكُنَى والأسماء**»، لمسلم بن الحجاج النيسابوري (ت: 261هـ)، تحقيق: عبدالرحيم محمد أحمد القشقري، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، الطبعة الأولى، 1404هـ.

225. «**الكواكب النيرات في معرفة من اختلط من الرواة الثقات**»، لابن الكيال، بركات بن أحمد بن محمد الخطيب، (ت: 929هـ)، تحقيق: عبد القيوم عبد رب النبي، دار المأمون، بيروت، الطبعة الأولى،1981م.

- ل -

226. «**لسانُ العرب**» لابن منظور، محمد بن مكرم (ت: 711هـ)، دار صادر، بيروت، الطبعة الثالثة، 1414هـ.

227. «**لسان المحدثين**»، (معجم مصطلحات المحدثين)، لمحمد خلف سلامة، الموصل، 2007م.

228. «**لسان الميزان**»، لابن حجر، أحمد بن علي (ت: 852هـ)، تحقيق: عبدالفتاح أبو غُدّة، مكتب المطبوعات الإسلامية، الطبعة الأولى، 1423هـ.

229. «**اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة**»، للسُّيوطي، عبدالرَّحمن بن أبي بكر (ت: 911هـ)، دار المعرفة، بيروت.

230. «**اللّباب في تهذيب الأنساب**»، لابن الأثير الجَزَريّ، علي بن أبي الكرم محمّد (ت: 630هـ)، دار صادر، بيروت.

• م •

231. «**مجمـــع الزوائـــد ومنبـــع الفوائـــد**»، للهيثمـــي، نـــور الـــدين علـــي بـــن أبـــي بكـــر ابـــن سـليمان (ت: 807هــ)، تحقيـق: حسـام الـدين القدسـي، مكتبـة القدسـي، القـاهرة، 1414هـ.

232. «**مجمـــوعُ الفتـــاوى**»، لابـــن تيميّـــة، أحمـــد بـــن عبـــدالحليم (ت: 728هــ)، تحقيـــق: عبـدالرحمن بـن محمـد بـن قاسـم، مجمـع الملـك فهـد لطباعـة المصـحف الشـريف، المدينة النبوية، 1416هـ.

233. «**مختـــار الصـــحاح**»، للـرازي، محمـد بـن أبـي بكـر بـن عبـدالقادر (ت: 666هــ)، تحقيـق: يوسـف الشـيخ محمـد، المكتبـة العصـرية، الـدار النموذجيـة، بيـروت، صـيدا، الطبعة الخامسة، 1420هـ.

234. «**مختصـــر قيـــام الليـــل**»، للمَـرْوَزِي، محمـد بـن نصـر بـن الحجـاج (ت: 294هــ)، اختصـار: أحمـد بـن علـي المقريـزي، حـديث أكـادمي، فيصـل أبـاد، باكسـتان، الطبعـة الأولى، 1408هـ.

235. «**مراتـب الجـرح والتعـديل –نشـأتها وتأريخهـا ودرجـة كـل مرتبـة–**»، إسـماعيل سـعيد رضـوان، نـزار عبـدالقادر ريـان، مجلـة فكـر وإبـداع، رابطـة الأدب الحـديث، كليـة البنات، القاهرة، مصر، 2005م.

236. «**مرقـاة المفـاتيح شـرح مشـكاة المصـابيح**»، للمـلا علـي بـن سـلطان محمـد القـاري (ت: 1014هـ)، دار الفكر، بيروت، الطبعة الأولى، 1422هـ.

237. «**مسـائل ابـن أبـي شـيبة عـن شـيوخه فـي مسـائل فـي الجـرح والتعـديل**»، لابـن أبـي شـيبة، محمـد بـن عثمـان (ت: 297هــ)، تحقيـق: عـامر حسـن صـبري، دار البشـائر الإسلامية، بيروت، الطبعة الأولى، 1425هـ.

238. «**مســند الإمــام أحمــد بــن حنبــل**»، لأحمـد بـن محمـد بـن حنبـل بـن هـلال بـن أسـد الشـــيباني (ت: 241هـــ)، تحقيـــق: شـــعيب الأرنـــؤوط ، عـــادل مرشـــد، وآخـــرون، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، 1421 هـ.

239. «**مسـند الـدارمي المعـروف بـ (سـنن الـدارمي)**»، للـدارمي، عبـدالله بـن عبـدالرحمن ابـن الفضـل، (ت: 255هــ)، تحقيـق: حسـين سـليم أسـد الـداراني، دار المغنـي للنشـر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، 1412 هـ.

240. «**مشاهيرُ علماء الأمصار**»، لابن حبّان، محمّد بن حبان (ت: 354هـ)، تحقيق: م. فلايشهمر، دار الكتب العلمية، بيروت، 1959م.

241. «**مصباح الزُّجاجة في زوائد ابن ماجه**»، للبُوصيريّ، أحمد بن أبي بكر (ت: 840هـ)، تحقيق: محمّد الكشناويّ، دار العربية، بيروت، 1403هـ.

242. «**مُعجَم البُلدان**»، للحَمَويّ، ياقوت بن عبدالله، (ت: 626هـ)، دار صادر، بيروت، 1397هـ.

243. «**مُعجَم الصحابة**»، لابن قانع، عبدالباقي بن قانع بن مرزوق (ت: 351هـ)، تحقيق: صلاح بن سالم المصراتي، مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة المنورة، الطبعة الأولى، 1418هـ.

244. «**مُعجَم الصحابة**»، للبغوي، عبدالله بن محمد بن عبدالعزيز (ت: 317هـ)، تحقيق: محمد الأمين بن محمد الجكني، مكتبة دار البيان، الكويت، الطبعة الأولى، 1421 هـ.

245. «**مُعجَم المؤلفين**»، لكحالة، عمر بن رضا بن محمد (ت:1408هـ)، مكتبة المثنى، بيروت، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

246. «**مُعجَم مقاييس اللغة**»، لأحمد بن فارس (ت: 395هـ)، تحقيق: عبدالسَّلام هارون، دار الفكر، طبعة 1399هـ.

247. «**معرفة الثقات**»، للعِجْليّ، أحمد بن عبدالله (ت: 261هـ)، تحقيق: عبدالعليم عبدالعظيم البَسْتويّ، مكتبة الدَّار، المدينة النبويّة، الطبعة الأولى، 1405هـ.

248. «**معرفة الرِّجال**»، ليحيى بن معين (ت: 233هـ)، رواية ابن محرز، أحمد ابن محمّد، تحقيق: محمّد كامل القصّار، 1405هـ.

249. «**معرفة السنن والآثار**»، للبيهقيّ، أحمد بن الحُسَين (ت: 458هـ)، تحقيق: عبدالمعطي أمين قلعجي، جامعة الدراسات الإسلامية (كراتشي – باكستان)، دار قتيبة (دمشق –بيروت)، دار الوعي (حلب – دمشق)، دار الوفاء (المنصورة – القاهرة)، الطبعة الأولى، 1412هـ.

250. «**معرفة الصَّحابة**»، لأبي نُعَيم الأصبهانيّ، أحمد بن عبدالله (ت: 430هـ)، تحقيق: عادل بن يوسف العزّازيّ، دار الوطن للنشر، الرِّياض، الطبعة الأولى، 1419هـ.

251. «**معرفةُ أنواع علمِ الحديث**»، لابن الصَّلاح، عثمان بن عبدالرَّحمن (ت: 643هـ)، المعروف بـ "مقدمة ابن الصلاح"، تحقيق: عبداللّطيف الهميم، وماهر الفَحْل، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 1423هـ.

252. «**معرفة التذكرة في الأحاديث الموضوعة**»، لابن القيسراني، محمد بن طاهر ابن علي بن أحمد (ت: 507هـ)، تحقيق: عماد الدين أحمد حيدر، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، الطبعة الأولى، 1406 هـ.

253. «**معرفةُ علومِ الحديثِ**»، للحاكم النَّيسابُوريِّ، محمَّد بن عبدالله (ت: 405هـ)، تحقيق: السيد معظم حسين، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية، 1397هـ، عن طبعة دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن.

254. «**مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين**»، لأبي الحسن علي بن إسماعيل بن إسحاق الأشعري (ت: 324هـ)، عنى بتصحيحه: هلموت ريتر، دار فرانز شتايز، بمدينة فيسبادن، ألمانيا، الطبعة الثالثة، 1400هـ.

255. «**من اسمه عطاء من رواة الحديث**»، للطبراني، سليمان بن أحمد بن أيوب (ت: 360هـ)، تحقيق: هشام بن إسماعيل السقا، مراجعة: محمود بن محمد الحداد، دار عالم الكتب للنشر والتوزيع، الرياض، 1405هـ.

256. «**من سؤالات أبي بكر أحمد بن محمد بن هانئ الأثرم (ت: 273هـ)، أبا عبدالله أحمد ابن محمد بن حنبل**»، لأحمد بن محمد بن حنبل (ت: 241هـ)، تحقيق: عامر حسن صبري، دار البشائر الإسلامية، بيروت، الطبعة الأولى، 1425هـ.

257. «**من كلام أبي زكريا يحيى بن معين (ت: 233هـ) في الرِّجال**»، رواية أبي خالد الدَّقّاق، يزيد بن الهَيْثم بن طَهْمان (ت: 284هـ)، تحقيق: أحمد محمّد نور سيف، دار المأمون للتراث، دمشق، 1400هـ.

258. «**منهج دراسة الأسانيد والحكم عليها ويليه دراسة في تخريج الحديث**»، لوليد بن حسن العاني، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الثانية، 1420هـ.

259. «**منهج نقد المتن عند علماء الحديث النبوي**»، لصلاح الدين الإدلبي، دار الآفاق الجديدة، بيروت، الطبعة الأولى، 1403هـ.

260. «**منهج النقد في علوم الحديث**»، لنور الدين محمد عتر، دار الفكر، دمشق، الطبعة الثالثة، 1418هـ.

261. «**المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي**»، لبدر الدين بن جماعة، محمد ابن إبراهيم بن سعد الله بن جماعة (ت: 733هـ)، تحقيق: محيي الدين عبدالرحمن رمضان، دار الفكر، دمشق، الطبعة الثانية، 1406هـ.

262. «**ميزان الاعتدال في نقد الرِّجال**»، للذَّهبيّ، محمّد بن أحمد (ت: 748هـ)، تحقيق: علي محمّد البجاويّ، دار المعرفة، بيروت.

263. «**المُؤتَلِف والمُختَلِف = الأنساب المتفقة في الخط المتماثلة في النقط**»، لابن القيسراني، محمد بن طاهر بن علي (ت: 507هـ)، تحقيق: كمال يوسف الحوت، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى، 1411هـ.

264. «**المُؤتَلِف والمُختَلِف**»، للدارقطنيّ، علي بن عمر (ت: 385هـ)، تحقيق: موفق ابن عبدالقادر، دار الغرب الإسلاميّ، بيروت، الطبعة الأولى، 1406هـ.

265. «**المتفق والمفترق**»، للخطيب البغداديّ، أحمد بن عليّ (ت: 463هـ)، تحقيق: محمّد صادق الحامدي، دار القادري، الطبعة الأولى، 1417هـ.

266. «**المجروحينَ من المحدِّثين والضُّعفاء والمتروكين**»، لابن حبّان، محمّد بن حبان (ت: 354هـ)، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، دار المعرفة، بيروت، طبعة 1412هـ.

267. «**المُحدِّث الفاصل بين الرَّاوي والواعي**»، للرَّامهُرمُزيّ، الحسن بن عبدالرَّحمن (ت: 360هـ)، تحقيق: الدّكتور محمّد عجّاج الخطيب، دار الفكر، بيروت، الطبعة الثالثة، 1404هـ.

268. «**المُحَلَّى بالآثار**»، لابن حزم، علي بن أحمد بن سعيد بن حزم (ت: 456هـ)، دار الفكر، بيروت.

269. «**المُختصر في أخبار البشر**»، للملك المؤيد، أبو الفداء إسماعيل بن علي (ت: 732هـ)، المطبعة الحسينية المصرية، الطبعة الأولى.

270. «**المختلطين**»، للعلائي، خليل بن كيكلدي (ت: 761هـ)، تحقيق: رفعت فوزي عبدالمطلب وعلي عبدالباسط مزيد، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى، 1417هـ.

271. «**المختلــف فــيهم**»، لابــن شــاهين، عمــر بــن شــاهين (ت: 385هــ)، تحقيــق: عبـدالرحيم بـن محمـد بـن أحمـد القشـقري، مكتبـة الرشـد، الريـاض، الطبعـة الأولـى، 1420هـ.

272. «**المدخل إلى الصحيح**»، للحاكم أبي عبدالله النيسابوري (ت: 405هـ)، تحقيق: ربيع هادي عمير المدخلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة: الأولى، 1404هـ.

273. «**المراسيل**»، لابن أبي حاتم، عبدالرَّحمن بن محمّد (ت: 327هـ)، تحقيق: شكر الله نعمة الله قوجاني، مؤسسة الرِّسالة، بيروت، طبعة 1397هـ.

274. «**المُستدرَك على الصَّحيحينِ**»، للحاكم النَّيسابُوريّ، محمَّد بن عبدالله (ت: 405هـ)، تحقيق: مصطفى عبدالقادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى،1411هـ.

275. «**المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله r**»، المسمَّى بـ: «**صحيح مسلم**»، لمسلم بن الحجاج النيسابوري (ت: 261هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبدالباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

276. «**المسند المستخرج على صحيح الإمام مسلم**»، لأبي نعيم لأصفهاني، أحمد بن عبدالله ابن أحمد بن إسحاق (ت:430هـ)، تحقيق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل الشافعي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 1417هـ.

277. «**المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية**»، لابن حجر العسقلانيّ، أحمد بن علي (ت: 852هـ)، دار العاصمة، ودار الغيث، السعودية، الطبعة الأولى، 1419هـ.

278. «**المعجم الوسيط**»، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، مكتبة الشروق الدولية، الطبعة الرابعة، 1425هـ.

279. «**المعرفة والتَّاريخ**»، للفَسَويّ، يعقوب بن سُفيان (ت: 277هـ)، تحقيق: أكرم ضياء العُمَريّ، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية، 1401هـ.

280. «**المغني في الضَّعفاء**»، للذَّهبي، محمّد بن أحمد (ت: 748هـ)، تحقيق: نور الدين عتر، إدارة إحياء التراث بدولة قطر.

281. «**المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة**»، للسخاوي، محمد بن عبدالرحمن بن محمد (ت: 902هـ)، تحقيق: محمد عثمان الخشت، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الأولى، 1405هـ.

282. «**المقتنى في سرد الكنى**»، للذَّهبي، محمّد بن أحمد (ت: 748هـ)، تحقيق: محمد صالح عبدالعزيز المراد، المجلس العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، الطبعة الأولى، 1408هـ.

283. «**الملل والنِّحَل**»، للشِّهرستاني، محمَّد بن عبدالكريم (ت: 548هـ)، مؤسسة الحلبي.

284. «**المنتظم في تاريخ الأمم والملوك**»، لابن الجوزي، عبدالرحمن بن علي بن محمد (ت: 597هـ)، تحقيق: محمد عبدالقادر عطا ومصطفى عبدالقادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 1412 هـ.

285. «**صحيح مسلم بشرح النّووي المعروف بالمنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج**»، للنَّوويّ، يحيى بن شرَف (ت: 676هـ)، المطبعة المصرية بالأزهر، القاهرة– مصر.

286. «**المنهج المقترح لفَهم المصطلح – دراسة تأصيلية تأريخية لمصطلح الحديث**»، وهي مُقدِّمة تمهيدية لكتاب: المُرسل الخفيُّ وعلاقته بالتدليس، للشريف حاتم بن عارف العوني، دار الهجرة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 1416هـ.

287. «**المواضعة في الاصطلاح على خلاف الشريعة، ضمن كتاب فقه النوازل**»، لبكر أبو زيد، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، 1416هـ.

288. «**الموضوعات**»، لابن الجوزي، عبدالرحمن بن علي (ت: 597هـ)، ضبط وتقديم وتحقيق: عبدالرحمن محمد عثمان، المكتبة السلفية بالمدينة المنورة، الطبعة الأولى، 1386 هـ.

289. «**الموقظة في علم مصطلح الحديث**»، للذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان (ت: 748هـ)، اعتنى به: عبدالفتاح أبو غُدّة، مكتبة المطبوعات الإسلامية، حلب، الطبعة الثانية، 1412هـ.

- ن -

290. «**نتائج الأفكار في تخريج أحاديث الأذكار**»، لابن حجر العسقلانيّ، أحمد بن عليّ (ت: 852هـ)، تحقيق: حمدي عبدالمجيد السلفي، دار ابن كثير، دمشق، بيروت، الطبعة الثانية، 1415هـ.

291. «**نزهة الألباب في الألقاب**»، لابن حجر، أحمد بن علي (ت: 852هـ)، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى، 1409هـ.

292. «**نزهة النَّظر في توضيح نُخبَة الفِكَر في مصطلح أهل الأثر**»، لابن حجر، أحمد ابن علي (ت: 852هـ)، تحقيق: عبدالله بن ضيف الله الرحيلي، مطبعة سفير، الرياض، الطبعة: الأولى، 1422هـ.

293. «**نصب الرَّاية**»، للزَّيلعي، عبدالله بن يوسف (ت:762هـ)، تحقيق: محمّد عوامّة، مؤسسة الرَّيان، بيروت، ودار القبلة للثقافة الإسلاميّة، جُدَّة، الطبعة الأولى، 1418هـ.

294. «**نهاية الاغتباط بمن رمي من الرواة بالاختلاط**»، لعلاء الدين علي رضا، دار الحديث، القاهرة، الطبعة الأولى 1988م.

295. «**نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار من أحاديث سيد الأبرار**»، للشوكاني، محمد بن علي ابن محمد (ت: 1250هـ)، تحقيق: عصام الدين الصبابطي، دار الحديث، القاهرة، الطبعة الأولى، 1413هـ.

296. «**النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة**»، لابن تغري بردي جمال الدين أبو المحاسن يوسف بن تغري بردي بن عبدالله الظاهري الحنفي (ت: 874هـ)، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دار الكتب، مصر.

297. «**النقد الصحيح لما اعترض من أحاديث المصابيح**»، للعلائي، خليل بن كيكلدي (ت: 761هـ)، تحقيق: عبدالرحمن محمد أحمد القشقري، الطبعة الأولي، 1405هـ.

298. «**النُّكت على كتاب ابن الصَّلاح**»، لابن حجر، أحمد بن علي (ت: 852هـ)، تحقيق: ربيع بن هادي المَدخليّ، مكتبة الفرقان، الطبعة الثانية، 1424هـ.

299. «**النكت على مقدمة ابن الصلاح**»، للزركشي، محمد بن عبدالله بن بهادر (ت: 794هـ)، تحقيق: زين العابدين بن محمد بلا فريج، أضواء السلف، الرياض، الطبعة الأولى، 1419هـ.

300. «**النكت الوفية بما في شرح الألفية**»، للبقاعي، برهان الدين إبراهيم بن عمر (ت: 885هـ)، تحقيق: ماهر ياسين الفحل، مكتبة الرشد ناشرون، الطبعة الأولى، 1428هـ.

301. «**النِّهاية في غريب الحديث والأثر**»، لابن الأثير الجَزَري، المبارك بن محمَّد (ت: 606هـ)، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي ومحمود محمد الطناحي، المكتبة العلمية، بيروت، 1399هـ.

- هـ -

302. «**الهداية الكافية الشافية لبيان حقائق الإمام ابن عرفة الوافية**»، المعروف بـ: «**شرح حدود ابن عرفة**»، للرّصاع، محمد بن قاسم الأنصاري (ت: 894هـ)، المكتبة العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 1350هـ.

- و -

303. «**الوافي بالوفيّات**»، للّصفديّ، خليل بن أيبك (ت: 764هـ)، تحقيق: أحمد الأرنؤوط، وتركي مصطفى، دار إحياء التراث العربيّ، بيروت، الطبعة الأولى، 1420هـ.

304. « **الوسيط في علوم ومصطلح الحديث**»، لمحمد بن محمد بن سويلم أبو شهبة (ت: 143هـ)، دار الفكر العربي.

- ي -

305. «**يحيى بن معين وكتابه التاريخ**»، دراسة وترتيب وتحقيق: أحمد محمد نور سيف، طباعة: جامعة الملك عبدالعزيز، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، 1399هـ.

306. «**اليواقيت والدرر في شرح نخبة ابن حجر**»، للمناوي، عبدالرؤوف بن تاج العارفين ابن علي بن زين العابدين (ت: 1031هـ)، تحقيق: المرتضي الزين أحمد، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى، 1999م.

خامساً: فِهْرست المحتويات

الـــمـــلـــخـــص

أولاً: ملخص الدراسة باللغة العربية.

ثانياً: ملخص الدراسة باللغة الإنجليزية.

مُلَخَّصُ البحثِ باللُّغَةِ العَرَبِيَّة

الحمدُ لله ربِّ العالمين، والصَّلاةُ والسَّلامُ على رسوله الأمين، وعلى آله وصحبه أجمعين.

أمَّا بَعْدُ:

فهذا بحثٌ بعُنوان: «الإمام يعقوب بن سفيان الفسوي ومنهجه في الجرح والتعديل دراسة تطبيقية من خلال كتابه "المعرفة والتاريخ"»، تناول فيه الباحثُ منهج الإمام يعقوب بن سفيان الفسوي في التعريف بالرجال، والكلام فيهم جرحًا وتعديلًا.

ولهذه الدراسة أثرُها البالغُ على علم النقد عند المحدثين، للوقوف على مدلولات ألفاظ الإمام يعقوب بن سفيان الفسوي في نقد الرجال، وتزدادُ أهميةُ هذا البحث لمعرفة منزلة الإمام يعقوب بن سفيان الفسوي بين النُّقَّاد ومرتبته من حيث التشدد والاعتدال والتساهل؛ فلأجل ذلك وغيره كانت هذه الدِّراسة.

وقد جاء البحثُ في مقدِّمةٍ وثلاثة فصول وخاتمة.

أمَّا المقدِّمة: فقد تناول فيها الباحثُ أهميةَ الموضوعِ وبواعثَ اختيارِه، وأهدافَ البحث، ومنهجَ البحث، والدِّراساتِ السَّابقة، وخُطَّةَ البحثِ.

وأمَّا الفصل الأوَّل: فقد تناول فيه الباحثُ ترجمةَ الإمام يعقوب بن سفيان الفسوي، سواءٌ ما يتعلَّق بالحالة السياسية والاجتماعية والعلمية والثقافية لعصرِه، أو ما يتعلَّقُ باسمِهِ ونَسَبِهِ وكنيتيه ولقبه ومولدِهِ ونَشأَتِهِ العِلميةِ، ورحلاته وشيوخه وتلاميذه، وعقيدته، ومكانته العلمية، وآثاره، ووفاته، والتعريف بكتابه، ومعرفته بأحوال الرجال، وتمهيد في علم نقد الرجال.

وأما الفصل الثاني: فقد تناول فيه الباحثُ منهج الإمام يعقوب بن سفيان الفسوي في الجرح، وذلك ببيان مدلولات ألفاظه، ثم مقارنة أحكامه على الرواة بأحكام غيره من النقاد، مع إبراز نتائجها، ومعرفة مراتب الجرح عنده، وخصائص منهجه فيه.

وأما الفصل الثالث: فقد تناول فيه الباحثُ منهج الإمام يعقوب بن سفيان الفسوي في التعديل، وذلك ببيان مدلولات ألفاظه، ثم مقارنة أحكامه على الرواة بأحكام غيره من النقاد، مع إبراز نتائجها، ومعرفة مراتب التعديل عنده، وخصائص منهجه فيه.

وأمَّا الخاتمةُ: فقد استعرض فيها الباحثُ أهمَّ نتائج البحث، وتوصيات الباحث.

Abstract

Praise be to Allah and peace and mercy be upon his prophet .
This research entitled "Imam Ya'qoub Bin Sofian Al Fasawi and his method in Jarah (dispraise) and amendment (praise) applied study in his book: knowledge and history " . The researcher dealt with the method of Ya'qoub Bin Sofian in defining men and talking about them totally .
This study has its effective impact on criticism among narrators to focus on words and phrases' connotations of Imam Ya'qoub Bin Sofian Al Fasawi in criticizing men . The importance of this research increases to know the place of Imam Ya'qoub Bin Sofian Al Fasawi among critics and his rank regarding being strict , moderate and lenient . For these reasons the study was written .
The research consists of introduction , three chapters and conclusion .

Introduction : the researcher talked about the importance of the topic , reasons of choosing it , research's methodology , previous studies and plan of the research .

First chapter : it includes biography of Imam Ya'qoub Bin Sofian Al Fasawi whether it's political , social , scientific and cultural status for his age or his name , lineage , nickname , title , birth , scientific origination , trips , teachers , students , creed , scientific position , death , definition of his book , knowledge of men's circumstances and preface to men's criticism science .

Second chapter : the researcher states the methods of Imam Ya'qoub Bin Sofian in the science which studies the states of the hadeeth's narrators Jarah (dispraise) through clarification of the implication of his phrases.Then he compares his provision with other critics' provision, highlighting its results, the knowledge of the steps of Jarah and the characteristics of his methods .

Third chapter : the researcher mentions the methods of Imam Ya'qoub Bin Sofian in amendment (praise) through clarification of the implication of his phrases . Then he compares his provision with other critics' provision, highlighting its results, the knowledge of the steps of amendment and features of his methods .

Conclusion : the researcher outlines the most important results and recommendations of the researcher


تمت بحمد الله